

حبیب اندیشه‌ک باشلی فکرات حالك
خلق الله ابدالك بیهوده گفتار نیز

یا اخوتی اوصیکم کلکم وصیة الوالد والوالدة فائدة

~~لا تنقلوا اقدامکم~~ [illegible] کلکم فی قصده

لا تنقلوا الاقدام الا الی

اذا العلم تستفیدونه او لتنوا آراء الهم فائدة

فانه عدمتم هذه کلها فانقطعوا عن ذلك ابدا واحدة

یا اخوتی اوصیکم کلکم وصیة الوالد والوالدة فائدة
[illegible] کلکم فی قصده
لا تنقلوا الاقدام الا الی [illegible] فائدة
اذا العلم تستفیدونه [illegible]
فانه عدمتم هذه کلها فانقطعوا عن ذلك [illegible]
[illegible]

قال الله تبارك وتعالى في سورة الاعراف بسم الله الرحمن الرحيم ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف
من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون صدق الله العظيم بو آيتك خاصه سى تلاوه وقنده
حصر اولوب اشاغنى بولامزسه بوليه اوج كره اوقدقده فتح اولور بالسلام تمت

جمع قلّة شش بشد در وزان نحویون افعل افعال فعلة هم بو وزن فاعلو ...

افعلة دخی بریسی هم بلمز آنی جاهلون فاعلة بیله کورکم تا اوله سین عالمون ...

حاشیة تحریر ...

بسم الله الرحمن الرحیم

ابتدا میکنم بنام خدای بخشاینده مهربان

الحمد لله رب العالمین الرحمن الرحیم

مالک یوم الدین ایاک نعبد وایاک نستعین

اهدنا الصراط المستقیم صراط الذین انعمت علیهم

غیر المغضوب علیهم ولا الضالین

الروح عند الفلاسفة عبارة عن منشاء الاحساس للاعضاء ...

بسم الله الرحمن الرحيم

صدّر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداءً بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم فقال الحمد قصد من حمد بحمد
باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد
وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام وغيره يعني سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد يحمد له
مكافاة لها او لم يصل مثل حمدت زيدا على انعامه او لم يصل مثل حمدت زيدا على حسنه واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه
عام باعتبار المورد يعني يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من انعام ويكون بينهما
عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفترق الاول فقط في الوصف باللسان في مقابلة
والثاني فقط في الوصف بالجنان في مقابلة الاحسان كذا في المطول واللام فيه للجنس او الاستغراق ولا يكون للعهد اذ لا
عهد لا في الذهن ولا في الخارج وسيأتي له زيادة تحقيق لوليه اللام متعلق بالخبر بتقدير ثابت او كائن وهو ضد
العدو من الولي بمعنى القرب وكل من ولي امر احد فهو وليه اي قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من ولي امر احد
فهو واليه يعني ناظره وحافظه وكلا المعنيين ههنا جائز ان كان على الاول فالمعنى جنس حمد او كل حمد لمحب كل حمد على
ان يكون الاضافة في وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه
واما غيره تعالى فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان جنس حمد او كل حمد لمن ولي امر كل حمد من
خلق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمد به وهو اللسان وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به وانما
قال لوليه ولم يقل لله مع كونه اخصر اما لفظا فلرعاية السجع لنبيه واما معنى فليحتمل كلا المعنيين السابقين
انما يحصل الحمد مع معنيان لان حصول لذيذا او لا من حصول لذة ونعمتين او لا من نعمة والصلوة الواو للعطف
الجملة على الجملة كتب بالواو كالزكوة لتعظيم لفظه لان الواو اقوى وهي من الله رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار
ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتدأ على نبيه خبره والضمير البارز راجع الى الولي تقديره على نبي ولي
الحمد والنبي اما من النبوة وهي ما ارتفع من الارض سمي به لارتفاع شانه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ فعيل
بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح او من النبأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبيء على وزن جريء وعلى الاول تخفيف مثل
غنيو سمي به لان النبي مخبر عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه
الله الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال تعالى يا ايها النبي بلغ كما امرت الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا لكن

قلت ما معنى كون حمد العباد لله مع ان حمدهم حادث ولا يجوز قيام الحادث بالله تعالى قلت المراد منه تعلق المحمود به تعالى ولا يلزم من التعلق القيام به تعالى كتعلق
العلم بالمعلومات فلا يتوجه الاشكال اصلا وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بان الحمد مصدر بناء المجهول فيكون الثابت له هو المحمودية وقيل اللام ههنا
للتعليل بمعنى ان الحمد ثابت لاجل الله كما في قوله التذاد لفلان شرح قواعد الاعراب كافيجي

يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من غير عكس واضافته الى الضمير اما عهدية
كغلام زيد فينصرف الى نبينا فيكون المعنى والصلوة على النبي المعهود في القلوب وقد تكون جنسية واستغراقية فالمعنى
والصلوة على كل نبي له تعالى فبمعونة الزمان والمقام يختص بنبينا ايضا وان كان عاما نفسه وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع
ان الرسالة اقوى في المقام اعني اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اشمل واما على انها
عهدية فلذلك لانه على انه عم اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة
اقوى وعلى آله عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمتابعة النبي عم كانهم استحقوها
اصالة مثل قوله تعالى فلله العزة ولرسوله وللمؤمنين يقال آل الرجل نفسه او اهله وعياله او اتباعه وانصاره وعلى الثالث يكون
ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعني يكون من عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احق بالصلوة لانه
كانوا تابعين له عم كقوله تعالى تنزل الملائكة والروح واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف
العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه ليتكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقرباءه والآل اصله اهل قلبت الهاء همزة
لقرب مخرجها ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وعلى الروايتين نظم الشاطبي بيته حيث قال فابدله من همزة هاء اصلها وقد قال بعض بالناس من واو
ابدلا ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي واصحابه بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كراكب وركب ويجمع
على صحاب وصحبان كجياع وشبعان ثم قيل الصحابي من صحب الرسول عم وخدمه واخذ منه وان اختلف في تفسيره وهم عند وفاته
عم مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عم لقوله عم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم كذا في حاشية المطول
المتادبين صفة للآل والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف والتفسير للابهام الناشي منه تقديره وعلى آله المتادبين
واصحابه المتادبين حذف الوصف الاول اختصارا او ذهابا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير الآداب من ادب
اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس فلان الآل والاصحاب كانوا متادبين باداب نفسه عم
وآداب نفسه عم التخلق بخلق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال الله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وهو خلق
القرآن الكريم واما اداب الدرس فلان النبي عم كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عم في اثناء وعظه الاهل بلغت قالوا
بلى قال فليبلغ الشاهد الغائب والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبي عم اياهم باداب جمع ادب

حاضر

قال بعض الشارحين

قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر اذا كان علما ونكر
فان سيبويه لم يصرفه لان الصفة الاصلية لم تنتف مطلقا
بدليل جواز دخول الالف واللام فتقول الاحمر وجمعه
حمر ولا تقول لاحمد وجمعه لا يجي الا احامد واما الاخفش
فيصرفه اذ بعلة التسمية صار اسما محضا ولذلك شخص
اسود يسمى باحمر قوله ولا يلزمه اي لا يلزم سيبويه
عدم صرف باب حاتم على تقدير عدم صرف احمر لانه حينئذ
يلزم اعتبار متضادين في حكم واحد وهو منع الصرف
هذا جواب عن دخل مقدر وتوجيهه ان يقال لو صح اعتبار
الصفة الاصلية بعد زوالها بالتسمية لوجب امتناع صرف
حاتم لثبوت الوصفية والعلمية لكنه مصروف بالاتفاق
فلم يصح ذلك الاعتبار ولما لم يصح ذلك فلم يكن في
احمر الا وزن الفعل والعلمية فاذا نكر لم يبق الا وزن
الفعل فينصرف اذ لا وجه لتقدير تلك الصفة بعد
الحكم بانتفائها وجوابه ان يقال لا نسلم امتناع صرف
حاتم على تقدير صحة اعتبار الوصفية في احمر لانا لا نعتبرها
مع العلمية فقط بل مع وزن الفعل وقد ثبت ذلك كما
في اسود وارقم وليس في حاتم وزن الفعل فالفارق
ظاهر ثم نعتبرها نحن انما نعتبر مع وزن الفعل
ولا مانع وانما نعتبر ان مع العلمية فيلزم اعتبار متضادين
في هذا الحكم وهو محذور نعم لو كان في حاتم بعد زوال
العلمية سببان كما في احمر لوجب منعه ايضا
واعلم ان بعض المحققين يقولون ان سمي شخصا فيه
حمرة باحمر لا ينصرف بعد التنكير لملاحظة الصفة
فانهم يسمون بالعباس والفضل مع ملاحظة
معنى العبوس والفضل فبعد التنكير لا يزول هذا
الوصف اما ان سمي باحمر شخصا اسود وابيض فبعد
التنكير ينصرف وهذا جيد

يعني اخذوا البراعة والكرم منهم فيتلقوا الكتاب والاحكام ممن بعدهم كما يتلقوا النبي عم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال
لان النحو من قسم الادب **وبعد** الواو ابتدائية وبعد ظرف من الظروف المكانية استعيرت ههنا للزمان لكونه مضافا
اليه لبعد مبني على الضم لما تقرر في موضعه تقديره وبعد زمن الفراغ من الحمد لوليه والصلوة على نبيه وآله والعاملين بها
اما المقدرة لان قبلها بعد مظنته اما يدل عليه الفاء في قوله فهذه او لانها متقدرة في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف
اما على انه لا منع من اجتماعهما حيث يقال واما بعد لوجود معنى الفعل في اما لنيابتها عنه ورائحة الفعل كافية في عمل
الظرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل فهذه اشارة الى المسائل التي كتبها على هذا الكتاب بناء على تاخير الديباجة
عن تدوينه فيكون الاشارة حسية او اشارة الى ما في الذهن بناء على تقديمها عليه فيكون الاشارة ذهنية وفي تحقيق
عصام اي هذه الامور الحاضرة في العقل تستحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسم
الاشارة كما يستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة ثم راى المخاطب كالكمال اتقانه هذه
المعاني حتى لكمال علمه بها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا حتى
صارت المعاني عنده كالمبصرات واستحق ان يشار به الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على
تحصيل المعاني اي هذا كلامه قوله فهذه مبتدأ فوائد خبره جمع فايدة كنواصر جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم او جاه
او مال يقال فاد يفيد اذا ثبت فمعنى فوائد ثوابت يعني امورا ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل وافية من
وفى الشيء اذا تم يفي مثل رمى يرمي وفيا على وزن فعول فمعنى وافية كثيرة تامة لا نقصان فيها واللام في لحل متعلق بقوله
وافية على تضمين معنى التعلق وللتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتة والمضمن حالا منه وعلى هذا معناه
فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثاني ان يكون الاصل زائلا والمضمن قائما مقامه فح يكون المعنى
فهذه امور متعلقة لحل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية قوله لحل مصدر مضاف الى
المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره لحل هذه الفوائد الوافية الحل بالفتح الفتح يقال حل العقدة اذا
فتحها وبابه رد والمراد ههنا الايضاح والبيان اي لايضاح مشكلات الكافية وبيانها مشكلات جمع مشكلة من
اشكل اذا اشتبه الكافية اسم كتاب لابن الحاجب قوله للعلامة صفة للكافية في تقدير الكائنة له من حيث التاليف
او حال منها وهي مضاف اليه للمشكلات وهي مفعول به للمصدر فيكون مبنيا للمفعول بالواسطة بمعنى جاز الجار عن

جاز المضاف
اي التاء كذا للمبالغة

باعتبار الرسالة
عبد الغفور

المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان تحول الحلل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل
قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابرهيم حنيفا فمن اراد تحقيق المرام فليطالع حاشية العصام المشتهر
بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه كما جاء لازما جاء متعديا كما يقال شهر فلان فضيلته اشتهر في الناس صفة للعلامة على
ان التاء فيها للمبالغة كما في نسابة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفصيلا
لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدح في المشارق متعلق بالمشتهر وبيان لمحل الاشتهار و المغارب
عطف عليه وانما جمعهما اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلاعتبار شرق كل يوم ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقا
ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره وانما ثني في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين باعتبار شرق الصيف ومشرق الشتاء
لانهما اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار الجنس يعني جنس المشرق وجنس المغرب الشيخ
عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشيخ شيخا وشيخوخة والشيخوخة من ظهر فيه سنه اي علامته او من خمسين او من
احدى وخمسين الى آخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال
شيخت الرجل اي وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا به وجمعه الشيوخ
ابن الحاجب اشتهر بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان زمانه تغمده من التفعل يقال غمد السيف من باب ضرب
ونصر جعله في غمده فهو مغمود وتغمده الله برحمته غمره بها كذا في الصحاح ففيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف
في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا للتشبيه المذكور في التقرير وتخييلية وهي اثبات ما يلزم المشبه به
من الغمد للمشبه الله بغفرانه متعلق بقوله تغمده اي ستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر الشيء النفيس بالثوب الفاخر
واسكنه اي اسكن الله الشيخ يوم القيمة بحبوحة بالباء الموحدة من تحت وبعده حاء مهملة وبعده باء ايضا وبعده واو و حاء
كذلك على وزن فعلولة الشيء الوسط لا افراطا ولا تفريطا منصوب على الظرفية جنانه بكسر الجيم جمع الجنة وبالفتح
القلب والمراد معنى الاول وهي في الاصل الحديقة التي هي ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها على الاشجار والنخيل يعني
اسكنه الله وسط جنانه نظمتها النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك اي جمعت الفوائد الوافية في
سلك متعلق بالنظم والسلك الخيط التقرير تبيين مرادات المراد به ههنا اما هذا المعنى او المعنى العرفي وهو التلفظ
بالالفاظ كما يقتضيه العرف والمقام وعلى التقديرين يكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي جمعت

فان قلت فمن نزر في محاورات النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة الى التركيب [illegible]

الفوائد التي هي المحاسن الفاظها في التقرير والتلفظ الذي هو كالخرز في السلك ووجه الشبه كون كل منهما حافظا

للاشياء وحسن الاجتماع والالتيام وقيل التقرير جعل الشيء في قراره او الحمل على الاقرار والحمل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب

وسمطا عطف على السلك وهو ايضا بكسر السين المهملة السلك ما دام فيه الخرز التحرير هو التقويم والاضافة فيه

من قبيل لجين الماء اي جمعتها في التقرير الذي هو كالسلك الذي فيه الخرز والتحرير الذي هو كالسمط الذي فيه اللؤلؤ وفيه تدرج

وترق من الادنى الى الاعلى للولد متعلق بنظمتها الولد المولود العزيز فعيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة

الزكاء والفضل فوصفه به في قوة وصفه بالزكاء والفضل فكانه قال للصبي الموصوف بالزكاء والفضل ضياء الدين هذا اللقب

عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاولى يوسف اسمه عطف بيان حفظه اي يوسف الله عن اشياء موجبات بكسر الجيم جمع

موجبة يعني عن اشياء تكون سببا لحصول التلهف والتاسف كلاهما بمعنى واحد وهو الغصة والكربة الا ان في

الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف اشد الحزن كذا في الصحاح يعني حفظه الله عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا

في الدنيا والاخرة وسميتها اي سميت الفوائد الوافية التي نظمتها عطف على نظمتها والتسمية تتعدى الى

المفعولين بنفسها نحو سميت ابني زيدا وتتعدى الى المفعول الثاني بالباء نحو سميت ابني بزيد وههنا من القسم الثاني

بالفوائد الضيائية وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية وانما اتى

بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون اللقب اشهر من العلم في اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب

المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب فللتفاؤل نسب اليها وقيل المقصود الاصلي في

التركيب الاضافي ان كان في الجزء الثاني فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاول والمقصود الاصلي ههنا الجزء الاول لان

المدح كانه وصفه بالضياء كما وصفه بالعزة كما في قولك عبد مناف يقال فيه عبدي لا منافي وفي ابن الزبير زبيري وفي

امرء القيس قيسي قوله لانه علة للجملة التي هي قوله نظمتها اي لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا لهذا

الجمع والتاليف عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتاليف وغيره فتفسيره به وانما اورد الجمع هنا مع احتماله

التغير واخراج الفقرتين عن المساواة ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو الذ وان كان فيه تطويل الفقرة

الثانية على الاولى فلا يصح قول من قال الاولى ترك الجمع لانه لا فايدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة تدبر

كالعلة الغائية وهي ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود وهنا في الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا

الكتاب

العلة الغائية هي التي تكون باعثة على صدور الفعل من الفاعل

قوله لانه لا فايدة فيه [illegible]

العلل اربع علة مادية داخلة في المعلول كقطع الخشب للسرير وعلة صورية داخلة فيه كالهيئة الحاصلة لاجزاء السرير من اجتماعها وترتيبها وعلة فاعلية خارجة عنه كالنجار للسرير لانه الغرض من الترتيب جلوس السلطان فافهم

والكتاب المؤلف له وهو الواقع مقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما نفس يوسف فهي متقدمة فيهما فلم يصح ان يكون علة غائية فلذا قال

كالعلة الغائية على طريق التشبيه لا على طريق التحقيق ويجوز ان يكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف المضاف في جانب الاسم

اي لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتاليف العلة الغائية على ان يكون الكاف زايدة مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء فلم يصح قول من قال ولو

قال لان تعلمه العلة الغائية لصح وانفع وكفى في النسبة لما عرفت فاعلم ان العلل عندهم اربع العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف

الكتاب والعلة المادية وهي ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهي ههنا حجم هذا الكتاب على اي وجه كان

والعلة الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به نفعه اي يوسف اي لينفعه الله لان الماضي اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر

وافرده بالماضي للتفاؤل واظهار الحرص وابراز غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز عن صورة الامر بها اي بالضيائية لما سبق

ان المقصود ههنا الوصف وسائر معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سار يسار من باب فتح يفتح مصدره

سؤر وصفته سائر فالسؤر بقية ما اكل او شرب ومعناه الباقي ويجيء ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثاني يكون للمدعو

له النفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء في حقه اولا بالضمير العايد له وثانيا بالعطف يعني يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد

الاهتمام بالمعطوف عليه مضاف الى المبتدئين جمع مبتدئ وهو من ابتدا في كل شيء يقال له في اوائل ابتدائه مبتدئ او يكون

من الفاظ العموم ولذا قال الشارح من المحصلين التحصيل احترازا عن كونه من اصحاب الحرف والصنايع لان هذا اللفظ يعني لفظ اصحاب

التحصيل لا يطلق في عرفهم الا على من طلب العلم واشتغل به وما توفيقي مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب

متوافقة للمسببات فالمعنى وما كوني موفقا يعني فما يكون اسبابي موافقة لمسبباتي في شيء من الاشياء الا بمعونة الله تعالى

اياي في توفيقه اياي فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على الشيء فح يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما كوني او

ما كون مستعدا على الاقدام على شيء لشيء من الاشياء الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه

فالمعنى وما يكون افعالي موافقة لما يحبه ويرضاه الا اه وقيل هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى وما يكون تدبيري

موافقا لتقدير الحق الا اه كما قيل العبد يدبر والله يقدر وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد

تحقيق معنى التوفيق في الزيادة والاستفادة فليطالع شرح قواعد الاعراب الذي للشيخ زاده وهو حسبي الواو للحال والجملة حال اي

محسبي وكافي في جميع مهماتي ومراداتي ونعم الواو للعطف الوكيل فاعله اما معطوف على حسبي عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع

المتقدم مثل زيد نعم الرجل كذا في المطول او على هو حسبي عطف جملة على جملة فالمخصوص محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى

نعم العبد اي نعم العبد ايوب عم وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال الانقطاع فلزم التاويل والتوجيه ليصح العطف اما
في الاول فيقال اللفظ وان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما في الثاني فيقال اللفظ وان كان
انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح عطفه اعلم جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المص لم يكتب في اول
هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلوة على نبيه وخالف السلف فيه لانهم كتبوهما في ابتداء مصنفاتهم فقال ان الشيخ لم يصدر من
التصدير رسالته هذه صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسياتي تفصيله بحمد الله متعلق بقوله لم يصدر بان جعله متعلق به ايضا
اي جعل المص الحمد لله جزءا مفعول ثان منها الجار والمجرور صفة الجزء والضمير البارز راجع الى الرسالة اي بان جعل المص حمد لله جزءا
من الرسالة كتبا لان الجزئية لا يكون الا بالكتابة لا قولا ولا قلبا لانه ليس من شان المص ان لا يصدرها بالحمد القولي ولا بالحمد
القلبي فعدم التصدير بالحمد الفعلي او القولي او القلبي حين الشروع في شيء من الاشياء ليس من شان العاقل فضلا عن المص الفاضل
هضما مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من الكاملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسياتي له
زيادة تفصيل اللام في قوله لنفسه متعلق به ويمكن ان يقال انه لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمد لان الحمد اظهار
الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظ هضما لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يرقعه في الاعجاب كتصنيف مثل هذا
الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك الصلوة على النبي عم الباء في قوله بتخييل متعلق بقوله هضما وهو القاء الشيء في
الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعني بالقاء المص هذا المعنى اي نقصان كتابه في نفسه وهو ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس جعل من
الافعال التي فعله الضمير المستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله ككتب السلف والجملة خبر ان وهي مع اسمها وخبرها مفعول التخييل اي ليس هذا
الكتاب من حيث انه كتابي ومؤلفي مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بفتحتين السابق الصالح من صغر جرمه وعدم
اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد حتى يصدر به تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم على سننها بفتحتين الطريق
اي على طريقها من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها ولا يلزم هذا جواب دخل مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير
بحمده سبحانه على الوجه المذكور وهو يستلزم الاقطعية فقال المص ولا يلزم من ذلك اي من عدم التصدير بالحمد عدم الابتداء
فاعل لقوله به اي بالحمد مطلقا لا قولا ولا قلبا ولا كتبا ولا فعلا حتى يكون كتابه هذا ابتر كه اي بترك الحمد كتبا وفعلا قطعا
ويدخل تحت قوله عم كل امر ذي بال لم يبدا فيه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية فهو اجذم لجواز اتيانه اي المص بحمد الله قولا وقلبا
من غير ان يجعله جزءا من كتابه بان يقول الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى بقاله وباله ولكن لم يجعله جزءا من كتابه هضما

وانما قدمت الكلمة على الكلام لان الغرض من النحو الاعراب ومعرفة الاعراب موقوفة على معرفة الكلام ومعرفة الكلام موقوفة على معرفة الكلمة فاذا
كان معرفته موقوفة على معرفتها فلا بد من تقديمها عليه او لان الكلمة جزء والكلام كل فلا بد من تقديم الجزء على الكل وفي الكلمة ثلاث لغات احدها
الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام وجمعها كلم كذلك بلا تاء كلبنة ولبن وهي لغة اهل الحجاز والثاني كلمة
لنفسه وهذا اولى واليق وبدا الواو للاستيناف يعني جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من يشتغل اولا في علم النحو ان
يشتغل بتعريف الاعراب والبناء وما يبتني عليهما الا ان المص بدا في هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته من تعريف الكلمة والكلام فاجاب
عنه بقوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام يعني كان من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من علم النحو الكلمة
والكلام لكونهما موضوعي العلم يعني ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك مبنية وهما
صفتهما كما ان الذات مقدم على الصفة كذلك هنا فما لم يعرف الموصوف لم يعرف الوصف لانه اي المص يبحث في هذا الكتاب
اي في الكتاب المسمى بالكافية عن احوالهما اي الكلمة والكلام يعني عن الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر كذلك
فمتى لم يعرفا مبني للمفعول اي الكلمة والكلام من التعريف ان اريد بالمعرفة المعرفة بالحد او من المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات
دائما ما كان لمعرفة الاحوال متوقف على معرفة الذوات فان تمت تمت والا فلا ولذا قدم معرفة الذات كيف يبحث عن احوالهما
يعني على اي حال وعلى اي وصف يريد البحث عن احوال الذات ما دام الذات لم يعرف وقدم الكلمة على الكلام مع ان المقصود الاهم
من تدوين علم النحو معرفة الاعراب والبناء وغيرهما وهي تتوقف عند المص على التركيب الذي هو الكلام لان المص اخذ في تعريف المعرب
التركيب حيث قال المعرب المركب فالانسب تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام لكون افرادها اي افراد الكلمة جزءا من افراد
الكلام فمن جملة افراد الكلام مثلا قولنا زيد قايم ومن افراد الكلمة مثلا قولنا زيد او قايم ولا شك ان زيدا او قايما جزء من زيد
قايم فيكون افرادها جزءا من افراد الكلام تامل ومفهومها جزء من مفهومه اي الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل
واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قايم شخص معين وذات متصف بالقيام ومفهوم زيد هو شخص معين ومفهوم قايم
ذات متصف بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين او ذات متصف بالقيام جزء من قولك شخص معين وذات متصف بالقيام
والجزء مقدم على الكل طبعا وقدم الاول على الثاني وضعا ليناسب الوضع الطبع تامل فقال الكلمة فعيلة والكلام مشتقان
الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق في
المشتق منه كاشتقاق ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب يجيء في موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما هذا الاشتقاق
فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك كذا في
الرضي من الكلم الكاين بتسكين مصدر مضاف الى المفعول وهو اللام من باب ضرب يقال كلم يكلم كلما بزيادة التاء والا
والالف والقاف وبتحريك العين فيهما وهو الجرح بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للاثر الذي حصل في المجروح

شعر طعن اللسان اشد من طعن السنان وجروح الكلام اوقع من جروح السنان

بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفي الحديث زملوهم بكلومهم ودمائهم واللام في قوله لتاثير مصدر مضاف الى الفاعل وهو معانيهما
اي الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه في النفوس يعني نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان
كانا طيبين وغما وانقباضا ان لم يكونا كذلك كالجرح بالفتح يعني كتاثيره في نفوس المجروحين غما وانقباضا وفرحا
وانبساطا تامل وقد يستدل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر وقال وقد عبر بعض الشعراء جمع شاعر كالجهلاء
جمع جاهل قايله علي بن ابي طالب رض ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء في كلامه المجيد القديم
بقوله والشعراء يتبعهم الغاوون واذا كان الشاعر متبوع الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على
علي رض هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه ناش من عدم البلوغ عن البعض متعلق
بقوله وقد عبر تاثيرها اي تاثير الكلمة في النفوس اي نفوس السامعين بالجرح بالفتح حيث قال جراحات جمع جراحة والمراد بها
ههنا ما لا يكون سببا ومؤديا الى الموت ولا يتعلق بها بقرينة الالتيام لان ما كان بسبب الموت وتعلق بها الموت لا يلتام
السنان جمع سنن بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو الرمح القصير وانما سمي سنانا لقصره كالسن والمراد بها
ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا عرف بلام الجنس لها اي للجراحات الالتيام يقال التام الجرح
بالضم اذا انضم احد جانبيه بالآخر وبرئ ولا يلتام ما موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله جرح بحذف العائد
المفعول اي جرحه مثل قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله اللسان مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى
مجازي بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة يعني العضو المخصوص والمراد ههنا المصراع الثاني حيث قال ولا يلتام ما جرح
اللسان مقام ما لفظه او مقام ما كلمه ولما قيد قوله من الكلم بتسكين اللام توهم منه ان يقال اما اذا كان بتحريكها فما
ذا يكون حاله فقال العبارة بالواو الاستينافية والكلم بكسر اللام المجرد عن التاء جنس لا جمع بدليل تصغيره على كليم
لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضي وليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا لوقوع القاتل بل هو جنس وحقه ان يقع
على القليل والكثير كالماء لكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب الا على ما فوق الاثنين انتهى قوله كتمر وتمرة تنظير
يعني كما ان تمر اجنس لا جمع وتمرة بالتاء واحده كذلك الكلم جنس لا جمع ومع التاء واحد قوله بدليل متعلق
بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اي كون الكلم بالكسر جنسا لا جمعا بدليل قوله تعالى اليه اي الى جناب قدسه وجناب عزه
يصعد الكلم الطيب اي العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب

صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان الكلم جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكر السالم مؤنث على
ما سيأتي والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لا جمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتانيث او ضمير الجماعة
واجب في وقوعه تمييزا الاحد عشر فان تمييزه مفرد منصوب لما سيأتي تفصيله وقيل هو جمع صاحب الصحاح واللباب والمصباح
حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة وما دونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما
دونها بلا قرينة وما فوقها مع القرينة حيث لا يقع على شيء من الاشياء الا على الثلثة وما فوقها كالجمع حيث لا يقع
الا عليه وما فوقه فصاعدا الفاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلثة فذهب
هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلثة الى ان ينتهي ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة
اجاب الشارح عن طرفهم بقوله والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم يعني مؤول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر صفة له والتصغير والتمييز ممنوع لانه امر حسن لا يلزم
على اصل معتبر واللام فيها اي في الكلمة للجنس واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام
العهد الخارجي ولام العهد الذهني اما الاول فما يدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المراة يعني
هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثاني فما يدل على استغراق الافراد بحيث لا يشذ فرد منه نحو
ان الانسان لفي خسر واما الثالث فما يدل على المعهود في الخارج نحو جاءني رجل واكرمت الرجل واما الرابع فما يدل على
المعهود في الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في الخارج ههنا اللام من القسم الاول
يعني ما يدل على الماهية لا غير لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء والتاء للوحدة فيتناقضان لدلالة الجنس
على الكثرة المتناقضة للوحدة قوله ولا منافات بينهما اي بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال مقدر
وهو ان الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما وحاصل
الجواب ان الوحدة ثلثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية او
الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لا النوعية ولا الشخصية والفردية حتى يكون بينهما
منافاة اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية لجواز اتصاف المراد بالاتصاف الوصف سواء كان وصفا
لغويا كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس او وصفا نحويا نحو الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما

أي الكتاب الأول ... باللام لفظ الكلمة
المذكورة على السنة النحاة ...

منافاة لما اتصف احدهما بالآخر ويمكن اشار بايراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن
جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس وبالجنس حملها اي اللام على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
واما حملها على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود لان يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق فلا
يمكن اصلا اللفظ في الاصل مصدر من باب ضرب في اللغة الرمي لانه يقال في اللغة اكلت التمرة ولفظت النواة بمكان رميت
النواة ولذا فسره الشارح بقوله اي رميتها اي النواة وانما صرح بقوله رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود الرمي من الفم فقط مع
ان الرمي بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال لفظت الرحى الدقيق لان الاكل في قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمي
المترتب عليه ايضا مخصوص به وقد لم يكن اللفظ بمعنى الرمي مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا ولذا فسره
بقوله اي رميتها مطلقا وفي الاصطلاح صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا ثم اي بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي والاستدلال
عليه بما يقال نقل مبني للمفعول اي اللفظ في عرف النحاة اي في اصطلاحهم ابتداء منصوب على الظرفية اي قبل جعله بمعنى المفعول كما في
المعطوف يعني حين كونه باقيا على مصدريته الى ما يتلفظ به الانسان يعني نقل الى ما يتلفظ به الانسان لفظا او بعد معطوف على قوله
ابتداء جعله اي جعل اللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وفي الرضي ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كالقول بمعنى المقول
كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا لا الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام
الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه ح يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر حينئذ على الاول المعنى الكلمة
لفظا اي لفظ الانسان فالاضافة لادنى ملابسة وعلى الثاني المعنى الكلمة ملفوظة اي ملفوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق
وصفا يستدعي موصوفا قوله اي متعلق بقوله ثم نقل ما موصولة يتلفظ به الضمير راجع اليه الانسان فاعل يعني نقل الى ما يتلفظ به
الانسان ملفوظ حقيقة اي يتلفظ من حيث الحقيقة فيكون تمييزا او منصوبا على المصدرية اي تلفظا حقيقيا او الخبرية اي حقيقة كان
او حكما معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى تامل مهملا منصوب على انه خبر مقدم لكان اي كان ما يتلفظ به الانسان مهملا او موضوعا
المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل عنه لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكان المراد بالمستعمل ما امكن
استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد هذا ما ذكره الشارح هو الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل مفردا كان ما يتلفظ به
الانسان او مركبا ومثال اللفظ الحقيقي حال كونه موضوعا مفردا في الاسم كزيد والفعل كضرب ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما
كمن وعن والى ومثل زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادي وغيره واللفظ الحكمي كالمنوي وهو ما كان مستكنا في
الفعل كالضمائر المستكنة ... ملفوظا
لكنه في حكم الملفوظ ...

الفعل او الصفة سواء كان جائزا كما في نحو زيد ضرب وزيد ضارب او وجوبا نحو اضرب امرا او متكلما وحده وتضرب مخاطبا فقوله
اذ ليس تعليل لعدم كون المنوي لفظا حقيقيا من مقولة الحرف يعني ان اللفظ الحقيقي مقول بالحرف اي ملفوظ به فيكون اسما
لفظا وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوي ليس مقولا بالحرف يعني غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا والصوت كما عرفت يكون له
وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا اصلا اي قطعا يعني قطع عدم كونه من مقولة احدهما قطعا ولم يوضع له اي للمنوي لفظ
معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ مجراة على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوي قوله وانما عبر جواب دخل مقدر
تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمنوي في قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوي في قولك اضرب
فاجاب عنه بقوله وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له يعني استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمنوي مجازا في نحو هو
للمنوي في زيد ضرب وانت للمنوي في اضرب واجروا احكام اللفظ عليه اي على ذلك المنوي من كونه مسندا اليه ومؤكدا ومعطوفا عليه
الى غير ذلك فكان ذلك المنوي لفظا حكما لاجراء احكام اللفظ عليه لا حقيقة او المحذوف من الفاعل والمبتدأ او الخبر وغير ذلك
عاملا او غيره جوازا او وجوبا سماعيا او قياسيا لفظا حقيقة يعني داخل تحت اللفظ الحقيقي لان الحذف كذلك لا يمنع
اللفظية فيكون لفظا حقيقيا لانه اي لان المحذوف كذلك قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان عند اظهار المحذوف وعند التعليم
سواء كان محذوفا جوازا او وجوبا كما يقال في نحو الهلال اي هذا الهلال وفي نحو سقيا اي سقاك الله سقيا وفي وان احد من
المشركين استجارك اي وان استجارك احد الاية الى غير ذلك وكلمات الله تعالى اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفسي قائم بذاته تعالى
وكلام لفظي دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله تعالى ليس صوتا ولا حرفا ولا تركيبا ولا ترتيبا ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق
قائم بذاته فلا يكون داخلا في اللفظ لانه مخلوق واما الثاني فهو مكتوب في مصاحفنا باشكال الكتابة وصور الحروف محفوظ في قلوبنا
بالفاظ المخيلة مقروء بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع باذاننا غير حال فيها اي في المصاحف والقلوب والالسنة
والاذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش واشكال
موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحرفا
فمن اراد تحقيق الحقايق فليطالع الشرح الذي على العقايد وما قاله الشارح من القسم الثاني فليتامل داخلة فيه اي في اللفظ
اذ هي اي كلماته تعالى اللفظية المكتوبة في المصاحف مما يتلفظ به الانسان لانها مكتوبة في مصاحفنا مقروءة بالسنتنا محفوظة
بقلوبنا فتكون ملفوظة وعلى هذا القياس مجرور صفة هذا اي على قياس كلمات الله تعالى كلمات الملائكة لان الملائكة مخلوقة وكلماتهم ...

ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون داخلة في اللفظ كالفاظه والجن وهي كالملائكة كقول من صاح على حرب بن امية فمات من صيحته وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر فتكون كلمات الجن ايضا داخلة في اللفظ والى هذا ان الاول والملائكة والجن متساوية في الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم في الدخول في اللفظ متساوية والدوال الاربع وهي مبتداء والمجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الخطوط جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد وارض عمرو مثلا والعقود جمع عقدة وهي الحبل الذي يعقد في الاصبع ليكون تذكرة لبعض الاشياء والنصب بفتح النون وفتح الصاد جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اماء في الماء او غيره والاشارات جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد او بغيرهما للاتيان او ضده وغيرها غير داخلة في اللفظ لانها ليست مما يتلفظ به الا ان اصلا او غيره وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخلا في اللفظ فلا حاجة الى قيد يوخذ في التعريف ليخرجها اي الدوال الاربع لانه ما لم يكن داخلا في شيء لا يحتاج الى الاخراج لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة عند ركوب السلطان ليدل على ركوبه قوله وانما قال لفظ جواب عن سؤال مقدر وهو ان المطابقة بين المبتداء في التذكير والتانيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتداء مونثا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة بالتاء الدالة على الوحدة لانه المعنى لم يقصد الوحدة حتى لو قصدها وادخل التاء لم يصح لانه يخرج ح بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبد الله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ما سيجيء بل قصد الجنس والمطابقة المذكورة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يتحمل الضمير حتى يطابق المبتداء اذا كان خبرا وان اريد به معنى الصفة لعدم الاشتقاق في قوله لفظ لانه مصدر مع كون اللفظ اخص من اللفظة وما يستتبعه ايضا اخص مما يستتبع اللفظة ولا يكون المفرد محتملا لاحتمالين بل الاحتمالات الثلث في الاعراب والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا اعلم ان المطابقة بين المبتداء والخبر مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتداء وعدم المساواة في التذكير والتانيث وقد انتفت الشروط الثلثة بابرها وضع مبني للمفعول نايبه ما استتر فيه فالجملة في محل الرفع لانه صفة اللفظ الوضع تخصيص شيء بشيء فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشيء الاول اللفظ في الالفاظ وبالثاني المعنى بمعنى تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشيء ليعم غير اللفظ بحيث اي في مكان متى اطلق مبني للمفعول الشيء الاول فهم منه اي من اطلاق الشيء الاول الشيء الثاني كما في الالفاظ من غير قرينة او احس مبني للمفعول

المراد

نحو فعلا فانه شرط في فهم معناه ذكر البصرة والكوفة
نحو سرت من البصرة الى الكوفة

المراد باحس ابصر بحس مقابلة مع اطلق الخ اعلم ان الحواس الظاهرة خمسة حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس الشيء الاول فهم منه اي من احساس الشيء الاول الشيء الثاني بغير قرينة كما في المحسوسات في الدوال الاربع قوله اطلق او احس تنازعا في قوله الشيء الاول واعمل الثاني عند البصرية والاول عند الكوفية سيأتي تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظي ثلثة انواع وضع جنسي كالحيوان فانه وضع لقول جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعي كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصي كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص او لشخص معين قيل يعني اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه يخرج عنه اي عن تعريفه وضع الحرف فلا يكون جامعا حيث لا يفهم معناه اي معنى الحرف متى اطلق اي متى تلفظ لانه لا يفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغير ذلك بل يفهم معنى الحرف اذا اطلق مصاحبا مع ضم ضميمة مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت من البصرة فانه لا يفهم الابتداء من لفظة من وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة واجيب عنه اي عن هذا الاعتراض بان المراد من قوله متى اطلق ان يقال متى اطلق الشيء الاول اطلاقا صحيحا لان الشيء اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شيء ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا فهم منه الشيء الثاني واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال في جواب هذا الاعتراض ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اي يستعمل تلك الالفاظ اهل اللسان اي الذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد في محاوراتهم اي في مصاحباتهم العرفية وبيان مقاصدهم يعني بيان ما في ضمايرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد على اصل التعريف في تصحيحه ليكون جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف منه والقيد الزايد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشي مجيبا لقوله ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه اي عن قول الشارح ولا يبعد بان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زايدا بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما كشفت الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة لمعنى مفعول به باللام لقوله وضع اصطلاحا وقد يكتفي فيه بصحة القصد يعني المعنى ما يصح به القصد ما يقصد مبني للمفعول بشيء متعلق بالقصد فهو اي المعنى لغة اما مفعل من عنى يعني مثل رمى يرمي اسم مكان او اسم زمان يكون بمعنى المقصد بالكسر يعني مكان او زمان قصد فيه شيء ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود او مصدر ميمي بمعنى المفعول يعني لفظ مصدر ميمي الا انه

نقل منه وجعل بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى يعني كان مرميا اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير
نقل اصله معنوى كمرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لا جرم انقلبت الواو ياء ثم ادغم الياء في الياء ثم كسر
ما قبل الياء لتسلم فصار معنيّ بالتشديد كمرميّ ثم خفف بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنٍ كمضربٍ ثم
جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف من الياء فاجتمع ساكنان
الالف والتنوين فحذف الالف لدفعه فصار معنًى على وزن مرمًى وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا بل هذا الوجه
اولى الوجوه قوله ولما كان جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زايد بلا فايدة لان الوضع يستلزم المعنى
لانه تخصيص شيء بشيء فالشيء الاول هو الدال والثاني المعنى المدلول فكان المعنى داخلا في الوضع فذكره بعده
يكون مستدركا فكان على المص ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله ولما
كان المعنى ماخوذا في الوضع يعني داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شيء بشيء والشيء الثاني هو المعنى لا غير
ولان اللفظ الذي لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر
بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز فذكر المعنى بعده اي بعد ذكر الوضع مبني على تجريده اي على انتزاع
المعنى عنه اي عن الوضع يعني ينتزع عن المعنى الذي كان ماخوذا في الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى
متعلقا كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد وقولهم لي من فلان صديق حميم وفي المطول التجريد ان ينتزع من امر ذي
صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح
ان ينتزع عنه موصوف آخر بتلك فمن اراد تحقيقه فليراجع اليه فخرج به اي بتقييد الوضع المهملات جمع مهملة وهي
لفظ لا يوضع له معنى مثل ديز وبيز والالفاظ الدالة بالطبع مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا
بالوضع وكذا اح اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضي ذلك بل ملاحظة
حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة اذ لم يتعلق بها اي بالمهملات والالفاظ
الدالة بالطبع وضع وتخصيص اصلا وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل
عقلا على وجود اللافظ ورائه وبقيت حروف الهجا بفتح الهاء والجيم وبالقصر وهي الحروف التي يكون على
حرف واحد مثل ق و ن و ص الموضوع لغرض التركيب اي لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلثة كالي واربعة

مثل

9

مثل نعم و دوج او خمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه ثلاثي والرباعي وبعضه خماسيا
في الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمن ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا
مثل جحمرش وبعضه حرفا تاما فيحصل من هذه الاقسام كلام سعادتي او غيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا
ولا يلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة في الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شيء وان لم يكن فيها تخصيص
شيء بشيء لا بازاء المعنى وخرجت الحروف المذكورة بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى لما عرفت آنفا فان
قلت لم اورد هذا السؤال بالفاء قلت ايذانا بان السؤال ناش عما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كان
الكلمة لفظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض لفظ آخر كلفظ الاسم فانه
لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر وكالفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة من
فكيف اي فعلى اي حال واي وصف يصدق عليه اي على ذلك البعض انه اي ذلك البعض وضع لمعنى فكان على المص ان يقول لفظ وضع
لشيء مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر وما وضع لمعنى لان الشيء عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا قلنا
تعريف المص ايضا جامع لان المعنى ما يتعلق به القصد يعني المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا وهو اي ما يكون مقصودا ومرادا
منه او ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا كالامثلة السابقة لان مقصود المتكلم ومراده من لفظ الاسم يكون زيد مثلا
ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف او غيره عطف على قوله
لفظا والضمير راجع اليه اي او غير لفظ مثل ضرب فان المراد منه المعنى القايم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافراده
ومانعا عن دخول غيرها فيه فان قلت لم اورده بالفاء ايضا كما سبق في السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال
الاول يعني اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد هو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت نوقش في هذا السؤال بانه ليس
محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدمه لكونه ناشئا من جواب السؤال الاول كما قلنا ولئلا يقع
الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة للفظ
على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه ح قد وضع لفظ مفرد لمعنى تامل وقد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
كلفظة الخبر فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم او قام زيد والجملة فانها ايضا وضع بازاء لفظ مركب
كالمثالين المذكورين وكذا الكلام والاضافة فانها مفرد اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك

يقال للفظة الجملة زيد قايم ... واحتش زيد قايم وزيد ابوه قايم

من المركبات فكيف يكون ذلك البعض موضوعا للمفرد فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل فيه
ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا قلنا هذه الالفاظ اى الالفاظ المركبة التي قد وضع بازائها
بعض الكلمات المفردة وان كانت هذه الالفاظ الواو والحال بالقياس الجار والمجرور خبر كانت الى معانيها متعلق بالقياس
والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدا وقوله مركبة خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة
لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى لكنها اى الآن هذه الالفاظ بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة
فيصدق عليها انه لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة
لما سبق وقد اجيب المجيب هو صاحب الوافية من اراده فليرجع اليها عن الاشكالين الاشكال الاول هو انه قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثاني هو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الخ
بانه اي الحال المبحث عنها اي في نقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما في السؤال الاول والكلمات كما في السؤال الثاني وقيل اي
فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل لفظا اسم ليس وضع صفة اللفظ بازاء
لفظ آخر مفردا بناء على السؤال الاول كان او مركبا بناء على السؤال الثاني بل هيهنا لفظ وضع بازاء مفهوم كلي
افراده اي افراد المفهوم الكلي الفاظ كلفظ فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلي وهو ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة وافراد هذا المفهوم الاسمي الفاظ كزيد وعمرو ورجل وفرس وحجر وشجر وغير ذلك مشتقا
او غيره والفعل فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلي وهو ما دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة وافراد
هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او ما دل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ
والحرف فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلي وهو ما دل على معنى في غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن
وان وغير ذلك عاملا كان او غيره والخبر فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلي وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد
وافراد هذا المفهوم الفاظ ولا يخفى عليك ايها الطالب المنصف الذي كان حالة التمييز ان هذا الحكم
اي الجواب بان هيهنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ منقوض بامثال الضماير الراجعة
الى الفاظ مخصوصة المراد بامثال الضماير الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما
اذا قلت زيد او زيد قايم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وامثالها مفردة تلك الالفاظ
المخصوصة

... التي كانت هي الفاظ مفردة او مركبة

المخصوصة مثل زيد هو او مركبة مثل زيد قايم هي جملة اسمية فان الوضع فيها اي في تلك الضماير وان كان عاما
يعني حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وانت موضوع لكل احد توجه
الخطاب اليه وانا موضوع لكل متكلم فتكون الفاظ عامة وانما قال وان كان عاما يعني مقيده بالجار المفيد للعموم
اشارة الى انه ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها
خاص كالموضوع له لكن الموضوع له يعني الآن الموضوع له يعني المستعمل فيه خاص فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره
باحدى الوجوه الثلثة مثل زيد مثلا يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره فليس هناك اي في مقام رجوع الضمير الى الفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة بل الموضوع له في الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام
والموضوع له يعني المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم مفرد اسم مفعول من افرد وهو اي قوله مفردا
مجرور لفظا وواقع على انه صفة لمعنى على انه وصف بحال موصوفه اي بحال قايمة به مثل قولك مررت برجل حسن اي الحسن حال الرجل وصفة له
انما سماه حقيقة ومعناه اي معنى المفرد ح اي حين كونه صفة لمعنى ما اي مفرد لا يدل جزء اللفظ على جزئه اي جزء المعنى وذلك المعنى يقال له
معنى مفرد كزيد فان جزء اللفظ ثلثة الزاء والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاء لا يدل
على الحيوان والياء على الناطق والدال على التشخص بل المجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع التشخص ونعت لفظ المعنى بعد
وفيه اي في هذا التوصيف او في هذا الاعراب تسامح بقوله يوهم انه يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع
يعني يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل
وضعه وليس الامر كذلك يعني ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر
ان دل جزء اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزء اللفظ على جزء معناه فذلك المعنى يكون متصفا
بالافراد فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع كما قلنا آنفا تأمل ولا تغفل واذا كان في هذا التوصيف حصول
الايهام المذكور فينبغي ان يرتكب معنى للمفعول لان الارتكاب قد يجيء متعديا يقال ارتكب زيد الامر فيه اي في دفع هذا الايهام
تجوز تابعه اي التكلم بالمجاز يقال تجوز زيد تكلم بالمجاز والتجوز هيهنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ بازائه
مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة كما ارتكب في مثل قتل قتيلا اي في قوله عم يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين
عليه وللعمل بقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال من قتل قتيلا فله سلبه الا شهادة في قوله قتيلا سمي به مجاز القرب

لتقدم الوضع على هذين الوصفين الا باعتبار اللفظ

بالفعل باعتبار ما يؤول اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا ومنه قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا او مرفوع لفظا

على انه صفة للفظ على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل ومعناه اى

اللفظ المفرد ح اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ ما اى لفظ مفرد لا يدل جزؤه اى جزء ذلك اللفظ على جزء

معناه اى معنى اللفظ فيكون ح للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد

ولا بد ح اى حين ان يكون للفظ وصفان من بيان النكتة اى بيان السبب والعلة لان المتكلم به بليغ لا يظن

به ان يخلو اختياره بهذه الخصوصية عن نكتة وسبب فى ايراد متعلق بالبيان فى قوله فى ايراد مصدر متعد الى

المفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله احد الوصفين والآخر قوله جملة فعلية والفاعل متروك تقديره فى ايراد

المص احد الوصفين جملة فعلية والوصف الآخر مفردا هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد

والحاصل انه يمكن ان يراد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ما هو الاصل لان الاصل فى الوصف الافراد

ويمكن ان يراد بالجملة الفعلية الماضوية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افرد وان كان على خلاف الاصل وكان النكتة فيه

اى فى الايراد المذكور التنبيه بالصيغة على تقدم الوضع على الافراد لان الوضع مقدم عليه حيث اتى مبنيا للمفعول به

الجار والمجرور نائبة وبصيغة الماضى لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله الماضى مجرور على انه دخول بحلاف الافراد

وانما قدم الصيغة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل

ان يكون صفة للمعنى على ما هو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ما هو خلاف المذهب ليتنبه الناظر فى تعريفه كل مذهب

ممكن ولانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس قال المحشى والاولى

ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان الوصف الوضع معمولا آخر اختار فيه صيغة الفعل والاصل فى الصفة

الافراد اختاره فيما لا معمول له سوى ما استكن فيه واما نصبه اى نصب قوله مفردا واورده باثار الجنسانية

لان رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فازال هذا التوهم بقوله واما نصبه وان لم يساعده

رسم الخط اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عن التنوين يكتب

بتنوينه على صورة الالف وههنا كذلك الا انه لم يكتب بتنوينه على صورة الالف فلم يكن رسم الخط مساعدا للنصب فعلى انه

حال الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر للمبتدا الذى دخلت اما عليه من المستكن فى وضع فح يكون مبينا لهيئة

الفاعل

الفاعل فهو افق لوضعه فى كونه صفة اللفظ لان الحال فى حكم الوصف او على انه حال من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة

يجب تقديم الحال عليه على ما سيأتى لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه

مجرورا فانه اى المعنى مفعول بواسطة اللام جواب سؤال مقدر تقديره ان الحال مبين لهيئة الفاعل او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا

مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به

بالواسطة ووجه صحته اى نصب المفرد على الحالية جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا الوضع

مقدم على الافراد فلم يوجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته ان الوضع اسم ان وان كان الواو للحال

مقدما على الافراد بحسب الذات متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته بمعنى ذات الوضع و لفظه

مقدم على ذات الافراد ولفظه لكنه اى الا ان الوضع مقارن ومصاحب له اى للافراد خبر ان بحسب الزمان يعنى ان زمان الوضع

بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحد بحيث لا تفاوت بين الزمانين وهذا القدر يعنى المقارنة فى الزمان كاف

لصحة الحالية اذ لا دخل للمعية الذاتية ولا بتفاوتها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان وهو لا

ينافى المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فح يرتفع كونه حالا من المعنى لان يكون صفة له كما ان الحال فى حكم الصفة وقيد الافراد

سواء كان مجرورا وصفا للمعنى او منصوبا حالا منه او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حالا منه لان الحال من ضمير الشئ حال منه ايضا

لاخراج المركبات مطلقا اى حال كون تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بالكلامية او غيرها ولذا قال الشارح سواء خبر مقدم كانت تلك اى

المصدر مبتدا مؤخر اى كونها كلامية مثل زيد قائم وقام زيد او غير كلامية تفسير للاطلاق كان المركبات الخمسة الباقية فيخرج به اى

بقيد الافراد عن حد الكلمة وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما يعد كلمة واحدة لشدة امتزاج احدهما بالآخر سواء كان جزء الاول منه

حرفا مثل الرجل او الجزء الثانى منه حرفا مثل قائمة وبصرى وامثالها اى امثال الرجل وقائمة وبصرى كما بيانية لقوله وامثالها يدل جزء اللفظ منه

الضمير المجرور يرجع الى ما فى قوله مما يدل على جزء المعنى متعلق بقوله يدل لكنه اى الا ان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع

الى المستتر فى قوله مثل الرجل او الى الامثال باعتبار المذكور يعد فعل مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى بعد ذلك

المذكور لشدة الامتزاج اى لشدة امتزاج احدهما بالآخر لفظة واحدة منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد لان العد قد يتعدى الى مفعولين

يقال عد الاغنام مائة واعرب تلك الامثال عطف على يعد فتذكير الضمير باعتبار المذكور باعراب واحد الباء بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة

ان يجعل واحدا مضافا اليه للاعراب لا صفة له وان يدعو اليه يقابله من قوله مع انه موجب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين

باعراب لفظ واحد كواو المحتى واجيب بان اعراب مثل الرجل علم ضرب من المسامحة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة ويبقى عطف على ما يخرج مثل
عبد الله حال كونه علما المراد كل تركيب اضافي سواء كانت اضافته معنوية مثل عبد الله او لفظية مثل ضارب زيد جعل علما داخلا
حال بعد حال فيه اى في تعريف الكلمة مع انه اى مثل عبد الله علما معرب باعرابين وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كان في الاصل الذي هو
المضاف والمضاف اليه وفي حال العلمية صار كلمة واحدة وبقي على ما كان عليه يعني اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيقا
باعتبار المعنى لان مسماه لا يدرك باحد جزئيه ولان جزء اللفظ لا يدل على جزء معناه واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه في اللفظ
بمنزلة غلام زيد ولا يخفى على الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة او ضمها من كان جيد الادراك سريع الفهم العارف بالغرض
من تدوين علم النحو يعني ان المقصود الاصلي من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلام من حيث الاعراب والبناء يعني ليعرف
ان اى كلمة معربة واى كلمة مبنية وغيرهما فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما
واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤه على جزء معناه انه اى الحال والشان لو كان الامر اى الحال بالعكس يعني لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبد الله علما غير داخل فيه لكان هذا الامر انسب وما اى الذي اورده صاحب المفصل وهو متن
في علم النحو للفاضل العلامة الكشاف في تعريف الكلمة متعلق باورده حيث قال الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع وهي جنس تحته انواع ثلثة الاسم والفعل والحرف ثم مثل الفاء جواب الشرط لان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف يعني
جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في جوابه كلما سيأتي تحقيقه عبد الله علما خرج عنه اى عن تعريف
المفصل بقوله اللفظة فانه لا يقال له لفظة واحدة لان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين
باعتبار الوصف الاضافي وقد قال العلامة الزمخشري ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
وينقسم الى مفرد ومركب منقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب
او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرء القيس والكنى حيث جعل المركب الاضافي من الاسمين ويبقى مثل قائمة وبصري مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه اى في تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين
باعتبار ما فاخرجه اى مثل قائمة وبصري بقيد الافراد لانه لم يصح ان يقال فيه هي اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس
بمفرد لدلالة جزء اللفظ على جزء معناه ولو لم يخرجه اى مثل قائمة بتركه لكان التعريف انسب كما عرفت في قوله ولا يخفى على الفطن الخ ولك ان
تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه في حكم المفرد فهو في حكم الكلمة والله اعلم

جواب

فالحاصل ان في
تعريف المصنف خللان
وفي تعريف المفصل خلل واحد
لان المصنف اخرج نحو بصري وادخل نحو عبد الله علما والمفصل اخرج نحو بصري...

12

فوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان مفهوم تلك الحيثية
جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء
الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني له فطبعية والا فعقلية
عصام

جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره اخذوا في تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور في عدم اخذه فاجاب عنها
بقوله واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة يعني ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع في تعريف المصنف لا يحتاج الى ذكر الدلالة
لاستلزام الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب في الكلام لا سيما في الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام
ههنا الاستلزام التحقيقي لا العقلي فافهم لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر والوضع كما سبق تخصيص شيء بشيء بحيث متى
اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فعلم من هذا ان الوضع اخص من الدلالة وهي اعم ومعلوم ان الاخص
يستلزم الاعم يعني لم يوجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثاني يعني لا يوجد بدونه بالعكس يعني ان الاعم
لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة يعني متى وجد الوضع في شيء وجدت الدلالة فيه ايضا
لما سبق آنفا ان الاخص يستلزم الاعم واذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يغني ذكر الاخص عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص
فبعد ذكر الوضع المستلزم للدلالة اولا لا حاجة الى ذكر الدلالة ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز كما وقع في هذا الكتاب اى الكافية
المسمى بالكافية قوله لكنه استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة اى الا ان الدلالة لا تستلزم الوضع لما سبق ان الاعم
والاعم لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان كالفرس لامكان ان تكون اى توجد الدلالة
بالعقل بلا وضع كدلالة لفظ ديز واما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع لا بالعقل وقال المحشي اختار لفظا
مهملا للتمثيل وقيده بالمسموع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر
العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيكون ح للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللافظ متكلما
يظهر ايضا لان فهم المعنى ح يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه المسموع صفة لفظ من وراء الجدار يعني من خلف الجدار فذكر
الجدار لمجرد التمثيل على وجود اللافظ متعلق بالدلالة فالمستدل لا بالعقل اى بقال ان هذا المسموع لفظ ولا بد لكل لفظ من لافظ
فينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللافظ مرئيا استدللنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا فكانت هذه الدلالة عقلية
وان تكون الدلالة عطف على قوله ان تكون بالطبع يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ كدلالة لفظ اح اذا
تلفظ به على وجع الصدر يعني صدر اللافظ اى صدره قوله اح بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر
واما بفتحها وسكون الخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع في الصدر وغيره وبضمها يدل على التمر وكذا في شرح العصام اذا كانت الدلالة اعم
فذكر الاعم لا يستلزم الاخص فلا بد من ذكره فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع لما عرفت انها لا يستلزمه وكان في المفصل فيه لطافة

لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال وهي اى الكلمة الضمير راجع الى
والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها او يكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى اسم وفعل وحرف اى
منقسمة انقسام الكلى الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم قبيل الربط او يكون من قبيل حكم
الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لا انقسام الكل الى الاجزاء وفى الرضى فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة
معا لان الواو للجمع فيكون قولك ذهب زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ما قلت انه لو كان هذا
قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمته الى جزئياته نحو الحيوان انسان
وفرس وابل وتريد ما يدخل تحت كلى كدخول الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة وتصحيح كون الكلى خبرا عنه كالعكس نحو
الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى
الاعراب المقصود من هذا الفن وقدم الفعل على الحرف لانه والاسم يتألف منهما كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف
تامل الى هذه الاقسام الثلثة الاسم والفعل والحرف قوله منحصرة فيها اشارة الى ان اللام فى قوله لانها متعلق بمفهوم الكلى وان
اللام حصرية اى الكلمة لما كانت لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظا او معنى وجوابها ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة
باذا المفاجاة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا موضوعة لمعنى لما فهم من تعريفها والوضع يستلزم الدلالة
فهى الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية اما من صفتها ان تدل فيكون ان تدل فى تاويل المصدر مبتدا محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة
على الكلمة وفى الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز
ان يكون ان تدل مبتدا محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح الفاضل اختار
الثانى لان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول بالمصدر فيكون كالمصدر فى ان يكون مبتدا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه على معنى
كاين فى نفسها الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كاين اى فى نفس الكلمة اى فى ذاتها والمراد بنفسها
المعنى المستعمل فيه لغة او مجازا والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل اى ان تكون الكلمة دالة عليه اى على المعنى المستعمل فيه
بنفسها يعنى بذاتها وانفرادها من غير حاجة يعنى بلا احتياج فى الدلالة على ذلك المعنى الى انضمام كلمة اخرى اليها يعنى من غير اعانة
كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون مستقلة فى الدلالة على ذلك المعنى لا مستقلا اى المعنى
بالمفهومية يعنى تكون المعنى مستقلة فى الفهم عن الكلمة الدال عليه بحيث لا يحتاج فى الفهم عنها الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لا يحتاج

قوله لانها متعلق بمنحصرة المنفهم فى معرض القسمة عن المسكوت منه

13

فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى او من صفتها ان لا تدل عطف على ان تدل ولما كان المعطوف فى حكم المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما
كان فى المعطوف عليه على معنى كاين فى نفسها بل من صفتها ان تدل لان العطف ببل ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف فيه مثبتا
لان الاضراب من المنفى يكون اثباتا على معنى تحتاج تلك الكلمة فى الدلالة عليه اى على المعنى الى انضمام كلمة اخرى اليها يعنى الى اعانة
كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة بهذه الكلمة من تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة على المعنى وعدم استقلاله يعنى وعدم كون المعنى مستقلة
يعنى فى الانفهام عن الكلمة وسيجئ تحقيق ذلك اى كون الكلمة مستقلة فى الدلالة او غير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله
فيما فى بيان حد الاسم القسم الثانى اورد القسم حيث جعله موصوفا لقوله الثانى بقرينة كونه قسما للكلمة وهو اى القسم الثانى ما اى كلمة دلت على
معنى كاين فى نفسها الحرف الجملة مستانفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكانه قيل له ما الاول وما الثانى فقال القسم الثانى كذا والقسم
الاول كذا وانما قدمه فى الدليل وان كان اخره فى الدعوى لان الحرف فى اللغة الطرف فذكره فى الاجمال فى طرف وفى التفصيل فى طرف اخر
ولان الشروع فى البيان من القريب يكون اولى لعدم التقسيم فيه واما فى القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره لبيانه ولانه عدمى والعدمى
مقدم لتقدم العدم على الوجود وان كان فى الوجود اشرف كذا فى الهندى مثاله كاين من والى فانهما كلمتان ولكن تحتاجان فى الدلالة
دلالة كل واحد منهما على معنيهما اعنى ان معنى من الابتداء وان معنى الى الانتهاء الى انضمام كلمة اخرى اليهما فكون تلك الكلمة معينة
فى الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناها وتلك الكلمة كاينة كالبصرة والكوفة يعنى كانضمام البصرة الى من والكوفة الى الى
الكاينتين فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم اى القسم الذى لا يدل على معنى فى نفسها اى فى نفس القسم الثانى
باعتبار الكلمة بل يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها حرفا مفعول ثان لقوله وانما سمى لان الحرف فى اللغة اى معناه اللغوى
الطرف والجانب يقال زيد فى حرف اى فى طرف وجانب وهو اى هذا القسم فى طرف اى فى جانب يعنى لشبه القسم الثانى بمعنى الحرف فى الطرفية
والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولك رايت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف
على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه مقابل صفة الجانب للاسم والفعل حيث يقعان اى يقع كل واحد منهما عمدة ومقصودا فى الكلام
وذلك لان الاسم يكون مسندا او مسندا اليه ويتالف الكلام منه وحده مثل زيد قايم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه بل انما يقوم
بغيره يعنى بما هو مسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد وهو اى الحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه لان الحرف ليس له دلالة الاستقلال فلا
يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما كما تعرف فى حد الاسم ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا
مسندا فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والقسم الاول من قسمى الكلمة وهو اى القسم الاول ما اى كلمة يدل على معنى

او الكلمة

كائن في نفسها اي في نفس ما دل اما من صفتها اي صفة القسم الاول فالتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم ان يقترن بمقداره
مؤخر والجملة خبر الاول او موؤل بحذف المضاف اما من جانب الاول او من الثاني لما سبق او تنازع بالصفة والمعنى القسم الاول يقترن
ذلك المعنى اي معناه يشير الى ان مرجع الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب المدلول عليه بنفسها في الفهم اي فهم المعنى المدلول عليه
عنها اي عن القسم الاول باحد الازمنة جمع زمان كمثال وامثلة الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء
سيأتي تحقيقه في بحث اسماء العدد وفي الكهفوي المراد بالاقتران الوضعي فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن
الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الآن او غدا او امس مما اقترن بالعارض اعني بالازمنة الثلاثة
الماضي والحال والاستقبال الحاضر فانت فيه في زمان التكلم والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه اي حين يفهم ذلك المعنى المدلول
عليه بنفسها عنها اي عن القسم الاول يفهم احد الازمنة ايضا اي كما يفهم ذلك المعنى مقارنا يعني حال كونه احد الازمنة مقارنا له اي لذلك
المعنى لا قبله ولا بعده بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس او من صفتها اي صفة القسم الاول ان لا يقترن ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها اي عن القسم الاول مع احد الازمنة الثلاثة الحال والاستقبال والماضي القسم الثاني وهو اي القسم الثاني
ما اي كلمة تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس ما دل يعني الكلمة او نفس القسم الثاني يعني الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها غير مقترن في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة الاسم وهو مأخوذ من السمو بكسر السين المهملة او ضمها عند البصريين
من سمو يسمو مثل غزو يغزو وسموا على وزن قنو حذفت الواو احيانا طلبا وتقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن
الواو المحذوفة همزة الوصل فجيء بالهمزة ليمكن الابتداء بها فصار اسما كذا في شرح الشافية وهو اي السمو العلو لغة لان العرب
تقول وكل علاك فهو سماء وانما سمي هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذي معناه العلو مجازا لاستعلائه على اخويه الفعل والحرف
فالحاصل ان هذا القسم شبيه بمعنى الاسم الذي هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما في الحرف حيث يتركب منه اي من هذا القسم
وحده حال من الضمير المجرور في منه لانه مفعول به بالواسطة الكلام فاعل يتركب دون اخويه يعني لا يتركب من كل واحد منهما وحده
الكلام كما عرفت وستعرف وقيل هو مأخوذ من الوسم من وسم يسم سمة وسما مثل وعد يعد عدة وعدا هكذا عند الكوفيين
وهو العلامة يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما سمي هذا القسم بالاسم لانه علامة على مسماه واصله عندهم
وسم حذفت الواو تبعا للفعل فجيء بهمزة الوصل ليمكن الابتداء او القسم الاول وهو ما اي كلمة يدل على معنى في نفسها اي في نفس
ما دل او في نفس القسم الاول مقترن في الفهم عن القسم الاول باحد الازمنة الثلاثة الفعل يسمى هذا القسم به اي بالفعل لتضمنه

اي لتضمنه القسم الاول الفعل اللغوي وهو المصدر والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهذا من قبيل تسمية الدال
باسم المدلول ويقال مثل هذا عند ارباب المعاني مجاز مرسل وهذا الحصر يعني حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حصر عقلي اعلم ان الحصر على ثلاثة
اقسام حصر عقلي وهو الحصر الدائر بين النفي والاثبات كحصر الكلمة في الاقسام الثلاثة وحصر استقرائي وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء
والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية في الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلي وهو الذي يكون
بجعل الجاعل كانحصار خلق الانسان في العناصر الاربعة وكانحصار الكل في اجزائه وقد علم الواو للعطف بناء على جواز حذف
المعطوف عليه يعني قد تبين وقد علم مما يكون من باب تنازع الفعلين وسيجيء لهذا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلام العلاقة
الجزئية بينهما المدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالبين او كرد من ظن ان هذا حصر بدون توقيف الاقسام ولفظة قد اما
للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات والمعنى وقد علم بهذا الحد بكلية بد
اصله ذا اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن الهاء التي للتنبيه ولهذا لا يجمع بينهما والكاف للخطاب وانما وضع المظهر موضع المضمر على خلاف
مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن في الذهن واختار كلمة
البعد مقام هذا للتعظيم كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب اي بوجه حصر الكلمة اي بدليل انحصار الكلمة في الاقسام الثلاثة
التي هي الاسم والفعل والحرف حد مفعول لما لم يسم فاعله كل واحد كائن منها لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها
اي من تلك الاقسام المذكورة وذلك اي كون حد كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت لانه قد علم
تحقيقا بكليته به اي بوجه الحصر اي بدليل انحصار الكلمة في اقسامها الثلاثة ان الحرف كلمة مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله وقد علم يعني قد علم بدليل انحصار الكلمة في اقسامها ان الحرف كلمة بقرينة كون الحرف قسيما للكلمة لا تدل على معنى
كائن في نفسها بقرينة قوله اولا بل يحتاج في الدلالة على المعنى الى انضمام كلمة اخرى يعني الى اعانة كلمة اخرى في الدلالة على المعنى
وان الفعل كلمة بقرينة كونه ايضا قسيما لها يعني نوعا منها تدل على معنى كائن في نفسها بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن
في نفسها الكلمة اي الاول المعنى المدلول عليه مقترن في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة وضعا بقرينة قوله والاول ان يقترن باحد
الازمنة الثلاثة وان الاسم كلمة بقرينة كونه نوعا منها تدل على معنى كائن في نفسها بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ غير مقترن اما
مجرور على انه صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو غير مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة
اذا علم لك بدليل الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة فالكلمة جنس تحته انواع مشتركة بين هذه الاقسام الثلاثة كما انه مشترك

بين الانسان وغيره من ذوي الارواح اذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة لزم تميز بعضها عن بعض ليصح قوله وقد علم بذلك حدكل
لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم المشعر باليقين اراد تميز بعضها عن بعض فقال معتذرا بالفاء المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب
النشر لترتيب اللف فالحرف كلمة تدل على معنى الآلة ممتاز عن اخويه الفعل والاسم بعدم الاستقلال في الدلالة على معنى في نفسها يعني ان الحرف
مشترك لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الآلة امتاز عنهما بكون المعنى في غيره يعني ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل يدل على معنى في
غيره كالسير والبصرة في قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيهما والفعل مشترك ايضا للاخويه
كونه كلمة تدل على معنى الآلة ممتاز عن الحرف بالاستقلال يعني ان الفعل امتاز عن الحرف بكونه مستقلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف
غير مستقل فيها وممتاز عن الاسم ايضا بالاقتران يعني ان الفعل مشترك للاسم وحده في كونه مستقلا في الدلالة على المعنى الآلة امتاز عنه
بكون المعنى المدلول عليه في نفسها في الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلثة والاسم ايضا مشترك في كونه كلمة تدل على
المعنى الآلة ممتاز عن الحرف بالاستقلال في الدلالة على المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة وممتاز عن الفعل ايضا بعدم
الاقتران يعني ان الاسم مشترك للفعل في الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن في الفهم عنه باحد
الازمنة الثلثة فعلم بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصله المخصوص له
لكل واحد منها حد معرف بكسر الراء المهملة صفة للحد جامع لافراده اي لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا مانع عن دخول غيرها
اي غير الافراد فيه اي في الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها مميز عما عداه وليس المراد اي مراد المص بالحد ههنا اي في قوله وقد
علم بذلك حد كل واحد منها الا الجامع لافراده المانع عن دخول غيرها فيه يعني عند اهل الادب لان معنى الحد الا ذلك لان الحد في اللغة المنع
ومنه الحداد للبواب لمنعه الناس والدوات من الباب وفي العرف هو ما يبين ماهية الشيء يعني الحد قول دال على ماهيته كحد
الكلمة ههنا لانه دل على ماهيتها وكذا غيرها والله خبر مقدم وقول المص والدر مصدر مضاف الى الفاعل مبتدا او الجملة جملة يمدح بها
بكثرة الخير وسيأتي لزيادة تحقيق المراد به ههنا شفقة المص على المتعلمين والطالبين حيث لم يجهل في التعليم والتأليف جانب
الزكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد وراعى غيره بل راعى الجوانب الثلثة حيث اشار الى حدود هاي
الى حد كل قسم من اقسام الكلمة في ضمن دليل الحصر رعاية لجانب الزكي لان الزكي بالاشارة يفهم ما هو المشار اليه وما هو المقصود
لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وحصر بالاشارة حد كل واحد منها ثم نبه بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين
وبكلمة البعد عليها اي على حدود اقسام الكلمة المشار اليها في ضمن دليل الحصر بقوله وقد علم بذلك رعاية لجانب المتوسط لانه وان لم

يفهم بالاشارة لانه يتيقظ بالتنبيه ويدرك ما نبه اليه ويفهمه ثم صرح بها اي بحدود الاقسام المذكورة فيما اي في المقام المحل الذي يأتي بعد الفراغ
من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة بحيث قال في اول بحث الاسم الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة وكذا في الفعل والحرف رعاية لجانب الغبي لان الغبي لغباوته لم يفهم مما هو المقصود الا بالتصريح والتفصيل بنا انصب على انه مفعول لاجله
الثلثة الاشارة والتنبيه والتصريح على تفاوت مراتب الطبايع وفي بعض النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرايض جمع فريضة والثاني جمع
طبع كرجل ورجال الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله وفي اللغة كلاهما بمعنى واحد واما بحسب الاصطلاح
بينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه ما يكون مبدا الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا كحركة الافلاك والاحجار والطبيعة
ما يكون مبدا الحركة من غير شعور كحركة الافلاك والاشجار كذا في شرح الديباجة والمراد ههنا منها العقول من باب ذكر المحل وارادة الحال يعني مراتب الطباع
تفاوت مراتب العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض والى هذه يشير في قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب يعني ان عقول المتعلمين
متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم لا يفهم بالاشارة لقصور في طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه
بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاحوط لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام
وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلية بينهما لم يكن فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال الكلام اللام فيه للجنس كما في
اللام في الكلمة للجنس ويجوز ان يكون مثل هذا اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا في العوادي اللغة ما يتكلم به سواء كان فيه تركيب او لا ولذا قال قليلا
كان او كثيرا حقيقة او حكما في يكون زيد ضرب او ان في الاسم والفعل والحرف كلا ما كان او كثير اللغة وفي الاصطلاح النحاة عطف على قوله في اللغة باعادة الجار ما تضمن
اي تضمن على تركيب لان التضمن اخص لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركب لاحتاج ان يقال من كلمتين وبعد فيه على الاخص اسم حقيقة دول
تركب اي لفظ تضمن اشارة به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر والتنكير في الخبر اصل ولان التنكير في التعريفات انسب لكونه جنسا كلمتين حقيقة
مثل زيد قائم او قام زيد او حكما الاول حكما والثانية حقيقة مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد او العكس مثل زيد قام ابوه او زيد ابوه قائم
فالاقسام ثلثة والقياس ان تكون اربعة الثلثة الاول وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له مثال تأمل ولا تكن من الغافلين وفي الهندي الكلام
تركب دون تضمن لمقابلة التركيب للافراد في تعريفهما وايضا تركب اخص لصحة الاكتفاء عن الكلمتين رأسا بان يقول الكلام ما تركب بالاسناد
بخلاف تضمن انتهى كلامه اقول انما قاله المص هو الاول لان المقابلة في التعريفات والحدود غير لازمة وايضا التركيب ان كان اخص كما ذكر
الا انه يكون غير جامع لافراد الكلام لخروج الكلام الذي يستكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل زيد ضرب او واجبا مثل اضرب واضرب وغير ذلك
اي يكون كل واحدة من الكلمتين حقيقة او حكما في ضمنه اي في ضمن اللفظ فالضمير المجرور راجع الى الموصوف اذا كان الكلام في الاصطلاح ما تضمن

ط المجموع الكلمتين

كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول هو بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم التمييز
والتفريق بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعرة للتمييز والتفريق بينهما فالمتضمن اسم فاعل وانما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون
ذلك لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام هو المجموع فقط يعني مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن
كلمتين بالاسناد فيكون هذا المجموع متضمنا بالكسر والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين يعني هو المسند فقط او المسند اليه وحده
لا المجموع منهما يعني زيد وحده هو المتضمن بالفتح او قائم فقط في ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن بالفتح يعني احدهما وحده ومجموع
الحيوان الناطق متضمن بالكسر لكن بهذا لتامل ولا تكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق فلا يلزم اتحادهما كما توهم اي اتحاد المتضمن والمتضمن
فتضمن كل ما الكل جزء بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى فالاشارة الى ان الباء متعلق بقوله تضمن
بتضمين معنى الحصول وانها سببية وان اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قام زيد
فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار
لانه اعم اذ يشتمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي وفي الرضي المراد بالاسناد الاسناد الاصلي كما في قولك قام زيد وزيد قائم
او الاخبار لا يشتمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر والطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب
وفي المتكلم كاضرب ونضرب ولتضرب لعدم الاخبار فيها والاسناد في اللغة الاضافة من السند من باب دخل وهو ما استند اليه من حائط او غيره او من الاسناد
على وزن صراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفي الاصطلاح نسبة احدى الكلمتين سواء كانت الاولى او الثانية مثل قام زيد وزيد قائم حقيقة
او حكما الى الكلمة الاخرى بحيث متعلق بالنسبة تفيد من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعني تفيد تلك النسبة المخاطب
فائدة تامة وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل المخاطب منها تلك الفائدة
فقوله لفظ المستفاد من لفظة ما الموصوفة جنس يتناول الالفاظ المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية كلها وخرج منها
لفظ بقيد خرجت الجنس وبقيد تضمن مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله خرجت الالفاظ المهملات المعرفة والمفردات اما المهملات
فلانه لم يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها بمعنى شرط وفيها لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت
بصيغة التثنية في قوله الكلمتين وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية سواء كانت اضافية مثل غلام زيد او توصيفية مثل
رجل فاضل او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل سيبويه درستويه وبقيت المركبات الكلامية المقصودة
من التعريف سواء كانت تلك المركبات الكلامية خبرية فعلية فاعل مذكر مثل ضرب زيد او مؤنث مثل ضربت هند واسمية مثل زيد قائم

الثاني ...

والقائم زيد او انشائية امر مثل اضرب ونهيا مثل لا تضرب فان كل واحد منهما اي من الامر والنهي اي من قوله اضرب ولا تضرب تضمن كلمتين
احديهما ملفوظة يعني الاولى كلمة حقيقة والاخرى والثانية منوية كلمة حكما وبينهما اي بين الكلمتين اللتين احديهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة
حكما اسناد يعني نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق
الكلام عليه لانه كلي صدق الحد على شيء صدق المحدود ايضا على ذلك الشيء قوله وحيث كانت الكلمتان تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى
العلتان اعني قوله وحيث الخ وقوله الآتي فان الاخبار الخ اعم من ان تكونا اي الكلمتان كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف قدم
ان اقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس او الاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكمية او على العكس سواء كانت
الكلمة التي في حكم الكلمة جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او جملة فعلية حقيقة مثل زيد قام ابوه او حكمية مثل زيد قائم ابوه وذلك لان اسم الفاعل العامل
ما سيأتي في حكم الفعل المضارع فيكون في حكم الجملة الفعلية لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير في حكم الجملة
الاسمية وذلك لانه يجوز فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثاني انه يكون خبرا مقدما وابوه
مبتدأ مؤخرا وعلى كلا التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل بكونها خبرا للمبتدأ الذي قبلها وسيأتي لهذا زيادة تحقيق في قوله وان
طابقت مفردا جاز الامران فان الاخبار جمع خبر كفرس وافراس فيها اي في الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة مع انها مركبات لولا انه جزء
اللفظ على جزء المعنى في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب المقصود منه القائم فقط والاب مضاف اليه لتعيين الفاعل القائم يعني الذي يقوم به
للغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد او نسبة ودخل فيه اي في الكلام وتعريفه الكلام الذي جزؤه الاول
حكم الكلمة والثاني كلمة حقيقة ايضا يعني كما دخل ما كان الجزء الثاني فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد فان
المسند اليه فيهما اي في هذين المثالين مهمل ليس بكلمة حقيقة بل كلمة حكما فانه اي المسند اليه فيهما في حكم هذا اللفظ فان المقصود منه هذا اللفظ
للتعيين اي لفظ جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة الحقيقية اعلم ان كلام المص يعني
ان القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحي عند المص هو ما تضمن كلمتين بالاسناد اذ ظاهر في ان الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته
مثل ضربت زيدا قائما البتة قوله مجموعه متعلق بقوله كلام تقديره كلام مجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا
اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام عند الجمهور
الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه وكلام المص كائن بخلاف كلام صاحب المفصل يعني بخلاف ما يصح ان يطلق عليه كلام عند
صاحب المفصل حيث قال في تعريف الكلام هو المركب حقيقة او حكما اليه خل ما تسكن فيه فاعل سواء كان جوازا او وجوبا من كلمتين حقيقة

حيث قال صح
الكلام صح

عو ادابن الحاجب

او حكماً اسندت احديهما اى احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى فانه اخذ الاسناد فى تعريفه ايضاً وقيده بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق فانه اى هذا التعريف صريح فى ان الكلام المصطلح هو ضربت بمعنى الفعل مع فاعله فقط والمتعلقات من المفعول والجار وغيرهما خارجة اى عن الكلام الاصطلاحى بحيث لا يطلق على المجموع كلام كما يطلق فى كلام المص بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المص وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المص يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل ثم اسكم يعلم بعد علمك سابقاً الفرق بين كلام المص وكلام صاحب المفصل ان صاحب المفصل قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح وصاحب اللباب ايضاً قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه ذهاباً الى ترادف الكلام والجملة الترادف الاتحاد فى المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس والليث والاسد يعنى الترادف هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق عليه الآخر وكلام المص يضاً اى مثل كلام الشيخين ينظر الى ذلك اى يميل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال اليه فانه اى المص قد اكتفى فى تعريف الكلام الجار والمجرور فى قوله بذكر الاسناد متعلق بقوله اكتفى فالمعنى ان المص قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد مطلقاً غير مقيد بكونه مقصوداً لذاته او لغيره ولذا فسره بقوله ولم يقيده اى الاسناد بكونه مقصوداً لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد بكونه مقصوداً لذاته ولم يقيده فعلم من اطلاقه ان لا فرق بينهما عنده ايضاً ومن جعله اى من جعل الكلام من المتوقفين اخص منها قيده اى قيد الاسناد به اى بكونه مقصوداً لذاته فح اى حين كون الكلام اخص من الجملة يخرج الجملة على الجمل الخبرية قيدها بالخبرية لان الانشائية على ما يجئ لا تقع خبراً ولا وصفاً ولا حالاً الواقعة اخباراً كخبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر لا التى لنفى الجنس والجملة فى هذه المواضع فى محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة وما قام مقامها يكون فى محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثانى فى باب حسبت وفى هذه المواضع تكون فى محل النصب لان ما قامت هى مقامه منصوب او وصفاً فانها فى هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد فى هذه المواضع مقصوداً لغيره يعنى الاسناد فيها مقصود لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا احتجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التى وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصوداً لغيره ايضاً بخلاف الكلام لانه لا يقع فى هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصوداً لذاته فلا يقتضى الارتباط لغيره بل يكون مستقلاً بنفسه ووقع فى بعض الحواشى وهى جمع حاشية وهى ما كتب

على

على شرح لزيادة الايضاح وحل بعض المشكلات ان المراد بالاسناد اى مراد المص بالاسناد الماخوذ فى تعريف الكلام هو الاسناد حال كونه مقصوداً لذاته فقط على ان يكون اللام فيه للعهد وح اى حين كون المراد هكذا يكون الكلام المصطلح عند المص ايضاً اى كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فح يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقاً فكل كلام جملة من غير عكس اخص من الجملة وفى الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصوداً لذاته او لا كالجملة التى هى خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انتهى ولا يتأتى اى لا يحصل من الحصول لا من التحصيل هذا التفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه عدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم ذلك اى الكلام لغة واصطلاحاً هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام كذا فى حاشية العصام لانه قيل فيه اى ما تضمن او التضمن او الاسناد الاصلى اى لا يحصل الكلام فى ضمن شئ من الاشياء الا فى ضمن هذين الى قسمين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل فى بمعنى من اى لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين الا فى ضمن اسمين بحذف المضاف احدهما مسند والآخر مسند اليه اذ لا يتأتى الكلام من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمى الفعل مثل رويد وبله والا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما مسنداً والآخر مسنداً اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الآخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم فلا بد من ان يكون احدهما مسنداً والآخر مسنداً اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما مسند والآخر مسند اليه ومراد المص ليس الا هكذا الا انه لم يقيده اعتماداً على فهم المتعلمين قدم المركب من الاسمين لاستحقاق جزئيه التقدم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تأمل او فى ضمن عطف على قوله فى اسمين او هنا منفصلة حقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج او فرد اسم قدم لاستحقاقه التقدم مسند اليه وفعل مسند كانه لا يتأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لا يتأتى من اسم فعل وفعل ووقع فى بعض النسخ او فى فعل واسم مكان قوله فى اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهته ان المركب هنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فيقدمه فى الذكر قوله فان التركيب تعليل لمفهوم الكلام وهو ان المص فى تقسيم الكلام على طريق الحصر ولم يذكره بلا حصر كما فى تقسيم الكلمة فان التركيب الثنائى منسوب الى الاثنين على غير القياس كالثلاثى الى الثلاثة والرباعى الى الاربعة كذا فى شرح الشافية العقلى يعنى بحسب القسمة العقلية بين الاقسام الثلاثة الاسم والفعل والحرف يرتقى الى ستة اقسام بضرب الاثنين فى الثلاثة اذا لم يراع الترتيب ثلاثة مبتدأ متخصص بالوصف وهو قوله منها لان من البيانية ان كان ما قبلها نكرة تكون صفة له من جنس واحد الجار والمجرور خبره اسم واسم بدل منه قوله ثلاثة بدل الكل من الكل فعل وفعل كذلك حرف وحرف تقديره هو الاقسام الثلاثة من جنس واحد وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف

وانما قلنا انه لم يراع الترتيب لان مراد رعي فينبغي ان الكلمة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلثة الاخيرة باعتبار التقديم والتاخير الى قسمين كما قاله

السيد عبد الله قوله ومن البين خبر مقدم وجوبا لما سياتي ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المشددة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة

مبتدا يجب تقديمه عليها وحينئذ كذلك ان من البين الواضح الغير الخفي ان الكلام المصطلح لا يحصل بدون الاسناد لان الاسناد ماخوذ في تعريف الكلام

والاسناد الماخوذ في تعريفه لا بد له اي للاسناد من مسند ومسند اليه لما تقرر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب

فائدة تامة ومعلوم ان احدى الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة تامة

فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد ذو نسبتين لا يحصل الا بين منتسبين وهما المسند والمسند اليه كما ان الاضافة ذو نسبتين لا يحصل

الا بين المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة وهما لا يتحققان ولا يتحصلان في شيء من الاشياء الا في اسمين احدهما مسند

والآخر مسند اليه او في اسم مسند اليه وفعل مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا

في اسمين او في فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم مسند ومسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف

على ذلك الشيء ولما تبين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا في اسمين او فعل واسم

وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها توجه هنا سوال وهو ان يقال فحال

القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه بان ما الاستينافية بقوله واما الاقسام الاربعة الباقية اثنان

منها من جنس واحد فعل وفعل وحرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم وحرف ففي الحرف والحرف كلاهما اي المسند والمسند اليه

الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله مفقودان تقديره فكلاهما مفقودان في الحرف والحرف فقدم الظرف اللغو على متعلقه

مع ان حقه التاخر عنه للحصر وذلك لان فقد المسند والمسند اليه معا منحصر ومخصوص بتركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف

لا يدل على معنى في نفسه فضلا عن ان يكون مسندا ومسندا اليه لانهما لا يكونان الا في اللفظ الدال على معنى في نفسه وفي الفعل والفعل

وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود اما في الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه يعني ليس له دلالة مستقلة فكيف

يكون مسندا او مسندا اليه واما في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان

مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدا فلا يوجد مسند اليه في هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت وفي الاسم والحرف

احدهما اي المسند او المسند اليه مفقود فان الاسم ان كان مسندا يعني ان كان صالحا لان يكون مسندا بان يكون فيه معنى نسبي نحو

القائم فالمسند اليه مفقود لما عرفت ان الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسندا اليه

وان كان

وان كان الاسم مسندا اليه يعني ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسبي تحقيقا او تاويلا

نحو الرجل وان زيد او ازيد فالمسند مفقود ويعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام في الاقسام الاربعة فانحصر الكلام على القسمين الاولين

ونحو يا زيد جواب عن سوال وارد على قول المص ولا يتاتى ذلك الخ يعني ان نحو يا زيد كلام اصطلاحي باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف

وهو حرف النداء والاسم المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد الكلام في الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يا زيد وان كان بحسب الظاهر

من تركيب الحرف والاسم الا انه بتقدير ادعو زيدا فليس الحرف والاسم المنادى في شيء من الكلام بل الكلام ليس الا الفعل والفاعل

المقدرين فلهذا قال الشارح فلم يكن نحو يا زيد من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد بل نحو يا زيد كلام حاصل من تركيب الفعل المقدر

والاسم الذي هو المنوي في ادعو المقدر وسياتي له زيادة تحقيق ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلثة ونبه عليها

ايضا ولما كان الكلام كالتابع للكلمة لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام الثلثة على ترتيب اللف والنشر فقال الاسم معرفا

باللام العهد الخارجي لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول غالبا ولم يعطفه على ما سبق مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط

وليكون بابا بعد باب وفصلا بعد فصل وفي الرضي لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في

اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه ما دل وانما اورد

لفظة ما دون لفظ الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح

اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني ان الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة

المعرف ويلزم الدور وذا باطل يعني الكلمة فتذكيره مبتدا مضاف الى مفعوله وهو الضمير هذا جواب سوال مقدر وهو ان الشارح

جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير في دل وفي نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها وهي مؤنثة فيجب تانيث الضمير في الموضعين لبطلان

مرجعه لان تطابق الضمير والمرجع في الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير في الموضعين بناء على ان وصفه

بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعني مضروبه اي مبني على اللفظ الموصول

لان لفظة ما التي في التوضيحات يجوز ان يكون موصوفة وموصولة واشار في التفسير الى الاول وهنا الى الثاني قال المص فيه رد

على الرضي حيث قال بعد نقله كلام المص بابره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه في الايضاح شرح المفصل

قيده به احترازا عن غيره فالضمير في ما دل على معنى في نفسه يعني الضمير المجرور يرجع الى معنى لا الى الموصول فيكون الضمير موافقا

لمرجعه في التذكير اذ المعنى مذكر ايضا اي ما دل على معنى كائن باعتباره اي المعنى قوله في نفسه متعلق باعتباره اي في نفس المعنى

حاصله ان الاسم الدال على معنى باعتباره في نفسه
وبالنظر اليه

وبالنظر عطف على قوله باعتباره اليه اي الى المعنى في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه اي لا يدل على معنى كاين باعتبار امر خارج عن المعنى فالضماير المجرورة راجعة الى المعنى مثلا كون ضميره نفسه يرجع الى المعنى كاين كقولك الدار اي هذه الدار في نفسها اي باعتبارها في نفسها يعني في ذاتها بان تكون معمورة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها حكمها اي قيمتها كذا اي الف درهم مثلا فقوله الدار مبتدا في نفسها صفتها حكمها مبتدا ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدا الثاني وهو مع خبره خبر المبتدا الاول اي لا اي ليس حكمها كذا باعتبار امر خارج عنها اي باعتبار كونها في وسط البلد او كونها قريبة من الجامع او كون جيرانها صلحاء او كونها قريبة من الحمام او غير ذلك بل كون حكمها كذا باعتبار ما وجد في ذاتها وما قام بها ولذلك اي لما قال المص في الايضاح او لكون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى او لكون الاسم ما دل على معنى كاين في نفسه اي نفس ما دل اللام متعلق بقوله قيل الحرف ما دل على معنى كاين في غيره اي حاصل في غيره اي غير المعنى او غير ما دل اي الحرف ما دل على معنى حاصل باعتبار متعلقه يجوز بفتح اللام وكسرها وهو التفسير والبصرة في قولك سرت من البصرة لان من هاهنا دال على معنى وهو الابتداء اي الحاصل في الشيء باعتبار الجار والبصرة باعتبار المحل لا يدل على معنى حاصل باعتباره اي باعتبار المعنى في نفسه اي نفس الحرف الجار متعلق باعتباره انتهى كلامه اي كلام المص في الايضاح ومحصوله اي محصل كلام المص في الايضاح ونتيجته ما ذكره بعض المحققين وهو السيد الشريف ذكره في حاشية المطول حيث قال ذلك الفاضل المحقق كما ان الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدا محذوف ايضا تقديره وهذا اي كون المعنى في نفسه وفي غيره كاين كما ان ولفظة ما زايدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المترتب عليه من كون المعنى في نفسه وفي غيره فلا يسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تتمة الاولى ان في الخارج المراد به ما هو المحسوس المشاهد يعني كما ان في الحس والمشاهدة شيئا موجودا قايما بذاته كالجوهر وهو شيء موجود قايم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار او مجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر وشيئا موجودا قايما بغيره كالاعراض والعرض هو شيء موجود قايم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لا تقوم بانفسها وانما تقوم بمحالها فان السواد مثلا من حيث انه عرض قايم بغيره لا يصح ان يحكم عليه وبه فان قيل ان العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلت ذلك انما يصح من حيث وجوده لا من حيث العرضية الحاصل ان المعنى المدلول عليه بغير مشابه للموجود الخارجي الذي هو قايم بذاته في صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال

على

بيان معنى الحرف
او معنى الاسم الى الاسم

على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره شبيه بالموجود الخارجي الذي هو قايم بغيره في عدم كون كل واحد منهما وكذا الدال على المعنى ايضا كذلك اي كما ان الموجود الخارجي قسمان موجود قايم بذاته وموجود قايم بغيره كذلك الموجود في الذهن قسمان معقول خبر مبتدا محذوف اي هو اي ما هو في الذهن هو اي ذلك المعقول مدرك اسم مفعول من ادرك اي معلوم قصدا اي حال كونه مقصودا ملحوظا خبر بعد خبر لقوله هو في ذاته لا في ذات غيره يصلح اي ذلك المعقول المذكور قصدا الملحوظ في ذاته لان يحكم عليه ولان يحكم به كالاعيان الغايبة عن الحس البصري اذا لاحظها العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثل التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ وتصلح لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن في النيل وفي الذهن معقول هو اي ذلك المعقول مدرك اي معلوم تبعا يعني من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا لذلك الغير وآلة عطف على قوله مدرك يعني يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا لملاحظة غيره يعني لملاحظة الغير الذي يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه ويكون ذلك الغير محلا له فيكون المعقول الذهني ايضا قسمين قد مر فيكون اللفظ الدال على معنى في نفسه كالمعقول الذهني المدرك قصدا الملحوظ في ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول الذهني المدرك تبعا الذي يكون آلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما اي من المحكوم عليه وبه تامل ولا تكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين كالموجود الخارجي اراد ان يوضحه بايراد مثاله فقال بالفاء التي تفيد التفصيل فان قيل ان الفاء للتفصيل والايضاح بين المعنيين الاخيرين مثلا منصوب على المصدرية اي يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال عن المبتدا وهو الابتداء والحال عن المبتدا جايز عند المصنفين او على الحالية اي حال كونه ممثلا اذا لاحظه اي لاحظ معنى الابتداء باعتبار المضاف العقل وهو الاولية قصدا اي حال كون معنى الابتداء مقصودا لفظه وبالذات عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان معنى قولك جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه كان اي المعنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا خبر بعد خبر في ذاته اي ذات لفظ الابتداء يعني يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير احتياج الى شيء آخر ويلاحظ ذلك المعنى في حد ذاته لا في حد غيره فيكون المعنى مستقلا بالمفهومية ولزمه عطف على قوله كان اي لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ في ذاته تعقل متعلقه بكسر اللام والمتعلق هاهنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثلا ابتداء الكتابة او ابتداء القراءة او غير ذلك اجمالا

قوله لا يصلح لشيء

نقف بالتمييز من النسبة الاسنادية وتبعا لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الجار والمجرور في قوله من غير حاجة الى ذكره اي ذكر ذلك المتعلق
في فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعني لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم بالاستقلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر
ذلك المتعلق لاستقلاله في الدلالة على المعنى المقصود منه وهو اي المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ في ذاته حال كونه ملاحظا
بهذا الاعتبار اي اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات مدلول لفظ الابتداء فقط يعني ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء
الا قصدا وبالذات ثم لا حاجة في الدلالة اي في دلالة لفظ الابتداء عليه اي على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية الى ضم كلمة اخرى اليه
اي الى لفظ الابتداء ليدل اللام متعلق بالمنفي مسلوبا عنه النفي والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الاحتياج ليدل
على متعلقه وهذا اي ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية
هو المراد بقولهم اي بقول النحاة ان للاسم والفعل اي لكل واحد منهما معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه اي في نفس كل واحد من
الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعني ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية ثم
يصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لان يحكم به ان كان مما يدل على النسبة
والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا
بالمفهومية من لفظ الفعل ثم يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس دلالته على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما كان
دلالته على الحدث والنسبة دائما لم يصلح لان يكون محكوما عليه ابدا فيكون مسندا دائما على ما سيأتي له زيادة تحقيق واما اذا لاحظ
اي مفهوم لفظ الابتداء العقل لكن من حيث هو اي مفهوم لفظ الابتداء حالة بين السير والبصرة مثلا يعني من حيث كون
السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها وجعله اي جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء آلة
ووسيلة لتعريف مصدر من باب التفعيل ومضاف الى المفعول وهو قوله حاليهما اي حال السير والبصرة يعني وجعله آلة
ووسيلة لتعريف ان السير حال ومبتدأ منها وهي محل ومكان له كان اي مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية
من لفظ الابتداء بل يحتاج في استقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامهما
اليه مستقلا بالمفهومية وح لا يصلح لان يكون محكوما عليه وبه لعدم كونه مستقلا في الدلالة على معناه ولا يمكن عطف على
قوله لا يصلح ان يتعقل مبني للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اي لا يمكن
ان يتعقل مفهوم لفظ الابتداء لشيء من الاشياء الا بذكر متعلقه مخصوصا اي الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة

بجيشنه ... ١٩٠

بالبصرة والكوفة وغير ذلك

ولا نزاع لنا كيد النفي ان يدل مبني للمفعول عليه الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم اي ولا يمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم بشيء
من الاشياء الا بضم كلمة دالة على متعلقه لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية والحاصل اي حاصل
الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظة من ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي مستقل بنفسه في المفهومية يصلح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان
لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلي مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما واما لفظة من فهي موضوعة لمعنى جزئي من ذلك المعنى الكلي كما ان لفظ الانسان موضوع
لمعنى جزئي من ذلك المعنى الكلي الموضوع عليه لفظ الحيوان وكما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئي من موضوع الانسان ولذا قال الشارح لكل واحد من
جزئياته اي جزئيات المعنى الكلي الموضوع له لفظ الابتداء المخصوصة صفة للجزئيات المتعلقة صفة بعد صفة لها قوله من حيث متعلق بقوله
انها اي تلك الجزئيات حالات بمعنى كل واحد منها حالة لمتعلقاتها اي لمتعلقات انفسها يعني ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث
ان لكل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه والات عطف على حالات يعني ان كل واحد منها رابط لتعريف احوالها اي احوال المتعلقات في ذلك المعنى
الكلي الموضوع له لفظ الابتداء يمكن ان يتعقل قصدا اي حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء مستقلا بالمفهومية منه من غير احتياج الى انضمام
كلمة اخرى اليه ويلاحظ عطف على يتعقل اي ذلك المعنى الكلي في حد ذاته يعني في حد نفس لفظ الابتداء لا في غيره ثم فيستقل ذلك المعنى
الكلي المستقل قصدا الملحوظ في نفسه بالمفهومية من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه ويصلح ذلك المعنى لان يكون محكوما
عليه وبه نحو الابتداء واقع وثابت ويصلح ايضا لان يكون محكوما به كقولك هذا هو الابتداء واما تلك الجزئيات الموضوع لكل
واحد منها لفظة من فلا تستقل بالمفهومية من لفظة من لكونها غير متعقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها وح لا تصلح يعني
تلك الجزئيات لان يكون محكوما عليها ومحكوما بها لما عرفت غير مرة اذ لا بد في كل واحد منهما اي من المحكوم عليه ومن المحكوم به ان يكون
معناه مستقلا بالمفهومية ملحوظا قصدا وبالذات قوله ليحكم علة لقوله اذ لا بد لكل واحد الخ ان يعتبر مبني للمفعول النسبة نائبه
المحكوم بينه اي بين كل واحد الخ وبين غيره اي غير ذلك الكل فالضمير ان يرجعان الى الكل في قوله اذ لا بد في كل واحد يعني انه كان ذلك الكل
مسندا اليه فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فح يحصل النسبة بينهما بل تلك الجزئيات التي كانت لفظة من
موضوعة لكل واحد منها لا تتعقل مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه الا بذكر متعلقاتها فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية
مبني على كون التعقل مقصودا وبالذات وملحوظا في الواقع لتكون تلك الجزئيات آلة ورابطة لملاحظة احوالها اي احوال المتعلقات
وهذا اي ما لاحظه العقل من مفهوم الابتداء من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حاليهما الخ هو المراد بقولهم
اي بقول النحاة ان الحرف تدل على معنى حاصل في غيرها يعني ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل في نفسها بل انما تدل على معنى في غيرها

قوله علي معنى في غيرها اي الحروف

كالسير والبصرة يعني تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا واذا عرفت هذا اي التحقيق الناشي من
ارجاع الضمير المجرور في نفسه الى المعنى والى الكلمة ما والمراد من هذا ان لا فرق بينهما في المال وانما الفرق بينهما في التوجيه فقد عرفت
ان المراد بكينونة المعنى في نفسه بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى استقلاله بالمفهومية يعني انه يكون مستقلا بها ويكون ايضا
ملحوظا في ذاته وان المراد بكينونة المعنى في نفس الكلمة بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة دلالتها اي الكلمة
عليه اي على المعنى بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها اي الى الكلمة الدالة يعني ان يكون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة بحيث
لا يحتاج الى معاونة كلمة اخرى لاستقلاله اي المعنى بالمفهومية من تلك الكلمة يعني اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه
لا في المال والواقع لان مالهما واحد ثم جميع مبتدا كينونة المعنى في نفسه على التفسير الثاني وكينونته المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه
على التفسير الاول الى امر واحد الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا وهو اي الامر الواحد استقلاله اي المعنى بالمفهومية وصحة
كونه محكوما عليه ومحكوما به ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما
في المال وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا في التوجيه اراد ههنا بيان ما هو الاولى والاليق منهما
فقال بالفاء المفيدة للتفصيل في هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه الضمير مبتدا المجرور صفته في نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفة له في هذا
الكتاب صفة لقوله في نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب يحتمل خبره ان يرجع اي ان يراد رجوعه الى ما
الموصولة او الموصوفة التي هي عبارة عن الكلمة كما في التفسير الاول فح يكون تذكير ذلك الضمير مع كونه مرجعه مؤنثا وهو الكلمة
باعتبار لفظ الموصول او الموصوف رعاية لجانب اللفظ لان النحوي يبحث عن الالفاظ واحوالها وهذا اي احتمال رجوع الضمير
المجرور في نفسه الى ما الموصولة هو الظاهر مما سبق قوله لكون تعليل للحكم بالظهور والترجيح اي للاحتمال الاول بسببه صحة الطعن
على تقدير وقوع المحتمل على طبق ما سبق اي لكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لما سبق في وجه الحصر في ارجاع ذلك الضمير
الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها قوله من كينونة المعنى في نفس الكلمة بيان لما في قوله ما سبق ويحتمل ان يرجع
اي ان يراد رجوعه الى المعنى قوله تنبيها تعليل لقوله ويحتمل المعطوف على صحة ارادة كلا المعنيين احدهما ان يكون المعنى في
نفس ما دل والثاني ان يكون في نفس المعنى كما سبق تحقيقهما ولكن المستدرك من الاحتمالين اي الان عبارة المفصل التي في
تعريف الاسم وهي قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ظاهرة في المعنى الاخير وان كانت محتملة
احتمالا بعيدا غير ظاهر للمعنى الاول وهو اي المعنى الاخير ارجاع الضمير الذي في نفسه الى المعنى لعدم مسبوقيتها تعليل لظهور العبارة

في المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها اي العبارة قوله بما يدل متعلق بقوله مسبوقيتها على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة اشارة الى ان الظاهر من
نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل
اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب بصير حائلا للابعد كذا افاده المحشي ولذا اي لكون عبارة المفصل غير مسبوقة
بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة جزم المص هناك اي في شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى
الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة قوله ولما سبق من التحقيق وهو ان المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعني لا يحتاج في
الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله ظهر قدم عليه مع ان حقه التاخير لكونه ظرفا لغوا للحصر لان الظهور منحصر بما سبق انه
لا يختل حد الاسم جمعا يعني لا ينتقض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيجيء ولا يختل ايضا
حد الحرف منعا بانه لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله بالاسماء متعلق بقوله لا يختل اللازمة صفة الاسماء الاضافة
مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاءني زيد الحسن الوجه مثل ذو فان معناه وهو الصاحب وضعا مستقل بالمفهومية من لفظ
ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى وفوق فمعناه وضعا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة
اخرى وتحت وهو ضد العلو وقدام وخلف منتهيا الى غير ذلك المذكور مثل بين وذات وغير ذلك قوله لان معانيها اي معنى
كل واحد من تلك الاسماء مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية عندها ملحوظة في حد ذاتها اي في حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة
في تعريف الاسم فتكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه لزم ضمها
تعقل متعلقاتها وهي ما اضيفت هي اليه مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو
وفوق بكر الى غير ذلك اجمالا نصب على التمييز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل وتبعا عطف على قوله اجمالا يعني كما ان مفهوم
الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ في حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل
واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته من غير حاجة الى ذكرها اي بلا ذكر متعلق كل واحد منها لكونها في
الدلالة على معانيها مستقلة لكن استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كلية الى ما جرت العادة اي عادة العرب واستمرت باستعمالها اي
باستعمال كل واحد من تلك الاسماء في مفهوماتها اي مفهوم كل واحد منها حال كون تلك الاسماء مضافة الى متعلقات مخصوصة صفة لمتعلقات اي
متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا في لفظ ذي فانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس
وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقا له لانه اي الشان في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة الغرض من وضعها اي وضع كل واحد منها

متعلقات

المتعلق

لزم حد كل ما ذكره فاعل لزم اي لزم ذكر متعلق لكل واحد منها للفهم هذه الخصوصيات المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اي ليفهم السامع
المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال لا اي لا يلزم ذكرها لاجل فهم اصل المعنى اي لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوي لكل واحد منها فهي اي كل واحد
هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى جمع المذكر السالم دالة على معانيها اي دال على معناه اللغوي لكل واحد
منها حال كون تلك المعاني معتبرة في حد انفسها اي في ذات كل واحد منها بحيث لا يكون معتبرة دالة على معان في حد غيرها فاذن هي اي هذه
الاسماء داخلة في حد الاسم ولا تكون داخلة في حد الحرف حتى ينتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعا لافراده
ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا ولما كان الفعل دالا على معنى كائن في نفسه حال كون
دلالته باعتبار معناه اي معنى الفعل التضمني اعني الحدث المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقي غير مقترن باحد الازمنة والا لزم
اقتران الزمان بالزمان فيكون الشيء مقترنا بالنفس واراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني وغيره فيدخل في حد الاسم الفعل اقول الدلالة
اللفظية الوضعية تنقسم على ثلثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان
او الناطق في ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث او الزمان في ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة
والفعل على النسبة الى فاعل ما وكان ذلك المعنى المدلول عليه تضمنا مقترنا وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل احترز
جواب لما اي اخرج المص الفعل بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد منها يشير الى ان الباء في قوله باحد بمعنى المصاحبة كما في قولك
اشتريت الفرس بسرجها اي مع سرجها الازمنة جمع قلة على وزن الامثلة الثلثة صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا
لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعا في الافراد بمعنى ان كان مفرده مذكرا يورده مذكرا كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا
يورده مؤنثا مثل جائتني النسوة الثلث وكما في قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام في الفهم متعلق بقوله مقترن اي في انفهام المعنى المدلول عليه
عن اللفظ الدال عليه اي على المعنى فحصل اي قوله غير مقترن بالجر صفة بعد صفة لان الصفة الاولى قوله في نفسه وهذه هي الثانية فيكون من
قبيل تعدد الصفة مثل جائني زيد العالم الفاضل للمعنى فبالصفة الاولى الباء متعلق بقوله خرج الحرف يعني بقوله في نفسه لان الحرف يدل
على معنى في غيره لا في نفسه عن حد الاسم وبالصفة الثانية خرج الفعل عن حده ايضا لان الفعل وان دل على معنى في نفسه الا ان ذلك المعنى
مقترن باحد الازمنة فيتم حد الاسم جمعا ومنعا والمراد بعدم الاقتران المفهوم من قوله غير مقترن ان يكون عدم الاقتران بحسب الوضع
الاول وانما قيده بالاول لان في بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع اولا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه
وضع اولا للسكوت وثانيا لاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه يدل على معنى في نفسه غير مقترن

باحدها

باحدها الا الوضع الثاني لانه يدل على معنى في نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال
واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان فدخل فيه اي في حد الاسم اسماء الافعال لان جميعها منقول عن شيء الا ان بعضها منقول عن المصادر الاصلية
اي عما يكون مصدرا في اصل وضعه سواء كان النقل فيها صريحا اي كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون في اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه
وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد نحو رويد وهو في الاصل مصدر ارود ارودا الا انه صغر بحذف زوائده ويقال انه تصغير
الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان يكون تصغير رود اي رفق وح لا يكون محذوف الزوائد وفي الرضي يجيء على ثلثة اقسام اولها
المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب والثاني ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو
سيروا سيرا رويدا اي مرورا او حالا نحو ساروا رويدا اي مرورا والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل
ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا الى هنا كلامه فانه اي رويد قد يستعمل اي قليلا مصدرا بمعنى اروادا مضافا فاما مثل رويد زيد كضرب الرقاب
وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا او كان النقل فيها غير صريح يعني يكون على وزن المصدر ولكن لا يكون في الاصل
مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا نحو هيهات لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازا التسمية باسم ما يوازنه نحو قوقاة مصدر قوقى فانه وزن
لم يستعمل مصدرا في استعمال العرب ولا في استعمال غيره الا انه يكون على وزن قوقاة مصدر قوقى يقوقي قوقية اي يصيح يقال الدجاجة
تقوقي حين تلقي بيضها اي تصيح من فرحها وسرورها قوقية وقيقاتا على وزن فعلل فعللة وفعلالا وكانه في الاصل هيهية قلبت الياء المتحركة
الفا او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا يعني اما بعضها منقول عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسما له ثم
نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر ويسمى بالمصدر باسم مدلوله المنقول اليه اولا نحو صه ومه بمعنى اسكت واكفف واما بعضها
عن الظرف نحو امام وخلف وغير ذلك او منقول عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا فان امامك كان في الاصل ظرف مكان لانه من الجهات
الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيدا بعده وجعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير او التحريض
فعلى الاول يكون بمعنى احذر عما يؤذيك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فيكون اسم احذر او تقدم
وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويد اسم لامهل وعليك زيدا فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك في الاصل جار ومجرور
ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم وجعل نصب زيدا قرينة لهذا النقل فليس لشيء منها الدلالة
بحسب الوضع الاول على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال او الارواد
غير مقترن باحد الازمنة حين يفهم من لفظ رويد واما الثاني وهو هيهات فلانه في الوضع الاول يعني البعد الغير المقترن

باحدها حين التفهم واما الثالث فهو وحده يدل على السكوت بحسب الوضع الاول وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو اماما فلانه في
الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير
مقترن باحدها بل الكل واحد منها الدالة على المعنى المصدري الغير المقترن بالزمان وخرج عطف على دخل عنه اي عن حد الاسم الافعال
المنسلخة بحسب الاستعمال عن الزمان اي عن الاقتران بالزمان يعني باحد الازمنة كالافعال المقاربة نحو عسى وكاد وغيرهما فانها في اصل الوضع
دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها انسلخت عنه لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن
بالزمان الماضي الا انها انسلخت عنه لقصد الدوام في المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال
التعجب لا اقتران معناها اي معنى الافعال المنسلخة عن الزمان به اي بالزمان بحسب اصل الوضع ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من
الاغراض وخرج معطوف على خرج او على دخل عنه اي عن حد الاسم الفعل المضارع تلفشيا وربما بعيا وغيرهما ايضا اي كما خرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان فانه اي المضارع على تقدير متعلق بقوله يدل وهو الذي هو خبر انه اشتراكه بين الحال والاستقبال فيه
اشارة الى الاختلاف فيه لان في المضارع ثلثة اقوال الاشتراك بين الزمانين ما لم يكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة في الاستقبال
ومجازا في الحال لعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال لعلاقة الجزئية يدل اي المضارع على معنى مقترن بالزمانين
معينين وهما الحال والاستقبال من الازمنة الثلثة واذا دل المضارع على معنى في نفسه مقترن بالحال والاستقبال فيدل على واحد
معين في ضمنهما يعني فيدل على معنى في نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين وهما الحال والاستقبال اذ لا يقدح مبنى للمفعول اي لا يمنع لان
القدح المنع يقال قدحه اي منعه في الدلالة على معين الدلالة نائبه على ما اي على المعنى الذي هو سواه اي غير المعنى المعين فالمعنى
المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد منهما غير معين اي لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى في نفسه مقترن بالزمانين المعينين
الحال والاستقبال دلالته على معنى في نفسه مقترن باحد ذينك الزمانين غير معين نعم هذا جواب سؤال ناشئ من قوله اذ لا يقدح اه وهو انه
علم انه لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه وهل يقدح في ارادة الزمان المعين ارادة ما سواه فاجاب عنه بطريق التسليم
يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه سواء كان معنى او زمانا يعني حين يراد بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع
الاقتران بالزمان المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس في الارادة وهو غير جائز واين ظرف مكان الا انه خبر مقدم لما سيجيء الدلالة مبتدا
مؤخر من الارادة متعلق بالظرف يعني بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعني صفة اللفظ والارادة صفة قائمة
بالمتكلم يعني صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى او اقترانا بزمان لا ينبغي له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران

بالزمان

وتحمل نقيض المحدود وخبره فتقول كل ما لا يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة فهو ليس باسم كما ذكر في المتوسط

بالزمان الآخر لانه يكون الالتباس بعض المعاني ببعض وهو لا يجوز واذا دل لفظ على معنى او اقتران بزمان يجوز له ان يدل على غيره او يقترن تامل و
جهدك ولما فرغ المصنف من بيان حد الاسم اراد هو ايضا ان يذكر بعض خواصه من اللفظي والمعنوي ليفيد اي ليعلم المتعلم ذكر بعض الخواص زيادة
معرفة به اي بالاسم لان الشيء اذا عرف ولا تم ذكر بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفة به فقال ومن خواصه اما مبتدا على تاويل بالبعض اي بعض
خواصه لان من فيه للتبعيض او خبر مقدم مبتداها حال من فاعل قال اي من اول الامر بصيغة متعلق بقوله منها على وزن بصيغة جمع الكثرة على
كثرتها اي على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ومنها ايضا
التبعيضية اي بكلمة من التي تفيد معنى التبعيض في مدخولها وافادت ان الخواص المذكورة بعض منها على ان ما ذكره اي ما ذكره المص من الخواص
بعض منها اي من خواص الاسم وهي اي الخواص جمع خاصة كنواصر جمع ناصرة وخاصة الشيء ما يختص به اي بالشيء ولا يوجد في غيره وهي اي الخواص
اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له ويقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية كالكاتب بالقوة للانسان يعني ان الكتابة
خاصة لازمة له حيث وضعت في قوته وذاته وركبت في طبيعته ولهذا كانت شاملة لجميع افراده او هي غير شاملة لجميع افراد ما هي
خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية كالكاتب بالفعل له اي للانسان يعني ان الكتابة بالفعل لا توجد في
جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم وترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة
قولا عرضيا لا ذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثاني لان اللام لا يوجد في جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوها وكذا
الجر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوها وكذا التنوين حيث لا يدخل غير المنصرف وما عرف باللام وبالنداء ونحوها وقس على هذا غيرها من
خواص الاسم دخول اما مبتدا او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو اللام اي لام التعريف لكون اللام شايعا في هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف
الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده ولو قال المص دخول حرف التعريف مكان دخول اللام لكان قوله شاملا للميم الذي يستعمل حرف التعريف
في قوله عم على لغة حمير في جواب بعض من ملك بالقبيلة لان الميم في لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال ليس من امبر امصيام في امسفر وقيل
على لغة طي فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم ليس من امبر امصيام في امسفر ليطابق الجواب السؤال وقيل لم يصدر منه دم في غير هذا الحديث
لكنه اي لكن المص لم يتعرض له اي لدخول مثل هذا الميم لعدم شهرته ولانه اي لان دخول اللام اخصر وللاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل
في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثير شايع وفي اختياره اي المص اللام فقط ولم يضم الالف اليه حيث لم يقل دخول الالف واللام كما قاله البعض
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان في حرف التعريف ثلثة مذاهب والمختار منها عند المص مذهب سيبويه لانه معتمد في هذا
الفن وفي مذهبه يكون اقوى المذاهب من ان بيان لما في قوله ما ذهب اليه اداة التعريف يعني آلة التعريف وحرفه هي اللام وحدها يعني حال

كونها منفردة ومستقلة فى التعريف حيث لا يشاركها شئ من الحروف وانما اختار اللام لانها للتخصيص وضعا وهو جزء من التعريف وكلا اللام نائب مع
الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة زيدت همزة الوصل عليها لتعذر الابتداء بالساكن لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تتحرك وان كان اصل الكلمة
الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حركت بالضم لزم الثقل ولو بالفتح لالتبس باللام الابتدائية وبالكسر لالتبس باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ما
تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتدائية وقال المحشي ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فينبغى ان يكون دليله حرفا
ساكنا واما الخليل بن احمد استاد سيبويه فقد ذهب الى انها اى حرف التعريف كلمة ال كهل يعني كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الاخر حرف الاستفهام
كذلك ال معهما ايضا حرف التعريف لانه لما رأى فى جميع الاستعمال ان الهمزة لا تنفك عن اللام فى الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها فى
بعض الاستعمال كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام واما المبرد فقد ذهب الى انها اى حرف التعريف الهمزة المفتوحة لان
الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت وحدها لانه لما رأى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى
من المعاني كالاستفهام والنداء وغيرهما فارى هى تكون للتعريف وحدها زيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام والنداء ايضا فى مثل ارجل و اختار اللام
رعاية للمذهبين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها او جزءه وههنا زيدت لثبوت التعريف وانما اختص دخول حرف التعريف على المذاهب الثلاثة
بالاسم لانه اى حرف التعريف موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل اللفظ عليه مطابقة وذلك المعنى لا يوجد الا فى الاسم سواء كان جامدا او مشتقا
وفى الرضى لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال والحرف لا يدل على معنى مستقل بل يدل على معنى فى غيره والفعل وان كان يدل على معنى
مستقل بالمفهومية الا انه يدل عليه تضمنا لا مطابقة فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط وهذه الخاصة
اعنى حرف التعريف ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر بانواعها واسماء الاشارة كذلك الا ان كل واحد منها موضوع للتعريف
فلا يحتاج الى التعريف ولا يدخل ايضا غيرها اى غير الضمائر كالموصولات كالذى والتى وما ومن وغيرها والمضاف باضافة معنوية والاعلام الشخصية والمنادى
وغيرها لانها معارف فلا يحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان وكذلك خبر مقدم يعني كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه
الشاملة له سائر اى باقى الخواص الخمس المذكورة ههنا اى فى بيان خواص الاسم يعني باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعني الجر والتنوين والاسناد
اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى واللفظى ثلثة وقدم اللام منها
لانه يدخل الاول والان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه عمل بالعامل فكانه مما يدخل فى الاول فقال ومنها دخول الجر وقوله
الجر معطوف على المدخول يعني على اللام الا ان الدخول فيه مجاز بمعنى اللحوق بعلاقة العروض وانما اختص مبنى للفاعل دخول الجر اى لحوق الجر بالاسم متعلق
بالاختصاص وهو داخل على المقصور عليه لانه اى الجر اثر حرف الجر لان حرف الجر عامل وعمله الجر كما ان الجزم اثر حروف الجزم فى الفعل المضارع فى الاسم المجرور

اى بحرف الجر لفظا او تقديرا تفصيل لحرف الجر لا الجر اى سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا اى مقدرا يؤيده قوله كما فى الاضافة المعنوية فان
الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى ودخول حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد او تقديرا نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد يختص بالاسم واذا كان حرف الجر
المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر لانه اى حرف الجر وضع لافضاء اى ايصال معنى الفعل الى
الاسم كما سيأتى ان حرف الجر اصطلاحا ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه فينبغى ان يدخل الاسم يعني ان يكون من خواصه ليفضى اى ليوصل معنى
الفعل اليه اى الى الاسم الذى صار حرف الجر من خواصه لان الشئ ما لم يناسب للشئ ولم يكن من خواصه لم يقدر ان يفضى اليه غيره واما الاضافة اللفظية
جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لا لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا كما سيأتى
ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغى ان يكون الفعل مضافا اليه لان الجر موجود بدون الحرف فلا يكون الجر مطلقا مختصا بالاسم
بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله واما الاضافة اللفظية فرع للمعنوية بناء على ان اللفظية تفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخصيص مع التخفيف
او التخصيص والتخفيف فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشئ يكون فرعه لانه يحتاج اليه فحينئذ ان كانت اللفظية غير مخصوصة بالاسم
تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح فينبغى ان يخالف الفرع وهو اللفظية الاصل وهو المعنوية والمخالفة
لا تكون الا بان يختص الفرع بما يخالف ما يختص به الاصل والموصول الاول عبارة عن الفعل وفسره الشارح بقوله اعنى الفعل والموصول الثانى عبارة عن
الاسم والمخالفة تكون بان يختص الاضافة اللفظية الفعل والمعنوية الاسم او يزيد عطف على يخالف الاول اى فينبغى ان لا يزيد الفرع عليه اى على الاصل فى ذلك
لا يكون الا بان يعم الاسم والفعل اى بان يوجد الفرع فى الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على يختص الاول اى فينبغى ان لا يخالف الاصل بان يزيد عليه
بان يعم الاسم والفعل واعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف فى بحث الاضافة واما اذا كان حرف
الجر مقدرا فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا ومنها اى من خواص الاسم دخول
التنوين باقسامه الخمسة الا تنوين الترنم فيكون الاستثناء متصلا لانه فى كلام موجب تام فينصب المستثنى وسيجئ فى اخر الكتاب اى كتاب الكافية تعريف اى
تعريف التنوين وهو التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتأكيد الفعل وبيان اقسامه واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن يعني تدل على امكنية
الاسم فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل زيد ورجل وضارب والثانى تنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة يعني يكون
ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين اى اسكت سكوتا ما وقتا ما واما اذا كان صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الان والثالث تنوين
العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعني يحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع
المذكر السالم يعني ما يدخل الجمع المؤنث السالم للمقابلة ذلك النون نحو مسلمات والخامس تنوين الترنم وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع

لتحسين انشاء وهذا القسم المختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا على وجه متعلق بقوله يجيء ينظر مبني للفاعل من الظهور جهة بالرفع لانه فاعله اي علة
اختصاص ما عدا التنوين بالنصب الترنم به اي بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين وعدا بمعنى غير الا انه
نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه سيأتي تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترنم بالاسم وجهة عدم اختصاص تنوين
الترنم به اي بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع في تعداد بعض خواصه المعنوية فقال ومنها اي ومن تلك الخواص الاسناد اليه
الجار والمجرور متعلق بالاسناد مرفوع على انه قايم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول هو اي الاسناد اليه بالرفع عطف
خبر بعد خبر او الجار والمجرور حال على الدخول فيكون مثله اما مبتدأ او خبر الا يكون بالجر معطوفا على مدخوله اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين
لكونه قريبا لان المتبادر من الدخول اما معناه الحقيقي وهو الذكر في الاول بمعنى ان يكون مذكورا في اول الكلمة كاللام ومعناه المجازي
وهو اللحوق في الآخر وهو ان يكون مذكورا في آخر الكلمة كالجر والتنوين وكلاهما بمعنى الذكر في الاول واللحوق في الآخر منتفيان بمعنى لا يوجدان
في الاسناد فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس علامة لفظية لا في الاول ولا في الآخر
وكذا اخبر مبتدأ محذوف اي كذا الحال يعني كما ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الجار في الاضافة وهي ايضا بالرفع عطف على الاسناد
او على الدخول لانه ليس فيه ايضا الذكر في الاول ولا اللحوق في الآخر والمراد اي بالاسناد اليه كون الشيء مسندا اليه يعني همزة افعل تكون للصيرورة
مثل امشى الرجل اي صار ذا ماشية وانما اختص هذا المعنى اي كونه مسندا اليه بالاسم لان الفعل عرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر في آن واحد ويكون
متجددا دائما ولهذا وضع لان يكون مسندا ابدا منصوب على الظرفية اي في الازمان كلها فقط الفاء جزاء شرط محذوف وقط مبني على
السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اي اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته عن ان يكون مسندا اليه فلو جعل مسندا اليه لا يخ
اما ان يكون مسندا ايضا فح يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهذا غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط
فح يلزم خلاف وضعه وهو ايضا غير جائز ولان المسند اليه لا بد وان يكون دالا على الذات تحقيقا او تأويلا والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه
لا يدل عليها لا تحقيقا ولا تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى في نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه
عمدة في الكلام ومنها اي من خواصه المعنوية الاضافة سبق اعرابها اي كون الشيء مضافا سبق تفسيره ايضا بتقدير متعلق بقوله مضافا
حرف الجر الا كون الشيء مضافا بذكره اي بذكر حرف الجر لفظا اي حال كون الحرف ملفوظا ووجه اختصاصها بالاسم اي علة كون الاضافة
مختصة بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف بيان لوازمها اي من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وتحصيل تخفيف المضاف
ايضا بحذف تنوينه والتخصيص اي كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا والتخفيف

اي

اي كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما في جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد واما في جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما في جانب المضاف والمضاف اليه جميعا
نحو حسن الوجه به اي بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة لا يقبل شيئا منها لكونه عرضا وهو الآن من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على
معنى في نفسه وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع انها محتملة لان يفسر بكون الشيء مضافا اليه ايضا لان الفعل والجملة يعني الجملة الفعلية اي
اختلف في ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعها يمكن ان يكون فيه مضافا اليه الفعل او الجملة الفعلية مع اتفاقهم في ان المضاف اليه هو الجملة
الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم قد يقع اي الفعل والجملة مضافا اليه فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم
بل يوجد في الاسم والفعل والجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى يوم ينفخ في
الصور ويوم يقوم زيد ويوم قدم زيد وقد يقال اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى
من حمل قول المص على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا هذا اي احد الامرين من الفعل والجملة كاين بتأويل المصدر
اي يوم نفع الصادقين اي بتأويل اضافة المفعول فالاضافة ح بتقدير حرف الجر مطلقا اي سواء كانت الاضافة معتبرة بكون الشيء
مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين الآية بيوم نفع الصادقين فالاضافة يختص بالاسم وانما قيدناه اي قولنا
كون الشيء مضافا بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض ذلك بقولنا مررت بزيد وانا مار بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف
الجر حال كون ذلك الحرف لفظا اي ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر
مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع الى تقسيمه
فقال وهو اي الاسم قسمان يشير الى ان الخبر محذوف او الى ان الخبر متعدد بالعطف والا انه تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربي
وعجمي معرب ومبني قدم المعرب لان الاسم اصيل في الاعراب فيكون المعرب اصلا وانما انحصر الاسم في القسمين لانه اي الاسم لا يخ
اما ان يكون مركبا مع غيره باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا زيد او لا يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل
زيد وعمرو والاول اي المركب مع غيره لا يخ اما ان يشبه مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء وهو ثلاثة عند البصرية
الماضي والامر بغير اللام والحرف او لا يشبه فكان ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابها له او غير مشابه وقسم يكون
مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكن يكون مشابها له والقسم الثالث مع الاول مبني والقسم الثاني معرب وحده ولذا قال
الشارح وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وحده كما قال في القسم الثاني وما عداه اي القسم الذي هو غير هذا
القسم اعني غير المركب كما هو القسم الاول سواء كان مشابها له نحو هذا وهؤلاء او غير مشابه له نحو زيد ورجل والمركب الذي

يشبه مبنى الاصل كما هو القسم الثالث مبني فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب كما قلنا آنفا فالحصر عقلي لما مر انه اذا دار بين النفي والاثبات يكون عقليا ولما فرغ من تقسيمه شرع في تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لا يظهر الا فيه فقال فالمعرب بالفاء التفسيرية الذي هو قسم من الاسم يشير الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لا للجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول فيكون الاشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءني رجل واكرمت الرجل والمكرم ليس الا الرجل الجائي فقوله فالمعرب مبتداء المركب خبره اشار اليه الشارح بقوله اي الاسم الذي ركب فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة يقتضي موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول وان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبني للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله اي يوجد في التركيب الذي هو فيه عامله سواء كان العامل لفظيا او معنويا قيد خل فيه اي في التعريف ما كان مركبا مع غيره سواء كان شابها للمبني الاصل او لا مثل زيد قائم وهو لا ما لكنه في قولك زيد قائم وقام هو لا لان كلا منهما مركب تركيبا يتحقق معه عامله الذي في الاول هو العامل المعنوي وفي الثاني العامل اللفظي بخلاف ما ليس بمركب اصلا اي قطعا فانه ليس بمعرب لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا من الاسماء بيان لما في قوله ما ليس المعدودة صفة الاسماء اي الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء او سواء كانت معدودة بلا عطف نحو الف با تا ثا او بالعطف نحو الف وبا وتا وثا موقوفا او لا او غير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف نحو زيد عمرو بكر موقوفا او لا فانها مبنية عند المص وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا يتركب تركيبا يتحقق معه عامله سواء كان ما اضيف اليه معربا كغلام في غلام زيد او مبنيا مثل غلامك فان جميع ذلك اي جميع المذكور من الاسماء المتعددة بقسميها والاسماء التي لم يتحقق معها عاملها من قبيل المبنيات عند المص لانه اشترط التركيب وتحقق العامل في كون الاسم معربا وفي تلك الاسماء لم يوجدان في القسم الاول انتفى عن اصل وفي الثاني انتفى تحقق العامل معه ومع هذا الاصل في الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء لانتفاء موجب الاعراب وهو المعاني المقتضية له الذي لم يشبه صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذي اللام اي لم يناسب تغيير بلازمه لان عدم المناسبة يستلزم عدم المناسبة مناسبة مؤثرة في منع الاعراب وصف المناسبة بالمؤثرة احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لما ياتي الا ان مناسبته لم تؤثر في منع الاعراب وانما تؤثر في منع الجر والتنوين لكون هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر في منعه مبنى الاصل بالنصب لانه مفعول المشابهة ويقال الى غير معموله كمصارع مصر ولذا جعلت اضافة معنوية اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بمعنى اضافة المبني الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية كما قلنا آنفا

واما الامكان للاعراب فهو موجودة في تلك الاسماء فيوجد الاعراب فيها بالقوة وان لم يوجد بالفعل و

وقوله الغلام في غلام زيد المقول بعنايه غلام في غلام زيد خبط اذ الاضافة يمنع البناء مع ان عامله متحقق لفظا كرايت غلام زيد او معنى كغلام زيد قائم فلا بد من عامل له وان لم يوجد قطعا فانه معرب بالقوة وان لم يوجد فيه الاعراب بالفعل المعدم

والا فالاضافة البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذي هو الاصل وهو اي المبني الاصل ثلثة الماضي والامر بني لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعاني الثلثة وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمشابهة الاسم في وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتحة للخفة ولكونها اخا السكون لكونها جزء الكلام والامر اللام لان الامر باللام معرب مجزوم وانما بني ايضا لانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل في البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما في الماضي والحروف سواء كانت عاملة او لا وانما بنيت لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى وكذا لم يوجد فيها المعاني الثلثة وبهذا القيد اي بقيد نفي المشابهة خرج عن التعريف مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء وان كان مركبا بتركيب يتحقق معه عامله لكونه اي لكون هؤلاء فيه مشابها بالمبني الاصل في الاحتياج يعني ان اسماء الاشارة مشابهة للحرف في الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه كما يجيء في بابه اي باب المبني او في باب اسم الاشارة ولما اخذ المص التركيب في تعريف المعرب وقيده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المص خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه ولبيان هذا الخلاف قال منبها واعلم ان صاحب الكشاف الذي صنف المفصل في النحو جعل الاسماء المعدودة الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر او مركبة لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو العارية عن المشابهة المذكورة يعني لم تكن ايضا مشابهة لمبني الاصل معربة يعني اطلق الاعراب عليها وقال هي معربة قبل التركيب اي لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين ونوع يختزل عنه الجر والتنوين كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العامل لا يكون الا بالتركيب والمص جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب في تعريفه وما لم يكن مركبا لم يكن معربا عنده وليس النزاع جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت يعني ليس النزاع في المعرب اللغوي فان ذلك اي المعرب الذي هو اسم مفعول يعني المعرب اللغوي لا يحصل لشيء من الكلمات الا باجراء الاعراب بالفعل على آخر الكلمة لفظا او تقديرا بعد التركيب اي بعد ما تركبت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل بل النزاع انما هو في المعرب اصطلاحا يعني هل يقال لزيد مثلا قبل التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يقال له ذلك اصطلاحا وعند المص لا يقال فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف يعني اكتفى في تحقق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد او لم يوجد كزيد والمص لم يكتف به بمجرد الصلاحية لاستحقاق اللام متعلق بالصلاحية لا للتعليل الاعراب الاعراب بعد

التركيب ولهذا لم يأخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا بالصلاحية لاستحقاقه الاعراب بعده بخلاف المص فانه عنده يكون
معربا بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل وهو اى ما اعتبره العلامة الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص معه
الصلاحية اى مع كونه صالحا للاعراب يعني لم يكن مشابها لمبني الاصل حصول الاستحقاق يعني حصول استحقاق الاعراب بالفعل
وذلك لا يكون الا بعد التركيب ولهذا اى لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المص اخذ التركيب في تعريفه اى تعريف
المعرب حيث قال المركب الذي آه واما وجود الاعراب بعد التركيب في الكلمة بالفعل مثل جاءني زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب
ومررت بزيد بالجر في كونه متعلق بالوجود الاسم معربا يعني ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعني اجري عليه بالفعل
كما مر ثم ذلك يكون الاسم معربا والا لم يكن معربا وان كان مع عامله فلم يعتبره احد فيه من الفحول والفحول ولذلك اى ولان وجود
الاعراب في الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب في كونه معربا غير معتبر عند احد منا ان لم تعرب الكلمة بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب
فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاءني زيد بالوقف ورأيت زيد ومررت بزيد بالوقف وهي معربة اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاولى
ان يكون هذه الجملة من تتمة المقول وههنا سؤال وهو ان المص في تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه
به والمخالفة للجمهور من عيوب المخطئين اجاب الشارح عنه بقوله واعرض المص اى اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى
الاعراض عما اى عن التعريف الذي هو المشهور عند الجمهور من بيانه لما في قوله عما ان المعرب عندهم ما اختلف آخره باختلاف العوامل
الداخلة عليه في العمر باي يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وبين سبب العدول وعلته بقوله لان الغرض يعني المقصود
الاصلي من تدوين علم النحو وتاليفه ان يعرف به اى بعلم النحو احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء الانم افرد وعدمه
وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال اي النوعين
التي وقعت في التركيب العربي من الموصول مع الصلة في محل الرفع بانه فاعل يعرف لم يتتبع من تتبع من باب التفعل لغة
العرب بان كان عربيا ويعلم اصطلاحاتهم من آبائه واجداده وفروعهم او من قبيلته ولم يعرف عطف على لم يتتبع احكامها
بالسمع منهم اى من العرب بان كان عجميا الا انه وقع فيهم او اختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم باختلاطه بهم مع
فصحائهم وبلغائهم فصار من جملتهم فان العارف باحكامها اى باحكام اواخر الكلم في التراكيب او احكام لغة العرب كذلك
اى بالتتبع لغتهم او بالسمع منهم مستغن اى برئ عن تعلم علم النحو حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع او بالسمع
ولا فائدة له اى لذلك الشخص العارف معتدا بها لانه يكون تحصيل الحاصل في الا يحصل في معرفة اصطلاحاتهم اى اصطلاحات

النحاة

النحاة او العرب فالمقصود من معرفة المعرب اى من تعريفه مثلا انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المص كما اشار اليه
فيما بعد ان يعرف مبني للمفعول انه اى المعرب مما يختلف آخره في كلامهم اى مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه نائب الفاعل
لقوله يعرف ليجعل آخره مختلفا باختلاف العوامل فيطابق كلامهم اى كلام العرب لانه انما يستعمل في كلامهم باختلاف الآخر عند
اختلاف العوامل فمعرفته اى معرفة ذات المعرب متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره اى على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل
لان المعرب ذات والاختلاف صفته والذات متقدم على الصفة طبعا فناسب ان يتقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف
به ذاته ليناسب الوضع الطبع فلو كانت معرفته اى معرفة المعرب المتقدمة صفة المعرفة المراد بالمعرفة المتقدمة ذات المعرب اى لو
كان معرفة ذات المعرب حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف يعني حاصلة بمعرفة هذا الوصف وتعريفه به عطف تفسير وهو من عطف شيئين
على معمولي عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته والضمير للمعرب وقوله به معطوف على قوله معرفة باعادة الجار
والمعنى ولو كان تعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف وجب جواب لو ان يعرف المعرب اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعني قبل انه
يعرف ذاته بغير ما عرفه الجمهور به بانه اى المعرب مما يختلف آخره يعني يجب انه يعرف قبل ان يعرف ذاته بان يقال المعرب ما يختلف
آخره باختلاف العوامل ليعرف مبني للمفعول انه اى المعرب مما يختلف آخره وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل
ليعرف فيلزم تقدم الشيء على نفسه المراد بالشيء ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير
الكلام فيلزم تقدم الصفة على المعرب يعني يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا
ثم يبين صفته ولذا قال الشارح فينبغي ان يعرف المعرب ويبين ذاته اولا اى قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره بغير ما عرفه به
الجار متعلق بقوله ان يعرف الجمهور ويجعل عطف على يعرف مبني للمفعول ايضا اى وينبغي ايضا ان يجعل ما عرفوه به من جملة احكامه لانه
احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه كما فعله المص ليفيد زيادة معرفة به كما فعل في الاسم حيث عرفه اولا ثم بين بعض خواصه من
اللفظية والمعنوية وحكمه اى من جملة احكام المعرب يشير الى ان الاختلاف المذكور الى حكم من احكامه وخاصة من خواصه والجمع
احكامه وآثاره المترتبة عليه اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المرتب على صفة الاعراب واشار ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم
الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول المعنى الى انه بعض حكمه من حيث هو معرب يعني لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب
يختلف آخره اى الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا نصب على التمييز عن نسبة الاختلاف الى الآخر اى من حيث الذات او على المصدرية بحذف
المضاف اى اختلاف ذات الحارفي بان يتبدل متعلق بالاختلاف حرف بحرف آخر حقيقة نصب على التمييز عن نسبة التبدل الى الحرف اى من

وفي غير المنصرف فانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب
ومنه الى الجر حكما لان الفتحة ... صح

حيث الحقيقة او على المصدرية اى تبديلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءني ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو وفي النصب
الى الالف مثل رأيت اباه وفي الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف في الرفع الواو فيتبدل ذاته في النصب الى
الالف وهو ايضا يتبدل بذاته في حالة الجر اى الياء او حكما اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمي في التثنية والجمع
المذكر السالم لان في التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وفي حالة الجر بالياء ومنها الى النصب
يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه في حكم الالف لما سيجيء وفي جمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء
وفيه تبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا في حكم الالف اذا كان اعرابه اى المعرب بالحروف
او صفة عطف على ذاتا واعرابه كاعرابه على التوجيهين بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اعرابه كاعرابه فيهما
في القسم الاول اذا كان اعرابه بالحركات والتبدل الحقيقي في الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا الذي في قولك جاءني
زيد الى صفة المفعولية ونصبه في حالة النصب مثل رأيت زيدا وهي الى صفة الاضافة وجره في حالة الجر مثل مررت بزيد والحكمي في
مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه في حكم الفتحة فيه في حكم الكسرة
باختلاف العوامل اللام فيها للجنس اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه اى على المعرب في العمل متعلق باختلاف العوامل يعني اختلاف
العوامل لا يكون الا في العمل وقسم الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلق ايضا بقوله بان يعمل بعض منها اى من العوامل خلاف ما يعمل البعض
الاخر منها يعني بان يعمل بعض منها الرفع وبعض اخر منها النصب وبعض اخر منها الجر كما تقول جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وانما
خصصنا اختلافها اى اختلاف العوامل بكونه اى بكون الاختلاف واقعا في العمل مع انه مذكور في كلام المصنف مطلقا غير مقيد
لئلا ينتقض ذلك الاختلاف بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور
جمع صورة اى في هذه الثلثة مختلف بالاسمية يعني ان العامل في زيد في مثال الاخير اسم يعني ضارب والفعلية وفي المثال الثاني العامل فيه
فعل يعني ضربت والحرفية وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعني ان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل وفيه نشر على خلاف اللف
مع ان اخر المعرب الذي في هذه الصور وهو زيد لم يختلف باختلافها وفي بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان
واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائز ولهذا قيده بقوله في العمل لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف الاخر اى
اختلافا ملفوظا او مقدرا او اختلاف العوامل اى سواء كانت ملفوظة او مقدرة نصب على التمييز عن نسبة الاختلاف
الى الاخر والتمييز في النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اى يختلف لفظا اخره او تقديره بالرفع لانه معطوف على لفظا اخره وهو ايضا
بالرفع

في هذا التمييز اشارة
الى ان التمييز بمعنى
الفاعل ووضع التمييز مقام
الفاعل

بالرفع لانه فاعل ومثله قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اى اشتعل شيب رأسي واما بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض
او نصب على المصدرية بحذف مضاف اى يختلف اختلاف لفظ او اختلاف تقدير ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وهذا مشهور عند ارباب المعاني بمجاز الحذف والاول يعني النصب على التمييز اولى لعدم التزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا
وابهاما وتفسيرا وهو واقع في النفس بخلاف الثاني والاختلاف لفظا اما بالحركة كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
واما بالحرف نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه وتقديرا وهو اما بالحركة المقدرة كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى
فان اصله فتي محركا بالرفع والتنوين وفتيا بالنصب والتنوين وفتي بالجر والتنوين انقلبت الياء الفا لان الياء اذا تحركت
وانفتح ما قبلها انقلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف التي هي منقلبة عن حرف الاعراب فصار الاعراب تقديريا
لكون محل الاعراب الذي هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل جاءني ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابي العباس والاختلاف
اللفظي والاختلاف التقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه اى الى التعميم في بيان الاختلاف عند قوله ذاتا او صفة وقسمناه
بما لا مزيد عليه فارجع اليه لئلا ينتقض بغير المنصرف في مثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد بالفتحة في حالة النصب والجر وبالمثنى و
الجمع المذكر السالم في قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين حال كونهما مثنى يعني بفتح ما قبل الياء فيهما المثنى الاول حالة النصب والثاني
حالة الجر وحال كونهما مجموعا يعني بكسر ما قبلها الجمع المذكر السالم الاول حالة نصبه والثاني حالة جره فانه اى الشان قد اختلف مبني
للفاعل العوامل الجمع هنا ما فوق الواحد فيه اى في المذكور من القولين يعني غير المنصرف والمثنى والمجموع ولا اختلاف في اخر بعد
حقيقة نصب على التمييز لان الاخر فيهما مفتوح بل الاختلاف فيه حكما فان فتحة احمد بعد الناصب حقيقة لانها علامة النصب وتلك الفتحة
بعد الجار علامة الجر لانها في حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامها الفتحة فتكون الفتحة في حكم الجر ولهذا يكون في حالة الجر مجرور لفظا
لا تقديرا وكذا الحال في التثنية والجمع فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل
حقيقة وهو ظاهر وبعد الناصب علامة النصب لان الياء فيه في حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف بالالف فيكون الياء في حالة النصب
في حكم الالف لكونها بدلا عنها فان اخر المعرب في هذه الصور المذكورة يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فدخل مثل هذا المعرب
في الاختلاف لكونه عاما فان قلت هذا السؤال ناشئ من قوله وحكما ان يختلف الخ يعني اذا كان حكم المعرب هكذا فان الخ
صدره بالفاء لانه جواب شرط مقدر كما قدرنا لك لا يتحقق الاختلاف في اخر المعرب الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة لتأكيد
ولا في العوامل ايضا يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف ايضا في اخر المعرب لان اختلاف اخره يتوقف على اختلاف

العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف في العمل اذا ما ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله متعلق بقوله ركب
ابتداءً منصوب على الظرفية يعني اذا ركب ذلك البعض مع عامله اللفظي او المعنوي في اول الامر من غير ان يركب قبله او
بعده بعامل آخر مثلاً تقول بالعامل الرافع جاءني زيد وتسكت عليه او تقول بالعامل الناصب رأيت زيداً وتسكت او بالعامل
المعنوي مثل زيد قائم الى غير ذلك ويترتب عليه اي على ذلك المعرب المركب ابتداءً الاعراب كما صورنا لك بل يتحقق ويوجد
هناك اي في تركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل حدوث الاعراب بدخول العوامل لانه قبل دخول العامل
لم يكن فيه اعراب لانه عند المص مبني فلما دخل عليه العامل صار معرباً وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدث قلت في جوابه هذا اي
حدوث الاعراب بدخول العامل عليه حكم آخر من احكام المعرب في الاختلاف اي اختلاف آخره باختلاف العوامل حكم آخر يعني غير هذا
الحكم فلو لم يدخل احد الحكمين المتغايرين في الآخر لا ضير فيه اي في عدم الدخول لان الف دانما يلزم اذا اتفقت الاحكام
ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلا ضير في عدم دخول بعضها فان للمعرب احكاماً كثيرة لم تذكر ههنا اذ المذكور ههنا ليس
الا حكماً واحداً من احكامه فليكن هذا الحكم اي حدوث الاعراب بدخول العامل ايضاً اي كالاحكام الكثيرة من هذا القبيل
اي من جملة الاحكام التي لم تذكر ههنا غاية الامر اي حاصل الجواب ان هذا الحكم وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف
العوامل لا يكون من خواصه الشاملة اي خواصه المحيط جميع الخواص بحيث لا يوجد شيء منها الا دخل فيها حتى يرد انه لم يدخل
فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الا حكماً من جملة احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله اي من جملة احكامه بايراد من التبعيضية
ولما فرغ من تعريف المحل شرع في تعريف الحال فقال الاعراب اورده عقيب المعرب لمناسبة الحالية والمحلية ما اي حركة او حرف
اشار به الى ان لفظة ما موصوفة بايراده نكرة اختلف آخره الجملة صفة اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً او صفة قد سبق
اعرابهما وتفصيلهما به اي بتلك الحركة او الحرف نبه اولاً على كون ما موصوفة وثانياً على كونها موصولة بقوله اي بتلك الحركة
او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم الموصوفية لانها انسب في امتزاج المتن بالشرح وكذا الاصل في الخبر
التنكير ولكونه جنساً وحين يراد مبني للمفعول من اراد يريد بها الموصولة الحركة او الحرف لا يراد مبني للمفعول ايضاً من اراد يريد
وفي بعض النسخ لا يرد مبني للفاعل من ورد يرد وروداً اي لا يرد السؤال العامل والمقتضي لانه يقدح حين ارادة المعين
ارادة غيره ولانه لا يجوز ان يراد بلفظ معنيان في حالة واحدة وحين اريد بلفظة ما الحركة او الحرف لا يراد غيرهما ولو
ابقيت على عمومها بان فسرت بقوله اي شيء فح يكون الشيء عاماً حيث يشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضي خرجا اي العامل

و

اختلاف | ما به الاختلاف | ما لاجله الاختلاف | ما فيه الاختلاف | صورة اختلاف | سبب قريب | سبب بعيد | سبب ابعد
نقل حركة عما حركة او حرف عن حرف | حركة او حرف وبقيل هو عامل | مقتضي وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة | معرب | اعراب | حركة وحرف | مقتضي | عامل

والمقتضي بالسببية المفهومة من قوله به لان الباقية للسببية والسببية ما يكون مدخولها سبباً كما فيما نحن فيه لان الحركة او الحرف سبب للاختلاف فصار اعتبار
من السبب القريب خبر ان اي ماله نوع تأثير في المسبب لا التأثير التام والعامل والمقتضي اي مقتضي الاعراب وهو المعاني الثلثة كل واحد منها
سبب للاختلاف الا انه من الاسباب البعيدة اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعيد وهو مقتضي الاعراب يعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظياً او معنوياً واذا اطلق السبب يراد به القريب لانه القريب لكثرة ملابسته وتعلقه من غيره وبتقييد
الحيثية خرجت حركة ما اضيف الى ياء المتكلم نحو غلامي وداري ونحوهما وغيرها لانه اي ما اضيف اليها معرب على اختيار المص وهو الاصح لان
فيه ثلث مذاهب معرب واعرابه تقديري ومبني واعرابه محلي ومتوسط بينهما يعني ليس بمعرب ولا مبني وهذا اضعف المذاهب لكن اي الآن اختلاف حركة
هي الحركة على آخر المعرب الذي اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضاً من حيث انه معرب اذ لو كان كذلك لم
يكن حاصلاً قبل العامل بل الاختلاف فيه ليس الا من حيث انه ما قبل ياء المتكلم فان الغلام مثلاً قبل الاضافة الى الياء كان مبنياً على السكون لان التركيب
شرط لكون الاسم معرباً عند المص فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحرك بالكسر دون غيرها لمناسبة الياء ولانها اصل في تحريك الساكن ولانه اذا ضم او فتح يلزم الثقل
او تغيير الياء فهذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة في اللام والضمة في الغين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل وبعد الفراد
اي بقوله ما اختلف آخره به تم حد الاعراب اي تعريفه حال كونه جمعاً اي جامعاً لافراده ومنعاً اي مانعاً عن دخول غيره فيه لكن اي الآن المص اراد ان
ينبه على فائدة وضع الاعراب وهي تمييز بعض المعاني عن بعض لانه اذا قيل مثلاً ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب او ناف او مستفهم ولم يتميز المعاني
الثلثة بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب عن حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم
فتمييز المعاني بعضها عن بعض فضم اليه اي الى الحد قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهي التمييز وكانه اراد هذا المعنى اي
التنبيه على فائدة وضع الاعراب حيث قال في شرح هذا الكتاب ليس هذا يعني قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه من تمام الحد لانه عطف على مفعول له
وهو قوله هذا المعنى خارج عن الحد اي مراده هذا المعنى الذي ذكرنا كونه خارجاً عن الحد وبيّن وجه كونه خارجاً عنه بانه قال واللام في ليدل متعلق
بامر خارج عن الحد يعني يكون اللام متعلقاً بفعل خارج عنه لا بالفعل الذي يكون داخلاً في الحد وهو اختلف يعني المراد بالامر الخارج نحو الذي يكون اللام
متعلقاً به قوله وضع الاعراب المفهوم ضمناً لقوله وضع الاعراب بتقدير هذا اللفظ من فحوى الكلام اي من معناه ثم علل النفي بقوله فانه اي تعلقه بقوله
وضع بعيد عن الفهم غاية البعد لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصداً ولا تبعاً قوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم
في غاية البعد فاللام فيه اي في قوله ليدل متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال
عليه اختلف على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب فرجح هذا بقرب المرجع او ما به الاختلاف وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول

قوله

والمفعولية

مثل الاسم ما دل على معنى فرجح معه لكونه اصلا في الاختلاف وسببا له على المعاني جمع معنى المراد بها معرف ما فسره الشارح بقوله يعني بها الفاعلية
والاضافة المعتورة بالجر على صيغة اسم الفاعل صفة المعاني فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من المعاني المعرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى
ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ في المعاني انسب ولذا ذهب
الشارح اليه عليه اي على المعرب متعلق بالمعتورة بناء على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء والتضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا
والمضمن حالا تقديره ليدل على المعاني المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثاني ان يكون الاصل حالا والمضمن اصلا تقديره
على المعاني الواردة والمستولية عليه وبين معناه اللغوي بقوله يقال اعتوروا الشيء من الافتعال وتعاوروه من التفاعل اي تداولوه
اي اخذه اي اخذ ذلك الشيء جماعة واحدا منها اي فردا واحدا من الجماعة هو بدل البعض من الكل بعد واحد يعني بعد اخذ فرد واحد فرغ منه وفي
الصحاح تداولته الايدي اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية دست بدست كردن چيزي يعني على سبيل المناوبة متعلق بقوله اخذه اي اخذه واحد
بعد واحد على ان يكون الواحد الثاني نائبا عن الواحد الاول والبدلية اي على ان يكون احدهما بدلا من الآخر لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب اي تعاقبت على المعرب اي على محل واحد هو الاسم المعرب حال كونها متعاقبة متناوبة غير مجتمعة في محل واحد هذه
احوال مترادفة او متداخلة على مذهبي التضاد كما اي يكون المعاني متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية
والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون
مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما ينبغي ان يكون علاماتها وهي الرفع والنصب والجر ايضا اي كالمعاني كذلك اي
اي ينبغي ان يكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المسمى فوقع بسببها اي بسبب المعاني المختلفة اصلا اختلاف
في آخر المعرب لان اختلاف السبب يقتضي اختلاف المسبب فوضع اصل الاعراب على آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع
اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفي بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحرف الدالة على تلك المعاني
اي يكون دالا عليها لانها معان خفية تستدعي علائم ظاهرة ليستدل بها عليها لان الخفي يقتضي علامة ظاهرة يعرف بها ووضع ذلك
الاصل والفرع ايضا بحيث يختلف به اي باصل الاعراب آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني اللام للتوقيت اي وضع اصل الاعراب وفرعه بمكان
يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعاني الثلثة وانما جعل الاعراب اصلا كان او فرعا في آخر الاسم المعرب مع ان
الاوائل لها ان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى او الاوسط اولى به لتأخير الامور اوسطها ولانه
يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط كما في طرفيه اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كما في الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا في الاسم حقيقة

و

وامّا ان يكون حكما كما في الاعراب بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل لان نفس الكلم يدل
على المسمى كما قيل الاسم ما انبأ عن المسمى والاعراب يدل على صفته يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شك ان الصفة
متأخرة عن الموصوف لكن الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كما في النكرات او موضحة له كما في المعارف والمخصص والموضح لا يكون
الا بعد ما خصصه او وضحه فالانسب ان يكون الدال عليها اي على الصفة ايضا اي كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف متأخرا عن الدال عليه
اي على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول وهو اي الاعراب لغة مأخوذ من اعرب اذا اوضح فالاعراب لغة الايضاح سمي العلامات
الدالة على المعاني به مجازا بعلاقة التشبيه فان الاعراب اي المسمى به حركة كان او حرفا يوضح المعاني الثلثة الفاعلية والمفعولية
والاضافة المقتضية للاعراب لانها معان خفية تقتضي علائم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها او هو مأخوذ من
عربت من باب علم معدته بفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهي للانسان كالكرش لسائر الحيوان اذا فسدت
تلك المعدة يعني اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسد فيزيد عليه الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال اي ازالة الفساد المعدة ولذا
قال الشارح على تقدير ان يكون الهمزة في اعرب للسلب فيكون معناه اي معنى الاعراب في اللغة ازالة الفساد سمي كل واحد من العلامات الثلث الدال
على المعاني الثلثة به اي بالاعراب بعلاقة التشبيه لانه اي ما سمي بالاعراب يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم
لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بحصر
الاستقراء فاشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب فاختص الاسم بالجر والفعل بالجزم فاعطي الاول للاول والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم
خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطي الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا ثلثة نبه على ان الخبر مجموع الثلثة
فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجه تقديم الربط على الحكم مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصر
في الثلثة لان المعاني المقتضية للاعراب ثلثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا ليكون الدال على قدر المدلول والا لزم الاشتراك اذا كان
الدال اقل او الترادف اذا كان اكثر فينبغي ان يكون الانواع ثلثة رفع سمي رفعا لان الرفع في اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند
التلفظ به ورفعه مرتبة بين اخويه ونصب سمي به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينتصب
الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام وجر سمي به لان عامله يجر الفعل الى الاسم هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات الاعرابية التي هي
الضمة في جاءني زيد والفتحة في رأيت زيدا والكسرة في مررت بزيد والحروف الاعرابية التي هي الواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك
ولا تطلق لا حقيقة ولا مجازا على الحركات البنائية اصلا اي قطعا سواء كانت في الاواخر او في الاوائل او في الاواسط بخلاف الضمة والفتحة والكسرة

مع ان الذي في كلها فانها مستعملة في الحركات البنائية مثل حيثُ وأينَ وجيرِ ونزالِ غالبا وتستعمل ايضا في الحركات الاعرابية على قلة
واما هذه الاسماء التي تكون بلا تاء في اواخرها فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل في غيرها سواء كانت في الاواخر او لا
ومع الهندي وانما قال ههنا انواعه وفي المبنيات القابا لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعاني فلما كانت
المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر
واحد وهو البناء الى هنا كلامه فالرفع الفاء للتفسير والتفصيل وردها باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون
للعهد الخارجي حركة كانت اي الرفع فالتانيث باعتبار الخبر كما في الاعراب بالحركات او حرفا كما في الاعراب بالحروف علم الفاعلية
اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان كذلك لاكتفى ان يقول علم الفاعل لكونه اخصر واول على المقصود
اي علامة كون الشيء اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبني ان ضربت فاعلا فيه اشارة الى ان المراد بالعلم
معناه اللغوي وهو العلامة والى ان الياء في قوله في الفاعلية مصدرية حقيقة تمييز او منصوب على انه صفة اي فاعلا حقيقيا او
حكميا عطف على حقيقة على التوجيهين ليشمل اللام فيه متعلق بالتعميم اي وانما عممنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل
الحكمي بقولنا حقيقة او حكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات الملحقات بالفاعل لان الرفع حقيقة في الفاعل لكونه اصلا في
المرفوعات وما عداه منها ملحق به ايضا اي كما شمل الفاعل اصلا كالمبتدأ والخبر وخبر ان واخواتها كخبر باب ان وخبر لا النفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين
بليس والنصب الذي هو من انواع اعراب الاسم حركة كانت النصب كما في الاعراب بالحركات او حرفا كما في الاعراب بالحروف علم المفعولية اي
علامة كون الشيء اي الاسم وانما قال كون الشيء ليشمل مثل رأيت انه قائم مفعولا حقيقة كالمفاعيل الخمسة او حكما ليشمل
المنصوبات الملحقات المفعول التسعة بها لكونها فضلة كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواته واسم باب ان واسم لا التبرئة
وخبر ما ولا الحجازية والجر الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضا حركة كانت الجر او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء
ليدخل فيه مثل اعجبني اشتهار انك سالم اي علامة كون الاسم مضافا اليه حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق في الفاعلية والمفعولية
لا لعدم وجودهما اما الحقيقي فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحرف الجار الغير الزائد واما الحكمي فكالمضاف اليه
بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد واذا كانت الاضافة بنفسها اي بصيغتها مصدرا من باب الافعال لم يحتج اما
مبني للفاعل فاعله ما يشتمل فيه راجع الى الملحق او مبني للمفعول وقوله الى الحاق الياء المصدرية مفعول ما لم يسم فاعله اليها اي الى الاضافة
كما احتيج الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمل ان يكون الياء للنسبة اي بعيد لكونها
في

في اخويها مصدرية كما احتيج الى الحاقها في الفاعلية والمفعولية لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر وانما اختص الرفع بالفاعل وما الحق به
واختص النصب بالمفعول وما الحق به دون العكس فيما بينهما وتعادلا لان الرفع ثقيل لاحتياجه في التلفظ الى تحريك الشفتين ولان ما تولد
منه الواو وهو اثقل الحروف والفاعل قليل والقليل يكون خفيفا لانه واحد ولانه معمول ما هو الاصل في العمل وملحقاته ايضا قليلة وهي
خمسة فاعطي الثقيل الذي هو الرفع القليل الذي هو الخفيف للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل في القوة والنصب خفيف لانه فتحة وهي جزء
الالف واخو السكون والمفاعيل كثيرة والكثير قد يثقل لانها خمسة في الفعل المتعدي واما في اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة
الا انهما فرعا المتعدي وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة فاعطي الخفيف الذي هو النصب الثقيل الذي هو المفاعيل ولمناسبة
النصب المفعول في الضعف ولما لم يبق للمضاف اليه علامة كما عرفت ان العلامات ثلثة والمعاني ايضا ثلثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذا
للمناسبة في كل منهما وبقي علامة الجر للمضاف اليه فجعل الجر علامة له اي للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل
والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثاني كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب وبعده المناسبة
اعطي الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجر اليه ضروري العامل احتاج الى بيانه لاحتياج المعرب اليه باعتبار العامل مفهومه الذكره في حكم
المعرب الا انه اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي للاعراب والمراد به ههنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان
البحث في الاسم والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب لفظيا كان العامل او معنويا كان ذلك العامل لفظيا
او قياسيا او معنويا ما به الباء السببية متعلقة بقوله يتقوم قدمت للحصر اي يحصل بسببه لا بغيره تغيير باللازم لان التقوم يلزمه
الحصول المعنى المقتضي اسم الفاعل اي يحصل معنى يريد ان اللام للعهد الذهني وهو في قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله من المعاني
الثلثة المذكورة اي الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما المعتورة اي المتوالية والواردة على المعرب المقتضية صفة المعاني للاعراب ليكون علامة دالة عليها لما سبق انها معان
تستدعي علامات ظاهرة ليستدل بها عليها ففي قولك جاءني زيد الفاء للتفسير والايضاح والجار ظرف مع متعلقه صفة للجار جاء عامل في زيد
فجاء اي لفظ جاء الذي هو في قولك جاءني زيد عامل في زيد اذ به اي بسببه حصل لا بغيره معنى الفاعلية في زيد وهو المجيء القائم بزيد فيكون
زيد به جائيا فجعل الرفع الذي كان علم الفاعلية علامة لها اي لمعنى الفاعلية الحاصلة في زيد ليتعرف بها لان الامور المعنوية تتعرف
بعلاماتها وفي قولك رايت زيدا رايت اي لفظ رايت الذي في قولك رايت زيدا عامل في زيد اذ به حصل معنى المفعولية في زيد او هو
كونه مرئيا فجعل النصب الذي كان علم المفعولية علامة لها اي لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشيء يعرف بعلامته وفي قولك
مررت بزيد الباء الذي في قولك مررت بزيد عامل في زيد اذ به اي بالباء حصل معنى الاضافة وهو كون زيد ممرورا به في زيد فجعل الجر الذي

كان علم الاضافة علامة لها اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانها خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي
اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلث وتارة يكون بالحروف الثلثة وتارة يتم بحركتين من
الحركات الفتحة وتارة الكسرة ومن الحروف تارة الالف وتارة الواو فهذه اقسام ستة شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب
بتقديم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته والاصل فيه استيفاء الحركات الثلثة ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء فالمفرد
المنصرف اى اعراب الاسم المفرد المنصرف الذى لم يكن مثنى اى تثنية ولا جمعا لان المفرد يقابل المثنى والجمع ولا غير منصرف لانه اذا
كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه بالحروف فى التثنية وبعض الجمع واما بالحركات ولكن يكون ناقصا كما فى الجمع المؤنث السالم واذا كان مفردا
غير منصرف يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة كزيد ورجل او مشتقا مثل ضارب ومضروب وكذا اى كالمفرد
المنصرف الجمع المكسر المنصرف اى الجمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه اى فى ذلك الجمع سالما لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون
الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات لكن يكون ناقصا ولا غير منصرف ايضا لانه اذا كان
جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات الا انه ناقص اذ ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة فقط كرجال او مع زيادة ونقصان
كطلبة جمع طالب كناصر ونصرة فالاعراب فى هذين القسمين اعنى فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف من الاسم لكون البحث فيه
على الان الاصل فيها ان يكون بالحركات التامة من وجهين احدهما اى احد الوجهين ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخف والاعراب
فيهما اى فى هذين النوعين بالحركة كما سيأتى والثانى انه اذا كان الاعراب فيهما بالحركة لكونها اصلا واخف فالاصل فيهما ان يكون
الاعراب فيهما بالحركات الثلث الضمة والفتحة والكسرة فى الاحوال الثلث الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على النقصان
والحال ان الاعراب فيهما اى فى هذين النوعين بالحركات الثلث كما فى الاحوال الثلث كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يتم
ناقصا ويكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمهما على سائر الانواع فالاعراب فيهما فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير
المضاف كما قدرناه هناك بالضمة الجار والمجرور خبر المبتدأ رفعا اى حالة الرفع اى حالة كونه مرفوعا والفتحة نصبا من قبيل العطف
على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور والجار مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو اى حالة النصب اى حالة كونه
منصوبا والكسرة جرا اما معطوف على قوله بالضمة رفعا لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا اى حالة الجر اى حالة كونه
مجرورا اذا كان الامر كذلك فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف بتقدير مضاف وهو قوله ويحتمل
النصب على الحالية اى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق اى حال كونه مرفوعا ومنصوبا

ومجرورا

ومجرورا ويحتمل ايضا النصب على المصدرية اى رفع رفعا ونصب نصبا وجر جرا والجملة حال بتقدير قد والضمير وحده والعامل فى الحال على كلا التقديرين معنى
الفعل المستنبط من الظرف المستقر فالقسم الاول وهو المفرد المنصرف مثل جاءنى زيد بالضم حالة الرفع ورأيت زيدا بالفتحة حالة النصب ومررت بزيد
بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى وهو الجمع المكسر المنصرف مثل جاءنى رجال وطلبة ورأيت رجالا وطلبة
ومررت برجال وطلبة والثانى من الثلثة التى يكون الاعراب بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط وهو شيء واحد جمع المؤنث السالم هو
صنف الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب
التابع للجر كثير ولانه جزء غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا وهو اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به ما
جمع يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة او مذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعات فى مرفوع
وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات او غير صفة مثل زينبات وسجلات احترز به اى بالسالم عن الجمع المكسر اذ يصح ان يطلق عليه جمع
المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح ان يطلق عليه السالم فانه قد علم حاله او سيعلم وعن جمع المذكر السالم بقوله المؤنث فانه سيعلم بالضمة خبر
رفعا اى حالة الرفع او حال كونه مرفوعا او رفع رفعا والكسرة نصبا اى حالة النصب وجرا اى حالة الجر ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا
فان النصب فيه اى فى جمع المؤنث السالم تابع للجر ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه اجراء لمعمول الفرع تابع
للفرع الذى هو جمع المؤنث السالم على وتيرة من وتيرته وتيرة من باب ضرب الطريقة اى على طريقة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم لانه
المذكر اصل مفردا كان او جمعا والمؤنث فرع له مفردا كان او جمعا فان النصب فيه اى فى الجمع المذكر السالم تابع للجر كما سيجيء ذكره اى
وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب الجر فى الجمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة فرعية الفرع على
الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحرف التى هى الفرع فيه واذا لم يحمل
نصبه على الجر كما فى الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا للاصل من جهتين فيلزم زيادة المزية مثل جاءتنى مسلمات وزينبات بالضمة
رفعا ومررت بمسلمات وزينبات بالكسرة جرا اصلا ورأيت مسلمات وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار التنوع شيء واحد الا انه يكون مفردا وجمعا مكسرا وهو غير المنصرف مبتدأ بالضمة خبر رفعا اى حالة
الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب وجرا اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا فالجر فيه اى فى غير المنصرف متروك لانه تابع للنصب
فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر فيه متروكا كما لم نذكره اى وجه لانه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على
النصب لما كان المشاكلة بينهما نحو جاءنى احمد رفعا ورأيت احمد نصبا ومررت باحمد كذلك ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون

والالف واليا

بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاماً او ناقصاً شرع في بيان ما هو الفرع فيه وهو ايضاً ثلثة اقسام الاول ما استوفى الحروف الثلثة الواو

وهي الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ما سيذكر فقال اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف

لان الكاف تكسر في المونث لكونهن اسفل في الحكم والخلقة والوطي ونقصان العقل والميراث وغيرها فناسب الكسرة فيهن لتدل على

كونهن اسفل من المذكر لان الحم في اللغة قريب المراة من جانب زوجها لا من جانبها كابيه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها

ذكورا واناثا قريباً وبعيداً فلا يضاف الحم الا اليها ولذا كسر الكاف لكونه كناية عن المونث وهنوك والهن في اللغة الشيء المنكر

صفة الشيء اسم مفعول من انكر الذي يستهجن مبني للمفعول اي يستقبح اي يكون قبيحاً ومكروها ذكره نائبه وهو ثلثة اما في الذات

كالعورة من الرجل والمراة واما في الصفات الذميمة اي المذمومة كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها واما في الافعال

القبيحة كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها وهذه الاسماء الاربعة منقوصات ولكن لا مطلقا بل واوية لان اصل كل واحد

اخو وابو وحمو وهنو بدليل تثنيته على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وحميو وهنيو

لان التثنية والتصغير ترد الشيء الى اصله فيعلم انه واوي او يائي فحذف الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقي بعد

الحذف اخ واب وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا وفوك وهو اجوف لكون

مطلقا بل واوي لامه هاء اذ اصله فوه بسكون الواو مثل حول بدليل افواه لان الجمع يرد الشيء الى اصله حذفت الهاء نسيا كما حذف

الواو في البواقي وقلبت الواو ميما وجوبا في حال الافراد سياتي تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله وهو

فوك وذو مال وكذا مثناه وجمعه وتانيثه وهو لفيف مقرون وهو ما كان عينه ولامه حرفي علة لكن هنا يكونان بالواو يعني

يعني في عينه واو وفي لامه واو اخرى مثل شوو اذ اصله ذوو وحذفت العين يعني الواو الاول لكراهة اجتماع الواوين وقيل

حذف اللام يعني الواو الثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل التغيير ولاتباع اخواته فبقي ذ مثل يد ودم واذا اضيف لم يعد

المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذو مال فاسكن الواو تخفيفا بضم

الذال في الرفع لاجل الواو وبقي على حاله في حال النصب لاجل الالف وكسر في حال الجر لاجل الياء وانما اضيف الى الاسم الظاهر

مخالفا لاخواته دون الكاف يعني كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت في ان يكون اعرابها بالحروف لانه اي

ذو لا يضاف الى شيء الا الى اسماء الاجناس كالمال والعلم والغنم مطلقا ليس كل اسم جنس حتى يضاف اليه كما سياتي ان وضعه لان يكون

وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لغيره ولم يتيسر لهم ذلك حيث لا يقال جاءني رجل مال وضعوا ذو

واضافوه اليه فقالوا جاءني رجل ذو مال ولاجل هذه العلة ان ذو لا يضاف الا اليه فاعراب هذه الاسماء الستة فيه انشاء والى

ان هذه الاسماء مبتدا بحذف المضاف واي ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعني يكون اعرابها بالحروف سواء

اضيف الى الكاف او الهاء او الاسم الظاهر بالواو خبر رفعا اي حالة الرفع والالف نصبا اي حالة النصب والياء جرا اي حالة الجر فانه في

كل ذي حق حقه ولكن لا يكون هذا الاعراب فيها مطلقا بل يكون فيها حال كونها مكبرة اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير اذ

تصغيرها انها معربة بالحركات يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالاسم الصحيح وان لم يكن صحيحة بنفسها

كدلو وظبي نحو جاءني اخيك بالضمة رفعا اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة وكانت الاولى منهما

ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس

واحد والسابق ساكن ورايت اخيك بالفتحة نصبا واصله مثل ما مر ومررت باخيك بالكسرة جرا او موحدة عطف على مكبرة اي

يكون اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل اذ المثنى منها والمجموع صحيحا او مكسرا منها معرب باعراب

التثنية يعني بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها مثنى وكذا نحو جاءني اخواك ورايت اخويك ومررت باخويك

وباعراب الجمع ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءني ابون والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا او يكون الالف مثنى وكذا نحو رايت

ابين ومررت بابين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني اخوة ورايت اخوة ومررت باخوة واعلم

يصرح المص بهذين القيدين مع انهما قيدان لازمان اكتفاء بالامثلة لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولكون استعمالها مصغرا

وتثنية وجمعا اقل والاقل لا حكم له ولان تثنيتها وجمعها مصححا ومكسرا انعلم من اعراب المثنى والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكره ههنا

ومضافة عطف على قوله موحدة او مكبرة لانها اي لان هذه الاسماء اذا كانت مكبرة وموحدة ولكن لم يكن مضافة اصلا يعني لا

الى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذو فانها لا تقطع عنها فاعرابها بالحركات يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة

جرا لكونها مفردة منصرفة نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ليكون اعرابها بالحروف ولكن يكون مضافة

الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها عند الاضافة الى الياء كحال ساير الاسماء المضافة اليها اي حالة اليا

يعني اذا اضيف هذه الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المص لانها حينئذ يكون من باب غلامي ويكون مبنية لبناء

عارضا عند بعض فيكون اعرابها محلا ولم يكتف في هذه الشرط اي في الاضافة الى غير ياء المتكلم بالمثال كما اكتفى في القيدين الاولين

اعني في كونها مكبرة وموحدة لئلا يتوهم اشتراط اضافتها اي اضافة الاسماء الستة غير ذو بكونها اي الاضافة الى الكاف متعلق

بالاضافة يعني اذا اكتفي في هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان كون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروط باضافتها الى الكاف يعني اذا اضيف الى
الكاف يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيف الى غير الياء سواء كان ذلك الغير
ضميرا او ظاهرا كاخوك واخوه واخو زيد واخو رجل وانما جعل اعراب هذه الاسماء اي الاسماء الستة بالحروف متعلق بجعل لتكون
توطئة لجعل اعراب المثنى والجمع على حده بالحروف لانهم اي النحاة او العرب لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف احترز به
عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون بالحروف بل لا يكون الا بالحركة ناقصا او تاما ارادوا ان يجعلوا
اعراب بعض الآحاد ايضا كالمثنى والجمع الذي على حده كذلك اي بالحروف لئلا يكون بينهما اي بين المثنى والجمع المذكر اي لئلا
يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما وبين الآحاد جميعا كغربتين او افتراق حقيقة ومنافرة تامة يعني اذا جعل اعراب جميع الآحاد
بالحركة بحيث لم يجعل اعراب احد منها بالحروف ناقصا وتاما والحال انه جعل جميع اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف يكون بين الاصل الذي
هو الآحاد وبين الفرع الذي هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية ونفرة تامة
يعني يكون احدهما اجنبيا للآخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الآحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع في ذهن الطالب الفة
للاعراب بالحروف فيهما وانما اختاروا الاسماء الستة مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر لان اعراب كل واحد من المثنى والجمع على حده
ثلثة يعني اعراب المثنى ثلثة الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران في الحرف اعتبار المحل وهو ثلثة وكذا اعراب الجمع الذي على حده
ثلثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء يوجد فيه ايضا فجعلوا اي فوضعوا في مقابلة كل اعراب اسما فصار الاسماء بهذا الاعتبار ستة
وقال المحشي لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع
واولو وعشرون فجعلوا اي في مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره الشارح لان القياس الى المجاز اولى من القياس الى الفرع والملحق به
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لانه يكون في مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها لمناسبتها المثنى اي لمناسبة هذه
الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها في كون معانيها اي معنى كل واحد منها منبئة اي مستلزمة عن التعدد يعني يستلزم كل واحد منها ذاتا اخر
كالاخ للاخ والاب للاب والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن الشيء المنكر المستهجن ذكره والفم يستلزم
الشفتين ولوجود هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الآحاد ولا وجه
لقول من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب لي غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان كانت كذلك لكن
ليس اواخرها حروف صالحة لان يقوم مقام الحركات صالح للاعراب في اواخرها وذلك الحروف في الاربعة الاول لام الكلمة التي حذفت

حال

حال الافراد وكذا في ذو في الاصح واما في فم ففي عين الفعل لان اللام حذف منه نسيا الا ان عند الرضي عين الحروف وعند المص بدل من العين واللام
لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة حين الاعراب اي وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف سماعا الا قياسا دون حال غير الاعراب
لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب في الطريان والتغير فتقوى المشابهة لكونها من جهتين بخلاف سائر الاسماء
المحذوفة الاعجاز بالجر انه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع عجز وهو آخر الشيء اي المحذوفة الاواخر كيد ودم فان اصلهما دمو ويدي
بالياء حذف اللام نسيا فبقي دم ويد لانه لم يسمع مبني للمفعول فيها اي في الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة من الوب اعادة
بالرفع الحروف المحذوفة من الاواخر عند الاعراب سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم او الى غيرها او مقطوعة عن الاضافة حيث
يكون اعرابها بالحركة في كل الاحوال والثاني من الاقسام الثلثة التي كان اعرابها بالحروف ما رفعه الالف ونصبه وجره ياء وتحرك فيه
الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره في حرف المثنى وما يلحق من الحق به وهو اثنان واحدهما كلا وكذا كلتا
وهو مؤنث كلا واختلف في الف كلا انه في الاصل واو كعصو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او ياء كرحي فقلبت كذلك
والاكثرون على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الفا كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء
كالرمي للفرق بين الالفين ولم يذكره يعني لم يذكر كلتا مع انه ملحق به ايضا لكونه فرع كلا وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء
بذكر الاصل عن ذكر الفرع لاشتراكهما في الحكم التاء في كلتا بدل عن الالف في كلا والالف للتانيث كالف حبلى لان علامة التانيث يجب ان
يكون في الاخر مضافا اي حال كون كلا وكلتا اي كل واحد منهما مضافا الى مضمر لا الى مظهر سواء كان المضمر غائبا او مخاطبا او متكلما
مثل كلاهما وكلاكما وكلانا بشرط ان يكون الضمير مثنى او في معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تاكيدا للمثنى نحو جئتنا كلانا
وجئتما كلاكما وجائني الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تاكيد نحو كلاكما جئتما وكلانا جئنا وانما قيد بذلك اي بقوله مضافا لم
يطلقه لان كلا باعتبار لفظه مفرد لانه ليس في آخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا
وباعتبار معناه مثنى لان معناه تكرار الواحد يعني اثنان فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات لانه اسم مفرد منصرف لما سبق ان ما كان
كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن في آخره الف مقدرة مثل عصى لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لا تقبل الحركة
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف لما سبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها ليدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على
المعنى فروعي فيه اي فلزم ان يراعى في كلا كلا الاعتبارين اي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعتبار في حق حقه لئلا يلغو احدهما
فاذا اضيف كلا وكلتا الى المظهر اي الاسم المظهر الظاهر الذي هو الاصل لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه

اي المستعاد عنه
اي المرجع

ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة روعي جانب لفظه
اي لفظ كلا الذي هو الاصل لكونه مفردا وهو اصل واعرب اي كلا وكلتا بالحركات التي هي الاصل في الاعراب لكونها اخصر واخف
ليكون الاصل مع الاصل لكن الا انه يكون حركاته الاعرابية تقديرية حيث لا يمكن ان تجعل لفظية لان آخره الف لا تقبل الحركة
ومع هذا تسقط سواء اضيف او لا اما الثاني فظاهر واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فتسقط
بالتقاء الساكنين فامتنع ظهور الاعراب في لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديرا في الاحوال الثلث مثل جائني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع ملتبق روعي جانب معناه الذي هو الفرع بسبب لفظ
واعرب بالحروف التي هي الفرع لتولدها من الحركات وكونها انقل منها ليكون الفرع مع الفرع نحو جائني كلاهما التضمير الى المؤكد ان
كان كلاهما تاكيدا نحو جائني الزيدان كلاهما واما الى المسند اليه ان كان التاكيد في الاسناد مثل الزيدان جائني كلاهما ورايت
الزيدين كليهما ومررت بالزيدين كليهما فلذلك اي لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المظهر
معربا بالحركات او لكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف قيد كون اعرابه بالحروف بكونه متعلق بقوله قيد
مضافا الى مضمر احترازا عن اضافته الى مظهر لانه ح يكون اعرابه بالحركة كما سبق وثانيهما اثنان وكذا اي كما ان اثنان ملحق
بالمثنى اثنتان بالهمزة في اوله وثنتان بدونها لكونهما مؤنث اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا فان هذه الالفاظ اي اثنين
واثنتين وثنتين وان كانت للوصل مفردة اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنت وثنت ثم ثني بزيادة الالف والياء والنون
كما هو حال التثنية بل الالف والنون او الياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين لكن صورتها صورة التثنية
مثل ابنان وابنتان وبنتان وابنين وابنتين وبنتين ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية تكرار الواحد
فالحقت بها اي بالتثنية فاخذت حكمها في الاعراب لمشابهتها التثنية في الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها
بالالف رفعا اي في حالة الرفع والياء الساكن المفتوح ما قبلها صفة جرت على غير من هي له مثل قولك هند جاريتها ضاحكها وانما
قيده به احترازا عن الياء المكسور ما قبلها فانها علامة في الجمع على حد التثنية نصبا وجرا اي في حالة النصب وحالة الجر الا انها
في الثاني اصالة وفي الاول تبعا وحملا كما سيجي وجهه والثالث من الاقسام الثلثة التي اعرابها بالحروف ما رفعه واو ونصبه وجره
ياء وهو جمع المذكر السالم لانه قد علم حاله التام صفة الجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله والمراد به ههنا ما سمي به اصطلاحا سواء
وجد شرطه نحو اولا بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ما سيأتي ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة

فمذكر

فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للمبالغة وهو اي ما
سمي به اصطلاحا الجمع بالواو والنون او بالياء والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا اسما او مغيرا فيدخل فيه
اي في الجمع نحو سنين جمع سنة مغيرا اوله وارضين جمع ارض مما لم يكن واحده مذكرا لكن اي الا انه جمع بالواو والنون
او بالياء والنون وقال الهندي وما هو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد
نحو سنين في سنة وثبين في ثبة وقلين في قلة انتهى وما الحق مبني للمفعول به نائبه وهو اي ما الحق به اثنان احدهما
اولو بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها ولئلا يلتبس بالى الجارة في النصب والجر جمع ذو ولا يكون جمعا
عن لفظه بل عن غير لفظه سماعا لان جمعه عن لفظه قياسا ذوون مثل رضون وثانيهما عشرون واخواتها جمع اخت المراد
بالاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح اي نظائرها اي نظائر عشرون فاستعمال الاخت في المثل والنظير استعمال
عربي لا اصطلاح نحو التسع صفة النظائر وهو اي النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو ثلثون وفي بعض النسخ
وهي بالتانيث منتهيا الى تسعين فيدخل الغاية تحت المغيا كالمرافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون
وثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفي الرضي انما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع
المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو ونون او ياء ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون كذلك
لان اولو موضوع جمع السلامة وليس به مفرد اذ لم يات آخر في المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم
آخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو في اولو في معرض التغيير لانها متغيرة والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون
لانها ادخل في الجمع منه لان لها مفردا وان لم يكن من لفظها وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون ايضا جمع ثلثة والا اي لو كان
عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس لانه اي ثلثين ثلثة مقادير
العشرة لان اقل مراتب الجمع ثلثة مقادير الواحد ولصح ايضا اطلاق ثلثين على التسعة ولم يصح اطلاقه على ثلث مراتب
العشرة لانه اي التسعة ثلثة مقادير الثلثة واقل ما يطلق عليه الجمع ثلثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما
يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المذكور عليه ثلثة مقادير الواحد وعلى هذا
القياس اي على قياس عشرين وثلثين في عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه البواقي اي العقود الباقية وهي اربعون الى
تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون جمع تسعة والا لصح اطلاق اربعين على اثني عشر لانه ثلثة مقادير الاربعة

والاطلاق تسعون على تسعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك وايضا اى كما ان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة للعلة
المذكورة كذلك هذه الالفاظ اى العقود الثمانية من الاعداد تدل اى كل واحد منها على معانى معينة يعنى على معنى معين
بلا زيادة ولا نقصان ولا تعيين فى المجموع اى ليس فى الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا
واقل ما يدل عليه الجمع ثلثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل لكون صورتها صورة الجمع ومعناها
معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحق اثنان بالتثنية واعرب باعرابها بالواو الجار والمجرور خبر لقوله جمع
المذكر السالم رفعا اى فى حالة الرفع والياء نصبا وجرا اى فى حالة النصب والجر وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
اعنى كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان وجعل ايضا اعراب الجمع المذكر السالم مع ملحقاته وهى اولو وعشرون
واخواتها بالحرف اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف لانهما فرعا الواحد اى لان التثنية فرع الواحد بمرتبة
ومحتاج اليه والجمع ايضا فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو اليه قوله فرعا الواحد اصله
فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد والحال ان فى اخرهما حرفا يصلح للاعراب حين الاعراب كالاسماء الستة
وهو اى ذلك الحرف علامة التثنية الالف والياء وعلامة الجمع الواو والياء فناسب ان يجعل ذلك الحرف اى
الحرف الصالح لان يكون اعرابا لكن اعرابهما ليكون اعرابهما اى اعراب التثنية والجمع فرعا للاعراب اى اعراب الواحد
كما انهما فرعان له اى كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابهما فرعا للاعراب ليكمل الفرعية ويتم
المناسبة لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فى الخفة لان الحركات اخف من الحروف وهو ظاهر ولما جعل
اعرابهما بالحروف للمناسبة المذكورة وقد كان حروف الاعراب ثلثة لا غير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة
والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن
الكسرتين ياء وهذا هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة فى الاسماء
الستة واعرابهما اى اعراب المثنى والجمع ستة لان لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا
ويجوز ان تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بعاطف واحد ثلثة اما بالرفع او بالنصب
بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقديره ثلثة منها كائن للمثنى وهذا هو الاصوب الرفع والنصب والجر
وثلثة منها كائن للجمع رفعا ونصبا وجرا فانتقص الحروف عن المحال فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف

الثلثة يعنى لو جعل رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء لوقع الالتباس اى التباس احدهما بالاخر لانه
اذا قيل جاءنى الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائى اثنان او جماعة وذا غير جائز ولو خص المثنى بها يعنى لو اعطيت هذه الحروف
للمثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق لا يأخذ الا ما هو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء
بقى المجموع بلا اعراب لانه لم يجد حرفا يأخذه ولو خص المجموع بها يعنى لو اعطيت هذه الحروف بالجمع لكونه اشرف منه لاختصاصه
بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا بقى
المثنى بلا اعراب لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حرفا وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم
ليقع كل بما وقع فى قسمه فوزعت الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس والخصوص عليهما اى على المثنى والجمع بان
جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى يعنى اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من
الفتحتين ولثقل المثنى لعمومه ولانه اى الالف الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا قدم المضارع
لكونه فى صدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع فى تثنيته فذهب محل الواحد بالحرف الواحد وجعلوا الواو
علامة الرفع فى المجموع لان الواو حرف ثقيل لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء ولانه اى الواو
الضمير المرفوع للمجموع فى الفعل نحو يضربون وضربوا فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمعه فاخذ هذا المحل
الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال الاربعة وهى نصبهما وجرهما والحرف الباقى الياء وجعلوا اعرابهما اى المثنى والجمع
بالياء حال الجر على الاصل لان الياء اخت الكسرة التى هى الجر ولان الياء متولد من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع الالتباس
وفرقوا بينهما المذكور بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع وكسروه اى ما قبل الياء فى المجموع
لثقل الكسرة وقلة المجموع بالقياس الى التثنية ولما سبق ان التثنية اكثر فى الاستعمال والجمع اقل فيه ولم يعكس القضية للتعادل بينهما وحملوا
النصب على الجر اى حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما كاعراب جرهما لا على الرفع يعنى لم يحملوا نصبهما على
رفعهما ويجعلوا حالة النصب فى المثنى بالالف وفى الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الكلام ومقصود المناسبة النصب والجر
المناسبة مصدر جار لفاعله ناصب لمفعوله لوقوع اى فى وقوع كل منهما اى من النصب والجر اى ما فيه احدهما فضلة فى الكلام ولانه مشتركة
فى الحمل ولان كلمة كل واحد منهما فى الكتابة والكناية نحو رأيتك ومررت بك ولما فرغ المص من تقسيم الاعراب الى الحركة التى هى الاصل
فيه لما سبق والحرف الذى هو الفرع فيه تكلم ايضا لما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف اخره به واراد بلفظ الحركة او الحرف او صريحا بقوله

بالحروف

بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء وفرغ ايضا من بيان مواضعهما اى مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب
المختلفة لما مر ان الاعراب بالحركة ثلثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلثة وما ترك فيه النصب وما ترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب
بالحروف ثلثة ما وجد فيه الحروف الثلثة وما ترك فيه الالف وما ترك فيه الواو وشرع جواب لما فى بيان بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى
اللذين منشا صفة لهما اشير الى التقسيم اى تقسيم الاعراب اليهما اى الى اللفظى والتقديرى فيما سبق فى بيان حكم المعرب حيث قال وحكمه
ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وما كان التقديرى اشار به اى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل
احق بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا للف لان الاعراب التقديرى لكونه اقل والاقل يكون كالجزء وهو يقدم على الكل اشار اليه
اى بين الاعراب التقديرى اولا اى قبل ان يبين الاعراب اللفظى ثم اى بعد بيانه التقديرى بين ان اللفظى ما عداه فقال التقدير معرفا
باللام العهد الخارجى اى تقدير الاعراب فاللام يغنى غناء الاضافة فى الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف اليه فالاول مذهب البصرية
والثانى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول فيما اى فى الاسم المعرب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالمتبادر
ليكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه الذى تعذر الاعراب بقرينة المقام فيه قدره لان الصلة لا بد لها من عائد واختيار حذف العائد
اولى من تقدير مضاف اى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضلة ايسر واهون من حذف العمدة
اى امتنع ظهوره فى لفظه لان التعذر يلزمه امتناع الظهور اى فى الاسم المعرب الذى امتنع الاعراب فى لفظه وذلك اى تقدير الاعراب
لاجل امتناع ظهوره فى لفظ الاسم المعرب واقع اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب وهو الحرف الاخير قابلا للحركة الاعرابية بل
للحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول منهما ما اشار اليه بقوله باب عصا كائنا فى الاسم المعرب بالحركة الذى الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم
فى آخره الف فاعل الظرف لاعتماده على الموصول مقصورة صفة الالف سواء كانت الالف للتانيث مثل حبلى وبشرى او منقلبة عن واو
او ياء مثل عصا ورحى او شبهه مثل حمزى وسواء كانت الالف موجودة فى اللفظ كالف التانيث والالف المقلوبة كالعصا
والرحى المعرف بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا ورحى وفتى بالتنوين فى الكل فان الالف المقصورة قيد بها
لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء فى الصورتين اى صورة
كون الالف محذوفة فيها كعصا ومذكورة كالعصا غير قابلة للحركة مطلقا فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية
لان الالف لو حاولت تحريكها لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا آخر يعنى همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة
فلا تقبل الاعراب لفظا فيكون اعرابه تقديرا لان الاصل اذا تعذر يصار الى الفرع والثانى باب غلامى مفردا كان او جمعا بعد ان كان اعرابه

بالحركات

بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذا قال الشارح كما فى الاسم المعرب بالحركة لفظا وهو الاسم الصحيح والملحق به والمضاف الى ياء المتكلم نحو
غلامى ودارى ودلوى وظبيى اخره عن باب عصا لانه ليس فى كونه معربا خلاف احد واما فى باب غلامى خلاف ولذا قال الرضى اعلم
ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى بخلاف المص لانه عده من قسم المعرب بتقدير اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامه وغلامك ومن ابرز
لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب للبناء اى هذا كلامه فانه اى الشان لما اشتغل ما اى حرف كان قبل ياء المتكلم كالميم مثلا بالكسرة حين اضيف
الاسم المعرب الى الياء وللمناسبة اى لمناسبة حركة الياء بان تكون كسرة قبل دخول العامل على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه بمقتضى
العامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهى الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا
للاعراب امتنع ان تدخل عليه اى على ما قبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها حركة اخرى والحال انه لا بد منها بعد دخوله اى بعد دخول
العامل موافقة بالرفع صفة لقوله حركة او بالنصب حال منها لانها نكرة مخصوصة لها اى للكسرة فى حال كون العامل جارا او مخالفة
عطف على موافقة فى حال كونه رافعا او ناصبا لانه فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل
بنائية وفى الثانى يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل ممتنع وهو ظاهر ولا يمكن ان يجعل هذه الحركة اعرابا لانها مقتضى
الياء وهى مقدمة على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام فقول هذه العلة
مخصوصة بحالة الجر فقط فما ذهب اليه بعض نكرة للتحقير كانه لا يعتد بقوله ولذا لم يصرح باسمه من ان بيان لما اعراب مثل هذا الاسم
المعرب بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء فى حالة الجر لفظى خبر ان غير مرضى خبر المبتدا عند المص لان الكسرة التى فيما قبل الياء قبل
العامل بنائية لاجل الياء وبعده يجب ان يكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا يكون اعرابية وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت
قبل دخول العامل فلا يجوز ان يكون اثره لانه يكون تحصيل الحاصل ولذا قال مطلقا اى فى الاحوال الثلث كما فى الحالين فقط الرفع والنصب
يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين اى فى باب عصا وباب غلامى من الاسم المعرب انما هو اى ليس الاعراب التقديرى الا فى جميع
الاحوال يعنى فى حال الرفع والنصب والجر غير مختص خبر بعد خبر او حال من الضمير المستكن ببعضها اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامى فى
حال الرفع والنصب تقديريا لا فى حال الجر قوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثانى الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما لمناسبة
الاشتراك فى كون اعرابهما تقديريا للتعذر لانه لا خلاف لاحد فى كون الاعراب تقديريا فى باب عصا فى جميع الاحوال لان آخره الفا لا
تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة او مشتغل مبنى للفاعل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او تقدير الاعراب
ايضا فى الاسم المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاشتغال يجرى فى الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر

او المشتغل عطف على تعذر
الى معرب المشتغل
لفظا اعرابه لاشتغال مثل
لفظا اعراب قاضى
او به مثل ناصى
مسلمى

فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده ايضا بالموضع لانفهامه لان البحث في كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره في قسيمه الذي تستثقل
ظهور الاعراب في لفظه اي لفظ الاسم المعرب وذلك اي تقدير الاعراب للاستثقال واقع اذا كان محل الاعراب وهو الحرف
الاخير حقيقة او حكما قابلا للحركة الاعرابية لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمه ليس بقابل للحركة فضلا
عن قبول الحركة الاعرابية لكونه الفا لفظا او تقديرا لكن اي الا انه يكون ظهوره اي ظهور الاعراب في اللفظ اي لفظ الاسم المعرب
ثقيلا على اللسان للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال الرفع في نحو جاءني قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو مررت بقاضي
لكون ما قبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا قسمان احدهما الاسم المنقوص بالواو والياء المكسور ما قبلها يعني ما تستثقل فيه الرفع
والجر وهو كما في الاسم المعرب الذي في آخره ياء حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز مكسور ما اي الحرف الذي قبلها سواء كانت
تلك الياء محذوفة بالتقاء الساكنين وسواء كان ذلك الاسم مفردا كقاض او جمعا مكسرا مثل جوار ودواع او غير محذوفة كما اذا
كان الاسم معرفا باللام كالقاضي والجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع نحو جاءني قاض والقاضي والجر نحو مررت بقاض
وبالقاضي لا اي لا يكون الاعراب فيه تقديرا في حالة النصب نحو رأيت قاضيا والقاضي ونحو قوله تعالى اجيبوا داعي الله لا تستثقل
الضمة والكسرة على الياء وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين عليها مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الخفة
بينها وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلاجتماع الكسرتين لتولد الياء مع الكسرة وكسر ما وكسرة
ما قبلها لان الشيء اذا كثر يثقل ولذا اسكنوا عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات دون الفتحة يعني ان الفتحة لكونها خفيفة وجزء
الالف لا يكون ثقيلة على الياء ولا على الالف فيكون الاعراب في حال النصب في ذلك الاسم لفظيا لا تقديريا والثاني في كل جمع مذكر سالم
اسما كان او صفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدر لا نصبه ولا جره نحو مسلمي عطف على قوله كقاض باعادة الجار لكن لا بعينه بل
بعينه واما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديريا بالحروف في الاحوال الثلث او في حال الرفع فقط كما في التثنية اذا اضيفت
الى ما اوله ساكن مثل هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ما سيأتي وقال المحشي يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة في هذا
القسم بيان انه قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف لاستيفاء اقسام المستثقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل
لم يذكرها انتهى يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة رفعا وجرا لا نصبا لما مر وقد يكون في الاعراب بالحروف
مطلقا كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث او رفعا فقط
وذلك في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو مسلمي او في التثنية كما سبق بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه
اى

اي تقدير الاعراب للتعذر مختص بالاعراب بالحركة ولا يوجد في الاعراب بالحرف اصلا لان حرف الاعراب لا يكون الا ساكنة وتقدير الاعراب
للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة او لا او ما قبل ياء المتكلم فتنافيا
رفعا نصب على الظرفية والى هذا اشار الشارح بقوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال في نحو مسلمي يعني في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى
ياء المتكلم انما هو اي لا يكون فيه الا في حالة الرفع فقط دون حال النصب والجر كما سيأتي ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى
الياء او لا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فاختص تقدير الاعراب فيه في حال الرفع لتغير الحرف فيه دون غيرها نحو جاءني
مسلمي فان اصله مسلموي سقطت النون اي نون الجمع اذ اصله مسلمون لان المذكر السالم بالواو والنون في الرفع بالاضافة
فاجتمع الواو التي هي علامة الرفع والياء التي هي حرف الاضافة والحرف السابق وهو الواو ساكن مستعد للادغام فقلبت الواو ياء
طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو وادغم الياء في الياء لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكه
وكسر ما اي حرف كان قبل الياء المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضم فصار مسلمي بكسر الميم فحصل التخفيف من جهات ثلث قلب الواو ياء
وادغام الياء في الياء وكسر ما قبلها لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة كما مر فلم يبق علامة الرفع التي هي
الواو في اللفظ لا حقيقة ولا حكما فثبت ان الواو التي هي علامة الرفع مقدرة فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا لكون العلامة فيه
مقدرة بخلاف حالتي النصب والجر مثل رأيت مسلمي ومررت بمسلمي فيكون اعرابهما لفظيا فان الادغام لا يخرج الياء المدغمة عن حقيقتها
اي عن ان يكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا فان الياء المدغمة ايضا اي كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء او كما ان الياء المدغم فيها ياء
ياء لان المدغم فيه حرفان في اللفظ وان كانا حرفا واحدا في الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب
ايضا ملفوظا وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث الرفع والنصب والجر كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذي في اوله همزة
وصل وقيل وضابطه ما اذا كان حروف الاعراب مدة ولاقى ساكنا ولذا قال الشارح في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت
بابي القوم الا ان المص لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمي ولذا ذكر مسلمي على وجه التمثيل بان قال نحو مسلمي ولم يقل ومسلمي مع انه اخصر فانه
اي الشأن لما تسقط حروف الاعراب الواو والالف والياء عن اللفظ بالتقاء الساكنين من الحرف واللام في القوم لان الهمزة
للوصل تسقط في الدرج لم يبق جواب لما الاعراب يعني حروف الاعراب لفظا لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة بل صار الاعراب تقديريا
لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال مسلم في الرفع والجر لكون الواو والياء يحتمل الحركة ولكن
تثقل عليهما واما في النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف ما دام الفا لا تقبل الحركة قلت ان الالف فيه كانت

دعوا لان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واللفظي اي الاعراب الملتفظ الجار والمجرور نحو به
نائب الفاعل والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما
بان هذا التغير يجري في الاول ايضا اي الاعراب المقدر به كما ان ذلك التفسير يجري ههنا اي لفظ الاعراب بحذف اليا فيما عداه
يعني في ما اي الاسم المعرب الذي عدا ما ذكر اي هو غير الاسم المعرب الذي ذكر من قبل يريد ان ضمير ما عداه راجع الى قسمي التقديري
المتعذر والمستثقل باعتبار ما ذكر والقياس فيما عداهما بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين مما تعذر فيه
الاعراب او تستثقل فيه ولما ذكر المص في تفصيل المعرب بل في تفصيل الاعراب المنصرف مرتين بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر
المنصرف وذكر ايضا فيه غير المنصرف مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة وكان غير المنصرف اقل لانه فرع المنصرف
لانه يحتاج الى سببين او الى واحد قايم مقامهما من المنصرف لانه اصل لان الاصل في الاسم المعرب التصرف لعدم احتياجه الى شئ
وبمعرفته اي بتعريف غير المنصرف وبيانه يعرف المنصرف لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون ما عداه منصرفا كالعلم
فيما بين الاعراب التقديري واللفظي حيث بين اولا اقسام الاعراب التقديري لكونها قليلة فعلم ان ما عداه لفظي ولذا قال
واللفظي فيما عداه عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه ولم يقل في آخر البحث والمنصرف فيما عداه كما قال في نظيره واللفظي
فيما عداه لاشعار عنوان غير المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري
حيث لم يعرفه اولا فقال غير المنصرف مبتدأ لكون التركيب الاضافي علما لهذا النوع مثل عبد الله علما ما مبتدأ اي اسم معرب جعل ما
موصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين كونها موصولة
لوضوح امره لانه قد مر غير مرة ووصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان له
لا غير لان المبني لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما فيه اي في الاسم المعرب علتان مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا
اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ والموصوف والموصول وذي الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفي يعمل في الظاهر بعده وفاقا
نحو زيد في الدار ابوه ومررت برجل في كمه كتاب وجاءني الذي على كتفه سيف وجاءني زيد عليه جبة وشي وافي الدار زيد وما
في الدار عمرو وسياتي توثران بيان لوصفهما ولكن لا مطلقا بل باجتماعهما اي بسبب اجتماع انفسهما واجتماع شرايطهما
التي سيذكر ها لان في تأثير كل علة شرطا سوى العدل فيه متعلق بقوله توثران اي في الاسم المعرب اثرا هو منع الجر والتنوين
عنه سيجيء ذكره اي ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين من بيان لقوله علتان فتكون صفة اي علتان كائنتان

بين

من علل تسع التنكير ههنا في مقام العهد اذ التسع معهودة فيما بينهم لكنه اورده للتفخيم او علة واحدة كائنة منها اي من تلك العلل
التسع تقوم هذه العلة الواحدة لعقوتها وكمالها لان الشئ اذا قوي وكمل يليق ان يقوم مقام شيئين بل مقام الاشياء مقامهما
منصوب على الظرفية اي في مقام ما تين العلتين اللتين هما من العلل التسع بان متعلق بقوله تقوم تؤثر تلك العلة الواحدة
حال كونها وحدها تاثيرهما اي تأثير العلتين وفي هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر
فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر ان يؤثر في الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة
اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واشار المص الى الاولين
بقوله ما فيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله ما فيه علة واحدة منها تقوم مقامهما تأمل وانصف وهي مبتدأ اي العلل التسع
فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العلل التسع بمجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد
التربط لا لكل واحدة منها لان كل واحدة منها علة لا علل حتى يقال فيه رد على الهندي حيث قال وهي راجعة الى العلة لا الى العلل لان
كل واحدة منها علة لا علل لا يصح الحكم بقوله عدل ووصف الخ على العلل التسع اذا كانت هي راجعة الى العلل التسع بكل واحد
من هذه الامور التسعة حاصل هذا اي قوله وهي عدل الخ تقسيم الكل الى الاجزاء فح يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد التربط لا بكل
واحد منها مثل قول المص فيما سبق وانواعه رفع ونصب وجر ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكنجبين خل وعسل وماء
تقسيم الكلي الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف وذلك المجموع عدل لقد بلغ بتنكير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن لان
السبب عدل اما لا كل عدل وهو العدل الذي لا يكون علة البناء اي يكون سببا للبناء المعدود وذلك السبب وصف ما وهو الوصف
الاصلي وهكذا الى آخرها وح كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف
واللام فيه زائدة ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل الواو للاستيناف يعني هذا جواب سؤال مقدر تقديره
لم اعرض الناظم عن الواو في عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما في العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم
في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم ليس الا لمجرد الحمى فقط على وزن الشعر يعني لو جئ بالواو بدل ثم لكان المصراع الثاني انقص
من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلا بد ان يكون الثاني ايضا كذلك فلزم ان يجيء ثم
بدل الواو حتى لا يكون الثاني انقص من الاول لا لشئ آخر فلفظ لا ههنا عاطفة وشئ اما مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله لمجرد
لانه في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقديره لا لشئ آخر

وقال المحشي عصام كلمة ثم للتراخي في الزمان وقد تستعار للتراخي في الرتبة وههنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبله وما بعد الثانية
ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة انتهى فتكون للتدرج
في الاولى من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون في العدد فايدتان الا ان الشارح لم يتعرض لبيان
الفايدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن والنون زايدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله
زايدة منصوب على انه حال من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما فسره الشارح ولكونها ذا حال اوردها باللام
المفيدة للتعريف ذوح بغيرها اذ المعنى وتمنع النون من الاسم الموجب الصرف مفعول تمنع اي تجعله غير منصرف حال كونها زايدة
وقوله الف بالرفع لانه فاعل الظرف اعني به قوله من قبلها لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذي الحال وهو النون لانه حال
بعد حال فيكون الجملة الظرفية حالا او قوله الف مبتدا اي لتخصصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار رجل خبره الظرف
المقدم عليه والجملة الاسمية حال مع الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجي ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده
يكون ضعيفا ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه على الاول والثاني زيادة الالف لانها ليست متعلقة بالزيادة مع انها ايضا
كالنون زايدة لانه يكون معنى الكلام ح وتمنع النون من الاسم الموجب الصرف حال كونها زايدة حال كون ما قبل النون الف وانت
خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى ولهذا اي لاجل كون الالف زايدة كالنون يعبر مبنى للمفعول من التعبير عنهما
اي عن الالف والنون معا بالالف والنون متعلق بيعبر الزائدتين بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا لهما ولو لم يكن الالف
زايدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال الالفي التانيث
في حمراء وصحراء الفي التانيث مع ان الالف التانيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زايدة وكالقمرين للشمس والقمر
والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما قلت توصيفهم في جميع المواد الالف والنون بها يشعر بان الالف ايضا زايدة ولو لم يكن
زايدة لغا لو في مادة من المواد الالف والنون الزايدة كما يقال الفي التانيث بالافراد واذا لم يرد علم انها زايدة
اصلية ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة لاعتماده على ذي الحال كما يجي في انه يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء
الستة على مذهب البصريين والظرف اعني من قبلها ظرفا لغوا متعلقا هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد اي
ولو جعل الظرف ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة لان جعل الالف فاعل الزيادة
والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانه صارت صفة لهما حقيقة ولم يتقيد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه وتقدم

الالف

الالف عطف على قوله اشتراكهما عليها متعلق بالتقدم اي على النون في هذا الوصف اي في وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع
الضمير البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها في وصف الزيادة لفهم جواب لو مبني للمفعول زيادتهما جميعا حال من الضمير المجرور
اي حال كونهما مجتمعين في الزيادة لان الزيادة ح صارت وصفا لاحدهما وقامت بالاخر بمعنى صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط وهذا
اي هذا التوجيه مبتدا كما اذا قلت خبر جاي مثل به بقولك او يشبه قولك جاني زيد راكبا من قبله اخوه فانه اي هذا القول يدل على اشتراكهما
اي اشتراك زيد واخيه في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه عطف على اشتراكهما في وصف هذا الوصف اي في وصف الركوب لما قلنا آنفا
وقوله اي قول من نظم العلل التسع في هذين البيتين وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل التسع فيه اشارة الى ان القول بمعنى الذكر وان
اللام فيه عوض عن المضاف اليه بصورة النظم وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور قطعا
النظر عن السياق والسباق تقريب من قرب بالتشديد لها اي للعلل التسع الى الحفظ اي حفظها لان حفظ النظم اسهل لان الطبيعة اليه
اميل وهذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا او
القول اي الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به بان كل واحد من الامور التسعة اي الحكم بكل واحد
العدل والوصف والتانيث الى آخرها علة لان يكون الاسم غير منصرف خبر ان في قوله بان كل قولي تقريب خبر لقوله او القول اي حكم
مجازي بعلاقة الجزئية لا تحقيقي اي لا حكم حقيقي هذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تعبير الشارح
بقوله بان كل واحد اذ العلة الموجبة عدم الصرف في الحقيقة ونفس الامر اثنتان منها اي من الامور التسعة لا علة واحدة يعني العلة
الموجبة كون الاسم غير منصرف في الحقيقة اثنتان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها فضم اليها اخرى لنقصان كل واحد منهما واما
اذا كانت تامة فالواحدة كافية في منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم وبنى الحكم على الاعم الاغلب وقال
اذ العلة في الحقيقة اثنتان او القول اي الحكم بانها اي العلل الموجبة لمنع الصرف تسع خبر ان تقريب خبر المبتدا وهو القول لها اي الصواب
اي جعلها قريبة الى ما هو الحق من المذاهب الثلثة لان فيها ثلثة مذاهب لان في عددها خلافا بين النحاة فقال بعضهم انها اي الامور
المقتضية عدم انصراف الاسم تسع منهم المصنف عند نظم البيتين كذلك وقال بعضهم انها ثنتان غالبا لان العلة الملزمة عدم
الصرف غالبا اثنتان وقال بعضهم وهو صاحب اللباب انها احدى عشرة من حيث الاعداد وهي التسع المذكورة وشبه الفعل
التانيث كارطى علما ومراعاة الاصل في نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريب
الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة لان خير الامور اوسطها حيث لا افراط فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون اقوى بالقبول

أخرى وأولى ثم أي بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله وأسبابه على القول المختار إنه أي المصنف ذكر أمثلة العلل المذكورة ليكون وسيلة إلى
زيادة معرفة غير المنصرف وإلى أسبابه كما هو دأبه على ترتيب ذكرها في البيتين ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا
أقوى في الضبط وأسهل في الحقيقة ولكن مع قطع النظر عن أن يكون هذا مثالاً لأن يكون مثالاً لعلة أخرى فقال مثل عمر مبتدأ مثال
للعدل خبره مع قطع النظر عن أن يكون مثالاً للمعرفة فإنه فيه العلمية أيضاً وإلا يكون تكراراً وكذلك البواقي لأن كل واحد منها يصلح
أن يكون مثالاً لغيرها مثل مساجد فإنه لا يصلح أن يكون مثالاً إلا للجمع فقط ومثل أحمر مثال للوصف وفيه وزن الفعل أيضاً إلا
أنه غير معتبر ههنا لما قلنا ومثل طلحة مثال للتأنيث اللفظي ومثل زينب مثال للمعرفة وفيه إشارة إلى التأنيث المعنوي وفي
إيراد خبر مقدم المصدر مضاف إلى المفعول الأول وهو زينب والفاعل منه متروك أي وفي إيراد المصنف زينب مثالاً مفعول ثان له لأن
أورد يتعدى إلى مفعولين ثانيهما عين الأول للمعرفة بعد طلحة أي بعد إيراده طلحة مثالاً للتأنيث اللفظي إشارة مبتدأ مؤخر
إلى قسمي التأنيث بالإضافة لسقوط نون التثنية في قسمين للتأنيث اللفظي بدل من القسمين والتأنيث المعنوي أو خبر مبتدأ
محذوف ومثل إبراهيم مثال للعجمة ومثل مساجد مثال للجمع ومثل معدي كرب المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء مثال للتركيب ومثل
عمران مثال للألف والنون المزيدتين في العلم وفي الصفة نحو سكران ومثل أحمد مثال لوزن الفعل ولما فرغ من تعريف غير المنصرف
وبيان أسبابه على وجه يتضمن ما هو القصوى فيها وأوضحها بالأمثلة شرع في بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف وهي التخفيف
بحذف التنوين والجر فقال وحكمه مبتدأ أي حكم غير المنصرف والأثر المرتب اسم مفعول من باب التفعيل فيه إشارة إلى أن المراد بالحكم
الفائدة بعلاقة الترتيب لأن هذا الحكم أعني أن لا كسر ولا تنوين مرتب على وجود العلتين أو الواحدة القائمة مقامهما والحكم
مرتب أيضاً على وجود المسند إليه والمسند والإسناد عليه أي على غير المنصرف من حيث اشتماله على علتين أو واحدة تقوم مقامهما
أي من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه أو من حيث وجود علة واحدة منها فيه وإنما قيده بهذه الحيثية لأن لغير المنصرف
أحكاماً أخر لكن لا من هذه الحيثية أن مخففة من أن المفتوحة واسمها ضمير الشأن محذوف لزوماً كما في قوله تعالى وآخر دعواهم
أن الحمد لله رب العالمين سيجيء تفصيله لا لنفي الجنس كسر اسمها مبني على الفتح لأنه إذا كان مفرداً ونكرة ويقع بعدها بلا فصل
بينهما يبنى على ما ينصب به فيه أي في غير المنصرف فيه إشارة إلى أن الخبر محذوف لأن خبر لا لنفي الجنس يحذف كثيراً مثل لا إله
إلا الله والجملة خبر أن وهي مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر إشارة إلى المذهب المختار من أن الكسر يحذف من غير المنصرف
بالأصالة لا بالتبع بالتنوين ولم يقل أن لا جر لأنه يدخل غير المنصرف لأنه مع سبب الجر من أنواعه لكن جره فتح فالفتح الذي جاء

عمل

عمل الجار لا محالة ولا تنوين عطف على لا كسر وفيه خمسة لأن لا الثانية إذا تكررت بالعطف وولي كل واحدة منهما نكرة مفردة يجوز فيهما
حيث اللفظ خمسة أوجه والأصح المختار الفتح أي البناء فيهما على ما يجيء وذلك أي عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين
أو الواحدة القائمة مقامهما أو حكمه أن لا كسر فيه ولا تنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت لأن لكل علة من العلل التسع فرعية
لا آخر فإذا وقع في الاسم المعرب علتان منها أو علة واحدة تقوم مقامهما حصل فيه أي في ذلك الاسم فرعيتان حقيقة إذا كان فيه علتان منها
أو حكماً إذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما فيشبه ذلك الاسم الفعل اعلم أن مشابهة الاسم الفعل ثلاثة أنواع أقواها أن يعتبر
معنى الاسم معنى الفعل سواء يتضمن يكون معنى الاسم معنى الفعل كما في أسماء الأفعال فح يبنى الاسم نظراً إلى أصل الفعل الذي هو البناء
ويعطى عمله له لما أنه كان نفس الفعل فأخذ حكمه من حيث البناء والعمل فيبنى مثله ويعمل كذلك وأوسطها أن يوافق الاسم الفعل
في تركيب الحروف الأصلية ويشابهه في شيء من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الأفعال التي كان هو في معناها إن كانت
متعدية فمتعد وإن لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة أضعف من الأولى فلم تقو أن تؤثر في البناء لضعفها
فأثرت في العمل فقط وأدناها أن يشابه الاسم الفعل لفظاً ولا يتضمن أيضاً معناه فلا يكون المشابهة إلا من وجه بعيد
وهو كونه فرعاً لأصل بوجود شيء فيه كما أن الأفعال فروع الأسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها
فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن أثرت في منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فيفعل وحكمه أن لا كسر فيه ولا تنوين من حيث أن له أي
للفعل فرعيتين بالنسبة إلى الاسم أي بالقياس إليه بحيث يكون الاسم أصلاً والفعل فرعاً له أحديهما أي إحدى الفرعيتين افتقاره
أي احتياج الفعل إلى الاسم لما ثبت أن الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج إلى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وهي ليست
إلا ذات الاسم فلذلك احتاج إلى الفاعل وأخريهما أي أخرى الفرعيتين اشتقاقه من المصدر لأن المصدر لكونه جنساً يتفرع
منه غيره كالذهب فإنه جنس يتفرع منه أشياء ولأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي أن يكون أصلاً والفعل له أمثلة
شتى وأنواع مختلفة وأمثلة مطردة أيضاً حيث له ماض ومضارع وأمر إلى غير ذلك وإفراد وتثنية وجمع وغير ذلك
فينبغي أن يكون فرعاً والفرع لا بد له من أصل فصار المصدر أصلاً له لمناسبة المادة فاشتق منه وإذا كان الاسم المشتمل
على الفرعيتين حقيقة أو حكماً مشابهاً للفعل فقد منع منه أي من الاسم المشابه له الإعراب المختص أظهره لفائدة المشابهة بالاسم
وهو الجر لما مر أن الجر لكونه أثر حرف الجر لفظاً أو تقديراً كان مختصاً بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لأن الرفع والنصب يوجدان في الفعل
والاسم على السواء على ما سيأتي وأما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقاً بين إعرابيهما وتعادلاً ومنع منه التنوين الذي هو علامة

عطف على الاعراب

التمكن اى علامة دالة على امكنية الاسم فى الاسمية وتمكنه حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة

اعراب غير المنصرف فيمنع منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان المراد بالتمكن التنوين الذى على التقسيم الاول وانما قلنا فى بيان

علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ان لكل علة من العلل التسع سواء كانت ناقصة لا تؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها فرعية

لان العدل اى المعدول فرع المعدول عنه لبقاء الاسم المعدول عنه على حالته الاصلية والوصف فرع الموصوف يعنى تابع لما وقع

صفة له لان الوصف عرض والاصل فى العوارض ان تكون فرعا لمعروضاتها وهو ظاهر والتانيث لفظيا كان او

معنويا فرع التذكير فى كونه مجردا عن زيادة التاء فى الاعم الاغلب ولذا علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله لانك تقول

فى المذكر قائم مجردا عن زيادة التاء ثم تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول قائمة فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء

فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر فى التخليق ايضا وهو ظاهر والتعريف بانواعه فرع التنكير لان الكلم

وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او بالاضافة او غير ذلك ولعروضه يقبل الزوال وما يكون عارضا فرع

لما لا يكون كذلك ولذا قال الشارح لانك تقول رجل بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شىء ثم تزيد اللام عليه فتقول

الرجل وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام عربيا او عجميا ان

لا يخالطه لسان آخر اى ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخالطه لسان عجمى وان عجميا ان لا يخالطه لسان عربى

فتكون العربية اذا فى كلام العجم فرعا له والجمع فرع الواحد لانك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد

بمرتبتين والتركيب فرع الافراد لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبك والالف

والنون سواء كانا فى الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران الزائدتين لانهما من الحروف الزوائد وحروفها اليوم تنساه

فرع ما زيد بالافراد لكونهما سببا واحدا اى الالف والنون وفى بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار

اللفظ وفى بعضها زيدتا بالتاء بصيغة التانيث باعتبار كونهما حرفين عليه الضمير المجرور العائد الى الموصوف

او الموصول اى فرع الشىء الذى زيد الالف والنون على ذلك الشىء مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما

عثم وسكر ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل

نوع من الفعل والاسم ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر مثلا الاصل فى نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص

بنوع الاسم والاصل هنا ايضا ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه

فا

فاذا وجد فيه اى فى كل نوع اى فى نوع الاسم هذا الوزن اى الوزن المختص بنوع الفعل كان اى الوزن الموجود فى نوع الاسم فرعا لوزنه الاصلى

لكونه داخلا على الاصل وعارضا له وما دخل على الاصل يكون فرعا له فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعا له وبالعكس

كذلك ويجوز اى لا يمتنع الجواز يجىء على ثلثة معان سلب الوجوب والامتناع على ما يجىء فى بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا

جاز اى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع وههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى لا

يمتنع لا سلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كانكسار الوزن سواء كان الصرف ضروريا مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف

او غير ضرورى كرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين الممنوعين

من غير المنصرف لاجل منع برهة الفعل بسبب اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما فيه اى فى غير المنصرف متعلق بالادخال

لا لجعله منصرفا حقيقة تمييز فان غير المنصرف عند المص ما اى اسم يوجد فيه علتان من علل تسع او علة واحدة تقوم مقامهما والادخال

الكسر متعلق بقوله لا يلزم والتنوين عليه لا يلزم خلو الاسم عنهما لان الكسر والتنوين لا يزيلان شيئا مما دخلا عليه فكيف يزيلان

العلتين او العلة الواحدة وانما قال عند المص غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدخله الجر والتنوين فبدخولهما

يكون منصرفا عنده ذلك الغير لانتفاء شرطه وقيل المراد بالصرف فى قوله ويجوز صرفه معناه اللغوى وهو المنع لان الصرف

فى اللغة المنع بيانا صرفه منعه لا معناه الاصطلاحى وهو فى الاصطلاح ما دخله الكسر والتنوين والضمير فى صرفه راجع الى حكمه

فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون بمعنى سلب الامتناع

للضرورة اى لضرورة وزن الشعر فيه اشارة الى ان اللام فيها عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها

والاصل فى الاسم الموجب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة قيل ضرورات

الشعراء ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتاخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتانيث المذكر

وتذكير المؤنث والتصغير او رعاية قافية عطف على وزن الشعر اى او لضرورة رعاية قافية الشعر فانه اى الحال والشان

اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما نصب على الظرفية ولفظ ما صفة له اى فى كثير من الزمان متعلق بقوله يقع من

منع صرفه اى كونه غير منصرف انكسار وهو نقصان حركة او حرف فى البحور يخرجه اى يخرج الانكسار الشعر عن الوزن فيجب

جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية

الواجب اولى او يقع من منع صرفه انزحاف وهو تغيير اجزائه البحور ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرجه عنه ولكن يخرجه عن

السلامة فيجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسته كما في التناسب اما الاول اى اما مثال غير المنصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرجه الشعر عن الوزن فكقوله اى قول فاطمة رضى الله عنها فى تربة النبى عم حين قبر وتركته وقبضت قبضة من تربته عم فوضعت على
انفها فشمتها فبكت وقالت ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا. مدى الزمان امتداده غواليا جمع غالية
كنواصر فى ناصرة بالفارسية خوش بوى والمعنى ما الذى او اى شئ على من شم تربة احمد فى ان لا يشم امتداد الزمان انواع الغالية
والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شئ كذا فى الحاشية صبت مبنى للمفعول بالتانيث على متعلق به مصائب قائم مقام الفاعل
لقوله صبت جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات يقال صابت اذا نزل من باب قال وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة
فى الجمع واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب وهو الاصل كذا فى الصحاح اى نزلت على نوازل لو انها اى لو ان تلك النوازل صبت
اى نزلت على الايام المنورة بنور الشمس وضيائها صرن ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام
لياليا والفه للاطلاق بظلمة تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس كونها مانعة لتاثيرها على وجه الارض وللزيادة كسافتها حتى
صارت الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعنى لو لم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال التنوين بل منع منه
التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا من المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا
البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستفعلن ثلث مرات فلا بد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين فى الوزن واما الثاني
اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه انزحاف يخرجه عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى فكقوله اى كقول من
مدح اماما الاعظم اعد امر من اعاد يعيد من باب الافعال على وزن اكرم اصله اعود سقط عينه وبقى اعد اى كرر ذكر نعمان
بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة لنا متعلق
بقوله اعد اى كرر ذكره لنا ان بالكسر اى كان الجملة استينافية يعنى جوابا لسؤال مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح ان
كانت علة لذلك الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله وان المساجد لله اى ولان
المساجد وقوله تعالى افنضرب عنكم الذكر ان كنتم قوما اى لان كنتم فى قوله ذكره اى ذكر نعمان بن ثابت هو الضمير المنصوب
ما سيجيء المسك اى كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله ما كررته يتضوع اى ينتشر رائحته يقال ضاع من
باب قال اى تحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا وتضيع مثله كذا فى الصحاح لان المسك اذا حرك ينتشر رائحته
كذلك الاعظم اذا ذكرت مناقبه الجميلة وخصاله الحميدة ينتشر منها المسائل التى هى اعز من المسك فالتشبيه فى الرائحة

والتلذذ لا فى العزة لكون الامام ومسائله اعز من المسك فانه اى الشان لو جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين وفتح
نون نعمان فى موضع الجر من غير تنوين يستقيم الوزن ولا ينكسر بحره فعولن مفاعلن مرتين ولكن يقع فيه اى فى الوزن
زحاف اى تغيير فى الحركة يخرجه اى الوزن عن السلاسة كما يحكم به اى بالخروج عن الوزن سلامة الطبع فانه لو كسر نون يدغم
التنوين فى لام لنا لانه يلزم ح اجتماع المثلين والاول ساكن والثانى متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذى
حصل من اجتماع المثلين فيحصل السلاسة واما لو فتح النون ونون وادغم لحصل السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول
ومخالف للقياس ايضا واما لو فتح بلا تنوين فلا يدغم وان كان جانبى النون واللام متلبسة لكون النون مفتوحة بلا تنوين ومع
هذا هما فى كلمتين فلم يزل الثقل ولم يحصل السلاسة لان حصولها مبنى على زوال الثقل بالادغام فان قلت فالاحتراز
عن الزحاف ليس بضرورى لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لا يخل به لم يكن ضروريا فكيف يشمله اى الزحاف قوله للضرورة حتى
يدخل فى عموم قوله للضرورة فيغتفر قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه اى عن ذلك البعض الاظهار
ههنا فى مقام الاضمار اى فى مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس فى الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى
الاحتراز والمجرور الى البعض او على العكس فاظهر احترازا عنه ضرورى عند الشعراء فههنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بجعل غير
المنصرف منصرفا او فى حكمه بادخال الكسر والتنوين فيكون شمله قوله للضرورة فيدخل فيه واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما فى قوله اى فى قول من مدح النبى عم سلام مبتدا لانه متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى سلام من قبلى
اى التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشينة على خير اصله اخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف لكثرة استعماله
بالاضافة الى الانام وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى وسيد عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فيعل فادغم اى متقدمهم
الجار والمجرور خبر حبيب بدل من خير بدل الكل للتدرج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول اولى مضاف
الى اله العالمين محمد عطف بيان له بشير فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة والاحسان فى دار الجنان
مبالغا فى التبشير خبر مقدم نذير وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين يخوف اياهم بالخلود فى النار
والعاصين بالعذاب والسخط مبالغا فيه وهو خبر بعد خبر هذا من تعدد الخبر بلا عطف هاشمى اى منسوب الى قبيلة
هاشم مكرم اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير فى الفعل مثل غلقت زيد الباب والتكثير ههنا فى التعليق لانه مكرم عند
الله تعالى واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز ان يكون التكثير فى الفاعل عطوف فعول بمعنى فاعل من عطف

والمحبة

اذا اشفق يعني شفيق على امته وبابه ضرب رؤف وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من راف بابه قطع اى ذو العطف والرأفة يعنى ذو الشفقة
مبالغة لمن اتبعه كما قال جل ذكره في نظمه الكريم واخفض جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف من موصول
مرفوع محلا على انه مبتدا ارسمى فعل مضارع مبنى للمفعول نايبه ما استكن فيه راجع الى الموصول باحمد مفعوله الثانى لانه قد يتعدى الى
المفعول الثانى بحرف الباء الجارة وقد يحذف اتساعا قال في الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيد فانه اى الحال والشان لو قال
الشاعر باحمد بفتح الدال في موضع الجر على انه غير منصرف لا يخل بالوزن اى لا يكون في الوزن خلل بجعل احمد في هذا البيت غير منصرف
لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعلن مرتين ولكن يخل بالقافية فان حرف الروى وهو بفتح الراء وكسر الواو في اللغة التمام
وههنا المراد منه الحرف الذى تكرر في آخر الابيات لكون ذلك البيت تاما به في ساير الابيات الدال المكسورة اى الدال
المتحركة بالكسرة كما في البيت السابق ففى هذا البيت لو لم يكسر لاختل القافية فجعل قوله باحمد في حكم المنصرف بادخال الكسر
عليه او للتناسب عطف على قوله للضرورة باعادة الجار وانما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل في الضرورة
واليه اشار الشارح بقوله اى يجوز صرف غير المنصرف اى لا يمتنع ولا يجب جعل غير المنصرف في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين
عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع ولا يجب بل يجوز ان يبقى على
حاله غير منصرف ليحصل التناسب بينه اى بين غير المنصرف وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم اسم فاعل من اهم
اى لزم يقال امر مهم اى لازم عندهم اى عند العرب سواء كان في النثر كما في قوله تعالى انه هو يبدئ ويعيد بضم الياء في
الاول والقياس الفتح لانه من بدا مثل قرا او في الشعر كما في قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا
لى جبة وقميصا مكان خيطوا لمناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلا وفى الحاشية ولذا صار السجع من محسنات
الكلام ومثل هذا انى الشئ صرانى من ان اللغة امرنى ومنه في التنزيل انه يبدئ الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة
يبدئ وروى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا جار فان الركب قد جاروا فقال الكاتب يا سيدى الافصح كسر
الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هذا كلامه وان لم يصل اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما
الى حد الضرورة ولم يمثل مثالا للضرورة لشهرة نظايره ومثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لا يحتاج الى
التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل ولما كان امر التناسب ابعد ما يظن لان غير المنصرف اصل كلى
فانصرافه بادنى شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له او ثق كلام بقوله سلاسلا واغلالا حيث صرف فيه سلاسلا

واخل التنوين عليه للتناسب المنصرف الذى يليه يعنى بالمنصرف اغلالا فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير
منصرف للجمعية فانه كمساجد وساجد فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف وهو سلاسلا والمنصرف عطف على غير
المنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه اى لتناسب غير المنصرف المنصرف والا لكان الانسب ان يقول المص مثل سلاسلا فقط وفي
الحاشية اراد بقوله سلاسلا واغلالا الخ ان ذكر اغلالا ليس بزايد لان المقصود تمثيل المجموع وقال ايضا والاظهر ان التقدير كصرف
سلاسلا في هذا التركيب اى في تركيب قوله سلاسلا واغلالا ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد ان يبين
السبب الذى يقوم مقام السببين فقال وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة حينه اشارة الى ان لفظة ما موصولة فيكون اشارة
الى ما سبق في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة منها لان الموصول في حكم لام التعريف التى تقوم مقام علتين من العلل التسع
علتان مكررتان حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولى ليكون
اولا اجمالا ثم تفصيلا قامت كل واحدة منهما اى من تلك العلتين لقوتهما وكمالها حتى اثرت تاثير العلتين كما
ان الشئ اذا قوى يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء مقام علتين ضعيفتين لتكررهما اى لتكرر كل واحدة منهما احديهما اى
احدى العلتين المكررتين القايم كل واحدة منهما مقام علتين الجمع لا مطلقا بل الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع وسياتى
تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية
وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى
كذا في الرضى والثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه اى الشان قد تكرر فيه اى في هذا الجمع الجمعية حقيقة
نصب على انه تميز او على المصدرية اى تكررا حقيقيا كما اكالب لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وهذا الجمع جمع مرة اخرى على
اكالب فتكرر فيه الجمعية تحقيقا وفي اللغة الحرص يقال فلان كليب اى حريص وسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا
طرده لم يذهب واساور جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس
الحيوانات والآخر من الجمادات واناعيم وهى جمع انعام وهو جمع نعم بفتحتين النون والعين وهو المال الراعية واكثر ما يقع
هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليه على الابل لان النعم معناه النعمة والابل نعمة مخصصة لا توجد في غيره حيث يؤكل لحمه ويشرب لبنه
ويركب ويحمل عليه ويلبس جلده ويستعمل بعض عظامه وهذا المعنى لا يوجد في غيره من الاموال وارغيف جمع ارغف جمع رغيف وثم
بمثله من الجمادات لقلته او اكتفاء بما سبق او حكما عطف على حقيقة يعنى لا يتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة

الا انه لما وازن ما تكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة كالجموع الموافقة لها اى للجموع التى تكرر فيها الجمعية حقيقة فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد جمع مسجد فانه موازن لاساور والكالب ومصابيح جمع مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعال ومفعل كمقراض ومفتاح ومجلس ومجرم وهو موازن لاناعيم فى الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التى تكرر فيها الجمعية تحقيقا صار كانه تكرر فيه الجمعية تحقيقا وثانيتهما اى ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها التانيث لكن لا مطلق اى الا انه لا يكون التانيث قايما مقام السببين حال كونه مطلقا بل لا يقوم الا بعض افراده لان اقسام التانيث اثنان باعتبار علامته التاء وهى الاصل فيه ولذا تكون تكون ملفوظة مثل طلحة وقايمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهى لا تقوم مقام السببين ولا تكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت هى عليه وثانيتهما الالف وهى لا تقدر بل يجب ان تكون ملفوظة وهو اى ذلك البعض الف التانيث اصله الفان سقط النون بالاضافة المقصورة صفة الالف ولم يتعين لكونهما سببا واحدا ولان الف التانيث فى المقصورة واحدة لا غير والممدودة عطف على المقصورة وهى صفة ايضا لان الممدودة الف التانيث لهمزة المقلوبة منها والالف الاولى زايدة لتوشيع البناء حيث لا دخل لها فى التانيث والا لصار الممدودة ايضا واحدة لا غير ولذا وصفهما بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التى وضعت لمطلق الجمع وانه كان ضدين ان كلاهما علة لغير المنصرف لا واحدة منها فسره رفعا لذلك التوهم بقوله اى كل واحدة منهما يعنى ان الممدودة تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا سببا مستقلا لان مجموعهما سبب واحد كما توهم كحبلى مثال للالف المقصورة وحمراء مثال للالف الممدودة لانهما اى لان الف التانيث الممدودة والمقصورة لازمتان اى لزمت كل واحدة منها للكلمة التى لحقت هى بها وضعا اى لزوما وضعيا لا عرضيا كتاء التانيث لا تفارقانها اى لا تنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم اصلا يعنى ابدا مستمرا فيكون منصوبا على الظرفية فلا يقال حبلى اى فيما لحقت الف التانيث المقصورة به حبل بحذفها يعنى لا يقال فى مؤنثه حبلى وفى مذكره حبل لانه ليس مذكر لانه وصف لمن فى بطنه حبل ظاهر ولا يقال ايضا فيما لحقت الف التانيث الممدودة به مثل حمراء فى مذكره حمر بحذف الف التانيث لان مذكره احمر لا احمر فعلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لا ينفك كل واحدة منهما عنها فى وقت فجعل لزومهما للكلمة اى لزوم كل واحدة منهما للكلمة التى دخل عليها بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث

منها

فيها مكررا ذاتا ووصفا يعنى صار ذاتهما تانيثا ووصفهما تانيثا آخر وهذا معنى تكرر التانيث والحاصل ان الف التانيث لم يكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتانيث فقط والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومها للكلمة بخلاف التاء التى هى للتانيث فانها ليست لازمة للكلمة التى دخلت عليه بحسب اصل الوضع فانها اى التاء وضعت للتانيث حال كونها فارقة بين المذكر والمؤنث لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان الصيغة تحتمل للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتانيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر واحده ايضا الا بشرط العلمية فلو عرض اللزوم لها عارض بعد اللحوق كالعلمية مثلا يعنى مثل ان يكون علما لم يقو قوة اللزوم الوضعى اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التانيث الوضعى لكونه فى الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دابه مصدرا بالتفصيلية ومعرفا باللام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال فالعدل قدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشروط بشىء بخلاف البواقى وهو فى اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفى الاصطلاح ما عرفه المص مصدر من عدل يعدل من باب ضرب بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب اى كون الاسم معدولا خروجه المصدر مضاف الى الفاعل اى خروج الاسم فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا ولان البحث فى الاسم اى كونه اى كون الاسم مخرجا فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكون الخروج لازما لا يجىء له مفعول ولا مجهول عن صيغته اى صيغة الاسم الاصلية اى عن صورته التى يقتضى الاصل اى الوضع اللغوى والقاعدة اى الاصطلاح والاحتمال ان يكون ذلك الاسم اى الاسم المعدول كونه عليها اى على تلك الصورة وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى انتهى ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام خرجت المشتقات كلها عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صفة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها الى آخره قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت اى فخرجت المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم ولا يخفى ايضا ان المتبادر من قوله خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة اى الحروف الاصلية التى ركبت

قرينة
الصيغة المعدول عنها منها باقية فى المعدول لانه ان لم يكن تلك المادة باقية فى المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة يكون
للعدل بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأسه والتغيير بين المعدول والمعدول عنه انما وقع فى الصورة فقط كرباع عدل عن اربعة
اربعة وكذا ربع وعمر وزفر من عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغيير فى الصورة لانه اذا لم يتغير
فيها ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغيير فى الصورة فلا ينتقض حد العدل بما اى بكلمة حذف منه اى من تلك الكلمة بعض
الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهند الحسنة الوجه وكذا المحذوفة الاوايل مثل عدة
وسعة ومحذوفة الاواسط كمقول ومبيع فانه لا يقال كل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها مثل يد ودم
فان اصلهما يدى ودمو ومثل رحى وعصو حذف اللام منها فبقى يد ودم مثل رحى وعصا فان المادة اى الحروف الاصلية
ليست باقية فيهما اى فى يد ودم فلا يقال ان يدا ودما معدولان عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير
موجود فيهما ولا يخفى ايضا ان خروجه اى خروج الاسم عن صيغته الاصلية يستلزم اى يقتضى ذلك الخروج دخوله اى دخول
الاسم المعدول فى صيغة اخرى اى فى صيغة غير الصيغة الاولى اى مغايرة للاولى اى للصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها
فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان يكون المادة
باقية والتغيير يكون فى الصورة فقط ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها اى مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها
فى كونها اى فى كون الصيغة المعدولة غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الصيغة الاولى وهى الصيغة المعدول عنها داخلة
تحته اى تحت اصل وقاعدة فخرجت بهذا القيد عنه اى عن حد العدل المغيرات القياسية اى الاسماء التى غيرت قياسا كماء
وقال ومقول ومبيع وعدة والتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة
واما المغيرات الشاذة اى الاسماء التى تغيرت شاذا لا قياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات
الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسر فى الاول من بصرة
وبدوى فى بادية وثلاثى ورباعى فلا نسلم انها اى المغيرات الشاذة مخرجة عن صيغتها الاصلية فانها لو كانت مخرجة
عنها لما كانت شاذة ويكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس
فان الظاهر ان مثل اقوس جمع قوس وانيب جمع ناب هو السهو من الجموع الشاذة بيان لهما وصفة لهما لان من البيانية
اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءنى رجل من بنى تميم ليست مخرجة وليس مع اسمها وخبرها خبر ان وهى ايضا مع خبر

لان

لان فى قوله فان الظاهر عما اى عن الجمع الذى هو القياس فيهما لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد ان يجمع على افعال للخفة فيكون
القياس فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن اعنى اقواسا وانيابا لا على افعل لثقل الضمة على الواو والياء فى افعل عند
ان كان ما قبلهما ساكنا بل انما جمع القوس والناب ابتداء يعنى فى اول الوهلة على اقوس وانيب حال كون كل واحد منهما
واقعا على خلاف القياس لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة فى الجمع مع انه بنفسه ثقيل من غير متعلق بقوله بل
انما جمع ان يعتبر مبنى للمفعول جمعهما اى جمع القوس والناب اولا اى قبل ان يجمعا على خلاف القياس على ما متعلق بقوله جمعهما
هو القياس فيهما وهو اقواس وانياب ثم اخراج عطف على قوله جمعهما اى من غير ان يعتبر ايضا اخراج اقوس وانيب عنهما اى
عما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المعدولة حتى ان ما خالفها يكون شاذا ولما حكم عليهما وعلى
امثالهما بالشذوذ علم انهما ليسا بمعدولين وقال بعض الشارحين فقد جوز بعضهم اى بعض المصنفين والمعرفين تعريف الشئ اى شئ كان بما
اى بتعريف هو اعم منه اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا اذا كان المقصود منه اى من التعريف تمييزه اى
الشئ المعرف المقصود مضاف الى المفعول عن بعض ما عداه لا عن كله كما اذا قلت فى تعريف الفعل مثلا اذا اردت تمييزه عن بعض ما عداه
الفعل ما دل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول الغرض
المقصود اذا كان الامر كذلك فيمكن ان يقال المقصود من هذا التعريف ههنا اى فى هذا البحث تمييز العدل عن ساير العلل التى اشتركت له فى العلية
لا عن كل ما عداه سواء كان ما عداه علة اولا فحينئذ حصل بتعريفه اى بتعريف العدل هذا التمييز اى تمييز العدل بهذا التعريف عن ساير العلل
لا باس بكونه اى بان يكون تعريف العدل اعم منه بان يدخل فيه ما لا يكون علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج ساير العلل عنه واذا
خرجت بتمامه المقصود فلا باس بدخول ما ليس بعلة فيه فح اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن ساير العلل كون ذلك المقصود
حاصلا ايضا من هذا التعريف لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف اى تعريف العدل الى ارتكاب تلك التكلفات الثلثة تكلف تغاير صيغة المعدول
لصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغيير انما يكون فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة
يستلزم دخولها فى صيغة اخرى مغايرة للاولى اما فى الوزن واما فى الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المحترزات لا يضر
لانها ليست من العلل التسع ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منبها
واعلم انا نعلم قطعا اى جزما اى علما قطعيا انهم اى النحاة لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر وامثالها غير منصرف فى
كلام العرب واستعمالهم والحال انهم لم يجدوا فيها اى فى هذه الامثلة آه عطف على مدخول لما اى ولما لم يجدوا فيها سببا ظاهرا يقتضى عدم

لكون

انصرافها من الاسباب التسعة غير الوصفية في الاربعة الاول او غير العلمية في الاخير والوصفية او العلمية وحدها لم تؤثر في منع الصرف
اجتماع السببين او تكرر واحد منها شرطا وهما ليسا كذلك احتاجوا اي النحاة الى اعتبار سبب آخر غير الوصفية او العلمية من الاسباب
التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها او تكرر واحد منها لكون الصرف اصلا فيه ولم يصلح وهذا
عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثاني على الثاني بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بحرف واحد
فيكون من توابعها اي ولما لم يصلح للاعتبار اي اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة الا العدل لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تانيث لا
لفظا ولا تقديرا ولا تركيب ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولا تجتمع العلمية مع الوصفية فانتفى اعتبار غير العدل لان انتفاء الاقسام
به يستلزم انتفاء المقسم اعتبروه فيها اي اعتبر النحاة العدل في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر لا انهم عطف
على قوله انهم اي لا ان النحاة نبهوا من التنبيه للعدل فيما عدا عمر اي في مثال غير عمر من هذه الامثلة بل تعلم ان هذه الامثلة مشتركة
في اعتبار العدل والتنبيه لانها مستوية الاقدام فيه فجعلوه اي ما عدا عمر غير منصرف للعدل وسبب آخر وهو الوصفية واما حال عمر
فمسكوت عنه ولكن استدراك من قوله اعتبروه اي اعتبروا العدل في هذه الامثلة الا انه لا بد في اعتبار العدل مطلقا سواء
كان في هذه الامثلة او لا من امرين يعني في اعتبار العدل مطلقا شرطان احدهما اي احد الامرين وجود الاصل للكلم المعدول لانه
الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يمكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذي هو الفرع في المعدول وفرع المعدول عنه وثانيهما اي ثاني الامرين
اعتبار اخراجه اي اخراج المعدول عن ذلك الاصل اي الاصل الذي وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفي للعدل اذ لا يتحقق الفرعية اي فرعية
المعدول بدون اعتبار ذلك الاخراج لما سبق ان وجود الاصل لا يكفي في اعتبار العدل ما لم يعتبر الاخراج ففي بعض تلك الامثلة اعني ما عدا
عمر يوجد دليل غير منع الصرف وسيبين الشارح ذلك الدليل في عقيب كل مثال يعني يوجد في ذلك البعض دليل سوى منع صرفه يدل على وجود
الاصل المعدول عنه يعني على ان الاصل المعدول عنه موجود فوجوده اي فوجود ذلك الاصل محقق اي ثابت بلا شك ولا شبهة واذا عدل عنه
يكون العدل تحقيقيا اي محققا ولهذا القسم يقال العدل التحقيقي لتحقق اصله والعدل عنه ايضا وفي بعضها اي بعض تلك الامثلة لا يوجد دليل
يدل على الاصل المعدول عنه غير منع الصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر فيفرض مبني للمفعول اي فيقدر له
اي لذلك البعض الاصل ليتحقق اي حتى يتبع العدل باخراجه اي اخراج ذلك البعض عن ذلك الاصل اي عن الاصل المقدر له لانه
اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة
لم تؤثر في منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقدرا ولهذا يقال له العدل التقديري لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشارح

فانقسام

فانقسام العدل الى العدل التحقيقي والعدل التقديري حتى صار العدل قسمين انما هو اي ليس ذلك الانقسام الا باعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك كان العدل ايضا محققا بلا شك واذا
كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل اي المحقق او المقدر نظرا الى الامر الثاني
ليتحقق العدل يعني ليقع العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف لان الاصل في اعتبار العدل ليس الا وجود تلك الامثلة غير منصرف بعلة واحدة
في كلامهم فعلى هذا اي على انقسام العدل الى الحقيقي والتقديري باعتبار الامر الاول قوله اي قول المصنف تحقيقا معناه اي معنى هذا القول لا
اعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية خروجا كائنا عن اصل محقق اي موجود يدل عليه دليل غير منع الصرف هذا بيان لحاصل المعنى
والا فاعرابه على الحالية من الصيغة اي حال كونها محققة وتانيث المصدر الواقع حالا عن المؤنث ليس بلازم لعدم الضمير فيه كذا قيل
او بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من تقرير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا
كان الاصل محققا فيه كثلث اي خروجا كائنا كخروج او خروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف اي مثاله مثل ثلث ومثلث
وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلثة ثلثة مكررا والدليل الذي يدل على اصلهما اي اصل ثلث ومثلث ان في معناهما اي معنى كل
واحد منهما تكررا دون لفظهما اي ليس لفظ كل واحد منهما تكرارا بل التكرار ليس الا في معناهما لانه اذا قيل جائني القوم ثلث اي حال
كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائي ثلثة مرة وثلثة آخر مرة اخرى وثلثة آخر مرة اخرى الى ان ينتهي القوم يعلم
ان الجائي هكذا جائي والاصل في الالفاظ انه اي الحال والشان اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا اي كما كان المعنى مكررا
مكررا لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعاني والالفاظ قوالبها ودالة عليها فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره
يلزم تكرره كما في قولك جائني القوم ثلثة ثلثة حال من القوم مؤول بلفظ واحد والمشتق ايضا وان صح ان يقع ما دل على هيئته
حالا عند المصنف اي مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كان العبارة على الحال كلا اللفظين معا اجري اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا
فعلم من هذا التقرير ان اصلهما اي اصل كل واحد من ثلث ومثلث لفظ مكرر وهو قولك ثلثة ثلثة وقد عدل ثلث ومثلث عن
هذا الاصل تحقيقا في اللفظ لان ثلث اخف من ثلثة ثلثة معان معناهما واحد في الرضي وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى
واحد وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب
نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء فلما وجد
ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه وكذا اي كالحال في ثلث ومثلث خبر مقدم الحال مبتدا مؤخر في احاد

وموحد عدل كل واحد منهما من واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث منتهيا الى رباع ومربع فالغاية ههنا داخلة تحت
المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى
مع اموالكم بلا خلاف لاحد فى ان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث
ورباع وآحاد وموحد قيسا عليها لكونهما معدولين عن واحد واحد الذين هما اصل فى العدد وفيما اى فى الاسماء التى كانت
وراءها اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا الى عشار ومعشر المعدول كل واحد منهما من عشرة عشرة فالغاية
ايضا داخلة فى المغيا خلاف مبتدا مؤخر فى انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرف لان السبب
الذى يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان الاشتراك فى السبب يستلزم الاشتراك فى الحكم وبعضهم
ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل فى الاسم التصرف والصواب اى الحق من المذهبين مجيئها اى ان يكون غير منصرف لما
قلنا والسبب فى منع الصرف ثلث ومثلث اى السبب الذى يقتضى عدم صرفها واخواتها اى اشباههما من السباعى والتساعى
يعنى من احاد الى معشر عند سيبويه العدل التحقيقى والوصفية اللازمة لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلثة ثلثة
اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف
فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت
بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض صارت اى الوصفية اصلية
فى ثلث ومثلث لان المعدول لم يوضع الا وصفا ولم يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى رجال
ثلث ولا يقال جاءنى ثلث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعا لاعتبارها فيها وضعا له
اى لكون الوصفية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد من ثلث ومثلث له وأخر عطف على ثلث ومثلث بضم
الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى صفة أخر وأخرى على وزن فعلى بالضم والسكون مؤنث بالجر صفة لاخرى مضاف
الى آخر الذى هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة الثانية الفا وآخر اسم التفضيل كافضل لشهادة التصريف حيث يجئ له
مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل لان معناه اى معنى آخر فى الاصل اى اصل الوضع يعنى معناه
اللغوى اشد تاخيرا تمييز يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر اشد تاخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل من
معناه اللغوى الى معنى غير يعنى الى المعنى المجازى وهو النفى بقرينة السؤال تحقيقا كما اذا قيل ازيد فى الدار فيقال غير اى ليس فيها

او

اوتقديرا لان فى الاسم التفضيل ايضا معنى النفى لان الوصف الزائد فى المفضل منفى باسم التفضيل عن المفضل عليه يعنى لانه لو لم يكن كذلك
لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر جاءنى رجل غير زيد لكن بشرط ان
يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءنى رجل وحمار آخر وامراة اخرى كذا فى الرضى وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باحد الاشياء الثلثة
ليكون المفضل عليه معلوما به اما باللام اى اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان يكون اللام فيه للعهد او الاضافة اى اضافة
اسم التفضيل الى المفضل عليه او كلمة من يعنى او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع وحيث لم يستعمل آخر
بواحد منها اى من هذه الثلثة علم انه اى آخر معدول من احدها او من المستعمل باحدها اختصارا فى اللفظ فقال بعضهم انه اى آخر معدول
عما اى عن آخر الذى فيه اللام اى عن الآخر لتوافق المعدول والمعدول عنه فى اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما فى الهيئة موجود ههنا لان هيئة
ما جرد عن اللام غير هيئة المحلى به ولا يلزم ايضا ان يكون المعدول معرفة كما فى امس لانه معرفة لكونه معدولا عن الموقف باللام يعنى الامس
لكونه معناه حيث بنى لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه كما عرفت انه نقل الى
معنى غير وصار اسما مثله وقال بعضهم انه اى آخر معدول عما ذكر معه من اى عن اسم التفضيل الذى استعمل بمن التفضيلية اى عن آخر من
لانه الاصل فى الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى او جمعا
مذكرا وان كان مؤنثا الا انه لا يعدل الا عما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا فى الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا المثنى
وانما لم يذهب مبنى للمفعول الى تقدير الاضافة الجار والمجرور فى محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعنى لم يذهب احد الى ان يكون آخر معدولا
عما استعمل بالاضافة نحو اخر زيد او آخر الناس فتكون الاضافة مقدرة فى المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين
او البناء اذا اضافة بالتنوين اخرى صفة الاضافة مثلها صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى يعنى ان حذف المضاف اليه من
التركيب الاضافى لا يخ اما ان يوجب التنوين فى المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وساد امسده نحو حينئذ اصله حين
اذ كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه التنوين لما ذكر ونونه وكتب متصلا بالحين فقيل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف
لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معانى الحروف نحو قبل لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى له بنى قبل على الضم كما سيجئ واما
ان يوجب ان يليه تركيب اضافى مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه فى الثانى عين المضاف والمضاف اليه فى الاول ليكون قرينة
على ان المضاف اليه محذوف فى الاول نحو يا تيم تيم عدى فان اصله يا تيم عدى تيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقيل
يا تيم تيم عدى لما ذكرنا وسيجئ ومثله يا زيد زيد اليعملات وليس فى آخر المعدول شئ من ذلك اى من التنوين والبناء او الاضافة الاخرى

فتعين ان يكون بمعنى آخر معدولا عن احد الامرين اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضيلية على سبيل منع الخلو والجمع وجمع
على وزن صرد عطف اما على آخر لقربه واما على ثلث لاصالته جمع بالجر صفة له مضاف الى جمعاء بالمد كحمراء مؤنث بالجر
صفة لجمعاء مضاف الى اجمع وكذلك اى مثل جمع في عدم الانصراف خبر مقدم كتع مبتدا مؤخر وبتع وبصع وقياس فعلاء الذي مذكره
افعل انه كانت اى صيغة افعل صفة ان تجمع اى تلك الصفة على فعل بضم الفاء وسكون العين ليتميز افعل الصفة عن افعل التفضيل
لانه جمع بالواو والنون في المذكر والالف والتاء في المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا
لوقع الالتباس ولم يكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث في افعل الصفة
واحدا اختصارا ولقصور هذه الصفة عن افعل التفضيل كحمراء على حمر وان كانت اى صيغة افعل اسما على فعالل جمع في التكسير
بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحوص تجمع على اجادل واصابع واحاوص وفعلاء بالالف والتاء في الصحيح لان
الف التانيث اذا وقعت في الاسم تجمع جمع الصحيح المؤنث مثل حبارى يجمع حباريات في حبارى كصحراء بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا
لم يكن مؤنث افعل مثل عذراء وصبراء ورقاء تجمع على صحارى والاصل فيه صحارى على وزن مجاريع لان ما بعد الف التكسير
في الجمع الاقصى يكون مكسورا كمساور واناعيم فانقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء
لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب بجنسه للمجانسة كمقروة وخطيئة وافيس فصار صحاري بالتشديد وهذا
ثقيل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الاقصى فخففت بحذف الياء الاولى فصار صحاري مثل مساور ثم فتحت
الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى
مثل حمادى او صحراوات لما ذكرنا فاصلها اى اصل جمع اما جمع كحمر ان كانت وصفا او جماعى او جمعاوات ان كانت اسما
فوجود الاصل المعدول عنه فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها اى من هذه الاصول الموجودة لها تحقق العدل فاحد السببين المقتضيين
منع صرف جمع فيها العدل التحقيقي لكون الاصل محققا والسبب الآخر الصفة الاصلية وان صارت اى جمع بالغلبة اى بغلبة استعمالها
في باب التاكيد اسما لان فعلاء افعل لا يكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة في منع الصرف
سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم او غير زائلة مثل احمر واصفر وفي اجمع واخواته وهي اكتع وابتع
وابصع الظرف متعلق لما قبله تقديره واحد السببين في اجمع واخواته وزن الفعل والسبب الآخر الصفة الاصلية واما
في جمعاء واخواته فالفا التانيث القائمان مقام السببين وانما اورد المص ثلثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف في التمثيل
كما

كما في العدل التقديري لانه لا يخ اما ان يكون الوصف باقيا او لا والاول الاول والثاني اما ان يكون النقل فيه محققا او لا وما يكون النقل فيه محققا
فهو الثاني والثاني اى ما يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على وصفيته او منقولا الى الاسمية كما في باب
التاكيد وعلى ما ذكرنا متعلق بقوله لا يرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغة الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة او اشارة الى
الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلا منهما على خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة
وبعضها معدولة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينتقض ما نقلنا بها كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما اى اخراج اقوس وانيب
عما اى عن الجمع الذي هو القياس فيهما وان كان موجودا كالانياب والاقواس لان سبب الاعتبار ليس الا وجود عدم الانصراف وذلك
ليس بموجود في الجموع الشاذة كيف استفهام انكاري اى كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما والحال انه لو اعتبر جمعهما ولا علم
انياب واقواس ثم عدلا عنهما فلا شذوذ في هذه الجمعية اى في ان يجمع ناب على انياب وقوس على اقواس لكونه على ما هو القياس لما
سبق ولا قاعدة ايضا للاسم المخرج اى ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية ليلزم من مخالفتها الشذوذ اى حتى يكون ما خالفها من
الاسماء المعدولة شاذا فيكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير شاذة ولا شيء من الاسماء المعدولة شاذ فمن اين
يحكم فيهما بالشذوذ وهذا جواب لو بالفاء اى فمن اى مكان يحكم في تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس وانيب شاذا ولما لم يعتبر
اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليهما بالشذوذ ومن هذا اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون
السبب الذي هو عدم الصرف غير موجود تبين اى ظهر الفرق ظهورا بينا بين الشاذ والمعدول لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل
فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذي هو عدم الانصراف والشاذ ما لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه
بل كان اولا على خلاف القياس او تقديرا عطف على تحقيقا اى العدل اخراجه عن صيغته الاصلية خروجا كائنا عن اصل مفروض
فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بعضهم بقوله مفروض يكون الداعي والسبب الى تقديره اى تقدير
الاصل وفرضه عطف تفسير منع الصرف بالنصب لانه خبر يكون لا غير لا ههنا لنفي الجنس وغير مبني على الضم لشبهه بالغايات على ما يجيء
اى لا غير منع الصرف من الدليل موجود فيه بمعنى ليس فيه دليل الا منع الصرف فقط كعمر وكذلك زفر فانهما اى عمر وزفر لما وجدا غير
منصرفين في استعمال العرب بالعلة الواحدة وهي العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود السببين فيه او بسبب يكرر
والحال انه لم يوجد فيهما اى في كل واحد من عمر وزفر سبب ظاهر من الاسباب التسعة الا العلمية وحدها وهي وحدها لا تمنع الصرف
اعتبر فيهما العدل ليوجد فيهما سببان العلمية والعدل ولا يكون مخالفا للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما لانه ليس فيهما تانيث ولا عجمة

ولا تركيب والجمع ولا غيرهما فانحصر الاعتبار على العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن اعتباره
والحال انه لم يكن اى لم يوجد فيهما دليل ظاهر يدل على وجوده كما في الامثلة السابقة في العدل التحقيقي غير منع الصرف بالرفع
صفة دليل قدر وفرض فيهما ان اصلهما عامر وزافر يعني كان الواضع قصد تسميتهما اولا بعامر وزافر الا انهما لما كان من الاجناس
خاف اللبس وعدل عنهما الى عمر وزفر لان عمر غير موجود في الاجناس فكانه سماه اولا بعامر ثم عدل عنه عمر وسماه به اختصارا
في اللفظ وزفر وان وجد في الاجناس كما في قوله يابى الظلامة منه النوفل الزفر الا انه لما كان نادرا جعل كان لم يكن فجعل
كان عمر اذ خارج الباب لانه لم يوجد في الاجناس قط ومثل باب قطام عطف على عمر وقطام اسم امراة من العرب كحذام المعدولة
عن قاطمة كما ان حذام معدولة عن حاذمة واراد اى المص بعبارة اى بذكر الباب كل ما اى لفظ هو اى ذلك اللفظ كان على وزن فعال
والا اقبال وقطام بالجر عطفا حال كونه علما للاعيان اى علما موضوعا لعين معين من الاعيان المؤنثة حال كونه ملابسا
مع غير ذوات الراء يعني ليس في آخره راء كحضار وطمار الكائنة في لغة بني تميم فانهم اى بني تميم ويجوز ان يرجع الى النحاة اى
فان النحاة اعتبروا العدل اى اخراج نحو قطام عن قاطمة في هذا الباب اى باب قطام يعني في فعال التي تكون علما للاعيان
المؤنثة حملا له مفعول له لقوله اعتبروا اى لكونهم حاملين هذا الباب على فعال التي كانت ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل
حضار في حواشي الهندي اسم كوكب في القاموس جبل بين اليمامة والبصرة او الهجان او الحمير من الابل وطمار المكان المرتفع وفي
بعض النسخ وبار وفي القاموس ارض بين اليمن وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرقى اليه ثم يرمى
فانهما اى حضار وطمار مبنيان على الكسر ولم يبنيا على السكون مع انه الاصل في البناء لانه يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على
الضم للثقل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وايضا اخو السكون لانه ح يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر
لانه ليس فيه محذور وليس فيهما شيء يوجب البناء او غيره الا سببان من الاسباب التسعة المقتضية منع الصرف العلمية
بدل من قوله سببان والتانيث عطف على العلمية وسببان لا يوجبان البناء اى لا يوجبان بناء ما وجد فيه احدهما او كلاهما
لانهما ليسا من الاسباب المقتضية البناء فان الموجب للبناء في مثل هذا الباب المشابهة لفعال الذي كان بمعنى الامر نحو نزال
وتراك في العدل والوزن فاعتبر فيهما العدل ولم يكتف بالمشابهة في الوزن لئلا يرد مثل سحاب وجهام وكلام وسلام وغيرها
فانها معربة لان المشابهة في الوزن وحدها لم تؤثر في منع الاعراب الذي هو الاصل في الاسم لتحصل سبب البناء وهو العدل والوزن
فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر العدل فيما اى في فعال التي عداها اى مثل حضار وطمار مما بيان لما في قوله فيها

بالتحصيل

اى

اى من باب فعال التي جعلوه اى بنو تميم معربا غير منصرف ايضا اى كما اعتبروا العدل في باب حضار حملا مفعول له لقوله اعتبروا اى
ليكون محمولا على نظائره اى على اشباهه اللواتي هي ذوات الراء مع عدم الاحتياج اليه الى اعتبار العدل فيه لتحقق السببين
اى لوجود سببين من الاسباب التسعة لمنع الصرف العلمية والتانيث المعنوي مع وجود شرط تحتم تاثيره ههنا وهو الزيادة
على الثلثة وسيجيء فاعتبار العدل فيه اى في باب قطام انما هو اى ليس الا للحمل على نظائره اى على اشباهه لا اى ليس اعتبار العدل فيه
لتحصيل سبب منع الصرف وهو العلمية والتانيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن
تحصيله ولهذا اى لاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره لا غير يقال ذكر باب قطام المصدر مضاف الى المفعول والفاعل
متروك اى ذكر المص هذا الباب ههنا اى في بحث العدل التقديري ليس في محله لان محله سيأتي في باب اسماء الافعال لان الكلام اى
البحث فيما اى في الاسم المعرب الذي وجد غير منصرف بالعلمية وحدها وقدر فيه اى في ذلك الاسم العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وهو العدل لا فيما قدر فيه العدل حملا على نظائره وانما قال اى المص في بني تميم احترازا عن لغة اهل الحجاز لان الحجازيين يبنونه اى
يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم فلا يكون باب قطام مطلقا سواء كانت ذات الراء او لا مما نحن فيه
اى من البحث الذي كان ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديرا والمراد من بني تميم اكثرهم فانهم على ان ذات الراء من هذا الفعال مبنية على الكسر
للوزن والعدل المقدر فان الاقلين منهم اى من بني تميم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها اى يعني جعلوا باب قطام سواء كان
ذات الراء او لا معربا غير منصرف لان الاسم اصل في الاعراب والمشابهة بالمبني اذا كانت ضعيفة لم تؤثر في منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها اى في ذوات الراء لتحصيل سبب البناء حتى اى عرفت ان سبب البناء العدل والوزن وحمل بالجر عطف على اعتبار
العدل اى ولا حاجة ايضا الى حمل ما عداها عليها اى حمل فعال التي لم تكن ذات الراء على فعال التي كانت ذات الراء لان هذا الباب معرب عندهم
فكان في باب قطام ثلثة اقوال في قول مبني لمشابهته فعال التي بمعنى الفعل كانزل عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفي قول معرب
غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي فلا حاجة فيه الى العدل وفي قول ان كان ذات الراء فهو مبني لما مر وان لم يكن ذات الراء فهو
معرب غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب
منع الصرف الوصف المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان
الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف وقال عصام الدين لم يعرف المص في هذا الباب الا العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب
في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدم [illegible] فيه تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث

بحسب الوضع

لم يعدل فيه الشئ هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة اى معتبرة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
وسواء بقيت على الوصفية مثل احمر او جعلت اسما بان اسبها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ما سيأتى فانه اى
مثل احمر موضوع لذات ما ولفظة ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة وصفة معينة اخذت
مبنى للمفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك الذات مع بعض صفاتها التى هى الحمرة فى احمر والموصول مع الصلة صفة البعض
لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله او كانت الدلالة بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع لان
الواضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال مثل اربع فى قولك مررت بنسوة
بكسر النون وضمها والنساء والنسوان جمع امرأة لا من لفظها وتصغير نسوة نسية اربع بالجر والتنوين فانه
اى فان اربع موضوع اسما لمرتبة معينة هى ما بين الثلثة والخمسة كائنة من مراتب العدد التى هى من واحد
الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية فلا وصف فيه اى فى اربع بحسب الوضع لانه اسم من الاسماء التى كانت فى
مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو بل قد يعرض له الوصفية بعد الوضع بحسب الاستعمال كما فى المثال المذكور الذى
اورده الشارح فانه اى اربع لما اجرى مبنى للمفعول على النسوة فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفا لها وبين به
هو المراد منها كما ان الصفة تبين ما هو المراد من الموصوف التى هى من قبيل المعدود وصفه بها دفعا لتوهم ان
النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العاد لا يكون معدودا لا الاعداد اى ليست تلك
النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر علم جواب لما ان معناه اى معنى قوله مررت بنسوة اربع او معنى اجراء الاربع
على النسوة مررت بنسوة موصوفة اى متصفة بالاربعية لكون الاربع دالة على معنى فى متبوعه وهو الاربعية
وهذا اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية معنى وصفى عرضى اى عرض له اى لاربع بعد الوضع اسما فى الاستعمال
اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التى تكون معدودة لا وصفى اصلى له بحسب الوضع لما عرفت ان وضعه لم
يكن الا اسما فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوصف قسمان اصلى وعرضى احتيج
الى ان ايهما معتبر فى السببية لمنع الصرف فقال الشارح مبينا والمعتبر فى سببية منع الصرف اى فى ان يكون سببا لم
هو الوصف الاصلى لاصالته لا غير لان الاصل لكونه اصلا يؤثر فى الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد
لا الوصف العرضى يعنى لا يكون الوصف العارضى سببا لعرضيته اى لكونه عارضا والعارض فى حكم العدم فلا

يؤثر

يؤثر فى القواعد والاحكام فلذلك اى لاجل ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضيته قال
المص اى بين ما هو المعتبر فى السببية فاللام فى قوله فلذلك متعلق بقال شرطه مبتدأ اى شرط الوصف المعدود من
اسباب منع الصرف فى سببيته متعلق بالشرط متعلق مضاف الى المفعول وهو منع الصرف اى فى كونه سببا لمنع الصرف ان
يكون اى الوصف وصفا فى الاصل والجملة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذى هو الوصف الذى هو
الوضع جزما لا ادعاء وتوهما كثلث ومثلث او تقديرا كجمع بان يكون وضعه على الوصفية والباء متعلق بقوله الوضع
لا ان تعرضه عطف على قوله ان يكون وصفا الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال لما عرفت ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى
سواء بقى الوصف على الوصفية الاصلية ولم ينقل عنها الى الاسمية مثل احمر او زالت الوصفية الاصلية عنه بان نقل عنها
الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا الاسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض
لا يعارض الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك فلا تضره اى الوصف الاصلى وفسر المضرة بقوله بان تخرجه
اى تخرج الغلبة الوصف الاصلى عن سببية منع الصرف اى عن ان يكون سببا لمنع الصرف الغلبة فاعل فلا تضره اى غلبة الاسمية
فيه اشارة الى ان المصدر المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على ان يكون اللام فيه زائدا على الوصفية الاصلية متعلق
بالغلبة ومعنى الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما فى اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال
فى احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح اختصاصه ببعض افراده الباء داخلة على المقصور عليه يعنى كان اللفظ فى الاصل عاما لانه
يدل على ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله فى بعض الافراد الدال هو عليه فى الاصل وغلب فيه بحيث لا يحتاج ذلك اللفظ فى الدلالة عليه اى
على ذلك البعض الى قرينة لفظية او غيرها واما فى الدلالة على المعنى الوصفى الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كابن عباس رض
فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر فى ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابنائه وكذا النجم والثريا
والبيت والكتاب على ما سيأتى كما ان اسود كان موضوعا عاما لكل ما فيه السواد اى كان قد وضع وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف
السواد من ذى روح او جماد لانه يقال شئ اسود للمتصف به ثم بعد الوضع العام للمتصف به كثر استعماله فى الحية السوداء وهى
فرد من الافراد التى وضع اسود له كما قال النبى عم اقتلوا الاسودين الحية والابتر بحيث متعلق بكثر لا يحتاج اى الحية السوداء فى الفهم عنه
اى فى انفهامها عن لفظ اسود اذا ذكر او لا تحتاج انت فى فهم الحية السوداء عن لفظ اسود اذا ذكر الى قرينة دالة على ان
المراد منه الحية السوداء من موصوف او غيره اذا عنيت به تلك الحية بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة

والمشار اليه
من موضحة مثل ليل اسود او رجل اسود او من الرجال فلذلك المذكور اللام متعلق بالفعلين اللذين هما صرف وامتنع وعلة لهما
لما كان مثنى فسره الشارح بقوله المذكور ليصح الاشارة بالمفرد دفعا لما يرد ان الاشارة لا تصح لكون المشار اليه مثنى
واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله من اشتراط اصالة الوصفية في كون الوصف سببا لمنع الصرف وعدم مضرة الغلبة
اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لا يضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بقى
وصفية اذ زالت صرف لعدم اصالة الوصفية نظرا الى الامر الاول اربع اذ وضع للعدد في قولهم مررت بنسوة اربع مع
ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فانصرف مع ان الانصراف
اصل في الاسم وامتنع من الصرف يعنى صار غير منصرف كما انه غير منصرف قبل التسمية لعدم مضرة الغلبة نظرا الى الامر الثاني
اسود وهو في اصل الوضع وصف لكل ذى سواد لما عرفت وارقم وهو في اصل الوضع وصف بمعنى ذى رقم ونقوش لا يكون
على لون واحد بل يكون ذا الوان حيث اى لانهما صارا اسمين للحية الاول بدل من ضمير صارا بدل البعض يعنى صار الاول
وهو اسود اسما للحية السوداء وهى الحية العظيم السواد بالفارسية مار سياه بزرگ ومار سياه نر وصار الثاني اسما
للحية التى فيها سواد وبياض وهى الحية التى يكون جسمها اسود ويكون عليه نقط بيضاء او يكون عليه نقط سوداء
وبيضاء ويكون مختلطة بهما وجمعها اراقم وعليه قولهم اياك اياك والعجائز فانها اشد من سم الاراقم وادهم وهو في
[في اصل الوضع] وصف بمعنى ذى الدهمة اى سواد حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه اى في الحديد من الدهمة بيان لما اعنى السواد
تفسير الدهمة وهى السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء اى اسود كسوداء وفي قوله تعالى مدهامتان اى سوداوان والحديد
ايضا اسود فان هذه الاسماء اى اسود وارقم وادهم وان خرجت عن الوصفية اى عن كونها وصفا بمعنى ذى سواد
وذى رقم وذى دهمة لغلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لكنها اى الان هذه الاسماء بحسب اصل الوضع اوصاف كما
عرفت غير مرة لم يعتبر مبنى للمفعول استعمالها بالرفع نائب الفاعل والجملة خبر ان في قوله فان قوله وان خرجت حال من اسم
ان والمعنى فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا لم يمتنع استعمال كل
واحد منها في معانيها الاصلية ايضا اى كما لم يمتنع استعمالها في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية بالكلية لانه استعملت
في نوع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها
[من انواع ما] سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد وانت خبير ان في معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية فالمانع
من

من التصرف في هذه الاسماء حين كونها مستعملة في معانيها الاسمية الصفة الاصلية لان الاصل لكونه اصلا معتبر وان زال
ووزن الفعل واما هذه الاسماء عند استعمالها في معانيها الاصلية يعنى عند كونها مستعملة في المعنى الوصفي لكل واحد
منها فلا اشكال في منع صرفها لانها اذا كانت ممتنعة من الصرف وجعلت غير منصرف عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية
وكانت اسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتنعة من الصرف عند كونها اوصافا ومستعملة في المعنى الوصفي
يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون اشد تاثيرا لوزن الفعل والوصف في الاصل
الذى هو الوضع والحال الذى هو الاستعمال لا تناج وصف اصلا واستعمالا وضعف عطف على صرف اى ولكون الوصف
[زعم يزعم زعم] الاصلي معتبرا ضعف منع افعى من الصرف حيث صار اسما للحية الخبيثة الشديدة السم بناء على زعم مثلث الفاء ساكن
العين الظن ويستعمل في الباطل والمراد ههنا الاول وصفيته فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث يعنى توهم
انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة في الخبث يقال فعوة السم اى شدته فيكون افعى بمعنى ذى خبث
شديد ثم نقل اليها فمنع من الصرف لهذا على ضعف واما صرفها فقوى لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل الوضع وكذلك
اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف منع اجدل من الصرف حيث صار اسما للصقر بناء على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون
اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة فمنع من الصرف على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق وصفيته والصرف اصل في
الاسم فانصرف وضعف منع اخيل من الصرف حيث صار اسما للطائر اى لطائر ذى خيلان على وزن عمران جمع خال وهو
النقطة في الجسد كالعيدان جمع عود بناء على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال فمعنى اخيل ذو خال ثم جعل اسما
لطائر ذى خيلان ولما كان فيه معنى الوصفية كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد زواله
فكان صرفه قويا ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء بعد النقل عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية لان اشتقاق كل
واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما ثبت بالوهم لا يعتبر فكانها لم توضع في الاصل اوصافا فانها لم يقصد بها المعاني
الوصفية وهى في افعى ذو خبث وفي اجدل ذو قوة وفي اخيل ذو خال مطلقا قوله لا في الاصل تفسير للاطلاق متعلق
بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد بهذه الاسماء المعاني الوصفية في اصل الوضع ولا في الحال ولم يقصد ايضا المعاني الوصفية في الاستعمال
حيث استعملت اسماء للاعيان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعاني الوصفية في اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الثاني

ملاحظة

وهو انه لم يقصد بها تلك المعاني الاستعمال فلان المستعمل بها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسماً لنوع مخصوص من غير معنى الوصف يعني معنى الخبث والقوة والخيل وان كانت في انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم يكن وصفاً وضعاً واستعمالاً فانصرفت مطلقا وفي الوصفي ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصلا فافعي وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طائراً ذا قوة واخيل طائراً ذا خيلان لانك اذا قلت مثلا لقيت اجدلاً فمعناه هذا الجنس الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا من غير ان تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الى هنا كلامه مع ان الاصل في الاسم المعرب ولم يتقيده لكون البحث فيه الصرف لما سبق انه لا يحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى السببين او سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى سبب يكون اصلا التانيث المعدود من اسباب منع الصرف اللفظي قيد به لتقابل المعنوي ولا تقابل بالتاء لانه مشترك فيها الى اصل قيد به ايضا ليكون متعلقا لقوله بالتاء لا بالالف يعني لا يكون التانيث اللفظي حاصلا بالالف فانه اي فان التانيث اللفظي الحاصل بالالف ممدودة او مقصورة لا شرط له في منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكون تانيثه وضعيا لازما قوله التانيث مبتدا وشرطه مبتدا ثان في سببية منع الصرف اي في كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف العلمية اي ان يكون علما خبر المبتدا الثاني مع خبره خبر المبتدا الاول والثاني علمية الاسم المونث سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مونثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرة بكسر العين فالعلمية شرط تاثيره فلا تؤثر بدونها ليصير التانيث لازما للكلمة فالمونث بالتاء ما دام علما لزمه التاء لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان وان جاز التصرف فيها في الترخيم وفي ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تنزل لانها جيئت للفرق بين المذكر والمونث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتانيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتانيث فقط مثل طلحة او جزءاً من الكلمة من غير بدل كحجارة ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عايشة من عاش يعيش عايش وعايشة وهو في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته ثانيا معها فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا والتانيث المعنوي فيه اشارة الى انه عطف على التانيث اللفظي الا انه قدر الموصوف هنا لبيان

ما هو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك لكونها مفهومة من قوله من التاء والتانيث المعنوي ما يكون التانيث فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كعقرب ومصر كذلك اي كالتانيث اللفظي الحاصل بالتاء في اشتراط العلمية يعني في كون العلمية شرطا في سببية منع الصرف فيه اي في منع الصرف الا ان بينهما اي بين الشرطين فرقا يعني بين ان يكون العلمية شرط السببية التانيث اللفظي وبين ان تكون شرط السببية التانيث المعنوي فانها اي العلمية في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف يعني ان هذا التانيث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شيء آخر وان العلمية في التانيث المعنوي شرط لجوازه يعني ان التانيث المعنوي اذا جعل علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج في وجوبه الى شيء آخر فلا بد في وجوبه اي وجوب منع صرفه من شرط آخر يعني غير العلمية معها والحاصل ان التانيث اللفظي بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهي التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفي فيه بالعلمية وحدها واما المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا ولم يكف فيه العلمية فضم اليها شيء آخر ليتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شيء آخر يتقوى به والحاصل ان التانيث على ثلثة اقسام اقوى وهو التانيث اللفظي بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لا ينفك عنها في اي واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظي بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه اكتفي بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوي لكونه امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج في السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر في منع الصرف تامل ولم الى ... كما اشار المصنف اليه اي الى الشرط الآخر بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف متعلق بالتاثير احد الامور الثلثة يعني انضمام احدها الى العلمية لانها تؤثر وحدها بدون العلمية في قوله احد الامور اشارة الى ان او ههنا مانعة الجمع والخلو يعني يقال لها منفصلة حقيقية مثل قولك العدد اما زوج او فرد زيادة خبر المبتدا المحذوف او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل على الثلثة اي زيادة حرف الكلمة التي تكون غير منصرف بالتانيث المعنوي والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف اليه على ثلثة احرف متعلق بزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة مثل زينب وتحرك يعني ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على ثلثة احرف فشرط تحتم تاثيره تحرك الحرف الاوسط اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة يقتضي موصوفا فلا بد من تقديره من حروفها الثلثة ليقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع الساد مسد التاء مثل سقر او العجمة يعني ان لم يوجد الزيادة على الثلثة او تحرك الحرف الاوسط فشرط تحتم تاثيره العجمة لتوجد فيها اسباب

ثلثة واذا اقام احدها مقام السكون يبقى سببان ولكن يتعين ههنا لذلك العجمة لان المقام يقتضى هذا مثل ماه وجور واعلم

انه اشترط بعد شرط العلمية فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة يعنى اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان يكون العلمية

شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها لتخرج الكلمة التى تكون غير منصرف بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة متعلق

بقوله لتخرج التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين اللذين يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر

واذا كان الاسم ثلثيا ساكن الاوسط يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه فتزاحم الخفة تاثيره الذى هو ان لا كسر فيه ولا تنوين

فلا يمنعان منه وثقل الاولين الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط ظاهر لان لسان العرب لما كان مبنيا على التسهيل كان الاصل

فيه ان يكون ثلثيا ساكن الاوسط لانه لا بد من حرف مبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذى كان على خلاف هذا

بان كان متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا واثقل لان ما خالف الاصل شانه كذلك وكذا اى كما ان ثقل الاولين ظاهر

ثقل العجمة ظاهر لان لسان العجم ثقيل على العرب وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون

ثقيلا عليهم لا سيما لسان العجم فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة

وان وجد فيه العلمية والتانيث المعنوى ويجوز عدم صرفه لان الجواز ههنا مستعمل فى استواء الطرفين نظرا الى مجرد وجود السببين

فيه وقد جمعهما الشاعر فى قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد فى العلب لان الاول منصرف والثانى غير منصرف

وزينب سميت به مذكرا كان حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وهو فاسد اذ امتده

فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حال وسقر سميت مؤنثا حقيقيا كقدم اسم امرأة او غير حقيقى كسقر علما اى حال كونها

علما لطبقة من طبقات النار الطبق والطبقة واحد الاطباق وطبقات الناس مراتبهم وسموات طباق اى بعضها فوق

بعض اى لطبقة ومرتبة معينة من مراتب النار لانها بعض فوق بعض درجات وماه وجور حال كونهما علمين لبلدتين

اشار بذكر البلدتين الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل

المكان والمرجع السماع وما لم يسمع فمبنى على مشية المتكلم وههنا يجب تانيثها بتاويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلث

ممتنع قوله وزينب مبتدأ وما بعدها عطف عليها وممتنع خبره او هذا الكلام من قبيل تعدد المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمرو

وبكر قائم او من قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره فى المعطوف صرفها اى صرف كل واحد منها فيه اشارة الى اسناد الامتناع

الى احد هذه الاشياء مجاز عقلى بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرفها مرفوع على انه فاعل لقوله ممتنع اما زينب مبتدأ

بحذف

قيل فانه شروط ثلثة ان لا يكون فى الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمى به مذكرا انصرف وان لا يكون تانيثه بتاويل فرجال اذا سمى به

مذكرا انصرف لان تانيث جمع لتاويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسى فان تساوى تذكيره وتانيثه يستوى

الصرف ومنعه وان غلب تانيثه يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة

بحذف المضاف اى اما عدم صرف زينب فللعلمية والتانيث المعنوى يعنى فلوجود السبب الذى هو التانيث المعنوى والشرط الجايز الذى

هو كونه علما مع شرط تحتم تاثيره يعنى مع وجود الشرط الواجب هو الزيادة على الثلثة اى الزيادة على ثلثة احرف واما عدم صرف

سقر فللعلمية والتانيث المعنوى يعنى فلوجود السبب الذى هو التانيث والشرط الجايز الذى هو كونه علما مع شرط تحتم تاثيره

اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف وهو تحرك الحرف الاوسط واما عدم صرف ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى

اى فلوجود السبب الذى هو التانيث المعنوى والشرط الجايز ايضا الذى هو كونه علما مع شرط تحتم تاثيره اى مع وجود الشرط المؤثر

وهو العجمة فان سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا غير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فترك

الصرف لا غير لان العجمة وان لم يكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية السببين الآخرين

حتى يصير الاسم بها متحتم المنع فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى لان المؤنث اللفظى قد سبق تفصيله مذكرا نايب لقوله سمى

فشرطه فى سببية منع الصرف اى فى كونه سببا لمنع الصرف الزيادة على الثلثة اى على ثلثة احرف فقط فلا يفيد تحرك الحرف الاوسط

ولا العجمة لضعف امر التانيث فى الاصل بسبب تقدير علامته فيزول ذلك التانيث بسبب كونه علما للمذكر لان الضعيف يزول بادنى

شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سواء لان الجميع على المذكر فلا يكون التاء مقدرة كنوح ولوط الا اذا كان فيه حرف

رابع فحينئذ يكون غير منصرف لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث لانها تكون رابعة ايضا قائم مقامها فياخذ حكمها فيؤثر مثلها

فيكون التاء مقدرة فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى وهو كونه آلة المشى يقال لها بالفارسية پاى اذا

سمى به اى بقدم رجل بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آلته منصرف لان التانيث الاصلى وهو كونه موضوعا

للآلة زال بالعلمية اى بكونه علما للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه لعدم الزيادة على الثلثة ففقدت التانيث لفظا ومعنى

وحكما والعلمية وحدها لا يمنع الاسم عن الصرف لما عرفت وعقرب وهو اى لفظ عقرب مؤنث معنوى يعنى ان التانيث فيه وامثاله

يكون فى معناه لا فى لفظه سماعى يعنى علم تانيثه بالسمع لا بالقياس باعتبار معناه الجنسى وهو ان يكون اسم دابة ذى ذنب

رأسه يسم بالفارسية يقال لها كژدم واذا سمى به رجل بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهى الايذاء والايلام ممتنع صرفها لانه وان

زال التانيث المعنوى بالعلمية للمذكر لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه علما للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه فكان مؤنثا

حكما لانه وان لم يكن فيه تانيث لفظا ولا معنى الا ان فيه تانيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك اى ان لا يكون حرف

يقوم مقام التاء فى نحو قدم وان يكون فى نحو عقرب بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهر التاء المقدرة ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما

اذا صغرت الاسم فانظر فان كان على ثلثة احرف كفلس فقل فُلَيس بوزن فُعَيل وان كان على اربعة احرف كدرهم فقل دُرَيهم
بوزن فُعَيعِل وان كان على خمسة احرف كدينار فقل دُنَينير بوزن فُعَيعِيل شرح

طرحت عند التصغير لانه يلزم اجتماع التانيثين في المنسوب وذا غير جائز كما يقتضيه قاعدة التصغير وهي ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح
ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الاربعة ووزنه في الثلاثي فُعَيل كفُلَيس في فَلس وفي الرباعي فُعَيعِل كدُرَيهم
في درهم وفي الزائد فُعَيعِيل كدُنَينير في دينار فيقال في تصغير قدم قُدَيمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال في تصغيره
عُقَيرِب بكسر الراء لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا مكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة
الى الضمة من غير اظهار التاء المقدرة لان الحرف الرابع قائم مقامه وفي المفصل وتاء التانيث لا تخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة
فالظاهرة ثابتة ابدا في التصغير والمقدرة تثبت في كل ثلاثي الا ما شذ من نحو عريس وعريب في عرس وعرب ولا يثبت في
الرباعي الا ما شذ من نحو قديديمة في قدام ووريئة في وراء انتهى وانما قال الشارح في الموضعين باعتبار معناه الجنسي احترازا
عن معناه العلمي لانه باعتباره لا يكون علما لاخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شتى باعتبار
معناه الجنسي لا العلمي فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه يعني جعل غير منصرف للعلمية والتانيث الحكمي لما سبق المعرفة
المعدودة من اسباب منع الصرف اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة لان الذات من حيث
انه ذات لا تكون سببا والسبب لا يكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وههنا كذلك لان
التعريف وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المص تعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة
وههنا لا يكون الشعر موافقا للمتن وهي مبتداء شرطها مبتداء ثان اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون المعرفة علمية والجملة
خبر للمبتداء الثاني وهو مع خبره خبر للاول اي ان تكون تلك المعرفة هذا النوع بالنصب لانه خبر يكون وهو العلم يعني ان
تكون علما لا غير من جنس التعريف لان جنس التعريف عند المص ستة انواع بناء على ان يكون الياء في قوله علمية مصدرية اوان
تكون منسوبة الى العلم بان تكون اي المعرفة حاصلة في ضمنه اي في ضمن العلم لان الجنس انما يوجد في ضمن انواعه كالكلمة توجد
في انواعها وكالحيوان يوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرها وهذا كما قال اهل المعقول العام انما يوجد في ضمن
الخاص والافراد بناء على ان يكون الياء في قوله علمية للنسبة كياء تميمي وقيسي وانما جعلت المعرفة في كونها سببا لمنع
الصرف مشروطة بالعلمية دون باقي المعارف والحال ان المعرفة عند المص ستة انواع لان تعريف المضمرات مطلقة
والمبهمات يعني اسماء الاشارات والموصولات لا يوجد الا في ضمن المبنيات يعني ان المضمرات واسماء الاشارة والموصولات من
انواع المبنيات ومنع الصرف والصرف من احكام المعربات فبينهما منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة
لان

لان ما يكون خاصا لنوع لا يكون شرطا للسبب الذي وجد في النوع الاخر فانتفيا والتعريف باللام والاضافة اذا كانت معنوية يجعل كل واحد
منهما غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف يعني ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه
مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان
الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه كما في المضاف حتى
تغيره من حال الى حال كما سيجيء تفصيله في اخر هذا البحث فلا يتصور كونه اي ان يكون التعريف باللام او الاضافة سببا لمنع الصرف
لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا فلم يبق لنا من جملة المعارف
لان يكون شرطا الا التعريف العلمي لانه ليس فيه مانع كما في اخواته وانما جعل المص المعرفة سببا من اسباب منع الصرف وجعل العلمية
شرطها اي شرطا لتاثير المعرفة ولم يجعل المص العلمية سببا حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية ح تكون سببا وشرطا وحدها فيكون
الكلام اخصر كما جعل البعض وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له اي
للتنكير لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التي هي فرع للتنكير ولا يخفى ان الفرعية
بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل ساير الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية
لانها نوع من المعرفة فناسبت التنكير ايضا في الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل وليكون السبب على وتيرة اكثر
الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط العجمة المعدودة من اسباب منع الصرف وهي كون اللفظ مطلقا سواء كان غير منصرف
او منصرفا مما وضعه غير العرب لان العجم غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع ولتاثيرها
اي لتاثير العجمة وكونها سببا في منع الصرف اي لمنعه شرطان لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب
حيث لم يكن له علامة ظاهرة كالتانيث اللفظي او علامة مقدرة كالتانيث المعنوي لم تؤثر في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه
الى امر زائد غير العلمية الا انها لما كانت اخفى من التانيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل اسناد الفعل وارجاع
الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلثة حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشترط احد الامرين غير العلمية
شرطها الاول ان تكون العجمة علمية اي ان تكون اللفظ العجمي منسوبة اي منسوبا الى العلم ليتحقق عجميتها في اللغة العجمية
قدر اللغة لان العجمة صفة والبائي في بان يكون العجمية متعلق بقوله منسوبة متحققة موجودة في ضمن العلم الذي في العجم
لا في ضمن النكرة سواء كانت في العجم او في العرب حقيقة بان وضعه العجم اولا علما من غير ان يكون اسم جنس كابراهيم

فانه وضع اولاً علماً وجعل علماً لخليل الرحمن في العرب او بان تكون العجمة متحققة موجودة في ضمن العلم في العجم حكماً لا حقيقة
وذلك بكون بان ينقله اي الاعجم الذي هو نكرة في العجم العرب من لغة العجم الى العلمية من غير التصرف فيه قبل النقل اي يجعل ذلك
الاسم الاعجم علماً من غير تغييره بالحذف والتبديل والقلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل ينقله على
الصيغة التي كان عليها في العجم ويجعله علماً كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد يعني كان يطلق في العجم على كل ما كان جيداً
ثم سمي به احد رواة جمع راو كقضاة جمع قاض القراء يعني جعل لقباً قبل التصرف لراوي نافع الذي هو امام القراء واسمه
عيسى لجودة قرائته اي لكون قراءة ذلك الراوي جيدة قبل ان يتصرف فيه العرب فكأنه كان لفظ قالون علماً في العجم لان عدم
التصرف فيه دل على انه علم في العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفي الرضي واللازم ان لا يستعمل في كلام العرب
الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضاً علماً كابراهيم او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع راويه عيسى لجودة
قرائته انتهى فعلم ان الشرطان يكون علماً في استعمال العرب قبل التصرف فيه وانما جعلت العلمية شرطاً لتأثير العجمة حقيقة
او حكماً لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم اي الفاظهم التي هم وضعوها من اضافة وادخال اللام والتنوين
والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك فيضعف فيه اي في ذلك الاسم الاعجمي
العجمة ولا تصلح تلك العجمة ان يكون سبباً لمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو ان تكون علماً في العجم حقيقة او حكماً وفي الرضي
ويبقى الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفاتهم في كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يغير بل حكم
المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف الحروف وقلب بعضها نحو جرجان
واذربيجان في كركان وآذربايكان ونحو ذلك الى هنا كلامه فعلم هذا اي فعلم ان العلمية شرط في العجمة في العجم لو سمي
بمثل لجام رجل يعني لو جعل نحو لجام علماً لرجل لا يمتنع صرفه يعني لا يكون غير منصرف لعدم علميته في العجمية يعني لعدم كونه
علماً في العجم لا حقيقة ولا حكماً لان العرب تصرف فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله في لغة العجم لكام بالكاف
الفارسية ثم قال العرب لجام بتبديل الكاف بالجيم فالمعنى على كلا اللسانين واحد لانه اسم لما يلج في فم الفرس اي
يدخل فيه وقت الركوب وشرطها الثاني احد الامرين فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه تحرك الحرف الاوسط من حروفها
الثلثة او زيادة اي ان يكون حروفها زائدة على الثلثة اي ثلثة احرف هذا عند المص لان الحركة قائمة مقام الحرف
الرابع كما في التانيث المعنوي واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تأثير له في العجمة فنحو ملك منصرف
عندهم

عندهم لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه واما اشتراط احد الامرين لئلا يعارض الخفة
احد السببين فيتم اي تأثيره فيكون منصرفاً فنوح منصرف هذا اي قوله نوح منصرف الى قوله وابراهيم ممتنع اي المجموع هذا
القول تفريع بالنظر الى الشرط الثاني اي بيان لفائدته وهي انصراف نحو نوح فانصراف نحو نوح انما هو لانتفاء الشرط
الثاني بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علماً في العجم موجود فيه لان نوح علم في العجم وهذا اي انصراف نحو نوح نظراً
الى انتفاء الشرط الثاني اختيار المص وكذا عند سيبويه واما الزمخشري فعنده جعل الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط
جائز صرفه وتركه نظراً الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما في التانيث المعنوي لان العجمة سبب ضعيف لانه
اي لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب امر معنوي وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا
مقدرة فكانت في غاية الضعف فلا يجوز اعتبارها مع سكون الحرف الاوسط فلزم صرفها لما مر ان الاسم اذا كان
ثلاثياً ساكن الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف واما التانيث المعنوي فانه له علامة
مقدرة وهي التاء تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق
وغير ذلك فله اي للتانيث المعنوي نوع قوة يعني ان التانيث المعنوي اقوى من العجمة كما قلنا فجاز ان يعتبر مع
سكون الحرف الاوسط في الثلاثي وان لا يعتبر معه ولذا قال المص فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال
ههنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التانيث المعنوي والعجمة عنده فان قلت قد اعتبرت مبنى المفعول
العجمة بالرفع نائب فاعل في ماه وجور متعلق بقوله اعتبرت مع سكون الحرف الاوسط فيما سبق اي في بيان شرط التانيث
المعنوي بقوله وشرط تحتم تأثيره احد الامور الثلثة الى آخر ما فصل هناك حيث جعل نحو ماه وجور في اسمي بلدتين
غير منصرف وحكم به حتى لو لم يكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكان العجمة معتبرة فيهما مع سكون
الاوسط فلم لم تعتبر العجمة ههنا حتى يجعل نحو نوح غير منصرف او يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشري قلنا
في جوابه اعتبارها اي العجمة فيما سبق اي في وجوب تأثير التانيث المعنوي انما هو لتقوية سببين آخرين هي التانيث
المعنوي وشرطها العلمية هذا من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اي لتقوية احد سببين آخرين
الذي هو التانيث المعنوي لان العلمية مستغنية عن التقوية لا لان تكون العجمة سبباً مستقلاً فيؤثر مع سكون الاوسط
لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما اي احد السببين لان الاسم اذا كان ثلاثياً يكون خفيفاً واذا كان اوسطه ساكناً

يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبر العجمة فيه يكون اثقل فيقتضي التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه
بجعله غير منصرف ولا يلزم من اعتباره للتقوية سبب آخر هو التانيث المعنوي فيما سبق اعتباره بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف
اليه لسببيتها بالاستقلال ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال وششتر وهو اسم حصن كان بديار بكر وفي آرضي ويجوز ان يقال ان
امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة والقلعة الآن تقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن
ذلك مقام يتثبت فالمثال الصحيح نحو لمك لانه اسم ابي نوح عم انتهى وفي الحاشية في القاموس قلعة باران بيوح بردعه
وكنجه وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث انتهى والمص لم يحكم بعجميته حصرا ولم ينف
تانيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا يناقش في المثال ولانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان فيه التانيث ايضا
وابراهيم وكذا ابرهيم وابرهام ممتنع صرفهما يعني ممتنعان من الصرف لوجود الشرط الثاني فيهما مع وجود السبب الذي
هو العجمة والشرط الاول الذي هو ان يكون الاسم علما في العجم حقيقة او حكما فان في ششتر تحرك الحرف الاوسط وهو ظاهر
وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة فينبغي ان يكون غير منصرف فيهما لوجود السبب الذي هو العجمة والشرطان اللذان هما العلمية
في العجم وتحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وانما خص التفريع بالشرط الثاني اي وانما بين المص فايدة الشرط
الثاني ولم يبين فايدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية في العجم لان غرضه ومقصوده ههنا التنبيه
على ما هو الحق والصواب عنده من انصراف الثلاثي الساكن الاوسط نحو نوح وعدم انصراف الثلاثي المتحرك الاوسط
نحو ششتر ولهذا اي لكون غرضه التنبيه على ما هو الصواب قدم انصرافه اي انصراف نحو نوح مع انه اي انصراف نحو نوح متفرع
على انتفاء الشرط الثاني والاولى في المقام تقديم ما هو متفرع على وجوده على ما هو متفرع على عدمه بان يقول فششتر وابرهيم
ممتنع ونوح منصرف كما لا يخفى وجهه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذي
هو اشرف يكون متقدما وقيل صرح تفريع الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على
فرع الوجود لتقديم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ في ششتر ايضا رد على المخالف بل على المخالف
الاقوى الوجود وله وجه اعلم ان اسماء الانبياء كلها ممتنعة عن الصرف يعني كانت غير منصرفة للعلمية والعجمة الا ستة
فانها منصرفة محمد وصالح وشعيب وهود ولكونها اي لكون هذه الاربعة عربية ولم يكن فيها من الاسباب الا سبب واحد وهو
العلمية وهي وحدها لم تؤثر في منع الصرف فصرفت ونوح ولوط لخفتهما يعني وان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا

انه

انه لما لم يوجد فيهما الشرط الذي يوجب تاثير العجمة وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة صارا منصرفين لان الاصل في الاسم الصرف
وقيل ان هودا كنوح يعني انصراف هود لخفته لا لكونه عربيا لان سيبويه قرنه معه يعني ذكر هودا قرينا مع نوح لان الشيء يذكر مع
قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب نوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده الا شعيب فعلم انه جعله عجميا لنوح فيكون
شعيب ويؤيده يحتمل ان يكون هذا من تتمة ما قيل فيكون من كلام القايل وان يكون من كلام الشارح اي يؤيد ما قيل ما يقال من ان
العرب بيان ما يقال من ولد اسمعيل والولد جاء كعرس وقفل مفردا وجمعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن الذين هما وضعا
لسان العرب فكان اسمعيل ابا العرب لانه الاصل في الوضع ومن كان قبل ذلك اي قبل اسمعيل او قبل اولاده اي الاشخاص الذي
جاؤا قبل اسمعيل او قبل اولاده فليس بعربي اي ليس عربيا فكان ابراهيم واسمعيل وغيرهما عجميا وهود قبل اسمعيل فيما ذكر في
التواريخ والقصص فكان هود كنوح فانصراف الثلثة لكونها عربية والثلثة الاخر لكونها خفيفة الجمع المعدود من اسباب
منع الصرف وهو سبب واحد قايم مقام سببين لما ذكر وهو مبتدا شرطه مبتدا ثان اي شرط قيامه مقام سببين بان يؤثر
وحده تاثيرهما صيغة على وزن ديمة خبر المبتدا الثاني وهو مع خبره خبر المبتدا الاول ومضاف الى منتهى الجموع التي
هي جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل وهي اي الصيغة التي كانت نهاية الجموع المكسرة الصيغة
التي كان اولها اي الحرف الاول والثاني منها مفتوحا وثالثها اي وكان الحرف الثالث منها الفا يقال لها الف التكسير وكان ثانيها
بعد الالف حرفان اولهما مكسور اما ادغم اولهما في الآخر مثل دواب وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن
فعالل او كان بعد الالف ثلثة احرف اولها مكسور واوسطها ساكن كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل الثاني اذا لم يكن
ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ما سيأتي هذا بيان للصيغة واما قوله وهي التي بيان لانتهاء الجموع تكسيرا الا يجمع مبنى
للمفعول نائبه ما استكن فيه جمع نصب على المصدرية ومضاف الى التكسير وهو جمع تغير بناء واحده مرة اخرى نصب على الظرفية
سواء جمع اولا فانتهى تكسيره كاساور واناعيم او لا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصابيح ولهذا اي لكون هذه
الصيغة صيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيرها المغير للصيغة سميت هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع
قوله لانتهاء اي لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء بان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر جمعت في بعض الصور تكسير النصب
على التمييز كاساور واناعيم كاسبح فانتهى تكسيرها المغير للصيغة بحيث لم تجمع جمع التكسير مرة اخرى فتقدم الجمع وصلح لان
يكون كسببا يقوم مقام سببين لان الجمع سبب والانتهاء كانه سبب آخر واما جمع السلامة سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما

اي عجمي - صح

او صفة وهو ما لحق آخر مفرده واو ونون او الف وتاء فانه لا يغير الصيغة اى صيغة مفرده لان يلحق تلك الحروف آخر المفرد
لا يغير صيغة المفرد عن الصيغة التى كان المفرد عليها فيجوز ان تجمع تلك الصيغة جمع السلامة ولذا لم يكن شرطا ولم يقل صيغة
منتهى الجموع غير السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن جمع يمين على ايامنين بالواو والنون او بالياء والنون وصواحب جمع
صاحبة على صواحبات وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير
منصرف واذا قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرفا لوجود الشرط فى الاول لا الثانى وانما اشترطت مبنى للمفعول اى
صيغة منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سببا قائما مقام السببين ليكون صيغته مصونة محفوظة عن قبول التغير كما عرفت
ان جمع التكسير يغير لا السلامة فتؤثر فتصلح لان تكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما كانت عارضة والتكسير
ايضا يغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين واما اذا انتهى التكسير المغير فقد
تم الجمعية واستغرقت وصلحت للقيام مقامهما بغير هاء الباء للملابسة والغير بمعنى النفى والمعنى بلا هاء بل لا بمعنى الا كما
فى قولك كنت بغير مال اى بلا مال وهو خبر بعد خبر لقوله شرطه اى ملابس كاين او صفة لقوله صيغة منتهى الجموع الملابسة
بغير هاء او حال منها اى ملابسة بغير هاء منقلبة بالجر صفة هاء عن تاء التانيث حالة الوقف يقال لها التاء المربوطة
او المدة اذا وقفت عليها تصير هاء واذا لم تقف يكون تاء وتبقى على حالها والمراد عطف على مقدر تقديره المراد بها
ان تكون منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها فى الاول على حقيقة
باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على مجازيته باعتبار الاولية بها فيه لطافة يعرف بالتامل تاء التانيث
باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف اذا كان الامر كذلك فلا يرد من ورد يرد ورودا نحو فوارة جمع فارهة لا فاره كما قيل
لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل بل على فاعلين بالواو والنون او بالياء والنون والفاره الحاذقة ويقال للبغل والحمار
فاره بين الفروهة بالفارسية تيز بيش رو وفى الصحاح الفاره الحاذقة بالشئ وقد فره من باب ظرف قال الازهرى
قوله تعالى فارهين اى حاذقين والفاره من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهرى ويقال للبرذون
والبغل والحمار فاره بين الفروهة وجمعه فرهة وفره مثل صحبة وكتب انتهى مختصرا وانما اشترط كونها بغير هاء لانها اى
لان الجمعية لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات فى الرضى انما يشترط فى هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن
ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن نحو كراهية وطواعية وعلانية فتنكسر من قوة جمعية فلا تقوى ان

تقوم

ان تقوم مقام السببين الى هنا كلامه كفرازنة وصياقلة فانهما على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيه نشر على ترتيب
اللف وانما فسرهما بهما لئلا يتوهم الجمعية منهما فيدخل فى قوة الجمعية فتور مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار
فلا تقوى ان تقوم مقام السببين على ما قلنا سابقا لا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له فى الآحاد ولا حاجة
جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائنى من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه
بقوله بغير هاء فاجاب عنه بقوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى منسوب الى مدائن علم بلدة كما ان انصارى وفرائضى
منسوب الى انصار وفرائض الاول علم للصحابى المدنى والثانى علم لعلم يبين الميراث فانه اى مدائنى او مدائن مجمع
لما قلنا ان الثانى علم بلدة والاول منسوب اليها ليس جمع لا زائدة فى الحال متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب وياء
النسبة لا تلحق الجمع وفى المفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد ولا فى المآل لان المراد منه العلمية او النسبة لا الجمعية واما
الجمع مدائن جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا
والنسبة الى مدينة الرسول عم مدنى والى مدائن كسرى مدائنى كذا فى الصحاح وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع
فرزين او فرزان بكسر الفاء فيهما وهو العالم الذى هو ذو فنون من العلم فعلم مما سبق اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين اى منقسمة عليهما احدهما ما يكون بغير تاء اى الصيغة التى لا يكون فيها تاء التانيث وثانيهما
ما يكون بتاء اى الصيغة التى يكون مع تاء التانيث لان النفى يستلزم الايجاب الاول ما يستفاد من النفى صريحا والثانى ما
يستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفى يدل على وجود المنفى لانه لو لم يكن موجودا لما نفى فاما ما اى الجمع الذى يكون
بغير هاء فممتنع صرفه اى يكون ذلك الجمع غير منصرف لوجود شرط تاثيرها يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية وشرط
تاثيرها الذى هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف كمساجد اى مثاله مثل مساجد او كائن كمساجد او
مبتداء على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد مثال خبره واما على الاول فخبر مبتداء محذوف هذا
مثال لما اى للجمع الذى وقع بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما اى للجمع الذى وقع بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن واما ما يكون بهاء فمنصرف لعدم وجود شرطه الذى هو ان يكون بغير هاء لان وجود السبب لا تاثير له بدون وجود
الشرط مثل فرازنة وامثالها جعله من باب حذف المعطوف مثل سرابيل تقيكم الحر اى والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف
على فرازنة فقط ولا يكون ذكره على سبيل التمثيل معنى مما اى من الجموع التى هى على صيغة الجموع الا انها كانت مع الهاء

التي كان عدمها شرطا في تاثيرها فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وان وجد السبب الذي هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط وهو
اي الشرط كونها اي كون الجمعية بلا هاء وحضاجر علما وفي بعض النسخ قوله علما بالرفع فح يكون اما صفة لحضاجر او خبر مبتداء محذوف
اي هو علم والجملة صفة او اعتراض للضبع متعلق بقوله علما هذا اي قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف الى آخره جواب عن سؤال مقدر ورد
على المص من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو للاستيناف تقديره اي تقدير السؤال المقدر ان حضاجر علم جنس لا علم شخصي للضبع يطلق على
الواحد فانه حقيقة ويطلق على الكثير لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده كما ان اسامة علم جنس
للاسد يطلق على الواحد منه وعلى الكثير فلا جمعية فيه اي في حضاجر الذي علم جنس لانه لم يبق فيه معنى الجمعية التي تكون سببا والحال
ان صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف وانما السبب الجمعية وقد فاتت بسبب كونها علم جنس بل هي اي تلك الصيغة
شرط للجمعية والشرط وحده لا يؤثر اذا لم يوجد السبب فينبغي ان يكون حضاجر علما للضبع منصرفا لعدم وجود السببية لكنه اي
الا ان حضاجر غير منصرف استعمالا وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع قوله علما حال من المبتداء صرح به ابن مالك واشار اليه
الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضبع واما نصبه فبتقدير اعني فقبيح جدا لان المقام لا يقتضي المدح والذم
او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم او الترحم وفي نصبه في هذا المقام قيل وقال لا نطول الكلام بذكر المقال غير منصرف خبر لقوله
وحضاجر لانه مبتداء لا اي لا يكون غير منصرف للجمعية الحالية لانه ليس جمعا في الحال لما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير
وما هو كذلك لا يوجد فيه الجمعية بل عدم صرفه ليس الا للجمعية الاصلية لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان زائدا مثل اسود
اسما للحية لانه اي لان حضاجر منقول عن الجمع فيكون علما منقولا فانه كان في الاصل اي في اصل استعماله جمع حضجر على وزن قمطر
مكسور الفاء ومفتوح ما بعده بمعنى عظيم البطن انسانا كان او غيره يقال بالفارسية شكم بزرك فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطون
سمي به الضبع ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا الضبع مبالغة مفعول له للتسمية في عظم مصدر بوزن
عنب بطنها اي بطن الضبع والتانيث باعتبار الدابة كان كل فرد منها اي من جنس الضبع جماعة من هذا الجنس يعني سمي حضاجر
واحد من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما في العظم والاكل والشرب وغير ذلك
فالمعتبر في منع الصرف اي منع صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبع هو الجمعية الاصلية لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال
المذكور يعني امتنع من الصرف لوجود السبب الذي هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء فمع هذا الجواب يكون
الجمع اعم من ان يكون في الحال كمساجد ومصابيح وان يكون في الاصل لا في الحال كحضاجر علما للضبع فان قلت هذا السؤال ناش من التفريع المذكور

بقوله

بقوله فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعني اذا كان المعتبر في منع صرفه هو هذا المنع فقط فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية
الاصلية يعني يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع من الصرف بسببهما فان فيه العلمية لانه علم
والتانيث المعنوي مع تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة لان الضبع هي انثى الضبعان فيكون علما للمؤنث المعنوي كزينب
والضبعان بالكسر على وزن الفعلان الذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة منع صرفه التانيث المعنوي والعلمية فلا
حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف قلت علميته غير مؤثرة لانها علم جنس فالمعتبر في منع الصرف ما يكون علم شخصي والا اي لو كانت
علميته مؤثرة كسائر الاعلام لكان حضاجر بعد التنكير منصرفا كالاسباب التي فيها علمية مؤثرة لما سياتي وليس كذلك لانها تمنع من الصرف
علما كانت او لا مع ان علميتها ليست علم شخص والتانيث فيه غير مسلم لانه اي لان حضاجر علم جنس للضبع مذكرا كان او مؤنثا كما ان اسامة
علم جنس للاسد مذكرا كان او مؤنثا فتانيثه محتمل فلا يجوز ان يعتبر تانيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف
في استعمالاتهم بلا علة فيه وكان من خصصه بالانثى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية وانما اكتفى
المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول اي بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول
يكون معتبرا في منع الصرف ولا يضره النقل كالصفة ولم يقل المص الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء وان يكون في الاصل سواء بقي على الجمعية
ولم ينقل او لا كما قال في الوصف شرطه اي سببيته لمنع الصرف ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة الاسمية لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف تنقسم
الى قسمين قد تكون الجمعية اصلية معتبرة بقيت او نقلت وقد تكون عارضة غير معتبرة لان العارض لكونه عارضا في حكم العدم فلا يؤثر
في شيء كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا فهو معتبر بقي على وصفيته او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه عرضه
له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فللاحتراز عنه قال شرطه ان يكون وصفا في الاصل وليس الامر كذلك يعني ولا عروض في الجمع مطلقا سواء كان
سببا قائما مقام السببين او لا اذ لا يتصور في الجمعية العروضية لان واضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا الا انه وضع الجمع
مفردا ثم عرض له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد الوضع ولو قال شرطه ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون
عارضة فلزم الاكتفاء في التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضره النقل الى الاسمية كالوصف الاصلي مثل
اسود وارقم حيث صار اسمين للحية على ما سبق وفي الرضي ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف عند المص لان المعتبر فيه عنده ان يكون في الاصل
كما في الوصف فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال اي هذا كلامه وسراويل على وزن اناعيم الا انه ليس بجمع يقال له بالفارسية شلوار جواب
عن سؤال مقدر ناش من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعني من جعل الجمعية اعم لان تكون في الحال وفي الاصل تقديره اي تقدير السؤال

ان يقال قد تفصيت بالخطاب من تفصى مثل تفعل اى تخلصت يقال تفصى عن كذا اذا تخلص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على
سراويل لان حضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل عن الاشكال بالكلم الوارد صفة له على قاعدة الجمع متعلق بالورود بحضاجر
متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبغى ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف بجعل الجمع الذى هو قائم مقام السببين آلبا فيه متعلق بقوله
تفصيت اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل يعنى تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك الجمع اماما باقيا على حاله حيث لم ينقل الى الغير كمساجد
واناعيم او منقولا الى العلمية اشارة الى ان النقل لا يضره فما تقول فى سراويل يعنى فما جوابك فى سراويل فانه اسم جنس كاثيد ونخر
حيث يطلق على الواحد والكثير والحال انه لا جمعية فيه لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد لا زايدة فى الحال لانه ليس بجمع حالا
لانه يطلق على الواحد ولا زائدة ايضا فى الاصل لانه ليس بجمع فى اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية
لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغى ان يكون سراويل منصرفا فاجاب المصنف عنه بانه قد اختلف مبنى للمفعول فى صرفه نائبه ومنعه
بالجر عطف على صرفه منه اى من الصرف يعنى اختلف النحاة فى سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سيأتى وبعضهم الى انه منصرف
لعدم السبب ولانه الاصل فى الاسم المعرب فهو اى سراويل اذا اسم شرط لم ينصرف مبنى للمفعول اى اذا جعل غير منصرف وهو
اى عدم صرفه الاكثر اى اكثر من صرفه والجملة اعتراضية وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه فى موارد الاستعمال اى فى المواضع
التى استعمل سراويل فيها يعنى ان استعماله غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك فيرد به الاشكال المذكور فى سؤال
السائل على قاعدة الجمع كما قلت انت ايها السائل فقد قيل جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل فى التفصى والتخلص عنه
اى عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا المجيب هو سيبويه ولذا قدمه وفى الرضى فعند سيبويه وتبعه ابو على انه اسم عجمى
مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا
لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو الكلب والجر انتهى انه اسم عجمى يعنى انه اسم قد وضعه العجم وليس بعربى الا انه عرب
بابدال الباء واوا لانه كان فى العجم سرابيل وقد قرأ به فى قوله تعالى سرابيلهم ليس بجمع لا فى الحال لانه يطلق على الواحد ولا فى الاصل لانه
لم يكن فى اصل وضعه جمع ثم نقل عنه وجعل اسما كحضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لا حالا ولا اصلا
الا انه حمل مبنى للمفعول عند سيبويه فى منع الصرف اى فى كونه ممنوعا من الصرف على موازنه اسم فاعل من وازن اى على ما يوازنه فيه
اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتماده على الموصوف المقدر اى على ما يوازنه سراويل ويشاركه فى الوزن من الجموع
بيان العربية كاناعيم ومصابيح وقناديل فانه اى سراويل فى حكمها اى فى حكم الجموع العربية من حيث الوزن ومن حيث المعنى حيث

يطلق

يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكما ان حكم ما يوازنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو
ايضا غير منصرف لان المشابه بالشئ يأخذ حكم ما شابهه فهو اى سراويل وان لم يكن من قبيل الجمع يعنى وان لم توجد فيه الجمعية
حقيقة لكنه اى الا انه من قبيله حكما يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقى فى الوزن والمعنى على ما قلنا صار
كانه جمع لان المشبه بالشئ يكون فى حكمه فالجمعية التى قامت مقام السببين على هذا التقدير اى على هذا الجواب اعم من ان يكون حقيقة
كمساجد واناعيم او حكمية كسراويل وقوله فبناء على هذا الجواب دفع لما ورد فى بعض الشروح من انه يزيد اسباب منع الصرف على
التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كما قال فى الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان تكون عشرة بناء على هذا الجواب
دوا قع على تعميم الجمعية التى هى السبب الواحد لى الحقيقى والحكمى كما ان الجواب بحضاجر مبنى على تعميمها الى الحالى والاصلى لا على زيادة
سبب آخر على الاسباب التسعة كما ظن وهو اى السبب الزائد عليها الحمل على الموازن حتى تزاد الاسباب على التسعة فتصير عشرة فيكون
التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا فى اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا وقيل قال المبرد هو اسم عربى
يعنى انه مما وضعه العرب لان العجمى هو سرابيل بالباء الموحدة كما فى قوله تعالى سرابيلهم فما بالواو يكون عربيا الا انه ليس بجمع تحقيقا نصب على
التمييز او على المصدرية اى جمعا محققا لانه اسم جنس كتمر ونخل يطلق على الواحد والكثير ولانه مفرد وضعا ولانه ليس فيه علامة من علامات
الجمع صحيحا او مكسرا بالزيادة او النقصان فكان مفردا محضا لكنه اى الا انه جمع سروالة وهى قطعة خرقة تقديرا نصب على التمييز
وفرضا عطف تفسير له فانه لما وجد غير منصرف فى استعمال العرب بلا سبب من الاسباب ومن قاعدتهم اى ومن قاعدة النحاة ان هذا الوزن
بدون الجمعية التى هى السبب وهذا الوزن شرط فى تأثيرها لم يمنع مبنى للمفعول الصرف اى منع الصرف فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال
العرب مع انها مبنية عليه قدر مبنى له من التقدير حفظا مفعول له لهذه القاعدة يعنى لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون
مخالفة لاستعمالهم انه اى سراويل جمع سروالة وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قدر فكانه سمى
كل قطعة من السراويل المشتمل على القطع سروالة ثم جمعت سروالة بناء على اجتماع القطع على سراويل فيكون سراويل جمع سروالة
بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على
الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد واذا صرف عطف على قوله اذا لم يصرف ومبنى للمفعول اى سراويل يعنى
اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل فى موارد الاستعمال لعدم تحقق اى لعدم كون الجمعية التى هى السبب فى كون مثل هذا الوزن غير منصرف
محققة فى سراويل تحقيقا نصب على التمييز والحال ان الاصل فى الاسماء المعربة الصرف اى دخول الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج

واعلم [illegible] اشارة الى ان [illegible] سراويل [illegible] قطعة [illegible] سراويل [illegible] قطعة خرقة

الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى سببين او الى سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى شيء يكون اصلا فينبغي ان يكون الاصل في الاسم المعرب الصرف فلا اشكال لفظ لا لنفي الجنس واشكال مبني على الفتح اسمها والخبر قول الشارح بالنقض به اي بسراويل على قاعدة الجمع يعني اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية غير متحقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع ليحتاج مبني للمفعول الى التفصي عنه اي عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب سيبويه او المبرد وقال المحشي عصام ولو قال المصنف وان صرف لكان تركيبه من قبيل قوله فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على المعنى ونحو جوار مبتدأ اي كل جمع يشير الى ان الحكم الآتي ليس مخصوصا بل يعم لمثله منقوص صيغة جمع على وزن فواعل لانه لا يجيء منه فعاليل يائيا كان ذلك الجمع المنقوص او واويا كالجواري والدواعي فيه نشر على ترتيب اللف لان الجواري اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رمى فهو جار مثل رام وجمع الصحيح منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كرام واذا عرف باللام تعاد الياء نحو الجواري والدواعي ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا دعوة مثل غزوا فهو داع كغاز والجمع الصحيح منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغواز واذا عرف باللام تعاد الواو فيقال الدواعو ثم تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فيقال الدواعي فالاول ناقص يائي والثاني واوي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف مثل قاض خبره اي حكمه اي حكم مثل جوار يائيا كان او واويا حكم قاض اي حكم جمعه كحكم مفرده بحسب الصورة والتوجيه يعني الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرها بقوله في حذف الياء عنه اي عن مثل جوار وادخال التنوين عليه هذا وجه التشبيه يعني كما ان الياء تحذف عن نحو قاض لالتقاء الساكنين والعوض التنوين عنه كذلك الحال في مثل جوار لكن لا مطلقا بل في حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما تقول جاءتني جوار في حالة الرفع بالتنوين ومررت بجوار في حالة الجر بالتنوين كما تقول في المشبه به جاءني قاض رفعا بالتنوين ومررت بقاض جرا بالتنوين واما نحو جوار واويا كان او يائيا قوله في حالة النصب متعلق بمتحركة اي فالياء فيه متحركة في حالة النصب مفتوحة لخفة النصب على الياء لكونه جزء الالف بلا تنوين واما في نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم يوجد بينهما في حالة النصب لذا قال المص رفعا وجرا احترازا عنه نحو رأيت جواري بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رأيت اساور اذا كان الامر كذلك فلا اشكال لفظ لا لنفي الجنس واشكال اسمها مبني على الفتح لمكان الآتي وخبرها قوله في حالة النصب وقوله لان الاسم غير منصرف متعلق بالخبر لا علة له اي اذا كان الياء في نحو جوار متحركة مفتوحة في حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع في حالة النصب لكون الاسم غير منصرف للجمعية التي هي سبب قائم مقام السببين

ملابسا

ملابسا مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء يعني لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فيكون في حالة النصب غير منصرف بلا خلاف بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف مبني للمفعول فيه نائبه اي وقع الاختلاف بين النحاة في انه في حالة الرفع والجر منصرف او غير منصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل فذهب بعضهم اي الزجاج ومن تابعه الى ان الاسم الذي على فواعل منصرف بعد الاعلال لزوال شرطه المستلزم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب وحده بلا شرطه والتنوين فيه تنوين الصرف لا العوض لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة يعني ان الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فما يتعلق بذاتها مقدم على منع الصرف لان الاعلال بسببه الموجب له قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس الذي هو من احوال الكلمة واوصافها فيتعلق بها بعد تمامها لان سبب منع الصرف وهو مشابهته بالفعل ضعيف لانه مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فما يتعلق بالذات يقدم على ما يتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة لكونها اصلا والوصف عارضا فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم يعني بضم الياء والتنوين بناء نصب على انه مفعول له او مفعول مطلق اي تبنى بناء على ان الاصل في الاسم المعرب مطلق الصرف اي ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط فتبنى مبني للمفعول الاعلال نائبه على ما هو الاصل اي على القاعدة المقررة في علم الصرف وهي ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهي مضمومة منونة يستثقل عليها الحركة والتنوين لا سيما في الجمع الممتد ثم اي بعد ما علمت ان اصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين اسقطت شروع في بيان بناء الاعلال وكيفيته مبني للمفعول الضمة نائبه للثقل اي لما قلنا ان الضمة تثقل على الياء المكسور ما قبلها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين واسقطت الياء ايضا لدفع التقاء الساكنين فصار جوار بعد الاعلال على وزن سلام وكلام فكأنه الجمع بالمفرد لفظا فحصل في قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقدر ان تقوم مقام السببين فلم يبق نحو جوار بعد الاعلال على صيغة منتهى الجموع لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط والسبب وحده لا يؤثر وان كان موجودا فهو بعد الاعلال ايضا اي كما كان قبل الاعلال منصرفا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك اي كما ان التنوين قبل الاعلال كان للصرف وذهب بعضهم وهو سيبويه والخليل الى انه اي نحو جوار بعد الاعلال غير منصرف كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذي هو الجمعية والشرط الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغي ان يكون غير منصرف لئلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية والشرط ايضا فينبغي ان يكون غير منصرف ايضا لان المحذوف الذي لم يكن نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون بمنزلة المقدر في الملاحظة والاعراب ولهذا اي لاجل ان المحذوف

ثابت تقديرًا للإعراب لا يجري من جرى يجري أي لا يتصور الإعراب ولا يقع ههنا على الراء التي كانت آخرًا بعد الحذف بل لا يجري إلا على الياء المقدرة
فيكون تقديرًا ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما أجري الإعراب عليه ولوقع على ما هو الآخر كيد ودم والتنوين فيه أي في نحو جوار رفعًا
وجرًا تنوين العوض لا الصرف فإنه لما أسقط تنوين الصرف لعدم الصرف عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التنوين يعني الذي
هو حاصل في اللفظ أما التعويض عن الياء فلمناسبة كون التنوين حرفًا أيضًا ولمناسبة الثبوت مرة والحذف أخرى وأما عن الحركة فلمناسبة
العروض يعني كما أن الحركة تعرض للحرف كذلك التنوين تعرض للآخر وفي الرضي فعند بعضهم قول سيبويه والخليل بأن منع الصرف
مقدم على الإعلال فأصله جواريٌ بالتنوين ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوارٍ بحذف الياء لاستثقال الياء
المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وأبدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع
إذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت وفسر التعبير أي وهو الحق قول سيبويه بأن أصله جواريٌ بالتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف
لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الإعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرًا لأن المحذوف للإعلال ثابت تقديرًا فحذف تنوين
الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظًا بكونه منقوصًا ومعنى بالفرعية فعوض
التنوين من الياء انتهى كلامه وعلى هذا القياس خبر مقدم أي القياس الذي جرى في حالة الرفع حالة الجر مبتدأ بلا تفاوت أي بلا فرق
بين العلمين لاشتراكهما في العلة وهي الاستثقال وقد وقع في لغة بعض العرب وهي قليلة واختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمرو
إثبات الياء بالرفع لأنه فاعل فعل محذوف في حالة الجر بلا تنوين بناءً على أنه غير منصرف وأن الجر والتنوين يسقطان منه كما في
حالة النصب يعني كما أنهما يسقطان فيه تقول في حالة الجر مررت بجواريَ بفتح الياء بلا تنوين كما تقول في حالة النصب رأيت
جواريَ بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جواري في حالة الجر غير منصرف بالاتفاق وبناء هذه اللغة مبتدأ وارد على تقديم منع
الصرف على الإعلال لأن الإعلال وإن كان متعلقًا بجوهر الكلمة إلا أنه لوقوعه ههنا في الآخر يستوي بمنع الصرف في الوقوع في الآخر لأن
منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين إنما يكون في الآخر فقدم منع الصرف لأنه مثبت للياء وإن كان يزيل الجر والتنوين والإعلال نافٍ
لها والمثبت لشرفه مقدم على النافي خانه ح أي حين تقديم منع الصرف على الإعلال يكون الياء متحركة مفتوحة في حالة الجر لأن جر غير
المنصرف إنما يكون بالفتحة والفتحة خفيفة لكونها جزء الألف والألف ساكنة فلا يوجد ما يوجب الإعلال كما في حالة النصب كما وقع
فيه أي فلم يقع في مثل جواري في حالة الجر الإعلال لعدم ما يقتضيه كما أنه لم يقع في حالة النصب وأما بناء هذه اللغة في حالة الرفع فأصل جوار
فيها جواريُ مثل ضواربُ بالضم بلا تنوين لتقدم منع الصرف على الإعلال فسقطت التنوين لعدم الصرف حذفت الضمة للثقل لأن الضمة
تثقل

تثقل على الياء لعدم المجانسة ولأنه يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وذلك ثقيل جدًا وعوض عنها أي عن الضمة التنوين لما سبق فاجتمع ساكنان الياء
والتنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين أي لدفع اجتماع الساكنين فصار جوارٍ بالكسر والتنوين أو نقول فسقطت الياء اكتفاءً
بالكسرة قبلها كما في قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال ثم عوض عن الياء أو عن حركتها التنوين لأن الياء إذا سقطت في المفرد فسقوطها
في الجمع الممتد أولى لأن الجمع أثقل من المفرد وعلى هذه اللغة أي التي كان منع الصرف فيها مقدمًا على الإعلال لا إعلال في مثل جوار إلا في حالة
واحدة وهي حالة الرفع فقط لما عرفت أنه لا مقتضي للإعلال فيها إلا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة وهي التي كان الإعلال
فيها مقدمًا على منع الصرف فإن فيها الإعلال في الحالتين حالة الرفع وحالة الجر كما عرفت مفصلًا التركيب المعدود من أسباب منع الصرف
وهو أي التركيب صيرورة كلمتين أو أكثر من كلمتين كلمةً بالنصب لأنها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين واحدة صفة لكلمة للتأكيد
لأن التاء فيها للوحدة وقوله من غير حرفية جزء متعلق بقوله صيرورة أي من غير أن يكون أحد جزئيه أو أجزائه حرفًا فيخرج بهذا
الشرط من المثال لأن الحرف إذا لم يكن معربًا بوجه ما وكان بناؤه لازمًا لزم نفيه لأن غير المنصرف لا يكون إلا في المعرب فلا يرد النجم
وبصري حال كونهما علمين لأن الجزء الأول في النجم والثاني في بصري حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون أحدهما حرفًا
شرطه أي شرط التركيب في سببيته لمنع الصرف العلمية أي أن يكون علمًا ليأمن التركيب لكونه عارضًا يقبل الزوال من الزوال لأن
الكلمتين ح تدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف أحدهما لأن العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان
التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما أن العلمية وضع ثانٍ والكلمة التي وضع عليها ينبغي أن تكون مصونة لا تقبل الزوال
فيحصل له أي للتركيب حيث كان علمًا قوة لأنه مأمون من الزوال والعروض فيؤثر أي بتلك القوة في منع الصرف فيكون
سببًا لمنع الصرف وأن لا يكون التركيب بإضافة أي تركيبًا إضافيًا سواء كان حقيقية أو غير حقيقية لأن الإضافة تخرج المضاف
الذي كان غير منصرف قبل الإضافة إلى الصرف أو إلى حكمه على اختلاف المذهبين يعني أن غير المنصرف إذا أضيف مثل عمركم وعثماننا
يكون منصرفًا أو في حكمه على ما يجيء فكيف يؤثر الإضافة في المضاف إليه أي في الاسم الذي أضيف إلى المنصرف ما يضاده يعني ليس لها
أن تؤثر في الاسم المنصرف إذا أضيف عدم الصرف لأن ما يكون سببًا لزوال شيء لا يكون سببًا لحصوله أعني منع الصرف تفسير لقوله ما
في ما يضاده وأن لا يكون التركيب بعد أن يكون علمًا وأن لا يكون باختلاطه بإسناد يعني لا يكون مركبًا بالتركيب الإسنادي في الأصل وفي
الحال لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات يعني لأن المركب بالتركيب الإسنادي إذا جعل علمًا يكون مبنيًا عند جماعة منهم المص
ومبنيًا حكميًا عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لأن الصرف ومنعه لا يكون إلا في المعرب وإنما بني لأن الجملة لا توصف بالإعراب قبل العلمية

لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها نحو تأبط شرا او شاب قرناها و ذرّى حبا تأبط تفعّل لقب ثابت بن
جابر الفهمى سمّى به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه و جعله تحت ابطه اى ما يكون آلة و سببا للشر
لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا او خرج لشر اراده فقيل اين هو فقيل قد تأبط شرا فلقب بفعله و شاب
قرناها لقب امرأة اى ضفيرتاها و شاب شيب اى ابيض سميت به لانها كانت كذلك و ذرّى من فعل يذرّى مثل فرّ يفر و ذرّ الملح
والحب فرّقه و بابه ردّ و ذرّى حبا اسم رجل كان يذرّى الحب اى ينشر فانها اى الاعلام المذكورة باقية فى حال العلمية على ما اى
حال كانت الاعلام المذكورة عليها اى على الحال قبل العلمية من النصب و الرفع و غيرهما و لم يتغير عن الحال التى كانت عليها قبل
العلمية لجريها مجرى الامثال فان التسمية بها اى بالجملة المشتملة على الاسناد انما هى مبتدأ لدلالتها خبر اى ليست التسمية بها الا لدلالة
تلك الجملة على قصة غريبة كما فى تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التى هى اخذ سيف و جعله تحت ابطه و خروجه لشر
اراده و كذا الحال فى غيره فلو تطرق اى عرض اليها اى الى تلك الجملة التغيير فاعل تطرق يقال تطرق له اذا صار طريقا له يعنى
اذا صار تغير بعض احوالها طريقا لها بان لم يكن حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية يمكن ان يفوت تلك الدلالة اى
الدلالة على القصة اللغوية لان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها و كلماتها التى كانت قبل التسمية بها و اذا كانت تلك الجملة
من قبيل المبنيات بعد العلمية فكيف يتصور فيها اى فلا يمكن ان يجرى فى تلك الجملة منع الصرف الذى هو من احكام المعربات
لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى فى نوع آخر و لا يؤثر كاللام فى الاسم و قد فى الفعل لان المعرب نوع من الكلم و المبنى نوع
آخر منه و وصف اختص باحدهما لا الى الآخر و لا يسرى اليه فان قلت كان واجبا على المص فى بيان قيود التركيب ان لا يقتصر على
ما ذكر منها بل يجب عليه ان يقول و ان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا و لا متضمنا لحرف العطف يعنى ان يقول التركيب
بشرط العلمية و ان لا يكون باضافة و لا باسناد و لا صوتى و لا تعدادى حتى تكون القيود خمسة اربعة منها تكون نفيا و
واحد ثبوتا فتكون ح مذكورة باسرها و لا بد منها ليخرج التركيب الذى يكون الجزء الثانى منه صوتا مثل سيبويه سيأتى تفصيل قوله
سيبويه و نفطويه بكسر النون و فتحها و سكون الفاء و آخره طاء مهملة دهن معروف و ويه صوت سيأتى تفصيله
فى باب الاصوات ركب هذان الاسمان و جعلا علما لشخص و الجزء الثانى منه تضمن حرف العطف مثل خمسة عشر و ستة عشر و غيرهما
من الاعداد التى تضمن منها الجزء الثانى حرف العطف و سيأتى وجه تركيبهما و تضمن الثانى حرف العطف فى باب المركبات علمين
حال اى اما عن الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاشتهارهما علما و اما عن المثالين باعتبار انهما قسمان قلنا

فى

فى جوابه كانه اى كان المص اكتفى فى ذلك اى فى عدم اخذه القيدين الاخيرين حيث لم يذكرهما و ذكرهما فيما بعد اى بعد المركبات
فى بحث المبنيات انتهى اى ان هذين التركيبين من قبيل المبنيات يعنى ان المص ذكر صريحا فى بحث المبنيات ان الاصوات و المركبات التى
تضمن الجزء الثانى منها حرف العطف مبنية فلا تكون مما نحن فيه و لذا لم يذكرهما اختصارا و اما الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يذكر المص بناءها اى كونها مبنية اصلا اى قطعا لا صريحا و لا ضمنا و لا اشارة و لا دلالة فاحتاج ههنا الى استثنائها ليعلم
انها تكون مبنية فلذلك اى لعدم ذكر بنائها اصلا احتاج المص ههنا الى اخراجها فاخرجها بقوله و ان لا يكون التركيب بالاسناد
مثل بعلبك فانه علم بلدة بالشام مركب تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة و لا اسناد من بعل و هو اسم صنم كان لقوم الياس
عليه السلام لقوله تعالى اتدعون بعلا و تذرون احسن الخالقين و يقال للزوج بعل ايضا لكون المرأة تابعة لامره يدل عليه قوله تعالى
هذا بعلى شيخا اى زوجى و بك بفتح الباء و تشديد الكاف من بك يبك اى ذو صنم و بابه رد و بك عنقه اى دقه و سمى مكة بها
لانها تبك اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا التسلط عليها كاصحاب الفيل و غيرهم و هو اسم صاحب هذه البلدة اى الملك
جعل بعلبك علما لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد و قيل بعلبك و جعلا بالتركيب اسما واحدا علما للبلدة التى كانا فيها
من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثانى او اسنادية لانه ليس احدهما مبتدأ و الآخر
خبرا او غيرهما من النسب مانعة لمنع الصرف لانه ليس الثانى منه صوتا و لا متضمنا لحرف العطف فليس فيه الا التركيب
الامتزاجى و هو ليس بمانع لمنع الصرف الا الالف و النون المعدود و ان من اسباب منع الصرف و فى الحاشية فان قلت
هذه الصفة مشتركة بين الالف و النون و سائر الاسباب فلما ذا خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف و النون
الخامس لا مطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج ههنا الى التنبيه على المخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع
او لما كان المذكور ههنا مخالفا لما ذكر فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا
هذا او مخالف صورة البيان السابق لهذا البيان فى ذلك المقام الى هنا كلامه و ليفيد ان القيد ههنا معتبر فى سائر الاسباب
السابقة و اللاحقة كما قيدناه فى كل سبب من الاسباب السابقة لتسميتهما اى الالف و النون عند الكوفيين حرفى زيادتين
لانهما من الحروف الزائدة و هى الحروف التى يجمعها قوله هويت السمان فى قول الشاعر هويت السمان فشيبننى
و قد كنت قدما هويت السمانا او لانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لا يكونان اصليين فيها و الثانى ارجح و انسب
بالمقام و تسميتهما مضارعتين عند البصريين ايضا اى كما تسميتهما مزيدتين عند الكوفيين لمضارعتهما اى المشابهة الالف و النون

لالف التانيث الممدودة او المقصورة في منع دخول تاء التانيث عليهما يعني ان تاء التانيث المتحركة لا تدخل على الاسم
الذي فيه الف التانيث لامتناع اجتماع التائين التانيث كذلك لا تدخل على الاسم الذي فيه الالف والنون لانه يلزم
اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة فينعقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما يمتنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل سعدانة
وعريانة وندمانة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اي في كون الالف والنون سببا لمنع الصرف اما لكونهما زيدتين و
فرعيتهما للمزيد عليه يعني ان سببيتهما لكونهما متصفين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على ما زيد عليه وهذا هو مذهب
الكوفيين واما لمشابهتهما الالف التانيث وفرعيتها لشبهها له وهذا هو مذهب البصريين والراجح من القولين هو القول الثاني
الذي هو مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين فرعين على ما زيد عليه سببا واحدا لكان نحو بصرى عند وجود سبب آخر
غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم ح ان يكون مثل عمار بالنون في حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزيدتين
وليس كذلك ولان اشتراط فعلانة على القول الاول غير ظاهر تم اي بعد هذا المقال اعلم انهما ان كانا اي ان كان الالف والنون
في اسم يعني به اي بالاسم في هذا الموضع ما اي اسم يقابل الصفة يعني لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل الفعل
والحرف كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف لنعم هذا من عطف قوله او صفة على قوله اسم با والمغيرة لاحد الامرين ولان
المعطوف يغاير المعطوف عليه فان الاسم المقابل للفعل والحرف وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة اما قائم
بذاتها كرجل وفرس وحجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر او يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها
كاحمر واسود وضارب وعالم ومضروب وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منها يدل على ذات ما لوحظ معها
صفة منها يسمى اسما لان الاسم ما يدل على المسمى فقط والثاني اي ما دل على ذات لوحظ معها صفة منها يسمى صفة لان معنى الصفة
ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات والمراد بالاسم المذكور ههنا اي في قوله ان كانا في اسم هو هذا المعنى اي الاسم المقابل للصفة لا
الاسم الشامل للاسم والصفة وهو المقابل للفعل والحرف ويعرف بانه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة لدخوله تحت قوله وكان في اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما في الاسم يخالف
لشرط كونهما في الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما في الوصف فقال ان كانا في اسم فشرطه كذا او ان كانا في صفة فشرطه
كذا ليعلم شرط كل واحد منهما فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الاسم الصرف وسببيتهما لمنع عن فافراد الضمير في

في شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقا لما في الافراد والتثنية والتذكير وضده لكونه اياه باعتبار انهما
سبب واحد يعني انهما وان تعدد لفظا لكنهما شيء واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير في الاول وافرده في
الثاني رعاية للاول والثاني او شرطه ذلك الاسم اي الاسم الذي فيه الالف والنون في امتناعه من الصرف فالاول اولى
لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع وان طابق الضمير مرجعه في الافراد فيهما ولان الشرط يكون شرطا للالف والنون
وفي الثاني شرطا للاسم الذي فيه الالف والنون فكان الاول اولى العلمية خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط ووقع جزاء
جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف والنون تحقيقا مفعول له للشرط اي فقدم ثبت العلمية في سببية الالف والنون
للكلمة ولتحقق اللزوم اذ يمتنع التاء عطف على اللزوم اي لتحقيق الامتناع دخول التاء عليهما يعني لتكون العلمية محققة ومؤكدة في منع
دخولها عليهما فيتحقق وتتاكد شبههما لالفي التانيث على القول الثاني لانهما شبههما لالفي التانيث في الامتناع قبل العلم واذا
جعل ذلك الاسم علما تاكد المشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسور الفاء كعمران واما مفتوحه كشعبان واما مضموم كسفيان
مع سكون ما بعد فاء الكل او مفتوح الفاء وما بعده ايضا كمروان او الالف والنون ان كانا في صفة وفي العصام جعل من
عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء من عطف واحد وهو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف واحد ولا كلام
في جوازه واما العطف بكلمة او فللتنبيه على التنافي بين الشرطين انتهى فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه
اي شرط الالف والنون في منعهما من الاسم الصرف فافراد الضمير باعتبار ما سبق او شرط ذلك الوصف في امتناعه منه انتفاء
فعلانة يعني شرط انتفاء دخول تاء التانيث المتحركة عليه اي على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد وعلى الصفة
التي فيها الالف والنون فالتذكير باعتبار الوصف ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها على مذهب البصريين ولهذا اي لكون
انتفاء دخول تاء التانيث شرط الصرف اي صار منصرفا عريان مع انه صفة وفيه الالف والنون لان مؤنثه عريانة لانه يقال
رجل عريان وامراة عريانة واعلم ان الالف والنون في الصفة لا يكون بعد مكسور الفاء لان الصفة التي يجيء مؤنثه فعلى لا تكون
الا مفتوح الفاء مثل عطشان والتي يجيء مؤنثها فعلانة يكون مضموم الفاء غالبا كعريان وسعدان وتجيء مفتوح الفاء ايضا مثل
ندمان بخلاف الاسم فانه يجيء مثلث الفاء على ما سبق وقيل شرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف او شرط تلك الصفة
في امتناعها منه وجود فعلى والاول اعني وجوب انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا لذاتها
بل لكون المطلوب بعدم انتفاء التاء اعني انتفاء فعلانة وما يكون مقصودا لذاته اولى ولذا قدمه لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون

مؤنثة فعلانة لانه لا يكون لشيء واحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والآخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم
انتفاء فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها كما هو مذهب البصريين ومن ثمة اي ولاجل الاشارة الى امكان الاختلاف
ولذا قال الشارح اي ومن اجل المخالفة في الشرط اي شرط تأثير الالف والنون في الصفة اختلف بين الفحول في رحمن
انصرف بالرفع لانه فاعل اختلف اي في انه منصرف بدل من قوله في رحمن بدل الكل او غير منصرف فانه اي الشان ليس له اي لرحمن
مؤنث ولا مذكر ولم يذكر لكون في صدد المؤنث لا زائدة لتأكيد النفي الذي في رحمن بدل من قوله مؤنث اي ليس لرحمن
بالالف المقصورة ولا رحمانة بالتاء لانه اي لان رحمن صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لكن لا زائدة على مذكر بدل
من قوله غيره اي لا يطلق على مذكر ولا يطلق ايضا على مؤنث لان معناه الذي وسعت رحمته كل شيء من الانس والجن وغيرهما
ويكون المعنى البالغ في الرحمة وهذا المعنى لا يمكن يوجد في غيره ولذا لا يطلق على غيره فعلى الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله
غير منصرف مذهب من شرط انتفاء فعلانة تقدير فهو غير منصرف على مذهب من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه
لانه لم يجيء رحمانة وعلى مذهب من شرط وجود فعلى تقديره ايضا فهو منصرف على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم
يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يجيء فعلى كما عرفت ودون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين يعني
لانتفاء فعلانة على المذهب الاول فانها مؤنثة تجيء سكرى لا سكرانة يقال رجل سكران وامرأة سكرى ودون
ندمان فانه لا خلاف لاحد في صرفه يعني يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه لانتفاء الشرط الموجب
منع صرف ما فيه الالف والنون من الصفة على المذهبين لان مؤنثه ندمانة بالتاء لا ندمى بالالف المقصورة يقال
رجل ندمان وامرأة ندمانة هذا اي كون الصرف ندمان متفق عليه لانتفاء الشرط على المذهبين او كون مؤنثه
ندمانة لا ندمى اذا كان ندمان بمعنى النديم وهو المعاشر يقال نادمه على الشراب فهو نديمه وجمعه ندام كعطاش
واما ندمان اذا كان بمعنى النادم من الندم من باب علم يقال رجل ندمان اي نادم على ما فعله او ما لم يفعل فهو غير منصرف باتفاق
لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمى لا ندمانة يقال رجل ندمان وامرأة ندمى وجمعه ندامى مثل سكارى ووزن
الفعل الحد وهو من اسباب منع الصرف وهو كون الاسم على وزن يعد مبني للفعل اي على وزن من اوزان الفعل واوزانه كثيرة
يعني ان يوجد وزن الفعل في نوع الاسم اما منقولا كشمر ويزيد واما موضوعا كاحمر ويحيى لمشابهة الفعلية
ويسمى الحمل الفعلي وهذا القدر لا يكفي في تأثير سببية منع الصرف لانه لو كفى لكان مثل يعلى غير منصرف للوزن والوصف وكذا

مثل

مثل حجل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لا يكفي بل شرط اي شرط كون
وزن الفعل فيهما اي في سببيته لمنع الصرف احد الامرين على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل وافتعل وانفعل وغيرها من الاوزان
التي تختص بالافعال اما ان يختص ذلك الوزن في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل لنوع الاسم
بان يكون علما كشمر بتشديد العين على صيغة الفعل الماضي المعلوم او المجهول مأخوذ من التشمير فانه مختص بالفعل وهو الطرد او رحادا او تحملا
وبالفارسية دامن در ميان زدن وكربز كردن والمعنى بسبب تعلم الفرس انه يكون منقولا عن معنى امور حادا لان الفرس المدة
في المشي فانه اي شمر نقل من هذه الصيغة اي من كونه ماضيا معلوما من التشمير وجعل علما لفرس قيل ذلك الفرس فرس الحجاج الا
ان الشارح لم يعينه تحاشيا عن ذكر اسمه وكذلك اي كما ان شمر جعل علما لفرس كذلك بذر بالذال المعجمة والراء المهملة اسراف كردن
ثم جعل علما لماء قيل بئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة وعثر بالثاء المثلثة والراء المهملة لغز ندائم ثم جعل علما لموضع ماسدة اي ذا كثرة
لكثرة العثار فيه وخضم بالخاء والضاد المعجمتين قيل الاكل مطلقا وقيل الاكل باقصى الاسنان او ملأ الفم بالماكول ثم جعل علما لرجل اكول وقيل اسم
عمر بن عمرو من بني تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة اكلهم هذه في الاصل افعال نقلت اي نقل كل واحد منها من الفعلية الى الاسمية يعني جعلت
علما لما سميت اي به واما نحو مبتدأ حال كونه اسما لصبغ بكسر الصاد المعجمة والمهملة وفي اخره غين معجمة اسم ما يصبغ به معروف مشهور
بين الناس وهو العندم بالتركية بقام وشلم حال كونه علما لموضع بالشام اي الموضع بارض الشام وقيل اسم مدينة المقدس بالعبرانية
وقيل اسم بيت المقدس فهو الف وجواب اما مبتدأ انه من الاسماء خبر له وهو خبر مع خبر المبتدأ الاول العجمية المنقولة منها الى العربية
وجعلت علما ما جعلت علما له اذا كان الامر كذلك فلا يقدح مبني للمفعول في ذلك اي في كونها غير منصرفة الاختصاص بالفعل اي
لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن اذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمية النكرية
غير مؤثرة في منع الصرف ومثل ضرب اشارة الى ان قوله ضرب عطف على شمر وانما اورد مثالين اشارة الى ان المختص بالفعل
على قسمين اما من المزيدات كشمر معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثي كضرب على البناء للمفعول بتخفيف العين ويجوز
التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لا تأكيدا اذا جعل علما لشخص معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن
الفعل فانه اي ضرب المبني للمفعول ايضا اي كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وانما قيد بقول المص ضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا بالبناء للمفعول وعدم نقل بالاطلاق فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
لوجوده في الاسم ايضا مثل فرس عجز وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرط ولم يذهب الى منع الصرف اي الى

يكون غير منصرف لعدم وجود الشرط فيه لانه جعل النحاة لان هذا الوزن غالب في الفعل والغلبة تدل على الاختصاص ولم يقيده
المص ح اورد على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ما ذهب اليه هذا البعض او يكون عطف على مختص يعني وان يكون هذا الوزن غير
مختص به اي بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعني يصلح ان يكون وزنا لهما لكن اي الا انه يكون في اوله اي في اول وزن الفعل فيه اشارة
الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل يكون اصلا وان كان بعيدا في اللفظ او يكون في اول ما كان على وزن الفعل فيه اشارة
الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجحه قرب المرجع زيادة بالرفع لانه اسم يكون وجره قوله في اوله لانه الجار والظرف
يحتمل تقديمه على الاسم اي زيادة حرف اشار الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة او حرف
زائد فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر من حروف اتين متعلق بالتعريف وبيان لها اي زيادة
حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهي اربع الالف والتاء والياء والنون لكن زيادة مثل زيادة ما هو حرف من حروف
اتين في اول الفعل او حرف زائد منها في اول الفعل غير قابل اي حال كونه وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة
الى انه غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال عن المضاف اليه يجوز اذا اقتضى حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل
قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة
كن زيادة غير قابل كما يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا للتاء يعني لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالالف لانه اي ان لم يخرج الوزن
اي الفعل بزيادة هذه التاء فيه لاختصاصها اي لكون هذه التاء مختصة بالاسم لان تاء التانيث المتحركة لكونها ثقيلة مختصة
بالاسم كما ان الساكنة مختصة بالفعل على ما سيأتي تحقيقه في بحث الفعل عن اوزان الفعل متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم
فلا يمكن ان يكون سببا فينبغي ان يكون عدم قبول التاء شرطا ولو قال المص غير قابل للتاء قياسا بالنصب على الحال من قوله غير قابل
يعني حال كونه غير القبول قياسا بالاعتبار متعلق قياسا الذي امتنع وزن الفعل من الصرف لاجله مثل اسود فان عدم قبوله
التاء قياسا باعتبار الذي هو الوصف الذي لاجله امتنع اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبلها باعتبار
كونه اسما حيث يقال للمذكر اسود وللمؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية لم يرد عليه اي على المص اربع
اذا سمي به رجل فان اربع عند التسمية غير منصرف مع قبول التاء عند التسمية بامرأة الا انه ليس بقياسي فان لحوق التاء به
اي باربع قبل التسمية للتذكير فلا يكون لحوق التاء به قياسا وهو ان يكون لحوقها للتانيث ولا يرد ايضا نحو اسود فان
لحوق التاء اي لحوقها في اسودة حيث صارت اسما للحية الانثى لانه يقال اسود اذا كان ما سمي به من الحية مذكرا واسودة اذا كان

انثى

انثى ليس بالاعتبار الوصف الذي لاجله لا تدخله التاء لانه مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء لا اسودة الذي يمتنع نحو
اسود لاجله من الصرف حيث يكون غير منصرف للوصف الحالي والوزن بل مجيء التاء ولحوقها له ليس الا باعتبار الغلبة الاسمية العارضة
على الوصف الاصلية واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء في اربع ليس
بحسب الوضع بل باعتبار تاويله بالجماعة وعن الثاني بان هذا اللحوق لا يضر لانه عارض بسبب الغلبة والاولى ان يقال ان مؤنثه
سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة الى ذكر قيد اخر فضلا عن القيود المذكورة ومنعه اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء
او من اجل الشرط المذكور وهو عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف يعني جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل لوجود الزيادة
المذكورة وهي الهمزة في اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة في اوله مع عدم قبول التاء لان مؤنثه
لا مؤنثه يجيء بالالف الممدودة مثل حمراء وانصرف يعمل يعني جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة فانه يعمل مشتق
من العمل بزيادة الياء في اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء المتحركة لقبوله التاء المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله يجيء يعملة لانه يقال
هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة للناقة القوية على العمل والسير ولما فرغ من بيان الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع في بيان
ان العلمية اذا نكرت تصرف فقال وما فيه علمية مؤثرة المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك بان تكون احد
سبب لا غير كعمر وزفر واحمد وشرط لا غير كعزان وعثمان وشرط وسبب كعائشة المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها
قسمين اي كل اسم غير منصرف يكون البحث فيه علمية مؤثرة في منع الصرف عن الاسم بالسببية المحضة اي بان تكون سببا فقط كما في
العدل ووزن الفعل والجار متعلق بمؤثرة او مع شرطيته اي بان تكون بسبب اخر كما في الاقسام الاربعة التي هي الالف و
النون في الاسم والتركيب والعجمة والتانيث لفظا كان او معنويا واحترز المص بذلك اي بقوله مؤثرة عما اي عن العلمية
التي تجامع الف التانيث ممدودة او مقصورة او عن العلمية التي تجامع صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما اي من الف التانيث وصيغة
منتهى الجموع كاف في منع الصرف عن الاسم فالحرف انهما سببان قويان يقومان وحدهما مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرها
فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلا تكون مؤثرة فلهذا قال الشارح لا تاثير فيه اي في كل واحد للعلمية اذا نكر مبني للمفعول ثم ما وجوابه
قوله صرف اي اذا جعل ذلك الاسم في حكم النكرة بان يؤول الاسم العلم بواحد من الجماعة المسماة به اي الجماعة التي يسمى كل واحد منها
بذلك العلم كما اذا سمي شخص بزيد وشخص اخر به وشخص اخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوي وهو ما فوق الواحد لان الجماعة في اللغة
الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا كقولك زيد في قولك هذا زيد فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى بقرينة

كونه خبرا لان التنكير اصل في الخبر و رأيت زيدا الآخر فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بالآخر فانه اي فان الحكم زيد
به المسمى بزيد وجاء بجيبا ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير حكما لانه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقية اذ هي في الحقيقة ما وضع لشيء لا بعينه
لا ما اريد به غير معين تجوزا او توهم مثل هذا الاشتراك اتفاقي او يجعل عطف على يؤول اي اذا نكر بان يجعل العلم عبارة عن كونه
المشتهر صاحبه بالرفع لانه قائم مقام المشتهر لا لاتحاد معنى الموصوف اي صاحب العلم به اي بالوصف نحو قولهم اي قول اهل النحو لكل
فرعون موسى فانه فرعون في الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به
صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين وموسى في الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فكان
غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه جعل نكرة فانصرف ولذا قال الشارح اي لكل مبطل محق
وهذا من قبيل ذكر الاسم وارادة وصف صاحبه صرف جزاء لقوله اذا ذكر لانه جزاء فمحل الرفع خبر المبتدا وهو
قوله وما فيه علمية مؤثرة لما ولم يعرف ذا نكر اي لدليل تبيين فعل ماض مبني للمفعول والمستكن فيه راجع الى ما في الذي
ظهورا بينا فتحا انها اي ما في قوله اي العلمية اي ان العلمية التي هي شرطا او سبب لا تجامع اي لا تجتمع حال كونها مؤثرة ظهر
الا ما استثني مع وجود شرطها على ما سيأتي اي جزء ان العلمية لا تجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه
الا ما اي تجامع السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه اي في تأثيره حتى لو لم يكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر ولم يعتبر سببيته و
ذلك اي كون العلمية شرطا واقع في الاسباب الاربعة التي هي التانيث الحاصل بالتاء لفظا او معنى اي حال كون التانيث
لفظيا بان يكون التاء ملفوظة او معنويا بان يكون التانيث في معناه كما قال المص فيما سبق التانيث بالتاء شرطه العلمية
والمعنوية كذلك والعجمة اي كما قال ايضا شرطها ان يكون علمية في العجمة والتركيب كما قال التركيب شرطه ان يكون علما و
والالف والنون المزيدتان كما قال الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية فان كل واحد من هذه الاسباب
الاربعة من حيث تأثير سببيته بالعلمية اي بان يكون علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر الا العدل ووزن الفعل استثناء
مما هي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بل
لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد مثل قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا
فكان مضروب زيدا وعمرا اي لا تجتمع العلمية بسبب غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فالعلمية تجامع الاسباب
الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين بلا شرط فانه العلمية تجامعهما اي تجامع العدل ووزن الفعل حال كونهما

٤ حاصل بين مبني للمفعول اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق اي في تفصيل كل واحد منها صح

مؤثرة معهما حيث كانت سببا محضا كما تجامع مع العدل في عمر وزفر و وزن الفعل في احمد ويشكر و ضرب ولست شرطا
فيهما اي حال كون العلمية غير مشروطة في تأثيرهما وسببيتهما كما لم تجتمع مع العدل في ثلث ومثلث واخر وجمع فيه
وزن الفعل في احمر واسود وارقم لانها لو كانت شرطا لهما لما كان غير منصرف فيهن حين غير العلمية لانتفاء الشرط يستلزم انتفاء
المشروط ولو لم يكن سببا محضا لما كان الا ولانها غير منصرف فيهن فعلم انها تجامعهما مؤثرة بلا شرط حيث يكون سببا محضا كما ان
العدل ووزن الفعل سبب محض وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية
شرطا فيهما فيجوز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على ما سيأتي واذا نكرت زالت ولم
تزل لانها ليست شرطا فيهما وح لم يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان هذه الكلمة لم تنصرف اذا نكرت لبقاء
السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله وهما متضادان لان الاوزان المعدولة بالاستقراء والتتبع منحصرة على اوزان
مخصوصة وهي ستة اوزان لا ثاني اوزان العدل فعال مثل ثلث ومفعل نحو مثلث وفعل نحو اخر وعمر نحو جمع وفعل نحو سحر
وفعال نحو اسس ودفعال نحو قطام وليس شيء منها اي من هذه الاوزان الستة فوزنها صيغة ليس من اوزان الفعل خبر ليس المعتبرة
صفة الاوزان في منع الصرف نحو الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو فانه وان كان على وزن ضرب لانه ليس من
تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك فلا يكون اي لا يوجد شيء الاخر يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب مستثنى معهما اي مع العلمية
يعني ان المستثنى منه محذوف ههنا شيء عام المجموع هذين الشيئين والمستثنى واحد منهما فقط فصح الاستثناء لان شرط
ان يكون المستثنى منه من جنس المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ما ورده الهندي من انه غير صحيح من الامر بيان الشيء
الذاتي صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما اخرى بين المجموع هذين الشيئين العدل ووزن الفعل
وبين احدهما العدل فقط او وزن الفعل وحده الا احدهما يعني لا يوجد معهما او وزن الفعل فقط كاحمد والعدل وحده كعمر
ولا المجموع منهما يعني لا يوجد معهما كلاهما معا كما قيل حتى يرد انه لم يصح قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا فاذا نكر اي اذا
جعل نكرة الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية سواء كان فيها اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا او لا كعمر واحمد وابراهيم
وعمران او ثلثة كماه وجور في اسمي بلدتين او اربعة او عشر ما نحو ازربيجان بقي ذلك الاسم الغير المنصرف بلا سبب فيه اي لم
يبق فيه اي في الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية سبب من الاسباب التسعة من حيث هو سبب يعني لم يؤثر في منع الصرف
لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير فيما منع بقوله بقي يعني في السبب الذي هي اي العلمية شرطا فيه اي في سببيته وتأثيره

من الاسباب الاربعة المذكورة وهي الجمع والتانيث لفظا او معنى والتركيب والالف والنون ظاهر من ان العلمية
شرط فيها واذا زالت زال تاثيرها وان لم يزل ذواتها لان انتفاء الشرط مما يستلزم انتفاء تاثير المشروط لانه قد انتفى
بالتنكير احد السببين الذي صفته احد هو العلمية بذاتها ووصفها وانتفى ايضا السبب الاخر لكن لا لذاته بل وصفه وهو تاثير المشروط
بالعلمية من حيث هو اي السبب وصفه بسببي لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعني تاثيره
فلم يبق بعد انتفاء العلمية المستلزمة لما بانتفاء ما جعلت هي شرطا فيه اي في الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
سبب من حيث هو سبب فانصرف وبقي ذلك الاسم مع سبب واحد فيما اي في السبب الذي اي العلمية ليست شرطا فيه بل يوثر
فيه بلا شرط من العدل بيان لما في قوله فيما ووزن الفعل مثل عمر واحمر اذا نكر كل واحد منهما بقي مع سبب واحد هو العدل في الاول
ووزن الفعل في الثاني لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤهما بانتفائها فانصرف لان الاسم لا يكون غير منصرف
بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الكلام في الاسم المنصرف هذا اي خذ هذا الحال الذي هو اذا نكر الاسم الذي احد
اسبابه العلمية بقي بلا سبب او مع سبب واحد وقد قيل اي اعترض لان العدل اذا تعدى العلم يكون بعض الاعتراض قوله اي قيل
المعنى ومن هنا متضادة ان باب تعالى ان اصمت بقطع الهمزة ووصلها بكسرتين كما بكسر الهمزة والعين التي هي الميم حال كونها علما لمغارة
اي الصحراء بالفارسية بيابان كما في قول الشاعر اشعار مسوقية بات بها بوحش اصمت في اصلابها اسوعزا وزان الفعل خبرانه
فانه جمع وزن امر بساقيه وجود العدل فيه اي في قوله اصمت فانه اي فان قوله اصمت امر من صمت يصمت من باب نصر ينصر وقياسه
ان يجيء بضمتين لان اذا كان عين المضارع مضموما يجيء همزة الوصل في امر ذلك الباب مضموما اتباعا لعين المضارع ولانه اذا
فتحت يلتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة
احترازا عنهما فلما جاء اصمت بكسرتين علما لمغارة علم انه اي اصمت معدول عنه اي اصمت بضمتين لانه جاء اصمت بكسرتين علما غير الكسائي
علم انه معدول عما جاء على القياس والجواب عن هذا الاعتراض ان هذا اي كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين اوعدم
جمع اصمت بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين من غير اعتبار نقله من اصمت
بضمتين ايضا اي كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين وانه لم يشتهر كون مضارعه مكسور العين بل المشهور
ان يكون مضموم العين فالاوزان الثلثة تحقيق وتثبت فيها العدل تحقيقا كان العدل او تقديرا لم تجامع تلك الاوزان وزن
الفعل وما يكون وزن الفعل لا يكون معدولا وما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل وقال المحشي وتحقيقه تفعل اصمت علم

للمغارة

للمغارة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث كل صاحبه بالصمت ولا يكون له حفظ لسانه من الغفلة
من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لا معدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما لمغارة المخوفة لا مطلقها مب
وليس كذلك وايضا اي كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين امر غير محقق للعلة المذكورة قد
عرفت فيما تقدم يعني في بحث العدل في قوله لكن لابد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخراجه عن ذلك
الاصل ان مجرد وجود الاصل المحقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي وفي التقديري ايضا لانه اذا لم يكف وجود الاصل في التحقيقي
مع ان اصله موجود محقق ففي التقديري عدم كفاية اولى لان وجوده مقدر لا محقق بدون الاقتضاء منع الصرف اياه اي
العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف في الاستعمال بالعلة الواحدة وبدون اعتبار خروج الصيغة المعدولة عن ذلك الاصل
الموجود تحقيقا او تقديرا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل وههنا اي في قوله اصمت بكسرتين علما
للمغارة لا يقتضيه اي لا يقتضي منع صرف اصمت العدل وان كان الاصل موجودا محققا لوجود سببين في اصمت يقتضيان
منع صرفه وراء العدل العلمية والتانيث المعنوي مع وجود تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة وفيه ايضا وزن الفعل
المختص كشمر وضرب لان افعل امر المختص به ثم اي بعد بيان ان ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع
واحد انه اي المصنف اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة اي القاعدة التي بينها المصنف وهي قوله وما فيه
علمية موثرة اذا نكر صرف بناء على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش وكنيته سيبويه فارسي وهو بالتفاح
ووبه وهو صوت لقبا لامام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي وانما لقب به لانتشار رائحته كانتشار رائحة التفاح الاخفش
مشتق من الخفش بفتحتين صغر العين وضعف في البصر يقال رجل اخفش اذا كان في بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو
الذي يبصر الشيء بالليل ولا يبصره في غيم ولا في يوم صاح كذا في الصحاح وسبب تلقيبه معروف المشهور ثلثة والمراد ههنا هو ابو
الحسن يعني من يكون مكنيا بابي الحسن لان الاخافش ثلثة الكبير ابو الخطاب استاد سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد
بن مسعدة تلميذ سيبويه والصغير ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد وتلميذ سيبويه عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر
من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء ودلالة على ان المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم وما كان
رحلا او رده لهندي حيث قال الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة اليه غير ملايم برتبته فقال التلميذ
اي خالفه وهو انصراف نحو احمر بعد التنكير اظهر من قول سيبويه لان الاصل في الاسم المعرب الصرف مع موافقته اي مع ان قاله

لا يمنع العدل كما في الساسي الالتباس
... لا يمنع العدل

الاخفش موافق لما ذكره المص من القاعدة بيان لما في كلامه قوله وما فيه علتان مؤثرة او انكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب
واحد جعله اي جعل المص قول الاخفش اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وهو سيبويه حيث جعل سيبويه
في علمه مخالفا عملا بما هو الاصل في الاسم الفاعل وهو الاولى وان كان جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ
غير مستحسن لان جعل الفرع اصلا والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول تنبيها مفعول له على ذلك اي على كون قول التلميذ
اظهر كونه اما ذكره من القاعدة اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق لا باس به من
الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا للسيامي عبارة العقباء في انصراف مثل حاتم يخالف
نحو احمر علما اي في كونه منصرفا اذا انكر اذ اجعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش
الى انصرافه لما سيجيء والمراد بنحو احمر كل ما كان اي وصف كان معنى الوصفية فيه اي في ذلك الوصف سواء بقي على الوصفية
مثل احمر او زالت عنه وجعل اسما مثل اسود وارقم وادهم قبل العلمية يعني قبل ان ينقل عن الوصفية ويجعل علما
ظاهرا غير خفي يعني يوضع لمعنى الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر فيدخل فيه اي في هذا الخلاف
سكران وامثاله نحو عطشان وريان مما يكون الوصفية فيه ظاهرة غير خفية وتخرج عنه اي عن احمر او عما كان فيه معنى الوصفية
ظاهر البين نحو افعل التاكيد اي افعل الذي استعمل في التاكيد يعني مما من الفاظ التاكيد المعنوي نحو اجمع واكتع وابتع وابصع
فان هذه الالفاظ في الاصل موضوعة لمعنى وصفي وهو الجمعية ولذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة في
معنى التاكيد الا انها لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية فانه اي فان نحو اجمع منصرف عند التنكير يعني ان نحو اجمع
اذا استعمل في معنى الوصفية تكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن
والعلم وهما باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا بالاتفاق اي باتفاقهما لضعف معنى
الوصفية وهو الجمعية فيه اي في نحو اجمع قبل العلمية اي قبل النقل من الوصفية الى العلمية لكونه بمعنى كل فاخذ حكمه وهو الانصراف
وكذلك اي كما يخرج عنه افعل التاكيد يخرج عنه ايضا افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية اراد بافعل التفضيل المجرد عنها ما يكون
مستعملا بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اي الله اكبر من كل شيء لا ما استعمل باللام او الاضافة
فانه منصرف على كل او لما سيجيء ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يعني انصرف لان وجود لازم
الشيء يستلزم وجوده فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق وان كان غير منصرف حال التنكير اولا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق

تضعف

لضعف معنى الوصفية فيه لانه اذا تجرد عن من التبيين بافعل الاسمي الذي لا وصفية فيه كافكل وابدع ولا يكون فيه معنى
الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل في الاسم الصرف حتى صار افعل التفضيل حين تجرده عنها اسما مضمحلا عنه معنى الوصفية فينبغي
ان يكون منصرفا وان كان معه من يعني وان كان افعل التفضيل مستعملا بمن التفضيلية فيه بسبب كونه مستعملا بمن التفضيلية
لانه اذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن افعل الاسمي الذي لا وصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو الوصف فيكون
غير منصرف في الاحوال كلها للوزن والوصف او الوزن والعلم اعتبارا للوصفية الاصلية متعلق بالاعتبار اي انما خالف
سيبويه الاخفش في انصراف نحو احمر علما اذا انكر لاجل اعتباره اي اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية المصدر جار لعامله
وناصب لمفعوله وفي هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو
ثلثة ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود وههنا كذلك بعد التنكير ظرف الاعتبار فانه
لما زالت العلمية اي المانعة لاعتبار الوصفية لان العلمية للخصوص والوصفية للعموم بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الزائلة
بالعلمية فاعتبرها سيبويه الوصفية لزوال المانع وجعله اي نحو احمر غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل في
نحو احمر والالف والنون المزيدتان في نحو سكران يعني ان في نحو احمر ثلثة احوال حال التنكير اولا فانه غير منصرف للوزن
والوصفية الحالي اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التنكير ثالثا بعد العلمية
فانه غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلي واما عند الاخفش فمنصرف على ما سيأتي فان قلت كما ان مخففة
من ان المفتوحة المشددة واسمها ضمير الشان المحذوف وجوبا اي كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير هذا هو
المشبه به لا باعث على اعتبارها هذا هو المشبه تقديرها فان قلت لا باعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل في الاسم
الصرف كما انه لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية بالتنكير ايضا اي كما لا مانع من اعتبارها فلم اعتبرها اي فلم اعتبر سيبويه
الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلي فذهب الى ما هو خلاف الاصل في الاسم
المعرب اعني ما هو خلاف الاصل فيمنع الصرف كما سيجيء غير مرة ان الاصل في الاسم الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل
قيل يعني اجيب الباعث على اعتبارها اي على اعتبار سيبويه الصفة الاصلية في نحو احمر بعد التنكير فالمصدر مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف امتناع اسود وارقم من الصرف اسمين للحية والادهم للقيد مع زوال الوصفية منهما اي عن اسود وارقم
اي حين كونهما علمين اسمين لهما يعني قاس سيبويه اعتبار الوصفية في نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها في اسود وارقم اسمين للحية لزوال

لزوال الوصفية في الكل القسمين وفيه بحث اي في هذا الجواب نظر لان الوصفية الاصلية التي هي سبب لم تزل عنهما اي عن اسود
وارقم بالكلية لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما لحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما لحية السوداء وليس
كذلك بل بقي فيهما بعد الاسمية شائبة اي رائحة من الوصفية الاصلية التي وضع اسود وارقم لها لان اسود اسم لحية السوداء
وهي نوع مما وضع له اسود وهو كل ما فيه سواد لان اسود موضوع لكل ما فيه السواد فيدخل فيه حية سوداء لعدم حبسها فيكون اسما
لجنس من الاجناس التي وضع اسود لها وارقم اسم لحية التي فيها سواد وبياض وهي نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع لكل
ما فيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التي وضع ارقم لها وفيهما اي في اسود وارقم اللذين هما اسمان لحية شائبة
من اي رائحة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما اي في اسود وارقم بعد الاسمية اعتبارها اي اعتبار الوصفية
بالرفع فاعل فلا يلزم في احمر بعد التنكير وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلي كما كان اسود وارقم اسمين لحية
غير منصرفين للوزن والوصف الاصلي لانها اي لان الوصفية الاصلية التي في احمر قد زالت بالعلمية بالكلية فلا يقاس على
اسود وارقم اسمين لها اجيب بان هذا اذا جعل علما لغير الذات المخصوصة وهي الذات الموصوفة بالحمرة اما اذا جعل
علما لغير الذات المخصوصة لتلك الذات فلا نم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر ليس الا ان يجعل علما لذات متصفة
بالحمرة بعلاقة الجزئية كما في اسود وارقم وادهم علما لما سبق فالمعنى اعتبارها في نحو احمر بعد التنكير كما المعنى في اسود وارقم
فالقياس صحيح واما الاخفش فذهب الى انه اي نحو احمر منصرف بعد التنكير فان الوصفية في نحو احمر قد زالت بالعلمية لان
الوصفية والعلمية لا تجتمعان في كلمة واحدة كما سيجيء وان العلمية قد زالت بالتنكير وظاهر والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
ولا ضرورة ههنا لان الاصل في الاسم المعرب الصرف واجيب بان الساقط مانع يعتبر فيه بعد زوال المانع
وان لم يكن فيه ضرورة فلم يبق فيه اي في نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثاني والثاني بالتنكير الا سبب
واحد وهو وزن الفعل في احمر والالف والنون في سكران والسبب الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف ما لم يتكرر
ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير متكرر يتمايل الى جانب الاصل وهو الصرف والى جانب الفرع وهو عدم الصرف
تجذب الاصل لاصالته فانصرف وهذا القول اظهر اي قول الاخفش اظهر من قول سيبويه وقد سبق وجه الاظهرية
وقام الحسني والحق مع سيبويه واعترف الاخفش حيث قال في كتابه الاوسط ان خلافي في نحو احمر انما هو مقتضى القياس
واما السماع بيان فعلا منع الصرف وما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي في نحو احمر بعد التنكير اشار الشارح بهذا الى ان قول

المص

المص ولا يلزم جواب لسؤال ورد من قبل سيبويه [illegible] بان يكون الواو فيه للاستيناف وان كان ذلك الوصف
زائلا بالعلمية لان الزائل على نوعين زائل يعتبر عند زوال ذلك المانع لزمه اي لزم سيبويه ان يعتبره اي ان يعتبر الوصف
الاصلي حال العلمية يعني عند قيام المانع وهو العلمية ايضا اي كما اعتبره عند زوال فيمتنع نحو خاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
يعني فيجعل عند سيبويه نحو خاتم غير منصرف للوصفية الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصليا يجوز ان يعتبر وان كان
مع قيام المانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات الوصف فيجوز ان يعتبر الوصف الاصلي لاصالته مع العلمية عنده
فاجاب المص عنه اي عن هذا اللزوم من جانب سيبويه بقوله ولا يلزم من الالزام او اللزوم والمناسب لقول الشارح لزمه الثاني
اي ولا يلزم سيبويه من اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بالعلمية بعد التنكير في مثل احمر باب حاتم بالرفع لانه فاعل ولا يلزم
يعني فرقا بين باب حاتم وباب احمر في هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود في الحال في باب حاتم والمانع اذا
كان موجودا لا سبيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود في باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان
حاتم اسم فاعل على وزن فاعل من حتم يحتم من باب نصر اي كل علم تغير بهذا الباب لان هذا الحكم ليس مختصا بحاتم كان في الاصل وصفا
بان كان في الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول كمحمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم او غير ما كان في الاصل صفة ثم جعل علما مع بقاء
العلمية الطارئة للوصف بان اعتبر سيبويه متعلق بقوله ولا يلزم فيه اي في باب حاتم ايضا كما اعتبر في باب احمر الوصفية الاصلية
وحكم سيبويه بمنع صرفه اي في صرفه بان حاتم للعلمية والوصفية الاصلية يعني يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصفية الاصلية
والعلم الحالي لما يلزم تعليل لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم وههنا لا من الالزام على ما لا يخفى اي لعلة ومانع يوجد في باب حاتم على تقدير
منعه من الصرف اي على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف من اعتبار المتضادين بيان ما في ما يعني المراد من المتضادين الوصفية
والعلمية فان العلم مخصوص اي لشخص مخصوص متعين بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد والوصف للعموم يعني ان الوصف عام
لكل ما فيه ذلك غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل ما فيه الحمرة ذي روح او جماد او انسان او غيره غير مخصوص بجنس ونوع وشخص
وفرد فلا يجتمعان اي العلم والوصف في حكم واحد متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف يدل عليه قول الشارح
وهو اي الحكم منع صرف لفظ واحد حيث جعل الواحد صفة للفظ واعتبار المتضادين في منع صرف لفظ واحد غير جائز منع كونه لكونه
باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلي والعلم الحالي فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية في باب احمر اعتبارها في باب حاتم حتى يرد عليه
ما ورد في خلافه ما مصدرية اذ الظرف فيه زمانية اعتبرت مبني للمفعول الوصفية الاصلية بالرفع لانه نائبه اي بخلاف وقت اعتبار

الوصفية الاصلية مع سبب آخر وهو وزن الفعل كما اعتبرت في اسود وارقم الممنوعين للحية فانه لا مانع من اعتبارها لانه وزن الفعل
وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة او لا مثل اسود واحمر فان قلت التضاد انما هو بين
الوصفية المحققة الموجودة حيث لم تكن زائلة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية مثل خاتم علما لان الزائل لا يكون
مضادا للثابت فلو اعتبرت مبنى المفعول الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية في منع صرف مثل خاتم مسلوخ باعتبرت لا يلزم
اعتبار متضادين في باب خاتم لان الوصفية الاصلية وان لم تعلم في الحال فلم يجتمعا اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لا اعتبارهما قلت
تقدير احد الضدين اي اعتبار وجوده وجعله في حكم الموجود وبعد زواله مع ضد آخر اي مع ضده في حكم واحد اي في منع صرف
لفظ واحد وان لم يكن ذلك التقدير من قبيل اجتماع المتضادين لان احد الضدين اذا كان مقدرا والآخر موجودا لا يلزم اجتماع
الضدين لكنه يشتبه اي الا انه يشبه اجتماعهما فاعتبارهما معا وان لم يكن مستحيلا لكنه غير مستحسن فينبغي للعاقل ان يحترز
عن كلام غير مستحسن كما يحترز عن كلام مستحيل وطا بين ان الاسم المعرب الذي فيه سببان من الاسباب او واحد منها يمنع
منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لا يمتنع منه في بعض الاحوال وان كان التنوين يمتنع في جميع الاحوال فقال وجميع الباب
اي جميع باب غير المنصرف سواء كان عدم الانصراف لوجود سببين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة او لا باللام
متعلق بقوله ينجر قدم عليه للاهتمام اي الجار اي بدخول لام التعريف عليه اي على الاسم الغير المنصرف اشار بالتعبير
في الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجي او بالاضافة اي باضافة الغير المنصرف الى غيره ينجر اي يصير ذلك الاسم الغير المنصرف
مجرورا بالكسر متعلق بينجر اي بصورة الكسر من القاب البناء الخاصة فيستحيل انجراره به فلا بد من حذف مضاف
او يجوز لانه قد اريد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق
على الحركة الاعرابية مجازا فالظاهر انه يقبل المص بالكسرة بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء لفظا مثل باحمر وبعمر كرم او تقديرا
مثل بالحبلى وحبلى النساء وانما لم يكتف المص في بيان هذه القاعدة بقوله ينجر لان معناه على المذهب يصير مجرورا لا ان الانجرار قد يكون
بالفتح كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفى به لم يعلم ان انجراره هيهنا بالفتح او بالكسر مع انه المقصود والثاني
وهو المصرح به يكون ادل على المقصود ولا اي ولم يكتف ايضا بان يقول ينكسر اختصارا لان الكسر يطلق على الحركات
البنائية ايضا كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه واضافته
يكون مبنيا وليس كذلك لانه دخول اللام والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى في هذه الحالة وفي النحاة خلاف في ان

هذا الاسم اي الاسم الغير المنصرف في هذه الحالة اي حالة اضافته الى غيره او حالة دخول اللام عليه منصرف او غير منصرف فبعضهم
اي فبعض النحاة من ذهب الى انه اي الى ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف مطلقا اي سواء بقيت علتاه فيه بعد هذه الحالة
او زالتا عنه او بقيت احديهما وزالت الاخرى لان عدم الانصراف اذا كان فيه سببان او سبب مكرر انما كان
بمشابهة الفعل في الاحتياج والفرعية فلما ضعفت هذه المشابهة اي مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل بدخول ما هو من خواص الاسم
اي بسبب دخول ما يختص بالاسمية وخصصها اعني اللام او الاضافة على ما سبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم قويت
جهته اي جانب الاسمية وتحققت لانه وجد علامة الشيء فيه يدل على تحققه فرجع هذا الاسم الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر
اي الجر لزوال المانع من دخوله وهو المشابهة وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة دون التنوين يعني لم يدخله التنوين لانه اي التنوين
لا يجتمع مع اللام والاضافة لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام لان اللام وضع للتعريف ودخول
التنوين للتنكير وان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق وبين الاضافة واللام وبين
التنوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين ومنهم من ذهب الى انه في هذه الحالة غير منصرف مطلقا يعني في الاحوال
الثلثة التي مرت سابقا والممنوع من غير المنصرف لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه بالاصالة هو التنوين لان التنوين
لا يدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخل وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ومثل قد قيل
الحق وتضرب بين فكانت التنوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم حقيقة وحيث لم يكن يعني ومكان ضعف فيه الف التعريف
غير المنصرف بسبب دخول ما هو من خواص الاسم لم يؤثر اي المشابهة الا في سقوط التنوين لكونه مقصودا بالمنع فقط
دون تابعه الذي هو الكسر لان الشيء اذا ضعف ينحصر تأثيره فيما هو المقصود ولم يتجاوز الى غيره فعاد الكسر الممنوع
لاجل المشابهة القوية حين ضعفت الى حاله كعدم المؤثر في سقوطه فبقي على حالته الاولى وسقوطه اي سقوط التنوين من
ذلك الاسم في هذه الحالة لا يستلزم من الصرف اي لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف في هذه الحالة اذا كان العلتان
باقيتين او واحدة مكررة باقية فمسلم واما اذا زالتا او زالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم
ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور ومنهم من ذهب الى ان العلتين
اذا كانتا باقيتين مع دخول اللام او الاضافة يعني ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة
المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث وغيرها من العلل التي يجوز جمعها مع اللام او الاضافة

كان الاسم غير منصرف وسقط منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق في كونه منصرفا مطلقا
او غير منصرف مطلقا واذا زال التاثير معا اي زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما
باحدهما او زالت احديهما اي احدى العلتين حيث لا يجوز جمعهما مع احدهما كان الاسم منصرفا فدخله الجر لكونه منصرفا
ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة لما سبق وبيان ذلك اي بيان المذهب الثالث
ان العلمية تزول بدخول اللام لما سبق ان اللام وضع للتعريف ما دخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو معرفة باي
طريق كان والاضافة لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنوية ومن ثم لم يجز يد المضاف من التعريف على ما سياتي
فان كانت العلمية شرطا لسبب آخر كما في الاسباب المذكورة فيما سبق زالتا اي العلتان معا باللام او الاضافة
لان العلمية زالت باللام او الاضافة مع زوال الضابطة والسبب الذي جعلت هي شرطا له فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف
فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة كما في ابراهيم وطلحة وزينب وبعلبك وعمران وان لم يكن اي العلمية
شرطا له بل اثرت فيه بلا شرط كما في احمد وعمر وزفر وعمر زالت احديهما فبقي ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله
الكسر ايضا دون التنوين وان لم يكن هناك شيء اي في الاسم الغير المنصرف علمية كان غير منصرف بدون العلمية اما مع
سببين كما في احمر وثلث وجمع بقيت العلتان على حالهما واما مع سبب واحد كحمراء واساور واناعيم فكان الاسم غير منصرف
مع هذين القسمين لوجود العلتين او علة واحدة مكررة فيمنع منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق
وهذا القول انسب من القولين الاولين بما عرف به المصنف غير المنصرف وهو ما فيه العلتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما
واعلم ان غير المنصرف في هذه الحالة منصرف او غير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكر المص [illegible]
ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع في بيان محال الاعراب وهي ثلثة فقال **المرفوعات** [illegible]
لان المرفوع هو العمدة في الكلام ومحتاج اليه وما سواه كذلك ولان علامته وهي الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان
كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان عن الضمة وهي الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع
ليس الا واحدا وهو الفاعل فزال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع لا نوعه وتدبر
وجمع المكسر ههنا وفي المجرورات على حقيقته وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله ما اشتمل
او خبر مبتدأ محذوف تقديره المرفوعات ما اذكره او من انواع محال الاعراب وانها موقوفة لا محل لها لانه وهو الصواب

يعرف بالتامل جمع المرفوع خبر مبتدأ محذوف تقديره هي المرفوعة وان كان المبتدأ بحسب الظاهر هكذا الا ان موصوفه
الاسم لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعي
موصوفات وهو اي الاسم مذكر لا يعقل لان العقل لا يكون الا في ذوي العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن وجمع
هذا الجمع منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع مطردا كثير عن شبه الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا بالعامل
وتنبيها على ان التمييز في النسبة بتوسطه بين المتشابهين وان كان في عامله خلاف صفة مرفوع على انه نائب الفاعل وهي على وزن
عدة لا على وزن رمية المذكر الذي لا يعقل لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث كالصافنات جمع صافن وهو من الخيل الذي
يقوم على طرف الحافر من يد او رجل وعلى الثلث الاخر على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا يكاد
يوجد الا في العرب الخالص المذكور على وزن فعول جمع ذكر وهو نقيض الخنثى مطلقا كعزف والفرون من الخيل يطلق على الفرس
ذكرا كان او مؤنثا وجمال جمع جمل وهو من الذكر من الابل سبحلات جمع سبحل على وزن قمطر بمعنى السمين كطويل الغليظ
وهو محمود في الابل يدل عليه قوله اي ضخمات جمع ضخم بالضاد المعجمة والخاء المعجمة وهو الغليظ وكالايام الخاليات اي الماضيات
اشارة الى ان المعطوف محذوف كالف قبله وكالجبال الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك هو اي المرفوع الدال
عليه المرفوعات لان المفرد داخل في الجمع فكان مرجعه سابقا معنى بمثل اعدلوا هو اقرب بمعنى الضمير يرجع الى العدل الدال
عليه اعدلوا والتذكير باعتبار الخبر الذي على عكس من كانت امك لان التعريف باللام متعلق بالتغير تقديره وانما فسره
هكذا لانه انما يكون للماهية وهي والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهي لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان
او نوعا كالانسان لا للافراد كزيد ورجل ما اشتمل اي اسم اشتمل فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف بالجملة
يناسب التنكير ولو كان موصولا لعبر بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ما موصوفة اليق بهما من كونها موصولة
لان الموصوفة لكونها نكرة تستلزم العموم بخلاف الموصول على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا فسر بهذا البيان
الى ان الباء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم في اللغة العلامة وهي الضمة وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى
وهي ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان ياخذ ما هو الاقوى والواو وهي ايضا اقوى الحروف والالف انما جعلت
علامة في التثنية لا غير لانها كثير الاستعمال والالف لكونها خفيفة فلا صارت علامة له فيها ونابت عن الضمة والمراد باشتمال الكلم
عليها ان يكون الاسم موصوفا بها اي يكون اعرابه بها لفظا بهذه العلامات الثلث او تقديرا كذلك او محلا كذلك

[illegible]

نحو جاءني هذا في محل الضمة وهذان في محل الالف وهؤلاء في محل الواو وفيه اي في قوله او محلا رد على المصنف حيث قال و
الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا لا غير ولا شك
ان الاسم موصوف بكونه رفع محلا اذ معنى الرفع محلا انه في محل اي في مكان من الرفع والنصب او الجر لو كان ثمه اي في ذلك المكان
معرب اي اسم معرب لكان ذلك الاسم مرفوعا مثل جاءني هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا لفظا مثل جاءني زيد
او تقديرا مثل جاءني فتى فاذا كان الامر كذلك فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي منصوب لفظا بعد الا لانه فعل ماضيا وفاعله
مستتر فيه راجع الى ما اي بما جاوز الرفع المحلي وهو الرفع لفظا او تقديرا وهو اي المصنف بحث مثلا منصوب اما على المصدرية تقديره
بحث مثلا والجملة حال من فاعل بحث او على الحالية بمعنى ممثلا عن احوال العامل من التقديم والتاخير وغيرهما اذ كان ظرف بحث
مغنيا منفصلا والمضمر مطلق لا يكون الا مبنيا واعراب المبني انما يكون في محله كما سيجيء في بحث وجوب التقديم والتاخير طارح من
تعريف المرفوع شرع في بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه فقال فمنه الفاء للتفسير ومن للتبعيض اي من المرفوع بحكم توافق
الضمير بين المرفوع البارز والمجرور في المرجع وايضا لان المقسم هو المرفوع او المشتمل على علم الفاعلين يرجح هذا التفسير
توافق الضمير بين المرفوع المستكن والمجرور في المرجع ولموافقة ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر الفاعل مبتدأ مؤخر وقوله فمنه
خبر مقدم او خبر وقوله فمنه مبتدأ لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل في المبتدأ التقديم على ما سياتي
وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي الاصل في الجمل لان الفعل هو الاصل في العمل والاسناد
والاخبار له وعنه وحده ولا يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره ولان عامله اقوى لانه لفظي يعرف باللفظ والعقل
كالفاعل ومناسبة العامل بالمعمول توجب قوة عمله فلذا رقوة العامل اللفظي اذ يغلب على عامل المبتدأ ويستحق
من عامل المبتدأ لانه يعرف بالعقل فقط ولان رافع الفاعل لا ينسخ بالنواسخ ولانه اسند في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه
الا بسد شيء مسده وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق اي غالب لانه يجب تاخيره في بعض المواضع لامر عارض وسيجيء
تفصيله على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم وسياتي وجهه بخلاف الفاعل فانه الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتدأ و
وجه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل لفظي وهو الفعل الذي هو اقوى من العامل كما سيجيء لزم تاخره عنه ولذلك ليس
بالمبتدأ اذ اقدم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ولو كان مؤولا نحو زيد ابوك قرشي وهل زيد ضربك ومشتق مثل زيد قائم ولانه
يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لا يحكم عليه الا بحكم واحد وفيه نظر فكان المبتدأ اقوى

لان

لان كثرة الحكم تفيد قوته بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالشيء لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به كما في جاء زيد وقائم
بنفسه غير صادر عن شيء فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتدأ بتأويل وهنا الحكم لا يقبل التاويل وهو اي الفاعل ما اي اسم
سيجيء فائدة هذا التفسير حقيقة نصب على التمييز او حكما عطف على قوله حقيقة واللام في ليدخل متعلق بالتعميم اي وانما عممنا الاسم المفهوم
من قوله ما يقتضي المقام الى الحقيقي والحكمي فيه اي في الاسم مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا لان الفعل المصدر بان في حكم المصدر فيكون
فاعلا او مفعولا او مبتدأ او مضافا اليه اي اعجبني ضربك زيدا اسند اليه الفعل ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل
الانشائي نحو بعت وهل ضربت زيدا ونحوها بالاصالة متعلق بالاسناد لا بالتبعية واللام في ليخرج متعلق بالفعل المقدر تقديره
وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج عن الحد توابع الفاعل مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله وكذا خبر مقدم المراد مبتدأ اي
جميع متعلق بمراد حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بدل من قوله وكذا بدل الكل والجار في قوله بقرينة
متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اي كون غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها اي بعد هذه الانواع الثلثة او شبهه معطوف
على الفعل اي ما اشبهه لان المصدر العامل في حكم الفعل في العمل من قبل في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشارك فيه وله في الدلالة
على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه لا يدل على الحدث وانما قال ذلك اي او شبهه ليتناول الكلام متعلق بالقول فاعل اسم الفعل
مثل زيد قائم ابوه والصفة المشبهة مثل زيد حسن وجهه والمصدر مثل اعجبني ضرب زيد عمرا واسم الفعل مثل رويد زيدا وه
هيهات الاجر وافعل التفضيل وسياتي تفصيله والظرف مثل زيد امامه كتاب وقدم عطف على قوله اسند او حال عن الفعل
بتقدير قد بالواو والضمير لان الماضي المثبت لا يلزم فيها قد ظاهرة او مقدرة على ما سياتي اي الفعل او شبهه ليشير الى ان الضمير اذا جعلت حالا
يرجع الى احدهما على سبيل البدل عليه اي على ذلك الاسم المعبر عنه بما واحترز به اي بقوله وقدم عليه عن نحو زيد في زيد ضرب لان
عن المبتدأ الذي اسند اليه الفعل يعني خبره جملة فعلية لانه ما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى الضمير الذي الاسناد اليه في الحقيقة لانه
خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال والمآل وكل خبر يرجع الى المبتدأ لجواز ان يقام مسند الى المبتدأ اذا يقام هو مسند الى ذلك
الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ فان زال هذا بقوله وقدم عليه لكونه مؤخرا عنه فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو
الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ والمراد بقوله قدم عليه تقدمه عليه وجوبا هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد يقدم الخبر على المبتدأ
مع ان هذا المبتدأ ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد واللام في قوله ليخرج متعلق بالتقديم عنه المبتدأ المقدم عليه خبره من نوع على انه
فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببي مثل مررت برجل حسن غلامه ونعم مثل هذه الصفة جرت على من هي له نحو كريم خبر مقدم لا مبتدأ

لانه نكرة و لو كان لا تكون مبتدأ الا بوجه من التخصيص سيأتي تفصيله من بكر مالك و الموصول مع صلته في محل الرفع مبتدأ لانه
معرفة قدم الخبر ههنا مع انه تأخيره هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل قوله ثلثة تذهب عن نفسه تذهب عن القلب الحزن
الخضرة و الماء الجاري و الوجه الحسن فان قلت منشأ هذا السؤال قوله و المراد تقديمه عليه وجوبا كان الفاء جواب شرط
محذوف تقديره اذا كان المتأخر هكذا فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة و الخبر ظرف لتخصص به النكرة لانه بتقديم الخبر
الظرف يتخصص النكرة كما سيأتي تحقيقه نحو في الدار رجل قلت المراد بالتقديم وجوب تقديم نوعه اي نوع ما اسند الى الفاعل
او شبهه لا افراده و ليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور بخلاف نوع
ما اسند الى الفاعل فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده ما اسند على جهة قيامه به اي اسند اليه واقع على طريقة قيام الفعل او شبهه
اي الاسم بنفسه لا ان الجار ظرف مستقر و متعلقه صفة لمصدر محذوف للمسند و الى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته
و طرزه و الضمير المجرور في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل و يجوز ان يجعل الجار و المجرور اعني على طريقة حالا من ضمير
قدم اي مستقرا على طريقة [illegible] و فيه نظر و طريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك علامتهما او على ما في حكمهما اي ذلك
من لوازمهما لان القيام ثبوت موجود للامر و اتصاف ذلك الامر به و التعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم او ما في حكمها لان مصدر
المعلوم موجود و مصدر المجهول لا يوجد لانه لا يجيء المجهول من الفعل اللازم كاسم الفاعل و الصفة المشبهة مثال لما في حكمها لانه
اسم الفاعل ما اسند الى الفاعل يتقدم عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه و احترز بهذا القيد اي بقوله على جهة قيامه به عن مفعول
ما لم يسم فاعله اي عن فعل او شبه فعل لم يسند الى الفاعل بل الى نائبه كالفعل المجهول و اسم المفعول كزيد في ضرب زيد فانه على صيغة
المجهول لا على صيغة المعلوم فالاحتياج الى هذا القيد اي القيد المذكور انما هو على صيغة المجهول مذهب من لم يجعله اي نائب الفاعل داخلا
في الفاعل كالمص و اما على مذهب الجار معلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد لتقديره و اما فلا حاجة بل قدم لشكايتولى بين حرفي الشرط
و الجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم مع فعله اي مفعول ما لم يسم فاعله داخلا فيه اي في الفاعل كصاحب المفصل حيث قال
الفاعل ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا فجعله [illegible] و معه الشيخ عبد القاهر و اكثر البصرية حيث جعلوه فاعلا فلا يحترز
عندهم فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به و خلافهم لفظي يرجع الى انه هل يقال في اصطلاح النحاة فاعلا اولا و ليس خلافا معنويا
فعند المص لا يقال و عندهم يقال قوله مثل اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره مثاله مثل او منصوب على انه مفعول به لفعل محذوف
تقديره اعني مثل زيد [illegible] الصريح ما به المقصود من المثالين و ليس في قام زيد الجار و المجرور صفة لزيد اي الكائن فيه

فهذا

فهذا اي هذا القول مثال لما اسند اليه الفعل و صرح فيه و مثل ابوه في زيد قائم ابوه و انما اتى بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا
عليه لانه لا يعمل بدون الاعتماد كما سيأتي في تفصيله فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل و لكنه ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ و قائم خبرا مقدما
عليه و لو قال زيد قائم الغلام ابوه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختار الافراد اختصارا و لان المناسبة في المثال ليس من داب المحصلين
و الاصل في الفاعل لما فرغ عن تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه و الواو فيه للحال و الاصل و هو في اللغة ما يبتنى عليه الشيء و في العرف قاعدة
كلية تتضمن احكام الجزئيات و المراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله اي ما ينبغي [illegible] قيل لو قال و الاولى مكان و الاصل لكان اخصر و اوضح و احسن
لرعايات الاشتقاق يعني مطابقة الاولى و ان يليه احيب بانه لا و لوية يحتمل ان يكون عارضية لا بحسب الاصل و ليس يوجد هذا الاحتمال في
الاصل و لذلك اختاره اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه انه لم يمنع مانع لان عند المانع يخرج عنه و يجب ان يلي الفعل المسند اليه الضمير راجع
الى اللام العهد الخارجي مثل جاءني رجل و اكرمت الرجل اي ان يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته اي معمولات الفعل ههنا
تفسير معنى الولي لان معناه القرب يقال وليه قربه يعني يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده
اذ هو خلاف الاصل لانه اي الفاعل كالجزء من الفعل حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل قوله لشدة احتياجه اليه تعليل للجزئية بدليل [illegible]
ذلك اي على كونه كالجزء منه عند العرب تلك و للشدة اسكان اللام في ضربت اي في الفعل الذي اتصل به ضمير البارز المرفوع المتحرك
لانه اورد على سبيل التمثيل قوله لانه لدفع توالي اربع حركات تعليل لاسكان فيما هو ظرف للتوالي بمنزلة كلمة واحدة لانه فلو
اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعي لانه لما استقل بكون حروفه اصلية حتى لو حرك كلها يلزم زيادة كالاستقلال و حبس اسكان
احدها لدفعه لزم اسكان احد حروف ما هو بمنزلته كالمثال المذكور قوله فلذلك الفاء للتفريع اي لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل الولي او لزوم
تعليل و متعلق بالتعقيب [illegible] جاز و امتنع على سبيل التنازع ذلك اسم من اسماء الاشارة للبعد الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ما سواه من معمولات
الفعل سواء كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة او فروعا كالملحقات السبع جاز ضرب غلامه النصب على انه مفعول به زيد مرفوع يكون فاعلا
و قوله ضرب [illegible] بتقدير مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جاز اي تركيب ضرب غلامه زيد قوله لتقدم تعليل بجواز و متعلق به و هو مصدر مضاف
الى الفاعل مرجع الضمير و هو اي المرجع زيد لانه فاعل و اصله ان يلي الفعل لفظا رتبة منصوب على التمييز لان التقدم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما
معا اذا كان الامر كذلك فلا يلزم الاضمار قبل الذكر حاكونه مطلقا يلزم لفظا فقط و هو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبني على السكون
و الفاء جواب شرط محذوف يعني اذا كان اللزوم لفظا فانه من اللزوم رتبة و ذلك اي لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط
جائز كما جاز عند مرجعه لفظا و رتبة و امتنع ضرب غلامه بالرفع لانه فاعل زيدا منصوب لكونه مفعولا لتأخر مضاف الى الفاعل هو

مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة تمييز اى عن نسبة الناظر فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك اى الاضمار المذكور
غير جائز لكونه مخالفا للوضع فان وضع ضمير الغائب سيجيء تفصيله قوله خلافا فانه منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام في للاخفش
متعلق بتقديره يخالف الجمهور خلافا فانه يخالف هذا الجمهور وابن جنى بسكون الياء وتخفيفها وتشديد النون كنية الامام
ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة وتشديدها اى وليعلم في ذلك اى في الجواز قول
الشاعر جزى ربه وهذا انما يكون دليلا باعتبار رجاع الضمير الى العدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف في حالة الاجل المسمى الى
ربه ولان الرب هو المجازي الرجل فاذا انتقم للمظلوم منه المصرح عليه وعنى في قوله عنى ههنا يستبدل تقديره بدلا عنى وناسبا عدى
بن حاتم جزاء منصوب بنزع الخافض اى بالجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو الكلام جمع كلب المراد منها شرار الناس وحقيقتها
وجزاء ما القتل هدرا العاويات جمع عاوي وهو الصياح يقال عوى الكلب يعوي من باب رمى يرمي صاح وهو ما ليس بكلب صيد
ولا حرث ولا لمن ينفع الا العوار ويروى العاديات جمع العادي بالدال المهملة وهو العدو والاول اليق بالمقام وقد فعل اى فعل الله ذلك
واجاب سلمى قيل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما تخيل اليه حاصلا فيعبر عنه
بالماضي وجيب عنه اى عن مستند بما بانه هذا اى قول الشاعر بضرورة اى الضرورة وزن الشعر اذ لو قيل جزى عدى بن حاتم ربه
لانكسر الوزن ولوقوع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام ولان الاضمار المذكور ليس بموجود فيه وبانه
لانم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل مثل اعدلوا هو اقرب وقدم تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا
فضمير كان يرجع الى الصدق الذي دل عليه الفعل اعني صدق اى جزى رب الجزاء فح لا يكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب
اى صاحب الجزاء قوله واذا انتفى الاعراب شروع فيما يجب من الفاعل وتخرجه عن ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان
كان جائز التاخير عنه الدال اللام في الاعراب للعهد الخارجي على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول ايضا في قوله بانه وضع متعلق بالدال لان
المراد بها الدلالة الوضعية لا غير لفظا منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحترازا عن التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره
فيهما اى في الفاعل المتقدم ذكره من قوله من نحو تمييز قوله فسد الفاعل وفي ضمن الامثلة معطوف على قوله صريحا لا في التمييز بعد الفرق فيه والمفعول
المتقدم ذكره في ضمن الامثلة لا صريحا لانه لم يذكر المفعول صريحا والقرينة معطوف على الاعراب اى الامر الدال عليهما لا بالوضع لان القرينة ما يكون
علامة على الشيء من غير وضع اذ لم يعهد مبنى للمفعول في قوله ان يطلق يعني لا يشبها نائب فعل لم يعهد على قوله ما وضع متعلق بقوله ان يطلق بازاء
الشيء قوله ان الضمير الراجع الى الموصول قرينة للفاعل بل المعهود انه ممنوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا يرد انه ذكر الاعراب مستغني

بعض

بعضه انه ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندي حيث قال وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب
من القرائن وقال واذا خيف اللبس يكفي لما عرفت قوله اذ القرينة شاملة له تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه لا لعدم الورود
كما هو المتبادر وهي اى القرينة اما لفظية اى يكون معروفة باللفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التانيث في نحو ضربت موسى
حبلى او معنوية يعني يعرف بملاحظة العقل من غير مدخل اللفظ فيها نحو استخلف المرتضى المصطفى ونحو اكل الكمثرى يحيى لان احد
للفاعل او كان معطوف على الشرط الفاعل مضمرا متصلا بالفعل او شبهه بارزا بدل من الخبر كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب
غلامه زيد سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا مثل ما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك البارز في قوله شرط
ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل فيه رد على الوافية حيث قال وما ذكره يشكل بمثل قولك زيدا ضربت واللام في قولنا لكلا متعلق بالشرط
ينتقض اى ما ذكره المص بمثل قولك زيدا ضربت يعني بمثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان او مضمرا منفصلا مثل اياك ضربت
ومثل هذا لكونه مقتضى الظاهر ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المص او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل معطوف على احد الشرطين الاول
المسالة والثاني القريب بعد الا ظرف لغو الوقوع البارز في قوله بشرط الشرط البارز السابق توسطها اى كلمة الا بينهما اى بين الفاعل والمفعول في صورتي
التقديم والتاخير يعني في صورة تقديم الفاعل وتاخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجيء قريبا نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها اى
معنى الا وهو الحصار ما قبلها فيما بعدها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه جزاء لقوله انتفى او بعد الا او بعد معناها واما كان
جزاء البارزية محذوف اما كونه جزاء للاول فلاصالته وتقدمه واما للثاني فلقربه اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
الاربع والجار في قوله اما في صورة متعلق بمحذوف واما التفصيل تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول في صورة
انتفاء الاعراب فيهما اى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول والقرينة الدالة عليهما لفظية كانت او معنوية فلانه تحرز عن الالتباس
يعني لو لم يجب تقديمه عليه لم يعلم يقينا ان الفاعل هو هذا الاول لكون التقديم اصلا او الثاني لجواز تاخيره ايضا فلدفع هذا الالتباس
وجب تقديمه واما وجوب تقديمه عليه في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلان فاء الاتصال الانفصال المصدر مضاف
الى فاعله وناصب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل مسبوق وامتناع وقوع كلمة اخرى بين اجزاء الكلمة واما في صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب يعني انحصار
الفاعل في المفعول فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا يعني في صورة تقديم الفاعل وتاخير المفعول وتوسط الا بينهما
انحصار ضاربية زيد في عمرو ولانه الاصل في الانحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله مع متعلق بالجز اى مصاحبا وملابسا مع جواز

انما يكون زيد ضارب بالتخصص الخ يعني يصح ان يكون زيد ضارب بالغير عمرو ايضا لعدم الحصر فيه فلو انقلب احدهما بالاخر لتقديم المفعول
على الفاعل في صورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول في صورة الثانية انقلب الحصر المطلوب لان تغير التركيب يستلزم تغير المعنى
لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الثانية لئلا ينقلب الحصر
المطلوب في كل واحد منهما واما قوله لو لم يتوسطها اي لا بينهما اي بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير لانه اي الحال في شانه
لو قدم المفعول على الفاعل في الصورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا مع الا فقيل في مثاله ما ضرب الا عمرا زيد تحصيل فيه معنيان
الظاهر وغير الظاهر تفصل الشارح هذين المعنيين فقال فالظاهر ان معناه اي معنى هذا القول انحصار ضاربية زيد في عمرو ويعني انحصار
صفة الفاعل في المفعول اذ الحصر اي المحصورية انما هو فيما يلي الا سواء قدم او اخر فلا ينقلب الحصر المطلوب يعني لا يتغير المعنى الاول
لان تغيره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول مع الا فلا يجب تقديم الفاعل لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ
كيف ما كان قوله لم يستحسنه بعضهم استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال التقديم
المفعول على الفاعل قليل لوروده لانه من قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو هي المسندة الى زيد
لا مطلق فلا بد من تقديم الفاعل ليتم تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل واما قوله غير الظاهر ان معناه اي معنى ما ضرب الا عمرا
زيد هكذا الخ ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وعلى هذا المعنى ظاهر لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز
عند الاكثرين لضعف الاداة اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا غيره فيفيد هذا المعنى الغير
الظاهر انحصار صفة كل منهما اي من الفاعل والمفعول في الاخر يعني يفيد انحصار ضاربية الفاعل في المفعول ومضروبية المفعول في
الفاعل وهو اي هذا المعنى ايضا مصدر راضي يرضى ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية لفعل واجب الحذف سماعا من
سعيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال خلاف المقصود انحصار صفة احدهما في الاخر وهو على الاحتمال وتقدير
المذكور لانه لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذلك وهو
عين خلاف المقصود اما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير كما ان الحصر في الا
فيما يليها وما يليها لا يكون الا الجزء الاخير حقيقة او حكما فكذا هذا لانه بمعنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فلو اخر الفاعل لانقلب
المعنى كما انقلب في الا حال كونها متوسطة بينهما قطعا منصوب على التمييز او على الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة
حال لما فرغ من بيان الاحوال التي توجب تقديم الفاعل على المفعول بعدما كان الاصل فيه التقديم وجواز التاخير شرع في بيان الاحوال

التي

التي توجب تاخيره عنه بعد ان الاصل المذكور فقال واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول يعني ضمير يرجع الى المفعول نحو ضرب زيدا
بالنصب غلامه او وقع عطف على الشرط وهو قوله واذا اتصل اي الفاعل بعد ظرف وقع ومضاف الى الا المتوسطة بينهما عطف
على الشرط وهو قوله واذا اتصل اي بين المفعول والفاعل في صورتي التقديم والتاخير اي صورة تقديم المفعول وتاخير الفاعل مع توسط
الا بينهما وفائدة هذا القيد اي التوسط بينهما ستعرف ما عرفت في الذي عرفته الفاء اي سابقا من الف اذا رجع منصوب على الظرفية اي شيء الذي
عرفته من القسم السابق اي في صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او معناه او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا
نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله اي مفعول الفاعل او الفعل والاضافة لادنى ملابسة الباء في قوله بان يكون متعلق بقوله
اتصل المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به اي بالفعل سواء كان ضميرا منفصلا نحو ما ضربك الا انا او ظاهر مثل ضربك
زيد او ضربه او ضربني زيد وقوله وجب تاخيره اي تاخير الفاعل جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلث الاخيرة محذوف
اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله يعني للصورة الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصورة الاولى محذوف ايضا اختصارا او
قوله عن في قوله عن المفعول متعلق بالتاخير قوله في جميع هذه الصور الاربع متعلق بالجزاء اما وجوب تاخير الفاعل عن المفعول في
صورة اتصال ضمير المفعول به يعني في الصورة الاولى وقوله لئلا خبر لمبتدأ محذوف وجواب لما يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
كما مر وجهه ولكن ينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم واما وجوب تاخيره عنه في صورة وقوعه اي الفاعل بعد الا او بعد معناها
يعني في الصورة الثانية والثالثة وقوله لئلا ينقلب الحصر المطلوب بسبب تغيره الى ان مضروبية ما قبل المحصورة فيما بعدها والضاربية
محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاز الحذر المذكور في القسم الاول وكذا الحال في معناها واما في صورة كون
المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به يعني في الصورة الاخيرة للمنافاة مصدر مضاف الى الفاعل الاتصال اي اتصال المفعول بالفعل وقوله
توسطا منصوب مفعول المنافاة ومضاف الى الفاعل الغير المتصل وقوله بينه ظرف المتوسط والضمير راجع الى المفعول اي بين المفعول المتصل
وبين الفعل المتصل به يعني لمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفظيا وهذا العذر لمنع التوسط وقوله خلاف خبر لمبتدأ محذوف
تقديره وهذا اي كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل ضمير متصل به كائن بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا يعني يكون
كلاهما ضميرين متصلين به فانه يجب اي حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به تقديم الفاعل لكونه عمدة ومحتاجا اليه في الكلام والمفعول
فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الا وهي نحو ضربتك او ضربته او ضربتني ولما فرغ عن احوال الفاعل
اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال عامله ذكرا وحذفا جائزا او واجبا مثبتا بالفاء التعليلية مع ايراد صيغة المضارع علامة حذف الفعل

وكثرة ذكره فقال وقد تستقبل بحذف مبني للمفعول الفعل نائبه الرافع للفاعل يشير الى ان اللام في قوله الفعل للعهد الخارجي واللام
في قوله للقيام للتوقيت لا للتعليل اي وقت قيام قرينة لان قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي
وقت طلوعها قرينة دالة صفة كاشفة لان القرينة هي العلامة على الشيء وهي دالة على الحذف على تعيين المحذوف لانه لا
يحذف شيء من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا جوازا منصوب على المصدرية والمنصوب
عليها ما كان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله اي حذفا جائزا وقوله في ظرف جوازا يعني متعلق به مثل قولك ذكره على وجه
التمثيل زيد بدل من الفعل بدل البعض والرفع محكي اي فيما كان جوابا لسؤال محقق بهذا التغيير لمثل قولك واللام في قوله لمن متعلق
بالقول الذي بموقع قولك ومن موصولة وقال جملة مع فاعله جملة فعلية صلة ومن الاستفهامية مبتداء وقام مع فاعله جملة فعلية خبره و
المبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل النصب مفعول قال سائلا زيد بالنصب اي فقولهم من قام استفهامية عمن يقوم به القيام اذا كان الامر كذلك
يعني اذا كان الحذف هنا جوازا لا وجوبا فيجوز لان المضارع المثبت اذا وقعت جزاء الشرط لا يجوز فيها الفاء وتركها مثل قوله تعالى
ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ان تقول بناء الخطاب زيد مفعول ان تقول
والرفع محكي والباء في قوله بحذف متعلق بقوله ان تقول قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بو كره قوله واما قدر الفعل دون
الخبر رد على الرضي حيث قال الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لمطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم
تقديم السؤال عليه فالاولى ان يقدر زيد قائم لانه لو قدر كذلك يطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لانه قولهم من قام سؤال
عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قائم يفيد التقوى بتكرر الاسناد فلا يطابق السؤال لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة لان
الخبر فعل والفعل لا بد من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر جملة وتقدير الفعل بدون الفاعل بل بذكر فاعله ويحذف
فعلو حذف احد جزئيها وهذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف والعامل هنا ان والمعطوف على معمول ما تامل تقديره
ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى لان الحذف خلاف الاصل فينبغي فيه بادنى ما يمكن الوافر
قوله وكذا للمصنف حيث لعطف مشتمل على مثل لان الحذف هناك بقرينة كونه جوابا للسؤال المحقق وههنا بقرينة كونه جوابا لسؤال
مقدر وليست من البيت يدل عليه قوله بحذف الفعل جوازا اي حذفا جائزا فيما كان جوابا لسؤال مقدر كما يحذف الفعل حذفا جائزا
فيما كان جوابا لسؤال محقق والجار في قوله في نحو قول الشاعر متعلق بقوله مقدر والجار في قوله من مرثية مع متعلقه صفة لقول الشاعر اي في قوله
الكائن في مرثية بالتخفيف على وزن محمدة مصدر من رثى يرثي مثل رمى يرمي وقتند بدايه خطا بالفارسية بر مرده ستايش كردن يريد

بن

بن نهشل مرثية اخوه ضرار بن نهشل لان كان لنهشل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى عليه اخوه ضرار ليبك على صيغة
المجزوم وقوله على صيغة قوله على البناء للمفعول ظرف مستقر حال او صفة اي حال كونه كائنا على البناء او الكائن يزيد بمرفوع على انه نائب
مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز وذليل يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل وهو اي قوله ضارع فاعل الفعل
المحذوف جوازا قوله اي ليبكيه تفسير للفعل الرافع له من يبكي والباء في قوله بقرينة السؤال المقدر متعلق بقوله المحذوف وهو في
السؤال المقدر وقوله من يبكيه اي يبكي عليه اي على يزيد فاجيب بقوله ضارع اي يبكي ضارع عليه واما قول الشاعر حال كونه كائنا على رواية
ليبك يزيد الكائن او كائنا على البناء للفاعل وقوله ونصب يزيد عطف على قوله البناء للفاعل فليس اي قوله هذا مما اي الذي نحن
فيه حتى يكون ضارع فاعل يبكي المذكور لا المقدر اللام في قوله لخصومة متعلق بضارع وانما يعتمد على شيء قبله من الاشياء الستة التي
هي الموصول والموصوف والمبتدأ وذو الحال وحرف النفي وحرف الاستفهام مع كونه ظرفا عند البصريين لعله لان الجار والمجرور
يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا اي يبكيه من يذل ويعجز من باب من يخاصمه فيه اشارة الى ان اسم الفاعل العام
في حكم المضارع والى الاعتماد على الموصول المقدر والى حذف المضاف في قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس في معنى الجمع لان
الجنس يشمل الافراد انه كان على سبيل البدل واللام في قوله لانه تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز الذليل لان الجواب عن السؤال يشعر
الخصوص كأن ظهيرا فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة لعجزه جمع عاجز كالوارث جمع وارث الاذلاء على وزن الاولياء جمع ذليل والحرب
اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول افاد كونه شجيعا والثاني سخيا
ومختبط عطف على قوله ضارع مما تطيح الطوائح والمختبط بالخاء المعجمة السائل من غير وسيلة اي الذي يأتيك للمعروف من غير سبب
يقال خبطني فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها والاطاحة الاهلاك
يقال اطاحه اهلكه والطوائح بمعنى المطيحات جمع مطيحة بحذف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايفع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال يقول
وقيل طاح يطيح وهو واوي كون الطوائح جمع مطيحة واقعا على غير القياس لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات كلواقح جمع ملقحة
وهو لخم من الابل وما يتعلق بقوله مختبط وتعلقه بيبكيه المقدر حاجا باه سبيعة السهو لانه ما بين سبب الاحتياط الدنيا وهو الهلاك
النوازعة وهي البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء مناسبا بين سبب الاحتياط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله وما في
باليه وما في قوله مما مصدرية معترف بالتأمل يعني ويبكيه ايضا اي لا يبكيه ضارع من يسأل من غير وسيلة من اجل اهلاك مصدر
مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله المهلكات ماله قوله وما يتوسل به الى تحصيل المال وهو الات الحرف والصنائع وغيرها من الكسبيات

لتحصيل الحال معطوف على المفعول وهو قوله ماله و قوله لانه علة لقوله ويبكيه ايضا او كان يزيد معطي منصوب لفظا على انه خبر
كان ومضاف الى السائلين وحذف المفعول الثاني للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطي اي شيء سالوه من غير تخصيص شيء
دون شيء الجاري قوله بغير وسيلة متعلق بقوله السائلين و قوله وقد يحذف الواو ليس الفعل الرافع للفاعل بقرينة دالة
على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا عطف على قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف في حكم المعطوف عليه على سياق
الجاري قوله في مثل متعلق بالحذف مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك معناه بالفارسية اكر يكي از كافران
پناه طلب دارد از تو پس پناه ده او را تا كه بشنود كلام الله اي في كل موضع تفسير لقوله في مثل قوله لانه ذكره على
وجه التمثيل حذف فيه اي في ذلك الموضع الفعل الرافع للفاعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام
والغرض منه اي الابهام ولازم التفسير ثانيا احداث وقع في النفوس لذكر المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم
بالمقصود منه فيكون عليه اعز والذ اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ومفسرا توكيد
ليس في ذكره مرة فانه لو ذكر المفسر بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد بدون تقدم المفسر بالكسر اسم فاعل منه اولا لانه لم يكن
فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشا من الحذف فلم يحتج الى المفسر بل صار اي ما من شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر حشوا وهو زيادة
معينة لا فائدة وهو قسمان اما مفسد او غير مفسد فالاول مثل قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب والثاني
قوله واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني من علم ما في غد عمي وان لم يكن الزائد معينا يكون تطويلا كقول الشاعر وقددت الاديم
لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا وهذا المفسر الذي نشا الابهام فيه ثم يتولد من الحذف انما يشابه معناه اللغوي او الاصطلاحي
فانه اي الحال والشان لا يجوز الجمع بينه اي المفسر بالفتح وبين مفسره بالكسر لانه لما كان ابهامه فرائض بدون الحذف لزم تغيره
فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام في المفرد كقولك جاءني رجل اي زيد لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بني ادم بالغ
مبلغ الشهرة لم يعلم من اطلق اي فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ما هو المراد منه فقيل اي زيد او في الجملة مثل قطع رزقه اي مات
لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته ومسافرته وانتقاله الى بلد اخر فلزم بيان ما هو المراد ايضا ففسر بانه يقال اي مات او انتقل فقدر
الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها اي في الاية مرفوع لفظا على انه فاعل فعل محذوف بقرينة دالة على
الحذف وهي كلمة الشرط وعلى التعيين وهي استجارك الثاني وجوبا اي حذفا واجبا وهو اي الفعل المحذوف وجوبا الرافع
لاحد استجارك الاول صفة المفسر بالفتح صفة بعد صفة باستجارك الثاني صفة المفسر بالكسر وانما وجب حذفه اي حذف

[illegible]

ذلك

ذلك الفعل لان مفسره قائم مقامه فرادا ما يؤداه مغن عنه لا فائدة ما افاده حتى لو ذكر الاول يلزم الاستدراك الثاني
قوله ولا يجوز الخ جواب عن سؤال مقدر تقديره ثم جعلت الاية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف فلو جعل احد فيها مبتدا
لاختصاصه بالصفة لانه من قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة يكون صفة له وههنا كذلك فيكون الاية
من قبيل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء كما قلت لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم يعني لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط عليه اي الاسم لفظا
ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضي ان يكون ما دخله حادثا ومتجددا يعني ان يكون على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود
في الاسم لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا بل لان
لزم الفعل ليدخل عليه وما بين حذف الفعل وحده جوازا ووجوبا بقرينة دالة عليه شرع ان يبين انه يحذف فانه معا بقرينة ايضا فقال و
قد يحذفان اي الفعل مع الفاعل لا الفعل وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده فقوله معا حال مؤكدة
لان المعية استفيدت من صيغة التثنية فاكدها به يعني يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين في الحذف وقال الشيخ زاده رح
ظرف غير متصرف في الزمان والمكان لازم للنصب ويلزم اضافته الا ان ذكر احد المصاحبين بعد ما كنت مع زيد وان ذكرتهما
يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله دون الفاعل وحده
قوله دون منصوب على الظرفية الحالية ومضاف الى الفاعل اي حال كون الفاعل غير محذوف قوله وحده حال بعد حال كونه
غير مستغرق في الحذف لان حذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا لم يثبت لا لان اسد شيء مسده الجاري قوله في مثل متعلق بقوله
ويحذفان في مثل نعم حال كونه جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وهي قام زيد بقرينة السؤال المحقق
وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دال لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية
كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم وذكر نعم
في مقامها اي مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ما سبقها من الجملة الفعلية
والاسمية وهذا الحذف اي حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما جائز الجاري قوله بقرينة السؤال متعلق بالحذف
لا واجب لعدم قيام مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله ما اي شيء والشيء الذي يؤدي مؤداه اي مؤدى المحذوف في مقام
اي مقام المحذوف كالمفسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدي مؤداه ويغني عنه حتى لو ذكرهما يكون الثاني حشوا كما سبق الفاء في قوله

فيلزم تخريج لعقولهم لعدم قيام مؤداه اي يصح ان يلزم في الكلام يعني في الجواب لو ذكر مع نعم المستدرك بسبب ذكر المحذوف
كما يقال في جواب نعم أقام زيد بذكر قام زيد مع نعم لم يلزم كونه حشوا او تطويلا كما لزم في الاية وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان
يقال نعم زيد قام ليتأكد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام في قوله ليكون علة لتقدير الجواب مطابقا للسؤال لان السؤال
بالجملة الفعلية وهي قوله اقام زيد ومطابقة السؤال والجواب امر مهم عندهم في كونه اي الجواب جملة فعلية كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف
وليكون شاملا لما نحن فيه لانا في صدد حذف الفعل والفاعل معا لا في حذف المبتدأ مع جزء الجملة الفعلية لانه ح يكون من باب حذف
المبتدأ والخبر لا من حذف الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع في المرفوعات وان كان يجري في المنصوبات وكذا المجرورات لان
المرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالمتعدي والمجرور باللازم فكان الانسب ان يوجد
التنازع في المرفوعات فقال واذا تنازع الفعلان شرط اي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب
وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شيئ لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى اذا
قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الاية اي اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام جزاء اذا وهذا محذوف
اي جاز اعمال كل منهما فيه لانه يحتمل ان يكون فعله يكون جزاء له او قوله فيختار البصريون العاملان من باب عطف العام على الخاص
ايذانا بعموم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدرين فانه لا يجري فيهما لانه ليقطع
التنازع فيها على كلا المذهبين اذ لا يضمر في المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر لان التنازع يجري في غير الفعل ايضا كاسم
الفاعل نحو زيد معطي ومكرم عمرا والصفة المشبهة نحو زيد كريم وشريف ابوه واسم المفعول نحو زيد منصوب ومعقود ابوه واسم
المنسوب نحو زيد قرشي وهاشمي اخوه واقتصر على الفعل حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجري فيهما ايضا
لاصالته في العمل واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياسا له عليه والاكتفاء والقياس كثير في عرفهم واما قال الفعلان ولم يقل الفعلا
مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا او زيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك
اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ولان الاكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل ملاحق بكونه الاصل ظاهرا اي اسما ظاهرا لان الظاهر
صفة يقتضي موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحله اي اذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر يجيئ
او كانه تنازعهما فيه واقعا بعدهما لان بعد ههنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لا يجري الا فيما وقع بعد
الفعلين اذ المتقدم عليهما سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت والمتوسط بينهما كقولك

معمول

معمول للفعل الاول فيه وعلى المتوسط حيث قال في قول المص بعدهما لا حاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا
او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت اذ هو مستحق قبل الثاني اي اذ الاول مستحق لان يكون عاملا فيه
قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده ايضا لا يمكن
ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل فلا يكون له فيه اي في المتقدم والمتوسط للفعل الثاني مجال للتنازع كما عرفت ومعنى
تنازعهما اي الفعلين فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه اي الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله ويصح عطف على قوله يتوجهان ان يكون
هو اي الاسم الظاهر مع وقوعه في ذلك الموضع الذي كان بعد الفعلين معمولا خبر ان يكون واللام في لكل واحد متعلق بالمعمول
منهما على سبيل البدل لا لهما جميعا لان المعمول الواحد لا يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امران احدهما من جانب العامل والاخر
من جانب العامل يتوجه اليه ليعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل في اي حين كون معنى التنازع
هذين الامرين لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل سواء اتصل بالفعل الاول او الفعل الثاني لان الضمير الواقع بعدهما مرفوعا كان
او منصوبا يكون متصلا بالفعل الثاني لا غير وهو اي الضمير المتصل بالفعل الثاني حال كونه مصاحبا مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان
يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى لان المتصل يجب اتصاله بعامله وما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر كما سبق ولان المتصل بعامل لا يمكن ان
يتصل بعامل اخر واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما اي بعد الفعلين الذي كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا فقيه نظر جوابا ما والضمير
المجرور يرجع الى الضمير المذكور تنازع لكن لا يمكن قطعه اي قطع التنازع اي جريمه كما هو طريق القطع عندهم اي عند النحاة وهو اي طريق القطع اضمار
العامل اذا اقتضاه في الفعل الثاني اي عند البصريين لانهم اختاروا اعمال الثاني لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي ولورود الاستعمال عليه
على ما سيجيئ وقوله وفي الفعل الثاني معطوف على قوله في الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق اخر ولذا قال الشارح عند الكوفيين
لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ما سيجيئ ايضا قوله لانه تعليل لقوله لا يمكن قطعه ولا يمكن اضماره اي الضمير المنفصل
حال كونه مصاحبا مع الا لانه حرف لا يصح اضماره لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط ولا يمكن اضماره بدونه اي بدون الا لفساد المعنى لانه
اي الاضمار بدون الا يفيد نفي الفعل عن الفاعل اي الفعل الاول عند البصرية او الفعل الثاني عند الكوفية والمقصود اي مقصود المتكلم وغرضه
اثباته اي اثبات الفعل الاول او الثاني له اي للضمير المنفصل الذي هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الا مناف له ومراد المص بالتنازع
ههنا اي في هذا الباب ما اي تنازع يكون طريق قطعه اي طريق اجرائه اضمار الفاعل في الفعل الاول او الثاني فلهذا اي لكون مراد
المص ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل خصه اي التنازع بالاسم الظاهر حيث قال سابقا ظاهرا قوله واما تفصيل المذاهب الثلثة هي مذهب

الكسائي والفراء وغيرهما التنازع الواقع في الضمير المنفصل اي كان مرفوعا الفا في نحو جواب ما والجار متعلق بقوله يقطع قد علم
مع انه ظرف لغو بحصر لان حذف الفاعل لا يجوز الا عنده مذهب الكسائي يقطع بالحذف واما التنازع المذكور سابقا بنا على مذهب
الفراء سي بيان قيد فيما لما اي الفعلان معا اي حال كونهما مصاحبين في العمل بمعنى بعمل كلاهما فيه اذ روي عنه تشريك الرافعين على ما سيجي
واما على مذهب غيرهما اي غير الكسائي والفراء فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار فقط وهو اي الاضمار ممتنع لما عرفت آنفا واما
فلتا في الموضعين اي كان مرفوعا قيد به لانه لو كان منصوبا منفصلا نحو ما ضرب وما اكرم الا اياك جاز ان يجري فيه التنازع
بالحذف لانك اذا اعملت الفعل الثاني على مذهب البصريين حذفت المفعول من الاول ان استغني عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف
ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لا يجوز حذفه الا عند الكسائي فقد يكون الفا تفصيلية اي كان الجزاء محذوفا كما سبق او يا ... او جزائية
ان كانت الجملة جزائية واعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت اي كان قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة و
الا فقوله فيختار على بعض النسخ اي تنازع الفعلين يشير الى انه لم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله تعالى اعدلوا هو
اقرب الا انه الجاري قوله في الفاعلية مع متعلقه خبر يكون والمراد في الفاعلية بالياء المصدرية او النسبية ولم يقل في الفاعل مع انه اخصر
ليكون اعم من الفاعل الحقيقي والحكمي مثل مفعول ما لم يسم فاعله الجاري قوله بان يقتضي متعلق بقوله فقد يكون كل منهما اي من الفعلين اي يكون
الاسم الظاهر الواقع بعدهما مفعولا ان يقتضي فاعلا اي لكل واحد من الفعلين فيكونان اي الفعلان متفقين في اقتضاء مصدر مضاف الى المفعول
وهو قوله الفاعلية والفاعل متروك لاقتضاء الفعلين اياه مثل ضربني واكرمني زيد وزيد شرف وظرف ابوه وقد يكون
تنازعهما في المفعولية فيه اشارة الى ان قوله وفي المفعولية معطوف على قوله في الفاعلية واما قال في المفعولية ولم يقل في المفعول ليكون
اعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التي تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة وقد مر تفصيله الجاري قوله بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر المتنازع مفعولا اي لكل واحد من الفعلين فيكونان اي الفعلان متفقين في اقتضاء مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله المفعولية
والفاعل متروك اي اقتضائهما اياه مثل ضربت واكرمت زيدا وزيد معط ومكرم بكرا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك اي كون التنازع فيهما جميعا يكون على وجهين لانه اما ان يكون تنازعهما في الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما واما
ان يكون في اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضي احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا له والآخر مفعولا له وهذا قسم آخر احدهما ان يقتضي
كل منهما اي من الفعلين فاعلية اسم ظاهر واقع بعدهما ومفعولية اسم ظاهر آخر واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران يصلح ان يكون
احدهما فاعلا والآخر مفعولا لكل منهما فيكونان اي الفعلان متفقين في ذلك الاقتضاء اي اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم

ظاهر

ظاهر آخر مثل ضرب واكرم زيد عمرا وليس هذا القسم قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاول لان المقسم في كل قسمة
مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون في المفعولية وهذا
ليس قسما واحدا آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما آخر وفي قوله ليس هذا قسما
ثالثا رد على الهندي حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلثة اضرب ان يتفقا في الفاعلية
وان يتفقا في المفعولية وان يتفقا في الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتامل في عبارة الشارح وثانيهما اي ثاني الوجهين ان
يقتضي احد الفعلين المتنازعين فاعلية اسم ظاهر واقع بعدهما والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر حال كونه ملابسا بعينه اي بعين
الاول لا بغيره يعني انه يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ويقتضي ان احدهما ان يكون فاعلا له والآخر مفعولا له سواء كان مقتضى
الفاعل الفعل الاول او الثاني ولا شك في اختلاف اقتضاء مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله الفعلين لان المقتضي ليس الا
الفعلين في هذه الصورة المذكورة القابس علينا انه بعيدها وهذا اي اختلاف اقتضاء الفعلين هو القسم الثالث لا غير المقابل
للقسمين الاولين لانه في القسم الاول اقتضاء في الفاعلية فقط وفي القسم الثاني في المفعولية لا غير فيكونان متفقين فيه اي في الاقتضاء
وفي هذا القسم اختلف الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
الباء داخلة ههنا على المقصور لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك نخصك بالعبادة والمعنى تخصيص
الارادة بهذه الصورة ممتازة من بين الصور قوله يعني لتغير حال المعنى فقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مشيرا لان قوله مختلفين حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لم يختل
المعنى وههنا كذلك تقديره وقد يكون الفعلان متنازعين في الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا اي الاقتضاء متعلق بقوله مختلفين ونبه الشارح على ثلثة اشياء حالية مختلفين وذي الحال والحال
والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال لا يجوز ان يكون عامله معنويا باستنباط من فحوى الكلام على ما سيجي وذلك
اي تخصيص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين الاولين تدبر تدرك لان تصور اي التعقل والحصول
عند العقل لان التصور حصول صورة الشي في العقل في وقت من الاوقات الا اذا كان اي الا وقت كون الاسم
الظاهر المتنازع فيه يعني الواقع بعدها واحدا لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم
الجامع للقسمين الاولين واما لم يرد مثال القسم الثالث كما اورد للقسمين الاولين لانه اي الحال والشان اذا اخذ فعل من المثال الاول

الذي كان فيه تنازع الفعلين في الفاعلية فكانا متفقين في الاقتضاء، وقعل من المثال الآخر الذي كان فيه تنازع الفعلين في المفعولية
فاتفقا في الاقتضاء حصل مثال القسم الثالث يعني لان مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين ولزم لم يورده وحده لا يتكرر بعض الاقسام
ولا حاجة الى فهم المتعلمين وذلك اي حصول مثال القسم الثالث عندنا لاخذنا المذكور متصور اي يتعقل على وجوه كثيرة لانه لا يخلو اما ان يكون
الفعل الثاني يطلب لا الاول في المعنى والمعنى اولا والاول اما ان يقتضي الفعل الثاني مفعولا والاول فاعلا مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني
واكرمت زيدا او بالعكس يعني ان يقتضي الثاني فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربني زيد واكرمت واكرمني زيد فهذه اربعة
اقسام والثاني اما ان يقتضي الفعل الثاني مفعولا والفعل الاول فاعلا ومفعولا مثل اكرمت وضربني زيد وضربت واكرمني
زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع اربعة اقسام ولا انقسام لهذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح وغير ذلك مذكور
فما يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه مرفوعا فيختار ان جرائه او تفصيلية بين الفريقين النحاة جميع باب المصدر نحو علاوزن فعله قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم او لها يعني النون ليعتل طرفه يعني طرف فائه ولامه في القلب وفرق بينها وبين المعرف نحو قناة او
نعتل ان فعولة بضم الفاء وزنا يختص بالمعتل اللام وانما اورد بالتكون موصوفة بعقل البصريين لانه اسم منسوب يقتضي موصوفا اعمال
منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجح النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه فهو على خذه احد ومنهم
الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك في القرآن المجيد وكلام الفصحاء والاستقراء دال ايضا على ان اعمال الثاني اكثر
في كلامهم فالاول السيد به دون الابعد وايضا فلو اعمل الفعل الاول في صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبي وغير عرفه
ولعطفه على شيء وقد يقع فيه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا في الرضي حال كونهم مصاحبين مع تجويز مصدر مضاف الى المفعول والفاعل
محذوف تقديره مع تجويزهم اعمال الفعل الاول لانه فعل اصيل في العمل ولا مانع منه وان كان ابعد ويختار النحاة الكوفيون اعمال الفعل
الاول هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحبين مع تجويز اعمال الفعل الثاني لسبق تفسيره
لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين فاحتياج الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج
الثاني اليه فهو اولى بالاعطاء المطلوب اليه فان اخترت بناء الخطاب للفاعل جزائية او تفسيرية ترجع الى بيان مذهب الفريقين الفعل
الثاني حال كون هذا الاعمال كائنا كما هو او مثل ما وهي زائدة هو اي اعمال الفعل الثاني مذهب البصريين وبدأ بالبيان مذهبهم
لانه المذهب المختار لاكثر اخبار متواترة استعمال الاكثر بالنسبة الى الاكثر ولان هذا الكتاب من مذهب البصريين ولانه مؤلفه منهم ايضا وليكون
النشر موافقا للف اضمرت بناء الخطاب ايضا الفاعل بالنصب لانه مفعول به في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل ظرف الاضمار

لجواز

لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة في باب التنازع لا مطلقا اضمر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة ملابسا بشرط
التفسير يعني بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للضمير الذي في الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كان كانه لم يلزم الاضمار قبل الذكر
ظاهرا لان المفسر عين المفسر ولتلزم التكرار بالذكر يعني اذا اظهر الاسم المظهر في الفعل الاول يلزم تكراره وهو في العبارة قبيح وان
كان فيه فائدة ما وامتناع الحذف اي حذف العمدة من غير اقامة شيء مقامه حال كون الفاعل المرفوع في الفعل الاول واقعا على وفق الاسم
الظاهر الواقع بعد الفعلين يريد بهذا ان اللام في قوله الظاهر للعهد الخارجي اي على موافقة يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى المخلوق
والقرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعدهما افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا منصوب على التمييز من النسبة الاضافية واللام في قوله لانه علة لموافقة في هذه الامور مرجع الضمير يجب
ان يكون موافقا لمرجعه فيها لان الراجع هو بعينه المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لا يجوز ان يرجع اليه لعدم التوافق لو اجب
دون الحذف ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير اضمرت الفاعل في الفعل الاول حال كونك متجاوزا عن حذف
الفاعل عن الفعل الاول وفارغا عنه لانه اي الحال والشان لا يجوز حذف الفاعل مطلقا سواء كان الحذف في باب التنازع او لا الا
في وقت من الاوقات الا اذا سد شيء اي الا وقت سد شيء مسده اي الا اذا قام شيء مقامه فيجوز حذفه كالنائب مع الجمع النائب والمنوب
خلافا للكسائي اي خالف الجمهور فان المخالف لهم هو الكسائي لا غير فانه اي الكسائي لا يضمر الفاعل في الفعل الاول يعني لا يجوز
الاضمار فيه بل يحذفه اي الفاعل تحرزا لمفعوله المحذوف من الاضمار قبل الذكر لو اضمر فيه ولزوم التكرار بالذكر لو اظهر والاضمار
قبل الذكر والتكرار بالاظهار كلاهما خلاف الاصل ويظهر اثر الخلاف اي فائدة بين البصريين والكسائي لا بين البصريين والكوفيين
عند كون الاسم الظاهر تثنية نحو ضرباني واكرمني الزيدان باضمار الفاعل في الاول عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان بحذفه
عند الكسائي او جمعا مثل ضربوني واكرمني الزيدون عندهم وضربني واكرمني الزيدون عنده او مؤنثا مثل ضربتني واكرمتني
هند عندهم وضربني واكرمتني هند عنده وجاز ان الواو للابتداء او رد هذه الجملة ههنا لبيان خلاف الفراء اي اعمال الفعل الثاني يتعين
لان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت حال كون هذا الاعمال مصاحبا مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل كمصدر
ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله خلافا للفراء اي خالف الفراء الجمهور خلافا في تجويز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل
فانه اي الفراء لا يجوز من التجويز اي الجواز لانه لازم اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه اي الحال والشان يلزم
الجار في قوله على تقدير اعمال الثاني مع متعلقه المحذوف في محل النصب على الحالية من قوله اما الاضمار قبل الذكر او من قوله حذف

الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التاخير هو الاصل للتخصيص لا لان لزوم الاضمار او الحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل

الثاني لان تقديم ما حقه التاخير قد يكون للتخصيص كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير

جائز بل ممتنع لما عرفت كما هو مذهب الكسائي بل يجب بهذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة لا يجوز تقديره فانه يجب عند

الفراء اعمال الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لانه ان لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين وهو عن ارتكابه ترس سواء اقتضى الثاني

فاعلا او مفعولا فتفصيل هذا المبحث بقوله اي اذا اعملت الاول فان اقتضى الثاني مرفوع تقديرا لانه فاعل الفاعل المنصوب لفظا لانه

مفعول الحرية لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم

رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز وان اقتضى الفعل الثاني المفعول حذفته لكونه فضلة في الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل

الذكر في الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة في الكلام نحو ضربني وضربت عمرا زيدا والحرية لجواز الاضمار قبل

الذكر لا رتبة بحسب الظاهر لتقدم رتبته ولئلا يتوهم ان مفعول الثاني مخالف للاسم الظاهر نحو ضربني وضربته زيد برفع زيد

بفعل ضربني والكرماني الزيدان او ضربني واكرمني الزيدون ولا يلزم حذف اي حين الاضمار في اقتضاء الفعل الثاني الفاعل او الحذف او

الاضمار في اقتضاء المفعول المحذور لان الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب البصريين ولا حذف الفاعل من غير ان يستتر كما

هو مذهب الكسائي بل اللازم ح الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور وقيل ردي تتمة

اي على الفراء المشترك الرافعين اي جعل الفعلين الرافعين شريكا في رفع الاسم الظاهر بحيث يكون فاعلا لهما على سبيل الاشتراك مع وقوعه

بعدهما او وقوعه النمارة عطف على التشريك اي اضمار فاعل الفعل الاول يعني اراده ضميرا منفصلا بعد الظاهر اي بعد الاسم

الظاهر مرفوع بالفعل الحاملة يعني اراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة قوله كما في صورة تاخير فعل الناصب خبر لمبتدا محذوف

هو مثبته بتقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كما في مثلنا كاضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثاني يقتضي

مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل بقوله ضربني واكرمني زيد هو هذا مثال للاضمار بعد الذكر الظاهر لا للتشريك وضربني واكرمت

زيدا هو مثال لتاخير الناصب ورواية تلتع وهي قوله وجاز خلافا للفراء غير مشهورة عنه اي عن الفراء وحذفت المفعول ان

الاول يعني اذا اعملت الفعل الثاني وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائي بحذف

الفاعل لان المفعول لم يحذف من التكرار اي تكرار الاسم الظاهر لو ذكر مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره وعن الاضمار

قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة ولو كان غير الاسم الظاهر لو اظهر وذا غير جائز ان استغنى عنه يعني المفعول غير مرجوا له محذوف

لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لئلا يلزم خلاف وضعها لان وضعها لان يوصف الشي بصفته ولو حذف احدهما يلزم

ان يوصف الموصوف بدون الصفة في حذف الثاني وان يوصف الصفة بدون الموصوف في حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع

ولم يضمر ايضا لانه لا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة وهو غير جائز لما مر غير مرة ولما بين

ما هو مختار البصريين من اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اضمار الفاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف

الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال وان

اعملت الفعل الاول في الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا كما هو مذهب مختار الكوفيين اضمرت

الفاعل في الفعل الثاني على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد به ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق واحالة لفهم المتعلم اي

على موافقته الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه راجعا اليه والضمير يجب

ان يوافق مرجعه فيها لو اقتضاه يعني لو اقتضى الفعل الثاني الفاعل نحو ضربني واكرمني زيد برفع زيد على انه فاعل الفعل

الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تاخر لفظا قوله اذا جعلت بتاء الخطاب

شرط زيدا فاعل ضربني يعني فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربني او غيره واضمرت في اكرمني يعني في الفعل الثاني

ضميرا راجعا الى زيد اي الاسم الظاهر لتقدمه رتبة فلا محذور فيه اي في هذا العمل جواب الشرط اي حين اعمل الفعل

الاول فيه واضمر في الفعل الثاني راجعا اليه قوله لا حذف الفاعل عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له ولا الاضمار قبل

الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني

تقديرا وان كان مؤخرا لفظا وذا لا يمنع واضمرت المفعول يريد به ان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل في

قوله اضمرت الفاعل في الفعل الثاني متعلق بقوله اضمرت المقدر لو اقتضاه اي لو اقتضى الفعل الثاني المفعول على مذهب المختار

متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال

المختار فكانه ذهب الى مذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال

كثير وهذا اكثر ولم تحذفه اي المفعول من الفعل الثاني وان جاز حذفه لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا

لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للاسم الظاهر يعني لو حذف مفعول الفعل الثاني لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان

مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له فلا يكون منه فوجب

ذكره لازالة هذا التوهم فيكون الضمير اى ضمير مفعول الفعل الثانى حينئذ اى حين كونه ضميرا راجعا الى لفظ متقدم رتبة وان تأخر لفظا
لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو متقدم على ما يضمر فى الفعل الثانى فيلزم اضمارا قبل الذكر لفظا لا رتبة وذلك جائز
مثاله كاين كما تقول ضربنى واكرمته زيد برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا اى
اضمره على المذهب المختار وحذفه على غيره فى وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع من الاضمار اى اضمار مفعول الفعل الثانى كما هو القول
المختار ومن الحذف اى حذفه كما هو القول الغير المختار اذا كان الامر كذلك اى اذا كان مانع من الاضمار والحذف فتظهر المفعول اى مفعول الفعل
الثانى لان طرق التنازع ثلثة الاضمار والحذف والاظهار فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار ولان المقصود من التنازع
التخفيف والتيسير فى الكلام والايسر من الطرق الثلثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلا سبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن الايسر
يكتفى بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثانى نحو حسبنى فعل ومفعول وحسبتهما فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثانى للفعل الثانى قوله منطلقين
الزيدان فاعل للفعل الاول منطلقا مفعول الثانى للفعل الاول متنازعا فيه حيث اعمل فيه حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلق
مفعولا له والضمير مبنى للمفعول الاول وهو الضمير الغايب المثنى فى حسبتهما لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا
والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جايز واظهر مبنى للمفعول المفعول الثانى يعنى اورد مظهرا وهو اى المفعول الثانى قوله
منطلقين واللام فى قوله لمانع تعليل للاظهار يعنى لمانع من الحذف والاضمار وهو اى المانع انه اى الحال والشان لو اضمر المفعول الثانى
مفردا ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال حسبتهما اياه خالف المفعول الثانى المفعول الاول وهو الضمير الغايب المتصل
بالفعل الثانى ولو اضمر المفعول الثانى مثنى منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل به اذ هما فى الاصل مبتداء وخبر وتطابقهما
واجب نحو حسبتهما اياهما خالف المرجع وهو قوله منطلقا اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا
فلما امتنع الحذف لما مر فى بيان ما اختاره البصريون والاضمار ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق غيره ولا يخفى انه اى الحال والشان
لا يتصور التنازع فى هذه الصورة اى فى صورة توجه فيها احد الفعلين الى الاسم ظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى
والاخر الى اسم ظاهر آخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الى ذلك
الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بموجود فى هذه
الصورة يعرف بالتأمل فى وقت من الاوقات الا اذا لاحظت تاء الخطاب بمعنى الا وقت ملاحظتك المفعول الثانى
اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا اى وان لم تلاحظ المفعول الثانى

هكذا

هكذا بل لاحظت تثنيته وافراده فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى وانما قال فالظاهر لانه يمكن فيه تنازع ولكن
على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض فلا اعتبار لها فى التنازع لان الفعل الاول يقتضى
مفعولا مفردا لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت غير مرة والفعل الثانى مفعولا مثنى
هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جايز اتفاقا لما سيجيء لان مفعول الاول مثنى وهو الضمير المتصل به
فلا يتوجهان الى امر واحد هو مع وقوعه فى ذلك الموضع لا يصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع
فلا تنازع ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال له بحكم الناظر
القاصر بانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال فلما
استدل الكوفيون جواب لما قوله فاجاب عنه الخ على اولوية متعلق باستدل اعمال الفعل الاول الاولى والمختار لكونه اسبق الطالبين
وعدم الاضمار قبل الذكر بقول امرء القيس الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب وممن يجوز الاستدلال بقوله
هو قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال وشرع فى بيان وجه الاستدلال فقال حيث قالوا اى
الكوفيون قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو اى الاسم الواحد قوله قليل من المال فاقتضى الفعل الاول رفعه
اى رفع الاسم الظاهر بالفاعلية اى بان يكون ذلك الاسم فاعلا له والفعل الثانى نصبه وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولى
عامل واحد بعاطف واحد بالمفعولية اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل
الاول اقتضى فاعلا والثانى مفعولا وامرء القيس الذى افصح شعراء العرب اعمل الاول حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو
اعمل الثانى ونصب قليلا بان قال قليلا لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لزم منه شئ غير مختار وهو حذف المفعول من الثانى وفيه دليل
على ان اعمال الفعل الاول مختار اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مكروه له فى ذلك الامر المختار له دون الامر الاخر الا
لزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الاخر فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره لان الفصيح لا يختار الا ما هو الافصح
والاقوى فعلم به ان اعمال الفعل الاول هو المختار وقوله اذ لا قايل تعليل لقوله فلو لم يكن الخ بتساوى الاعمالين يعنى اعمال الفعل
الاول واعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف ما يقتضيه الفعل الاول مثل ضربنى واكرمت زيدا فكيف يجوز لاحد ان
يقول به ولذا قال الشارح رح اذ لا قايل انه سلف كليا فاجاب المص عنه اى عن الاستدلال على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المص كاينا
طرف البصريين وقال وقول مبتداء مضاف الى امرء القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه هذه الجملة فى محل الرفع خبره

اى ليس قول امرئ القيس من باب تنازع الفعلين يعني قال المص ان ما استدل للتم على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس
باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الاول يعني ان ما لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدل للتم به مخالف لما ادعوه
ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى لفساد المعنى اى معنى قول امرئ القيس على تقدير متعلق بالفساد توجه كل من كفاني ولم اطلب
الى قليل من المال يعني على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع واعمل الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثاني على القول
الغير المختار قوله لاستلزامه تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل آه او الى
تنازع الفعلين تأمل وناصب لمفعوله وهو قوله عدم السعى لادنى معيشة اللام متعلق بالسعى قوله وانتفاء معطوف على
قوله عدم السعى ومضاف الى فاعله وهو كفاية قليل من المال قوله وثبوت معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى
لاصالته طلبه اى طلب قائل هذا البيت المنافي صفة للطلب لكل واحد منهما اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين
قبل دخول لو والطلب منفي والمنفي منافي للمثبت وذلك يعني الاستلزام واقع وثابت لان لو يجعل مدخوله المثبت
شرطا كان المدخول او جزاء او معطوفا على احدهما من الشرط والجزاء يعني يكون معطوفا على الشرط او الجزاء منفيا مفعول
ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لا يكون الا وضعا لغويا نحو لو كان لى مال لحججت لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل
دخول لو فانتفيا بعد دخولها يعني لم يكن لى مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لى حج والمنفي من ذلك اى من الشرط والجزاء او المعطوف
على احدهما مثبتا وهذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد يعني ان كانا منفيين قبل دخولها
وجب ثبوتهما بعده لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا
مثبتين يعني قد زرتني فاكرمتك وان كان احدهما مثبتا والآخر منفيا وجب ثبوت المنفي ونفي المثبت سواء كان
المنفي شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشتمني لاكرمتك ولكن شتمتني لم اكرمك او العكس نحو لو شتمتني لم اكرمك ولكن
ما شتمتني فقد اكرمتك فعلى هذا اى على تقدير ان قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى ينبغي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا الجار في قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقديره فينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب.
اى ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر وقال الرضى والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما في قوله تعالى يقبض
ويبسط اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان سعيي لتحصيل قليل من المال لمعنى ما وجدته منه ولم يكن مني طلب ولكن اسعى
لتحصيل مجد مؤثل اى مدخر لنفسي او لعقبي يرجع اليه عند التفاخر اسعى الى هنا كلامه اعني قوله ولكنما اسعى استدراك

من

من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم ان سعيه ليس لمجرد لادني معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد اللام
في قوله لمجد متعلق بالسعي والمجد الكرم والبحث من مجد كرم مؤثل من اثل اذا ثبت الاثل في الاصل شجر معوج من الطرفاء الواحد
اثلة والجمع اثلاث والتاثل اتخاذ اصل كذا في الصحاح فيكون معنى المؤثل الموصل فمعنى مجد المؤثل كرم موصل وبخت ثابت
نكرة لارادة التعظيم اى لمجد عظيم وقد يدرك استيناف بياني لا حال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيد
ينافيه لان الدعاء المطلق افصح وادى اللام في المجد المؤثل للعهد الخارجي منصوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك امثالي مرفوع
تقديرا لانه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والكفو وح اى حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا وحين عدم كون هذا البيت من
باب التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا يستقيم المعنى اى معنى البيت يعني تغيير لكون مفعول لم اطلب
محذوفا ولم يكن البيت من بابه انا لا اسعى لادني معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له
وقال شارح اللباب يقول لو ان سعيي للاكل والشرب يكفيني ما عندي من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن اسعى لاجل
مجد ذي اصل والحال ان هذا المجد المؤثل اى الموصل الثابت قد ادركه امثالي من ابناء الملوك واشراف القوم انتهى
كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولي ومن وجوب التقديم في بعض والتاخير
في بعض وادرج فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الحكمي فقال مفعول مبتداء ما لم يسم مبني للمفعول فاعله نائبه اى مفعول فعل
او شبه فعل لم يذكر فاعله يريد ان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل او شبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بها ههنا اكتفاء بما
سبق في تعريف الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم قوله لم يذكر تعبير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمها
وانما لم يفصله عن الفاعل بل الفصل لا من التفصيل تدبر ولم يقل ومنه بارجاع ضمير منه الى ما رجع ضمير قوله فمنه سابقا كما
فصل المبتداء منه حيث قال في اول بحث الملحقات ومنها المبتداء اللام في لشدة تعليل لقوله وانما لم يفصله ومضاف الى فاعله هو قوله
اتصاله المانع قوله بالفاعل متعلق بالاتصال لقيامه مقامه واشتراكه معه في الاحكام مع كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله
عليه وكون الاصل فيه ان يلي عامله وغير ذلك حتى سماه اى مفعول ما لم يسم فاعله بعض النحاة كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر
والكثر البصرية فاعلا لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل آه كل مفعول خبره ذكر لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف
الى النكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان ماكول لان من المعلوم ان كل افراده ماكول واذا اضيف الى المعرفة يحيط
الاجزاء واذا قيل كل الرمان ماكول كذب لان كل اجزائه غير ماكول فلم يوجد الاحاطة حذف فاعله الجملة
علم

لما كان التعريف للماهية فلفظ كل مع للاطراد عبد الغفور

صفة والمراد بالفاعل النحوي يعني ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا انبت الربيع
لان الربيع فاعل نحوي لانبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن في الحقيقة فاعلا اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الفاعل
الى المفعول بمعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل
فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول لملابسة كونه اي الفاعل فاعلا للفعل متعلق بكسر اللام
صفة للفعل يعني اضافته اليه لادنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا
هو المصطلح اذ الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول
لدلالته على الذات كذا في الهندي وفي حاشية المطول المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به
معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح به اي بالمفعول قوله واقيم معطوف على قوله حذف
هو تاكيد للضمير المستتر وانما اكده به لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى الى المفعول مقامه اي مقام الفاعل
بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن
مفعول كما بين في موضعه يعني اقيم المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه او شبهه كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه
الى الفاعل وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله الجار في قوله في حذف فاعله متعلق بالشرط اي فاعل ذلك المفعول
والاضافة للملابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة واقامته اي اقامة المفعول معطوف على الحذف مقامه اي
مقام الفاعل قوله اذا كان ظرف للشرط عامله اي عامل المفعول ما لم يسم فاعله فعلا واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان
اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل لا يمكن وانما لم يقيده المص لكون الفعل اصلا في العمل والاسناد
والكثير استعمالا ان مصدرية ناصبة تغيير مبني للمفعول من التغيير صيغته مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل الى
فعل اي الى الماضي المجهول اراد به ان فعل علم لجنس الماضي المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب
على ما سبق تحقيقه وفي الهندي هذا من باب ذكر العام وارادة صفة المشهورة نحو لكل فرعون موسى اي هذا كلامه
اي لكل مبطل محق ولهذا انصرف وقيل هو من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اي نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر حيث
حذف والبرد لان الوقي لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفي تحشي عصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص
فيكون في معنى فعل ونحوه فيكون من باب حذف المعطوف ولرد هذه الاقوال جعله الشارح علما للماضي المجهول

او

او يفعل وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله اي الى المضارع المجهول اذا كان الامر كذلك
فيتناول كل واحد من فعل ويفعل مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وهذا نشر على ترتيب اللف وغيرهما اي غير هذه الافعال
من الماضي والمضارع من الافعال المجهولة وفي بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو اولى للاختصار ولانه يكون
من باب التنازع المزيد كالمبيع اسم مفعول قوله فيهما نائبه عند البصرية ونائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على
العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول المزيد فيهما تامل ولا تكن من الغافلين لما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون
عامله فعلا اراد ان يبين ان المفاعيل ما لا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا الاتي مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال ولا
يقع ابتداء الكلام فيكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو عاطفة موقع الفاعل منصوب على الظرفية
المفعول الثاني الكائن من مفعولي باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر من قول علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين
هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من الافعال القلوب اولا فذكر علمت اتفاقي او لكونه اكثر وقوعا لانه اي المفعول الثاني مسند
الى المفعول الاول اسنادا تاما لكونهما في الاصل مبتدأ وخبرا واسناد الخبر الى المبتدأ لا يكون الا تاما وبدخول العامل اللفظي
عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو كما كان ولو اسند الفعل اليه اي الى المفعول الثاني قوله ولا يكون
اسناده الا تاما حال من الفعل لان الفعل اصل في الاسناد فاسناده تام ليس الا لزم كونه اي كون المفعول الثاني مسندا
باعتبار اسناده الى المفعول الاول ومسندا اليه باعتبار كون الفعل مسندا اليه معا يعني في حالة واحدة وهي كونه نائب
فاعل الفعل قوله معا متعلق بقوله لزم اي لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين مع كون كل من الاسنادين
اي اسناد المفعول الثاني الى الاول واسناد الفعل الى الثاني تاما هذا اللزوم كائن بخلاف قولك اعجبني ضرب بالتنوين وهو
الاصل لان عمل المصدر منونا ادل واقوى او بدونه ومضافا الى زيد لان الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان
مجرورا فهو في المعنى مرفوع ولذا يكون صفته مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضافة الحاذق بالرفع لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم
يحتج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسند تاما كاسم الفاعل وفيه قوله بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول
الرضي حيث قال وفيه نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه لشيء آخر في حالة واحدة لا يضر مثل اعجبني ضرب زيد عمرا
فاعجب مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد

واما اذا كان لفظ مسندا الى شيء ويسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى وجهه
على من له ذوق سليم ولا يقع المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى
عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثاني او الاول بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة وقال الرضي وقيام ثاني مفاعيل اعلمت
اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى للزوم مركزه اذ حكمه اي حكم المفعول الثالث منها حكم اي
كحكم المفعول الثاني من باب علمت لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثاني من باب علمت
المفعول الثالث لباب اعلمت فيأخذ حكمه في كونه مسندا الى المفعول الاول اسنادا تاما يعني كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول
تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت والمفعول له حال كونه بلا لام اما معطوف على قوله المفعول الثاني
فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلا لام واما مبتدأ خبره قوله كذلك لان النصب اي نصب المفعول له لفظا
او تقديرا فيه اي في المفعول له مشعر اي يكون النصب قرينة وعلامة بالعلية اي بكونه علة للفعل العامل فيه فلو اسند الفعل
اليه اي الى المفعول له فات النصب والاشعار ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه
قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له فبفوات السبب ينتفي المسبب اذا كان له سبب واحد
وههنا كذلك وهذا بخلاف ما اذا المفعول له اذا كان مصاحبا مع اللام حيث يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى
يسبح بالبناء للمفعول فقوله له قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام
بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له نحو ضرب للتاديب قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى
رد قول الرضي حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن
فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ولم يرد هذا فقال رح بخلاف ما اذا كان
مع اللام مطلقا والمفعول معه معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين كذلك اي كل واحد من المفعول له والمفعول معه
يشير بهذا التفسير الى ان قوله كذلك خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى المفعول الثاني والمفعول
الثالث على سبيل البدل ايضا اي كاين كالمفعول الثاني والمفعول الثالث من باب علمت واعلمت فيه نشر على ترتيب اللف
قوله في انهما اي المفعول له والمفعول معه لا يقعان موقع الفاعل متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان
المشبه وهو المفعولان ذكرهما المص بقوله والمفعول له ومعه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعني المفعول الثاني

وقال العصام لا يكون مع اللام

والمفعول

والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف في قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله في انهما الخ والغرض منه
الاستواء في الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد مفعولين لانه فاعل
اي لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اي كالمفعولين من البابين اما عدم وقوع
المفعول له بلا لام موقعه فلما عرفت من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فات النصب والاشعار واما عدم وقوع
المفعول معه موقعه ايضا فلانه اي الحال والشان لا يجوز اقامته اي اقامة المفعول معه مقام الفاعل قوله مع متعلق بالاقامة
الواو التي هي اصلها العطف لان الواو اولا موضوعة للعطف فاستعمالها في غيره خلاف الاصل وهو اي الواو دليل الانفصال
اي انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين وتفيد ايضا تغايرهما والفاعل كالجزء مما قبله
لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال
ومقتضى الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية فلا يجوز ان يقوم المفعول معه مقام الفاعل معها ولا يجوز اقامته مقامه ايضا
بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ اي حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو كونه مفعولا معه لان الواو دليل ومشعر للمعية
والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما في المفعول له ولما فرغ من تعريف المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه
وما يجوز وقوعه موقعه اجمالا وما لا يجوز تفصيلا شرع الى بيان ما هو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت المفاعيل التي يجوز
وقوع كل واحد منها موقعه فقال واذا وجد المفعول به يعني بلا واسطة في الكلام متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود
مصاحبا مع غيره من المفاعيل بيان لقوله غيره التي يجوز وقوعها موقع الفاعل وهي خمسة على ما فهم من تمثيل المص المفعول به
وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة او غيرها سيأتي تفصيله والجار والمجرور تعين اي المفعول به له
اي لوقوعه موقع الفاعل والمراد بالتعين التعين الوجوبي عند البصريين يعني يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا يجوز لغيره
ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين حيث ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين
الاستحساني لا الوجوبي يعني اذا وجد المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا
بالقراءة الشاذة لولا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه القرآن بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم
يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور موقعه وبقوله ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا المشددة شبه به اي
شبه المفعول به بالفاعل في توقف مصدره مضاف الى الفاعل وهو قوله تعقل الفعل عليه اي على الفاعل والمفعول به يعني ان
تعقل بيان

الفعل المتعدي كما يحتاج في وجوده وحدوثه الى الفاعل الذي يقوم به ويصح اسناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما
الاحتياج فان الضرب مثلا قد سبق اعرابه مثلا الكاف في كما زايدة انه لا يمكن تعقله بلا ضارب لان الضرب عرض لا يقوم
بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به كذلك يعني كما ان الحال هكذا كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب
لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن له مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا في احتياج الفعل اليهما فاذا
حذف الفاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان كفوا وعديلا له بخلاف ساير المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل
فانها ليست بهذه الصفة فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل
زمان ومكان وتاكيد وغيرها ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذي هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذي هو العالم
وما فيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت
في الكلام اورد مثالا لما هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال تقول ضرب بالبناء للمفعول زيد باقامة المفعول به الذي
هو زيد مقام الفاعل الذي حذف يوم الجمعة ظرف زمان يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيانا لزمانه امام الامير
بفتح الهمزة ظرف من الظروف المكانية يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيانا لمكانه واما ما كان بكسرها
وهو اسم لمن يوتم به ويقتدى ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع ونوعيته باعتبار الصفة وهي الشدة لا باعتبار الذات
اذ لو كان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه وفايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على
ان المصدر المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص يعني يشترط في المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون
لمجرد التاكيد اذ التاكيد عنه ينبغي ان يكون مثله ويفيد ما لم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب
مستغن عنه لدلالة على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال المص ضربا شديدا اذ لا فايدة فيه
اي في اقامة المفعول المطلق للتاكيد مقامه لدلالة الفعل عليه وكذا فايدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان
المطلق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق لا يصلحان
للقيام مقام الفاعل لعدم الفايدة في الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذا النكتة اوردهما المص بتعريف الاضافة
ولم يوردهما بالتنكير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فايدة الاضافة فيهما كما بين فايدة الوصف في المفعول المطلق
لانفهامها من بيان الفايدة في المفعول المطلق ولان بيان قيد في الاخير من الامور المفيدة يشعر فايدة القيود الاخر
ويغني

فتعين زيد ح

ويغني عن بيانها تامل ولا تغفل في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل لكونه فضلة في الكلام مثلها اقيم مقام الفاعل خبر بعد خبر حال كونه مثلها اي مثل
المفاعيل في قيامها مقام الفاعل فان لم يكن تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشارح اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به بان كان الفعل
لازما غير متعد لانه لا يجيء للفعل اللازم مفعول به ولا المجهول ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في داره
فالجميع جوابه مبتدا والفاء جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله اي جميع ما سوى المفعول به سواء خبره اي
مستوية في اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفي الرضي تتساوى
البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما
مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه
اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعني وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصوده
هنا اي كلامه في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول الكاين من باب اعطيت اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما
غير الاول اي الفعل المتعدي الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول
بصرف المغايرة بعدم صحة حمل المفعول الثاني على الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني وان جاز اقامة الثاني
مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضي تفضيل احد الشيئين على الاخر بعد استوايهما في اصل الفعل اللام في قوله لان تعليل
للاولوية فيه اي المفعول الاول معنى الفاعلية بالنسبة اي بالقياس الى المفعول الثاني لانه اي المفعول الاول عاط اي
آخذ فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه آخذ واما المفعول
الثاني فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب وماخوذ فاذا ابني الفعل للمفعول فالانسب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول
لا غير نحو اعطي بالبناء للمفعول زيد باقامته مقام الفاعل درهما مع جواز اعطي درهم زيدا باقامة المفعول الثاني مقام الفاعل
لانه لا التباس فيه وذلك اي جواز وقوع المفعول الثاني موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب
واقع عند الامن من اللبس بفتح اللام اي الالتباس يعني اذا اقيم المفعول الثاني مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول قوله
عند عدمه في قوله واما عند عدمه ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالي بين حرف الشرط والجزاء يعني عند عدم الامن من
الالتباس فيجب الفاء جواب اما اقامة المفعول الاول دون الثاني يعني لا يجوز اقامة المفعول الثاني مقام الفاعل عند اللبس
نحو اعطي زيد عمرا اذ لو قيل اعطي عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقايم مقام الفاعل وهو الاخذ او المفعول الثاني

وقايم مقامه ايضا وهو الماخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذا وماخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه
ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقي والحكمي شرع في بيان الملحقات به فقال ومنها المبتدأ مبتداء مقدم الخبر او
العكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل
في كونه مسندا اليه والخبر معطوف على المبتدأ وانما جعل ايضا منها لمناسبته الفاعل في كونه جزء ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على
على ساير الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض
على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذا المثابة ووقع في بعض النسخ ومنه بالضمير المذكر
يعني ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع فيه نشر على ترتيب اللف جمعهما اي المبتدأ والخبر في فصل واحد حيث
قال ومنها المبتدأ والخبر للتلازم الواقع بينهما اذ لا بد لكل مبتداء من خبر وكذا لكل خبر من مبتداء وقوله على ما هو الاصل فيهما
حال من الضمير المستكن في قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتدأ كما
هو القسم الثاني من المبتداء فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله كلا فلا تلازم ح لاشتراكهما في العامل المعنوي في الاصح على
ما سيأتي ولاشتباك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل لوجوب
العايد في الخبر الى المبتداء اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر فالمبتدأ الفاء للتفصيل
هو ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام الاسم لفظا او تقديرا واللام في قوله ليتناول متعلق بالتعميم كما سبق نحو ان تصوموا اي
صيامكم خير لكم لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا اذ تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم عند من قال ءانذرتهم مبتداء لتاويلهما بالاسم اي سماعك وانذارك
المجرد صفة الاسم عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا اي قطعا فح يكون قوله اصلا منصوبا على
المصدرية يريد بان التجرد تجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل انه بتنزيل امكان الوجود منزلة الوجود وفي
المغني التجريد يقتضي سلب سبق الوجود وقد ينزل امكان الوجود منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم الركية وسبحان
الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل واحترز بقوله المجرد عن العوامل اللفظية عن الاسم الذي فيه عامل لفظي لان
الاسم يشمله كاسمي ان وكان قوله وكانه الخ جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطا في كون
مبتداء في الاسم فلم لم يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتداء ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظي

فاجابه عنه

فاجاب عنه بقوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما اي عاملا يكون مؤثرا في المعنى وفي قولك بحسبك انما يؤثر في اللفظ لا المعنى فكانه قال
المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى فلا يرد عليه مثل هذا الذي يخرج عنه اي عن تعريف المبتداء مثل بحسبك درهم مسندا اليه
قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا اذ هو حال معتمد على صاحبه واحترز به اي بقوله مسندا اليه عن الخبر فانه مسند به لا مسند اليه
وثاني قسمي المبتداء اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتداء لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين الخارج عن هذا القسم فانهما اي الخبر
والقسم الثاني لا يكونان الا مسندين او الصفة عطف على قوله الاسم وكلمة او للتقسيم المحدود حيث بيناه لقصد الحد وهو الاسم كلا
القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لا الجمع وفي الرضي اعلم ان المبتداء اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في
حد واحد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان في الماهية لم يمكن اجتماعهما في حد واحد الى هنا كلامه
وعلى هذا يكون او مانعة الجمع ايضا قوله سواء خبر مقدم قوله كانت مع اسمه في تاويل المصدر مبتداء اي سواء كونها مشتقة كذا
في حاشية المطول كاسم الفاعل مثل ضارب واسم المفعول مثل مضروب والصفة المشبهة مثل حسن او جارية مجراها اي مجرى الصفة المشتقة
كقريشي في تصغير قريش على وزن فريس اذ الحق ياء النسبة بحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة في بحر الهند تعبث بالسفن
ولا طاق الا بالنار ورد في كل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى فسمي به نضر بن كنانة لعتو قوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه
الى القبيلة كذا في الهوادي الواقعة صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثاني بعد ظرف لقوله الواقعة حرف النفي كما ولا
والف الاستفهام ليحصل الاعتماد ونحوه هذا من باب حذف المعطوف او ذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا في الاستفهام
كهل وما ومن وروي عن سيبويه جواز الابتداء بها يعني جواز كون الصفة المشتقة المبتداة من غير استفهام ولا نفي يعني
من غير اعتماد على شيء ولكن جواز وقوعها مبتداء بلا نفي ولا استفهام كاين مع قبح والاخفش يرى ذلك يعني جواز الابتداء بها
من غير اعتماد حسنا وعليه اي على راي الاخفش فقط لان راي سيبويه ان يكون الجواز على قبح وشاع الفصيح لا يختار ما هو القبيح
نحو فخير نحن عند الناس منكم معناه بالفارسية بهتر ما نزد آدميان از شما فخير اسم تفضيل اصله اخير فخفف بالحذف كما خفف
ايش في اي شيء مبتداء ونحن ضمير منفصل مرفوع محلا فاعله اي فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد ولو جعل خير خبرا مقدما عن نحن
حيث جعل مبتداء لفصل منتي للمعمول جواب لو يعني ظرف لقوله لفصل اسم التفضيل الذي هو خبر ومعموله الذي هو من باجنبي
متعلق بقوله لفصل وهو الاجنبي اي قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كان مثلا لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل
كانا اجنبيين بخلاف ما لو كان نحن فاعلا لكونه اي لكون الفاعل كالجزء لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفي تحشي عصام وفيه نظر

لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسماً ظاهراً في مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحو مبتدأ وان يكون منكم مفسراً للمحذوف وتقديره
خير منكم نحو عند الناس فلما حذف منكم اولاً فسر بقوله منكم ثانياً الى هنا كلامه وانما فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف
مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر في مسئلة الكحل الظاهر الحقيقي لا الحكمي وهيهنا
اعم منهما رافعة حال من الضمير المستكن في قوله الواقعة وعامل فيه لظاهر متعلق لقوله رافعة يريد به ما كان بارزاً غير
مستكن سواء كان ظاهراً او مضمراً منفصلاً كقولك بعد الذكر الزيدين اقايم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر
ولذا قال الشارح او ما يجري مجراه اي مجرى الظاهر وهو الجاري مجرى الظاهر الضمير المنفصل وانما قلنا هكذا لئلا يخرج عنه اي
عن هذا القسم نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فان قوله انت مرفوع محلاً براغب والا لزم الفصل بين العامل الضعيف
وهو راغب ومعموله وهو عن آلهتي باجنبي وهو انت وهو غير جايز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلاً لانه كالجزء
فلا يكون اجنبياً وفي قوله او ما يجري مجراه رد على الهندي حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقام انتما
واحترز به اي بقوله رافعة لظاهر عن نحو اي عما لا يرفع اسماً ظاهراً نحو اقايمان الزيدان او اقايمون الزيدون
لان اقايمان رافع لضمير راجع الى الزيدان واقايمون كذلك ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم يجز تثنيته لانه ح يلزم
تعدد الفاعل احدهما الضمير المستكن في الصفة والآخر الاسم الظاهر وهو غير جايز مثل مبتدأ زيد قايم مثال خبره
للقسم الاول متعلق بالمثال الكاين من المبتدأ لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسنداً اليه
واذا صدق الحد على شيء صدق المحدود ايضاً وما قايم بالتنوين الزيدان او ما قايم الزيدون مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقايم بالتنوين ايضاً الزيدان او اقايم الزيدون مثال للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام اورد المص
الامثلة على ترتيب اللف فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام نبه على ان ضمير طابقت ليس على
ظاهره اذ لو كان كذلك للزم ان يجوز في الصفة الواقعة لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقاً وقال عصام الدين ولا
يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفرداً اي المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المص هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ما ذكره المص
لان المذكور سابقاً الصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تانيث الضمير الراجع اليه اسماً مفرداً لان قوله مفرداً صفة
يقتضي موصوفاً وهو الاسم هنا بقرينة المقام وهذا كما قال في باب التنازع اسماً ظاهراً مذكوراً بعدها لان المراد
بقوله مفرداً ان يكون اسماً بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهراً بل ضميراً يعني ان طابقت الصفة المذكورة اسماً

ظاهراً مفردا

مفرداً واقعاً بعدها نحو ما قايم زيد واقايم عمرو واحترز به اي بقوله مفرداً عما اي عن صفة اذا طابقت الضمير يرجع
الى الموصول والتانيث باعتبار المعنى مثنى نحو اقايمان الزيدان وما قايمان الزيدان او مجموعاً نحو اقايمون
الزيدون وما قايمون الزيدون فانها اي الصفة المذكورة ح اي حين طابقت مثنى او مجموعاً خبر لم يكن ذلك
الصفة الا خبراً والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفاً وانما يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك
ضربت زيداً ليس الا لان معناه ما ضربت الا زيداً وقولك الفاعل واحد ليس الا يعني الفاعل ليس الا واحداً كذا في
المفصل النحوي جاز الامران جزاء الشرط كون الصفة مبتدأ بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ
محذوف تقديره احدهما كون الصفة الخ وما بعدها فاعلها من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد قوله مبتدأ
مبني للمعلوم حال مسد الخبر منصوب على الظرفية وكون ما بعدها مبتدأ او معطوف على ما قبله اعني قوله كون الاول مع اعتبار
الاعرابين فيه ايضاً والصفة خبراً مقدماً عليه اي على الاسم هذا ايضاً من باب عطف المذكور فهيهنا اي في الموضع
الذي طابقت الصفة فيه اسماً مفرداً بعدها قوله فهيهنا خبر مقدم ثلث صور مبتدأ عند البصرية وهذا الصور
بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فهيهنا اربع صور احدها مطابقة الصفة اسماً مثنى ومجموعاً بعدها نحو
اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون ويتعين يعني وجوباً ح اي حين طابقت الصفة مثنى او مجموعاً كالمثالين
المذكورين ان يكون الزيدان او الزيدون مبتدأ وقايمان او قايمون خبراً مقدماً عليه لانه لا يجوز ان يكون الصفة
مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلاً لها ساداً مسد الخبر لما سبق انه يلزم ح تعدد الفاعل بحسب الظاهر وثانيها ان يكون
الصفة مفرداً والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعاً يعني ان الصفة لم تطابقه نحو اقايم الزيدان او الزيدون ويتعين
وجوباً ايضاً ح اي حين كون الصفة مفرداً والاسم المذكور مثنى او مجموعاً ان يكون الاسم المذكور يعني الزيدان او
الزيدون فاعلاً للصفة حال كونه قايماً مقام الخبر لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه لعدم المطابقة
لان الخبر اذا كان مشتقاً ولم يستو فيه التذكير والتانيث يجب مطابقته للمبتدأ وثالثها ان يطابق الصفة الاسم
الذي بعدها في الافراد نحو اقايم زيد واقايمة هند وح يجوز فيه الامران المذكوران سابقاً كما عرفت آنفاً وانما قلنا
فهيهنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهي عكس الصورة الثانية يعني ان يكون الصفة مثنى او مجموعاً والاسم المذكور
بعدها مفرداً مثل اقايمان زيد واقايمون زيد وهي غير جايزة لانه لا يمكن ان يكون الصفة مبتدأ وذلك

الاسم فاعلاً لها ساداً مسد الخبر لما سبق ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مفرداً مبتداء والصفة خبراً مقدماً عليه لانه لا يجوز ان يثنى الخبر او يجمع عند كون المبتداء مفرداً ولهذا لم يذكرها الشارح وقال وههنا ثلث صور ولم يذكر الرابعة

ولما فرغ من تقسيم المبتداء الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ما هو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال والخبر هو ضمير الفصل لان الخبر لان الخبر معرف باللام المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام في قوله لان متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اى هو الاسم الخ لان الكلام اى كلامنا وبحثنا في مرفوعات الاسم فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسماً كان او فعلاً بل انما يكون تعريفاً للخبر الاسمي ولان ذكر الاسم في تعريف المبتداء يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل في الخبر الافراد وهو لا يكون الا في الاسم اذا كان الامر كذلك فلا يصدق على لفظ يضرب يعني على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبراً مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه في تقدير زيد ضارب او لم يكن نحو يضرب زيد فانه في تقدير ضارب زيد انه اى يضرب يعني المضارع الواقع موقع الاسم المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة يعني لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر لانه اى ذلك الفعل ليس باسم فاذا لم يكن اسماً لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجرداً عنها مسنداً به مغايراً لها المسند به صفة بعد صفة للاسم المقدر الباء اما للاستعانة كما في كتبت بالقلم او للسببية اى ما يوقع به الاسناد اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل في المسند هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان وان الضمير المجرور به راجع الى الموصول لان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول موصول على ما يأتي وقال المحشي عصام شيئ كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم الذي اسند بسببه لان اللفظ سبب لاسناد المعنى الى معنى كلامه اقول من كون الباء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقي ما قاله الشارح تأمل واحترز به اى بقوله المسند به عن القسم الاول من المبتداء لانه اى القسم الاول من المبتداء وان كان اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية لكنه مسند اليه لا مسند به فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس منه في تعريف الخبر المغاير صفة بعد صفة له ايضاً للصفة متعلق بالمغاير المذكورة صفة الصفة في تعريف المبتداء متعلق بالمذكورة بقوله او الصفة الواقعة الخ اى الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف

الاستفهام

الاستفهام رافعة لظاهر واحترز به اى بقوله المغاير للصفة المذكورة عن القسم الثاني من المبتداء لانه وان كان اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضاً لكن لما كان معتمداً بحرف النفي والف الاستفهام للاعتماد ولم يجعل خبراً حتى لو لم يعتمد اجعل خبراً فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احترازاً عنه وجاز لك او جاير لك ان تقول المراد بقوله المسند به المذكور في التعريف المسند به الى المبتداء بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتداء والخبر ركنان في الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر كما تقول مررت في معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد بقرينة حالية او مقالية او تجعل معطوف على قوله تقول في قوله ولك ان تقول الباء في المسند به بمعنى الى لان معنى الباء الالصاق والملصق ينتهي بالملصق به ويتمكن عنده كقولك بزيد داء فان الداء الملصق بزيد ينتهي كذلك المعنى ينتهي بالغاية ويتم كما في قولك اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل ينتهي عند الرأس ويتم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا لمعنى الانتهاء والضمير المجرور راجعاً الى المبتداء هذا من قبيل العطف المذكور وقد مر مراراً فعلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل في المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثاني فهو كالتوجيه الاول الذي ذكره الشارح قال المحشي الاقرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعاً الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس المجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظي ابداً الا بالمجرد قوله وعلى التقديرين اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله يخرج به اى بقوله المسند به القسم الثاني من المبتداء لان المراد بالاسناد ح الاسناد الى المبتداء بحيث لا يحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ احترازاً عن الاحتمال لغيره وعلى هذا يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيداً لما علم ضمناً من الوجهين ان تعين فيكون هذا تصريحاً له ولما بين المبتداء والخبر وانهما من الملحقات بالفاعل في الرفع يعني الضمة والواو والالف وح لم يكن كل واحد منهما ملحقاً بالفاعل في العامل اراد ان يبين العامل فيهما منبهاً بقوله واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء لا غير عند المذهب المنصور يعني تجريد مصدر مضاف الى المفعول وهو الاسم والفاعل محذوف تقديره تجريدك الاسم قد سبق معنى التجريد عن العوامل اللفظية اى عن عامل لفظي يؤثر في معناه واللام في قولنا ليسند فعل مبني للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم الى شيئ كما في القسم الثاني من المبتداء فان قولك اقائم الزيدان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسنداً الى زيد فلا يرد ان القيام مسند اليه ايضاً اذا كان عاملة لفظياً لانه لا يسند اليه القيام المحض او يسند مبني للمفعول اليه اى الى الاسم شيئ ثابت كما في القسم الاول من المبتداء

نحو زيد قايم جرد الاسم اى مناع العوامل اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظياً لا يكون القيام
فقط مسنداً الى زيد مثلاً اذ قولك ان زيداً قايم المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط فمعنى الابتداء هو
التجريد عامل فى المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين لاقتضائه المبتداء والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد
وهو يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاهما على السوا يكون
عاملاً فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح وذا لا يجوز قوله واما عند غيرهم اى عند غير البصريين متعلق
بالخبر وهو قوله عامل فى الموضعين فقدم عليه لما سبق خبره فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتداء لانه مسند اليه
ولانه اقوى من المسند لانه يتقدم عليه فى الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى والمبتداء لكونه مسنداً اليه وركناً
اعظم فى الجملة الاسمية ومقدماً غالباً عامل فى الخبر فعامل المبتداء هو الابتداء اعنى التجريد فيكون عامله معنوياً
وعامل الخبر لكونه المبتداء لفظى هكذا قالوا ولكن هذا القول ليس بصحيح لان المبتداء فى الاعم الاغلب اسم جامد
ليس من شانه العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما فى القسم الاول فلما قلنا واما فى القسم الثانى فلان المبتداء وان
كان عاملاً فى الخبر بحيث الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له فيه بل عامل الابتداء ليس الا لانه مؤول مثلاً ان قولك
اقايم الزيدان مؤول بقولنا الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحيث التاويل من قسم
الاول فيكون المبتداء اسماً جامداً فلا يعمل الرفع وقال آخرون التعبير بالتنكير يشعر ان ما قالوا ضعيف كما ان
التعبير بالبعض يفيد الضعف كل واحد من المبتداء والخبر عامل فى الآخر يعنى قالوا ان المبتداء عامل فى الخبر لكونه مبتداء
والخبر لكونه امراً نسبياً عامل فى المبتداء وليس هذا الا دوراً مصرحاً وهو باطل باتفاق العقلاء لانه يلزم من
هذا ان يكون العامل معمولاً لما عمل فيه والمعمول عاملاً للذى عمل فيه وذا غير جايز تامل ولا تكن من الغافلين وعلى
هذا اى على ما قاله الآخرون الجار متعلق بقوله لا يكونان تقديره ولا يكونان اى المبتداء والخبر مجردين عن العوامل
اللفظية على هذا اقدم على متعلقه للتخصيص لان عدم كونهما مجردين عنها مختص بما قاله الآخرون لا غير واما
على ما قاله البعض فعامل الخبر يكون لفظياً فقط لان عامل المبتداء معنوى عنده واما عند البصريين فعاملهما
معنوى ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتداء والخبر شرع فى بيان ما هو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال والاصل
المبتداء قد سبق ان معنى الاصل فى اللغة ما يبتنى عليه شئ واما معناه الاصطلاحى ههنا فما قاله الشارح بقوله

اى ما

المانع
اى ما ينبغى ان يكون المبتداء مقدماً عليه اذا لم يمنع مانع من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك
مثلاً اذا كان المبتداء نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتداء نكرة على ما ياتى له زيادة تحقيق التقديم على الخبر
لفظاً لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملاً فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
فقدم لذلك وانما قال لفظاً لانه قدم تقديراً وان كان مؤخراً لفظاً لان المبتداء ذات يعنى دال على الذات تحقيقاً
مثل زيد قايم وزيد المنطلق او تاويلاً مثل المنطلق زيد فانه فى تاويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد والخبر حال
من احوالها تحقيقاً او تاويلاً لما مر آنفاً والذات مقدمة على احوالها طبعاً فقدم الذات وضعاً ليطابق الطبع الوضع
ولما كان الاصل فى المبتداء التقديم لفظاً قوله ومن ثمة متعلق بالفعلين الاثنين اعنى الجواز والامتناع الا انه قدم
عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثانى مختص بان يكون الاصل فى المبتداء التقديم لا غير وبيان الفايدة
كون الاصل فيه التقديم قوله ثمة بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدها هاء السكت اسم من الاسماء الاشارة
للمكان وقد يستعمل للاشارة الى معنى مجازاً اى ومن اجل ان الاصل فى المبتداء التقديم على الخبر لفظاً لا تقديراً لانه فى
التقدير متقدم جاز قولهم اى قول العرب اسم موضوع للفظ مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه والنحاة فى داره
زيد بتقديم الخبر على المبتداء مع كون الضمير المجرور فى داره عايداً وراجعاً الى زيد المتاخر صفة لزيد لفظاً المتقدم رتبة
نصب على التمييز لاصالته التقديم اى تقديم المبتداء وامتنع عطف على جاز قولهم صاحبها فى الدار مقيداً بعود الضمير
المجرور فى قوله صاحبها الى الدار واحترز به عن عوده الى شئ مقدر قبله لقرينة حالية كما تقول هذه الجارية صاحبها
فى الدار لانه يجوز هذا التركيب وفى قول الشارح بعود الضمير الى الدار ايماء الى ان قول المص امتنع صاحبها فى الدار تفريع
على المفهوم من قوله واصل المبتداء التقديم وهو اى الدار فالتذكير باعتبار لفظه فى حيز الخبر وانما قال فى حيز الخبر لان
الخبر فى الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجئ الذى اصله التاخير كما عرفت سابقاً فيلزم عود الضمير
الى الدار المتاخر لفظاً وهو ظاهر ورتبة لان مرتبة الخبر متاخرة عن مرتبة المبتداء كما سبق وهو اى عود الضمير الى
الدار المتاخر لفظاً ورتبة غير جايز بل يجب ان يقال فى الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتداء كما سياتى انه اذا كان فى جانب
المبتداء ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار
الممنوع كما فى قوله على التمرة مثلها زبداً وقد يكون المبتداء نكرة اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخل على

في الجملة

المضارع ايذانا الى ان الاصل في المبتدا اي المبتداء التعريف لان الشي اذا لم يكن معلوما لا يصح ان يحكم عليه وانما جاز
الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتداء التعريف قال الشارح
مقيدا بالحال وان كان الاصل فيه اي في المبتداء ان يكون معرفة لان الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك
اتيتك وان لم يئتني كذا في الضوء لان للمعرفة معنا معينا وضعا والحال ان المطلوب المهم الكثير الوقوع مضاف
اليه مثل قولك مررت بزيد الحسن الوجه وفي كلام اي في كلام العرب انما هو الحكم فقط على كل امر معين من الامور المعينة
لان الحكم يقتضي محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا لزم ان يكون المبتداء معرفة لزوما
اكثريا ليكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم على معين ولكنه اي الان المبتداء لا يقع اي لا يكون نكرة لما عرفت
حقيقي
ان المبتداء ان يكون معرفة او نكرة مخصصة على الاطلاق اي سواء كانت مخصصة كانت او غير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على
انه يجب ان يكون المبتداء معرفة او نكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته ولا يصح قبلها
بل يقع المبتداء نكرة اذا تخصصت تلك النكرة اذا اي حين ظرف محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها
كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك اتيك اذا احمر البسر اي اتيك وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتداء نكرة وقت تخصيص
تلك النكرة بوجه ما اعلم ان ما الاسمية تستعمل على ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك او جملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وشرطية نحو ما تصنع اصنع
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضربه ضربا ما وتامة بمعنى شي منكر او معرف نحو ان تبدوا ٥
الصدقات فنعما هي وههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح من وجوه التخصيص بيانا لكون ما صفة لها اذ بالتخصيص
تقل اشتراكها فان النكرة وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها تقرب من المعرفة فيصح ان تقع مبتداء
لان المبتداء يكفيه رائحة التعريف وهي اي وجوه التخصيص على ما ذكره المصنف ستة احدها ان تتخصص بالصفة لان الصفة
في النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك لانك اذا قلت مثلا رجلا فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالما
او جاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قللته وخصصته بفرد من افراد العالم لخروج الجاهل من ذلك العموم مثل قوله تعالى
ولعبد اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية للتاكيد والعبد في اللغة من شانه العبادة والانقياد سواء انقاد بالفعل او لا
فلما وصف بقوله مؤمن خرج من لا انقياد له وقلت الشركاء فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتداء وقوله خير من مشرك

خبره

مخصص م

خبره فان العبد لما قلنا متناول للمؤمن والكافر اي من امن ومن لم يؤمن وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة وقلت الشركاء
لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة فجعل مبتداء حال كونه مرفوعا لفظا وخير خبره وهذا من باب عطف الاسمين على معمولي عامل
واحد والثاني من وجوه التخصيص التخصيص بعلم المتكلم يعني ان المتكلم يعلم ان احدا كائن في الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد
من جنس الرجال او من جنس النساء فيما لا يعلم ان ذلك الاحد من اي جنس يقال المثل هذا بالعلم مثل قولك ارجل مبتداء تخصصه
بالعلم كائن في الدار خبره ام امراة عطف على رجل فان المتكلم اي الذي يتلفظ ويتكلم بهذا الكلام اي بقولك ارجل في الدار ام امراة
يعلم ان احدهما من الرجل والمرأة في الدار لان الهمزة الاستفهامية مع ام المتصلة انما يستعمل فيما يعلم المتكلم احد المستويين
الا انه لا يقدر على التعيين لعدم جزمه به فيسئل المخاطب عن تعيينه اي تعيين المخاطب ذلك المسئول عنه فيؤذن المتكلم
ما اراده فكانه قال المتكلم بهذا الكلام اي مبتداء التخصيصه بقوله من الامرين لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة يكون
صفة له المعلوم وصف بمبتني مثل قولك هند جائل وشاحها كون مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم احدهما مضاف
اليه والضمير راجع الى الامرين في الدار متعلق بالكون كائن فيها خبره فكانه هذا المثال من قبيل التخصيص بالوصف تاويلا وان
كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا فكل واحد منهما من الرجل والمرأة يعني ايهما كان مقدما يتخصص بهذه الصفة
اي الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوي وهو الدالة على معنى قائم بالغير
لا النعت النحوي ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم وهي علمه بكون احدهما في الدار فجعل ذلك المقدم مبتداء وفي الدار خبره
وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولي عامل واحد ففي المثال المذكور الرجل مقدم فجعل مبتداء وفي الدار خبره حتى لو قدم
المرأة وقيل امراة في الدار ام رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من قال الظاهر جعل ضميره الى كل واحد
منهما لكنه مراده رجل لما يفصح عن قوله وفي الدار خبره ولا لقول من قال ذلك ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتداء كونه
حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتداء مبتداء حكما بل المراد ما قدم من المتلفظ رجلا كان او امراة تامل وانصف
ومما يتخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او امراة في جوابه لتخصصه بعلم المخاطب بثبوته في
الدار يقينا من غير احتمال والثالث منها ان تقع النكرة في حيز النفي او الاستفهام مثل هل احد خير منك مثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة يعني قوله احد فيه اي في قولك هذا وفي بعض النسخ فيها اي في هذه الصورة وقعت في حيز النفي
الحيز بوزن الخير ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز اي سياق النفي بحيث لم يكن تلك النكرة معمولة لم

ای لم تکن من هذا القبیل فافادت تلک النکرة عموم الافراد وشمولها یعنی شملت لکل فرد من افرادها بحیث لم یبق فرد لم یدخل
تحت العموم فتعینت وتخصصت عطف تفسیر وانما قال اولا فتعینت اشارة الی ان التخصیص بمنزلة التعیین لان
النفی کما یستغرق الازمان کلها یستغرق افراد النکرة المنفیة کلها بحیث لم یبق فرد لم یکن منفیا فیکون ذلک المنفی
امرا واحدا فیقع مبتدأ لکونه امرا واحدا ولذا قال الشارح فانه لا تعدد فی جمیع الافراد بل هو ای جمیع الافراد امر واحد
لان من حیث انه عام لا تعدد فیه کالانسان مثلا فالمعنی ما فرد من الافراد خیر منک او ما جمیع الافراد خیر منک بل
انت خیر من کل فرد ومن جمیعهم والمقصود منه مدح المخاطب بکونه موصوفا بصفات الکمال وکذا خبر مقدم ای کما
ان النکرة اذا وقعت فی حیز النفی یعم جمیع الافراد فتقع مبتدأ کذلک کل نکرة مبتدأ وقعت فی الاثبات یعنی
وقعت فی کلام مثبت قصد بها العموم هذه الجملة صفة لکل نکرة نحو قوله تعالی کل نفس ذائقة الموت ونحو وجوه
یومئذ ناضرة علی تقدیر ان یتعلق قوله یومئذ بقوله ناضرة نحو تمرة خیر من جرادة هذا قول امیر المؤمنین
عمر رض فی تعیین فدیة الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمقصود منه ان الجانی بقتل الجرادة یتصدق بما شاء
سواء کان تمرة او غیره والمراد مقدار تمرة ومن غیره قوله علیه السلام تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله علیه السلام
اولم ولو بشاة وعمّ النکرة فی الاثبات کثیر فی المبتدأ قلیل فی الفاعل نحو علمت نفس ما قدمت واما فی حیز النفی
فیستوی المبتدأ والفاعل ونحوهما کذا قاله المحشی والرابع المبتدأ الذی کان فی الاصل مؤخرا علی انه فاعل معنی وبدل
من المستکن لفظا بدل الکل ثم قدم وجعل مبتدأ للتخصیص مثل قولهم شر اهر ذا ناب وامر اقعده من الجرب لانه کان
فی الاصل مؤخرا علی انه فاعل معنی وبدل لفظا ثم قدم وجعل مبتدأ لتخصصه ای ذلک الاسم بما یتخصص به الفاعل
ای شبه ذلک الاسم بالفاعل اذ یستعمل هذا القول فی موضع ما اهر ذا ناب الا شر یعنی یستعمل فی موضع یکون شر فیه
فاعلا محصورا علیه الفعل لان هذا الکلام محمول علی التقدیم والتأخیر کما قالوا فی انا عرفت ولانه کان فی الاصل
فاعلا قدم للتخصیص وما ای المعنی الذی یتخصص به ای بذلک المعنی الفاعل قبل ذکره ای قبل ان یذکر الفاعل هو
ای ذلک المعنی صحة کونه ای الفاعل محکوما علیه بما یسند الیه ای بالفعل المسند الی الفاعل فانک اذا قلت قام
مثلا یعنی اذا ذکرت فعلا ترید اسناده الی فاعل سواء کان لازما او متعدیا علم مبنی للمفعول ای حصل العلم الحصولی
للسامع قبل ذکر ما یسند الیه منه ای من قولک قام ان ما یذکر بعده ای بعد ذلک الفعل او بعد قولک قام امر یصح

ان

ان یحکم علیه بالقیام بمعنی امر دال علی الذات بحیث یصح ان یسند القیام الیه فاذا قلت یعنی اذا ذکرت بعده رجل فهو ای
قولک رجل بعده فی قوة رجل موصوف بصحة الحکم علیه بالقیام واعلم ان المهر للکلب من اهر یهر اذا اغراه وحرضه
والهریر صوت الکلب دون نباحه من قلة صبره علی البرد یقال هر یهر هریرا بالکسر والمعنی ان الذی اهر الکلب بالنباح
المعتاد فی خلقته وجبلته من حیث انه کلب یعنی من غیر مقارنة شیء الیه قد یکون ذلک النباح خیرا کما اذا کان
الاهرار للکلب بالنباح المعتاد وقت مجیء حبیب ای صدیق لصاحبه لانه یهر للنشاط لانه یراه غیر اجنبی
وقد یکون ذلک النباح ایضا شرا کما اذا کان وقت مجیء عدو لصاحبه حیث یراه اجنبیا فهی لاضطرابه وتألمه
فیکون الاهرار بالنباح المعتاد منقسما الی قسمین ما یکون خیرا عند مجیء صدیقه وما یکون شرا وقت
مجیء عدوه واما المهر له بنباح غیر معتاد فیه بل بنباح لا یکون الا بانضمام شیء الیه ومقارنة له یتشأم به بمبنی
للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا لم یتشأم به یکون من القسم الاول لان الکلب لا یخلو عن نباح
سواء کان معتادا او غیر معتاد یکون شرا لا خیرا فیکون قسما واحدا فقط فعلی الاول ای علی ان یکون النباح منقسما
الی قسمین خیرا وشرا یصح القصر ای قصر الاهرار علی الشر بالنسبة الی الخیر فیکون قصرا اضافیا ویکون ایضا من قبیل
قصر الصفة علی الموصوف فمعناه ح شر لا خیر اهر ذا ناب فتکون صفة الاهرار مقصورة علی الشر وعلی الثانی لا یصح القصر
لانه ح لا یحتمل ان یکون خیرا حتی یصح القصر بالنسبة الیه فیعتذر فیه وصف حتی یصح القصر بالنسبة الی ذلک الوصف
فیکون المعنی شر عظیم لا حقیر اهر ذا ناب وقد یکتفی بجعل التنوین للتعظیم مثل قوله تعالی وان یکذبوک فقد کذبت رسل ای
رسل عظام ولکن الاول انسب بحال هذا العلم والثانی بعلم المعانی فلا تغفل فالمثال انما یکون للتخصیص بما یتخصص به
الفاعل اذا استعمل فی نباح معتاد واما اذا استعمل فی نباح غیر معتاد یتشأم به فالمثال للتخصص بالصفة علی ما عرفت وهذا
ای قولهم شر اهر ذا ناب مثل یضرب مبنی للمفعول لرجل قوی بای وجه کان ادرکه العجز فی حادثة یعنی عجز عن دفعها
مع انه رجل قوی لا یضره ولا یعجزه شیء فتصحیح هذا القول لان یکون مبتدأ انما یحتاج الیه باعتبار اصل الترکیب
واما باعتبار معناه التمثیلی فالترکیب معتمد من غیر احتیاج الی التخصیص والخامس التخصیص بتقدیم الخبر الظرف لان الظرف
لما کان محیطا لا یکون مظروفا فیه ویکون ایضا محلا له فاد بتقدیمه تخصیص المبتدأ مثل قولک فی الدار الجار والمجرور
خبر مقدم عند البصریین ورجل مبتدأ نکرة لا فاعل الظرف لاشتراطهم فی عمل الظرف فی الاسم الظاهر الاعتماد علی احد

الاشياء الستة على ما سيجي لتخصصه بتقديم الخبر عليه يعني به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه للعهد الخارجي ولا وجه لقول من قال ولا يخفى
ان الاولى ان يقول لتخصصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه لا يفيد التخصيص اذ لا يصح ان يقال قائم
رجل لما في الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك بخلاف غيره لانه اذا قيل في الدار علم اي حصل للسامع العلم القطعي ان ما
اي الذي يذكر بعده اي بعد قوله في الدار امر موصوف بصحة استقراره في الدار يعني يعلم ان الذي سيذكر بعده ذات يصح
ان يوصف بكينونته فيها فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن فيها فهو اي هذا القول في قوة التخصيص
بالصفة وان كان في الظاهر من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرفي وبهذا الاعتبار صار قسما آخر والسادس التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعني
بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه مثل قولك سلام مبتدا نكرة مخصصة عليك الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء
لتخصصه اي تخصص قولك سلام بالنسبة الى المتكلم يعني بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله اذ اصله
سلمت سلاما لان السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل فحذف الفعل الناصب مع فاعله يعني حذفت
الجملة الفعلية جوازا لقرينة حالية او غيرها لقصد الاختصار وعدل من النصب الى الرفع يعني غير اعرابه بعد حذف الجملة
الفعلية الناصبة له وجعل مرفوعا مبتداء وان كان نكرة لتخصصه بالقياس الى قائل هذا الكلام لقصد الدوام والاستمرار
يعني لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذوات
مما يدوم ويستمر غالبا تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لا بقاء له الا زمانا
قليلا فكيف يدوم فهي تدل على الحدوث والتجدد فكانه قال المتكلم سلامي بالاضافة اليه اي سلام من قبلي يشير الى ان الاضافة
مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله تعالى فلا يضاف الى غيره تعالى الا بطريق المجاز فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة
وان كان في الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم عليك هذا اما اشارة الى ان الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى
تقع مبتداء فح يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ عديلا له واما اشارة الى ما ذكره في تفسير قوله سلام عليك
والمقصود هو الاول والمعنى اي الحكم بالنكرة يجب ان تخصص بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتداء هو المشهور المتعارف
فيما بينهم اي بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار مبتداء ومضاف الى صحة الاخبار عن النكرة يعني سبب ان يصح الاخبار
عن النكرة واصله مبني على الفائدة الجار والمجرور خبره يعني ان كان في الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتداء بلا تكلف شيء
قيل لا تنافي بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره ذلك البعض لانهم لما راوا ان المبتداء الذي لا يفي قوته

بالتمييز

بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة قلما يختلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على
النكرة والحاصل ان ما ذكره النحاة مبني على المبتدي الذي لا يفي قوته بالتمييز بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك
البعض المحقق مبني على العالم الذي يفي قوته بالتمييز بينهما ولكل وجهة تأمل لا على ما ذكره عطف على الخبر باعادة الجار
من التخصيصات بيان لما في قوله على ما ذكروه التي يحتاج مبني للمفعول في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة اي
الضعيفة من ركّ يركّ بالكسر ركة رق وضعف فهو ركيك فعلى هذا قوله الواهية صفة كاشفة لها فانه يجري
مجرى التفسير لان الواهي في اللغة الضعيف فعلى هذا اي على ما قال بعض المحققين يجوز ان يقال كوكب مبتداء من غير تخصيص
وهو ظ انقض اي سقط على وزن انفعل والفعل مع فاعله في محل الرفع خبر المبتداء الساعة منصوب على الظرفية اي كوكب
سقط في هذه الساعة وشمس انكسفت وقمر انخسفت الليلة وغير ذلك لحصول الفائدة لان انقضاض الكوكب لما كان نادرا
وخفي على بعض دون بعض اذا جعل مبتداء من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض يحصل الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل
قائم لعدم اي لعدم حصول الفائدة في جعل رجل مبتداء بلا تخصيص وقائم خبرا له لكون قيام الرجل كثير الوقوع وهذا القول
اي ما قاله بعض المحققين اقرب الى الصواب لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود الاشتمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ
ناضرة على تقدير ان الظرف متعلق بقوله ناضرة واما على تقدير ان يكون صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهل من
مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى وارجاعها الى التخصيصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على
الفطن ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع في بيان ان يكون الخبر جملة فقال ولما كان الخبر المعرف بقوله المجرد المسند به
المغاير للصفة المذكورة فيما سبق في تعريفه مختصا بالخبر المفرد بحيث لا يكون شاملا للخبر الجملة لكونه اي لكون الخبر
المعرف فيما سبق قسما من الاسم والاسم من حيث انه اسم لا يكون جملة لكون الاسناد فيه غير تام فلم يكن الخبر الجملة اسمية كانت
او فعلية داخلة فيه اي في الخبر المعرف لكونه مفردا اراد ان يشير اي ان ينبه الى ان خبر المبتداء قد يقع يعني قد يكون جملة
اعلم ان الاصل في الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون الطرفين متفقين في الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل ثم
الجملة التي لها محل من الاعراب وحصورها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه في قوله وجزاء شرط وقع بعد الفاء
او اذا والتابع لمفرد وجملة لها محل من الاعراب ايضا يعني كما يكون الخبر مفردا يكون جملة فقال جاعلا كلامه مثالا لما يكون
الخبر جملة والخبر قد يكون جملة فعلية مشيرا بكلمة التقليل وبصحة التجدد الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه طرفي الكلام

بصيغة بيان

وكما سبق ايضا اسمية قدمها لكون البحث في الاسم ولكون الاصل في الافادة والاعراب مثل زيد مبتداء ابوه مبتداء ثان قايم
خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره خبر المبتداء الاول وجملة فعلية سواء كان فعلها ماضيًا مثل زيد مبتداء قام فعل ماض ابوه
فاعله والفعل مع فاعله في محل الرفع لانه خبر مبتداء او مضارعًا مثل زيد يقوم ابوه او امرًا او نهيًا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية
وان كان مؤولًا مثل زيد اضربه اي مقول في حقه اضربه ونحو لا تؤمر بالضرب ونحو زيد لا تضرب ولم يذكر الظرفية لانها
راجعة الى الفعلية لانها مؤولة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية على ما يجيء في قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقول بجملة
والمراد بالجملة الفعلية فلا وجه لقول من قال فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولذا استتر فيه فاعل الفعل
ولا لقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لا المص ولا الشارح لانها تخرج منهما
لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد والجزاء لا تخرج عن الاسمية والفعلية بمعنى ان كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية اسمية فالحاصل
فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالى صول ان الجملة عند المص اثنان اسمية وفعلية لما سبق من انه خص الكلام فيها
واذا كان الخبر جملة لما عرفت والجملة مستقلة بنفسها لاشتمالها على الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه لا تقتضي الارتباط
بغيرها كالافادتها فايدة تامة يشير الى ان الفاء في قوله فلا بد جزاء الشرط محذوف ولفظة لا هي التي لنفي الجنس وبد
عن المبتدأ مبني على الفتح في محل النصب اسمه والجملة الواقعة خبرًا من عايد اي والمجرور في محل الرفع خبره تقديره لا بد حاصل من عايد
اي لا مجال ولا فراق يربطها به اي يربط ذلك العايد تلك الجملة بالمبتداء ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به
وذلك العايد الذي يربطها به اما ضمير عايد الى المبتداء سواء كان عمدة مثل زيد قايم او فضلة مثل زيد ضربته او مررت به
او مضافا اليه كما في المثالين المذكورين في المتن او غيره اي غير ضمير كاللام اي كلام الجنس التي تدخل على فاعل افعال المدح والذم
فان فاعلها اما المحلى بلام الجنس او المضاف او المضاف اليه الكاين في نعم الرجل زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتداء وما قبله
اعني فعل المدح والذم خبره فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو مشتمل كالمفرد من افراده جاز ان يربط الجملة لذلك الفرد
وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتداء محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا
يكون ذلك المثال مما نحن فيه او كوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في ذهن السامع وتقريره فيه لان اعادة
لفظ الشيء يغني عن ضميره ويكون قايما مقامه فيما يؤدي مؤداه في نحو الحاقة مبتداء ما استفهامية مبتداء عند سيبويه
خبر مقدم عند غير الحاقة خبر او مبتداء على اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتداء الاول تقديره الحاقة ما هي اي اي

شيء هي

شيء هي ووضع المظهر موضع المضمر جايز في مقام التعظيم مطلقا وكون الخبر تفسيرا للمبتداء بمعنى ان يكون عينه مثل الشان زيد
قايم ومقولي عمرو قاعد لانه لما كان الخبر عين المبتداء وتفسيره استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما
بحيث لا يحتاج الى الرابطة الزايدة نحو قل هو الله احد وقد يحذف مبني للمفعول العايد اذا كان ضميرا غير فاعل لانه اذا
كان فاعلا لا تحذف لكونه عمدة في الكلام ومقصودا واما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتداء لا يقبل الحذف ووضع الظاهر
موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف لو حذف وكذا اللام اذ لو حذف لا ينساق الذهن الا الى المضمر فلا يجوز حذف
غيره لقيام قرينة اي وقت قيام قرينة حالية او مقالية دالة عليه نحو البر مبتداء الكر مبتداء ثان وهو بالفارسية دوازده
شتروير مهذب وتفصيلها ان الكر اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن بستين
الجار والمجرور خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره خبر المبتداء الاول درهما تمييز عما تم بنون الجمع والسمن بفتح السين المهملة
وسكون الميم دهن يخرج من السمسم مبتداء منوان تثنية منا مبتداء ثان بدرهم الجار والمجرور خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره
خبر المبتداء الاول اي الكر منه الجار والمجرور هنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو جايز في الحال
والظرف لانه اما معتمد بالفعل او شبهه او حال من المبتداء الثاني لان المبتداء في حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البر الكر حال كونه من
البر كاين بستين درهما ومنوان منه الجار والمجرور فيه صفة لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ولذا وقع
مبتدا الا انه حذف بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما يعني حذف العايد في هذين المثالين بقرينة حالية التسعير
نرخ بيان كردن يعني ان بايع البر يبين قيمتها لا قيمة غيرها وبايع السمن ايضا يبين قيمته وقال الرضي حذفه قياس عند
الكل في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتداء الثاني فيها جزء من المبتداء الاول
الى هنا كلامه وما وقع ظرفا اي الخبر الذي جعل ما موصولة اشارة الى ان الخبر وقع ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او ظرف
مكان نحو زيد عندك او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل ومعناه احتياج الظروف اليه ولمناسبته له
لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحيا قال المحشي الظرف عندهم اسم لظرف الزمان
والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فالمناسب جرى على التسامح الاخير
لفايدة التعميم الى هنا كلامه فالاكثر مبتداء الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله ما وقع ظرفا لان المبتداء اذا كان موصولا

لانّ صلته جملة فعلية او ظرفية فيتضمن معنى الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ما يأتي من النحاة وهم البصريون كلّيّون او واقعون
على انّه قدّر والجار فيصح الحمل وحذف الجار من انّ وانّ قياسٌ كثير اي الخبر الواقع ظرف زمانٍ او ظرف مكانٍ او جارًّا ومجرورًا
مقدّر اي مؤوّل هذا التفسير باللازم لانّ التقدير يلزمه التأويل اذ المقدّر يؤول لا محالة وليصح تعديه بالباء بجملة كائنة
بتقدير الفعل فيه لانّ الفعل محتاج الى الفاعل لانّه الفاعل وهو مع فاعله جملة لانّه اذا قدّر فيه الفعل يصير جملة ومن ثمّه انّ
الظرف يفيد بمجرّده من غير ذكر الفعل في الصلة لانّ يجب ان يكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا في غيرها واعلم انّ الخبر هو
المتعلق المحذوف مع ظرف لانّ المقصود هو الملفوظ بوجود الشيء في الظرف الا انّهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقاموا
البعض الآخر مقامه وسمّوه باسم الخبر اختصارا او مجازا ولذا انتقل الضمير الى الظرف بخلاف ما اذا قدّر اي بخلاف الظرف
الذي قدّر فيه اسم الفاعل واسم المفعول او غيرهما من المشتقات غير الفعلية كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانّه اي الظرف
ح اي حين قدّر فيه اسم الفاعل وغيره يصير مفردا لانّ اسم الفاعل مع كان اشبهها بالخالي عن الضمير مثل هو رجل وانت
رجل وانا رجل وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب لا يكون مع فاعله جملة فيكون لا محالة مفردا وجه الاكثر يعني البصريين
في انّ الظرف مقدّر بجملة بتقدير الفعل فيه انّ الظرف لا بدّ له من متعلق بفتح اللام لكونه في الاصل جارًّا ومجرورًا عامل فيه
ليعمل فيه والاصل في العمل هو الفعل فقط لكونه حدثا قائما بالغير فاذا وجب التقدير اي تقدير متعلق ليعمل فيه
فالاصل فتقدير ما هو الاصل في العمل اولى واليق وايضا للقياس على الظرف الذي وقع صلة للموصول مثل الذي في الدار زيد
وعلى الظرفية وقع صفة مثل كل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير لانّ الصلة يجب ان يكون جملة
ووجه الاقلّ في انّ المقدّر في الظرف اسم الفاعل ونحوه انّه اي الظرف خبر والاصل في الخبر الافراد ليتفق الركنان في كونهما
مفردين ولانّ المفرد اسرع قبولا من الجملة في الربط واجيب بانّ اتفاق الركنين امّا تحقيقا او تأويلا وفي الجملة
وان لم يتفقا تحقيقا لكنّهما يتفقان تأويلا ولانّ خبر الجملة اقوى لتأكيده وقد مرّ في قوله ربما كان الخبر المعرف فيما
سبق مختصّا بالمفرد ثمّ اي بعد معرفة احوال المبتدا والخبر انّ الاصل في المبتدا التقديم على الخبر على لفظه كما سبق وجاز
تأخيره عن الخبر على خلاف الاصل لكنّه اي الّا انّ التقديم على الخبر لفظا قد يجب لامر عارض يوجب تقديمه عليه كما اشار اليه المص
الى ذلك الامر العارض بقوله واذا كان المبتدا هذا شروع في بيان موجبات تقديم المبتدا على الخبر مشتملا على ما

موصوله

موصولة او موصوفة والشارح ذهب الى الثاني له صدر الكلام فاعل الظرف لوجود شرط عمله في الاسم الظاهر وهو الاعتماد على
احد الاشياء الستة او مبتدا والظرف خبر مقدّم له والجملة الفعلية او الاسمية صفة او صلة اي على معنى وجب اي لذلك المعنى صدر
الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الى غير ذلك وانّما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اوّل الامر
انّ الكلام من اي نوع فانّه يجب تقديمه اي تقديم الاستفهام او المبتدا المتضمن معنى الاستفهام حفظا للصدارة وكذلك اسماء
الشرط مثل من جاءه فهو مكرم لانّه مؤثر في الكلام ويخرج له عمّا هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتدا المضاف الى ما له
صدر الكلام نحو غلام من قائم فانّ المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلا بمنزلة كلمة واحدة مستحقة الصدر وكذا المبتدا
المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدا المقترن خبره بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم وكذا اذا كان المبتدا ضمير الشان مثل هو
زيد قائم فانّه للابهام قبل التفسير فلو اخّر عن الخبر لفات الابهام المقصود وكذا ما التعجب نحو ما احسن زيدا فانّه لا يجوز التصرف
فيها بالتقديم والتأخير وكذا المبتدا الذي دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصها بابتداء الكلام او كان الخبر
مخصوصا بالمدح والذمّ في قوله نعم الرجل زيد فتقديره في مركزه الاصلي اي هو زيد او كان المبتدا معرفة محذوف الخبر لانّه
اذا كان محذوفا وجب تقديره فيقدّر في مركزه الاصلي كقولك في جواب من قال عندك زيد اي زيد عندك كذا قال
السيد عبد الله مثل من ابوك وكم اخوتك فانّ من في محل الرفع لانّه مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام وانّما
وجب تقديمه ليعلم من اوّل الامر انّ الكلام من اي نوع من انواعه ولانّه مغيّر الكلام من الاخبار الى الانشاء والمغيّر قبل المغيَّر
فانّ معناه اي معنى من ابوك اهذا ابوك ام ذاك او ازيد ابوك ام عمرو او غيرهما فاختصر منه واقيم لفظة من مقام هذا
فتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب التقديم وابوك خبر هذا اي كون من مبتدا وابوك خبره مذهب سيبويه لانّه يخبر
عنده بمعرفة عن النكرة متضمنة معنى ما او نكرة هي افعل التفضيل مقدّم خبره والجملة صفة لما قبله نحو مررت برجل افضل
منه ابوه والمثال المتفق عليه في هذا المقام نحو من قام ومن جاءك وآيتهما قام ومن قمت وذهب بعض النحاة
الى انّ ابوك مبتدا لكونه معرفة بالاضافة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع
في المبتدا المتضمن بمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب ومن خبره الواجب تقديمه بالرفع لانّه فاعل على المبتدا المتضمنة
معنى الاستفهام فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدا وفي الرضي وانّما كان الشرط وغيره ممّا يغير
معنى الكلام المتصدّر لانّ السامع يبني الكلام الذي لم يتصدّر بالمغيّر على اصله فلو جوّز ان يجيء بعده ما يغيره لم

يدر السامع اذا سمع بذلك المغير مهجورا جع الى ما قبله بالتغير او مغير لما سيجى بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه بل ههنا كلامه
فيجب تقديمه لازالة التشويش وكانا عطف على كان اى المبتدا والخبر معرفتين احتراز عن كون احدهما معرفة لانه تجب تقديمه
نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة اى متساويين فى التعريف نحو انا ابو النجم وشعرى شعرى
ونحو انت وهو هو وانا انا فى مقام المدح او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما المقدم او المؤخر مبتدا
والاخر منهما خبرا وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة على المراد لم
يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المراد تشبيه الثانى بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابى حنيفة ومثله قوله انى بتمام
لعابه الافاعى القاتلات لعابه وارى الجنى اشترته ايد عواسل والمراد ههنا ايضا تشبيه الثانى بالاول فيكون التقدير
لعابه كلعاب الافاعى القاتلات ومثله ايضا قوله بنونا بنو ابنائنا اى بنو ابنائنا كبنونا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة
ابناء الابناء ونحو زيد المنطلق او المنطلق زيد اى الشخص الذى له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين
فى التعريف لان العلم اعرف لما سيجى ولم يمثل للمتساويين فى التعريف لندوره او كانا اى المبتدا والخبر متساويين فى التخصيص
سواء كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره يعنى متفاوتين فى قدره يعنى يكون جهة التخصيص فى احدهما على قدر جهته
فى الاخر فان ذلك غير مراد حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه مع ان الخبر ههنا ابين المبتدا او كقولك غلام
امراة ضارب رجل صالح وجب تقديمه ايضا اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص وهذا التخصيص بالمعمول
فمثاله مثل قولك افضل منك افضل منى وهما متساويان فى التخصيص بالمعمول مع قطع النظر من الخطاب والتكلم والا فيكون
الثانى اخص وانما وجب تقديم المبتدا على الخبر فى هذين النوعين دفعا للاشتباه وعملا بالاصل لان الاصل فى المبتدا
التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا بالدال لا بالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع
يكون فى آن الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا اى يصح المبتدا ان يكون فاعلا
لذلك الفعل او تاكيدا لفاعله لو تاخر المبتدا مثل انا قمت وانا سعيت فى حاجتك قوله فعلا له احتراز عما اى عن الخبر الذى
لا يكون فعلا له بل يكون لسببه كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب تقديم المبتدا على الخبر بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل
ويجوز تاخيره ايضا وكذا قال الشارح معللا لجواز ان يقال قام ابوه زيد لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة لعدم

الالتباس

الالتباس يعنى التباس المبتدا بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتاكيد ايضا وهو ظاهر مثل زيد قام وجب تقديمه جواب
لقوله واذا كان المبتدا الخ اولقوله او كان فعلا له على ما يجى اى تقديم المبتدا على الخبر فى هذه الصور الاربع وكذا يجب تقديمه اذا
كان الخبر واقعا بعد الا او معناها نحو وما محمد الا رسول وانما انت قائم اما وجوب تقديم المبتدا على الخبر فى الصور الثلث الاول
بضم الهمزة وفتح جمع اول فلما ذكرنا من وجوب الصدارة فى الصورة الاولى ودفع الالتباس فى الصورتين الاخريين فلا يجوز فيهما
تقديم الخبر على المبتدا اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو المبتدا واما وجوب التقديم فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا
بالفاعل لو اخر اذا كان الفعل الواقع خبرا عنه مفردا مثل زيد قام فانه اذا اخر المبتدا عن الخبر وقيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل
يعنى لم يعلم ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدا مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يعنى جملة اسمية
مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لان الة هذا الالتباس او بالبدل عطف على قوله بالفاعل فى قوله فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل
يعنى فلئلا يلتبس المبتدا ايضا بالبدل عن الفاعل اذا كان الفعل مثنى مثل الزيدان قاما او مجموعا مثل الزيدون قاموا فانه اذا قيل
فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا يعنى اخر المبتدا فى هذين المثالين وقيل قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون
الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل بدل الكل من الكل مع انه غير مراد فالتبس المبتدا به اى بالبدل فى الفاعل او بالفاعل على التقدير
قاما الزيدان وقاموا الزيدون ايضا اى كما التبس المبتدا بالفاعل فى نحو قام زيد بناء على قول من يجوز كون الالف بمعنى التثنية
والواو اى واو الجمع حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه لا ضميرا فاعلا للفعل فيكون ح الفاعل الاسم الظاهر كالتاء فى ضربت هند
فانها حرف دال على تثنية الفاعل لا ضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو فى اكلونى البراغيث وفى قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا وفى الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار على قول ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم
المبتدا بعد ان فيه الاصل التقديم شرع فى بيان الاحوال التى توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التاخير فقال واذا تضمن اى
اذا كان مشتملا فتغيير العبارة التى كانت فى المبتدا للتفنن فيها لكن الاشتمال اظهر من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام
ولا يلزم الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل المضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة
وشبهها والمراد الاخير صورة سواء كان الخبر المفرد بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعد له صدر
الكلام فاعل الظرف او مبتدا خبره الظرف اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام وغيره مما يقتضى صدر الكلام مثل اين زيد فمعناه افى
الدار زيد ام فى السوق فزيد مرفوع لفظا لانه مبتدا عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احد الاشياء الستة فى عمل الظرف فى الاسم

الظاهر واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه لان الجملة الظرفية لا محل لها من الاعراب
واين ظرف من الظروف المكانية مبني على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح اسم متضمن للاستفهام خبره
وهو اي لفظ اين ظرف كما قلنا الآن لا بد له من متعلق عامل فيه فان قدر بفعل لكونه اصلاً في العمل والفعل لا بد له من فاعل كما
في الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل جملة حقيقة ومفرد صورة فتكون تلك الجملة خبراً مقدماً لتضمنها معنى الاستفهام
المقتضي صدر الكلام وان قدر باسم الفاعل كان اي الظرف المذكور مفرداً حقيقة وصورة لما سبق ان اسم الفاعل لا يكون جملة
وعلى كلا التقديرين اي تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل ليس الخبر بجملة صورة وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق
الافراد عليه يكون بحسب الصورة واحترز به اي بقيد الافراد او بقول المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لا يقتضي صدر الكلام نحو زيد اين ابوه
فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب
ح تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع الاستفهام في صدر جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي
صدر جملة داخل هو عليها يجب ان يتقدم عليه صدر تلك هذه الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة فان كان ابوه فاعله فقد وقع في صدر ما هو
كالجملة فاخذ حكمها في عدم الاحتياج الى التقديم اذ لا يبطل بتأخيره اي بتأخير ذلك الخبر صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته
وجملة ما بغيره لما ذكرنا او كان الخبر الباقي قوله بتقديمه اي الخبر متعلق بقوله مصححاً له احترز به عن ان يكون الخبر بتأخيره
مصححاً لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيداً انما يصح كونه مبتدأ بتأخيره حتى لو قدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلاً له اي للمبتدأ
من حيث انه مبتدأ والا فهو من حيث انه اسم تقديمه يصح وقوعه مبتدأ اي لكون تقديم الخبر الظرف مصححاً له وذلك الظرف اما
مذكور نحو في الدار رجل او محذوف كقولك رجل في جواب من قال من عندك اي عندي رجل واحترز بقيد التصحيح عن مثل رجل عالم
في الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى واجل مسمى عنده قوله في الدار
خبر مقدم لتخصيص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فيما سبق في وجوه تخصيص المبتدأ النكرة حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف
فلو عمل بما هو الاصل في الخبر واخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت ويحتمل ان يكون الظرف
صفة لرجل ويكون من قبيل التخصيص بالصفة والخبر محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة
مخصصة ولدفع الاحتمال المذكور او كان لمتعلقه بكسر اللام فان فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبراً لفظاً وهو على التمرة
نظراً الى ان الخبر في الحقيقة مستقر او مستقر لان الفعل وشبهه متعلق بالكسر لانه غرض وان كسر يراد به المرجوع اليه هو التمر

كان الخبر صح

فان صح

خاصة

خاصة نظراً الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثاني اي جزء الخبر يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر اي كان المتعلق الخبر بجزئه التابع
صفة المضاف وهو المتعلق له اي للخبر بتبعية يمتنع معها اي مع تلك التبعية تقديمه اي تقديم ذلك التابع على الخبر فلا يرد
نحو على الله عبده متوكل لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزئه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل
اولى واحرى ولان الضمير في عبده وان كان عائداً الى الله الذي هو يتعلق بالخبر الذي هو متوكل الا ان تعلقه به ليس بالمعنى المذكور الذي
هو تعلق الجزء بالكل ضمير كائن في المبتدأ بان كان الضمير مضافاً اليه راجع الى ذلك المتعلق فقط وانما وجب تقديم الخبر اذ لو اخر
الخبر عملاً بما هو الاصل فيه لزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة حتى لو قيل مثلها زبداً على التمرة لكان مثل قولك صاحبها في الدار
وقد تقدم امتناعه مثل على التمرة مثلها زبداً كناية عن كثرة زبد خلط بالتمر فقوله مثلها اي مثل التمرة مرفوع لفظاً لانه مبتدأ
ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة في قوله على التمرة ولذا قال الشارح وفيه اي في قوله مثلها ضمير وهو المضاف اليه راجع لمتعلق الخبر
بكسر اللام اي لجزء الخبر وهو اي ذلك المتعلق التمرة بدون الجار لان الخبر هو مجموع قوله على التمرة يعني الجار والمجرور وكلاهما في محل
الرفع على الخبرية والتمرة متعلق به اي الخبر مثل تعلق الجزء بالكل يعني كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالجار والمجرور
او كان الخبر خبراً عن ان المفتوحة قيدها بالمفتوحة لان المكسورة لا يصلح ان يكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ
مفرد فبينهما منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفاً كالمثال المذكور في المتن او غير ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر
ان الذي يجيء بعده ان المفتوحة لان الخبر لا بد له من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤولة صفة بعد
صفة لان بالمفرد مبتدأ مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقعت السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على
المبتدأ اذ لو اخر الخبر على ما هو الاصل لالتبس المفتوحة بالمكسورة لانه ربما يظن انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفاً قد
يظن انه متعلق لخبر ان المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد الخبر هي المفتوحة لا المكسورة
لانها مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف المفتوحة فانها مع ما في حيزها في تقدير المفرد كما سبق اذ في تأخيره اي في تأخير الخبر
عملاً بما هو الاصل فيه خوف لبس بفتح اللام وسكون الباء الالتباس اي خوف الالتباس ان المفتوحة بان المكسورة في التلفظ
يعني لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة لامكان الذهول اي لامكان ان يكون غافلاً عن الفتحة بل التبس عنده
ان التلفظ بالفتحة او الكسرة لخفائها اي الفتحة او في الكتابة مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على قوله في التلفظ
باعادة الجار فيه لان المعطوف على المجرور يجوز اعادة الجار فيه ولا يخبر يعني لو اخر الخبر اعني قوله عندي عملاً بما هو الاصل وكتب انك

قايم عندى احتمل انها المكسورة وعندى ظرف قايم او خبر بعد خبر والكلام جملة اسمية موكدة واحدها او انها المفتوحة وهى مع ما بعدها مبتدا
وعندى خبرها فالتقدير قيامك كائن عندى والكلام جملة اسمية بلا تاكيد فلدفع هذا الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا
مثل عندى انك قايم او غيره مثل حق انك قايم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور الاربعة لما ذكرنا علة
كل واحد منها فى خبرها فليراجع اليها وقد يتعدد الخبر لانه حكم والحكم على شئ يجوز تعدده من غير تعدد المخبر عنه قيد به تصحيحا
للتقليل فى قد فانه تعدد الخبر حتى تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قايم وعمرو قاعد فيكون الخبر اثنين فصاعدا يعنى
فزائدا على الاثنين الى ان ينتهى وذلك التعدد اما ان يكون بحسب اللفظ والمعنى يعنى ان يكون لفظ الخبر الثانى غير لفظ الخبر
الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما عنهما فى محل واحد جميعا اى يكون تعدد المخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما
مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط ويستعمل ذلك اى التعدد الذى بحسب اللفظ والمعنى جميعا على وجهين احدهما ان
يستعمل بالعطف بان الثانى معطوف على الاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان
كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل فلا تكون من تعدد الخبر فى شئ
بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل والثانى ان يستعمل بغير العطف مثل زيد عالم عاقل وفى الرضى لان الاخبار
المتعددة فيه اما ان يكون متضادة اولا والاول كقوله وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففى كل واحد
ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه والثانى اما بحسب اللفظ فقط عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جايع نايع لانهما بمعنى واحد والثانى فى الحقيقة تاكيد
للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتمعا يحصل معنى واحد ايضا لا ان يكون الثانى تاكيدا للاول
مثل قولك زيد جائع نائع نحو هذا حلو حامض لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى
فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار
كيفية متوسطة بينهما ولذا علل الشارح بقوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز بضم الميم وتشديد الزاء المعجمة اى جامع
بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال
هذا حلو وهذا حامض لنكون ببيان حلوية هذا وحامضية ذاك ولكونه هذا غير مراد قال هذا حلو حامض مريدا به
الكيفية المتوسطة بينهما وفى هذه الصورة اى صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى ترك العطف بينهما اولى لشدة

الانفصال

الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف بعض كلمة على بعض تلك الكلمة ونظر بعض النحاة وهو ابو على
الى صورة التعدد وجوز العطف بالواو لانها للجمع المطلق وفى الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو
مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم وشجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ما هو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل
واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى فى جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض وقد سبق واما اذا لم يرجع
ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا منفك تقديره احدهما عالم والاخر جاهل الى هنا
كلامه ولا يبعد ان يقال مراد المص يعنى فى توجيه عبارته الباء فى قوله بتعدد الخبر متعلق بقوله مراد المص فى قوله وقد يتعدد الخبر ما
اى التعدد الذى يكون بغير عطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا فى تعدد الخبر على ما سبق ولا فى تعدد المبتدا مثل زيد
وعمرو وبكر قايم يعنى كل واحد منهم او زيد قايم وعمرو وبكر ولا فى تعدد غيرهما اى غير الخبر والمبتدا مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد
وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمرا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المص يبين فى هذا الكتاب ما فيه خفاء ويوضحه وما هو
مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان وايضا اى كما ان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدا ولا فى غيرهما كذلك التعدد
بالعطف سواء كان فى الخبر او فى المبتدا او فى غيرهما ليس بخبر ومبتدا بل انما هو من توابعه اى من توابع الخبر او المبتدا او غيرهما
لان المعطوف بالحرف من جملة التوابع على ما سيجئ ولهذا اى لكون مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد
بالعطف اورد المص فى المثال لتعدد الخبر الخبر المتعدد مفصولا اورد بغير عطف ولو جعل المتعدد المفهوم من وقد يتعدد الخبر
اعم من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة وبعطف فالاقتصار اى اقتصار المص فى التمثيل عليه اى على ايراد المثال
بغير عطف لذلك قوله فالاقتصار مبتدا لذلك الجار والمجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لا خفاء لا فى الخبر ولا فى
المبتدا ولا فى غيرهما الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالتامل اى لكون المتعدد بالعطف لا خفاء فيه الى اخره وقد
يتضمن المبتدا معنى الشرط اى يندرج فيه معناه فيصح الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر ايذانا لما تضمنه المبتدا من معنى
الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط اعلم ان الفاء تدخل فى خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فمنطلق ولا تحذف
الا للضرورة نحو واما القتال لا قتال لديكم فى مكان فلا قتال او الاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وتدخل جوازا فى خبر المبتدا المذكور ههنا كذا فى الرضى وهو اى معنى الشرط سببية الاول للثانى
اى ان يكون الاول سببا للثانى نحو الذى ياتينى فله درهم لانه اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يات لما يستحقه قطعا كما فى

الفاء

قولك ان جئتني فلك درهم او للحكم به يعني ان يكون الاول سببا للحكم بالثاني عليه وان لم يكن سببا له فلا يرد بان يقال لم دخلت
في قوله وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاول ليس سببا للثاني بل الاول مسبب والثاني سبب لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه
من الله تعالى بل الامر بالعكس يعني بل كونهما من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله تعالى قبل وجود النعمة
فيهم مع جهلهم معطيها سبب للاخبار بانها من عند الله تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها عن عند الله تعالى فحينئذ لا احتياج الى قوله او
للحكم به فلا يرد عليه اي على قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط نحو قوله تعالى وما اي نعمة استقرت بكم حال
كونكم منكرين او جاهلين معطيها من نعمة بيان لما الموصوفة فمن الله يعني سبب للحكم بكونها من الله اذ لو كانت من غيره
تعالى لما استقرت بكم قطعا لان نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى لا محالة فيشبه المبتدأ الشرط المتضمنة معناه في سببيته اي
سببية المبتدأ للخبر بسببية الشرط للجزاء كذلك المبتدأ المتضمن معناه يكون سببا للجزاء لان قصد السببية لازم للشرط
لانه لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدمها لبقاء الفائدة دون قصدها فلذا افترقا بصحة دخول الفاء
على الخبر ولزومه في الجزاء ولذا قال المص فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله اي الفاء فيه اي في الخبر قوله نظرا
الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط تعليل لقوله فيصح دخول الفاء في الخبر واما تعليل قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره
قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب يعني ويصح عدم دخول الفاء في الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدأ في
السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية اما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ يعني اذا قصد
دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه فيجب دخول الفاء فيه اي في الخبر ايذانا لما قصد من الدلالة واما اذا لم يقصد دلالة
المبتدأ على معنى السببية في لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه اي عدم دخول الفاء
فيه لعدم السببية ولم يكن مقصودة من اللفظ وذلك اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط اي الذي تكون سببا للخبر او للحكم به
فيصح دخول الفاء فيه شيئان اما الاسم اي احدهما الاسم الموصول بفعل اي اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا
كان الفعل باقيا على معناه او غير الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى او مضارعا ويدخل في قوله الموصول اللام الموصولة
نحو الزانية والزاني الاية لان صلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ما سيجيء او ظرف عطف على
قوله بفعل اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او جملة ظرفية مؤولة بجملة فعلية فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان
الموصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعل لا محالة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلم يتناوله

و

والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجري مجراه على ما عرفت سابقا ههنا اي في صنع الصلة للموصول الذي وقع مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط
فيصح دخول الفاء في خبره اذ صحة الدخول فيه كون الصلة فعلا او مؤولا به ليتأكد مشابهته الشرط بالاتفاق من الكوفيين
لان عندهم الظرف كان مؤولا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة له فمؤول عندهم بالفعل كما كان مؤولا به عند البصريين
مطلقا فيكون مؤولا بالفعل باتفاق الفريقين اذا كان صلة له وانما اشترط مبني للمفعول ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل
يعني شرط ان يكون صلته جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف متعلقا بالفعل ليتأكد مشابهته اي مشابهة المبتدأ الشرط
لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها به ولما كان موصولا صلته فعل او ظرف مؤولا بالفعل تأكد مشابهته به لان
الشرط لا يكون الا فعلا وفي الرضي والاغلب في الموصول الذي تدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط
وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية لان الاية معروفة للحكاية
عن جماعة مخصوصين حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا صلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الاية اذ لا يريد
كل موت اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية
التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد
الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم وفي حكم الاسم الموصول المذكور اي الموصول
الذي ذكر من قبل وهو المؤول بفعل او ظرف الاسم الموصوف به اي الاسم الذي وصف بالموصول المذكور او الثاني النكرة العامة
الموصوفة بها اي باحدهما اي النكرة التي وصفت باحدهما بحذف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اي بالفعل او
الظرف وفي حكمها اي حكم النكرة الموصوفة باحدهما الاسم المضاف اليها اي الى تلك النكرة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه
مثل الذي يأتيني فله درهم مثال للاسم الموصول بفعل اي الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذي
جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية والذي في الدار فله درهم مثال للاسم الموصول بظرف يشير بهذا الى ان
هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة فله درهم الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم
مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اي للمبتدأ الاول او للثاني على سبيل البدل او للاول وخبر الثاني محذوف او خبر للثاني وخبر الاول محذوف
واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم الاية الملاقاة لازمة للفرار
وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لكون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل

وامّا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف او ما يجري مجراه فقولك الرجل الذي امامك او في الدار فهو ضيفك ومثل كل رجل يأتيني فهذا
اي مثل كل رجل يأتيني مثال للاسم الموصوف بفعل لان كلا مبتداء مضاف الى رجل ويأتيني فعل وفاعل والجملة في محل الجر لانها صفة
رجل ولفظ كل انما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق كان مبتداء موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى
الشرط فله درهم او كل رجل امامك او في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف او ما يجري مجراه فله درهم الفاء جواب الشرط الجار والمجرور
في محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتداء موخر وفاعل الظرف لاعتماده على المبتداء والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتداء المتضمن لمعنى
الشرط وقال المحشي فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل قلت المراد بالموصوف
الموصوف معنىً لا لفظا والكل المحيط للافراد الموصوف موصوفٌ معنىً الى هنا كلامه لان كلا يأخذ دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما اي باحد المذكورين لمعنى الفعل والظرف فقولك كل غلام رجل يأتيني هذا
مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل امامك او في الدار هذا مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
بالظرف فله درهم قد سبق تفسيره وقد يجيء صفتها ايضا مستقبلا المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لمضارعته لكلمات
الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى الموصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء
على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتداء كذا في الرضي ولما فرغ من بيان ما يقتضي
دخول الفاء على خبر المبتداء شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون في منعه اختلاف فقال وليت مبتداء ولعل عطف
عليه قوله من الحروف المشبهة بالفعل لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة بالفعل مختص
بهما لان كونهما من النواسخ اذا دخلا اي ليت ولعل على المبتداء الذي يصح دخول الفاء على خبره اي المبتداء المتضمن معنى على ما مر
الشرط مانعان خبر مبتداء محذوف تقديره هما مانعان والجملة خبر المبتداء الاول عن دخوله عليه اي عن دخول الفاء على الخبر لان
صحة دخوله عليه انما كانت بتلك الصحة لمشابهة مصدر مضاف الى الفاعل وهو المبتداء او الخبر وناصب للمفعول وهو الشرط والخبر فيه
نشر على ترتيب اللف يعني لمشابهة المبتداء الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء في ترتبه عليه وليت ولعل اذا دخلا على
تلك المبتداء والخبر يزيلان تلك المشابهة اي مشابهة المبتداء الشرط والخبر الجزاء يعني بمعناهما لانهما اي ليت ولعل يخرجان
الكلام من الخبرية وينقلانه الى الانشائية يعني ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق
والكذب فلما دخلا عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشاء فزالت المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء

على

على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب لا محالة اذا كان له سبب واحد والشرط والجزاء من قبيل
الانشاء اي الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه
مؤوّل بقولك ان جاءك فانت مامور بضربه ومثل قوله تعالى ان الذين كفروا بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون
الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم اي فانت مامور حالا او مآلا بتبشيرهم بعذاب اليم الى غير ذلك وذلك
المنع اي منع دخول الفاء عليه انما هو كاين بالاتفاق اي هذا المنع مخصوص بهما بحيث لا يتناول غيرهما من النحاة متعلق
بالاتفاق فلا يقال ليت الذي يأتيني او ليت الذي في الدار فله درهم او لعل الذي يأتيني او لعل الذي في الدار فله درهم
بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذي يأتيني له درهم بدون الفاء كما عرفت وقس عليه غيره مع كون المبتداء نكرة موصوفة
باحدهما وفي التسهيل المنع من حيث التتبع والاستعمال انما تحقق في ليت ولعل فان قيل منشا هذا السؤال من كون المنع
بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعني اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل باب كان يعني الافعال الناقصة باسرها وباب
علمت يعني افعال القلوب بجميعها ايضا يعني كان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه مانعان بالاتفاق من النحاة
فما وجه تخصيص ليت ولعل بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق الفاء داخلة على المقصود
انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلق يعني لا من بين دواخل المبتداء والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا لو قال
في مكان وليت ولعل مانعان بالاتفاق ويمنعه النواسخ الا النونيات من الحروف لكان افيد وابعد من الشبهة ووجه ذلك
التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما اي ليت ولعل ووجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتها بكون المنع
مخصوصا بهما دون ساير الموانع من نواسخ المبتداء والخبر فانهما مشتركة في ذلك المنع والحق هو ما ذهب اليه الفاضل بعضهم فاعله
اي الحق بعض النحاة في المنع من دخول الفاء على الخبر ان بليت ولعل قيل هو اي البعض الملحق سيبويه قال المص اتباعا
العبد القاهر ان هذا الملحق هو سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان غير المجوز لدخول الفاء عليه
مع ان هو سيبويه خلافا للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين لانه لم يتعين عند المص من الحق ان
المكسورة قيدها بالمكسورة احترازا عن المفتوحة لما سياتي بهما اي بليت ولعل اي الحق بعض النحاة ان المكسورة بليت ولعل
في المنع عن دخول الفاء على الخبر لان ان المكسورة للتحقيق ولكون ما دخلت هي عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لا
يتاتى الا في المشكوك ومحتاج ايضا الى ترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لا يدخل عليه ان للتنافي بين التحقيق والتعليق فكذا لكن

ما في معنى الشرط والاصح انتفاء اى انّ المكسورة لا تمنع وجعله عنه اى عن دخول الفاء عليه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية وتنقله
الى الانشائية بل يبقى الكلام على ما كان عليه قبل دخولها وتؤكده وما ذكروه من التعليل غير مسلم لوروده في الكلام المعجز وكلام
الفصحاء ايضا يؤيده اى يؤيد ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا عطف على الصلة وهي جملة
كفروا فيكون صلة ايضا لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وهم كفار الواو للحال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال كونهم
كافرين وثابتين على الكفر فلن يقبل ودخل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف بعد لا يخفى وتركها في بعض الآيات
نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم لا يوجب كون انّ المكسورة مانعة لان دخولها في خبر المبتدأ
المذكور جائز لا واجب ففي بعضها دخلت ايذانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط وفي بعضها تركت ايذانا بان دخولها
ليس بواجب تأمل فان قيل قد الحق بعضهم وهو المالكي انّ المفتوحة ولكن بليت ولعل كما الحق البعض منهم انّ المكسورة
بليت ولعل فما استفهامية بمعنى اى شيء مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما قرر في
قوله احدا زيد ام ذاك وجه مرفوع لانه اما خبر او مبتدأ على اختلاف القولين ومضاف الى تخصيص انّ المكسورة بالالحاق
الباء داخلة على المقصور فالمعنى اى شيء يوجب ويقتضي تخصيص الالحاق بانّ المكسورة مع انّ المفتوحة ولكن قد
الحقا بها فكان على المص ان يقول والحق بعضهم انّ بها وبعضهم انّ ولكن بها او يقول والحق بعضهم انّ وانّ
ولكن بها فيه خلاف تحت الالحاق ايضا قيل بعضهم الذي الحق انّ بها هو سيبويه فاعتقد اصله اعتقد فادغم
كما عرف في موضعه اى فاعتبر بقوله لكونه امام النحو ومقتدى في هذا الفن وذكره اعتمادا عليه ولم يعتقد اى ولم
يعتبر بقول من سواه اى بقول من كان غير سيبويه لكونه من التابعين وراحلا في هذا الفن فلم يذكره لعدم اعتداده
اياه لان غير المعتد به كالعدم مع ان كلا القولين وهما الحاق سيبويه انّ بها والحاق البعض انّ ولكن بها لا يساعدهما
اى لا يوافقهما ولا يكون دليلا لهما القرآن المعجز وكلام الفصحاء فما يدل الفاء للتفسير والتفصيل وما موصولة او
موصوفة ويدل صلتها او صفتها على عدم منع انّ المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق خبر لقوله فما يدل فلم يدخل
الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ايذانا لجواز حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور
ليس بواجب كما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة ولكن عن دخول الفاء اى ما يدل على عدم منع انّ المفتوحة عن
دخول الفاء على الخبر قوله تعالى واعلموا خطاب عام للكل من جاهد في سبيل الله وانّ في انما حرف من الحروف المشبهة بالفعل

وفتحت لكونها مفعوله ولفظ ما موصولة بمعنى الذي يدل عليه قوله من شيء لان من فيه للبيان والبيان لا بد له من المبيّن وغنمتم صلتها
بحذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اى اهذا الذي بعثه
الله وقوله من شيء بيان له لما سبق والمعنى ان الذي غنمتموه حال كونه من شيء يعني من مال يعني المال الذي اخذتموه من ايدي
الكفار فان لله خمسه الفاء جواب الشرط انّ حرف من تلك الحروف ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم لما سيأتي خمسه منصوب
لانه اسم انّ وهو واحد الخمسة وانّ مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد لان وهي مع اسمها وخبرها في محل النصب قائمة مقام مفعولي
علمت يعني فاعطوا ابتغاء وجه الله خمس ما غنمتموه لمصارفه المذكورة وما يدل على عدم منع لكن عن دخول الفاء على
الخبر قول الشاعر فوالله الفاء للترتيب هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة والعداوة وتعقيبه والواو للقسم ما نافية فارقتكم
فعل وفاعل ومفعول قاليا منصوب على الحالية من الفاعل من القلي وهو البغض كما في قوله تعالى اني لعملكم من القالين اى من
المبغضين ولكم متعلق به ولكن ما يقضى فسوف يكون ولكن حرف من تلك الحروف ايضا ما موصولة او موصوفة ويقضى
فعل مبني للمفعول صلته او صفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف هنا لتحقيق معنى الوقوع والثبوت ويكون تامة في محل الرفع
على انه خبر والمعنى ولكن الذي او شيئا يقدّر عند الله فيقع لا محالة وقد يحذف المبتدأ لا قياسا لانه ركن في الكلام فلا
يحذف الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المص لقيام قرينة لفظية كقولك انا راكب البعير وطليحان اى والبعير طليحان
حذف لقرينة لفظية وهي المضاف اليه او عقلية كالمثال المذكور في المتن جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اى حذف المبتدأ اذا قطع النعت بالرفع اى كان الخبر في الاصل نعتا لشيء ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف نحو
الحمد لله اهل الحمد ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك اى هو اهل
الحمد ولم يذكره لقلته لا لعدمه كما زعم البعض وعلله بكون المبتدأ ركنا وهو ليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف الا ترى
ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن قوي اصيل في الكلام ونحو الحمد لله
اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره وانما وجب حذفه عند وجود الشرط المذكور
وهو القطع ليعلم مبني للمفعول انه اى الخبر كان في الاصل صفة لشيء مرفوع او ضده فقطع عن النعت فجعل مرفوعا لقصد المدح
اى لقصد مدح الموصوف او الذم اى لقصد ذمه او غير ذلك اى غير المدح والذم كالترحم فلو ظهر المبتدأ ولم يحذف وجوبا او
حذف جوازا او لم يحذفه لم يتبين ذلك اى لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لان الصفة غالبا اما للتخصيص او التوضيح

وان جيئت للمدح والذم لان المبتدا اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح او غيره بناء على كونه
مقتضى الظاهر ويجب حذفه اى حذف المبتدا ايضا اى كما يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع عند من قال في نعم الرجل زيد ان
تقديره اى تقدير هذا الكلام نعم الرجل هو زيد يعنى عند من قال ان المخصوص بافعال المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدا اى هو زيد واما عند
من قال هو مرفوع على انه مبتدا والجملة الفعلية قبله خبره قدمت عليه لتشويق السامع للمبتدا لانه لما قيل نعم الرجل تشوق
السامع الى ما يذكر بعده وهو الممدوح المخصوص فليس من حذف المبتدا في شيء وقيل يتعين ههنا كون المخصوص مبتدا
وما قبله خبره كقول المستهل في القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض ثم استعير لطبع
الهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال ماه ديدن وبانك زدن كلاهما مستقيم اى المبتدا المحذوف جوازا بقرينة
الحال لان الكاف ان كان حرف جر لابد له من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء قدر فعلا واسما وان كان اسما بمعنى
المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر مثالا للمقام مثل المبتدا المحذوف في مقول المستهل بحذف المضاف اليه وجعل
المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول المبصر كخبر ترا من ابصر لان الاستهلال استعير للابصار بقرينة رؤية الهلال الرافع
صوته لفرط سروره بالرؤية المختصة له عند ابصاره مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار المبصر الهلال او الى المفعول
والفاعل متروك اى ابصار الهلال المبصر بالرفع والاول هو الاولى الهلال والله اى هذا الهلال والله فان المبتدا
حذف جوازا بالقرينة الحالية لان مثل هذا الكلام انما قيل عند توجه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته
رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا او هو لانه قد علم انهم يفهمون ما يعنى فكان الحذف هو الافصح
لامرين الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال وفي الحاشية يقال الى ثلث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس
الهلال غرة القمر لليلتين الى ثلث او سبع ولليلتين من آخر الشهر ست وعشرين او سبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار
الى المراد بالمستهل وهذا القول اى قول المستهل الهلال والله ليس من باب حذف الخبر حال كونه كائنا بتقدير الهلال هذا
فيكون الهلال مبتدا واسم الاشارة بعده خبره لان مقصود المستهل اى مقصود من راى الهلال سواء اراد اعلامه المستهلين
الغير المبصرين تعيين شيء بالاشارة بان يقول هذا اى شيء محسوس ابصره هو والحكم اى ويحكم عليه اى على ما عينه
بالاشارة بالهلالية لا تعيين شيء بالهلالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لا يكون الا

عنه

عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شيء منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا لمن توجه اليه اى
الى ما عينه بالاشارة وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه الناظرون الغير المبصرين اياه ويرونه كما يراه ويكونون
اسوة في الرؤية وهذا البس الا بجعل اسم الاشارة مبتدا والهلال خبرا وانما اتى بالقسم مع انه ليس دخل في حذف الخبر
جريا على عادة المستهلين غالبا فيكون القسم خارجا مخرج العادة ووجهه ان كون هذا الرائي مخصوصا لرؤيته مما ينكر
لان امتيازه بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان الانكار فاكده بالقسم لئلا ينكر عليه ولئلا يتوهم
نصب الهلال عند الوقف اذ الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فيكون
مفعولا به محذوفا عامله الناصب له بقرينة حالية يعنى ابصرت الهلال فلا يكون مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر مبتدا
محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على غيره جريا على عادتهم ولئلا ينكر عليه وقد يحذف
الخبر جوازا ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدا مذكورا ولا يحذف المبتدا ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا اى حذفا جائزا
لقيام قرينة لانه يحذف نسيا لكونه ركنا من غير اقامة شيء مقامه لانه لو اقيم شيء بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا
لا جائزا كما سيجيء مثل الخبر المحذوف جوازا الكائن والواقع في قولك خرجت فاذا السبع يعنى واقع بعد اذا المفاجاة اذا
كان الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذا تدل على وجود شيء بغتة فتغنى عن ذكر الخبر
الذي هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه
فكذا بما بعد ما قام مقامه فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب حيث قال من حذف الخبر جوازا لقيام
القرينة قولك خرجت فاذا السبع واقف هكذا يعنى خرجت فاذا السبع واقف واما هذا القول على المذهب الغير الصحيحة
فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان فخبر مقدم عن السبع اى
مكان خروجي السبع وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك مكان خروجي السبع بالباب في تأويل
خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدا والخبر اذا
المفاجاة لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجي وجود السبع
فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف ثم يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب
اذا صرح بالخبر يقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية

الى المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجاة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقال المازني هي زائدة وعند ابن جني
اذ لا يجوز حذفها وقيل هي للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان
متعلق للخبر المحذوف لقيام قرينة جوازا غير ساد مسده اى غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة ويغني عنه لان المقدم
لفظا لا يقوم مقام المؤخر وان كان متعلقا به ولان الظرف لا يفيد معنى الوقوف وغيره ولا يغني عنه تامل اى ففي خروجي
السبع واقف فالتقدير فالسبع واقف في وقت خروجي قدم لكون الخروج سببا لمفاجاة السبع الواقف والسبب يجب ان
يكون مقدما على المسبب وقد يحذف الخبر ايضا لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم مبني للمفعول اى فيما التزمت
الشيء وهو المنزوعة فبلت ملازمته اى في التركيب الذي نزع عنه اى من هذا التركيب وهو من قبيل اكلا منه وتقدير منه اقتبس
من تقدير فيه فضمير الموصول محذوف وجعل ما موصولة ههنا اقيس ثم جعلها موصوفة او مصدرية تامل في موضعه اى في
موضع الخبر المحذوف وجوبا غيره نائب لقوله التزم اى غير الخبر فالمجروران راجعان الى الخبر يعني فيجب حذف الخبر في موضع
يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وذلك
اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غيره كائن في اربعة ابواب على ما ذكره المص بالامثلة يعني اكتفى في
كل منها بالمثال كما اكتفى في وقوع النكرة المخصصة مبتداء اولها اى اول تلك الابواب الاربعة المبتداء الذي
وقع بعد كلمة لولا الامتناعية مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود ههنا لوقع ما وقع وكان في قوله لكان
تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتداء ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتداء
ولا بد منه في الاغلب كما في قوله لولا علي لهلك عمر رض لان لولا موضوعة لامتناع الشيء وهو جوابها لوجود
غيره وهو المبتداء الواقع بعدها كما ان وجود علي رض في المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رض يعني لامتناعه
وحاصله ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى فتدل كلمة لولا وضعا على الوجود
بحيث تكون قرينة له وقد التزم في موضع الخبر غيره وهو جواب لولا فيجب حذفه اى حذف الخبر لحصول شرطي
الحذف وجوبا احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهي لفظة لولا لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع
الشيء لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتداء الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر
والثاني في اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح لقيام قرينة دالة على الخبر المحذوف

وهي

وهي لولا والتزام قائم مقامه اى الخبر لبيان شرطي الحذف وجوبا هذا اى وجوب حذف خبر المبتداء الذي بعد لولا الوجود
الحذف كائن اذا كان الخبر عاما لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما واما اذا كان الخبر اى خبر المبتداء الواقع بعد لولا
خاصا فلا يجب حذفه سواء حذف جوازا او لم يحذف اصلا كما في قوله اى قول الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يزري اى
تاليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة به والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم او مدح او غير ذلك مما يتكلم من ذم صاحبه
والدخول في قوله تعالى والشعراء يتبعهم الغاوون وقوله بالعلماء متعلق بيزري والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم انما
يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثة الانبياء وقال خير البشر علماء امتي كانبياء بني اسرائيل فقيد للعلماء لان
الازراء انما يلحق بهم من ازرا يزري خبره واجيب بان يزري حال من الضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر اى
ولولا الشعر كائن حال كونه يزري بالعلماء لان يزري وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر لئلا يخرم القاعدة لكنت
اليوم اشعر من لبيد اى لكنت في زماني غالبا في تاليفه واشتغالي به على ذلك الشاعر ولكن الازراء منعني عنه
هذا اى ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر اولا على مذهب البصريين كما عرفته مفصلا وقال الكسائي الاسم
بعدها ليس بمبتداء بل مرفوع على انه فاعل الفعل مقدر اى محذوف وجوبا كما في قوله لولا ذات سوار لطمتني وذلك انها في
الاصل لو وهي من لوازم الافعال ثم دخلت على لا فصار لولا وهي ايضا تكون من لوازمها كما في قولك لولا تشتمني لاكرمتك وزيف
بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر لا في الحال ولا في المآل اى لولا وجد زيد فحذف الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه
فبقي لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا وقال الفراء كلمة لولا هي الرافعة للاسم الذي وقع بعدها يعني ان رفع
ذلك الاسم مخصوصا بها لا يتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتدائية او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة
في العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا بد من القول بحذف مبتداء الكلام لان لولا حرف لا يكون مسندا ولا
مسندا اليه والاسم الذي بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا للعامل اللفظي هو لولا دون الخبر لانه معمول للعامل المعنوي
وقد سبق ان العامل في المبتدأ والمسند اليه هو العامل المعنوي لا غير وثانيها اى ثاني الابواب الاربعة كل مبتداء كان في الاصل
مصدرا مثل ضربي او نبتا وبكيه اى او كان مؤولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول به منسوبا صفة لقوله
مصدرا او لقوله [illegible] اى الفاعل وحده بان يضاف اليه والمفعول وحده بان يضاف اليه ايضا او كليهما اى الى الفاعل والمفعول
بان يضاف الى الاول وينصب الثاني او بالعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر

معنوية لكونه المصدر مبتدا او بعده اى بعد المنسوب اليه حال مفردة او جملة ويجب فى هذه الحال الواو ان كانت جملة اسمية او كان
المبتداء فى الاصل اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر صورة او مؤولا منسوبا الى احدهما او اليهما وذلك مثل ذهابى راجلا
مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط وضرب زيد قايما اذا كان زيد مفعولا به لانه يحتمل ان يكون فاعلا فح
يكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الابهام مثال لما كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط ومثل ضربى
زيدا قايما حال عن المفعول او عن الفاعل او قايمين حال عنهما مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال ما كان
المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل ضرب عمرو زيد قايما او قايمين وان ذهبت راجلا وان ضربت زيدا قايما او
قايمين هذه امثلة ما يكون فى تاويل المصدر واكثر شربى السويق ملتوتا اى مخلوطا من لت اذا اختلط واخطب ما يكون
الامير قايما فذهب النحاة البصريون الى ان تقديره اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهابى حاصل اذا كنت قايما وضرب زيد حاصل
اذا كان قايما ضربى زيدا حاصل اذا كان قايما هذا التقدير اذا كان قايما حالا عن زيد واما اذا كان حالا عن ضمير المتكلم
فالتقدير ضربى زيدا حاصل اذا كنت قايما فتقدير ضربى زيدا قايمين ضربى زيدا حاصل اذا كنا قايمين فقس على هذا التقدير
غيرها من الامثلة فحذف المتعلق وهو حاصل وجوبا كما يحذف متعلقات الظروف الا ان متعلقات الظروف تحذف
جوازا وههنا وجوبا لسد الحال مسده نحو زيد عندك تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم
هو مقامه فبقى بعد حذف المتعلق قوله اذا كان قايما كما بقى عندك ~~بعد حذف المتعلق قوله اذا كان قايما كما بقى عندك~~
بعد حذف متعلقه ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط الا انه ستمى مدخولها
شرطا لرجحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما فى قوله تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا او فى قوله واذا ما غضبوا هم
يغفرون ومثله كثير يعنى حذف الظرف بعد حذف متعلقه مع فعله الشرط الداخل هو عليه العامل فى الحال لان العامل فى الحال
هو العامل فى ذى الحال وهو الضمير المستكن فى ذلك الفعل واقيم الحال منصوبا مقام الظرف القايم مقام الخبر وهو المتعلق
لان فى الحال معنى الظرفية اذ معنى جائنى زيد راكبا جائنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك اتيتك والجيش قادم
اتيتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة اقيمت الحال مقامه فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر لان القايم
مقام القايم مقام الشئ يكون قايما مقام ذلك الشئ بالوسطة فيكون الحال قايما مقام الخبر لا بالاصالة بل بالواسطة لما قال
قال الرضى الشارح لهذا الكتاب هذا اى تقدير البصريين وهو ضربى زيدا حاصل اذا كان قايما ما قيل فيه وفيه اى فى هذا

التقدير

التقدير تكلفات كثيرة من حذف بيان للتكلفات الكثيرة اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت حذف اذا مع جملتها المضاف اليها فى
غير هذا المكان لان حذف اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة وهذا المعنى اصح فى الافعال الناقصة وما يكون مفيدا ولا يحتاج الاصل يكون تكلفا الى معنى التامة وهو
قليل نادر ولذا احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ما هو
تكلف صار تكلفا وصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلثة لان ما فوق الاثنين يكون كثيرا وهو حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها اربعة لو عد حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما لئلا
يتوهم كون تكلفات تثنية فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقايما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب المضبوط
بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته فلو كان خبر كان لجاز تعريفه فى شئ وسمع من طول الاستقراء
فعلم من هذا ان كان تامة قايما حال لان التنكير شرط فى الحال على ما سيأتى والذى يظهر لى هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله
وثالثها ان تقديره اسماء اى تقدير البصريين مثل هذا المثال بنحو ضربى زيدا يلابسه من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه
قايما اذا اردت بناء الخطاب لحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى من حيث كونه صادرا منى حال كونى قايما اذا كان الحال حالا
عن الفاعل وضربى زيدا يلابسنا قايمين اذا كان الحال حالا عن الفاعل والمفعول كليهما جميعا اولى خبران واى مع اسمها وخبرها
فى محل الرفع لانها خبر المبتداء وهو الموصول الذى صلته جملة يظهر لى ولم يدخل الفاء لانه جائز لا واجب كما سيجيئ التوجيه الذى يظهر لى
بما ذكرنا اولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فى المثالين الضمير الغايب فى
الاولى والمتكلم فى الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه فى الكلام يجوز حذفه كما صرح به المص بنفسه حيث قال والعايد
المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا فبقى بعد الحذف ضربى زيدا
يلابس قايما ويجوز حذفه ذى الحال مع قيام القرينة الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه
لانه ح يكون عمدة فى الكلام ومحتاجا اليه تقول عند حذفه الذى ضربت قايما زيد اذا جعلت قايما حالا عن ضمير الموصول
بقرينة كون الجملة صلة له اذ لا بد فيها من عايد اى الذى ضربته قايما زيد ثم حذف الفعل الذى هو يلابس مع فاعله بقرينة
الملزوم الذى هو ضربى لان الضرب يلزمه الملابسة الذى هو خبر المبتداء يعنى الفعل الذى هو يلابس مع فاعله المستكن فيه فى
محل الرفع لانه خبر المبتداء والعامل فى الحال لما سبق ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولا يخفى عليك ان الخبر يحذف

جوازاً او وجوباً بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسا وقام الحال بعد حذف ذى الحال وعامله مقامه لان المعمول كثيرا ما يقوم
مقام عامله بعد حذفه مثل فضرب الرقاب كما تقول راشدا مهديا بحذف العامل وذى الحال المحذوف بالقرينة الحالية اى
سر امرأ من سار يسير مثل باع يبيع بع راشدا مهديا حالا بعد حال او صفة لراشدا يجيئ تحقيقه في بحث الحال فيكون حذف
العامل ايضا قياسا فعلى هذا اى على كون التقدير هكذا او كون المحذوفات في هذا التقدير قياسية يكونون اى البصريون
مستريحين اى متخلصين من تلك التكلفات البعيدة التى ذكرت في تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياسى فيكون
هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شئ الا بالقياس وقال الكوفيون تقديره اى المثال المذكور ضربى زيدا قائما حاصل
يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر وهو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال
وجوبا ولذا قال الشارح بجعل قائما اى الحال من متعلقات المبتدأ لا من متعلقات الخبر والباء في قوله بجعل متعلق بقال واجابهم
الشارح عن طرف البصريين بقوله ويلزمهم اى الكوفيين حذف الخبر وجوبا من غير سد شئ مسده يعنى من غير اقامة شئ
مقامه لان الحال ح مقدم على الخبر المحذوف فلا يصح لان يقوم مقامه لان المتقدم لا يقدر ان يقوم مقام المتأخر عنه وتقييد
المبتدأ عطف على حذف الخبر المقصود عمومه نائبه يعنى يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد المبتدأ بالحال
لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والقيد ينافيه بدليل الاستعمال متعلق بالمقصود لان الجنس
المعرف اذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه رفعا للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على
عمومه لانه اذا استعمل الجنس ولم يكن قرينة خصوص استغرق نحو النوم ينقض الوضوء لكونه مستغرقا فجاز استثناء
بعض النوم منه والتراب يابس والماء بارد فالمعنى ح كل ضرب واقع على زيد في حال القيام حاصل وهو غير مراد
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله اى الخبر الذى نابت الحال منابه وقامت مقامه مصدر مضاف الى صاحب
الحال من الفاعل والمفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المعمول اى ضربى زيدا ضربه قائما هذا
اذا كان الحال حالا عن المفعول واما اذا كان الحال حالا عن الفاعل فتقديره ضربى زيدا ضربى قائما او ضربى زيدا قائمين
فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله
وهو ممتنع عندهم لان المصدر مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر جزءا منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول مع الصلة
وذهب بعضهم وهو ابن درستويه واشار بالبعض الى ضعف ما قاله الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لانه مستغن بفاعله

مع

مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء لكونه اى المصدر ههنا بمعنى الفعل وكما لا يحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج ما في معناه اليه
اذ المعنى اى معنى ضربى زيدا قائما ما اضرب زيدا الا حال كونه او حال كونى قائما واجيب بان هذا القول ايضا غير مستقيم
لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها
ولو لم يجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز ان يكون بمعنى الفعل وثالثها اى ثالث
الابواب الاربعة كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة يعنى يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناهما
وعطف عليه اى على ذلك الخبر شئ يصح ان يكون مصحوبا للخبر بالواو التى بمعنى مع وذلك اى مثال القسم الثالث مثل كل
رجل وضيعته بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة في اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة سميت
بها لانك اذا انعمت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لا تغنى
اى كل رجل مقرون مع ضيعته اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو وهذا الخبر واجب
حذفه لحصول الامرين الدالة على خصوصية الخبر لما في الواو من معنى المعية فيكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف
في موضع الخبر ولهذا اعلله الشارح بقوله لان الواو وتدل على الخبر الذى هو مقرون لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه
واقيم المعطوف الذى هو قوله وضيعته باعتبار معناها الاصلى في موضعه اى موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان
معطوفا على المبتدأ وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ورابعها اى رابع الابواب
الاربعة كل مبتداء في الجملة القسمية متعين للقسم يعنى يكون ذلك المبتدأ مقسما به اى ما يقسم به يعنى يكون من الالفاظ
التى تستعمل للقسم كايمن الله ولعمرك وخبره اى خبر ذلك المبتدأ لفظ القسم وذلك اى مثاله مثل لعمرك وهو من الالفاظ
التى يقسم بها مثل لفظة لافعلن كذا اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل تالله لاكيدن اصنامكم اى لعمرك وبقاؤك وذلك
مبتدأ قسمى خبره اى ما اقسم به ليصح الحمل لانه لا يصح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمى ولا شك ان لعمرك يدل على
القسم المحذوف لان المقسم به لا يكون بدون القسم ولان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية
دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف وجواب القسم وهو قوله لافعلن كذا قائم مقامه لان المتأخر يقوم مقام المتقدم اذا
حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام ما يقوم مقامه فيجب حذفه والعمر بالفتح والعمر بالضم كلاهما بمعنى واحد وهو
البقاء ولا يستعمل مع اللام في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال سواء الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف اى لائق للتخفيف

وهو اولى لكونه متعينا

لكثرة استعماله وما كثر استعماله يستحق التخفيف ولا شك ان الفتحة اخف ولما فرغ من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله معنوي
شرع في بيان ما هو ملحق به وعامله لفظي فقال خبر ان واخواتها وانما الحق بالفاعل لكونه جزءا ثانيا في الجملة اي من المرفوعات
نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدا بل ذكره ليس الا لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدا حذف خبره وقوله هو المسند المبتدا
جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه ولم يقل فيها خبر ان كما قال في نظيرها المبتدا هو الخبر قصدا الى البناء على وجه يحتمل المذاهب
الاصح وغير الاصح اي اشباههما ولبس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال اللغة قال ائمة اللغة كلما دخلت امة لعنت اختها
خبر ان و نحو الاصح ح
من الحروف الخمس الباقية وهي اي تلك الحروف مبتدا ان وكان ولكن وليت ولعل ولكن المجموع من حيث المجموع خبر والترتيب بعد
الحكم قد سبق تحقيقه وهو اي خبر ان مرفوع بهذه الحروف اي بكل واحد من هذه الحروف الستة لا بالابتداء كما هو مذهب
الكوفيين لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا لا بالحروف لان الحروف لضعفها في العمل لا تقدر ان تعمل
في اسمين على المذهب الاصح وهو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل
فيهما على السواء ولا سيما مشابهتها مشابهة قوية بالفعل المتعدي وقال في المفصل ولهذا عند اصحابنا بالحرف لانه
اشبه الفعل في لزومه الاسماء والماضي منه في بنائه على الفتح والمتعدي منه فالحق منصوبه ومرفوعه بالمفعول
والفاعل ونزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى لانها لما شابهت هذه الحروف الفعل في لزومها
الاسماء المتعدي في احتياجها الى الاسمين كما يجيء في بحث الحروف عملت رفعا ونصبا يعني نصب الاسم ورفع الخبر مثله
اي كالفعل المتعدي بعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ثم تقدم الرفع على النصب كما ان الاصل في الفعل تقديم الرفع كما سبق
تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل يعني لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا هو ضمير الفصل لان الخبر اذا كان معرفا باللام
يؤتى بالضمير الفصل مثل زيد هو القائم ولا يكون له حظ من الاعراب في قبل مبتدا ثان اي خبر ان واخواتها المسند خبر للاول
او للثاني وهو مع خبره خبر للاول الى شيء آخر ولم يقل الى اسم ان ليدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه او قام ابوه فان
المسند فيهما مسند الى فاعله ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان بعد دخول احد هذه الحروف وزاد لفظ الاحد لانه لظاهره
يفيد دخول جميع هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل لا مرفوع الا دخل عليه احدها
عليهما اي على المسند وشيء آخر فقوله المسند جنس شامل لخبر المبتدا اراد بالمبتدا القسم الاول لان خبره مسند لا الثاني
لان خبره مسند اليه فليس بشامل له وخبر كان واخواتها وخبر لا التي تكون لنفي الجنس وغيرها كخبر ما ولا المشبهتين بليس

لان

لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل في قوله المسند والجار والمجرور في قوله متعلق بقوله خرج بعد دخول هذه الحروف خرج
جميعها اي جميع اخبار هذه الاقسام عنه اي عن التعريف سوى خبر هذه الحروف والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها
يعني دخول هذه الحروف عليهما لا يراد اي لا عطاء اثرها وهو العمل فيهما اي في المسند وشيء آخر لفظا او معنى على سبيل منع الخلو
لا الجمع اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيها الى معانيهما من التاكيد والتشبيه وغيرهما فان تاكيد الحكم مثلا
ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف وفيه رد على الرضي حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا فان
حسنا في قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها بل الخبر مجموع الجملة الفعلية فلا ينتقض
التعريف اي تعريف خبر ان بمثل يقوم اي يقوم مسند الى الاسم ظاهر هو مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان في قولنا ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم ههنا اي في هذا المثال بدون الفاعل من حيث اسناده الى ابوه ليس اي لفظ يقوم مما يدخل عليه اي من قسم
الخبر الذي يدخل عليه ان بهذا المعنى اي لا يراد اثرها فيها لفظا او معنى بل انما دخل ان على جملة فعلية هي جملة يقوم ابوه
اي لا ينسحب اثرها الا الى لفظ زيد وجملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم هو
المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يقال له خبر ان والحال انه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك
فلا يحتاج مبني للمفعول الى ان يجاب عنه اي عن انتقاض التعريف بيقوم بان المراد بالمسند المذكور في التعريف المسند الى اسماء
هذه الحروف ويقوم في المثال المذكور ليس مسندا الى اسم ان بل مسند الى متعلقه وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به
ويلزم عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اي بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى
فيلزم اي حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على التقدير الاول ولا خفاء في حجيته فالاولى ان يقول على انه يلزم منه اي من هذا الجواب
استدراك اي زيادة قوله بعد دخول هذه الحروف لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار
الاقسام السابقة لانها ليس مسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها
فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا وقال المحشي ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند
بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها انتهى فقوله الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فما الفايدة في تاخيره حتى
يندفع الاستدراك بهذا التقدير تامل ولا الى ان يجاب عنه اي عن انتقاض التعريف بمثله عطف على قوله ان يجاب باعادة
الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله ويلزم اي فلا يحتاج ايضا الى ان يجاب عن انتقاض التعريف بمثله بان يقال المراد بالمسند

يحتاج

المذكور في التعريف الاسم المسند بتقدير الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند فيحتاج اي حتى
الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها اي خبر الحروف المشبهة بالفعل جملة يعني جملة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع
الى اسمها مثل ان زيدا يقوم او الى سببي مثل ان زيدا يقوم ابوه فانه اي يقوم مؤول بقائم فيكون الاسم المسند اعم الى الاسم
الحقيقي والاسم الحكمي وقال المحشي ويمكن ان يقال لا حاجة الى تاويل لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدا اي
كما ان الخبر الجملة للمبتدا يبين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد مثل قائم في ان زيدا قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر
ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف كدخول احد هذه الحروف كما نبه الشارح عليه فيما سبق بقوله اي دخول
احد هذه الخ فانه اي لفظ قائم هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف فان قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف
قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال والفسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان يقال
هو المسند بعده لان المسند انما حصل في قائم بعد الدخول وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا اي حكمه اي حكم خبر ان
واخواتها كحكم خبر المبتدا لانه في الاصل خبر المبتدا فيدخل ان واخواته عليهم بتغير حكمه في اقسامه اي اقسام خبر المبتدا
من كونه بيان للاقسام مفردا يعني كما يكون خبر المبتدا مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل
ان زيدا قائم وجملة يعني يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية او فعلية مثل ان زيدا قائم ابوه او ابوه قائم كما يكون خبر
المبتدا كذلك ونكرة سبق مثاله ومعرفة مثل ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم وفي احكامه اي احكام خبر
المبتدا من كونه واحدا ومتعددا يعني كما ان خبر المبتدا يكون واحدا ومتعددا كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا
لفظا ومعنى بالعطف وبدونه مثل ان زيدا عالم فاضل او وفاضل او معنى فقط مثل ان هذا حلو حامض ومثبتا
ومحذوفا على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامران الموجبان للحذف مثل ان ضربي زيدا قائما ومثل ان
زيدا وضيعته وغيرهما من المواضع التي يجب حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال ان
لولا زيد لكان كذا ولا يقال ان لعمرك لافعلن كذا وهو ظاهر وفي كونه مشتقا وجامدا او في شرائطه من انه اذا
كان الخبر جملة فلا بد من عائد يربطها به المراد بالعائد ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعني الكلام الذي يجوز دخولها
عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل ان زيدا قام ابوه او ابوه قائم كما تقدم
وانه زيد قائم وان الحاقة ما الحاقة ولا يحذف العائد اذا كان ضميرا لما سبق ان خبر الضمير لا يجوز حذفه مطلقا الا اذا علم

يعني

يعني الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكر بستين وان السمن منوان بدرهم والمراد ان امره كامره يعني المراد من
هذا التشبيه بعد ان يصح كونه اي خبر المبتدا خبرا لباب ان بوجود شرائطه اي شرائط كونه خبرا له وانتفاء
موانعه عطف على الوجود يعني بانتفاء موانع كونه خبرا له يعني لا يوجد مانع ليكون خبرا له اذا كان الامر كذلك فلا
يلزم من ذلك اي من تشبيه امر خبر ان لامر خبر المبتدا ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا لباب ان
قوله يقع مع فاعله في محل الرفع خبر لان في قوله ان كل ما اه وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع ايضا فاعل لا يلزم حتى يرد
من ورد يرد من باب ضرب انه اي الحال يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك يعني يجوز ان يقع الظرف المستقر خبر المبتدا
مقدما عليه وجوبا لما سبق والاستفهام مبتدا وابوك خبره وبالعكس على ما سبق ايضا ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان
من ابوك يعني لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لها لوجود المانع لان يكون كل واحد منهما
خبرا لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان لبطل الصدارة الا في تقديمه عليه اي تقديم الخبر على المبتدا يعني امره كامر خبر
المبتدا في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يغتفر فان فيها جوازا او امتناعا حيث جاز تقديم خبر المبتدا عليه
ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لان فيه قلب المقصود اذ المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهار انحطاط رتبة الفرع عن
رتبة الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل اي ليس امره كامر خبر المبتدا الا ان الاستثناء
من الموجب يكون منفيا كما تقول جاءني القوم الا زيدا يعني ان زيدا لم يجئ فانه لا يجوز تقديمه اي تقديم خبر ان على
الاسم اي على اسمها وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا غالبا لان المبتدا اذا كان متضمنا لما وجب له صدر الكلام او كانا
معرفتين او متساويين او كان الخبر فعلا لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا وذلك اي وجوب تقديم الاسم على الخبر
في باب ان بخلاف المبتدا والخبر حيث يجوز التقديم والتاخير اذا لم يمنع مانع او الفرق بين جزئيهما في التقديم جوازا او امتناعا
واقع وثابت لان هذه الحروف فروع جمع فرع كقرون جمع قرن وهو التتبع يعني توابع داخلة على الفعل في العمل اي في
عمل النصب والرفع مثله سبق منه اجمالا وسياتي تفصيله فاريد ان يكون عملها فرعيا لعمل الفعل ايضا يعني كما ان ذواتها فروع
له التاكيد الفرعية وليكون عملها موافقا لذواتها والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع مثل ضرب عمرا زيد
للزوم كون الفعل من اول الامر واقعا على المفعول قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو ههنا مؤخر والعمل الاصلي ان
يتقدم المرفوع على المنصوب لان الاصل في الفاعل اذا لم يمنع مانع منه ان يلي الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب
يكون

عملا بالاصل فلما اعملت هذه الحروف العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها يعني في اسمها وخبرها بتقديم ثانيهما اي ثاني المعمولين وهو الخبر
على المعمول الاول وهو الاسم يعني وجب تقديم الاسم هنا على الخبر مع انهما كانا في الاصل مبتدأ وخبرا وقد جاز التقديم والتأخير
فيهما كما سيجيء كما يتصرف في معمولي الفعل المتعدي بالتقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع منهما لنقصانها في العمل عن درجة الفعل
لانه الاصل في العمل وهي مشابهة به تعمل عمله فتكون فرعا له فيه الا ان يكون الخبر ظرفا اي ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا
اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه في جميع الاوقات الا اذا كان الخبر ظرفا اي الا وقت كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على
الاسم لان الاستثناء من النفي يكون مثبتا مثل قولك ما جاءني القوم الا زيدا اي الا جاءني زيد فان حكمه اي حكم خبر ان
اذا بالتنوين لانه ظرف زمان اي حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله حكمه حكمه اي حكم خبر المبتدأ في جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة يعني كما ان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره الظرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم
كذلك اذا كان اسم هذه الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وان في الدار زيدا
وفي وجوبه اي وجوب التقديم اذا كان الاسم نكرة لتخصص على ما سبق يعني يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها اذا كان الاسم
نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتدأ نكرة نحو قوله صلى الله عليه وسلم حين قدم رجلان من المشرق فخطبا ببلاغة
ومحسنات الفاظ فتعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما ان من البيان لسحرا يعني ان بعض البيان بمثابة السحر في
ميلان القلوب او في العجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل
وان من الشعر لحكمة اي كلاما نافعا يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمه الشعراء من المواعظ والامثال التي ينتفع
الناس بها والثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وما شابه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه ما فيه كلام
قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن الملك شارح المصابيح وذلك اي جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه
عند كونه نكرة واقع لتوسعهم اي النحاة في الظروف ما لا يتوسع مثله للمفعول في غيرها اي غير الظروف اي لتجويز النحاة
في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كل شيء من المحدثات لا بد وان يكون في زمان او مكان فصار كل شيء منهما كقرينة ولم يكن
اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرها واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما
اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان للظروف اختلاطا
بالمسميات فان كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشيء بمنزلة نفسه فجاز

ذكره

ذكره متقدما خبر لا الكائنة قدر متعلق الظرف معرفا باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفي ولو قدر نكرة
لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ وهو قوله خبر لا وهو نادر لان الحال انما لبيان هيئة الفاعل او المفعول به واما
من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان جائزا او شائعا الا انه يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو
غير جائز كما سيجيء فلا وجه لقول من قال والمشهور في امثاله تقدير النكرة لنفي الجنس اي لنفي صفته اي صفة الجنس وحكمه بحذف
المضاف اذ لا رجل قائم مثلا وارد وملفوظ لنفي القيام وهو الصفة والحكم من الرجل لا وارد لنفي الرجل نفسه لان النفي
والاثبات انما يردان على الاوصاف والاحكام دون الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا محذو بها حذو ان
التي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها نقيضها لان لا للنفي وان للاثبات ولازمة للاسماء لزومها وفي الرضي ووجه
مشابهة لا التبرئة لان ان للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات لانها للتاكيد فيه فح يكون
حمل النقيض انتهى وقيل ان لا للتاكيد كما ان ان كذلك فح يكون الحمل عليها حمل النظير على النظير فكما ان تنصب الاسم وترفع
الخبر كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشابهتها بان المشابهة بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل
بالواسطة كما سبق ان المشابه للمشابه بالشيء مشابه لذلك الشيء هو اي خبر لا هذه المسند الى شيء آخر سواء كان المسند
اليه اسمها او لا هذا اي المسند جنس شامل لخبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبر باب كان وخبر غيرها اي غير هذه المذكورات
كخبر ما ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى آخر بعد دخولها اي بعد دخول لا هذه فخرج به سائر الاخبار
كلها لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة
والمراد بدخولها اي دخول لا هذه هنا ما عرفت في خبر ان من ان المراد بالدخول لايراث اثرها لفظا او معنى على سبيل منع الخلو
لا الجمع اذ كان الامر كذلك فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شيء آخر بعد دخول
لا هذه ولا يصدق خبر لا لان لفظة لا ما دخلت على يضرب وحده بهذا المعنى بل انما دخلت على جملة هي يضرب ابوه فاورثت
اثرها لها نحو لا غلام رجل منصوب لانه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا او مشابها به وواقعا بعدها
بلا فصل وهنا كذلك ظريف خبرها وانما عدل المص في التمثيل عن المثال المشهور فيما بين النحاة وهو اي ذلك المثال
المشهور فيما بينهم قولهم اي قول النحاة لا رجل وهو مبني على الفتح كما سيجيء ومنصوب محلا على انه اسمها في الدار الجار والمجرور
في محل الرفع على انه خبرها لاحتمال حذف الخبر فيه لكون خبرها يحذف كثيرا وجعل في الدار صفة للاسم فلا يكون هذا المثال

اي يكون الحمل عليها من حمل النقيض على النقيض

ما يكون

نصا على ان خبر لا هذه مرفوع والاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بني تميم فالحاصل ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون
واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا بما مثل له لانه للايضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح بخلاف ما ذكره المصنف
المثال لان غلام رجل معرب منصوب لكونه نكرة مضافا وواقعا بعد لا بلا فصل ولا يجوز ارتفاع صفة مع كونه
غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف في الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به او لا على ما يجيء بناء على
ما هو الظاهر وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل ولكن غير ظاهر يعني رفع صفة المعرب المنصوب خلاف
الظاهر فالاحتمال الظاهر في المثال المذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر يكفي لوضوح المثال وحسنه
فيها اي في الدار وان لم يكن الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة حكما مثل ضمير الشان او القصة في قولك هو زيد
قائم وهي هند قائمة خبر بعد خبر مبتدا محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر لا ظرف ظريف بان يكون متعلقا
به وظرفا لغوا او الخبر واحدا ولا حالا من الضمير المستكن في الخبر ويكون ح ظرفا مستقرا فالمعنى ح لا غلام رجل ظريف
حال كونه في الدار فتكون الظرافة متقيدة بكونها في الدار لان الحال قيد لعاملها لان الظرافة المفهومة من قوله
ظريف لا تتقيد بالظرف على التقدير الاول ونحوه على التقدير الثاني اي نحو الظرف لان الحال في معنى الظرف لان
الظرافة اذا وجدت في احد وجدت مطلقا من غير تقييدها بشيء من المكان وغيره لانها جبلية كالكرم والجود
وضدهما وانما اتى المص به اي بالخبر بعد الخبر او بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد الخبر واحدا كاف
في المثال فلم اورد هنا الخبر متعددا مع انه ليس من دابه فاجاب عنه الشارح بقوله وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل لانه كثيرا ما يكون غلام رجل ظريفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت في
حيز النفي يعم فيكون كذبا اذ الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفي الخبرين معا عن
الاسم لا نفي كل واحد منهما كعكس قولك حلو حامض كما سبق وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف بدل البعض من
قوله لنوعي وغيره اي غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى الايضاح ولا يتقدم خبر لا
هذه على اسمها وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان واخواتها اذا كان ظرفا جوازا او وجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت
فانحطت مرتبتها عن مرتبة اصلها ويحذف خبر لا هذه اي التي لنفي الجنس لكن بشرط ان يكون الاسم مذكورا لانه ان لم
يكن الاسم مذكورا لا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الاجحاف حذفا كثيرا فيكون منصوبا

على

على المصدرية او زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شيء مقامه اذا كان الخبر عاما اي بشرط
ان يكون الخبر من الافعال العامة كالموجود والحاصل وانما حذف لدلالة النفي عليه فيكون لفظة لا قرينة لفظية عليه لان النفي يقتضي
منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف النفي الى العام وهو اذا لم يكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف نحو لا اله الا الله ولا سيف الا
ذو الفقار ولا فتى الا علي اي لا اله موجود الا الله وفي المقاليد قوله ذو الفقار بدل من سيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما
يجيء بعد تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلا بد من تقدير الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف في الوجود ومعناه لم يوجد سيف
الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اي لا اله في الوجود الا الله انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله عليه وسلم
اهداه اليه ملك الاسكندرية مع بغلة يسمى دلدل وجارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رض فاعطاه عليا رض وقيل
اهداه اليه النبي [illegible] وقيل انزل عليه من السماء وبنو تميم لا يثبتونه من الاثبات لا من الثبوت لانه لازم اي لا يظهرون
الخبر في اللفظ اي لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره لان الحذف واجب عندهم اي عند بني تميم او المراد
عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اي لا يظهرونه او المراد به انهم اي ان بني تميم لا يثبتونه اصلا اي اثباتا
قطعيا يعني لا لفظا ولا تقديرا فلا يكون خبر لا ثابتا عندهم فيقولون معنى قولهم قول العرب لا اهل ولا مال انتفى الاهل
وانتفى المال ايضا فيكون ح لفظة لا من اسماء الافعال وزيف المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصفة ولا يخفى
ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اي قول بني تميم ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبة لا نفي
كنيابة يا مناب ادعو في قول وهذا ايضا ليس بمختار فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين اي على تقدير كون الخبر واجب الحذف
وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا يحملون ما يرى خبرا يرى بالبناء للفاعل او المفعول في مثل لا رجل قائم على الصفة متعلق
بقوله يحملون اي يحملون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة للاسم لا حملا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية دون
الخبر يعني لا يحملونه على الخبر لانه ثبت في لغتهم لا غلام رجل قائم بجر قائم حملا على المحل اسم ما ولا المشبهتين بالفتح من
التشبيه بليس وهو المشبه به في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر هذا وجه الشبه يعني كما ان ليس موضوعة للنفي وتدخل
على المبتدا والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهما موضوعة للنفي وتدخل على المبتدا والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول الباء على الخبر
وان لا لا تكون الا للنفي والدخول على المبتدا والخبر والدخول على النكرة ولا تكون لنفي الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء
على خبرها ولذا ضعف عملها دون عمل ما ولهذا اي لاجل هذه المشابهة يعملان اي يعمل كل واحد منهما عملها وهو رفع الاسم

لان التاني

ونصب الخبر ليحصل من المنع بجهة فايدة لهما هو المسند اليه هذا جنس شامل للمبتدا الا انه مسند اليه المراد من المبتدا القسم الاول
مسندا لا مسند اليه وشامل ايضا لكل مسند اليه من اسم ان واخواتها واسم لا لنفي الجنس واسم كان بعد دخولهما
اى بعد دخول احدهما خرج به اى بهذا القول غير اسم ما ولا المشبهتين بليس وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك
عن القبول ومعنى الدخول مترتب باب ان من ان المراد بالدخول ايراث اثرها الى الاسم والخبر لفظا او معنى لا يرد عليك مثل ابوه
فى مثل ما زيد ابوه قايم من انه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ما ولا يصدق ان يقال له اسم ما مثل ما زيد قايما فقد يكون
اسم ما وخبرها معرفتين ونكرتين او الاول معرفة والثانى نكرة دون العكس لانه لا يجوز ان يكون الخبر معرفة والاسم نكرة
مثل ما زيد قايما وما رجل قاعدا وما زيد هو الظريف ولا رجل افضل منك ولا يكون اسمها وخبرها الا نكرتين لا غير
وانما اتى فى تمثيل لا بالنكرة بعدها ولم يات بالمعرفة لمشاكلة ما فى المثال لانه ياتى بعدها بالمعرفة لان لفظها لا لا تعمل الا فى النكرات
جمع نكرة وفى بعض النسخ الا فى النكرة بالافراد لانه لا وان كانت ههنا مشابهة بليس الا انه يراعى اصلها وهو نفى الجنس وذلك
لا يكون الا فى النكرة وكذلك ههنا لا تعمل الا فى النكرة اعتبارا لاصلها ولضعفها فى المشابهة بليس ايضا بخلاف ما فانه
يعمل فى المعرفة والنكرة لقوة مشابهتها بليس لما عرفت ولانها لا تكون فى الاصل لنفى الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها
بالنكرة كلا وتوهم الخصوص بالعمل فى المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو فى لا شاذ لاختصاص الشذوذ بلا لان عمل ما
لم يكن شاذا كلا لم يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر ان يكون عملها عاما شاملا للمعرفة والنكرة وهذا اى عمل ما
ولا المشابهتهما بليس لغة اهل الحجاز ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء المهملة والجيم
بعده وفى آخره زاء معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى واما بنو تميم فلا يعملون لهما العمل لان هذه المشابهة لا توجب عمل
المشبه كعمل المشبه به لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع وغيرهما فيكون ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره
فضلا من ان يستتبعه فى العمل ويقولون اى بنو تميم الاسم والخبر ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر بعد دخولهما اى دخول احدهما
مرفوعا بالابتداء كما ذكر فالاسم والخبر مرفوعين قبل دخولهما اى دخول احدهما فيقولون ما زيد قايم ولا رجل افضل منك
بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدا والثانى خبرا عندهم وعلى لغة اهل الحجاز ورد اى نزل القرآن الفصيح المعجز ما
هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا عمل ما فى الثانى عملها فى الاول لاقتضائهما على التسوية فتعمل فيهما على التسوية وهذا صريح
فى كونها عاملة واما لا فمقيس على ما عندهم لكونهما شريكين فى اصل المشابهة بليس ولما فرغ من بيان عملها وسيعيد ايضا اراد

ان

ان يبين الفرق بين عمليهما فقال وهو اى عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون
قرينة وقيل المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط فى لا متعلق بقوله
شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال الشارح دون ما اى دون عمل ما لانه ليس بشاذ فشاذ قليل
اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للتقليل كقول الحريص على المال حين قيل له ما اعطى لك اعطى
لى شيئ اى شيئ قليل لا يعبا به لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفى الحال ولفظة لا ليس كذلك لانها ليست لنفى الحال فانه
للنفى مطلقا بل لنفى الاستقبال ونقصان المشابهة توجب نقصان العمل بخلاف ما فانه اى لفظ ما ايضا اى كليس لنفى الحال
كما ان ليس لنفى الحال فى مثل ليس زيد قايما كذلك ما لنفى الحال واذا كان عمل لا شاذا قليلا لنقصان مشابهتها بليس للعلة
المذكورة فيقتصر مبنى للمفعول عمل لا على مورد السماع اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياسا على عمل لا التى
لنفى الجنس كقوله اى قول الشاعر فى مثال عمل لا فى النكرة من صد عن نيرانها من اسم شرط صد فعل ماض مبنى للفاعل وهو ما
استكن فيه راجع الى من بمعنى اعرض ونكل لان الصد واذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه ايضا كذلك عن نيرانها
جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه انوار ونيران انقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها كذا فى الصحاح والضمير للحرب لانه
مؤنث والمراد ههنا شدايدها وآلامها بعلاقة التشبيه فانا ابن قيس لا براح الفاء جزاء الشرط انا مبتدا ابن قيس
خبره ولا مشبهة بليس والبراح من برح الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشدايدها وآلامها
وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن المعروف بالشجاعة لا زوال لى عنها ولا عجز عندى والاعراض لان الولد يتبع الاب ومن كان
اباه هكذا فابنه كذلك تخم گرگ زاد گرگ شود وبچه مار مار شود اى لا براح لى يريد ان خبر لا فى البيت محذوف اى ليس لى
اعراض وعجز ولا يجوز ان يكون جواب سؤال مقدر تقديره ان لا هذه لم لا يجوز ان يكون لنفى الجنس والخبر محذوف وبراح معرب مرفوع
مبتدا لوقوعه فى حيز النفى ولا يجوز البناء لضرورة الشعر ولا النصب لعدم وجود شرطه اجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون لا هذه
لنفى الجنس لانه اذا كان لا هذه لنفى الجنس يلزم التكرار بعدها ليطابق الجواب السؤال لان مثل هذا لا يقصد الا جوابا عن سؤال محقق
او مقدر والسؤال لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل فى الدار ام امراة فيجاب لا رجل فى الدار ولا امراة لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر
لما ذكرنا ولا تكرار فى البيت وهو ظ فوجب ان تحمل لا هذه على ليس فيكون براح بالرفع اسمها وخبرها محذوفا كما فسره الشارح اعلم ان المراد
بالمسند والمسند اليه فى هذه التعريفات المذكورة سواء كان عاملها معنويا او لفظيا ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية

ليخرج توابعها عن هذه التعريفات علم ان المراد مايكون بالاصالة بقرينة ذكر التوابع بعد ان المص سيذكر التوابع مطلقا فيما بعد
مبني على الضم اي في الموضع الذي يكون بعد الاصول الثلث المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فلا ينتقض تعريف كل
واحد منها بالتوابع ولما فرغ من بيان المرفوعات اصلا وملحقا واصل المرفوعات الفاعل لما سبق والملحق به خمسة المبتدا والخبر
وخبر باب ان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس واسم باب كان شرع في بيان المنصوبات اصولا وفروعا وقدمها
في البيان على المجرورات مع ان كل واحد منهما فضلة يقع بعد تمام الكلام لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة
اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر لمعرفة اقسامها لتوقف ايضاح كثير مما سمع في
المرفوعات عليها ولكون بعضها تاكيدا للفعل العامل في الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعلة له وبعضها مصاحبا
للفاعل بل الفاعل في صدور الفعل عنه بكونه احتياجه اليها اشد من احتياجه الى المجرورات ولخفة النصب وثقل الكسرة
لان الطبيعة تنفر عن الثقيل وتميل الى الخفيف فيقتضي تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل فقال **المنصوبات**
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه اي شرح هذا الكلام بما ذكر في المرفوعات من ان المنصوبات جمع المنصوب لا
المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل بتقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات
الا ان المنصوبات ههنا عبرت بمعنى الكثرة وضمير المذكر المنفصل راجع الى المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف
للماهية لا للافراد والمراد بالاشتمال ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة نصب على التمييز كالمفاعيل الخمسة او حكما كالملحقات السبعة وهي اي تلك العلامة اربع
لانها اما بالحركة او بالحرف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او بالياء فصارت اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء
نحو رايت زيدا مثال لما يكون بالفتحة ورايت مسلمات مثال لما يكون بالكسر لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة ورايت اباك
مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف ورايت مسلمين ومسلمين لان
نصب المثنى والجمع المذكر السالم بالياء المكسور او المفتوح ما قبلها ولما فرغ من تعريف ماهية المنصوب مطلقا شرع
في تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول
المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه لانه ما فعله الفاعل وقام به لان الضرب يقوم بالضارب وبفعله
وكذا غيره فقال منه آنفا للتفسير والتفصيل ومن للتبعيض اما مبتداء بتاويل البعض اي فبعضه او خبر مقدم لكن

الاول

الاول اولى لان الاصل في المبتداء التقديم اي من المنصوبات يرجح هذا التقدير توافق الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع
او مما اشتمل على علم المفعولية يرجحه قرب المرجع المفعول اما خبر او مبتداء بناء على التوجيهين في قوله منه المطلق سمي به
يعني المفعول بالمطلق لصحة اطلاق صيغة على وزن ديمة لا على وزن عدة المفعول عليه اي على ما فعله فاعل الفعل لغة
واما اصطلاحا فلا فرق بينهما في صحة اطلاقه على كل واحد منها من غير تقييد متعلق بالاطلاق بالباء او اللام او مع
لان الضرب مفعول الضارب واما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضارب بل ما يتعلق به الضرب بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية التي هي المفعول به والمفعول فيه زمانا ومكانا والمفعول له والمفعول معه فانه اي الشان لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها اي على كل واحد منها لغة لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ما تعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل
وعلة له ومقارن لفاعل الفعل او مفعوله الا بعد تقييد ما الا بعد تقييد كل واحد منها بواحدة منها اي من تلك الحروف فيصح
يصح اطلاق المفعول على كل واحد منها فيقال فيها المفعول به او فيه او له او معه على سبيل منع الخلو والجمع وهو اي المفعول المطلق
اصطلاحا اسم ما اي معنى فعله فاعل فعل صفة او صلة والمراد بفعل الفاعل اياه المصدر ههنا مضافا الى فاعله وناصب المفعول
وهو راجع الى المعنى قيامه به اي قيام الفعل وحصوله بالفاعل بحيث اي بمكان يصح اسناده اي اسناد الفعل ونسبته اليه
اي الى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا في الفعل وموجدا اياه كضرب زيد ضربا فان الفاعل اثر في الفعل واوجده بمعنى ان له
تاثيرا فيه في الجملة او لا بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تاثير فيه مثل مات زيد موتا فان الموت
مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تاثير فيه قطعا لان المراد بفعل الفاعل اياه ان يكون الفاعل مؤثرا فيه اي في الفعل موجدا
اياه اي الفعل والمراد به القيام والاسناد اثر او لم يؤثر فان المؤثر في الحقيقة في الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك
فلا يرد عليه اي على هذا التعريف اي قول المص اسم ما فعله فاعل فعل مثل مات زيد موتا وجسم من باب ظرف جسامة على
وزن ظرافة لا على وزن دراية وشرف من باب ظرف ايضا شرفا على وزن طلب فان هذه الافعال وامثالها تصح
اسنادها الى ما قامت هي به وقيامها به فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندي حيث
قال يرد عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فيصح بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل
المذكور وانما زيد لفظ الاسم يعني زاد المص في التعريف لفظ الاسم وقال اسم ما فعله ولم يقل ما فعله بدون لفظ الاسم لان ما فعله
الفاعل هو المعنى القائم به وهو الضرب في ضرب ضربا والموت في مات موتا وهو ليس بلفظ والمفعول المطلق من اقسام اللفظ

فيكون المفعول المطلق اسما لذلك المعنى القايم بالفاعل فلزم زيادة الاسم في التعريف وقول المص ما فعله فعل جنس يدخل فيه اي
هذه القول المصادر كلها يعني ان هذا القول جنس يشتمل المقصود المعرف وغيره مذكور بالجر لانه صفة للفعل وهو اي
الفعل المذكور اعم من ان يكون مذكورا حقيقة نصب على التميز من قوله مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقي والحكمي او على انه
صفة لقوله مذكورا اي مذكورا حقيقيا كما اذا كان الفعل مذكورا بعينه اي بلفظه نحو ضرب ضربا ومات موتا وجبتم جبانة
او حكما عطف على حقيقة كما اذا كان الفعل مقدرا اي محذوفا سواء كان جوازا نحو فضرب الرقاب اصله فاضربوا الرقاب
ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه مضافا
الى المفعول ضما الى التأكيد الاختصار والتعبير به عن القتل اشعار بانه ينبغي ان يكون بضرب الرقبة حيث امكن
وتصوير له باشنع صورة كذا قاله البيضاوي او وجوبا سماعا او قياسا على ما سيجيء امثلتهما او اسما بالنصب
عطف على قوله مذكورا ولا يعني اعم من ان يكون الفعل اسما مذكورا فالحاصل ان الفعل المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر
والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل المذكور ان يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع المتبادر لكن لا مطلق الاسم
بل اسم يكون فيه معنى الفعل لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا نحو ضارب
ضربا او لازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندي حيث يرد عليه ضارب ضربا وخرج به اي بقوله مذكور المصادر التي
لم يذكر فعلها لا اي لا يكون مذكورا حقيقة ولا حكما فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق لان كل ما هو مفعول مطلق فهو
مصدر من غير عكس نحو الضرب واقع على زيد فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا لا حقيقة
وهو ظاهر ولا حكما لان الضرب في المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبني الضرب واستحسنت الضرب بمعناه صفة ثانية
للفعل والضمير راجع الى الاسم اي فاعل فعل مذكور كاين بمعنى الاسم وليس المراد به اي بقوله بمعناه ان الفعل العامل في
المفعول المطلق كاين بمعنى ذلك الاسم مطابق له في المعنى فان معنى الاسم الذي هو الحدث جزء معناه اي معنى الذي هو
الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد
فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل بل المراد بقوله بمعناه ان معنى الفعل مشتمل عليه اي على معنى الاسم ومحيط به اشتمال الكل اي كاشتمال
الكل على الجزء يعني كما ان السكنجبين يشتمل على اجزائه من الخل وغيره فخرج به اي بقوله بمعناه مثل تاديبا يعني المفعول له الذي
قام بفاعل الفعل في قولك ضربت تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا فانه اي المفعول له او مثل تاديبا وان كان مما فعله

فاعل

فاعل فعل مذكور فان التاديب قام بالمتكلم الذي هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبنت
ولكن ليس المفعول له او مثل تاديبا مما يشتمل عليه معنى الفعل لان التاديب او الجبن ليس جزء المعنى الفعل الذي هو ضربت وقعدت
حتى يشتمله بل التاديب والجبن علة للضرب والقعود وكذلك اي كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه وكذلك خرج به اي بقوله بمعناه
مثل كراهتي اي المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور في قولك كرهت من باب علم كراهتي فان الكراهتي في هذا المثال
اعتبارين احدهما اي احد الاعتبارين كونها بحيث اي ان يكون الكراهة بمكان قامت بفاعل الفعل المذكور واسندت اليه
والحال انه قد اشتق منها اي للمفعول اي اخذ منها فعل اسند اليه اي الفاعل القايم هي به فيكون المصدر مؤكدا للفعل والفاعل
المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كرهت ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها اي حين كون
الكراهة بهذه الحيثية فيكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل وثانيهما اي ثاني الاعتبارين كونها بحيث اي ان يكون
الكراهة بمكان وقع عليها فعل الكراهة المسند الى الفاعل فيكون الكراهة مفعولا به لانها ح مما وقع عليه فعل الفاعل
فاذا ذكرت الكراهة بعد الفعل المسند الى فاعلها بالاعتبار الاول اي باعتبار ان يكون قايمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا
منها فعل مسند الى ذلك الفاعل يعني باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل الفعل العامل فيها فهي اي تلك الكراهة
بهذا الاعتبار مفعول مطلق لصدق تعريفه عليها مثل كرهت كراهة واذا ذكر الكراهة بعده اي بعد الفعل بالاعتبار الثاني
اي باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهة يعني باعتبار ان يكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن
المتكلم كراهة تلك الكراهة كما في قولك كرهت كراهتي يعني كرهت واستقبحت الامر المكروه الصادر عني فهو اي الكراهة
ح مفعول به لانها ح يكون مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استقبح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه لا مفعول مطلق
لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح اذ ليس الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء بهذا الاعتبار الثاني يعني
يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف بل هو اي الفعل المذكور واقع عليه اي على الكراهة ويلابس به وقوع الفعل
المتعدي على المفعول به في قولك ضربت زيدا وملابسته به في قولك علمت زيدا ونصرته فخرج قوله كرهت كراهتي بهذا الاعتبار
الثاني عن الحد اي عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل في حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار
الثاني مفعول به وتعيين ما هو المراد ليس الا بالقرينة وانطبق الحد على المحدود جامعا لافراده ومانعا عن دخول الغير فيه لما فرغ من تعريف
المفعول المطلق شرع في تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال ويكون المفعول المطلق للتاكيد اي التاكيد المصدر الذي هو مضمون

الفعل وهو الحدث بلا زيادة شيء عليه لانه في الحقيقة تاكيد لذلك المضمون وانما قيل تاكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا
ولما ذكر بعده ضربا فكانه قيل احدثت ضربا ضربا ان لم يكن في مفهومه اي في معنى المفعول المطلق زيادة على ما يفهم من الفعل بل تجرد
المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون عين المؤكد كما قررناه ويكون للنوع ان دل المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا
زيادة عليه على بعض انواعه اي انواع الفعل العامل فيه وللعدد ان دل المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا على
عدده اي عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل مثل جلست جلوسا فان جلوسا دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس
المذكور تاكيد للضمن وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال للتاكيد كما قلنا وجلست جلسة كائنة بكسر الجيم مثال للنوع فان
جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرهما وجلست جلسة
كائنة بفتحها اي بفتح الجيم مثال للعدد لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة وفيه
نشر على ترتيب اللف فالاول اي الذي يعني المفعول المطلق الذي يكون للتاكيد لا يثنى ولا يجمع مبنيان للمفعول بل يكون
على حالة واحدة وهي الافراد في كل الاحوال لانه دال على الماهية والحقيقة المعراة اسم مفعول من التفعيل اي الخالية
عن الدلالة على التعدد لان الماهية من حيث هي هي شيء واحد لا شيئان ولا اشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان
لانه من حيث هو هو لا يثنى ولا يجمع ومع هذا اذا ثني او جمع يكون في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتاكيد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد لان التثنية يستلزم الاثنينية والجمع يستلزم الزيادة عليها فلا يتصور في الاول
بناء على انه دال على الماهية المذكورة جلست جلوسين بصيغة التثنية او جلست جلوسات بصيغة الجمع المؤنث السالم في كل حال
دون وقت الا اذا قصد به اي الا وقت قصد النوع او العدد بالمفعول المطلق للتاكيد لا التاكيد لانه اذا قصد به النوع
الواحد او العدد الواحد افرد واذا قصد به الاثنينية ثني واذا قصد الجمعية جمع لانه لا يدل على المثنى والمجموع ولانه
خرج من كونه دالا على الماهية بخلاف اخويه الذين هما يكون احدهما للنوع والآخر للعدد فانه يجوز التثنية في كل واحد
منهما اذا قصد الاثنينية وجمعه اذا قصد الجمعية نحو جلست جلستين مثنى او جلست جلسات جمعا بكسر الجيم للنوع
في المثنى والمجموع وفتحها للعدد فيهما ولما كان الاصل في المفعول المطلق ان يكون للفعل العامل فيه في اللفظ والمعنى جميعا
وما يوافقه في المعنى فقط قليلا لمخالفة الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظه اي يكون المفعول المطلق مغايرا للفظ فعل العامل فيه لكن على قلة لان الاصل فيه ان يكون موافقا له في

لفظه

لفظه ايضا وهذا لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التاكيد لفظي وهو لا يكون بغير لفظه اما ان يكون
مغايرا للفظ فعله بحسب المادة اي الحروف الاصلية التي ركب منها مثل قعدت جلوسا وجلست قعودا فان المادة
مغايرة في الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر وبابهما ايضا مغاير لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب لكن
الشارح لم ينظر اليه واورد المثالين لا بر اسه لزيادة الايضاح وقيل هذا المثال لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع
والجلوس بما بعد القيام انتهى والمحقق لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل في مقام الآخر واوردهما فيما لا دليل مع
هذه المناقشة في المثال ليس داب المحصلين فكيف من الفاضلين واما ان يكون مغايرته له بحسب الباب نحو انبت الله نباتا فان
الاول من باب الافعال والثاني من باب دخل مع انهما موافقان في الحروف الاصلية وسيبويه يشترط الموافقة في المادة
ولا يجوز المغايرة فيها ويقدر له عاملا من بابه فيما خالف الباب والمادة اي قعدت وجلست جلوسا وانبت الله فنبت نباتا
انبت الله نباتا عطف ههنا بالفاء وثمه بالواو لان الجلوس والقعود متحدان في المعنى فناسب ان يعطف بالواو المفيدة
للمعية والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فناسب ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب
كقولك كسرت الزجاج ولما كان الاصل في العامل في المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام وحذفه
مخالف للاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق يشير الى ان اللام في
قوله الفعل للعهد الخارجي لقيام قرينة اي وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم يكن
قرينة هكذا لا يجوز الحذف جوازا اي حذفا جائزا يعني كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا كقولك لمن قدم
من باب علم من سفره دعاء له خير مقدم اي قدمت بالخطاب قدوما خير مقدم فحذف قدمت بالقرينة الحالية وقدوما ايضا
للاختصار فبقي خير مقدم ومقدم مصدر ميمي كالقدوم بالفارسية خوش آمدي فخير اسم التفضيل مخفف اخير على ما ياتي
في بابه ومصدريته اي كونه مصدرا مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف لكون الصفة عين الموصوف اذا كان قائمة به او المضاف
اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اسم التفضيل اليه لكون المضاف اليه متمما له يعني من التنكير والتعريف والمصدرية والوصفية
فاطلاق المصدر عليه ههنا اما من قبيل اطلاق اسم الموصوف على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف في العلاقة
جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة مع الموصوف ووجوبا عطف على جوازا يعني وقد يحذف
الفعل الناصب له ايضا لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا فيه اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفية للحذف المقدر

اى حذفاً واجباً سماعاً موقوفاً على السماع من العرب لانه لا قاعدة له اى لحذف الفعل الناصب وجوباً يعرف الحذف بها اذا وجدت
تلك والحذف السماعي ثلثة اضرب دعائه ودعاء عليه وغير دعاء فمثال الاول نحو سقياً اى سقاك الله سقياً اى جعلك الله
احساناً ورعياً اى رعاك الله رعياً اى حماك الله حماية وحفظك حفظاً ومثال الثانى خيبة اى خاب فلان خيبة
مأخوذ من خاب الرجل خيبة من خاب يخيب مثل باع يبيع اذا لم ينل اى لم يصل من نال ينيل نيلاً مثل باع يبيع بيعاً
وهو الوصول ما طلبه بالفارسية زيان كرده شود وجدعاً اى جدع مبنى للمفعول جدعاً والجدع بالجيم والدال والعين
المهملتين قطع احد الاعضاء الاربعة الانف والاذن والشفة واليد او قطع الاثنين منها او الثلثة او كلها ولذا
عطف بالواو دون او والمقصود دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال كلما زاد القطع زاد القبح واذا قطعت كلها يكون اقبح
فلا اعتبار لقول من قال وفى الرضى كلمة او بدل الواو وهو الموافق للغة ومثال الثالث حمداً اى حمدت من باب علم
حمداً بالفارسية ستايش كردم وشكراً اى شكرت من باب دخل شكراً بالفارسية ستايش كردم بمقابله نعمت
وعجباً اى عجبت من باب علم عجباً على وزن غلب فانه اى الشان لم يوجد فى كلامهم اى فى كلام العرب استعمال الافعال
العاملة فى هذه المصادر مع مصادرها ولا قاعدة ايضاً يعرف الحذف بها لانه لم يوجد فى كلامهم من يعتمد عليه فى نثر
ونظم ان يقال سقى سقياً ولا رعى رعياً ولا غيرها وهذا اى عدم وجدان استعمال هذه الافعال مع مصادرها حين
الاستعمال معنى وجوب الحذف اى حذف الفعل الناصب سماعاً قيل اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون
بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به حكم به عليه اى على هذا التعليل بانهم قد قالوا حمدت
الله حمداً وعجبت عجباً وشكرته شكراً اى استعملوا الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد الاستعمال
فاجاب بعضهم بان ذلك اى هذا الاستعمال ليس من كلام الفصحاء الذين يعتد بكلامهم بل من كلام من لا يعتمد عليه
والمولدين واجاب بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما اى فى المفعول المطلق الذى يستعمل باللام لانه لما استعمل
باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فخففوه بحذف عامله وجوباً واما ما لم يستعمل به فلم يكن بهذه المرتبة
فخفف بحذفه جوازاً وجاز ذكره ايضاً نحو حمداً اى حمدت حمداً نحو حمداً له وشكراً له وعجباً له وسقياً له ورعياً له
وخيبة له وجدعاً له وقد يحذف فيه اشارة الى ان قياساً عطف على سماعاً والى ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً قياساً اى حذفاً قياسياً فيه اشارة الى ان قياساً صفة بعد صفة

لقوله

لقوله حذفاً اى حذفاً واجباً قياسياً والقياس ما يعلم مبنى المفعول اى يوضع له ضابط كلى منطبق على جميع جزئياته
كقولك فى تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان بحذف الفعل الناصب له معه اى مع
وجود الضابط الكلى لزوماً اى وجوباً كما اورد المص فى الصور المذكورة ههنا فى مواضع نبه بصيغة الكثرة
على انه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة متعددة وصفها اشارة الى ان المواضع جمع
منها خبر مقدم او مبتدا بتأويل البعض اى بعضها اى من هذه المواضع اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول
المطلق فيها قياساً موضع ما وقع قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها او بقوله ما وقع اى مفعول مطلق اشار
الى ان ما موصوفة وهو المناسب فى القواعد والقياسات وقع مثبتاً اسم مفعول من اثبت اى اريد اثباته فيه
اشارة الى ان قوله مثبتاً من قبيل قوله عم من قتل قتيلاً لا نفيه فانه اى الشان لو اريد نفيه نحو ما زيد سيراً الا
يجب حذفه اى حذف فعله الناصب لان النفى يقتضى منفياً والمذكور وهو السير يصلح ان يكون منفياً ولان حرف
النفى يكون عاملاً فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب وانما قال الشارح لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون
من باب حذف الفعل جوازاً نحو ما زيد يسير سيراً بعد نفى متعلق بقوله وقع داخل اشار بهذا الى ان قيد الدخول على
الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره فى قوله او معنى نفى وهذا المعنى هو الاولى لان القيد المذكور ثانياً يكون
بياناً للقيد المقدر سابقاً اذا كان القيد فيهما واحداً وههنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولا تنظر الى القيل والقال
على اسم وليس الدخول على نفس الاسم شرطاً لصحة انتصاب قولنا ما كان زيد الا سيراً وما وجدتك الا سير البريد
على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم
مبتداء او معمولاً للعامل اللفظى خبراً عنه اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتداء او معمولاً اللفظى كما نقلنا
مثاله من الرضى او وقع مثبتاً بعد معنى نفى لانه لو لم يقع بعد نفى او معنى نفى نحو زيد سيراً لم يجب حذف الفعل الناصب
له لفوت الحصر داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه اى الشان
لو دخل حرف النفى على فعل نحو ما مررت بالخطاب او التكلم الا سيراً او معنى النفى عليه نحو انما مررت باحد الا سيراً لا يكون ذلك
المثال منه اى من حذف الفعل الناصب له فى شىء لا جوازاً ولا وجوباً لان الفعل المذكور ينصبه ويكون عاملاً فيه من غير
احتياج الى تقدير العامل وانما وصف المص الاسم الذى دخل عليه النفى او معناه بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لانه

اى الشان لو كان المفعول المطلق خبرا عنه لصحة الحمل عليه نحو ما سيرى الا سير شديد وانما سيرى سير كثير وههنا يجوز ان يكون
سيرى مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالمشتق وهو يؤيد خبريته لكان المفعول المطلق
مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول مطلق بناء على ان فعله العامل فيه محذوف وجوبا او جوازا او وقع عطف
على وقع اى ومنها مفعول مطلق وقع المفعول المطلق مكررا اى وقع المفعول المطلق فى موضع الخبر عن اسم طالب للخبر لا يصلح
وقوعه اى وقوع المفعول المطلق خبرا عنه اكتفى المص عن هذه القيود بما سبق فلا يرد ما هو المتبادر من ظاهره فلا يرد
عليه اى على قوله او وقع مكررا نحو قوله تعالى دكت بالمبنى للمفعول الارض اى زلزلت الارض دكا دكا بان يقال وقع المفعول
المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لا جوازا ولا وجوبا لانه لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبرا لا يصلح
وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تاكيدا للاول على ما هو الظاهر بل ظرف للفعل
الا انه حذف الظرف المضاف وانتصب انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعد دك اى زلزلت زلزلة بعد زلزلة
متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال وانما جمع المص بين الضابطتين ولم يفصل بينهما بقوله ومنها
ما وقع مكررا كما فصل فى الصور الآتية به لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم يقتضى خبرا الاول ليس لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه وجمع الضابطتين ظاهر ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما نحو ما انت الا سيرا فسيرا مفعول مطلق
وقع مثبتا بعد نفى وهو لفظة ما داخل على اسم وهو انت لا يكون لفظ سيرا خبرا عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال
انت سير الا مجازا او مبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه اى ما انت الا تسير سيرا وما انت
الا سير البريد اى ما انت الا تسير سير البريد وهو معرب دم بريد وهو اسم بمعنى استر بنايم لان علامته قطع الذنب
ثم صار اسما بمعنى پيك هذا ان اى نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد كلاهما مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى دخل
على اسم لا يكون خبرا عنه وانما اورد المص مثالين لهذه الصورة مع ان المثال الواحد كاف لايضاح المقصود والتفهيم ومع
هذا ليس من داب المص ان يورد مثالين لقاعدة واحدة تنبيها على ثلثة فوايد على ان الاسم الذى هو المفعول المطلق
الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة كما فى الاول والثانى او ينقسم الى ما هو فعل للمبتدا او الى ما شبه به فعله لان
المفعول المطلق فى المثال الاول فعل المبتدا وقايم به وفى الثانى يشبه فعل المبتدا وهو سيره به فيكون المفعول المطلق مشبها به
وليس فعل المبتدا ولا قائما به او ينقسم الى مفرد كالمثال الاول ومضاف كالمثال الثانى وان يكون للتاكيد والنوع

وان

وان يجب تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لا يصح استثناء السير المطلق عن مثله وهو السير المطلق وان لا يجب
كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله قبل الا كما يجوز تقديره بعدها وانما انت سيرا هذا مثال لما وقع مثبتا بعد
معنى نفى اى انما انت تسير سيرا وانما انت سير البريد وزيد سيرا سيرا اى زيد يسير سيرا اورد بمثل هذا التكثير فى
الفعل لانه يقال مثل هذا الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بعد سير لان الثانية الثانى ليس تاكيدا كما فى قوله تعالى دكت
الارض دكا دكا لانه بيان لكثرة الزلزلة لا تحققها وتقررها والمراد ههنا كثرة السير من زيد لا تحققه هذا مثال لما وقع
مكررا فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا وبيانا وتفسيرا
لاثر اى لفائدة مضمون جملة وما هو المقصود منها متقدمة سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف
الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم المراد ههنا بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل فيما
اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل فاذهب فاما مشيا بعده واما ركوبا او مصدرها المضاف الى المفعول
كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شد الوثاق لا الشاد وفيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية والمراد باثره
اى باثر المضمون الغرض المطلوب منه اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون وفى الرضى ويعنى باثر ذلك المضمون فائدته
ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر
والمراد بتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة وانما وجب الحذف ح لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان
يقوم ما يتضمن ذلك المصدر يعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح
ذلك وتكرر تلك الفائدة استثقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها دفعا للثقل نحو قوله تعالى حتى اذا اثخنتموهم فشدوا
الوثاق بالفتح والكسر ما يشد به من حبل وغيره فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء بكسر الفاء وفتحها فقوله تعالى
فشدوا الوثاق جملة فعلية مضمونها مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام الوثاق وشده و
الشاد كائن من كان وذلك المضمون شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق يعنى الفائدة المقصودة منه اما المن بفتح
الميم وتشديد النون مصدر من يمن منا مثل مد يمد مدا من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شئ
بمقابلته بالفارسية كمراد اكردن بجيز واما الفداء مصدر فدى يفدى مثل رمى يرمى من الباب الثانى على وزن

اى اذا اضعفتموهم يعنى اكثرتم غلبوا او لدوهم وقتلتم وقتره الحرك

بى م ب

حذف الاطلاق باخذ شيء بمقابلة بالفارسية كرا ازاد كردن بجيز واما القتل واما الاسترقاق والاستخدام فالحاصل في شد
الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام ففصل الله تعالى وبين هذا الغرض المطلوب من هذه الجملة باما التفصيلية
والفاء التعقيبية بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا اي اما تطلقون ما شدد تم الوثاق عليه اطلاقا
بلا شيء فتنالون به ثواب الاعتاق بعد شد الوثاق واما تفدون فداء واما تطلقونهم اطلاقا باخذ شيء منهم فتنتفعون
به في حوائجكم بهذا الانثنية واما في الخبرية فنحو قولك زيد يكتب فاما قراءة بعد واما بيعا وزيد يشتري طعاما فاما
اكلا بعد واما بيعا ونحو ذلك ومنها اي من تلك المواضع اي من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول فيها ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع فيه للتشبيه اي لان يشبه مبنى المفعول به اي المفعول المطلق امر آخر يعني ان المفعول المطلق
يكون مشبها به لامر آخر واحترز المص به اي بقوله للتشبيه عن نحو لزيد خبر مقدم صوت مبتداء موخر مثل قولك في الدار رجل
صوت حسن فصوت بالرفع اما بدل البعض عن الكل لان الصوت الاول مطلق والثاني مقيد والمقيد بعض من المطلق
واما صفة له لصيرورته مع صفته بمنزلة شيء واحد واجاز الرضي جعله تاكيدا لفظيا فلم يكن مفعولا مطلقا حتى ينصب
فيحذف عامله اما جوازا واما وجوبا لانه اي لان قوله صوت حسن لم يقع ههنا للتشبيه علاجا والعلاج مصدر عالج
اي حال كونه اي كون علاجا لدلالته على الهيئة دالا على فعل من افعال الجوارح وهي جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة
والجارحة هي العضو الخارجي للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى
الجارحة المؤثرة واحترز المص به اي بقوله علاجا عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء فان الزهد مصدر
من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زيد شبه لزهد الصلحاء الا انه ليس علاجا لان الزهد ليس من
افعال الجوارح لانه يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية
بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا وما فيها تقول زهد فيه وزهد عنه اي اعرض دال على
امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل فيه بعد جملة ظرف وقع واحترز المص به اي بقوله بعد جملة عن نحو صوت زيد مبتداء
صوت حمار فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا وقع للتشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه علاجا
الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتداء وخبرا مشتملة تلك الجملة صفة جملة على اسم متعلق بمشتملة كائن بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به اي بقوله مشتملة على اسم بمعناه عن نحو مررت بزيد فان له صوت صوت حمار
فاذا له
فصوت

فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي له صوت الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
فصوت حمار مرفوع على انه بدل او عائد من المبتداء فكانه قيل فاذا له صوت حمار و مشتملة تلك الجملة ايضا على صاحبه
اي على صاحب ذلك الاسم وهو الاسم الذي اشتملت تلك الجملة قوله اي الذي قام به معناه تفسير لقوله صاحب واحترز به اي بقوله
وصاحبه عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي به صوت
مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه على الحالية لدلالته على
الهيئة ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب عند وجود هذه الشروط
لسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت
حمار والجملة المحذوفة حال مشتق من صات الشيء صوتا من باب دخل مثل صان يصون صونا بمعنى صوت يصوت تصويتا من
باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت تصويتا لان في كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضي قال الصوت اسم اقيم مقام
المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا واما التصويت فمصدريته اتفاقي
فصوت حمار مصدر كذا قاله الصحاح مضاف الى الفاعل وقع للتشبيه لان صوت زيد في هذا المثال له فكان هو مشبها به
علاجا لان الصوت من الحمار صدر من احدى الجوارح وهي الفم واللسان فيه بعد جملة وهي اي تلك الجملة قوله له صوت لان
قوله خبر مقدم وصوت مبتداء مثل قولك في الدار رجل والمبتداء مع خبره جملة اسمية وهي اي هذه الجملة مشتملة بمعنى مشتملت على
اسم كائن بمعنى المفعول المطلق وهو اي ذلك الاسم المشتمل عليه صوت لان في معنى الاسم الذي هو مفعول مطلق ومشتملة
تلك ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو اي الصاحب الضمير المجرور في له لرجوعه الى زيد فوجد الشروط باسرها فوجب حذف الفعل
لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومغنية ونحو مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى فصراخ بضم الصاد وفتح الراء
المهملتين وفي آخره خاء معجمة مصدر على وزن سؤال من باب علم ومن لا حاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل هو اسم بمعنى المصدر
فيحتاج الى نقله اليه اي يصرخ صراخ الثكلى والجملة حال ايضا الثكلى بفتح الثاء المثلثة وضمها والاول افصح للخفة وهي
امراة مات ولدها لان الثكل الفقد يقال ثكلته بالكسر اي فقدته وفي الحديث ثكلتك امك وامراة ثاكلة وثكلى
وبابه علم وانما اورد مثالين اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذي روح سواء كان من غير ذوي العقول كالمثال الاول او
منه نحو مررت بزيد فاذا له دق دقك بالنجار رجب القلفو كالمثاني ومضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثاني

ومنها اى من تلك المواضع اى من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا ما وقع اى موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة اى مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول لا محتمل لها فلا لنفى الجنس ومحتمل اسم مفعول من
احتمل مبنى على الفتح اسم لا ولها اى لهذه الجملة صفة محتمل وغيره اى غير المفعول المطلق خبر لا والجملة صفة جملة اى
لا محتمل ثابت لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اى لا احتمال غير
المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وانما وجب حذفه لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله وتاديتها معناه وفيها ما هو فاعل
وهو ياء المتكلم نحو له خبر مقدم على حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع الى الالف الف درهم مبتداء ويجوز ان
الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتملة غيره اعترافا اى اعترفت ما على من الالف اعترافا وهو بالفارسية
اقرار كرده بچيز وهمنا اقرار كردم بهزار درم فاعترافا مصدر من باب الافتعال وقع مضمون جملة وهى قوله اى
قول المص له على الف درهم لان مضمونه اى مضمون قوله له على الف درهم الاعتراف بالف درهم لا غير لان المقر
مواخذ باقراره وقد اقر بالالف ولا محتمل لها غيره فاصله له على الف درهم اعترفت تلك الالف اعترافا
فحذف الفعل مع فاعله وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا و
اولئك هم المومنون حقا ويسمى بالبناء للمفعول هذا النوع من انواع المفعول المطلق الذى وجب حذف عامله
قياسا تاكيدا لنفسه وذاته اى نفس المفعول المطلق وذاته هذا مبنى على جعل الموكد المفهوم دون اللفظ لان
الموكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمون يعنى ان مفهوم الاعتراف اكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا
وفى الرضى فاعترافا يوكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة لانه اى لان الاعتراف انما يوكد نفسه وذاته لانه
يوكد مضمون الجملة الذى هو عين الاعتراف لا يوكد امرا يغايره اى يغاير نفسه وذاته ولو كان يوكد نفسه بالاعتبار
اى باعتبار جعل الاعتراف الموكد ملفوظا حكما او باعتبار جعل الاعتراف الموكد مضمونا حكما ليتوافقا فيوكد الملفوظ
الملفوظ او المضمون المضمون تامل ومنها اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ما اى موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة كائن لها اى لهذه الجملة محتمل غيره بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل اى غير المفعول المطلق نحو زيد
قائم حقا اى حق قيام زيد حقا والجملة بيان وتفسير له ماخوذ من حق يحق مثل فر يفر من باب ضرب اذا ثبت ووجب
لان الحق فى اللغة الثبوت وفى الشرع الوجوب تحقيقا مصدر من حق يحق وقع مضمون جملة وهى اى تلك الجملة قوله زيد قائم

ومضمونها

ومضمونها قيام زيد ولها اى لهذه الجملة محتمل غيره لانها خبر تحتمل الصدق وهو ما يطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا
والكذب وهو ما لا يطابق مثل السماء تحتنا والارض فوقنا والحق وهو ما يطابقه الواقع مثل كون السماء فوقنا
مطابق له والباطل وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو الواقع ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه اى لان
المفعول من حيث هو المفعول منصوص عليه بلفظ المصدر وهو قوله حقا يوكد نفسه والجملة خبر ان من حيث هو محتمل الجملة
هى زيد قائم فصار الموكد مصرحا والموكد مضمونا ومحتملا والمحتمل غير المنصوص فكان هذا النوع تاكيدا لنفسه وذاته
ولو بالاعتبار فلزم التعريف بينهما فقال بالفاء التفسيرية فالموكد حال كونه اسم مفعول يعنى المحتمل بجملة زيد قائم من
حيث هو باعتبار وصف الاحتمال فيه اى فى الموكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا بجملة زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال
يغاير خبر لقوله فالموكد الموكد حال كونه اسم فاعل من حيث انه اى ان الموكد اسم فاعل منصوص عليه بلفظ المصدر فالحاصل
ان الحق الموكد اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان الجملة لكونها خبرا تحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة
والحق الموكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يغاير المحتمل وان اتحد مرادا فكان هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لغيره فاطلاق الغير باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الاخر التنصيص فى التاكيد
باعتبار المراد لان المراد منهما واحد وهو الحقية ويسمى تاكيدا باعتبار المراد وقيل لغيره باعتبار الوصف تامل ولم آل
جهدك ويحتمل ان يكون المراد من قوله ويسمى تاكيدا لغيره انه تاكيد لاجل غيره بناء على ان اللام فى قوله لغيره علة للتاكيد
بحذف المضاف لا صلة له كما فى التوجيه الاول ليندفع الغير ويتقرر ما هو المقصود ولهذا سمى تاكيدا لكن اورد عليه
فوات حسن التقابل فاشار الى رفعه بقوله وعلى هذا الاحتمال ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه وذاته
على ان يكون اللام ايضا للتعليل ليتكرر المفعول المطلق ويتقرر حتى يحسن التقابل اى مقابلة هذا النوع للنوع الاول لكون
اللام فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيه الاول صلة فيهما فحسن تقابلهما فى كلا الوجهين ومنها اى من المواضع
التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا ما اى موضع مفعول مطلق وقع مثنى اى وقع على صيغة التثنية
وصورتها يعنى بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها وان لم يكن للتثنية يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة التثنية بل
المراد منها التكرير والتكثير وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فناسب
ان تكون صيغتها مستعملة فى التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع الا مضافا الى الفاعل نحو دواليك اى تداول الامر دواليك

اى فعلته مداولة بعد مداولة وهذاذيك اى اسرع اسراعا بعد اسراع وهجاجيك اى كف كفا بعد كف وحنانيك اى تحنن
تحننا بعد تحنين هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير ومضافة الى فاعلها كذا فى الرضى او الى المفعول كالمثالين
المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة لان الاستعمال ورد هكذا اى ومنها
ما وقع مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول او قيل لما كان هذا النوع لم يستعمل الا بالاضافة الى احدهما ترك المص قيد الاضافة
اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة فيما بينهم لكيلا يرد على هذه القاعدة مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين بانه يقال
ان المفعول المطلق فى هذه الاية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله الناصب له لا جوازا ولا وجوبا
بل مذكور لفظا اى ارجع البصر رجعا مكررا كثيرا متتابعا وفى جعل المثال وهو لبيك وسعديك من تتمة اى من
قيد تتميم التعريف لافادة هذا القيد اى قيد الاضافة يعنى فى اكتفاء المص فى هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا
تكلف ومع هذا تكون قيد الاضافة الى المفعول ويستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال
جنس الاضافة وذا تكلف آخر اذ الشايع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف
فاخذه بعض القيود فى المثال ليس من دأب المعرفين مثل لبيك اصله الب وهو فعل المضارع معلوم متكلم وحده من
الب يلب من باب الافعال لك البابين اى معنى الب اقيم لخدمتك عسيرا او يسيرا وامتثال امرك اى ما امرتنى
به ليلا ونهارا ولا ابرح اى لا ازول عن مكانى اى عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بالامر كالمقيم فى موضع لا يزول
عنه هذا معنى الب لك اقامة كثيرة بحيث لا نهاية لها متتالية اى متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينهما
هذا معنى البابين فحذف الفعل مع فاعله وجوبا فى كلام المجيب قيل ليتفرغ المخاطب وهو الآمر عن سماع التلبية قيام
بسرعة وقيل ليتفرغ المتكلم بسرعة فيفرغ لسماع المأمور به والاول اليق بمقام رعاية الادب واقيم المصدر وهو
البابين مقامه اى مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البابين لك كما فى قوله تعالى فضرب الرقاب
ورد المصدر الى الثلاثى بحذف زوائده واريد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوائد فى البابين اثنان الهمزة والالف
لان الزوائد لكونه زائدا يقبل الحذف ثم حذف حرف الجر وهو اللام من المفعول اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا
فصار لبين اياك واضيف المصدر اليه اى الى المفعول فصار المفعول المطلق بعد هذه الاحوال لبيك كل ذلك للعلة
السابقة آنفا ويجوز ان يكون لبيك ماخوذا من لب بالمكان ثلاثيا بمعنى الب يعنى بمعنى اقام به فى القاموس لب

اقام

اقام كالب وهذه لبيك فلا يكون لبيك ح محذوف الزوائد لانه ليس فيه زوائد فيحذف اصله الب لك لبين فحذف الفعل
من كلام المجيب واقيم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار لبيك ومعنى كلا التوجيهين
واحد وعلى هذا القياس سعديك الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب
بمعنى الب اى اسعدك اسعادين بمعنى اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع فاعله
فانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك اسعادين فقدم المصدر فصار اسعادين اياك فحذف الزوائد فصار
سعدين اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك الا ان اسعد استثناء من قوله وعلى
هذا القياس سعديك يعنى ان سعديك مثل لبيك فى جميع الاحوال الا فى حالين فان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد
لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفى انه لا يكون محذوف اللام لانه يتعدى بنفسه لا يحتاج الى شئ
يتعدى به بخلاف الب فانه لازم يتعدى باللام والله اعلم المفعول به ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل
الباقية ولذا يقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرها وسمى به لانه وقع الفعل به كما فى ضربت زيدا او تعلق به كما
فى خلق الله العالم والضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل هو اى المفعول به ما
اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل اى تعلق به فعل الفاعل اما حقيقة نحو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعطيت
زيدا درهما وما ضربت زيدا ولم يذكره اى ولم يذكر المص الاسم ههنا ولم يقل اسم ما اكتفاء بما سبق اى بذكره
فى المفعول المطلق اختصارا او نظيره فى المفعول به من اقسام الاسم والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه فى قوله ما وقع
عليه فعل الفاعل تعلقه به اى تعلق الفعل بالمفعول به بلا واسطة حرف بين الفعل والمفعول فانهم اى فان ارباب اللغة
يقولون فى قولك ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به ولا يقولون فى قولك
مررت بزيد ان المرور واقع عليه اى على زيد لكونه بواسطة حرف بل يقولون ان المرور متلبس به ومتعلق به وملصق به فخرج
به اى بقوله عليه المفاعيل الثلاثة الباقية المفعول فيه المفعول له المفعول معه فانه اى الشأن لا يقال عند ارباب اللغة فى واحد منها
ان الفعل الصادر عن الفاعل واقع عليه كما قالوا فى المفعول به بل ان ذلك الفعل واقع فيه اى فى المفعول فيه فان الضرب مثلا
فى قولك ضربت يوم الجمعة واقع فى يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا يحل الافعال فيه كما تحل الاشياء فى محالها او واقع
له فى المفعول له فان الضرب مثلا فى قولك ضربت زيدا تأديبا واقع لاجل التأديب او واقع معه فى المفعول معه فان الاستواء

في قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال في واحد منهما ان الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به وخرج
عن التعريف المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته اي المفعول به لفعل الفاعل لان المفعول به مغاير لفعل الفاعل لانه
المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عين زيد بل غيره فان المفعول
المطلق عين الفعل العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضربت ضربا ومات موتا او معنى مثل جلس قعودا او قعد جلوسا واما المفعول به
فمغاير له لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم ونحوهما والمراد بفعل الفاعل ههنا فعل اعتبر بالبناء للمفعول
اسناده الى ما هو فاعل حقيقة كقولك ضربت زيدا او الى ما هو فاعل حكما كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه
حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عاط اي آخذ واذا بني له الفعل وقيل عطي زيد درهما بقي على ما كان
فكانه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاضلا تامل فخرج به اي بقوله فعل الفاعل وما هو المراد منه مثل زيد
في قولك ضرب زيد يعني خرج به مفعول ما لم يسم فاعله الذي كان في الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما على صيغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده اي اسناد ضرب في ضرب زيد الى فاعله لا حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول به
في الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج من كونه مفعولا به وصار في حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى
الآخر كما في اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار درهم مفعولا به ولا يشكل تعريف
المفعول به بمثل اي بالمفعول الثاني في باب اعطيت مثل اعطي زيد درهما فانه اي الشان يصدق على درهما انه وقع
عليه يعني تعلق بقوله درهما في هذا المثال فعل الفاعل الحكمي صفة الفاعل المعتبر صفة بعد صفة له اسناد بالرفع
نائب الفاعل لقوله المعتبر الفعل اليه اي الى الفاعل فان مفعول ما لم يسم فاعله في باب اعطيت وفي باب علمت في حكم
الفاعل لما عرفت انه في الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذا بني له الفعل كان في حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه
معتبرا وبما ذكرنا من تعميم لفظ الفاعل في قوله فعل الفاعل الحقيقي او الحكمي بقوله حقيقة او حكما والبا متعلق
بقوله ظهر فائدة ذكر الفاعل في التعريف لانه لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهي
التعميم اليها لان ما لم يذكر لم يقبل التعميم فلا يرد انه لو قال المص في تعريف المفعول به ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل
لكان اخصر فيه رد على الهندي حيث قال لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى
الا انه لم يكن الفائدة او فرد في ذكر الفاعل فائدة التعميم نحو ضربت زيدا فان زيدا في هذا المثال قد وقع عليه بلا واسطة

حرف بينهما فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الحقيقي الذي هو ضمير المتكلم او المخاطب فهو مفعول به والاصل في المفعول به
ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق المعمول ان يتأخر عن العامل ولكن قد يتقدم المفعول به على خلاف
الاصل لنكتة وعلة على الفعل العامل فيه وغيره من العوامل العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز
تقديمه على ما هو الاصل في العمل فجوازه على ما هو الفرع فيه اولى لقوة الفعل في العمل لما سبق فيعمل الفعل ونحوه فيه اي في
المفعول به حال كون المفعول به متقدما على الفعل على خلاف الاصل او متأخرا عنه على ما هو الاصل او حال كون الفعل متقدما
عليه او متأخرا عنه والاول اولى اما ان يتقدم عليه تقدما جوازا اي جائزا تخصيصا بمعنى ليكون الفعل مخصوصا
ومنحصرا عليه مثل الله اعبد واياك نعبد فان تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به او اهتماما نحو وجه الحبيب
اتمنى واما وجوبا اي تقدما واجبا فيما اي في المفعول به الذي تضمن معنى الاستفهام او معنى الشرط لوجوب
الصدارة نحو قولك من ضربت بتاء الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا ضربت ام عمرا في
محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا يبطل الصدارة ومن وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا في
محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة تكرم فعل الشرط يكرمك جزاؤه وكذا ما اضيف اليه نحو غلام ايهم
ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وهذا اي تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع اذا لم يكن مانع من التقديم
اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه كوقوعه اي المفعول به في حيز بتشديد الياء المثناة تحت والزاء المعجمة اي تحت
ان المصدرية نحو من البر خبر مقدم ان تكف فعل مضارع مخاطب في تأويل المصدر مبتدأ لسانك بالنصب لانه مفعول
تكف ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل في تأويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في
العمل معناه بالفارسية از نيكي است تو منع كني زبانت را والاصل في الفعل العامل في المفعول به ان يكون
مذكورا لكونه عاملا وجزءا من الكلام وقد يحذف الفعل على خلاف الاصل على قلة اختصارا العامل يشير الى ان
اللام للعهد الخارجي في المفعول به لكون البحث فيه لقيام اي وقت وجود قرينة علامة مقالية او حالية دالة على
تعيين المحذوف جوازا نحو قولك زيدا بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا لمن اي اللام متعلق بالقول المقدر
ومن موصولة قال صلته من اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مفعول مقدم وجوبا على ما سبق انفا اضرب مضارع متكلم
وحده اي قال المجيب اضرب زيدا فحذف الفعل وهو اضرب مع فاعله جوازا للقرينة المقالية الدالة عليه التي هي

انشوا آل بقوله من اضرب ونحو قولك مكة وهي اسم للمدينة التي فيها بيت الله الحرام للمتوجه اللام متعلق بالقول ايضا
اي للذي يريد الذهاب او الذي قد ذهب اليها اي تريد اي اتريد بحذف الهمزة الاستفهام لكون المقام مقام الاستفهام
بالتوجه مكة بحذف الفعل وهو تريد للقرينة الحالية التي هي تهيؤه او ذهابه اليها وقد يحذف الفعل العامل في
المفعول به وجوبا اي حذفا واجبا في اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة مواضع وهو الظاهر من تقرير
الشارح تخصيصها بالذكر اي ذكر المص هذه المواضع الاربعة دون ما عداها ليس للحصر لانه ليس في كلامه ما يفيد
الحصر والعقل لا يفيده لاتفاق الجمهور على ان العقل لا يفيد الحصر لانه ليس مع الفاظه ما يبين في موضعه لوجوب
الحذف يعني حذف الفعل في باب الاغراء مثل اخاك اخاك اي الزم والمنصوب على المدح مثل الحمد لله اي اهل الحمد
اي اعني او امدح اهل الحمد او الذم مثل مررت بزيد الفاسق اي اذم او الترحم مثل مررت بزيد الفقير اي ارحم بل ذكر
هذه المواضع الاربعة لكثرة مباحثها اي مباحث كل واحد منها بالنسبة والقياس الى هذه الابواب الاربعة
لان القليل لا يقتضي البحث عنه الموضع الاول من تلك المواضع الاربعة يعني التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول به فيها سماعي يعني حذف الفعل الناصب فيه سماعي بحيث لا يكون له ضابط كلي يعرف به علة وجوب الحذف
لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعا مقصورا على السماع من العرب لا يتجاوز عنه كالمفعول حذفه عن امثلة جمع
مثال محدودة اي معينة مسموعة صفة بعد صفة لامثلة بان يقاس متعلق بقوله لا يتجاوز عليها اي على الامثلة
المعينة المسموعة امثلة اخرى اي لا يقاس على المثال الذي سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف
في المقيس عليه بل يكون الحذف مخصوصا على ما سمع نحو امرأً بفتح الراء لان عينه وعين ابنمًا كلاهما تابعان
للامهما في الحركات الثلث ونفسه اي اترك امرأً من ترك يترك امرأً ونفسه ان كان الواو للعطف يكون
لازم معناه بالفارسية كزنند از اين مرد وان كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضا كوتاه كن تو دست از زدن
اين مرد وكاه از نصيحت كرد اين مرد واز دشنام دادن وفي الحاشية معناه على الفرار من المراء وقصر اليد
واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة انتهى وقيل المعنى اما الهجر عنه او ترك الانتقام
عنه او ترك اصلاح امره وانتهوا خيرا اي انتهوا عن التثليث اي عن القول بالتثليث اي عن قولكم
ان الله ثالث ثلثة وتوبوا الى الله عن مقالتكم هذه واقصدوا خيرا لكم اي ما ينفعكم في الدنيا والآخرة ومن

اتبعكم

اتبعكم وهو اي ما هو خير لكم التوحيد وقولوا انما الله اله واحد من صميم قلبكم وخلوص اعتقادكم واهلا وسهلا اي اتيت اهلا والاهل
اما مصدر من اهل يأهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به واشار اليه الشارح بقوله اي اتيت مكانا
مأهولا اي معمورا لا خرابا يعني لم يكن المكان الذي اتيته خرابا واما اسم بمعنى القريب ذي الرحم واشار اليه بقوله او
اتيت اهلا اذا قربة لا اجانب يعني لم يكن الذي اتيته اجنبيا لكم فمعناه ح بالفارسية آمدي بتو خويشان ونه
امدي بيگانگان والمعنى الاول انسب لقوله سهلا فمعناه ح ها امدي تو جاي زيبا ووطئت الوطي مثال وطي و
مهموز اللام ووضع القدم سهلا من البلاد لا من البساط والسهل نقيض الجبل معناه زهي تو جاي نرم ونهي پاي بروي
لا حزنا بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة حلا غليظ من الارض جاي درشت پاي نهي جاي نرم نه جاي
درشت وعلة وجوب الحذف في هذه الصور كثرة الاستعمال والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة يعني التي يجب حذف
الفعل العامل في المفعول به المنادى وهو المطلوب اي الشخص الذي يطلب اقباله اي توجهه اليك بوجهه كما اذا
ناديت مدبرا لك او توجهه بقلبه كما اذا ناديت مقبلا بكسر الباء اسم فاعل عليك بوجهه قبل النداء لا بقلبه واذا
ناديته يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا حقيقة اي اقبالا حقيقيا مثل يا زيد فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه
او بقلبه فقط او حكما عطف على حقيقة مثل يا سماء كما في قوله تعالى يا سماء اقلعي ويا جبال كما في قوله تعالى يا جبال اوبي
ويا ارض كما في قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك مما يستحيل الاقبال من ذي روح وجماد فانها اي الاسماء التي يستحيل
نداؤها نزلت مبنيا للمفعول اولا اي قبل ادخال حرف النداء عليها وجعلها منادى منزلة من له صلاحية النداء
وهو ذو الروح الذي له عقل وبصيرة يعني انه كان ما يستحيل نداؤه مشبها بمن له صلاحية النداء في التأثير والانقياد
فاستعير حرف النداء التي كان حقها ان تدخل على من صلح للنداء للمشبه الذي استحال نداؤه ثم ادخل بالبناء
للمفعول عليه اي على ذلك المشبه حرف النداء وقصد نداؤه وجعل منادى حكما فهي اي هذه الاسماء في حكم من يطلب اقباله اي
توجهه اليك بوجهه وقلبه او بقلبه فقط ومنه نداؤه تعالى لتنزهه عن الاقبال بخلاف المندوب يعني المندوب يخالف
المنادى الذي نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل في حكم المنادى وقصد نداؤه لانه اي المندوب
المتفجع عليه ليس اي معنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحا ادخل بالبناء للمفعول عليه حرف النداء والجملة
خبر بعد خبر او صفة لقوله المتفجع عليه على منوال ولقد امر على اللئيم يسبني لمجرد اظهار التفجع لا لتنزيله اي تنزيل المندوب

منزلة المنادى وقصد بالجر عطف على تنزيله ندائه فلم يكن منادى لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لعدم التنزيل فخرج كندوب
بهذا القيد اى بقوله المطلوب اقباله حقيقة او حكما عن تعريف المنادى لانه لا يطلب اقباله لا حقيقة ولا حكما وهذا
اى الخروج عن تعريفه افرد المص احكامه اى احكام المندوب فيما بعد وفيه اى في اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب
اقباله وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقى والحكمى تحكم او في عدم ادخال المندوب بتعميم هذا
القول وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال فان المندوب ايضا اى كالمنادى الحكمى او كما ان مثل يا سماء منادى
كما قال بعضهم وهو الجزولى منادى مطلوب اقباله لكن لا مطلقا بل حكما على وجه التفجع اى على طريق التفجع والتوجع
فاذا قلت يا محمداه حال كونه مندوبا فكانك تناديه وتقول له تعالى بفتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى
سقط الياء للوقف لان جزم الناقص وقفه سقوط لام الفعل فانى مشتاق اليك فيكون منادى لان المنادى
مشتاق الى المنادى فيناديه فكذا هذا فالاولى والانسب ادخاله تحت المنادى ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج
الى البحث ثانيا كما فعله صاحب المفصل وهو العلامة الزمخشري لان المندوب عنده منادى حكما على وجه التفجع كما
قال في المفصل في بحث الاعراب المنصوب باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله اى ادعو وهو مندوبا كقولك
يا زيداه وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا اى كصاحب المفصل والجزولى انه داخل في المنادى حكما واجيب بان وجه اخراج
عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة
واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المص جعله مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف
ما عداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل بابا على حدة بحرف متعلق بالمطلوب نائب صفة حرف مناب ادعو نصب على الظرفية
لكونه بمعنى مكان ومقام من الحروف الخمسة بيان للحرف وهي اى تلك الحروف يا وايا وهيا واى والهمزة الحكم فيها بعد الربط
كقولك التسكنجبين خل وعسل وماء قد مر غير مرة واحترز المص به اى بقوله بحرف نائب مناب ادعو عن نحو ليقبل الامير غائب
من الاقبال زيد فاعله فان زيدا في هذا المثال هو المطلوب قباله اى توجهه بوجهه وقلبه او بقلبه الا انه ليس اقباله مطلوبا
بحرف نائب مناب ادعو بل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله لفظا او تقديرا تفصيل للطلب يعنى صفة للمصدر المفهوم
من المطلوب اى هو المطلوب قباله بحرف كذا طلبا لفظيا والطلب اللفظى لا يكون الا بان تكون آلة الطلب وهي احد حروف
النداء لفظية اى ملفوظة نحو يا زيد او طلبا تقديرا والطلب التقديرى لا يكون الا بان تكون آلته اى آلة الطلب تقديرية
مقدرة
بان تكون آلته
مقدرة
اى

اى مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية نحو يوسف اى يا يوسف اعرض امر من الاعراض عن هذا كما سيجيء وهذا زيادة تحقيق
او تفصيل للنيابة المفهومة من قوله نائب مناب ادعو اى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو نيابة لفظية اى ملفوظة
وذلك لا يكون الا بان يكون الحرف النائب مناب ادعو ملفوظا او نيابة تقديرية وذلك لا يكون الا بان يكون الحرف النائب
مقدرا كما في المثالين المذكورين او تفصيل للمنادى في قوله والثانى المنادى اى منادى ملفوظا ومنادى مقدرا ومثال المنادى
الملفوظ مثل يا زيد ومثال المنادى المقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا او سيأتى وهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه
ابعد الوجوه والوجه الاول اقربها والثانى كالاول في المثال لان الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء لانه آلة النداء ونائب
مناب الفعل وانتصاب المنادى لفظا او تقديرا او محلا عند سيبويه ومن تبعه على انه مفعول به للفعل المحذوف وجوبا وناصبه
اى وناصب المنادى الفعل المقدر لان الفعل لكونه اقوى في العمل يعمل سواء كان مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل له لا للحرف لان
عند وجود القوى لا يقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر واصله اى واصل يا زيد يا ادعو زيدا وانما
قدر يا ليكون مخاطبا من اول الامر لئلا يكون مخبرا او ادعو ليكون الفعل مذكورا صريحا وفي المفصل لانك اذا قلت يا
عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعنى عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه انتهى فحذف الفعل الناصب
حذفا لازما واجبا لكثرة استعماله اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فخففوه بحذف فعله الناصب وجوبا
لانه اذا حذف جوازا يذكر في بعض الاستعمالات فلا يكون التخفيف مطردا ولدلالة حرف النداء عليه اى على الفعل
المحذوف لان الحذف موضوع للطلب كالفعل الناصب وهو ادعو او اريد او اعنى وافادته فايدته عطف تفسيرى افادة
حرف النداء فايدة الفعل الناصب وفايدته الدعوة وحرف النداء دالة عليها وانتصابه عند المبرد بحرف النداء لسده
الفعل اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب لانه لما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه عزل الفعل عن العمل وورثه الحرف
فعمل عمل ما قام مقامه ورد بان الفعل الناصب وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر في النية كالملفوظ لفظا واذا
كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له ايضا لقوته في العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا وقال ابو على
الفارسى في بعض كلامه وانما قال في بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه المص ان يا واخواته اسماء افعال ناصبة
المنادى على المفعولية كما تنصب اسماء الافعال المتعدية للمفعول به مثل رويد زيدا وهاء زيدا وعليك زيدا ومنع بان
اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهي على حرف واحد وان قال الرضى فيه ما قال فعلى هذين

المذهبين اي مذهب المبرد ومذهب ابي علي لا يكون المنادى من هذا الباب اي مما تنصب المفعول به فيه بعامل واجب الحذف
بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم
فعل عند ابي علي وعلى المذاهب الثلثة مذهب سيبويه والمبرد وابي علي تجعلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي
الجملة من المسند والمسند اليه على المذاهب كلها فعند سيبويه جزء الجملة اصله جزآن سقط نون التثنية بالاضافة
الى الجملة مرفوع تقديرا لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبا ابنك يدل عليه قول الشارح اي الفعل والفاعل تفسير للجزأين
مقدرا اي خبر لقوله جزء الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة بجزئيها مقدرة فلا يكون
حرف النداء ولا المنادى احد جزئيها وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل لان
عنده لما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده والفاعل اي المسند اليه
مقدر فيكون الحرف عنده احد جزئيها والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئيها ايضا عند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل وهو
حرف النداء والجزء الاخير ضمير مستتر فيه اي في حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كاسماء الافعال فيكون كلاهما
مذكورين الا احدهما يعني المسند اليه مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئيها ايضا وان المختار من هذه المذاهب
الثلثة هو مذهب سيبويه عند المص ولهذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف واليه ذهب العلامة
الزمخشري ايضا كما نقلنا لك سابقا تامل والله اعلم ويبنى بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه اي يجب ان يبنى
المنادى لا انه يجوز لانه ظاهر الجاري في المسائل للجواز في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب
جزاء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والا فالجزاء محذوف قدم المص بيان البناء والخفض والفتح
على النصب مع ان تقديم النصب عليها اولى وانسب بالمقام لان البحث في بيان النصب على المفعولية والاعراب
ادل عليه لقلتها اي لقلة كل واحد منها بحذف المضاف لا لقلة الثلثة لتساوي مجموع هذه الثلثة النصب
لان اقسام النصب ثلثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح بالنسبة والقياس الى النصب واقسامه كما
عرفت ثلثة المضاف وشبهه والنكرة ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما كما مر في
الاعراب التقديري واللفظي على ما يرفع مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المنادى به والمجرور
راجع الى الموصول اي يبنى المنادى على الضمة اذا كان اعرابه بالحركة لفظا مثل يا زيد ويا رجل او تقديرا مثل يا حبلى

ويأتي

آو يبني ص
مسلمون
ويأتي على الالف في المثنى مثل يا زيدان ويا رجلان او يبني على الواو في الجمع المذكر السالم مثل يا زيدون ويا
وهذان لا يكونان الا مبنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت التي يرفع بها المنادى والموصول مع الصلة صفة
لاحد الثلثة على سبيل البدل في غير صورة النداء يعني وما يرفع بالضمة اذا لم يكن منادى يبنى على الضمة اذا كان
منادى وما يرفع بالالف او الواو بلا اضافة اذا لم يكن منادى يبنى على الالف او الواو اذا كان منادى
قوله في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون ح اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه مثل من قتل قتيلا
واما بعده فيكون ح التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل وآتوا اليتامى اموالهم او الفعل عطف
على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل اعني يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى المنادى او الفعل مسند الى
الجار والمجرور اعني به فيكون مفعول ما لم يسم فاعله الجار والمجرور ولا ضمير فيه اي في يرفع ح لانه يلزم تقدير الفاعل
بلا عطف وارجاع الضمير المستكن في يرفع على التقدير الاول لا الثاني لانه ليس فيه ضمير الى الاسم لا المنادى
اي على ما يرفع به الاسم لكونه في بحث الاسم غير ملايم لسوق الكلام في محله لان قرينة الخصوص التي هي مقام المنادى
لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة التي هي بحث الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى لمناسبة
السوق اذا كان اي المنادى مفردا اي لا يكون المنادى مضافا مثل يا عبد الله ولا يكون ايضا شبه مضاف مثل يا خيرا
من زيد وهو اي شبه مضاف كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه كانضمام من زيد بخيرا فان معنى خيرا لا يتم
الا بانضمامه اليه معرفة خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان الافراد والتعريف المراد بالتعريف ههنا التعريف
بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعارف المضمرات واحدها المبهمات فهما مبنيان بانفسهما والمبني لا يبنى واحد
المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سيأتي وصحح التعريف الاضافي تعقله مضافا فبقي
التعريف بالعلم والتعريف بالنداء قبل النداء اي قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارضي
او بعده اي بعد دخول حرف النداء وانما بني بالبناء للمفعول المنادى المفرد المعرفة بعد دخول حرف النداء عليه لوقوعه
اي لوقوع المنادى موقع الكاف الاسمية التي في ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعو والمنادى قايم مقام
الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك والمشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية في ذلك واياك اما المشابهة
لها لفظا فظاهر واما معنى فلان كل واحد منها موضوع لمعنى الخطاب وكونه عطف على وقوعه ولكون المنادى المفرد

المعرفة مثلها اي مثل الكاف الاسمية افرادا وتعريفا اي في كون كل منهما مفردا معرفة وذلك اي المذكور من وقوعه موقع ذلك الكاف
وكونه مثلها في الافراد والتعريف واقع وثابت لان يا زيد كما قلن بمنزلة ادعوك وهذه الكاف اعني كاف ادعوك لكاف ذلك
لفظا ومعنى والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك في الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف
ذلك في الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل في البناء لانه حرف فبني كاف ادعوك لمشابهته له وبني المنادى
ايضا لمشابهته لمشابهه فكان المنادى شابها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابه المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء اذا اتحدت
المشابهة وههنا كذلك وانما بني على الحركة حقيقة او حكما لعروض بنائه وعلى الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو
يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم بالضم كما عملوا في نحو قبلك ومن قبلك وقيل واما المضاف والمشابه له
فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا والنكرة المفردة لفقد المشابهة تعريفا واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء
المنادى وانما قلنا ذلك يعني وانما قلنا ان المنادى مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيان مشابهته
لكاف ادعوك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل اللذين هما اصل في البناء فيكون المنادى مشابها لما هو اصل
فيه وان كانت بالواسطة فيبنى ولا يبنى المنادى لمشابهة الاسم المبني الذي هو الكاف في ادعوك لان الاسم ليس باصيل
في البناء وان كان كالاستعارة من المستعير والتسول من المحتاج الفقير وذلك مستبعد جدا مثل يا زيد ويا رجل وهذان
مثالان لما اي للمنادى الذي هو يبنى على الضم بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام اولهما وهو زيد معرفة بكونه علما قبل النداء وثانيهما وهو رجل معرفة بعد النداء بل بالنداء لانه
كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف عليه لقصد تعريفه ويا زيدان هذا مثال للمبني على الالف ويا
زيدون هذا مثال للمبني على الواو لكون رفعهما بالالف والواو ويخفض بالبناء المفعول بالحاق وانضاد المعجمتين
والمتمكن فيه نائبه اي ويجر المنادى لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام يكون معربا فينجر اما لفظا او تقديرا
ولا يستغاث الا بكلمة يا لكونها اصلا من بين حروف النداء ولهذا يندب بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا الا
المفرد المعرفة او المضاف العلم لانه لا يقال يا الرجل ويا رجل لانه ح يكون نكرة ولا يقال ايضا يا لخير من زيد في
يا خيرا منه بلام الاستغاثة اي بلام يدخله الى المنادى وفتحت الاستغاثة الاضافة لادنى ملابسة وهي اي هذه اللام
لام التخصيص لا لام التعليل ولا غيره ادخلت بالبناء المفعول على المستغاث اي على من اريد الغوث منه دلالة
منعول له

منعول له للادخال اي لتدل اللام على انه اي المستغاث مخصوص من بين امثاله واشباهه في الصلاحية للغوث بالدعاء
الباء داخلة على المقصور اي لتدل اللام على ان الدعاء وطلب الغوث مخصوص من بين امثاله في الصلاحية له بالمستغاث
ولهذا اختيرت اللام للادخال على المستغاث من بين الحروف نحو يا لزيد فزيد منادى مستغاث ادخل عليه اللام والمستغاث
له محذوف اي يا لزيد للمظلوم ولام الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف وهو ادعو او اريد وجاز ذلك في المتعدي
بنصبه بعد الحذف الا انها لا تزاد الا في احد المواضع الثلثة الاستغاثة والتعجب والتهديد سماعا ومعناه
بالفارسية مخصوص كردم ترا اي زيد بخواندن وبحاضر شدن از سبب آنكه بفرياد رسي تو اين مرد ضعيف را وانما
فتحت هذه اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو لزيد لان الكسر اصل وليوافق
حركتها عملها لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث يعني اذا كان كسر هذه اللام قياسا
مطردا يلزم الالتباس لمستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام قياسا مطرد ايضا عند حذف المستغاث نحو يا
للمظلوم اي يا قوم للمظلوم يعني ادعوكم لهذا الضعيف لتنظروا فيه وتعينوا اياه فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة في
المستغاث بل كسر بناء على ما هو القياس لم يعلم ان لفظ المظلوم في هذا المثال اي في نحو يا للمظلوم مستغاث او
مستغاث له مع ان المظلوم في هذا المثال مستغاث له بيقين لان المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث منه لانه اذا لم
يقدر دفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على دفعه عن غيره وانما اورده مثالا لانه اذا لزم فتح اللام فيما ليس
فيه فتحه ففيما ليس اولى ولم يعكس بالبناء للمفعول الامر ولم يفتح اللام في المستغاث له ويكسر في المستغاث لان الحمل
بالقياس فيما هو المقصود هو الاولى لان المقصود من الاستغاثة هو المستغاث لان المنادى المستغاث واقع
موقع كاف الضمير لما عرفت سابقا التي يفتح لام الجر معها نحو لك لان الاصل في كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء والواو
ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الخفة ففتح
لام الاستغاثة في المستغاث ايضا قياسا لما قام هو مقامه بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير
فبقي على القياس وهو كسرها اذا دخل على الضمير واذا عطفت بناء الخطاب على المنادى المستغاث بلا اعادة لام
الاستغاثة في المعطوف وبغير يا فيه نحو لزيد ولعمرو كسرت لام الاستغاثة في المعطوف عملا بما هو الاصل في اللام
وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ما سبق ولان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث

لان المعطوف في حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف مستغاثا وان عطفت انت مع اعادة يا كقولك يا
فلا بد من فتح لام الاستغاثة في المعطوف ايضا اي كما لا بد من فتح لامها في المعطوف عليه لانه لما اعيد لام الاستغاثة وحرف
النداء في المعطوف صار كانه لم يكن معطوفا بل منادى مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف
لم يصح ان يكون قرينة نحو يا لزيد ويا لعمرو فكأنه قال اولا يا لزيد و يا لعمرو فلزم الفتح وانما اعرب المنادى اذا كان مفردا
معرفة ولم يبن مع ان علة البناء وهي الافراد والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها بعد دخول لام الاستغاثة واما اذا
كان مضافا مثل يا لعبد الله فكذلك لان علة بنائه وهي الافراد والتعريف والخطاب كانت تلك العلة مشابهته للحرف
وهو حرف الخطاب في ذلك واللام الجارة من خواص الاسم لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا مختص بالاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف وان كان العلة موجودة الا انها ضعيف والضعيف لا يؤثر فيما يخالف
الاصل وهو البناء فاعرب المنادى المستغاث على ما هو الاصل فيه اي في الاسم وهو الاعراب فانجر بدخول الجار
لفظا او تقديرا قيل يعني اعترض على قول المص ويخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه قد يخفض وقد ههنا للتحقيق
كما في قوله تعالى قد يعلم ما انتم بلام التعجب والتهديد اي بلام يدخل المنادى وقت التعجب اي تعجب المنادى وتهديده وتخويفه
اياه ايضا اي كما يخفض بلام الاستغاثة فلام التعجب نحو يا للماء فكأنك ابصرت ماء في مكان لا يرجى ولا يظن وجوده فاعجبك
فتناديه وتقول له تعال فانك عجيب الشأن لا يعرفك كل احد ويا للدواهي جمع داهية وهي المصيبة العظيمة ولام
التهديد نحو يا لزيد في مقام تخويف المنادى ولذا قال الشارح لاقتلنك لتكون قرينة على ان يا لزيد للتهديد
وفي الهندي فالاول يذكر عند العبور على ماء عظيم في موضع لا يظن وجوده فيه والثاني يستعمل عند نزول نوائب الدهر
وشدائده انتهى فلم اهمل المص ذكرهما ولم يذكرهما وكيف يصدق الاستفهام للانكار يعني لا يصح قوله فيما بعد
وينصب ما سواهما كليا لان الضمير فيما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث باللام والمستغاث
بالالف فح لم يكن ما سواهما كله منصوبا لانه ينجر بلامي التعجب والتهديد مع انهما داخلان فيما سواهما اجيب
عن هذا الاعتراض بان كلا اي كل واحد من هاتين اللامين لام الاستغاثة بمعنى يصح ان يطلق على كل واحد منهما
لام الاستغاثة وان كان مجازا كان حرف من حروف المشبهة بالفعل المهدد حال كونه اسم فاعل من هدد يستغيث
اي يطلب الغوث والعون بالمهدد اي من المهدد حال كونه اسم مفعول فيناديه ليحضر المهدد اسم مفعول فينتقم
المهدد

المهدد اسم فاعل منه اي فيأخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول ويستريح المهدد من الم خصومته في استغاثة
المهدد بالكسر بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح في دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغيث يستغيث من المستغاث
لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح وكان المتعجب اسم فاعل يستغيث بالمتعجب منه اي من المتعجب منه اسم مفعول
فيناديه ليحضر فيقضي ويزيل المتعجب منه اي من نفسه التعجب ويتخلص ويتفرغ منه اي من التعجب ويكون فارغ البال والخاطر
فعلم منه ان لام التعجب ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المص جامعا ولم ينتقض بقول من قال قد يخفض المنادى
بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب كليا واجيب عن لام التعجب بوجه آخر اي بجواب آخر ذكره المص في الايضاح
شرح المفصل وهو اي ذلك الوجه ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي محذوف مقدر لا نسيا اي ليس المنادى الداخل عليه
لام التعجب الماء ولا الدواهي بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة وانما المراد من قولهم يا للماء ويا للدواهي نحو يا قوم او يا
هؤلاء اعجبوا امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اي تعجبوا للماء الذي في مكان لا يرجى وجوده وتعجبوا للدواهي
المتتابع بعضها اثر بعض التي لا يظن وجود واحدة منها في دار الاسلام المحفوظة من الآلام التي هي ولا يخفى
عليك ايها الطالب المتبصر ان القول والحكم بحذف المنادى على تقدير كسر اللام فيما يلي حرف النداء كقولهم يا
للبهيتة بالكسر اي يا قوم احضروا للبهيتة وشاهدوها ظاهر لان كسر اللام فيما يلي حرف النداء دليل قوي
على ان المنادى محذوف لان اللام في المنادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه ليس بمنادى بل المنادى
محذوف واما القول بحذف المنادى على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها وهو كون المنادى قائما
مقام الكاف بان المنادى التي بفتح اللام معها اي حين كون المنادى محذوفا كما هو الظاهر مما سبق فلا يستقيم
هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجابه المجيب الاول فان قلت لا ينحصر المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب
صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا فلا يصح تأمل
وانصف ولم آل جهدك ويفتح بالبناء للمفعول اي يبنى على الفتح وجوبا لالحاق الفها اللام ههنا للتوقيت
كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي وقت طلوعها اي وقت الحاقك الف الاستغاثة او وقت لحوق الفها بآخره
اي بآخر المنادى لاقتضاء الالف في كونها الفا وباقية على تلك الهيئة فتح ما قبلها اي كون الحرف الذي
كان قبلها مفتوحا حالا لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يخ اما ان يكون مضموما او مكسورا فالاول يستلزم قبلها

وا وامثل قوله فى قال والثانى يا مثل بيع فى باع فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحا ولا لام فيه اشارة الى ان لا لنفى الجنس ولام
اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقييد به كما قيل بل لتنافى لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن جر اى
حين الحاق الالف لان اللام تقتضى الجر اى جر ما دخلت هى عليه والالف تقتضى الفتح اى فتح ما دخلت هى عليه
فتبين اثريهما يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح تناف بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى
بضم الفاء والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديريا لان الجر والفتح لا يجتمعان فى محل واحد فلا يحسن الجمع بينهما
اى بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة نحو يا لزيداه ولكن
يلغو احدهما لعدم ظهور اثره مثل يا زيداه بالحاق الهاء به اى بالمنادى للوقف وينصب بالبناء للمفعول ما سواهما
اى يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لا يحصل اى ينصب
بالمفعولية ما اى منادى سوى اى غير المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث سواء كان مع اللام او مع
الالف لفظا تفصيل للنصب اى نصبا لفظيا مثل يا عبد الله او تقديرا اى نصبا تقديريا مثل يا ابا العباس ان
كان المنادى معربا يعنى ان كان المنادى مما يكون معربا قبل دخول حرف النداء عليه وان كان مبنيا قبل
دخولها فهو مبنى على ما كان لان علة النصب اى لان العلة المستلزمة نصب المنادى مطلقا وهى اى تلك العلة
المفعولية اى كون المنادى مفعولا به متحققة موجودة فيه اى فى المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ومستغاثا باللام
والالف وما غيره مغير عن حاله وما نافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل والضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله
فيما سواهما ومغير فاعل غيره المراد بالحال ههنا النصب والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها
تقتضى بناءه وفى المستغاث باللام اللام لانها تقتضى الجر وفى المستغاث بالالف الالف لانها تقتضى الفتح وليس فيما سواهما
شىء منها فيبقى على ما كان قبل كونه منادى من النصب لفظا او تقديرا وما سوى المفرد المعرفة ينقسم الى اربعة
اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التعريف فقط او بانتفائهما معا والاول اما ان يكون
مضافا او شبه مضاف فالقسمة اربعة اما ما لا يكون مفردا بان يكون المنادى فيه مضافا او شبه مضاف وهو
القسم الاول المنقسم الى قسمين واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون المنادى فيه معرفة وهو القسم الثالث واما ما
لا يكون مفردا ولا معرفة وهو القسم الرابع فالقسم الاول وهو اى القسم الاول ما لا يكون المنادى فيه مفردا لكونه مضافا

يعنى

يعنى ما ينتفى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما مثل يا عبد الله او غير علم مثل يا عبيد الله والقسم
الثانى وهو اى القسم الثانى ما لا يكون المنادى فيه مفردا يعنى ما ينتفى فيه الافراد فقط لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا
جبلا وهو اما ان يكون معمولا للاول مثل يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا واما معطوفا عليه عطف
النسق نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت هو جملة نحو يا حليما لا تعجل او ظرف نحو الا
يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد وهو شرط فى
عمله قلت الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على الموصوف لان التقدير يا انسانا او
يا كوكبا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو اى القسم الثالث ما يكون المنادى فيه مفردا ولكن اى الا انه لا يكون
معرفة بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين مثل يا رجلا مقولا لغير معين اشارة الى ان الظرف صفة والى ان حرف
النداء لا يستلزم التعيين ما لم يقصد اى لرجل غير معين فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر وهذا
اى قوله لغير معين توقيت لنصب رجلا على ان اللام فيه للتوقيت يعنى بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى
ينصب وقت كونه غير معين لا تقييد له على ان يكون الظرف حالا والحال قيد للعامل فيكون قيدا للنصب لان ما يكون
قيدا للعامل يكون قيد العمل ايضا لانه اى لان المنادى المفرد النكرة اذا كان منصوبا لا يحتمل المعين حتى يحتاج
الى التقييد مع انه نكرة والقسم الرابع من الاقسام الاربعة وهو ما لا يكون المنادى مفردا لكونه شبه مضاف ولا
معرفة لانه ليس فيه شىء من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة مثل يا حسنا وجهه بالرفع لانه فاعل حسنا
لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا وجهه ظريفا
صفة له ايضا فى الحقيقة وفى الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه به ليكون المثال ايضا فى كونه نكرة لم يقصد به معين
ولم يورد المص لهذا القسم اى القسم الرابع مثالا كما اورد امثلة الاقسام الثلثة حتى يستوفى لكل قسم بمثال له كما
هو دابه فى بعض القواعد اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين الافراد والتعريف بمثال يعنى لانه اذا
علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل يا رجلا لغير معين سهل من باب ظرف
وصار يسيرا تصور انتفائهما اى انتفاء القيدين بمثال واحد معا فلا حاجة الى ايراد واتيان مثال له اى للقسم
الرابع على انفراده يعنى مستقلا مع ان المثال الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف يحتمله فيمكن

ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر
المتبادر لانه في تقدير الخبر ثانيا او يا كوكبا طالعا جبلا كما سبق وهذه العبارة اي عبارة يا طالعا جبلا اعم من ان يراد بها
واحد معين فيكون مثالا للقسم الثاني او واحد غير معين وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع
فامثلة الاقسام الاربعة باسرها اي بجميعها مذكورة في الكتاب وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث بالالف
والمستغاث باللام ايضا اي كما كانت امثلة لما سوى المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس بمستغاث باللام ولا بالالف
وكذا يا طالعا جبلا ورجلا لغير معين فلا حاجة الى ايراد واتيان مثال له اي لما سوى المستغاث على حدة واستقلال ولما فرغ
من انواع المنادى واحواله شرع في بيان احوال توابعه فقال وتوابع المنادى سيجيء معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه
في بحثها المبني صفة المنادى على ما يرفع به المنادى متعلق بالمبني وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لانه
لا يجري الحكم الآتي في المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يحمل على لفظه فقط لانه يقال يا زيداه وعمراه لا وعمرو
المفردة بالرفع صفة التوابع حقيقة او حكما تفصيل للافراد يعني يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان
لا يكون مضافا ولا شبهه اصلا او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا
لفظا لكنه مفرد حكما على ما سيأتي وانما قيد المص المنادى بكونه مبنيا ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن
توابع المنادى المعرب سواء كانت مفردة اولا لان توابع المنادى المعرب المفردة تابعة للفظه فقط لان المعرب
ليس له الا حال لفظه وهو النصب لفظا او تقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المبني فله حالان حال لفظه وهو الضم
وحال محله وهو النصب فيجوز في تابعه الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله وقيدنا
نحن المبني بكونه اي بان يكون بناؤه على ما يرفع به ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن المبني على الفتح لان
توابع المنادى المستغاث بالالف لا يجوز فيها اي في تلك التوابع الرفع بل يجب فيها النصب نحو يا زيدا
وعمرا بالنصب في عمرا سواء حمل على لفظه او محله لا يقال يا زيدا وعمرو برفعه لان المتبوع وهو زيد مبني
على الفتح يعني وان كان في المستغاث بالالف محلان الا انهما سيان لان حال لفظه الفتح وحال محله
النصب وهما سواء وليس حال آخر يحمل عليه فوجب النصب في تابع المنادى المعرب وقيد المص التوابع ههنا
بكونها يعني بان يكون مفردة لانه لو لم تكن التوابع مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت تلك التوابع مضافة
بالاضافة

بالاضافة المعنوية نحو يا زيد ذا المال ويا زيد نفسه ويا زيد وعبد الله ونحو اي وحين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة
المعنوية لا يجوز فيها اي في تلك التوابع الا النصب لفظا او تقديرا لان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فتوابعه
اذا كان مضافا يكون اولى بالنصب لان الاصل في توابع المبني ان يكون تابعا لما هو الاصل في متبوعها ولان تابع المنادى
المبني انما يتبعه في لفظه اذا كان مثله في الافراد وذا يفوت بالاضافة وانما جعلنا نحن المفردة اعم من ان يكون
يعني المفردة مفردة حقيقة اي حقيقية بان لا يكون التابع مضافا معنويا ولا مضافا لفظيا ولا شبه مضاف
مثل يا زيد العالم لان العالم مفرد حقيقي ليس بمضاف ولا شبهه او حكما اي مفردة حكمية بان يكون التابع مضافا
لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما اي الحال والقضية لما انتفت فيهما اي في المضاف بالاضافة اللفظية وفي
المشبه به الاضافة المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه بها لا يضاف بالاضافة المعنوية فانتفت
هذه الاضافة فيهما كانا اي المضاف اللفظي والمشبه بالمضاف في حكم المفرد دليل خل تعليل لقوله وانما جعلنا فيهما
اي في تلك التوابع المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما اي لان المضاف بالاضافة اللفظية
والمشبه به كالتوابع المفردة حقيقة حيث لا اضافة فيهما اصلا في جواز الرفع فيه حملا على اللفظ وجواز النصب فيه
حملا على المحل لانه لما كان اضافتهما كلا اضافة جاز فيهما الوجهان كما جازا في المفرد الحقيقي والمضارع للمضاف
واذا كان تابعا للمضموم كان في حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان
منادى يكون في حكم المضاف الحقيقي في وجوب النصب عملا بالظاهر لانه في الظاهر مضاف او شبهه نحو يا زيد الحسن الوجه
بالرفع حملا على اللفظ ويا زيد الحسن الوجه بالنصب حملا على المحل في الاضافة اللفظية ويا زيد الحسن بالرفع حملا على
اللفظ وجهه بالرفع لانه فاعل ويا زيد الحسن وجهه بالنصب حملا على المحل في المشبه بالمضاف ولما لم يجر الحكم
ولما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضي لم يجر مما جرى يجري كرمي يرمي
سقط الياء علامة للجزم الحكم فاعل لم يجر الآتي على وزن القاضي صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب
حملا على المحل في التوابع كلها وهي خمسة الصفة والعطف والتاكيد والبدل وعطف البيان بل يجري في بعضها وهو النعت
وبعض العطف وعطف البيان والتاكيد قيل في كله وقيل في بعضه ولم يجر في البدل كله وبعض العطف وبعض التاكيد
ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد وذلك البعض العطف فصل المص التوابع الجاري بالتفصيل

وصف بسببي للتوابع هذا الحكم بالرفع لانه فاعل لقوله الجاري فيها اي في التوابع وهذا الحكم يجري في التوابع الثلثة
مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتاكيد في رواية وصرح عطف على فصل بالقيد وهو امتناع دخول يا
عليه فيما هو محتاج اليه اي الى القيد وهو العطف بالحروف فقال عطف على فصلا وصرح من التاكيد اي التاكيد
المعنوية قيل لان التاكيد اللفظي حكمه في الاعم الاغلب حكم الاول اي حكم المؤكد بالفتح اعرابا وبناء نصب على التمييز
يعني ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاءني زيد زيد وان كان المؤكد مبنيا كان المؤكد
ايضا مبنيا نحو ضربت انت او انا لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى نحو يا زيد زيد بالبناء على الضم
فيهما لانه لما كان الثاني عين الاول كان حرف النداء باشر الثاني كما باشر الاول فكانه قيل يا زيد يا زيد
وقد يجوز اعرابه اي ويجوز على قلة ان يكون التاكيد اللفظي معربا لان الاعراب اصل والبناء عارض والعارض
لا يسري من المؤكد رفعا نصب على التمييز او على المصدرية او الحالية حملا على لفظه نحو يا زيد زيد بالضم في الاول
والرفع في الثاني ونصبا عطف على رفعا حملا على محله نحو يا زيد زيدا بالضم والنصب في الاول والثاني وكان
حرف من الحروف المشبهة بالفعل المختار عند المص ذلك اي الاعراب رفعا ونصبا ولذلك اي لكون المختار عنده
الاعراب رفعا ونصبا اطلق التاكيد كما اطلق الصفة وعطف البيان ولم يقيد التاكيد بالمعنوي كما قيد
المعطوف بقوله بحرف الخ والصفة مطلقا سواء كانت مشتقة اولا وسواء كانت وصفا لمن قامت هي
به اولا وفيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم
ورفعه في يا زيد العالم على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التاويل في وصف المنادى المستغاث
وعطف البيان كذلك اي مثل الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره والمعطوف بحرف الممتنع بالجر صفة المعطوف
الا انه وصف بسببي دخول يا بالرفع فاعل الممتنع مثل مررت برجل حسن وجهه عليه اي على المعطوف بحرف يعني
المراد بقوله المعطوف بحرف الخ المعطوف المعرف باللام لا مطلق المعطوف لان الحكم الآتي لا يجري في المعطوف مطلقا
ولم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر اشعارا الى المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج
عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع فيه بخلاف البدل مطلق والمعطوف بحرف الغير الممتنع دخول يا عليه فان
حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المنادى حملا اي حال كونها محمولة او
لكونها

لكونها محمولة على لفظه اي على لفظ المنادى المفرد المعرفة الظاهر صورة اللفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل يا زيد
او على لفظه المقدر اذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو يا فتى العاقل لان بناء المنادى المفرد المعرفة عرضي
غير اصيل فيشبه من حيث العروض لاعراب الاسم المعرب يعني كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك البناء
يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة فيجوز ان يكون تابعه اي تابع المنادى المفرد المعرفة تابعا للفظه فيرفع
كما يجوز ان يكون تابع المعرب في قولك جاءني زيد العالم تابعا للفظه فيرفع وتنصب بالبناء للمفعول والجملة عطف
على ترفع حملا على محله اي محل المنادى المفرد المعرفة لان حق تابع المبني مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا
وسواء كان منادى او غيره ان يكون تابعا لمحله لانه الاصل واثر العامل ليس الا فيه وهو اي المنادى المفرد المعرفة ههنا
اي حين كونه منادى منصوب المحل بالمفعولية اي بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من الشان التابع الحمل
فالحمل على ما هو الاصل في متبوعه يكون هو الاولى والاليق نحو يا تميم بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء مثل يا رجل
اجمعون بالرفع حملا على لفظه ويا تميم اجمعين بالنصب حملا على محله وتميم اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه
اسم قبيلة ولذا صح تاكيده بصيغة الجمع في التاكيد المعنوي ونحو يا زيد زيد في التاكيد اللفظي على ما هو المختار عند
المص وعليه قول رؤبة اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا مثل يا زيد العاقل بالرفع حملا على اللفظ
ويا زيد العاقل بالنصب حملا على المحل في الصفة واقتصر المص على مثالها اي على ايراد مثال لها حيث لم تورد مثالا لما
عداها مما يجوز الوجهان فيه تاكيدا للرد على الاصمعي ولانها اكثر فايدة واستعمالا واشهر مما عداها على ما سياتي ولانه
لا يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان اجري الاعراب على المعطوف عليه فقط مثل يا زيد العاقل والعاقل والمعطوف
المذكور ان اجريا على المعطوف عليه فقط نحو يا زيد والعاقل والعاقل والتاكيد بتاويل حمل الوصف عليه فتكون
الامثلة باسرها مذكورة ويا غلام بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء بشر بالرفع حملا على لفظه ويا غلام
بشرا بالنصب حملا على محله في عطف البيان ويا زيد والحارث ويا زيد والحارث مثل قوله تعالى يا جبال اوبي والطير
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه في ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك في ايراد رفعه اولا
ونصبه ثانيا حيث قال في اللف ترفع وتنصب والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه امام النحو والخليل هو الذي قال
اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدم مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه

في المعطوف متعلق بيختار قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان بل اتفقا على
اختيار النصب فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى في الحقيقة منتف وجهة ترجيح النصب وهو كون
تابع المبني تابعا للمحل قائم وما يقوم جهته يكون اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائما
مقام العامل لكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصار محلا للنزاع
لعدم ترجيح احد الجانبين الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع اي يرجح الرفع على النصب لكون الاختيار بمعنى
الترجيح تعدى ههنا مع تجويز النصب المصدر مضاف الى المفعول اي مع تجويز الخليل النصب في ذلك
المعطوف لان الاختيار يستعمل في تجويز الجانبين وترجيح احدهما على الآخر لان المعطوف بحرف على المنادى
في الحقيقة منادى مستقل لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل في قولك جاءني
زيد وعمرو في الحقيقة فاعل مستقل فينبغي ان يكون المعطوف على المنادى المبني على حالة جارية عليه اي على المعطوف
وتلك الحالة بناؤه على تقدير مباشرة حرف النداء اي على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف وهي اي تلك الحالة
على ذلك التقدير الضمة او ما يقوم مقامها يعني البناء على الضمة كما في نحو يا زيد وعمرو او الالف كما في نحو
يا زيدو عمران او الواو كما في نحو يا زيد وعمرون ولكن اي الا انه لما لم يباشره حرف النداء اي الا انه لما لم يدخل
حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله جعلت تلك الحالة اي البناء على الضمة او الالف والواو اعرابا
لكون الكلمة اصلا فيه ولا مانع منه فصارت تلك الحالة رفعا فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضم او
على الالف والواو مثل يا زيد والحارث والحارثان والحارثون وفي الرضي فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى
مثل يا ايها الرجل انتهى وابو عمرو بن العلاء بالقصر النحوي القارئ وهو امام القراء والنحو المقدم صنعة
ابو عمرو على الخليل عصرا وزمانا لا رتبة يختار فيه اي في المعطوف المذكور النصب اي يرجح النصب هذا من
عطف معمولين على معمولي عامل واحد تأمل مع تجويز الرفع اي مع تجويز ابي عمرو في المعطوف المذكور الرفع
لما سبق فانه اي الشان لما امتنع فيه اي في المعطوف المذكور تقدير حرف النداء الذي كان داخلا على المعطوف عليه
بواسطة اللام اي يكون اللام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله لا يكون ذلك المعطوف منادى مستقلا
بل كان متابعا للمنادى فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء فله حكم التبعية وتابع المبني مطلقا

تابع

تابع لمحله لما عرفت ومحله ههنا النصب بالمفعولية فاذا كان حكمه التبعية وتابع المبني يجب ان يكون تابعا لمحله وههنا
وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى واليق فيلزم مذهب ابي عمرو اولى لقراءة اكثر القراء يا جبال
اوبي معه والطير بنصب الطير وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن بفتحتين الحاء والسين المهملتين
والنون في آخره اي كاسم الحسن اي كاسم كان في الاصل علما ثم عرف باللام لتاكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه
عنه في جواز نزع اللام عنه اي عن ذلك الاسم يعني كما جاز نزع اللام عن اسم الحسن واثباته كذلك يجوز نزع
اللام واثباته مثل الحارث وحارث والخليل وخليل فكالخليل اي فابو العباس المبرد مثل الخليل فيه اشارة
الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله يضحكن عن كالبرد
المنهم ويجوز ان تكون جارة اي فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول لوضوح الثاني
واشتهاره في اختيار رفعه يعني في كون المختار عنده رفعه لامكان جعله اي جعل المعطوف المذكور منادى مستقلا
بنزع اللام عنه فكان له حكم الاستقلال فينبغي ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة
والالف والواو ولكن لما لم يمكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعا والا عطف
على قوله ان كان على عكسه يعني ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيا وبالعكس اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه يعني وان لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لانه
لم يصر علما الا مع اللام وذلك اما في الاسم مثل النجم والبيت والكتاب في ايام الاسبوع مثل الاحد والاثنين
والثلثاء والاربعاء والخميس والثريا واما في الصفة كالصعق حيث جعل اسما للبلدة اصابته الصاعقة
فيلزمها اللام فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب اي في كون النصب مختارا عنده
لامتناع جعله اي جعل مثل هذا المعطوف منادى مستقلا لعدم امكان نزع اللام عنه فله حكم التبعية
والاصل في توابع المبني ان يكون تابعة لمحله ومحله ههنا النصب بالمفعولية فالعطف عليه هو الاولى والمختار
والمضافة بالرفع عطف على قوله المفردة هذا من قبيل عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في الموصوف
عند سيبويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوي ولذا قال الشارح اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المضافة بالرفع صفة التوابع بالاضافة الحقيقية اي المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه

مضاف

الوجهان لما عرفت تنصب وجوباً بالبناء للمفعول كما ينصب المنادى اذا كان مضافاً بالاضافة الحقيقية او اللفظية او شبه
لانها اى لان التوابع المضاف بالاضافة الحقيقية اذا وقعت يعنى اذا كانت منادى بنفسها تنصب لما سبق فنصبها
اذا وقعت اى اذا كانت توابع اولى لان النصب اصل فى المنادى وتوابعه ولا مانع منه ولان حرف النداء لا يباشرها وحرف النداء
اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيه والاصل فى المنادى النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا مثل يا تميم كلهم
بالنصب ويا زيد نفسه فى التاكيد ويا زيد ذا المال ويا زيد مصارع المصر ويا زيد كريم البلد فى الصفة ويا رجل اباعبد الله
ويا زيدا اباعبد الله فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه حال كونه مضافا بالاضافة الحقيقية
لما سيأتى ان المضاف بالاضافة الحقيقية يجب تجريده عن التعريف مطلقا ولان اللام يمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقية لما قلنا ان التجريد عنه شرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثل الشارح له كما مثل للاقسام الثلثة
والبدل بانواعه والمعطوف غيرهما بالرفع صيغة او بدل ذكر مبنى للمفعول اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل فيه اشارة الى
ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام وهو اى المعطوف الذى ذكر من قبل هذا المعطوف الممتنع دخول يا
عليه يعنى المعطوف المعرف بلام التعريف فغيره اى غير هذا المعطوف هو المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه يعنى
المعطوف الذى كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمرو او نكرة مثل رجل وامرأة
قوله والبدل مبتدأ معطوف عليه وحكمه مبتدأ ثان والضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال
الشارح اى حكم كل واحد منهما بحذف المضاف حكم المنادى اى كحكم المنادى منصوب بنزع الخافض مثل قوله
تعالى واختار موسى قومه اى واختار من قومه خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول المستقل
وفسر الاستقلال بقوله الذى باشره حرف النداء يعنى الذى دخل عليه حرف النداء وذلك اى كون حكم كل واحد
من البدل والمعطوف الذى جرد عن التعريف مثل حكم المنادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وثابت لان
البدل هو المقصود من الكلام بالذكر والاول يعنى المبدل منه كالتوطئة والبساط لذكره اى لذكر البدل فكان
حرف النداء الداخل على المبدل منه داخلا على البدل فصار البدل لهذا كالمنادى المستقل والمعطوف المخصوص يعنى
المجرد عن حرف التعريف منادى مستقل برأسه فى الحقيقة بحيث صار كانه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف
مقام حرف النداء لان قولنا يا زيد وعمرو بمنزلة يا زيد يا عمرو والحال انه لا مانع من دخول حرف النداء عليه
كلام

كلام التعريف فيكون حرف النداء مقدرا فيه بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا مطلقا اى حال كون كل منهما اى
البدل والمعطوف المجرد عنه مطلقا فى هذا الحكم اى فى كونه كالمنادى المستقل غير مقيد بحال دون حال من الاحوال
الاربعة الافراد والاضافة والمشابهة بها والتنكير وفسر الشارح الاطلاق بقوله اى سواء كانا اى البدل والمعطوف
المخصوص مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او المبدل منه والبدل والمعطوف عليه والمعطوف مفردين
ومثالهما مذكور فى الشرح او مضافين مثل يا عبد الله عبد الرحمن ويا عبد الله وعبد الرحمن او الاول مفرد والثانى مضاف
فيهما ومثالهما مذكور فى الشرح ايضا او الاول مضاف والثانى مفرد مثل يا عبد الله زيدا وزيد فيكون الثانى مبنيا
وان كان المتبوع معربا او مضارعين له نحو يا خيرا من زيد طالعا جبلا او الاول مفرد والثانى مضارع له
ومثالهما مذكور فى الشرح او الاول مضارع له والثانى مفرد نحو يا خيرا من زيد وعمرو ويا خيرا من زيد عمرو فيكون
التابع مبنيا وان كان المتبوع معربا او نكرتين ومثالهما مذكور فيه او مضافين مثل يا غلام رجل غلام امرأة
او وغلام امرأة او الاول مفرد والثانى اما مضاف او شبهه او العكس فقوله مطلقا يشمل هذه الاقسام
وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المقام ان يكون المتبوع مبنيا فالبدل اى فامثلة البدل مثل يا زيد بشر
وهو بدل الكل لكن على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد والا يكون بدل الغلط مثال لكون البدل مفردا
فيبنى كما بنى المبدل منه ويا زيد اخا عمرو فيكون ايضا بدل الكل مثال للمضاف فينصب ويا زيد طالعا جبلا مثال المضارع
له وهو بدل الكل ايضا ويا زيد رجلا صالحا مثال للنكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصفه بقوله صالحا لانه اذا
ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب او حسن على ما سيأتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا فى تلك الامثال
وامثلة الاقسام الثلثة تستفاد منها والمعطوف يعنى وامثلة المعطوف مثل يا زيد وعمرو بالضم والبناء
فيهما ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا ووصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه المجرد
المثال كله لان فى العطف لا يشترط ما يشترط فى البدل ولما فرغ من بيان احوال التوابع شرع فى بيان بعض
احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بابن وان يكون
الابن متصلا به وان يكون الابن مضافا الى علم اخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها فتح المنادى واشار
الى الشرط الاول بقوله والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم لا على الالف ولا على الواو حتى لو بنى على احدهما

لم يمكن اختيار الفتح اما كونه اي كون العلم منادى فلان الكلام فيه اي في كون العلم منادى واما كونه مبنيا على الضم
مع ان البناء يشمل البناء على الالف او الواو فلما يفهم بالبناء للمفعول اي فلعله تفهم من اختيار بيان لما فتحه
المفهوم من قوله يختار فتحه المبني صفة الاختيار من انباء اي اعلام اي المعلم المخبر عن جواز ضمه اذا وجدت هذه
الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الآخر بعد تجويزهما على ما سبق فان جواز الضم لا يكون ولا يوجد الا
في المنادى المبني على الضم فان العلم لا يضاف ولا يكون مضافا عامله ولا يكون منكرا والمستغاث باللام لا يفتح
وبالالف لا يختار فتحه بل يجب فيتعين جواز الضم لا غير ولا يكون في المثنى ولا في الجمع على حده ضم فاختيار الفتح
يبين جواز الضم لا غير والى الثاني بقوله الموصوف صفة العلم بابن حال كون الابن مجردا عن التاء او حال
كونه ملحوقا بها اي بالتاء من غير تغيير هيئة الابن لانه لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو وليس ايضا مصغرا يعني
وبنت ومثناهما ومجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة اعني ابنت مثل يا هند ابنت عمرو ويا
زيد ابن عمرو والى الثالث بقوله بلا تخلل واسطة وفاصلة بين الابن او الابنت وموصوفه كما مثلنا كما
هو المتبادر الى الفهم لان الصفة والموصوف لما اتحدا في المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما فخرج عنه اي عن هذا الحكم
مثل قولك يا زيد الظريف بالرفع او النصب حملا على اللفظ او المحل ابن عمرو بالنصب لانه تابع مضاف فانه لا يفتح المنادى في
مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهي مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله مضافا الى حال كون ذلك الابن
او الابنت مضافا يشير الى ان مضافا حال من المجرور في قوله بابن الى علم آخر سواء كان كلاهما مذكرا او الاول مذكر نحو يا زيد بن عمرو
والثاني مؤنث نحو يا زيد بن هند او العكس نحو يا هند ابنت زيد او كانا علمين للمذكر مثل يا زيد بن عمرو او المؤنث
يا هند ابنت زيد فالاقسام اربعة فكل علم يكون كذلك اي موصوفا بهذه الصفات يجوز فيه الضم اي البناء
على الضم سواء كان المضاف اليه على لفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد اولا كالامثلة السابقة لما عرفت من قاعدة
بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به وما يرفع به ههنا الضم فيبنى عليه لكن يختار بالبناء للمفعول لكونه يرجح فتحه اي فتح
ذلك المنادى على ضمه فيبنى على الفتح لكثرة وقوع يعني استعمال المنادى الجامع لهذه الصفات يعني الشروط الاربعة
والكثرة اي كثرة الاستعمال مناسبة للتخفيف لان الشيء اذا كثر استعماله يقتضي تخفيف الفاظه فخففوه بالفتحة يعني
بتبديل ضمته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة التي هي حركته اي حركة المنادى الاصلية لكونه مفعولا به لفعل محذوف

وجوبا

وجوبا وفي الرضي فخففوه لفظا بالفتحة وسهل لكون الفتحة حركة الاصلية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى
واذا نودي بالبناء للمفعول الاسم المعرف باللام اي بلام التعريف اي اذا اريد نداؤه واذا قصد نداؤه
هذا من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب او من قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان الارادة سبب والنداء مسبب
مثل قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام الى الصلوة قيل مثلا عند ندائه المراد من قوله مثلا ان
هذا الكلام مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص يا ايها الرجل مثلا يا ايها النبي ويا ايها الناس وغير ذلك
بتوسيط كلمة اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء التي هي يا والمنادى المعرف باللام الذي هو الرجل وهذا
مختص بكلمة يا لانها اصل في هذا الباب فيتوسع فيها الا ترى انها تستعمل في الندبة خاصة والاستغاثة ويكون محذوفة
دون غيرها لانه لا يقال ايا او هيا او اي ايها الرجل وكذا غيره تحرزا مفعول له لقوله بتوسيط عن اجتماع آلتي التعريف
احدهما حرف النداء والآخر حرف التعريف في محل واحد بلا فاصلة بينهما فيضيع احدهما فيكون في الكلام حرف بلا فائدة وفي
الرضي لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا
بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر يقع بعد النداء فالظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو
ذو اللام فوجدوا الكم المتصف بالصفة اي اي بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو اي رجل واسم الاشارة
الى هنا كلامه ويا هذا الرجل بتوسيط هذا بينهما فقط للعلة المذكورة ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا
اي وهذا بينهما معا وفي هذا الجمع زيادة التشويق الى المقصود بالنداء بمزيد تعريف فيكون الوسائط ثلثة الاثنان
بالانفراد والثالث بالاجتماع الفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا متمحضا للتوسيط و
له وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايها والتزموا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبني على
الضم فلم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز في يا زيد الظريف وهو مخالف لما سبق من القاعدة المستمرة يعني
الرجل لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل يعني جمهور النحاة رفع الرجل مثلا اي الاسم الجنس الواقع
صفة لاي او لهذا وان كان ذلك الاسم صفة للمنادى المضموم وكان حقها جواز الوجهين الرفع والجر تبدل
من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي الاول والنصب كما في يا زيد العاقل لانه اي الرجل مثلا يعني اسم
الجنس الواقع صفة لاي او لهذا هو المقصود الاصلي بالنداء وما بينهما وسائط كما في البدل فالتزموا رفعه تنبيها

على انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وصفة البناء على ما يرفع به فرفع ليكون حركة الاعرابية وهى الرفع موافقة للحركة
اى الحركة البنائية وهى الضم التى هى علامة المنادى المفرد المعرفة لانه اذا كان مبنيا يبنى على الضم
لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم فتدل عطف على قوله ليكون
اى فتدل حركة الاعرابية الموافقة لحركة البنائية على انه هو المقصود بالنداء وما قبله وسائط فقط وكما وسائط نخ
الظريف فى قولك يا زيد الظريف فليس بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للايضاح
ولذا لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب وهذا اى قوله والتزموا رفع الرجل او ما
وقع صفة لاى منادى والاسم الاشارة المنادى بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة
المنادى المبنى على الضم المفردة ولهذا اى لكون هذا بمنزلة المستثنى لم يذكر المص هناك اى فى بيان جواز
الوجهين فى صفة المفردة ما اى لفظ يخرج صفة الاسم المبهم المنادى عن تلك القاعدة والاسم اثنان اى
واسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغى ان يقول
المص ايضا وتوابع المنادى المبنى غير الاسم المبهم الا انه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه وتوابعه
هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبنى
على الضم فالوجه فيه ان يجوز فى توابعه المفردة ما جاز فى توابع المنادى المبنى على الضم من الرفع والنصب
بالجر عطف على قوله الرجل الذى هو مضاف اليه اى التزموا ايضا رفع توابع الرجل مثلا مضافة كانت
تلك التوابع او مفردة كما التزم رفع توابعه اذا لم يكن منادى مطلقا نحو جائنى الرجل العالم وذو المال نحو
يا ايها او يا هذا الرجل الظريف ويا ايها او يا هذا او يا ايهذا الرجل ذو المال فالواجب الرفع لا غير لانها
اى لان هذه التوابع توابع منادى معرب واحد والمعرب لا محل له وليس الا الرفع وجواز الوجهين فى
التوابع المفردة ليس مطلقا بل انما يكون فى توابع المنادى المبنى على الضم اذا كانت مفردة لان له محلين
احدهما البناء على الضم والثانى النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف قد سبق تفصيله وقالوا اى
العرب هذا بمنزلة الاستثناء عن قوله واذا نودى المعرف باللام قيل باحد الوسائط الثلثة الا لفظ
الله بناء مفعول مطلق لفعل محذوف جوازا اى بنى هذا القول بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء
مع

مع اللام وهى اى تلك القاعدة اجتماع الامرين فى لفظ واحد فاذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من غير توسيط
احدهما اى احد الامرين كون اللام عوضا عن حرف محذوف عما دخلت هى عليه فلا يجمع بين اللام وبين ما عوض عنه
الا قليلا وثانيهما اى ثانى الامرين لزومها للكلمة اى لزوم اللام للكلمة التى دخلت هى عليها بالعلمية باللام بحيث
لا تنفك عنها يا الله لان اصله الاله معرفا باللام واصله اله على وزن فعال من اله يأله مثل فتح يفتح ثم
عرف باللام فصار الاله حذفت الهمزة الاصلية فى اله على ما بين فى علم الصرف وعوضت اللام عنها اى عن الهمزة
المحذوفة ونابت هى منابها ولزمت اللام الكلمة للعلمية ولنيابتها عن الحرف الاصلى بحيث لا تنفك عن الكلمة
فلا يقال فى سعة الكلام يعنى بلا ضرورة شعرية لاه بلا لام لانه لا يجوز حذف العوض مع المعوض وقد يقال فى غيرها
يعنى فى ضرورة الشعر نحو يسمعها لاه الكبار بضم الكاف والتخفيف جمع كبير مثل طوال وطويل وفى الرضى والاكثر
فى يا الله قطع الهمزة للايذان من اول الامر انهما خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره
اجتماع يا مع اللام نحو الكلام ولما لم يجتمع هذان الامران التعويض واللزوم فى موضع اخر بل اختص لفظ الاله
باجتماعهما اختص البناء الفاعل على هذا الاسم بذلك الجواز الباء داخلة على المقصور اى جعل ذلك الجواز اى جواز
اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى باسم الله يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة
الله ولهذا اى للام المذكور وقال المص خاصة وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعافية اى خص خصوصا
لامتناع التوسيط هنا لان اى يستلزم المتعدد ولفظ ها التنبيه والله تعالى منزه عنهما وهذا موضوع للاشارة الحسية
وهو متعال عن ان يكون محسوسا فى الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلثة احكام للفظة الله فى باب النداء قطع همزة لانها
فى ساير المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء لانه لا ينادى بغيرها
سماعا وندائه بلا توسيط المبهم من اى او هذا لاضمحلال معنى التعريف عنه بالعلمية يقينا واما مثل النجم والصعق
والبيت وغيرهما مما فيه اللزوم لا التعويض لان كانت اللام لازمة فيه بحيث لا ينفك عن الكلمة فلا يقال
فى سعة الكلام نجم وصعق لكن ليست اللام فيه عوضا عن حرف محذوف عما دخلت هى عليه واما الناس جمع انسان
وان كانت اللام فيه اى فى الناس عوضا عن الهمزة لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا لان اصله اناس ثم عرف باللام فصار
الاناس فنقل بالفعل فى الله لكن ليست لازمة للكلمة لانها تنفك عنها لانه يقال ناس بلا لام فى سعة الكلام فلا يجوز

ان يقال بلا توسيط المبهم يا النجم ويا القاس بل لا يقال الا بتوسيط المبهم قوله ولعدم تعليل لقوله حكموا اجريان
وهو مصدر بمعنى الجاري هذه القاعدة في كلمة التي لان اصلها تي ثم عرف باللام فصار التي وهي كلمة من الموصولات
واللام لازمة لها لانه لا يقال تي لان تي اسم والتي اسم موصول من قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي
وانت بخيلة بالوصل عني والجار في من اجلك متعلق بفعل محذوف اي هلكت من اجلك بكسر الكاف يا التي قبل
حذف ههنا المنادى للعلم به واشتهاره لان الندا طيبة مع انه خاطبها بقوله من اجلك او لاخفائه عن سماع احد
والموصول مع صلته صفة لها فكانه قال يا سلمى ويا ليلى التي تيمت بكسر التاء لكونه خطابا للمونث من تيم
بتشديد الياء المثناة من تحت اي وقعت قلبي وجذبته ومثلته الكيف والواو في وانت للحال انت
مبتدا وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت بالوصل اي بالوصال واللقاء عني اي الي اي والحال انك
بخيلة بالوصال واللقاء الي معناه بالفارسية مرا هلاك شدم از جهة عشق خودت اي ان كسي كه قلب مرا
ملايم وجذب كردي وحال انو بخيلي ميكند كه در وصل من ونكه دارد نفسش از من لان كلامها اي اللام التي ليست
عوضا عن حرف محذوف عما دخلت هي عليه وان كانت اللام لازمة للكلمة اي الكلمة التي حيث لا يقال في سعة الكلام
تي لما قلنا حكموا عليه اي على قول الشاعر بالشذوذ لانه ما خالف القياس يكون شاذا والجواب عنه ما قلنا
والجار في قوله وفي الغلامان متعلق بقوله حكموا في قوله اي قول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا تثنية
وصلة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واجيب بحذف التوسيط للاختصار تقديره فيا ايها الغلامان
بقرينة الفرار لان الفار المتفرد يحتاج الي التنبيه وان كان غائبا اخره ايا كما ان تكسبا نا شرا
وفي رواية ان تبغيانا شرا لانتفاء الامرين التعويض واللزوم كليهما حكموا بانه اي بان هذا القول اشذ
بالدال المهملة اسم تفضيل والظاهر بالذال المعجمة كانهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم
يثبتوا من الشذوذ لانه من العيوب ولا يبنى ايهم تفضيل شذوذا تمييز يعني هذا القول اشد شذوذا
لانتفاء التعويض واللزوم معا من القول الاول لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود اللزوم فيه ولكن اي جاز
لك لان اللام شرع للجواز وعلى الوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد
يكون لغير معين ممن يصلح له تعميما وههنا كذلك على ما بين في موضعه في مثل يا تيم تيم عدي اي في كل تركيب

تكرر

تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة لا حقيقة وولي اي وقع عقيب الثاني بلا فصل اسم مجرور بالاضافة هذا تفسير للمثل
وبيان ان الحكم الاتي ليس مخصوصا لهذا التركيب بل يجري فيه وفي مثله ومنه قوله يا زيد زيد اليعملات في الاول متعلق
بجاز اي جاز لك في الاسم الاول في مثل هذا التركيب الضم اي البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة والنصب لكونه
منادى مضافا اما الي العدي المحذوف او المذكور وجاز لك في الثاني اي في الاسم الثاني النصب فحسب بفتح الحاء وسكون
السين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى انته يعني وجاز لك في الاسم الثاني النصب فانته عن جواز الضم فيه فانه
لم يجز والفاء جواب شرط اي اذا كان الامر كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفي الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء
على الاخبار اما الضم اي اما جواز البناء على الضم في الاسم الاول فلانه منادى لدخول حرف النداء عليه مفرد لانه ليس مضافا
ولا شبهه معرفة اما قبل النداء او بعده كما هو الظاهر فحقه ان يبنى على ما يرفع به واما جواز النصب فيه فمبني على انه مضاف
الي عدي بالتنوين المذكور صفة عدي يعني مبني على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما مر ان المنادى اذا كان مضافا
ينصب وتيم بالتنوين الثاني صفته تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته اعرابية كانت او بنائية
فكان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف فاصل بين المضاف والمضاف اليه وانما جاز هذا الفصل
لئلا يلزم بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة لانه لما
كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل فكانه قال يا تيم عدي بلا تكرير وذلك العمل
مذهب سيبويه او يبني على انه مضاف الي عدي بالتنوين المحذوف صفته بقرينة المذكور في التركيب الثاني لان الشايع
ان يحذف السابق بقرينة اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق وذلك العمل مذهب المبرد وانما اختار سيبويه
الاول احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثاني احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة
هو موليها والسيرافي اجاز الفتح في الاول مكان النصب كان المص اشار الي رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب
بناء على ان يكون الاول في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي بالنصب فيه ففتح يعني فبني على الفتح اتباعا لنصب الثاني
كما في قولك يا زيد بن عمرو لانه كان يا زيد في الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبني على الفتح
اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فيكون في تيم الاول ثلث احوال البناء على الضم والنصب
لكونه مضافا والبناء على الفتح اتباعا وتعين النصب في تيم الثاني لانه اي لان تيما الثاني اما تابع بالتنوين

مضاف صفة تابع على تقدير ان يكون تيم الاول مبنياً على الضم او على الفتح فيكون الثاني من توابع المنادى المبني
المضاف فتنصب او تابع بلا تنوين بل مضاف الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول
منادى مضافاً الى العدي المذكور او المحذوف فيكون تيم الثاني تابع للمنادى المضاف المنصوب فينصب على
كلا التقديرين بلا شك تمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وفي القاموس
لا ابا لكم ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر اشهر قال الجوهري هو مدح اي
انك شجاع ماجد مستغن عن الاب اي عن المؤثل وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن
رشيد اشهر لا لنفي الجنس وابا باثبات الالف مثل لا ابا له منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن
الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتي تفصيله لا يلقينكم فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون الثقيلة
من القى يلقي من الالقاء والضمير عبارة عن المخاطبين وهو تيم عدي اي لا يوقعنكم وسوءة على وزن
سورة المكروه وكل ما هو قبيح وعمر بالرفع فاعل لا يلقينكم والبيت لجرير الشاعر قاله خطاباً لبني تيم
ونصيحة لهم حين اراد عمر التيمي اي المنسوب الى بني تيم الشاعر صفة عمر ان يهجوه من هجو يهجو مثل
غزى يغزو غزواً والهجو القدح والذم فقال جرير خطاباً لبني تيم ونصيحة لهم لا تتركوا عمر مفعول لا تتركوا
على ان يهجوني يعني لا تكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التيمي ان يهجوني وامنعوه عن هجوه اياي
فيلقينكم بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهي مثل قوله تعالى فلا تطغوا فيحل عليكم اي فان يلقينكم ويوقعنكم
في سوءة اي مكروه وبلية تصل اليكم من قبلي وجانبي يعني المراد من المكروه والبلية من قبل جرير
مهاجاته اياهم والمهاجاة مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجية قلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها جاز لفاعله فاصب لمفعوله الراجع الى بني تيم والمعنى لا يوقعنكم عمر في مكروه وبلية شديدة
من قبلي لاجل تعرضه لهجوي والمنادى مبتداء المضاف صفة الى ياء المتكلم يجوز فيه اي في ذلك
المنادى وجوه اربعة خبره فتح الياء بدل من وجوه بدل البعض او خبر مبتداء محذوف اي احدها الاول
اولى مثل يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة
وحال تركيبها ايضاً اعتباراً بحال الافراد لانه الاصل والنظر لئلا يلزم الابتداء بالساكن والاصل في الحركة

الفتح

الفتح لخفته وثقل اخويه على ما وضع على حرف واحد وسكونها عطف على فتح الياء والضمير للياء قيل لان الاصل ان
الياء مبنية والاصل في البناء السكون ولثقل التركيب بالاضافة ولا يلزم الابتداء بالساكن ظاهراً مثل يا غلامي
بسكونها واسقاط الياء عطف على سكونها لقربه او على فتح الياء لكونها اصلاً اكتفاء بالكسرة علة للاسقاط
لان الياء لما كانت متولدة عن الكسرة او على العكس تكون الكسرة دليلاً على الياء اذا حذفت لمناسبة التولد
اذا كان ما قبلها كسرة يعني اذا كان حركة الحرف الذي قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء احترازاً عن نحو يا
فتاي ويا عصاي بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال يا فتى بحذف الياء لعدم القرينة ولا اسكانها ايضاً لئلا يلزم
اجتماع الساكنين قوله اذا كان ما قبلها كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثاني ايضاً لانه لا يجوز اسكان الياء في
مثل يا فتاي على ما سيأتي في قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم الى ان قال فان كان آخره الف
يثبت الى ان قال والياء مفتوحة في الصور الثلث مثل يا غلام بكسر الميم وحذف الياء وقلبها اي قلب الياء الفاً
عطف على اسقاط الياء او على فتح الياء لا على سكونها تعرف بالتامل مثل يا غلاما بالالف هذا متفرع من القسم
الاول لان اصله يا غلامي بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح الميم وقلب الياء الفاً وهذان الوجهان اعني اسقاط
الياء وقلبها الفاً يقعان في الباب في النداء واما الوجهان الاولان فيقعان في النداء وغيره على السوية لان كل واحد
منهما اصل لان النداء موضع ومحل تخفيف لان المقصود اي لان مقصود المنادي بالنداء ليس النداء فقط بل غيره اي
غير النداء فيقصد المتكلم الفراغ والخلاص من النداء بسرعة ليتخلص المتكلم منه اي من النداء ويتوجه الى ما هو
المقصود والمراد من الكلام والخبر والامر والنهي وغير ذلك مما يبتني على النداء فخفف بالبناء المفهوم من يا غلامي
بوجهين حذف الياء بدل من قوله بوجهين وابقاء الكسرة دليلاً عليه اي على الياء في الوجه الثالث وقلب الياء
عطف على حذف الياء الفاً في الوجه الرابع لان الالف والفتح اخف من الياء والكسرة فيه نشر على ترتيب اللف
ولان الالف اكثر مداً من الياء وهما اي هذان الوجهان وان كانا للوصل واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان اي لا يكون هذان الوجهان واقعين في كل منادى كذلك اي مضاف الى ياء المتكلم قوله كذلك صفة
للمنادى واشارة الى ما فسرنا بل يقعان فيما اي في المنادى الذي غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر المنادى

بها اى بتلك الاضافة لتدل الشهرة والغلبة على الياء المغيرة اسم مفعول من غير بالحذف فى الوجه الاول او القلب الفا
فى الوجه الثانى فلا يقال فى يا عدوى بفتح الياء او سكونها يا عدو او يا عدوا بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء الفا بل يجب
ان يقال يا عدوى بالفتح او الاسكان لان العدو لم يغلب ولم يشتهر اضافته الى ياء المتكلم لان الشخص لا يضيف
عدوه الى نفسه غالبا وقد جاء حال كونه شاذا فى المنادى الذى غلب اضافته الى الياء يا غلام فاعل جاء باعتبار
المثل بالفتح اى بفتح الميم اكتفاء بالفتح عن الالف لان الفتحة تكون دليلا على الالف المغيرة بالحذف فلمناسبة
التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة التغير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء
مغيرا دليلا وانما جاز لحصول التخفيف واما فتح يا بنى فى يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين
ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء كما انه يجوز ان يكون بغيرها وقد جعل قوله بالهاء متعلقا
بيكون المقدر فيكون هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف
اى بلا هاء وبالهاء فيكون فى حيز الجواز اشهر الجواز ليس من كلام المص حتى يكون وقوع قوله بالهاء فى حيز الجواز اولى
والاولى ما ذكره الشارح فى هذه الوجوه الاربعة كلها وقفا اى فى حال الوقف نصب على الظرفية باعتبار المضاف
تقول حال الوقف يا غلاميه بالفتح ويا غلاميه بالاسكان ويا غلامه بالحذف ويا غلاماه بالقلب ويا غلامه
بالفتح والحذف وان كان شاذا فرقا بين الوصل والوقف يعنى اذا كان هذه الوجوه توصل الى ما بعدها بلا فاصلة
لا يؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجودها دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل
وقالوا اى العرب فى محاوراتهم جمع محاورة اى فى مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب والام الى ياء المتكلم
يا ابا ويا امى بناء على الوجوه الاربعة المذكورة فى يا غلامى كسائر اى كما فى ما اضيف الى ياء المتكلم يعنى
قياس مطرد فيهما ما فى باقى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها الفا بلا
هاء فى الوصل ومع الهاء فى الوقف فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه مع وجوه اخر جمع اخرى مؤنث آخر زائدة صفة
وجوه بعد صفة عليها اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم لان الانسان يكثر نداءه
لابيه وامه وكثرة النداء تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه يتيسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه كما اشار

يا عدو و بالحذف و الاكتفاء بالكسرة و صح

المص

المص اليها اى الوجوه الاخر الزائدة عليها بقوله عطفا على الوجوه الاول ويا ابت ويا امت اى قالوا فى نداء الاب والام بطريق
آخر يا ابت مكان يا ابى ويا امت مكان يا امى ايضا اى كما قالوا الوجوه الاول بابدال التاء المثناة من فوق بالياء
المثناة من تحت والباء فى بالياء بمعنى من اى بجعل التاء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفى الحاشية الباء صلة
الابدال وانما تدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما زعم انتهى وفى الرضى هذا عند
البصريين فابدلت التاء لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم مثل علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم
ولكن عند الوقف تقلب هاء لكونها للتانيث وقال الكوفيون التاء للتانيث والياء مقدرة بعدها ولو كان الام
كما قالوا السبع يا ابنى ويا امتى انتهى وانما طولت لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عوضت عن الواو
فتحا وكسرا اى حال كون التاء المبدلة مفتوحة على وفق حركة الياء فيه اشارة الى ان قوله فتحا وكسرا حال مؤول
بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء وانما قال
على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة فاصل يا ابت ويا امت يا ابى ويا امى بفتح الياء ففتح التاء والميم
فى يا ابت ويا امت بعد الابدال للخفة او حال كون التاء المبدلة مكسورة وهو الكسر اشيع للمناسبة الكسرة الياء التى
هى الاصل وهذا بناء على ان التاء مبدلة عن الياء الساكنة لا بدالها عن حرف ساكن فحركت بالكسر لمناسبة الياء فابدال الكسرة
فتحة للخفة ايضا وقد جاء الضم اى البناء على الضم ايضا اى كما جاء البناء على الفتح او الكسر نحو يا ابت ويا امت بالبناء
على الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح
ثم البناء على الضم على المستقل لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضف فجرى
مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم ولم يذكره المص حيث قال فتحا وكسرا لم يقل وضما للقلة اى لقلة استعماله لثقل
الضمة على الياء وان كانت مبدلة وقالوا اى العرب ايضا فى نداء الاب والام بطريق آخر يا ابتا ويا امتا بالالف اى بالحاق
الالف بعد التاء فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا فى نداء الاب والام
يا ابت ويا امت بابدال التاء بالياء وبالالف اى قالوا يا ابتا ويا امتا بالحاق الالف بعد التاء ولا تنظر الى ما قيل ههنا
جمعا بين العوضين التاء والالف لانه يجوز ان يكون لشئ عوضان كما قالوا بتعويض التاء وحدها يا ابت ويا امت وتعويض
الالف وحدها يا ابا ويا اما قالوا بتعويضهما معا يا ابتا ويا امتا دون الياء اى ياء المتكلم فما قالوا يا ابتى ويا امتى

كما لم يقولوا بالياء والالف او بالياء والتاء والالف احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه اى فان
هذا الجمع غير جائز لانه لا اعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لا يجمع بين الشمس والشمع وبين الشمس والقمر قالوا اى العرب عند
نداء ابن الام وابن العم ايضا قالوا اشارة الى ان له حكما خاصا لا يوجد فى غيره الا شاذا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
اى خص هذا القول بهما هو صا هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى المضاف
الى الياء الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ولا يقال يا ابن خال بالفتح ايضا بل يقال يا ابن
اخى ويا ابن خالى على الوجوه الاربعة المذكورة بالهاء وبلاها الا اى ليس هذا الاختصاص بالنظر الى الابن المضاف الى الام
والعم المضاف الى الياء ايضا كما هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم فانهم يقولون عند نداء بنت الام المضافة الى
الياء يا بنت ام بالفتح للاكتفاء المذكور وعند نداء بنت العم المضاف الى الياء يا بنت عم بالفتح ايضا على الوجوه
الاربعة مع زيادة وجه خامس عليها وهو الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ قولا يماثل مثل يا اب
يا غلام فقالوا اى العرب يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء فيهما مثل غلامى وقالوا ايضا يا ابن امى ويا ابن عمى
بسكون الياء فيهما مثل يا غلامى بسكونها وقالوا ايضا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة فيهما مثل
يا غلام بالحذف والاكتفاء ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وتبديل الكسرة فتحة مثل يا غلاما وقالوا اى
العرب ايضا بزيادة وجه آخر على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد شذ اى قد كان شاذا في المنادى المضاف الى
ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف المقلوبة عن الياء والاكتفاء بالفتحة قبلها لكثرة الاستعمال اى لكون استعمال
هذا اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد فى الالفاظ السابقة ايضا وطول اللفظ لانه جعل اربع كلمات وهى حرف
النداء والمنادى والمضاف اليه للمنادى وياء المتكلم كلمة واحدة وثقل بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن
صغر مضاف الى الفاعل وهو التضعيف وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لا يوجد الا فيه
والحاصل ان اجتماع هذه العلل الثلثة شرط لجواز حذف الالف اكتفاء بالفتح فبولغ فى تخفيفه اكثر من تخفيف
يا غلام بزيادة هذه الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من
حذفها فى نحو يا غلام ولما كان من خصائص النداء وما يتعلق به مسالة الترخيم لان الترخيم تغيير والنداء باب
تغيير لما مر ان النداء ليس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير وكان النداء انما

يكون

يكون لامر مهم فالمنادى يوذن بالترخيم ان الامر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث ريثما يتم الكلمة بل يجب ان يوتى بسرعة
شرع فى بيانه اى فى الترخيم ليستكمل احوال المنادى فقال وترخيم المنادى الاضافة ظرفية يدل عليه عطف
قوله وفى غيره او مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى وترخيمك المنادى جائز اى واقع وثابت يعنى ان الجواز
ههنا وقوعى فى سعة الكلام يعنى ان الترخيم مقيد بان يكون فى الكلام سعة ليحسن مقابلته الضرورة من غير ضرورة
والجاران متعلقان بالوقوع شعرية صفة ضرورة دعت اليه الى الترخيم واقتضته فان دعت اليه ضرورة
واقتضت ضرورته الترخيم فترخيم المنادى ح واقع بالطريق الاولى فالترخيم فى المنادى واقع سواء
دعت اليه ضرورة اولا وهو اى الترخيم فى غيره اى غير المنادى واقع وثابت ضرورة اى لضرورة ينبغى الى
ان نصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع شعرية داعية اليه اى الى الترخيم كقول الشاعر ويا رمية اذ مى
تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وهو اى الترخيم فى اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله فى القاموس
رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية التى صارت سهلة المنطق فهى رخيمة ورخيم ومنه الترخيم
فى الاسماء لانه تسهيل للنطق وتخفيف اى ترخيم المنادى حذف مصدر ترك فاعله ومفعوله فى آخره
اى فى آخر المنادى اى حذف شيء من آخر المنادى تخفيفا علة للحذف ولذا قال الشارح اى لمجرد التخفيف لا
لعلة اخرى مثل تجاور ساكنين واضافة وغيرهما مقتضية موجبة الى الحذف المستلزم للتخفيف وفى
الرضى يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان فى باب قاض وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من
تخفيف فيقولون ايضا حذف بلا علة وحذف اعتباطا مع انه لا بد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا
كلامه فعلى هذا اى على تقدير ان يكون الضمير المرفوع راجعا الى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعا الى ترخيم
المنادى والضمير المجرور راجعا الى المنادى يكون ذلك التعريف اى تعريف الترخيم وهو حذف فى آخره تخفيفا
مخصوصا اى خاصا بترخيم المنادى ولا يشمل الى غيره ويعلم منه اى من تعريف ترخيم المنادى ترخيم غير المنادى
بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم بالمقايسة اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذف فى آخره
تخفيفا يكون ترخيم غير المنادى حذف فى آخره تخفيفا ويمكن حمله اى حمل ذلك التعريف على تعريف الترخيم مطلقا
سواء كان المرخم منادى اولا بارجاع البار متعلق بالحمل او بالامكان الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا

لكن حذف فى قول المص هو حذف فى آخره تخفيفا

وارجاع الضمير المجرور الى الاسم مطلق فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى اولا حذف فى آخره اى آخر
فى سوق المعنى فى آخره
الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اولا ولكنه غير ملايم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة
وغيره تبعا لان الخصوص اولى من العموم لكن بالتغيير الاول انسب بالمقام والثانى افيد بالمراد وشرطه اى شرط ترخيم
المنادى على التقدير الاول اى على تقدير كون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى
على التقدير الثانى اى على تقدير كون التعريف عاما لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لا شرط له لكونه ضروريا ولما
ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشروط لكون الحذف خلاف معقول وان كان فى الضرورة الداعية
اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا امور اربعة ثلثة منها عدمية على ما وقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور
خبر شرطه
خمسة اربعة عدمية لان فى بعضها يكون ولا مندوبا وهى اى الامور العدمية احدها ان لا يكون مضافا الذى اريد
المنادى
ترخيمه مضافا حقيقة اى اضافة حقيقية او حكما اى اضافة حكمية كان يكون مضافا بالاضافة اللفظية او
شبه مضاف اذا كان الامر كذلك فقد دخل فيه اى فى قوله مضافا المنادى المشبه بالمنادى المضاف والمنادى
المضاف بالاضافة اللفظية اذ لا يمكن الحذف اى الترخيم من الاول اى من المضاف حقيقة او حكما لانه اى لان
الاول الذى هو المضاف ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسط الكلمة وهو
ليس من شان الترخيم لانه حذف فى آخره لان المنادى فى يا غلام زيد ويا صاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لا
يستفاد بدون ذكر المضاف اليه ولا يمكن الحذف والترخيم ايضا من الثانى يعنى من المضاف اليه لانه اى لان الثانى
الذى هو المضاف اليه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت
الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وذا ممتنع كما عرفت
فامتنع الترخيم فيهما اى فى المضاف نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ واذا جعل ان لا يكون مضافا
شرطا عدميا والثانية ان لا يكون المنادى الذى اريد ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة او حكما او مستغاثا
لا زائدة لتاكيد النفى مجرورا صفة مستغاثا يعنى ان لا يكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا باللام سواء كان
مضافا مثل يا لعبد الله اولا مثل يا لزيد لعدم ظهور اثر حرف النداء من النصب بيانه للاثر اذا كان مضافا
او مضارعا له او نكرة او البناء اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا فى غير المنادى

من غير

من غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز فلم يرد من ورد يرد عليه اى على المنادى المستغاث مطلق الترخيم الذى هو
من خصايص النداء لما قلنا ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب او
البناء ولا زائدة ايضا لتاكيده مفتوحا عطف على مجرورا اى لا يكون ذلك المنادى ايضا مستغاثا مبنيا
على الفتح بزيادة الالف اى الف الاستغاثة فى آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم لان الزيادة اى زيادة الف
الاستغاثة فى آخره تنافى الحذف اى الترخيم والترخيم ينافى الزيادة فتعارضا فامتنع الترخيم عنه ولم يذكر
المص المندوب مع انه من الشروط العدمية ايضا لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة وهى تنافى الترخيم لا يرخم
لانه اى لان المندوب غير داخل فى المنادى عنده اى عند المص على ما سبق حتى يحتاج الى اخراجه ههنا وما مبتداء
وقع صلته فى بعض النسخ من قوله ولا مندوبا فكانه الفاء جواب المبتداء المتضمن لمعنى الشرط كان حرف من الحروف
المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه من تصرف الناسخين خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتداء والمراد
من الناسخين الطلبة المتعلمون يعنى ان قوله ولا مندوبا لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المص بل الحقه بعض
الطلبة مع ان وجه اشتراط عدم دخوله فى المنادى ظاهر وهو اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولا مندوبا
ان الاغلب والاكثر فيه اى فى المندوب زيادة الالف او الياء او الواو بدلا عن الالف فى آخره لمد الصوت فى
الندبة اظهارا للتفجع واعلاما للتاسف كما فى المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثة
واظهارا لها فلا يناسبه اى فلا يناسب المندوب الترخيم المستلزم لحذف المنافى للزيادة كما مر فى عدم ترخيم المستغاث
بالالف للتخفيف اى لمجرد التخفيف لا لغرض آخر والثالث من الشروط العدمية ان لا يكون المنادى الذى
اريد ترخيمه جملة يعنى علما منقولا عن الجملة مثل تابط شرا وذرى حبا وشاب قرناها علما لان الجملة
المنقولة الى العلمية محكية اى ملفوظة بحالها قبل العلمية فلا تتغير اى فلا تقبل التغيير من زيادة ونقصان
على ما سبق تحقيقه فى بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية بابها والشرط الرابع وهو الشرط الوجودى احد
الامرين الوجوديين يعنى احدهما كاف فى جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلثة السابقة مفقودة ومنعدمة
اما وهو اى احدهما ان يكون المنادى الذى اريد ترخيمه بعد ان لا يكون مضافا ومستغاثا وجملة علما قبل النداء لانه اذا
لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يا رجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عددها كما سيأتى زائدا على ثلثة احرف

لانه اذا كان ثلثيا سواء كان متحرك الاوسط او لا مثل يا عمرو و يا زيد لا يرخم ايضا وان وجد ذلك الشروط هذا
عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط مثل يا عم في يا عمرو وبعضهم
يجوز ترخيم الثلاثي وان كان ساكن الاوسط فيقول يا ذي في يا زيد لكونه علما لان العلمية ناسبها التخفيف
بالترخيم لكثرة نداء العلم والكثرة تقتضي التخفيف مع انه مع الشهرة علة للجملة الآتية وهي قوله فيما موصولة ابقي
مبني للمفعول ونائبه ما تمكن فيه راجع الى الموصول منه اي من المنادى والجملة صلته والموصول مع صلته خبر مقدم
لقوله دليل وهو مبتداء وهذه الجملة خبر لقوله مع انه على ما موصولة ابقي اي حذف مبني للمفعول منه ونائبه ما تمكن
فيه راجع الى الموصول والمعنى بعد ان كثر نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم ان الشأن ان يكون في
الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل اي علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اي لاشتهاره بعد الحروف
الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الحروف الاربعة يكون الباقي منه دليلا على المحذوف ولزيادته
عطف باعادة الجار على قوله لان العلمية اي ولزيادة حروف المنادى على الثلثة اي على ثلثة احرف لم يلزم
بالترخيم نقص الاسم الذي اريد ترخيمه عن اقل ابنية جمع بناء الاسم المعرب اي عن اقل بنائه وهو ثلثة احرف
لما صح ان اللفظ يحتاج الى حرف يبتدأ به والى حرف آخر يوقف عليه والى حرف آخر يفصل بينهما فلزم بهذا ان يكون
اقل بنائه ثلثة احرف بلا علة موجبة للحذف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما في عصا ورحى ويد ودم
لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت واما يعني اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلثة فالشرط ان يكون
اسما ملتبسا بتاء التانيث المتحركة نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة بل كان
اسم جنس سواء كان ثنائيا كثبة وشاة او ثلاثيا كطلحة وسلمة او غيرها كضباعة الا انه اذا وقف على
المرخم منه يوقف مع الهاء فيقال في يا طلح يا طلحه الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا
لان وضع التاء التي هي للتانيث على الزوال فيكفيه لانها ليست من نفس الكلمة الداخل هي عليها فيكفيه ادنى
مقتضي للسقوط فكيف استفهام انكاري يعني فلم لا يكفيه ادنى مقتضي السقوط اذا وقع التاء العارض موقعا
هو لام الكلمة يكثر فيه اي في ذلك الموقع سقوط الحرف الاصلي المراد بالموقع الذي يكثر فيه سقوط حرف الاصلي
ما هو آخر المنادى والتاء واقع في آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلي يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف العارضي.

به

به وهو التاء يكون اولى ولم يبالوا اي العرب بالفارسية يا كرندشتند عرب بانك بيفاء نحو ثبة گروه وجماعة و شاة گوسفند
بعد الترخيم اي بعد ترخيم ذي التاء الذي كان وضعه على حرفين قوله على حرفين متعلق بالبقاء لان بقاءه اي
بقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم كذلك اي على حرفين والكاف متعلق بالبقاء وقوله ليس لاجل الترخيم خبر لان
بل حرف اضراب ومع التاء متعلق بقوله ناقصا ايضا اي كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا فالمعنى بل نحو ثبة
كان ناقصا عن ثلثة احرف مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن
اقل ابنيتها بل النقص انما لزم عن الوضع اذ التاء كلمة اخرى برأسها اي بذاتها وضعت للتانيث لكنها
امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب ولا يرخم بالبناء للمفعول لغير ضرورة شعرية داعية
الى الترخيم منادى نائب الفاعل لم يستوف مضارع مبني للفاعل صفة المنادى اي لم يستكمل الشروط المذكورة
الاربعة ثلثة منها عدمية فصلت وواحد منها وجودي وقد بين الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب نكرة
تعرف بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بتاء التانيث فالشرط الوجودي عدمي وان الشروط
العدمية عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشروط الا انه رخم شاذا ومع شذوذه فالوجه والسبب في ترخيمه
بدون شرط كثرة استعماله منادى والكثرة تقتضي التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى ولما فرغ المص
من بيان شرائط الترخيم عدما ووجودا شرع في بيان كمية المحذوف اي في بيان مقدار ما يحذف من المنادى
بسببه والمحذوف بسببه ثلثة اقسام حرفان او كلمة برأسها او حرف واحد فقال مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية
فان كان في آخره اي في آخر المنادى الذي اريد ترخيمه زيادتان اي حرفان زائدان كائنتان في حكم الزيادة
الواحدة اي في حكم زيادة حرف واحد في انهما زيدتا معا يعني دفعة واحدة بحيث لا يأتي احديهما منفردة عن
صاحبتها بل زيادتهما [illegible] دفعة واحدة لمعنى واحد واحترز به اي بقوله في حكم الزيادة الواحدة عما يكون
زيادتهما متفرقة بان يكون زيادة احديهما منفردة عن صاحبتها وان يكون الثاني لمعنى آخر غير ما زيد له الاول نحو
ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما اي في الاولى والثانية زيدتا لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم
زيدت الياء لئلا يلزم اربع فتحات عند زيادة التاء لان ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت
الياء لذلك تكسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتانيث فصار ثمانية فيكون ح ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا

وان اصل مرجانة مرج مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة في البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت التاء للتانيث
فلم يحذف للترخيم منهما الا الآخر يعني الا التاء لكونهما اسمين ملتبسين بتاء التانيث مثل ثبة وشاة كاسماء اذا جعلتها
فعلا لا يكون مثالا لما نحن فيه ماخوذ من الوسامة مصدر من وسم يوسم وسامة مثل ظرف يظرف ظرافة لا من وسم يسم سمة مثل وعد
يعد عدة لان مصدره سمة وهي الكي اي الحسن بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية خوب وكم اسم الف علم وسيم كما هو
مذهب سيبويه اصله وسم قلبت الواو همزة لئلا يقع الفاء واوا فصار أسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة
في آخره للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وصحراء لا يكون مما نحن فيه اذا جعلتها افعالا جمع فعل واسماء جمع اسم على ما
هو مذهب غيره اي غير سيبويه فاصله سمو مثل قنو من سمو يسمو مثل غزو يغزو ثم جمع فصار اسماء مثل فعل
وافعال ثم قلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد الف زائدة فصار اسماي ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة
كسلق فصار اسماء فح يكون في آخره حرف صحيح اصلي قبل مدة زائدة ولذا قال الشارح لانه يكون ح اي حين كونه جمع
اسم كافعال جمع فعل من باب عمار اي باب ما يكون في آخره حرف صحيح اصلي قبله مدة زائدة لكونه مذهب سيبويه
مختارا عند المص اتاه مثالا لهذه القسم ومروان بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو
ثم زيدت الالف والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ح ويكون تثنية مرو بمعنى الحجر الذي يورى به النار
والوجهان محتملان ثم سمي رجل او كان في آخره اي في آخر المنادى الذي اريد ترخيمه حرف صحيح فيه اشارة الى ان
قوله حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة او قبل ايراده جزاء ان الشرطية وانما عطفت هذه القاعدة
على الاول قبل الايراد المذكور لاتحادهما في الجزاء واشتراكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه
لانهما يجتمعان في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثاني في نحو بصري ويصدق الثاني دون الاول
في نحو منصور اي صحيح اصلي لتبادره اي لمسارعة الاصالة الى الذهن اي الى ذهن السامع عند سماع الصحة
لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة يعني ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل والتبدل وانما
قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصحة لا تمنع الزيادة وامثلته كثيرة لا تحصى لكن الغالب
الاصالة فيخرج منه اي من هذا القسم نحو سعلاة لان التاء منه وان كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصلي بل
زيد فيه للتانيث لانه لا يحذف منه الا التاء يعني لا يرخم من نحو سعلاة الا التاء لكونه اسما ملتبسا بتاء التانيث

سواء

والسعلاة قص

سواء كان علما اولا والسعلاء بكسر السين المهملة عجوزة الغول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا جمعه
سعالي بفتح السين والعين وهو اي الحرف الصحيح بعد ان كان اصيلا اعم من ان يكون حقيقة كمنصور ومسكين
وعمار او حكما فيشتمل قوله حرف صحيح مثل مرمي ومدعو فان الواو والياء الواقعتين في الآخر اذا كان ما
قبلهما ساكنا يكونان في حكم الصحيح كدلو وظبي على ما سياتي تفصيله ولذا علله الشارح بقوله فان الحرف الاخير منهما
اي من قوله مرمي ومدعو الياء في الاول والواو في الثاني في حكم الحرف الصحيح لما قلنا آنفا قبله اي قبل ذلك الحرف
مدة بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف كقولك مررت برجل في يده كتاب اي الف او واو او ياء ساكنة اي
ساكن كل واحد منها حركة مبتدا ما قبلها من جنسها خبره يعني ان يكون الالف ساكنة وحركة ما قبلها فتحة كعمار والياء
ساكنة وحركة ما قبلها كسرة كمسكين والواو ايضا ساكنة وحركة ما قبلها ضمة كمنصور واحترز بقوله مدة نحو دلو وظبي
فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي مد لعدم كونهما ساكنين واحترز بقوله حركة ما قبلها من جنسها نحو حييل في
تصغير رجل بالحاء المهملة وجهور فان الياء والواو لا تسميان مدتين لعدم حركة ما قبلهما من جنسهما والمراد بها
اي بالمدة الزائدة يعني الواو والياء الزايدتين لتبادرها اي لمسارعة الزيادة الى الذهن اي ذهن السامع حين سمع المدة
لغلبتها اي لغلبة الزيادة في الحرف المد وكثرتها عطف تفسير فيخرج منه اي من القسم الثاني نحو مختار ومنقاد
فان حرف المد فيهما ليس بزائد بل الزائد في الاول الميم والتاء وفي الثاني الميم والنون والالف فيهما منقلبة عن الياء
والواو الاصليتين لان الثلاثي فيهما خير وقود ثم نقل الى باب الافتعال والانفعال بزيادة الهمزة والتاء
او الهمزة والنون فانه لا يحذف بسبب الترخيم منه اي من مختار اذا رخم الا الحرف الاخير وهو الراء لكونه من القسم
الذي بينه المص بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد وهو اي والحال انه ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة
احرف يتميز ان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور في آخره اي آخر المنادى والحاء في المضاف اليه جائز اذا
حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل في المنادى مقام في آخر المنادى يصح و
ان كان بالتاويل وهذا مثل قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح ان يقال اتبع ابراهيم حنيفا كمنصور مثال
لكون المدة الزائدة واوا ومسكين مثال لما يكون ياء وعمار مثال لكون المدة الزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها
حرف صحيح اصلي وهو الراء والنون وما قبله مدة زائدة وهي الواو والياء والالف قوله لئلا يلزم تعليل لكون الحرف اكثر

من اربعة احرف من حذف حرفين بالترخيم منه اى من هذا القسم عدم فاعل يلزم بقائه اى بقاء المنادى على
اقل ابنية المعرب متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون
المنادى باقيا على اقل ابنية المعرب وهى ثلثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز وانما لم ياخذ المص
هذا القيد اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة بان يقال فان كان فى آخره زيادتان
فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل الابنية لان نحو ثبون
جمع ثبة بضم الثاء المثلثة بالفارسية گروه از گوسفند وقلون جمع قلة بالواو والنون او الياء والنون
فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التى يضرب بها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى
يقال لها بالتركى چالكه (؟) فى المفصل وذو من المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسنون وقلون
وغير مغير كثبون وقلون انتهى يرخم مبنى للمفعول بحذف زيادته وهى الواو والنون لانهما زيدتا معا
فكانتا فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ فى الثانى للزم ان لا يرخم امثال
هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم على اقل الابنية اولا لان بقاء الكلمة فيه اى فى نحو قلون وثبون
على حرفين بعد الترخيم ليس للترخيم حتى يلزم بقاء المعرب على اقل ابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان
كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة حذفتا بالبناء للمفعول جزاء الشرط ان اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين الاول
والثانى بالترخيم اما حذف الحرفين الاخيرين معا فى القسم الاول وهو ما كان فى آخره زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة
فلما كانتا اى فلعلة كونهما فى حكم الزيادة الواحدة فكما زيدتا معا حين الزيادة حذفتا معا عند الحذف لئلا
يكون الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم عزل الرفيقين ولانه لما كانا فى حكم الزيادة الواحدة كانا كالحرف الواحد
فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لا يمكن حذفه من حرف واحد حكما واما حذف الحرفين الاخيرين فى القسم الثانى
وهو ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته اى مع كونه صحيحا
اصليا من شانه ان لا يحذف بلا علة موجبة حذفت المدة الزائدة اى وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته
لئلا يرد من ورد يرد مثل وعد يعد المثل بفتح الميم والثاء المثلثة السائر صفة المثل اى المشهور بين العرب
والمثل المشهور قولهم صلت على الاسد وبلت على النقد صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت

بفتحي

الخطاب [illegible] [illegible]

بفتحي الصاد والواو فاعل كما بين فى علم التصريف ومصدره صولة وهى الحملة والجرءة والاسد معروف وبلت بضم الباء
الموحدة والخطاب بولا وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وارادة السبب لان الخوف سبب للبول النقد فى
الصراح بفتحتين النون والقاف نوع از گوسفند كوتاه دست وپاى زشت روى يعنى صغار الغنم يعنى اقدمت
على حذف الحرف الصحيح المشابه بالاسد واعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشابه بالغنم الضعيف ولان
حرف الصحيح الاصلى اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائدة يكون اولى بالحذف بالترخيم وان كان المنادى
الذى اريد ترخيمه مركبا ولما نشا من اطلاق قوله مركبا انه يشتمل المضاف والمشبه به والجملة لانها من انواع
التركيب دفعه الشارح بقوله ويعلم بالبناء للمفعول من بيان شرط الترخيم انه اى ان المراد بالتركيب ههنا ان لا يكون
مضافا ولا مشابها به ولا جملة يعنى ان لا يكون تركيبا اضافيا ولا مشبها به ولا اسناديا بل المراد به ان يكون تركيبا
امتزاجيا مثل بعلبك او تعداديا مثل خمسة عشر حال كونهما علمين حذف الاسم الاخير بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير
فيقال فى ترخيم بعلبك علما يا بعل بحذف الاسم الاخير وهو بك وفى ترخيم خمسة عشر علما يا خمسة بحذف الاسم
الاخير ايضا وهو عشر لتنزيله اى لمشابهة الاسم الاخير تاء التانيث فى كون كل واحد منهما اى من الاسم الاخير وتاء التانيث
كلمة على حدة صفة كلمة اى كلمة مستقلة يعنى فكما ان التاء كلمة براسها تدل على المعنى كذلك الاسم الاخير كلمة براسه
يدل على المعنى فكما تحذف التاء وحده بالترخيم كذلك الاسم يحذف وحده به صارت تلك الكلمة وهى التاء وذلك الاسم
بمنزلة الجزء مما قبلها وان كان المنادى الذى اريد ترخيمه غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى
كونها ثلثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزء فانه باعتباره قسمان من الاقسام كما بينا سابقا فحرف واحد اى
فيحذف حرف واحد وقال المحشى قدر المضارع مع مضى اخواته الماضية لداعى كلمة الفاء فانها لا يجوز فى الجزاء بغير
قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد اقول قد تفنن الشارح فى العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان
المحذوف فيما سبق عبر بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختار الصيغة التى تفيد تقليله وهى المضارع
ولعدم احتياجه ايضا الى التقدير فالانسب بالمقام ما ذكره الشارح لحصول الفائدة المقصودة من الترخيم بحذف حرف
واحد وهى التخفيف وعدم موجب حذف الاكثر يعنى اكثر من حرف واحد وموجب حذف الاكثر الشروط المذكورة فى
الاقسام الثلثة نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك فيه نشر على ترتيب اللف يحذف منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف

قوله وهو فى حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو فى حكم الثابت لا يكون لعلة موجبة بخلاف ما لم يكن كذلك نحو يد ودم
ويستثنى من القاعدة اسم اذا كان الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اغلون وقاضنون فيقال بعد الترخيم يا اغلى ويا قاضى
فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن فى الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها
لنبت فانه يفتح الساكن عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم

لحصول التخفيف المقصود بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كما فى الاقسام الثلثة فاقسام الترخيم باعتبار الشرط
اربعة اقسام واما باعتبار الجزء فثلثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا ومقدارا شرع ان
المحذوف اما فى حكم الثابت واما حذف نسيا منسيا فقال وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت
بجميع اجزائه وحروفه مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما يكون فى حكم الثابت لا يكون لعلة موجبة او المحذوف
بالترخيم فى حكم ما ثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقرينة فى حكم الثابت لان الثبوت فى الباقى اولى
منه فى المحذوف فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة اى المنادى المرخم بعد الترخيم على متعلق بيبقى ما كان
ذلك الحرف عليه الضمير المجرور راجع الى الموصول المراد بالموصول ههنا الحركة الثلث الضم والكسر والفتح
والسكون قبله اى قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده نحو يا ثعلب
يا بلبل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو يا حار فى حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يا مرو
فى مروان وان كان ساكنا يبقى على السكون نحو يا ثمو فى ثمود على الاستعمال الاكثر فيقال اى اذا كان الامر
كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية السابقة مؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال فى حارث
يا حار بترخيم حرف واحد منه لانه من القسم الرابع بكسر الراء حال كونه باقيا على ما كان يا حار عليه قبل الترخيم
لكون المحذوف كالثابت ويقال فى يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة اى بوقوع الواو فى الطرف بعد الضمة مع
انه لم يوجد فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع
الواو المذكور فى الطرف بعد الترخيم كما لم يلزم وقوعها قبله فيقال فى كروان يا كرو بواو متحركة وقعت
بعد فتحة مع انه لم يوجد فى كلامهم ايضا واو او ياء متحركان الا قلبتا الفا للعلة المذكورة ولم يذكر
المص ولا الشارح المنادى الذى يبقى آخره بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلثة واما
لانه لم يفرق بين ما هو الاكثر فى الاستعمال منه وما هو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو يا قنب بالضم فى قنبل
ويا بلب بالضم فى بلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل وقد يجعل قد للتقليل اى يجعل مبنى للمفعول
اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل بمقابلة ما هو الاكثر استعمالا اسما مفعول الثانى برأسه الجار و
المجرور صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا كانه لم يحذف منه شئ لا حرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد

فيكون

متحرك فى الاصل قبله الف نحو مراد فانه يرد الى حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو محمد فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده على حركته عصام بن

فيكون له فى بنائه اى فى كونه مبنيا واعلاله وكونه معتلا وتصحيحه لئلا يوجد فى الكلام اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة
حكم نفسه اى حكم الحروف الباقية بعد الترخيم لا حكم الاصل لان المحذوف بالترخيم لما جعل كان لم يكن صار ذلك الاسم كانه
لم يحذف منه شئ فكان كانه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وان اقتضى التصحيح صحح وان اقتضى القلب قلب
ولهذا اى ولهذا مثل ثلثة امثلة فيقال فيقال الفاء ههنا كالفاء فى فيقول يا حار فى يا حارث بالضم اى بالبناء على الضم فهذا مثال لما
يكون له فى بنائه حكم نفسه كانه اسم مفرد ليس بمضاف ولا مشبه به معرفة ليس بنكرة برأسه اى مستقل كان حروفه عند الوضع
ثلثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يا زيد فيضم اى فيبنى على الضم ويا ثمى فى يا ثمود فهذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه لانه لما جعل
ثمو بعد الترخيم اسما برأسه اى اسما مستقلا صارت الواو طرفا اى وقعت الواو الساكنة فى الطرف بعد الضمة اذا كان
كذلك فلا جرم لا لنفى الجنس وجرم بفتحتى الجيم والراء المهملة اسمها قلبت ياء وكسر ما قبلها لتسلم الياء فصار ثمى
كادل فى ادلو جمع دلو واحق فى احقو ويا كرا فى يا كروان هذا مثال لما يكون له فى اعلاله حكم نفسه لا حكم اصله وفيه نشر
على خلاف اللف لانه لما جعل كرو بعد الترخيم اسما برأسه اى اسما مستقلا كانه لم يحذف منه شئ يعنى كانه ثلاثى
الوضع ارتفع مانع الاعلال وهو اى مانع الاعلال وقوع الساكن بعد الواو لانه اذا سكن حرف الذى بعد حرف العلة
لا يعل حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوى ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسيا منسيا وجعل كرو كانه ثلاثى
الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما بين فى علم الصرف وقيل
يا كرا بالقلب وقد استعملوا كلمة قد ههنا للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء
يعنى يا خاصة فى المندوب اقل منه فى النداء لان استعمالها فى النداء اكثر لكونها موضوعة له كما ان كلمة وا للندبة
وفى الحاشية لا وجه لايراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى
برمته الى هنا كلامه اقول اورده المص المندوب فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب
داخل فى المنادى عند بعض النحاة وان كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز المندوب عن المنادى فى نحو
يا زيد ويا عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه فى بحث المنادى يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة ولم يقل
وقد استعملوا يا فى المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لان كلمة يا مذكورة ظاهرا تنبيها
على ان الصيغة للنداء اما اعتبرت للمندوب فى المندوب لانه علة لقوله يعنى خاصة يعنى اختص استعمال المندوب

لكن موضوعة

بيا ولم يتجاوز الى غيرها من حروف النداء لانه لا يدخل عليها سواها يعني لا يستعمل في المندوب غير كلمة يا من حروفه لكونها اشهر صيغها
جمع صيغة يعني لكون كلمة يا اصلا في هذه الحروف والباقية متفرعة عنها اما بالزيادة او النقصان ودائرة استعمال
الاصل يكون اوسع فكانت كلمة يا اولى واليق بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى الا ترى انها مستعملة في الاستغاثة
والتعجب والندبة دون غيرها وفي الثاني لان كل منادى يدخل معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها
وفي النهى لان كل منادى يدخل معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور
اعني يا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه انتهى والمندوب اسم مفعول وبابه نصر في اللغة
ميت يبكي عليه احد يقال ندب الميت بكى عليه ويعدد من العد اي ويحصي محاسنه جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد
القبح وقد حسن الشيء حسنا ورجل حسن وامراة حسناء وجمع حسان كذا في الصحاح ليعلم من اعلم وفاعله للنادب الباكي
اي ليعلم المنادى الباكي الناس بالنصب مفعول ليعلم ان موته اي موت هذا الميت المراد بالموت ههنا معناه المصدري لا
الاسمي امر عظيم اي بلية عظيمة عامة للخلق لان حيوته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه في امور دينهم ودنياهم
فموته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليعلم قوله ليعذروه بالبناء للفاعل من عذر يعذر وبابه
ضرب يقال عذره قبل عذره واعتذره اي بين عذره علة لقوله ليعلم في البكاء اي ليقبلوا عذره في بكائه
ولم يعيبروه ويشاركوه ويكونوا اشركاء معه في البكاء والتفجع عليه التفجع التوجع من فجع يفجع قطع يقال
فجعته يفجعها وتفجع له توجع عليه كذا في الصحاح والمندوب في الاصطلاح هو المتفجع عليه اي الذي تفجع عليه لاجل
وجود انصب على التميز او عدما فيه رد على الرضي حيث قال وقد اخل المص بالحد بقسمي المندوب وهو المتوجع منه واخواه
ووا ويلاه ووا ثبوراه لان الندبة في هذه الامثلة ندبة على عدم المتفجع عليه بيا او وا ليس للاستعانة صلة للمتفجع
عليه وفي تقديم يا اشارة الى استعمالها في المندوب بالاصالة لا بالتبع بخلاف وا فانه استعمال وا فيه كذلك لما ذكر انها
هي الاصل في حروف النداء فاستعمل في المنادى والمندوب وغيرهما بالاصالة فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه
اي اللفظ الذي يتفجع به على عدم المندوب اي على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث شاهد موته او حضر جنازته
ويبكي عليه بقوله يا زيداه ويا عمراه ويقول امت وصرت معدوما كالميت الذي يبكي عليه النادب ويتفجع عليه
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده اي اللفظ الذي يتفجع به على وجود المندوب عند فقد النادب المتفجع عليه عدما
حيث

حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل عليه خبر موته بان مات المندوب في البلدة التي لم يكن
فيها النادب ووصل اليه خبر موته كالمصيبة وهي البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب في الحسرة الندامة والغصة
لفوت شيء يقال حسر على الشيء حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا في الصحاح والويل وهو العذاب اللاحقة صفة للثلثة للنادب
لفقد الميت اي لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقده الميت عدما حيث لم يشاهده فالحد اي حد المندوب وهو
قوله المتفجع عليه بيا او وا شامل لقسمي المندوب اي للقسم الذي يتفجع على عدم المندوب والقسم الذي يتفجع على وجوده مثل يا
زيداه ويا عمراه مثال لفقده عدما ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه مثال لفقده وجودا واختص بالبناء للمفعول المندوب
بوا حال كون المندوب ممتازا منفردا به اي باختصاص كلمة وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى غير المنادى وفي
الحاشية يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء انما هي صلة الاختصاص
لا تدخل الا على المقصور عليه انتهى لعدم دخوله عليه اي لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء خمسة
ولم يعدوا كلمة وا منها واتفاقهم حجة قاطعة بخلاف لفظ يا فانه مشترك بينهما اي بين دخوله على المنادى وبين دخوله
على المندوب كما عرفت سابقا وحكمه اي حكم المندوب اي حاله وشانه في الاعراب اي في كونه معربا منصوبا والبناء اي في
كونه مبنيا اما على الضم او الالف او الواو مثل وا زيد ووا زيدان ووا زيدون حكم المنادى اي مثل حكمه اي حكم المنادى وحاله
وشانه فيه اشارة الى انه اما من قبيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما من قبيل انه يكون نصبه بنزع الخافض
يعني اذا وقع المندوب في موضع على صورة قسم واحد من اقسام المنادى واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه
ونكرة فحكمه اي فحال المندوب وشانه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان المنادى مفردا معرفة
يضم يعني يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو مثل يا زيد ويا زيدان ويا زيدون كذلك المندوب اذا كان المنادى مضافا
او شبهه ينصب كذلك المندوب اذا كان مضافا او شابها به ينصب مثل وا عبد الله ووا طالعا جبلا ووا من حفر بير زمزماه
وا [illegible] خيبراه وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة
وليس الا كما في معنى الخصوص فكان في حكم توابع المنادى ولا يلزم من ذلك اي من التشبيه المذكور وهو حكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى جواز فاعل لا يلزم وقوعه اي وقوع المندوب على صورة جميع اقسام المنادى واقسامه كما عرفت اربعة يعني
لا ينقسم المندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء ان يكون مثله في جميع اقسامه طابق النعل بالنعل

لبرد اى حتى يبرد انّه اى انّ للمندوب لما يتفجع اى لايكون نكرة اذ التعريف شرط فى المندوب لانّه لاينذب مبنى للمفعول
الّا الاسم المعروف اى الاسم الذى اشتهر المندوب قبل موته ليعذروه فى الندبة ويشاركه فى التفجع عليه وجاز لك
فيه ردّ على الاندلسى حيث قال ويجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى زيادة الالف اى زيادة تلك الف الندبة فى آخره
اى فى آخر المندوب لمدّ الصوت المطلوب فى الندبة لانّ زيادة الحرف يستلزم زيادة المعنى فان خفت انت وفى
التعبير بالخوف اشعار بانّ الاصل فى الزيادة للمدّ المذكور الالف لدوام المدية فيه ولا تنفكّ عنه لكون المدّ طبعا
لها بخلاف الواو والياء فانّهما انّما تكونان حرفى مدّ اذا كانتا ساكنين وحركة ما قبلهما من جنسهما اللبس بفتح
اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم بيراهن بركم فتن يقال لبس الثوب يلبس لبسا والبسته لباسا
وبالفتح الاشتباه كذا فى الصحاح ونصب بنزع الخ فص لانّ الخوف لازم اى فان خفت عن اللبس اى الالتباس فى ذلك
اللفظ اى لفظ المندوب عند زيادة تلك الالف اى الف الندبة بغيره اى بغير ذلك اللفظ عدلت انت اى اعرضت عن
زيادة الالف حذرا عن الالتباس وقصدت الى زيادة حرف بدلا عن الالف يدلّ على المدّ المطلوب فى الندبة ولذا وصفه
الشارح بقوله مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة بيان للحركة او ضمة لانّ المجانس للكسرة الياء وللضمة الواو وهما
اذا سكنتا وكان ما قبلهما مكسورا او مضموما تكونان حرفى مدّ كما ذكرناه غير مرّة والمراد بالآخر هنا الآخر حكما
وذلك يكون فى المندوب المضاف الى الكاف الخطاب المؤنث مفردا او جمعا بناء على تمثيل المص بهما او ضمير الغائب
جمع المذكر كما اذا اردت بالخطاب ندبة غلام امراة مخاطبة قلت بالخطاب ايضا عند الندبة واغلامكيه بابدال
الالف ياء لا تقول واغلامكاه للالتباس بندبة غلام رجل مخاطب لانّ الكاف فى واغلامكِ اذا كان خطابا للمؤنث
يكسر وللمذكر يفتح كما سبق فيكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث كسرة فاذا زيد الالف للندبة
يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لانّ الالف لابدّ وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء فرارا عن
الالتباس واذا اردت انت ندبة غلام جماعة مخاطبين بكسر الباء الموحدة لانّه جمع المخاطب قلت انت وا
غلامكموه بابدال الالف واوا اذ الميم اى ميم الجمع اصلها الضم لانّها فى الاصل متحركة بالضمة فاسكنت ولانّها
من حروف الشفة وهى انّما تحصل بضم الشفتين غالبا فناسبت الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو ولا تقول وا
غلامكماه للالتباس بندبة غلام مخاطبين بفتح الباء الموحدة لانّه تثنية مخاطب وكذا احترازا عن الجمع المذكر

السالم

السالم وصفه بقوله اثنين يعنى واذا زيد الف الندبة فحرّكت الميم بالفتحة لاجل الالف فقيل واغلامكماه لا يعلم انّه ندبة غلام
اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو لانّ آخر المندوب ضمة وجاز لك الحاق الهاء ايضا يقال لها هاء السكت اى الحاقها
بحذف المضاف بهذه المدّات الثلث الواو والياء والالف وبعضهم يوجبها مع الالف فى يا دون وا لئلا يلتبس المندوب
بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما فى حال الوقف لا فى حال الوصل ظرف لجاز المقدر او المضاف
المحذوف لبيانها اى لبيان هذه المدّات بكمالها لاسيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تتثبت وتظهر
كمال الظهور ولا يندب بالبناء للمفعول من قسم المندوب المتفجع عليه عدما قيده به بقرينة قوله الّا المعروف لانّ الاحتياج
اليه انّما يكون فى هذا القسم لانّه لا يشترط التعريف فى المتفجع عليه وجودا بل لا يلزم مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه بدون
تعريف لانّ الاصل فى الندبة المتفجع عليه عدما ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا وفى الرضى واما
المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة انتهى الّا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به فى حال
حيوته به سواء اشتهر بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال المص المعروف اى المشهور ولم يقل الّا العلم ولا الّا (الناس م)
المعرفة ليعذر بالبناء للمفعول الفاعل النادب اى ليقبل عذره بين الناس بمعرفته اى باشتهاره بينهم فى ندبته متعلق
بقوله ليعذر والمتفجع عليه عطف على ندبته اى ليعذر النادب فى تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك فلا
يقال وا رجلاه على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضا وا امرأتاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ اى بلفظ رجل بين الناس
مندوب خاص يعنى لم يشتهر بين الناس ان يقال للشخص المعين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل
وا رجلاه انتقل الذهن اى ذهن السامعين اليه الى ذلك الشخص لانّ المراد الّا الاسم المعروف الاشتهار بين
الناس فى حال حيوته كيف ما كان وفى الرضى ويعنى بالمعروف المشهور علما او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب
فلا يقال وا عبداه من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل
الندبة او بحرف الندبة تقول وا من قلع باب خيبراه و وا من حفر بئر زمزماه لاشتهارهما انتهى ويعرف
بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مندوب خاص به اى بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة لا يقال
اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقوله وا رجلاه ليعذر النادب اى ليقبل عذره بالندبة والتفجع عليه
وامتنع هذه مسئلة ابتدائية لبيان انّ الحاق الف الندبة بصفة المندوب ممتنع ويجوز ان يعطف على جملة

ولا يندب الا المعروف ولا يجوز ان يعطف على قوله لا يقال وا رجلاه لانه يلزم منه ان يكون متفرعة لقوله ولا يندب
الحاق الالف اي الف الندبة بصفة المندوب اي بآخر صفته بل يجب ان تلحق بالموصوف يعني بل يجب الحاقها
بآخر الموصوف مثل وا زيداه الطويل بالحاق الف الندبة وهاء السكت بآخر المندوب الموصوف وبين وجه
امتناع الالحاق بقوله لان اتصال الموصوف بالصفة والصفة بالموصوف ليس ذلك الاتصال كاتصال
المضاف بالمضاف اليه والمضاف اليه بالمضاف لانه اي لان المضاف اليه جيئ به اي بالمضاف اليه لتمام
المضاف وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف الا يرى انها تفيد
التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص في المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف او
التعريف والتخصيص فهو اي المضاف اليه كالجزء منه اي من المضاف فكانا ككلمة واحدة بخلاف
الصفة مع الموصوف فانه جيئ بها اي بالصفة بعد تمام الموصوف من غير احتياجه الى متمم
للتخصيص كما في النكرات او التوضيح كما في المعارف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف
المندوب فلم يجز الحاق الالف الا بآخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الا بآخر المندوب والمندوب
ليس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء جيئ بصفة او لا فلهذا اي للفرق بين ما كان المندوب مضافا وبين
ما كان موصوفا جاز الحاق الف الندبة بآخر المضاف اليه للمضاف المندوب نحو يا امير المؤمنيناه و
المندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة الامير فلو الحقت الالف
على المضاف لانفصل عن المضاف اليه مع انهما كلمة واحدة فالحقتها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان
المراد هو المضاف فقط كما تقول حب رمان وان لم تكن ملكت الا الحب فقط ولم يجز الحاقها بآخر
صفة المندوب مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس اي خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف هو
يونس لا الجمهور ويجوز ان يسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من
اسنادها الى الجماعة فانه اي يونس يجوز من التجويز الحاق الالف اي الف الندبة بآخر الصفة اي
بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وا زيد الطويلاه كما يجوز اتفاقا
وا امير المؤمنيناه فان اتصال الموصوف بالصفة مطلق وان كان اي الاتصال في اللفظ يعني وان كان

الاتصال

الاتصال اللفظي بينهما انقص حيث كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شيء من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شيء
من المضاف كالتنوين ونوني التثنية والجمع على حذوهما من الاتصال اللفظي الواقع بين المضاف والمضاف اليه لما
قلنا آنفا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظي بينهما اتم من الاتصال اللفظي بين الصفة
والموصوف الا انه اي الاتصال بين الصفة والموصوف اتم منه اي من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه
من جهة المعنى فالاتصال اتم في التركيب التوصيفي والاضافي لكن الاتمية في التركيب الاضافي في اللفظ
وفي التركيب التوصيفي في المعنى فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظي فجوزوا الحاق الالف بآخر المضاف اليه وهذا
هو المختار لكونه من وظيفة اللفظ ونظر يونس الى الاتصال اللفظي والمعنوي فجوز الحاقها في آخر الصفة كما
جوزه في آخر المضاف اليه لاتحادهما اي لاتحاد الموصوف مع الصفة بالذات بمعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر
فان الطويل في قولك وا زيد الطويل هو زيد لا غير يعني ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدا
من جهة المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرهما على ما سيأتي في بحث النعت بخلاف المضاف والمضاف اليه
سواء كان الاضافة حقيقية او غيرها فانهما متغايران في الذات حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه
الآخر فان ذات زيد في قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب وان كان يصدق في بعض الصور
مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتباري تأمل وفي الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التي جرت بين
الصفة والموصوف وحكي مبني للفاعل يونس بالرفع فاعله ان رجلا ضاع له قدحان تثنية قدح بفتح
القاف والدال المهملة وهو ظرف صغير يكفي [illegible] من الماء للواحد فقط وجمعه اقداح كذا في الصحاح وفيه
تفصيل فقال في ندبتهما وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية
وبعد الثانية تاء الوحدة القدح من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل على الدماغ ويقال القبيلة
من العرب كذا في الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصله وا جمجمتان فلما اضيفتا الى ياء المتكلم انتصب
وسقط النون بالاضافة فادغم ياء الاعراب في ياء الاضافة فصار وا جمجمتي المنسوبتين الى الشام
لكونهما معمولتين فيها او مجلوبتين منها والشام اسم بلدة مشهورة انما يقال لها شام لكونها في شمال
القبلة وكانه مخفف من الشمال ويجوز لقيام قرينة اي وقت وجود علامة تدل على الياء محذوفة حذف

حرف النداء وهي يا فقط لانه لا يجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب في الكثرة استعمالها دون غيرها لانها تستعمل في المنادي القريب
والبعيد والمتوسط دون غيرها لانها تستعمل اما في القريب فقط كالهمزة واما في البعيد لا غير كايا وهيا وفي المتوسط
مخصوص كاي فيجوز فيها الذكر والحذف الا اذا كان حرف النداء يعني يا خاصة مقارنا مع اسم الجنس يعني
داخلا عليه يعني المص به اي باسم الجنس ما كان نكرة سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل او غير مضاف
كغلام ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم جنس مع انه
لا يصح دخوله عليه قبل دخول حرف النداء عليه سواء تعرف اي صار ما دخل عليه حرف النداء معرفة بالنداء
اي بدخول حرف النداء لقصد تعريفه كيا رجل ورجل لكونه مقصودا بالنداء صار معرفة بدخول حرف
النداء عليه فبني على الضم لكونه منادى مفردا معرفة او لم يتعرف اي لم يصر معرفة لان دخول حرف
النداء لا يوجب تعريف ما دخل عليه ما لم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة فينصب
مثل يا رجلا سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل يا غلام رجل او مضارعا له مثل يا طالعا جبلا
لان نداءه اي لان نداء اسم الجنس لم يكثر كثرة نداء العلم يعني لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه
يكون كثيرا لان الانسان لا ينادي الا من يعرفه باسمها العلم او بكنيته او بلقبه غالبا ولا ينادي باسم جنسه
الا نادرا فلو حذف منه اي من قولك يا رجل ويا رجلا حرف النداء وقيل رجل او رجلا لم يسبق من سبق
يسبق وبابه ضرب الذهن اي ذهن السامع او ذهن المنادي الى انه اي الى ان الاسم الجنس الذي حذف حرف
النداء منه مثل رجل في يا رجل او رجلا في يا رجلا منادى حتى يتوجه الى المنادي فيجيبه بما اراده والاشارة
اي والا اذا كان مقارنا مع اسم الاشارة يعني الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لا يحذف
لانه اي لان اسم الاشارة كاسم الجنس في الابهام فلو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا
هذا او يا هذان و يا هؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه بحدها انه نودي اليه او اخبر
اليه والا اذا كان مقارنا مع المنادى المستغاث سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف والمندوب
سواء كان مندوبا بوا او بيا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما لان المطلوب
فيهما مد الصوت لان مد الصوت مطلوب في الاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغيث

اذا

اذا مد صوته فيها يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا في الندبة ليسمعه
من هو قريب منه وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصلي في ندبة الدعاء بالخير للمندوب والحذف
اي حذف حرف النداء او الندبة منافيه اي يمنع مد الصوت لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف
ينفي الزيادة فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيهما فعلم ان ما لا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة
اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب فبقي على هذا اي على ما استثني من المعارف حال من قوله
العلم وما عطف عليه لان من البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارا
لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذي الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه التي يجوز
فيها حذف حرف النداء العلم بالرفع لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا مثل يا عبد الله ويا زيد وسواء
كان حذف حرف النداء مقارنا مع بدل شيء عن حرف النداء المحذوف ليكون كالعوض عنه كلفظة الله اذا جعل
منادى ثم حذف حرف النداء فانه اي الشان لا يحذف منه اي من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شيء الا مقارنا
مع ابدال الميم المشددة عنه اي حرف النداء في آخره نحو اللهم اصله يا الله حذف حرف النداء لان حق ما فيه اللام
ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة على ما سبق الا انه لما حذف الوصلة مع هذه اللفظة لما سبق ايضا ولكثرة
ندائها لم يحذف الحرف الا مع البدل لئلا يكون اجحافا وانما عوض في الآخر تبركا باسمه تعالى وتعظيما لشانه تعالى وانما
قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله يا الله امنا
بالخير فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقي الميم المشددة فالتصقت بلفظة الله
فقيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يا اللهم وقد يزاد ما في آخره قال وما عليك ان تقولي كلما سبحت
او صليت يا اللهما اردد علينا شيخنا مسلما او بغير بدل عن حرف النداء نحو يوسف والاصح انه عبري
وقيل عربي والاصل يوسف من اسف يوسف من الافعال الا انه غير من الكسرة الى الضمة كما غير الاعلام
المنقولة اعرض امر من الاعراض عن هذا القول ولا تذكره واكتمه فانك محقوق صادق اي يا يوسف فحذف
حرف النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء ولفظة اي وايه عطف على العلم اي فبقي من تلك
المعارف لفظة اي وايه لكن لا مطلقا بل اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل وايتها العيد اي يا ايها الرجل
كل واحد منهما صح

ويا ايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفها من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لثقله وهو ظاهر او اذا وصف بالموصوف بذى اللام نحو اى هذا الرجل وايتهذه المرأة اى يا اى هذا الرجل ويا ايتها هذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاوليين لطول الكلام بزيادة هذا وهذا لانه كلما زاد لفظ زاد الثقل فلا يجوز الحذف اى حذف حرف النداء من اى واية ولا من ايهذا وايتهذا من غير ان يتصف اى واية وهذه اى المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس واذا وصفت به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها والمضاف بالرفع عطف اما على لفظة اى او على العلم فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية الى اى معرفة كانت من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف اضافة معنوية لانه ح يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف النداء منها نحو غلامى افعل كذا ونحو غلام زيد افعل كذا وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام النداء وبقى الموصول ايضا لانها من المعارف نحو من موصول منادى حذف حرف النداء منه لا يزال محسنا صلته فناداه اولا فدعى بقوله احسن الى امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء باحسان يقتضى سابقية النداء واما المضمرات فشذ نداؤها وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان العاقل الفصاحى لا ينادى نفسه فخرج ضمير المتكلم وفى المخاطب يجمع علامتا الخطاب اليا وضمير المخاطب والغايب يقتضى سابقية المرجع وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل لم يجز وما يكون نداؤه شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه نحو يا انت ويا اياك ويا اياى او يا هو او يا نحن وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس لكونه مخالفا لما هو القياس فى قول القائل اصبح ليل اصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح اى صر صبحا فيه اشارة الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول فى الشئ اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح الرجل وقوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن بع يا ليل حذف حرف النداء وهو يا من الليل مع انه اسم جنس لا يحذف منه حرف النداء لما عرفت شذوذا مخالفا للقياس قالته اى هذا القول امرأة امرء القيس حين زفت اليه وذلك لانه كان قدارا تضع كلبا فى طفوليته فلما عرق يفوح منه رايحة الكلب فلما اصبحت اخذت منه الطلاق قبل

[illegible]

قيل هى ام جندب وسالها عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه حين كرهته متعلق بقالت وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشئ وقيل يستعمله المغموم قياسا على مورده وشذ ايضا فى قوله افتد امر من الافتداء وهو بالفارسية باز خريدن خود بنخشيدن همه چيز شما بما يغى هبه كردن يا مخنوق اى يا مخنوق قاله اى قال هذا الكلام وهو افتد مخنوق شخص وقع فى الليل على رجل نايم مستلق على ظهره وهو سليك بن سلكة فخنقه بكسر النون لانه من باب علم اى فشرع وقصد ان يخنقه فقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطه سليك فضرط من ضغطه فقال له ايضا سليك اضرطا وانت الاعلى اى انضرط وانت تريد ان تخنقنى قاعدا على صدرى حذف حرف النداء فى المخنوق بقرينة المقام مع انه اسم الجنس والقياس ان لا يحذف منه حرف النداء شذوذا تمييز لان ما خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب للحريص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده وشذ ايضا حذفها فى اطرق امر من الاطراق وهو طأطأة الرأس يقال بالفارسية خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن كرا اى يا كروان على وزن نزوان طاير طويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال له بالتركى بالقچى كذا فى الدستور وقيل يقال له بالفارسية كلنك وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الحبارى وهو المراد ههنا ويحتمل ان يكون الشاذ فيه اى فى اطرق كرا اى فى كرا من اطرق كرا شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس بدلا من شذوذان بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف وهو احدهما او ترخيم غير العلم واعرابه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علما مخصوصا بذى التاء المتحركة للتأنيث لان فى ترخيم العلم ليس شرط وفيه شذوذ آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندى ولم يذكره الشارح لانه ما من قوله وقد جعل اسما برأسه لان ما يكون قليلا يكون شاذا او لان جعله اسما برأسه لا يكون شاذا عند الشارح لان كون الشئ قليلا لا يوجب شذوذيته قيل هى اى هذه العبارة اى اطرق كرا رقية وهى بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مثناة من تحت دعاء وافسون يجيئ جمعه رقى يقال رقى يرقى اذا دعا بها فهو راق اى داع وبابه ضرب يصيدون اى يصيد العرب بها اى بهذه الرقية والدعاء الكروان يقولون اذا ارادوا اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة وهى طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر فى ان والفتح يورق

دو آوردن دو كلا بنا بنده نسخه حسه سقى اخرى او صحا هو

بالتأمل في القرى خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس في جمعها قراء كظبية وظباء والقرية بالكسر لغة
يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل فردة وفرى ولحية ولحى كذا في الصحاح آخرها بغاثكم في ارضنا يستنسر
يستنسر اي فيسكن عن الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية اما لاصطفائه او لكمال حماقته وليطرق رأسه امتثالا
لامرهم حتى يصاد اي فيصاد بان يلقى عليه ثوب او شبكة او غيرهما ثم صار مثلا لمن تكبر وهو تواضع من هو
اشرف منه قياسا لوروده والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك جسما واعسر حفظا وصيدا قد اصطيد
وحمل بالبناء للمفعول في الهما الى القرى وقسم فيها وتكل فلا تخلى من التخلية اما بالبناء للمفعول ومعناه بالفارسية تبس
خالي كذاشته نمى شوي تو واما بالبناء للفاعل ومعناه بس خلاص نمى شوى تو از دست ما ايضا اي كما لم
يخلى النعامة ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه منه وما لا يجوز اراد ان يبين
جواز حذف المنادى ايضا منبها بقلته فقال وقد يحذف قد للتقليل لكونه ذكر المنادى اصلا والاصل بكثير
لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة المنادى سواء كان مبنيا او معربا لقيام قرينة جوازا اي
حذفا جائزا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا بفتح الهمزة واللام بناء على انه حرف تنبيه وحروفه ثلثة اما
والا وها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه
على ما سيأتي ولفظ يا حرف من حروف النداء ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد
وبابه قال ولذا اكتفاء في اوله بهمزة الوصل ابتداء ودرجا والقرينة الدالة على حذف المنادى جوازا
امتناع دخول كلمة يا على الفعل مطلقا لان النداء لما كان من خصايص الاسم لانه لا ينادى الا الاسم اختص
حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه به ولان النداء لا يكون الا لما يدل على الذات
والفعل عرض لا بقاء له فكيف ينادى بخلاف الا يسجدوا بتشديد الا لانه اي لان قوله الا يسجدوا
ح ليس من هذا الباب اي من باب حذف المنادى جوازا فان ان بفتح الهمزة وسكون النون التي هي
مدغمة في لا لان اصلا ان لا ناصبة للفعل المضارع لكونها من حروف النواصب العاملة فيه وهي اربعة ان
لن كي اذن على ما سيأتي ادغمت نونها اي نون ان الناصبة في لام لا بعد قلب النون لاما او بلا قلب لقرب
مخرجهما ولذا ابدل النون من اللام في لعن اصله لعل فصار الا مثل هلا ويسجدوا فعل مضارع مبني للفاعل

ولذا

ولذا لم يكتب الياء متصلا بين يسجدوا وبلا همزة سقط نونه اي نون الجمع بالنصب اي بحرف الناصب وهو ان المدغمة في اللام وفي تقدير القاضي
اي قصدهم لان لا يسجدوا او زين الا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم او لا يهتدون الى ان لا يسجدوا وقرأ الكسائي و
يعقوب الا يا بالتخفيف على انها للتنبيه ويا للنداء ومناداه محذوف اي الا يا قوم اسجدوا كقوله الا يا اسمع نعظك بخطة فقلت
سميعا فانطق واصب انتهى والموضع الثالث من تلك بعاينية المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به قياسا فيها
ما اي مفعول اطلقه ولم يقيده بقوله به ليكون حدا عاما لان هذه القاعدة يجري في المفعول فيه ايضا كما سيأتي في بحثه
اضمر بالبناء للمفعول اي قدر كذلك هذا تفسير باللازم لان الاضمار يلزمه التقدير عامله الناصب له فالاضافة عهدية والجملة
صفة ما الموصوفة على شريطة التفسير الشريطة فعيلة كالذبيحة والنطيحة والشرط كلاهما واحد بمعنى كلاهما لا صفة لكن
الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما ذبحت والنطيحة اسم لما نطحت بالنقل والثاني اسم من غير نقل كالضرب
والقتل واضافتها الى التفسير بيانية كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الآخر مثل هذا
الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا ههنا اي اضمر اي قدر عامله الناصب له بناء اما مفعول مطلق حذف فعله العامل
فيه اي بني الاضمار بناء او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والقوة على الترتيب على شرطه اي ذلك الشرط تفسيره اي
تفسير العامل اي ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح بما بعده اي بفعل واقع بعد المفعول به وانما وجب حذفه اي حذف
الفعل الناصب له ح اي حين كونه مفسرا بما بعده احترازا مفعول له لوجب عن الجمع بين المفسر والمفسر وانما حذف الفعل المفسر
بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثاني هو الاولى حيث لا يحتاج ح الى تكلف الاضمار ليكون اولا في الكلام اجمال وابهام
وثانيا تفصيل وتفسير وذلك لانه اوقع في الذهن وامكن في النفس اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب
كذا افاده الفاضل العلامة التفتازاني في مطوله فحكم الناصب هنا كحكم الرافع في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
وهو اي ما اضمر عامله الناصب له على شريطة التفسير كل اسم معرفة كان او نكرة بعده فعل بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده
على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية محلها الجر صفة لقوله اسم المراد بالفعل الفعل المتعدي سواء كان متعديا بنفسه
او بغيره وسواء كان مبنيا للفاعل او للمفعول او شبهه المراد به اسم الفاعل او اسم المفعول المتعدي بنفسه او بغيره واحترز به
اي بقوله فعل او شبهه عن اسم لم يقع بعده فعل او شبهه نحو زيد ابوك فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا
يكون مما نحن فيه ولا يريد المص به اي بقوله بعده ان يليه الفعل يعني ان يقع الفعل او شبهه حال كون الفعل او شبهه متصلا به

اى بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو ضربه
ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح بل يريد به ان يكون الفعل او شبهه جزء من الكلام الذى وقع بعده اى بعد
الاسم ليدخل فيه نحو زيدا عمرو ضربه تقديره عمرو ضرب زيدا عمرو ضربه لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى
ان يقدر الجملة التى فيها الفعل المفسر ليتحد فاعلاهما وهذا فى الفعل وزيدا انت ضاربه تقديره انت ضارب زيدا
انت ضاربه او تضرب بتاء الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع لاخذه العمل منه
وهذا فى شبه الفعل مشتغل بالرفع لانه صفة فعل او شبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح ذلك الفعل او شبهه
كذلك عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح رحمه بقوله فارغا عن العمل
ولا يلتفت الى قول من قال ويمتنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض لتعلق المجرور الثانى انتهى لانه يجوز ان يتعلق
احد الجارين بفعل باعتبار التضمين والآخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولا تغفل اى عن العمل فى ذلك الاسم
المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا بضميره اى بالعمل اى بعمل ذلك الفعل او شبهه فى ضميره اى فى ضمير يرجع
الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكن عاملا فى ضميره او متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسيرا له مثل زيد
ضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل يرفع او متعلقه بكسر اللام عطف على ضميره اى بعمل ذلك الفعل او شبهه فى متعلق
ذلك الاسم لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه او بفتح اللام اى بعمل احدهما فى متعلق ضميره اى ضمير ذلك الاسم
لاتصال الضمير اليه وقال المحشى عصام بان يكون مضافا اليه لمفعول الفعل المفسر نحو زيدا ضربت غلامه او
المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه
او زيدا ضربت الذى اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس انتهى نعم ما قال حاصله
اى حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير والمتعلق ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا كل واحد منهما بالعمل اى بعمله فى ضمير
ذلك الاسم اى فى ضمير راجع اليه او متعلقه بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل او شبهه
فارغا ومعرضا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لان المشتغل بشئ لا يشتغل باخر ولذا قال لا بسبب آخر
بحيث لو سلط مبنى للمفعول من التسليط بمجرد رفع ذلك الاشتغال لانه ما دام مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسليط انما
يجوز بعد الوقوع عليه اى على ذلك الاسم بمعنى لو اعمل برفع الاشتغال عن العمل فى الضمير او المتعلق فى ذلك الاسم هو اى احد

الامرين

الامرين الفعل او شبهه بعينه مثل زيدا ضربته وزيدا عمرو ضاربه او مناسبه عطف على الضمير المستكن فى سلط لعدم تاكيده بقوله
هو لان الضمير المستكن لا يعطف الا بعد تاكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى اسكن انت وزوجك اى ما يناسبه بلى او
فعل يناسب الفعل المفسر الناصب وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل فى معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر
والمناسبة اما بالترادف مثل زيدا مررت به او اللزوم مثل زيدا ضربت غلامه وحبست عليه وسيجئ معنى الترادف واللزوم
قوله لنصبه جواب لو اى لنصب احد الامرين الفعل او شبهه الاسم بالمفعولية اى على ان يكون الاسم مفعولا به ثم فيه اشارة
الى ان المستكن راجع الى الفعل او شبهه والبارز الى الاسم والمفعول به الذى يصدق عليه هذا التعريف يقال له فى اصطلاحهم
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كما هو الظاهر المتبادر من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الولى ليس بشرط بل الشرط
ان يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به او لا ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه ما فسر وبين ومن التسليط
ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف او اللزوم ومن النصب نصب احد الامرين الاسم
بالمفعولية فقوله كل اسم بعده فعل او شبهه جنس فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه فالباء فى قوله فبتقييد متعلق بقوله خرج
اى خرج بهذا القيد عن التعريف نحو زيدا ضربت وزيدا انت ضارب فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل
المؤخر لعدم الاشتغال المذكور وبتقييد تضمين الفراغ والاعراض عن العمل فيه اى عن عمل كل واحد من الفعل او شبهه فى
ذلك الاسم والباء فى بمجرد ذلك الاشتغال متعلق بالعمل اى عن ان يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله به لا بغيره خرج اى خرج
ايضا بهذا القيد نحو زيد ضربته فان ضربته وان كان مشتغلا بالعمل فى ضمير زيد الا ان مجرد الاشتغال لا يكون مانعا
عن العمل فى زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون المانع الاشتغال مع رفعه بالابتدائية فان المانع من عمل ضربته
فى زيد وتسليطه عليه ليس مجرد اشتغاله بضميره اى بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية فان عمل معنى الابتداء فيه
اى فى زيد ورفعه بالنصب لانه معطوف على اسم ان وهو عمل معنى الابتداء عطف تفسير اياه اى فان رفع معنى الابتداء
يعنى العامل المعنوى زيدا ايضا اى كما ان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع عن العمل فيه كما فى زيدا ضربت مانع
عن ذلك اى عن العمل فى زيد ففى هذا المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوى وفى زيدا ضربت المانع مجرد
الاشتغال لا غير وبقيد النصب بالمفعولية خرج عن هذا التعريف خبر كان وان كان مما اضمر عامله على شريطة التفسير فى
نحو زيدا كنت اياه فان زيدا فيه وان كان من هذا الباب لان تقديره كنت زيدا كنت اياه الا انه لما لم يكن بنصب

بالمفعولية

بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة في المفعول وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم
بالمقايسة كما مر في ترخيم غير المنادى اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم
والفعل والاشتغال واطلاق النصب لان المقام والبحث يأباه لكونه في المفعول به وههنا اى المستفاد من هذا
التعريف صور بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهى المثال يقال صوره تصويرا اى مثله وتصورت
الشئ توهمت صورته فتصور لى والتصاوير التماثيل اربع يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال
بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه احديها اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه
بضميره ولو سلط عليه هو بعينه اشتغال الفعل الواقع بعد الاسم بالضمير مصاحبا مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولو سلط مناسبه بالترادف اشتغاله اى ذلك الفعل بالضمير ايضا مصاحبا
مع تقدير تسليط ما اى فعل يناسب الفعل المفسر بالترادف والثالثة المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه
بضميره ومناسبه باللزوم اشتغال الفعل بالضمير مصاحبا مع تقدير تسليط ما اى فعل يناسب الفعل المفسر
باللزوم فصار المشتغل بالضمير ثلث صور والرابعة منها المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه ولو سلط
مناسبه باللزوم واشتغال الفعل المفسر بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم ولا يتصور بالبناء
للمفعول جواب عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه
حتى صار امثلته ثلثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابل اعنى الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضا
حتى يصير امثلة ثلثة تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستة ثلثة منها المشتغلة
بالضمير وثلثة منها المشتغل بالمتعلق فاجاب عنه بقوله فلا يتصور ح اى حين اشتغال الفعل بالمتعلق الا
تقدير ناصبه تسليط الفعل المناسب باللزوم لانه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب
زيد حتى تكون التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف لان ذلك
يكون بالمرور المتعدى بالباء لانه ليس لضرب غلام زيد رديف فيقدر فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط
بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبا
ولذا صارت

ولذا صارت اربعة ولهذا اى ولعدم التصور المذكور اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها اى من تلك الامثلة للمشتغل اى
للفعل المشتغل بالضمير باقسامه الثلثة التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه وواحد منها للمشتغل
اى للفعل المشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها اى ترتيب الامثلة الاربعة ح اى حين كون ثلثة منها مشتغلا بالضمير وواحد
مشتغلا بالمتعلق تأخير مثال الفعل المشتغل بالمتعلق عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينها باجنبى لان
الاشتغال بالمتعلق صار كانه اجنبى عنها كما لا يخفى ووجهه اى وجه الاحسن في الترتيب وفي محشى عصام لان مقتضى
سوق كلامه خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل
بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها ولما فعل المص يحتمل وجهان حسنان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول
اعنى حبست عليه والثانى تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو عرف
فيه انتهى ونعم ما قال لان المفعول من المتعلقات سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن في الترتيب جميع الافعال المعروفة
على الترتيب في التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا
ثم اوضح هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فقال نحو زيدا ضربته مبتدأ مثال الفعل خبره المشتغل بالضمير
المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا مع تقدير تسليطه بعينه لانك اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم منه محذور كما في
الصور الثلثة الاخر ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيدا ونحو زيدا مررت به وزيدا انت مار به مثال
الفعل المشتغل بالضمير المجرور العائد الى زيد مصاحبا مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف الترادف تغاير اللفظ مع
اتحاد المعنى كليث واسد وحبس ومنع وجلوس وقعود فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت لان المار
بالشئ مجاوز له فيكون المرور في معنى المجاوزة فكانا مترادفين ونحو زيدا ضربت غلامه وزيدا انت ضارب غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتي ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ
اكتفاء بما سيقول في قوله ونحو زيدا حبست عليه لان العبارة فيهما واحدة فيكون الثانى تقريرا للاول واختصارا ايضا
مثال الفعل المشتغل بالضمير مصاحبا مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ يعنى فان حبس الشئ
لاجل الشئ لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية يلزم ملابسة الضمير الراجع الى الشئ الاول المحبوس عليه لانه لا
يحبس احد بدون تعلقه به لقوله تع ولا تزر وازرة وزر اخرى كان يكون رفيقا له او مستكنا او جاسوسا او غير ذلك يعنى

الاستشهاد

فان كون المتكلم محبوبا الاجل زيد يوذن تعلقه به و منكبته له كما ذكرنا ولما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير
بالامثلة على الصور الاربع شرع في بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ في الايضاح فقال ينصب بالبناء للمفعول زيد
نائبه الواقع في هذه الامثلة اي في كل واحد منها بفعل متعلق بينصب مضمر مقدر يفسره ما بعده اي يفسره ويبين الفعل
المضمر الفعل الذي وقع بعد الاسم المذكور اي ضربت تفسير للفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله يعني الفعل المقدر
الناصب صفة بعد صفة للفعل لزيد متعلق بالناصب الذي كان في قولك زيدا ضربته ضربت خبر باعتبار لفظه
لقوله الفعل لانه مبتداء المقدر بالرفع صفة ضربت فان الاصل فيه اي في قولك زيدا ضربته ضربت زيدا ضربته
لان زيدا فيه منصوب معمول يقتضي عاملا ناصبا والفعل الذي وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم
ان يقدر له عامل ناصب لئلا يبقى بلا عامل ناصب له فكان الاصل فيه هكذا اضمر بالبناء للمفعول اي قدر ضربت
الاول الناصب للاسم المذكور لوجود مفسره بكسر السين اي الكون الذي يفسر الفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو ايضا
يلزم ان يكون الثاني حشوا اعني بقوله مفسره ضربت الثاني بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول
لاعني وعلى هذا القياس الذي جرى في زيدا ضربت والجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا جاوزت
باعتبار القول مبتداء اي قوله جاوزت المقدر في قولك زيدا مررت به فان الاصل جاوزت زيدا مررت به لما قلنا
فانه اي فان جاوزت مفسر بفتح السين بما اي بفعل يرادفه يعني يكون رديفا له اعني بما يرادفه مررت به واهنت
عطف على جاوزت بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الاهانة وهي التحقير والاذلال يقال اهانه احقره
واذله لا من الايهان وهو الاضعاف يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تعالى ان اوهن البيوت لبيت العنكبوت
فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه فانه اي اهنت مفسر بفتحها بما اي بفعل يستلزمه اي بفعل يستلزم هو
الاهانة اعني بما يستلزمه الاهانة ضربت غلامه فان ضربت الغلام يستلزم اهانة سيده غالبا لان بعض
الاحبة الصادقين فيها يؤدبون غلمان اصدقائهم بالضرب وغيره مما يستلزم التاديب صونا لعرضهم حفظ
ولذا قال غالبا لانه لا يوجد صديق كذلك الا نادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيده الشارح ولابست
عطف على اهنت من لابس يلابس فالاصل فيه ايضا لابست زيدا حبست عليه كما مر فانه اي لابست مفسر
بفتحها بما يستلزمه اي بفعل يستلزمه الملابسة والتعلق اعني بما يستلزمه حبست عليه لما فرغ من تعريف ما اضمر عامله

على

على شريطة التفسير وايضاحه بالامثلة وبيان الفعل المفسر الناصب له اراد بيان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا
التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال ثم اي بعد التعريف والايضاح بالامثلة وبيان الناصب له ان
الاسم الواقع في مظان الاضمار المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة يقال مظنة الشيء موضع يظن
فيه وجوده اسم مكان من ظن يظن وبابه رد اي في مواضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على
شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع ونفس الامر اما للترديد والتقسيم المختار خبر ان او الواجب عطف
على المختار فيه اي في الاسم الواقع في تلك المظان متعلق بشبهي الفعل على سبيل المنازعة الرفع بالرفع لانه
فاعل لشبهي الفعل ايضا على سبيل المنازعة او النصب عطف على الرفع فتقديره اما المختار فيه الرفع او النصب
او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام اربعة او يستوي عطف اما على الواجب او على المختار لكونهما في حكم
الفعل لان اسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام يستوي جميع الازمنة فيصح العطف
فيه اي في ذلك الاسم الامران الرفع والنصب والى هذه الصور الخمس اشار المص وفصلها فقال ويختار
قدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب فيه النصب ثم الى ان ينتهي
الاقسام لان جعل ما هو ابعد من الثاني هنا اهم وما شانه الاهتمام يكون بالتقديم اهم في الاسم المذكور اي
في الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير لا في الاسم الذي بعده فعل او شبهه الخ لان في نحو ذلك الاسم
لا يجوز الا النصب الرفع اي ان يكون مرفوعا بالابتداء اي بكونه مبتداء وفيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول
كالخلق بمعنى المخلوق وليس المراد به العامل المعنوي لانه يقال في الابتدائية وانما قال بالابتداء لئلا يتوهم
ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار الرفع ايضا لان تجرده اي كون ذلك الاسم
مجردا عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء اي بكونه مبتداء لسلامته من تكلف تقدير عامله ويرجح مبني للمفعول
واشار به الى ان الظرف متعلق بيختار اي ويكون رفعه مرجحا ومختارا عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف
الرفع يعني المراد بخلاف الرفع النصب يعني اذا لم يوجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة عن الحذف فيكون
مختارا وعلل قوله ويختار بقوله لان قرينتي الصحة فيهما اي في الرفع والنصب يعني صحة قرينة الرفع وهي تجرده
عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهي وجود ما له صلاحية التفسير للاسم المذكور متساويتان لان وجود ماله

صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور قرينة مصححة للنصب والقرينة المصححة للنصب هي الامور الآتية في قوله ويختار الخ
فمتى لم يترجح مبني للفاعل على شرط النصب بالنصب قرينة بالرفع لانه فاعل اخرى صفة قرينة يعني اذا لم يترجح
النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة له يترجح مبني للمفعول الرفع نائبه بسلامته عن الحذف
لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما عن الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى
فيكون الرفع ح مختارا قوله يترجح الخ جزاء الشرط نحو زيد ضربته فان تجرد زيد في هذا المثال عن العوامل
اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان
تساويا من الجانبين واذا لم يترجح النصب بشيء من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا بالسلامة عن الحذف
فالقرينتان وان تساويا في الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى لما ذكرا ويختار فيه الرفع بالابتداء عند
وجود القرينة المرجحة من الجانبين يعني عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة اخرى ترجح
نصبه ولكن اي الا انه يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة النصب يعني القرينتان
من الجانبين وان تساويا في الترجيح الا ان قرينة الرفع يكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع
اقوى كاما بفتح الهمزة الداخلة على ذلك الاسم الذي وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير حال كونها
مصاحبة مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدا اي بشرط ان لا
يكون الفعل المشتغل عنه اي عن الاسم المذكور طلبا اي فعلا يكون فيه معنى الطلب كالامر والنهي والدعاء
فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب نحو لقيت القوم واما
زيدا فاكرمته فالعطف على الجملة الفعلية قرينة ترجح النصب يعني وجود ماله صلاحية التفسير يصحح
النصب وكون المعطوف عليه هو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التناسب
بين الجملتين في كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع وكلمة اما التفصيلية
قرينة ترجح الرفع فيوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا وهي اي قرينة الرفع
اقوى من قرينة النصب لانها اي لان كلمة اما لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا لتضمنها معنى الابتداء تقتضي
ان يليها المبتدا غالبا على ما بين في الضوء وغيره قوله بخلاف متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة

النصب

النصب عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة باما على الجملة الفعلية فانه اي فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة
باما كثير الوقوع في كلامهم وليس بكثير واما عطف الجملة الاسمية المصدرة باما على الجملة الفعلية
اكثر وقوعا في كلامهم وعطف الجملة الفعلية بدون اما اكثر وقوعا فيه ومع اما كثير فكلمة اما هي
هي المرجحة للرفع مع انها اي مع كونها مرجحة للرفع هي مؤيدة بالسلامة عن الحذف ايضا اي كما كانت
مرجحة للرفع وانما قال المص مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما [illegible] لقيت القوم
اما زيدا فاضربه واما عمرا فلا تهنه واما بكرا فجزاه الله خيرا فان المختار في الاسم المذكور ح اي حين
كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا هو النصب اي نصب الاسم المذكور لا غير فان الرفع اي رفع
ذلك الاسم يقتضي وقوع الطلب اي الجملة الطلبية خبره وهو اي وقوع الجملة الطلبية خبرا لا يجوز بحال
من الاحوال لان ما يكون خبرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه اثبات ما سيوجد
لم يكن موجودا قبله وما لم يكن موجودا قبل الاخبار به لا يجوز ان يكون خبرا الا بتاويل ومع هذا
اذا أول فالخبر هو المؤول والانشاء يكون مقولا به مثلا اذا قلنا اما زيد فاضربه فمؤول بقوله في حقه
اضربه فالخبر هو مقول اي مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التاويل البعيد مع جواز وجه مقواه
آخر ليس منه وهو النصب ومثل اما مع غير الطلب في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها اذا الواقع على الاسم المذكور
اي اذا الواقع الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع وفي اما بالدخول للتفنن في العبارة الكائنة للمفاجاة
وسيجيء تفسير المفاجاة في بعض الظروف في كونه من اقوى القرائن يعني كما ان اما قرينة مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجاة
قرينة قوية مرجحة له مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه
بالابتداء ووجود ماله صلاحية بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجاة قرينة
مرجحة للرفع وهي اقوى لانها لا تدخل الا على الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف فان المختار فيه اي في الاسم
المذكور الرفع بالابتداء فان اذا الكائنة للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا لان الجملة الاسمية للدوام والثبات
والمفاجاة انما يكون في القار دون المار لانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة في الاسمية
وما ينوب منابها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا وما وقع جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف

قال ههنا ويختار بعد اذا المفاجاة الرفع وفي بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التناقض بين قوليه مع
انهما واحد فاجاب عنه بقوله وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية فيجب
بعدها المبتدأ فالمراد بلزومها اي لزوم الجملة الاسمية بعدها غلبة وكثرة وقوعها بعدها يعني ان المراد باللزوم الغلبة
والكثرة لا الوجوب فلا تناقض بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون
مختارا وقيل المراد باللزوم بمعنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا
فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية في غير باب الاضمار على شريطة التفسير فيستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن
كون الرفع مختارا شرع في بيان قرائن كون النصب مختارا فقال ويختار النصب في الاسم المذكور اي في الاسم
الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي هو اي الاسم المذكور واقع
فيها على جملة فعلية متقدمة صفة للجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم للتناسب اي لرعاية
التناسب اي المناسبة بين الجملة المعطوفة التي الاسم المذكور فيها والجملة المعطوفة عليها الجار والمجرور نائب
لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة في كونهما متعلق بالتناسب فعليتين لانه اذا كان
الاسم المذكور منصوبا يكون الجملة المعطوفة فعلية فتتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا نحو خرجت
فزيدا لقيته بنصب زيدا تقديره خرجت فلقيت زيدا لقيته وكذا يختار النصب في نحو مررت برجل ضارب
عمرا وهذا يقتلها العطف على ما يشابه الفعل ويختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف النفي يعني
ليس المراد منه ما يتبادر الى الفهم بل المراد ما يغلب دخوله على الفعل ويكثر مثل ما ولا وان بكسر الهمزة لان هذه
الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل وان انتم الا بشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان
تضرب بمعنى ما تضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفي يقتضي منفيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفي
والمنفي من الاسم اما الوجود او غير ذلك مما يكون عاما او خاصا وليس لفظ لم ولما ولن من هذه الجملة اي
من حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفي اذ هي عاملة في الفعل المضارع
وتخصص عملها فيه دون الثلثة الاول لانها تعمل في الماضي ايضا ولا يقدر بالبناء للمفعول معمولها وجوبا وجوازا
لضعفها في العمل حتى انحصر في الفعل المضارع حيث لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لم زيد يضرب ولا لما

عمرا اكرمه

عمرا اكرمه ولا لن بكرا تقتله بخلاف الفعل الناصب وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل لفظا سيما عادة ان
الثلثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير الفعل فيها جوازا او وجوبا نحو ما زيدا ضربته في
تقدير ما ضربت زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا في تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا وانما
اتى قوله ولا عمرا في لا لانها في الاصل لنفي الجنس فتقتضي ان تدخل عليه فاذا دخلت على المعرفة او الفعل
لزم التكرار جبرا لما فات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وان زيدا ضربته في
تقدير ان ضربت زيدا ضربته يعني ما ضربت زيدا ضربته الا تاديبا الاستغناء مصروف الى الامثلة الثلثة حذف
من الاولين لئلا يلزم التكرار ويجوز ان يختص بالاخير فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا للنفي على قول من
قال لا بد في كون ان للنفي من قرينة والاول هو الاولى لانها لا تحتاج في كونها للنفي الى القرينة ويختار
النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد حرف الاستفهام يعني الهمزة وهل نحو ازيدا ضربته في تقدير
اضربت زيدا ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يتقرر فالاستفهام
عما لا يتقرر يكون اولى وانما قال المص حرف الاستفهام احترازا عن الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام لانه يختار
الرفع في الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام مثل من اكرمته وما صنعته وايهم يكرمه وغير ذلك كما مر في زيد ضربته ولم
يقل المص همزة الاستفهام ليشمل الاسم الواقع بعد هل مثل هل زيدا ضربته في تقدير هل ضربت زيدا ضربته فانه اي
فان هذا المثال يجوز وان استقبحه النحاة يعني وان عد النحاة مثل هذا المثال قبيحا يعني حذف الفعل بعد هل ان
يكون في خبره فعل لانهم استقبحوا النصب لاقتضاء هل لفظ الفعل يعني الدخول على لفظه اذا كان في خبره فعل ولم تمتنع
بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قام ولا بتقدير الفعل بل لا بد من دخوله عليه واذا لم يكن في خبره فعل يمتنع بدخوله على
الاسم مثل هل زيد قائم لانه اي لان هل بمعنى قد التحقيقية في الاصل يعني في اصل وضعه كقوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلا يكفي فيه اي في هل تقدير الفعل كما لا يكفي تقديره في قد لان قد حرف لا بد له من متعلق مذكور لفظا
كحرف العطف لا بد له من معطوف مذكور كذلك ما في معناه بل اولى ان لا يقدر لانها فرع قد ولكن جاز على قلة لان
المقدر كالمذكور تامل ويختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد اذا الشرطية اي المنسوبة الى الشرط
باستعمالها فيه وتخصيصها بالشرطية احترازا عن اذا المفاجاة على ما مر من انه يختار الرفع فيه بعدها الدالة على

المجازاة في الزمان وفي الرضي والاكثر عند سيبويه والاخفش كون ما بعدها فعلا ظاهرا نحو اذا جاء زيد او مقدرا نحو اذا
السماء انشقت اي اذا انشقت السماء فقول المص واذا الشرطية على مذهبهما وانما اختير بعدها الفعل لان الشرط
بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى انتهى
فاحتيج الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية نحو اذا عبد الله تلقيه من لقيه يلقاه ادركه وبابه علم فاكرمه
امر من الاكرام في تقدير اذا تلقى عبد الله تلقاه فاكرمه ويختار ايضا النصب في الاسم المذكور اذا كان واقعا
بعد حيث الدالة على المجازاة في المكان كما في الزمان لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها اي استعمال كلمات الشرط
اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التي جزءاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كفت بما نحو
حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى نحو حيث زيدا تجده فاكرمه في تقدير حيث اي في اي مكان
تجد زيدا فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي او على قوله بالعطف اي ويختار النصب في الاسم
الذي وقع قبل الامر يعني موضع وقوع الاسم المذكور اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومكانه اذا كان قبل الامر والنهي
مثل زيدا اضربه مثال لما وقع قبل الامر في تقدير اضرب زيدا اضربه وزيدا لا تضربه مثال لما وقع قبل النهي
في تقدير لا تضرب زيدا لا تضربه وانما اختير بالبناء للمفعول اي وانما جعل مختارا في هذه المواضع الست هذا
بيان لوجه اعتبار النصب في الاسم المذكور في هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية لكون
وجهه مذكورا وهو رعاية التناسب بين المعطوفين ولذا فسر الشارح المواضع بقوله اي بعد حرف الاستفهام
وهي الهمزة وهل وبعد حرف النفي وهي ما ولا وان وبعد اذا الشرطية وبعد حيث وما قبل الامر وما قبل
النهي النصب بالرفع لانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختير في الاسم المذكور في احد هذه المواضع الست اذ هي اي هذه
المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اي في هذه المواضع الست اكثر لان النفي والاستفهام في الغالب
يلحقان الافعال دون الذوات لان النفي والمسؤول عنه في الغالب يكون عرضا غير قار وكذا الشرط الذي تضمنه
اذا وحيث مع عدم كونها خبرا فيه واختير ايضا في ما قبل الامر والنهي لئلا يلزم وقوع الامر والنهي خبرين لما
عرفت ان الامر والنهي ما فيه معنى الانشاء لا يكون خبرا الا بتاويل بعيد فلا يصار الى التاويل البعيد عند (اصل)
وجود التاويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا فاذا نصب مبني للمفعول الاسم المذكور
اي اذا جعل منصوبا ووقع فيها اي في المواضع المذكورة الفعل تقديرا فيكون عملا بالاكثر والا اي وان لم
ينصب فيها بل رفع بالابتداء فلا اي فلا يقع الفعل فيها تقديرا ولا لفظا لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك

الاسم

الاسم محمولا بالعامل المعنوي فلا يكون عملا بالاكثر بل يكون عملا بالقليل الغير المختار فينبغي ان ينصب الاسم المذكور
فيها ليكون عملا بالاكثر المختار وكذلك اي كما اختير النصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة كذلك يختار النصب
في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بكسر السين هذه التراكيب تتابع الاضافات الا ان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى
المفعول والفاعل محذوف والثاني وهو اللبس مضاف الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة اي وقت خوفك التباس ما اي
فعل هو مفسر بكسر السين في حالة النصب منصوب بقوله مفسر لكن لا يكون التباسه من حيث هو اي ذلك الفعل مفسر في
هذه الحالة اي حالة النصب حيث لا التباس فيه ح لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا على ما سياتي
في هذه الصحيفة بل ليس التباسه الا من حيث هو خبر في حالة الرفع فاطلاق المفسر عليه في حال الرفع مع انه ليس بمفسر
في هذه الحالة مجاز لانه في حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا في حال النصب بالصفة متعلق بقوله لبس المفسر فلا
يعلم بالبناء للمفعول انه اي ان ذلك الفعل خبر عن الاسم المذكور لان الاسم المذكور ح اما مبتدأ او اسم لعامل يقتضي
الخبر في حال الرفع اي رفع الاسم مع موافقته اي موافقة كون ذلك الفعل خبرا في هذه الحالة للمعنى المقصود من التركيب
ومطابقته له او صفة عطف على قوله خبر لها اي فلا يعلم ان ذلك الاسم صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعني قوله تعالى بقدر
في قوله تعالى انا كل شيء الآية مع مخالفته اي مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا للمعنى المقصود من التركيب فلدفع
الالتباس اختير النصب في الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب له لان المقصود من الآية الآتية مثلا ان يكون
خلقناه خبرا او بقدر حالا من الضمير البارز وهو المفعول في خلقناه فالمعنى على هذا انا كل شيء هو مخلوق لنا حال كونه ملابسا
بقدر اي بقضائنا وتقديرنا فيدخل ح في عموم شيء افعال العباد ايضا لانها مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى
يفسد على تقدير ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبرا فالمعنى ح انا كل شيء مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة العباد
لان كل خلق الشيء ح اضيف الى الله تعالى كائن بقدر اي بتقديرنا وقضائنا فخرج ح افعال العباد عن كونها
بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شيء وان الله على كل شيء قدير ولقوله تعالى والله خلقكم
وما تعملون يعني والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه
(اي جعلكم ذوي قدرة بحيث تقدرون على صرف ارادتكم الجزئية الى حيث شئتم)
وارادته فلان يكون فعله وعمله الاختياري والاضطراري بتقدير الله وخلقه وارادته اولى فالالتباس يعني التباس
الفعل المفسر في حال النصب بالصفة او الخبر في حال الرفع انما اي ليس الا هو بين خبرية ذات ما اي بين كون ذات

الفعل الذي هو مفسر بكسر السين على تقدير النصب متعلق بقوله مفسر خبرا وصفة اي وبين كون ذلك الفعل صفة في
حالة الرفع يعني الالتباس ليس الا في حال الرفع لا بينه اي الالتباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا بوصف التفسير حالة النصب
وبين الصفة اي وبين كونه صفة في تلك الحالة يعني لا التباس في حالة فان التركيب الواحد لا يحتملهما اي لا يحتمل ان يكون
الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبرا له ايضا معا اي في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا
يحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فالالتباس انما هو في حالة
الرفع مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ومثل قولك كل رجل اكرمته لصديق وكل رجل اهنته لعدو لانه
لو رفع كل في هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين
التركيبين الاكرام في الاول والاهانة في الثاني والصداقة والعداوة علة لهما ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم
والصداقة والعداوة خبرا له فات المعنى المقصود ولو نصب لا يلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس
بنصب بالبناء للمفعول كل في قوله تعالى على الاضمار بشريطة التفسير فيكون تقديره انا خلقناه بقدر ولو رفع
كل فيه بالابتداء اي بكونه مبتدأ وجعل الفعل المفسر وهو خلقناه خبرا له اي للمبتدأ كان هذا الحمل والاعراب ومعناه
موافقا للنصب اي لنصب كل في اداء المعنى المقصود لكن اي الا انه ضعيف لشبهه اي للالتباس خلقناه بالصفة اي بكونه
صفة للشيء لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا للمبتدأ وهو اي كون خلقناه صفة وبقدر خبرا له خلاف المعنى المقصود
فينبغي ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصا في المعنى المقصود فيكون خبران جملة فعلية
فان المقصود من هذه الاية الحكم على كل شيء بانه اي بان كل شيء مخلوق لنا اي مخلوق بخلق الله تعالى لا خالق غيره
بقدر اي حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيتنا لان المقصود منها الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه
بقدر يعني ليس المقصود من هذه الاية ان كل ما هو مخلوق بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق لنا لكن من غير توسط
العباد وانه بقدر اي بتقديرنا وارادتنا فانه اي فان هذا الحكم يوهم كون اي ان يكون بعض الاشياء الموجودة
كالافعال الاختيارية للعباد غير مخلوق الله تعالى وذلك اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول
يستلزم العجز والثاني الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله تعالى ان الله على كل شيء قدير وان الله بكل شيء عليم ولا خالق
الا هو على ما سبق تحقيقه كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية كالضرب والمشي والخياطة وغيرها مما

يكون

يكون فيه ارادتهم الجزئية للعباد لانهم يقولون ان العبد خالق للفعل الاختياري كالقدرية يعني القدرية فيكون
خالقا له ويلزم منهم تعدد الالهة اذ ح يكون كل احد الها فيكون منافيا لقوله تعالى انما الله اله واحد ولقوله فاعلم انه
لا اله الا الله وغير ذلك من الآيات الدالة على وحدانيته تعالى وخرقا لما انعقد عليه الاجماع من الصحابة والتابعين
الذين هم اهل السنة والذين ويستوي الامران الرفع بدل من الامران بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف والاول اولى و
النصب في الاسم الذي وقع في مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر فللمتكلم اي لمن
اراد ان يتكلم بهذا الكلام ان يختار كل واحد منهما اي من الرفع والنصب بلا تفاوت بين الاختيارين يعني بلا
ترجيح احدهما على الآخر في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي في مثال اورده سيبويه اي عنده اي عند زيد متعلق بالفعل
المحذوف او في داره عطف على عنده ونحو ذلك والا اي وان لم يكن قوله عنده او في داره او نحو ذلك مما يقتضي
ضميرا الى زيد مقدرا في هذا التركيب فلا يصح العطف اي عطف جملة واكرمت عمرا على الصغرى وهي جملة قام
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفي المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن في المعطوف
هذا الضمير لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه لعدم الضمير الواجب في المعطوف عليه وقد عرفت
فيما سبق ان الضمير لازم في الخبر اذا كان جملة فان قلت لا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه
عن تقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو وعنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما
سكت عنه المص اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فينبغي ان يكون الامران الرفع والنصب
متساويين اي يستوي الامران هذا تفسير لقوله مثل يعني ان استواء الامرين في الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال
المذكور بل يجري فيه وفيما اذا عطف اي في التركيب اذا عطف فيه الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة متعلق
بقوله اذا عطف ذات بالجر صفة جملة وجهين اي جملة اسمية خبرها اي خبر تلك الجملة الاسمية جملة فعلية
اذا كان الامر كذلك فيصح رفعه اي رفع الاسم المذكور بالابتداء اي بكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه الجملة
على الجملة الاسمية لمناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية ويصح نصبه اي نصب الاسم المذكور
بتقدير الفعل الناصب قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسرا له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان
الفعل لا بد له من فاعل والوجهان الرفع والنصب مستويان لا ترجيح لاحدهما على الآخر لحصول التناسب فيهما

اى فى رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفى نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية
فعند الترفع اى فى رفع الاسم المذكور فى الابتداء تكون الجملة اسمية لتركيبها من اسم وفعل هو خبره فتنعطف بالبناء
للمفعول اى هذه الجملة على الجملة الاسمية الكبرى التى هى جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين
الاسمية والفعلية التى هى خبر الاسمية وهى اسمية ايضا فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتناسب
المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما اسميتين وفى النصب اى فى نصب الاسم المذكور تكون الجملة فعلية لتركيبها
من الفعل والفاعل فتنعطف بالبناء للمفعول اى هذه الجملة على الجملة الصغرى وهى اى الجملة الصغرى وهى
المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط فعلية لتركيبها من الفعل والفاعل فيختار
نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين فان قلت لم يستوى
الامران فى المثال المذكور لان قرينة الترفع اقوى لان السلامة من الحذف مرجحة للترفع اى لرفع الاسم المذكور
فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوى الامران حتى يكون المتكلم مخيرا فى اختيار ايهما شاء قلنا
نعم السلامة من الحذف مرجحة للترفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن هى اى السلامة من الحذف
معارضة باسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور بقرب المعطوف عليه يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون
المعطوف عليه وهو جملة قام قريبا واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف عليه
اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه الامران لان عدم الترجيح فى
الجهة ينبغى الترجيح فى الامر فان قلت لا نم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير
نصب الاسم المذكور لانه لا تفاوت فى القرب والبعد اى فى قرب المعطوف عليه على تقدير النصب وبعده على تقدير
الرفع بينهما اى بين الصورتين اذ الجملة الكبرى وهى جملة زيد قام ايضا اى كما ان الصغرى قريبة من
القرب ولذا فسره بقوله غير مفصولة عنها اى عن الجملة المعطوفة عليها لان جملة وعمرو اكرمته متصلة
بجملة زيد قام فاستويا فى القرب فبقى السؤال الاول على حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجحة للترفع
قلنا هذا اى عدم التفاوت فى القرب والبعد بينهما انما هو باعتبار المنتهى يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة الاولى
اعنى جملة زيد قام لانه ح يرتفع القرب والبعد واما باعتبار المبتدأ اى عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اولا

يبتدأ

يبتدأ من قوله قام فالصغرى وهى جملة قام اقرب فيكون المعطوف عليه ح قريبا فح يبقى المعارضة المذكورة سالمة
فيستوى الامران الرفع والنصب فى الاسم المذكور فللمتكلم ان يختار ايهما شاء ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور
اى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا بعد حرف الشرط او ما تضمن معناه مثل من
زيدا تجده فاكرمه واين زيدا تجده فاكرمه وحيثما زيدا تلقيه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكره المصنف لا الشارح ايضا
اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهامها منه ولقلة استعماله والمراد به اى بحرف الشرط ههنا اى فى هذا البحث
اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما ان ولو فان كلمة اما وان كانت من
حروف الشرط عند المص لان عنده حروف الشرط ثلثة حيث قال حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا اذ ما
فانها عنده حرف الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط اثنان ان ولو فحكمها اى حكم كلمة اما ما سبق من اختيار
الترفع بيانه ما اى من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا مع غير الطلب يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب
واختيار النصب اى وكون نصبه مختارا مع الطلب اذا كان ذلك طلبا فهى مستثناة ههنا فكانه قال ويجب
النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال الاسم الواقع بعدها قد علم وكذا اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع
بعد حرف الشرط غير اما كذلك يجب النصب اى نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف التحضيض وهو اى حرف التحضيض
اربعة هلا والا بالتشديد فيهما الا عند الخليل فى الا وهى مخففة عنده على ما سيأتى ولولا ولوما وانما وجب
النصب اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا بعدهما اى بعد حرفى الشرط والتحضيض لوجوب دخولهما اى دخول هذين
النوعين من الحروف على الفعل لفظا اى حال كونه ملفوظا او تقديرا اى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا
لفظا او تقديرا الفعل المتعدى لا مطلق الفعل لا يخفى على من له ادنى تامل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا
او تقديرا اما حرف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرضه اى حرصه لا يكون الا فيما
يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات والاستقرار لا يمكن
تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لان ما لا يمكن تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت
على الماضى تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على ما فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم
المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على ما فات

تستغفرون

وإذا دخلت على المضارع فهي للتحضيض يعني للحث على الفعل والطلب له فالمضارع اما لفظا او تأويلا نحو لولا
الله ولولا اخرتني الى اجل قريب لما حرف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة
له مثل قولك ان جئتني اكرمك حيث جعلت مجيء المخاطب علامة لاكرامك اياه فهذا لا يوجد الا في الفعل
ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل نحو مبتدا قولك ان زيدا ضربته ضربك في تقدير ان ضربت
زيدا ضربته ضربك مثال خبره لحرف الشرط وقولك والا زيدا ضربته مثال في تقدير الا ضربت زيدا
ضربته مثال لحرف التحضيض وهذا النشر على ترتيب اللف ولما فرغ من بيان كون النصب في الاسم المذكور
مختارا والرفع فيه ايضا واستواء الامرين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع
واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل ويجب الرفع فيه كما قال ويجب النصب فيه لانه اذا وجب الرفع فيه لم يكن مظان
الاضمار على شريطة التفسير فقال وليس مثل ازيد ذهب به الذي بني للمفعول به الجار والمجرور قائم مقام الفاعل
منه الجار والمجرور في محل النصب لانه خبر ليس محل تركيب تحقق في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير واختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان
زيدا فيه اي في هذا المثال وان كان للوصل يظن مبني للمفعول في بادي النظر بادي من بدا الامر اي ظهر
من باب سما اي في ظاهر النظر ومن همزه جعل من بدا ومعناه اول النظر وكلاهما هنا جائز ان
انه اي ان هذا المثال مما اضمر عامله على شريطة التفسير وان مع اسمها وخبرها قائم مقام الفاعل يظن
والمختار عطف على محل انه اي ويظن المختار فيه اي في الاسم المذكور النصب بالرفع لانه نائب فاعل قوله
المختار لوقوع الاسم المذكور فيه اي في ذلك المثال المذكور بعد حرف الاستفهام وهو الهمزة لما عرفت سابقا
ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا كذلك لكن استدراك من قوله وان
كان يظن في بادي النظر الخ يعني الا انه يظهر بعد تعمق النظر التعمق في الكلام الوصول الى ما هو المراد منه اذ
بيان ما هو المقصود وايضاحه يقال عمق في كلامه اذا تعمه اي بعد تمام النظر فيه والوصول الى ما هو المراد منه
انه اي مثل ازيد ذهب به ليس منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فانه وان صدق للوصل عليه اي على ذلك
المثال انه اي ان زيد في ذلك المثال اسم بعده فعل وهو ذهب به مشتغل عنه بضميره اي فارغ عن العمل فيه

بالعمل

بالعمل في ضميره وهو قوله به هذا بيان لمقوله فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه الخ لكنه ليس بحيث اي ليس
زيد بمكان لو سلط عليه اي على زيد هو اي الفعل بعينه وهو ذهب به او مناسبه وهو اذهب بالبناء للمفعول
لنصبه اي لنصب الفعل الذي هو ذهب به بعينه او مناسبه الذي هو اذهب هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد
تعمق النظر انه ليس منه لان ذهب به لا يعمل النصب لان معلومه لازم متعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه
والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبني للفاعل اذا لم يعمل النصب فكيف يعمله المبني للمفعول
وكذا اي كما ان ذهب به لا يعمل النصب كذلك مناسبه لا يعمله ايضا اعني اذهب بالبناء للمفعول
لان الذهاب المتعدي بالباء يناسب الاذهاب معلوما ومجهولا فان قلت ان هذا المثال اذا لم يجز فيه
تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبه الذي هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير لانه لا ينحصر المناسب اي ما يناسب ذهب به في اذهب بالبناء للمفعول
واذا لم ينحصر فيه فليقدر مناسب آخر يعني غير اذهب ينصبه حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب
مثل يلابس فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدي بالباء يلزمه الملابسة او اذهب حال كونه
كائنا على صيغة الفعل الماضي المعلوم لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالباء يلزمه الاذهاب سواء كان معلوما او
مجهولا فيكون تقديره اي تقدير المناسب الا تقدير ازيدا ذهب به ازيدا يلابسه الذهاب به فيكون الفعل
الناصب لزيد يلابس المقدر تقديره ايلابس الذهاب زيدا ذهب به او ازيدا يلابسه احد بالذهاب به تقديره
ايلابس احد زيدا ذهب به او ازيدا اذهبه احد فيكون الفعل الناصب ح اذهبه بالبناء للفاعل تقديره
اذهب احد زيدا اذهب به فح يكون هذا المثال من هذا الباب ومما يختار فيه النصب فلم يصح قول المصنف ليس
مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه باللزوم قلنا المراد بالمناسب
في قوله ومناسبه ليس المناسب مطلقا بل ما يرادف الفعل المذكور المفسر او يلازمه اي يلازم الفعل المذكور المفسر
مع اتحاد ما اسند اليه اي بشرط ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعني واحدا في هذا الباب حتى
لو لم يتحد لا يكون مناسبا فالاتحاد اي كون فاعل الفعلين متحدا فيما ذكرته ايها السائل من المثال مفقود
لان المسند اليه فيما يرادفه او يلازمه الذهاب واحد وفي الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد في المسند اليه

واذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبا له لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه واذا كان الامر كذلك
يعني واذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة فالرفع يشير الى ان الفاء مرتبطة
بمعنى الشرط يعني جواب للشرط محذوف اي رفع زيد في المثال المذكور وهو ازيد ذهب به واجب بالابتداء اي بكونه
مبتدأ معمولا بالعامل المعنوي ونصبه اي نصب زيد في ذلك المثال غير جائز بالمفعولية اي بكونه مفعولا
لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يجز تقدير الناصب فالاولى في التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز
بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل تأمل فليس المثال المذكور من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه
لا يجوز تسليط الفعل المذكور بعينه ولا بما يناسبه بالترادف او اللزوم والحال ان تسليط احدهما شرط
وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فكيف يكون ذلك المثال منه اي من القسم الذي يختار فيه اي في
ذلك القسم النصب اي نصب الاسم المذكور لان اختيار النصب مبني على ان يكون ذلك من باب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا المثال ليس منه فينبغي ان يكون رفعه واجبا بالابتداء
وكذا اي مثل ازيد ذهب به في عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه بالابتداء لمانع قوله تعالى كل شيء فعلوه
قوله كذا خبر مقدم وقوله تعالى مبتدأ قوله كل شيء يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره الا انه
لا يصح تسليطه عليه بوقوع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه يكون المعنى ح الناس فعلوا
كل شيء في الزبر فيكون في الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمتين جمع زبور كالكتب وكتاب وهو المكتوب
وهو فعول بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب اي في صحايف اعمالهم والصحايف جمع صحيفة وهي
الكتاب وشيء كتب عليه وجمعها صحايف وصحف كذا في الصحاح فهو اي قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه اي من هذا الباب وقرئ بنصب كل لصار
التقدير اي تقدير قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر فعلوا اي الناس والخلايق كل شيء من خير او شر
من اعمالهم في الزبر يعني اوقع الناس من كل شيء من خير او شر في صحايف اعمالهم فقوله في الزبر ان كان
ظرفا لغوا متعلقا بفعلوا المقدر الناصب لكل شيء فسد المعنى اي معنى هذا القول فح يكون المعنى
على ما سبق اوقع الخلايق يعني كل واحد منهم كل شيء من الخير او الشر في صحايف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح

لان

الكرام الكاتبون

لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحايف محل لافعال الملائكة وهم
لانهم اي لان الخلايق لم يوقعوا فيها اي في تلك الصحايف فعلا لا خيرا ولا شرا لا قليلا ولا كثيرا بل الكرام
وهي جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية خوش خوى وخوش سرشت الكاتبون وهم الحفظة
الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين اوقعوا فيها اي في الصحايف
كتابة افعالهم اي افعال العباد وان كان قوله تعالى في الزبر ظرفا مستقرا مع متعلقه المحذوف المقدر صفة
لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف مع انه اي كون في الزبر صفة لشيء خلاف ظاهر الآية
الكريمة لان الظاهر ان يكون ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ ومع هذا
يقع فصل بين الصفة والموصوف باجنبي وان كان جائزا فات المعنى المعنى المقصود من الآية اذ المقصود
منها على ما قلنا ان يكون كل شيء مبتدأ وجملة فعلوه صفة لشيء وفي الزبر ظرف مستقر في محل الرفع خبرا
له فالمعنى على هذا ان كل شيء هو مفعول لهم اي العباد وكاين وثابت في الزبر اي في صحايف اعمالهم مكتوب
خبر فيها اي في تلك الصحايف فح يصح المعنى ولا يفيد ولا يفوت المقصود منها ايضا قوله موافقا اما حال
عن المبتدأ وهو قوله المقصود يعني المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه موافقا واما عن الضمير المستكن
في قوله كاين يعني ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر يعني عمل ابن آدم من خير او شر قليل او كثير مسطور يعني معلوم لنا لا يشذ منه شيء عن علمنا
لا المقصود منها ان كل شيء كاين بالجر صفة شيء في صحايف اعمالهم مفعول بالرفع خبر ان لهم متعلق بالخبر
لانهم لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان الامر كذلك فالرفع
يعني رفع كل شيء لازم وواجب على ان يكون كل شيء مبتدأ معمولا للعامل المعنوي والجملة الفعلية بعده
وهي فعلوه في محل الجر صفة لشيء هذا من قبيل عطف شيئين على معمولي عامل واحد وهو ان يكون بعاطف
واحد وهو جائز اتفاقا على ما سياتي وعلى ان يكون الجار والمجرور في قوله في الزبر في محل الرفع بناء على انه اي ان
الجار والمجرور اي ان قوله في الزبر خبر المبتدأ بتقديره اي بتقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور كل شيء مبتدأ
هو مبتدأ ثان مفعول لهم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية في محل الجر صفة لشيء ثابت خبر للمبتدأ الاول في الزبر

متعلق بقوله ثابت بحيث متعلق ايضا بقوله ثابت لا يغادر مبني للمفعول اى لا يترك من الشيء الذي هو معمول لهم كبيرة
ولا صغيرة يعني كثيره وقليله خيره وشره فيكون موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله واعلم تنبيه على ان
قول المص ونحو الزانية والزاني الآية جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل الواقع
بعده المشتغل عنه بضميره او متعلقه اى الفارغ عن العمل فيه بالعمل في ضميره او متعلقه امرا نحو زيدا اضربه او نهيا
نحو زيدا لا تضربه فالمختار فيه اى في ذلك النصب وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا
تاويل على ما سبق والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الآية داخل خبر ان وهي مع اسمها
وخبرها خبر لقوله والظاهر تحت هذه القاعدة اى قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل
اسم بعده فعل او شبهه مشتغل بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه
قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالفاء مع ان القراء جمع قارئ من قرأ كنصحاء جمع ناصح من نصح وبابه
فتح اتفقوا اى في هذا القول على الرفع اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة
من صاحب الشريعة رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة اليهم الا في رواية شاذة عن بعضهم
هو عيسى بن عمرو والشاذ لا يعبأ به اذا كان الامر كذلك فاضطر النحاة لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من
العرب لاتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة الى ان تمحلوا اى ذهبوا الى بيان الحيلة لاخراجه اى لاخراج
قوله تعالى الزانية والزاني الآية عن القاعدة المذكورة وهي ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار في الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهي فالمختار فيه
النصب فالرفع جائز غير مختار فاشار المص الى ما تمحلوا اى الى ما جعله النحاة حيلة لاخراجه عنها اى لاخراج قوله
تعالى الزانية والزاني الآية عن القاعدة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار ولا تكون القاعدة ايضا
مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثنان احدهما ما ذهب اليه المبرد وثانيهما ما ذهب اليه سيبويه فقال والزانية
والزاني اى كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة
مصدرة باللام لانه اذا لم يكن كذلك لا يجري فيه ما ذهبوا اليه من التمحل فاجلدوا امر حاضر من جلد يجلد
وبابه ضرب يقال جلده ضربه كل واحد منهما اى من الزانية والزاني وانما عبر عنها بالزانية لمشاكلة ما بعدها
يعني المزنية صح

او

اولا طاعتها لمن زنا بها صارت كانها هي فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتداء والفاء مبتداء
ثان فيه اى في نحو الزانية مرتبط بكسر الباء خبر للمبتداء الثاني وهو مع خبره خبر للمبتداء الاول بمعنى الشرط
يعني الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام في الزانية والزاني جعل الباء متعلقا بالربط قرينة
الشرط لان الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما عند المبرد فخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل
عنه بضميره او متعلقه فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما اضمر عامله على
شريطة التفسير لكون الالف واللام الكائنة في الزانية والزاني مبتداء لان الالف واللام من الموصولات على ما سيأتي
الا انه لمشابهته اللام الحرفية لفظا استكره ان ادخله على الفعل فادخلوه على الاسم الذي فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل
واسم المفعول ههنا لا غير على ما سيأتي تحقيقه موصولا صفة مبتداء فيه اى في المبتداء معنى الشرط كما سبق ان المبتداء اذا
كان موصولا صلته فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته اى صلة الالف واللام الداخلة هي عليه لان اسم
الفاعل ههنا بمعنى الفعل كالشرط فيكون تقديره التي زنت اى مكنت نفسها بالزنا والذي زنى اى والذي فعل ذلك
الفعل مع يكون الزنا سببا للجزاء وهو الجلد ههنا كخبر المبتداء وهو قوله فاجلدوا كالجزاء مثل قولك الذي يأتيك
فاكرمه اى فمستحق لاكرامك والفاء الداخلة عليه اى على خبر المبتداء مرتبط بالشرط يعني جيء لربط الجزاء بالشرط
لدلالته اى لدلالة الفاء على سببيته اى على ان الشرط سبب للجزاء لان الفاء وضعت لسببية ما قبلها لما بعدها فاذا
دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى لو لم تدخل عليه لم يعلم السببية كقولك الذي يأتيني فله درهم
حيث دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لو لم يأت لما استحق الدرهم ومثل هذا الفاء
اى الفاء الذي وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما لا يعمل ما في حيزه فيما قبله لانها دليل على ان ما بعدها من ذيول ما
قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها اى معمول الفعل الذي بعدها فيما قبلها لانه ينعكس الامر اى يكون شيء مما قبلها من ذيول
ما بعدها اذا كان الامر كذلك فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده اى بعد الفاء على ما اى على اسم وقع قبله اى قبل الفاء
مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء جامعا له كان قوله تعالى الزانية والزاني خارجا من هذا الباب
لخروجه عنه بقوله لو سلط عليه هو او مناسبه على ما سبق فتعين فيه الرفع اى فوجب في ذلك الاسم الرفع بالابتداء
متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه خبرا وان كان بالتاويل ولذا لم يقيد المص الجملة الواقعة

خبرا بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه وهذا التوجيه اقوى
لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدمه المص ولكون الآية فيه جملة واحدة والآية جملتان مستقلتان المراد
بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث تكون
الثانية مبينة للاولى ومفسرة لها عند سيبويه اذ الزانية مبتدا عنده بحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه مثل جاء ربك ليصح حمل الخبر على المبتدا والزاني عطف عليه بالواو عطف مفرد على مفرد بحذف المضاف
ايضا والخبر محذوف جوازا بالقرينة الحالية اى حكم المبتدا المضاف الى الزانية والزاني فيما موصولة يتلى
بالبناء للمفعول وما تكن فيه نائبه والجملة صلتها اى واقع وثابت فى القرآن الذى يتلى ويقرء عليكم ايها المؤمنون
بعد ظرف من الظروف المكانية مبنى على الضم لكن هنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية اى الآن متعلق
بيتلى او بعد قوله الزانية والزاني وذلك الحكم قوله فاجلدوا اى فاضربوا ايها الحكام كل واحد من الزانية والزاني
مائة جلدة وقوله فاجلدوا جملة من الفعل والفاعل ثانية لبيان الحكم الموعود فى الجملة الاولى والفاء فى قوله
فاجلدوا عنده اى عند سيبويه ايضا اى كما انها للسببية عند المبرد للسببية يعنى جواب الشرط بمعنى اى ان
ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء يشهدون بالزنا فى اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لا يكونا
محصنين وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطئ بنكاح صحيح فاجلدوا وقيل الفاء ههنا
زايدة لتاكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعود به فى الاولى او الفاء ههنا
للتفسير ذلك الحكم وهذا الظهر وجزء جملة وهى قوله فاجلدوا لكل واحد منهما الآية لان المراد بالجزء ههنا طائفة
من الكلام لا المسند والمسند اليه وجزء الجملة هو قوله اجلدوا لا يعمل فى جزء جملة اخرى يعنى لان جملة اجلدوا
كل واحد الآية لكونها مستقلة جزء منها فى جزء الجملة المتقدمة التى هى قوله الزانية والزاني فيمتنع التسليط
اى تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه او مناسبه على الاسم المذكور فلا يدخل هذا القول على كلا التوجيهين
فى الضابطة اى فى باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه فتعين الرفع اى فوجب
رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتدا بحذف المضاف والخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون الالف واللام
موصولا مع صلته مبتدا متضمنا لمعنى الشرط وفاجلدوا جزاء له فى معنى الخبر على مذهب المبرد والا عطف على توجيه

المبرد

المبرد او على توجيه سيبويه ولذا قال الشارح اى وان لم يكن الفاء فى قوله فاجلدوا مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد
او لم يكن الآية جملتين مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه ايضا اى كما لم يكن الفاء بمعنى الشرط فهى اى هذه
الآية تكون داخلة تحت الضابطة لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها فالمختار فيها اى فى هذه الآية
النصب لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انه اذا كان واقعا قبل الامر او النهى يختار فيه
النصب واختيار النصب فيها باطل لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه
يكون باطلا لما سبق لاتفاق القراء على الرفع اى رفع الاسم المذكور فى الآية فاذا كان الامر كذلك فلا بد من جعل الفاء
التى فى قوله فاجلدوا مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد او جعل الآية جملتين مستقلتين كما هو مذهب سيبويه
ليتعين الرفع اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء وقيل والا انه معطوف على مقدر فى
الاقسام الثلثة يعنى ليس التراكيب الثلثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان كان كل واحد منها من هذا الباب
فالمختار فى الاسم الواقع فى كل منها النصب اما اختيار النصب فى الاول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام او قبل
الامر واما فى الثانى فلالتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت فى ذيل كل واحد منها فتعين الرفع
فيها لما عرفت ايضا فيه الرابع اى رابع الاربعة لا رابع الثلثة يعنى انه باعتبار الحال لا باعتبار التصغير كما سياتى
من تلك المواضع التى وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير اى ما فيه التحذير يسمى اللفظ المحذر به فى
نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة له للمبالغة حتى كانه صار نفس التحذير تسمية لاسم مدلوله وانما
وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيه اى فى هذا الباب لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير
لان مثل هذا انما يقال عند مشارفة الهلاك وشدة الخوف ولقصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام
وهو اى التحذير فى اللغة تخويف شئ المصدر مضاف الى المفعول عن شئ يقال للشئ الاول المحذر وللشئ الثانى
المحذر منه وتبعيده عنه اى تبعيد الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوفته وبعدته وهو فى
اصطلاح النحاة وغيرهم معمول اى اسم عمل بالبناء للمفعول فيه النصب بالرفع قايم مقام الفاعل بالمفعولية
وقال المحشى نبه بذلك على ان المعمول بتاويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل

من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى يعني اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل بتقدير اتق
ظرف مستقر وقع صفة للمعمول ومضاف الى المفعول اي معمول كاين بان يقدر فيه فعل ناصب له مثل اتق
او بعد او نحّ تحذيرًا اي حذر مبني للمفعول ذلك المعمول وبُعد تحذيرًا او تبعيدًا فيكون قوله تحذيرًا
مفعولا مطلقا مثل قولك ضرب ضربا حذف فعل الناصب له جوازا بقرينة النصب لان المنصوب لا بد له
من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذوفا او ذكر بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه اي ذكر ذلك
المعمول تحذيرًا فيكون قوله تحذيرًا على هذا مفعولا له اي ذكر لانه يكون محذرًا حذف فعل الناصب ايضا مما
بعده متعلق بقوله تحذيرا اي يكون ذلك المعمول محذرا من الشيء الذي وقع بعد ذلك المعمول اما بالعطف
مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد او بالجار والمجرور
مثل اياك من الاسد او ذكر بالبناء للمفعول المحذر منه بالرفع لانه قايم مقام المفعول المذكور وقوله منه في محل
الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي اي الذي حذر منه
مكررا حال من قوله المحذر منه على ان يكون الثاني تاكيدا لفظيا للاول فقوله ذكر حال لكونه على صيغة الماضي
المجهول كما قلنا عطف على حذر او ذكر المقدر بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل فلذا لم يثنّ اي على حذر
المقدر او ذكر المقدر وقيل مصدر منصوب عطف على تحذيرا كانه قيل اولذكر المحذر منه مكررا اذ بتكرار
المحذر منه للمبالغة في التحذير بضيق الوقت ويغني عن ذكر العامل انتهى وهذا انما يصح على التوجيه الثاني على
ما يستفاد من قوله اولذكر المحذر منه مكررا اي ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه
الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس
بمحذر بل محذر منه فان قلت فعلى هذا اي على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذر او ذكر المقدر
لا بد من ضمير راجع الى المعمول في المعطوف مثل ان يقول او ذكر عنده المحذر منه او يقول او ذكر اي المعمول
مكررا كما كان ضميرا راجعا الى المعمول في المعطوف عليه وهو ضمير المستكن في احد الفعلين لان صفة الشيء
او خبره او معطوفا عليها اذا كان جملة فلا بد من ضمير في قول المص وذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة
اخرى ذكرا وحذر المقدر الذي هو صفة لقوله معمول فلا بد من ضمير في المعطوف لان المعطوف في حكم المعطوف عليه

ما سيأتي

160

ما سيأتي تحقيقه قلنا نعم لا بد في المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه لكنه اي الا انه خولف ووضع في المعطوف
الاسم المظهر وهو المحذر منه موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير اذ تقدير
الكلام اي كلام المص او معمول بتقدير اتق اي اسم عمل فيه النصب بتقدير اتق ذكر ذلك المعمول مكررا لان
المعطوف قايم مقام المعطوف عليه الا انه وضع المظهر في المعطوف وهو المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول في
المعطوف عليه كما في قوله تعالى الحاقة ما الحاقة اشعارا مفعول له لقوله وضع بانه اي بان الضمير في المعطوف
محذر منه لا محذر كما في المعطوف عليه يعني لو اضمر كما في المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون في القسم الثاني
ايضا محذرا مع انه في القسم الثاني محذر منه فلم يتم اقسام التحذير مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
وفي الحاشية نبه بتكرار المثال على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا مخاطبا وقد يجيء
متكلما نحو اياي والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سيبويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا
الى المخاطب نحو راسك والسيف والغايب هو الشاذ النادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه
واياه الشواب انتهى وانما كان الاغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون في المخاطب وقد يكون في المتكلم
لان الانسان يحذر نفسه وشذ في الغايب لان تحذير الغايب لا يمكن الا بتنزيله منزلة المخاطب وفيه اشارة
ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذر منه في هذا القسم اسما او فعلا هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما
اي معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذر مقدما على المحذر منه مثل بعد نفسك بتوسيط النفس
والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير وسط النفس المضاف اليه حذرا عن اجتماع ضميري الفاعل
والمفعول لشيء واحد وهو غير جايز في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا لضيق المقام
استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل به منفصلا فقيل اياك عن الاسود واما ان يكون
مؤخرا نحو بعد الاسد عن نفسك جيء بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز ان يقال بعد الاسد
عنك للمشاكلة وكذا قوله بعد نفسك عن حذف الارنب الحذف بفتح الخاء وسكون الذال المعجمتين
الرمي بالحصى يقال خذفت الحصى اي رميتها من بين اصابعي ويجوز في الاول الاهمال ايضا لانه يقال حذفه
بالعصا رماه بها كذا في الصحاح لكن الاول اخص لانه رمي بالاصابع وانسب بالمقام تامل قال عمر رضي الله عنه اياي

وان يحذف احدكم الارنب وهو بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية خركوش وانما قال
هذا حال كونهم محرمين او انه اذا رمى بها لا يكون جارحا ومات لا يحل اكله وقيد الارنب وقع اتفاقا لان غيره من
الحيوانات كذلك وهو اي الخذف في اللغة ضرب به اي ضرب الارنب بالعصا ونعد خذف الارنب عن نفسك وقع في
كلا التقديرين اي تقدير تقديم النفس وتقديم الاسد في الموضعين المحذر منه هو الاسد في المثال الاول والخذف في المثال
الثاني سواء قدم او اخر والمحذر هو النفس فيهما فان المراد من تبعيد الاسد في قوله بعد الاسد عن نفسك او
تبعيد الخذف في قوله بعد خذف الارنب عن نفسك تحذيرهما اي تحذير النفس وتخويفها منهما اي من الاسد والخذف
لا المراد تحذيرهما اي تحذير الاسد والخذف منها اي من النفس لان التحذير والتخويف لا يكون الا فيما له روح
وعقل والخذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل له ومثل الطريق الطريق والحية الحية مثال الثاني من نوعيه
اي نوعي التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا اثني وكرر لزم حذف عامله وان افرد فلا لان
التكرار يغني عن ذكر العامل ولذا اذا اظهر العامل لا يثنى المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع
في جميع الطرق اما ظاهرا مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك اياك واياي
اياي واياه اياه واما مضافا نحو راسك راسك وراسي راسي وراسه راسه ولا يخفى عليك ايها الطالب
المنصف ان تقدير اتق في اول النوعين من التحذير غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بل يقال اتقيت
من زيد وتبرات منه وبعد تخويفه منه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته عنه لان الاتقاء لازم لا يتعدى الى
المفعول بنفسه فينبغي ان يقدر فيه اي في اول النوعين مثل بعد امر من التبعيد او نح امر من التنحية لانه يقال
بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغي ان يقدر فيه بعد او نح لصحته ولا يقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه
لا يقال اتقيت زيدا وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب في قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه
لا يقال بعد الطريق او بعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذي المار
فيه وكون الحية نفسها موذية لان المعنى في قولك الطريق الطريق على الاتقاء اي على اتقاء المخاطب عن
الطريق لا على تبعيده اي على تبعيد المار السالك في الطريق عنه حتى يقدر فيه بعد فالصواب اي ما هو الاولى
والاحق ان يقال اي ان يقول المص في تعريفه معمول بتقدير بعد او اتق او نحوهما ليكون اشمل واجيب عنه

بان هذا

بان هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق او من باب حذف المعطوف
تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه فح يتم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونح واتق وغيرها
فيقدر بالبناء للمفعول مثل بعد في جميع افراد النوع الاول مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرهما مما
يصلح ان يكون مثالا له ويقدر ايضا مثل بعد في بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فالنفس ههنا هو المحذر
منه بل مطلقا لقوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وقوله عم اعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك
فان المعنى اي معنى نفسك نفسك بعد نفسك مما يؤذيك يعني كن بعيدا عن نفسك التي هي من جملة ما يؤذيك
وهذا بيان لكون النفس من الاشياء التي يؤذي المخاطب وقوله مما متعلق بقوله بعد كما هو الظاهر لانه ح يكون النفس
هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس محذرا منه كالاسد ونحوه تمثيل لقوله مما يؤذيك ويقدر مثل
اتق في بعضها اي في بعض افراد النوع الثاني كالمثال المذكور في المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه في معنى
اتق الطريق اي اتق عن الاشياء الموذية التي تكون في الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة
الحال قيل اي اعترض على قول المص اياك والاسد واياك وان تحذف لفظ الاسد في اياك والاسد ولفظ ان تحذف
في اياك وان تحذف خارج من النوعين اي من نوعي التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير في الاول ما يكون
محذرا وفي الثاني ما يكون محذرا منه فينبغي ان لا يكون لفظ الاسد تحذيرا لان ما يكون خارجا من النوعين لا يكون
منهما وليس كذلك فانه اي فان لفظ الاسد ايضا اي كما ان لفظ اياك تحذير تحذير لان التحذير في القسم الاول
لا يكون الا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا في النوع الاول واجيب عنه بانه اي
بان لفظ الاسد تابع للتحذير لانه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان في الاصل اياك
من الاسد واياك من ان تحذف فحذف المحذر منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر فيكون قوله
والاسد محذرا عنه وان كان معطوفا والتوابع اي توابع التحذير او توابع كل متبوع خارجة عن المحدود سواء
كان المحدود هو المحذر او غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اعلم خروج التوابع عن حدود المتبوعات بدليل
ذكرها اي ذكر المص التوابع فيما بعد لانها لو كانت داخلة في هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما
ذكرها فيما بعد علم انها ليست بداخلة فيها وتعوا انت في قسمي النوع الاول وهما اياك والاسد واياك وان تحذف

بعبارة اخصر في التقدير وان كانت اطنب في الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير لانه يذكر
محذوفا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف
وحذف المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لا يتسع للمعطوف
والمحذوف معا فيقتصر على احدهما اياك من الاسد بالقصر على ذكر المعطوف عليه كما كنت انت
تقول اياك والاسد بالقصر على ذكر المعطوف وتقول ايضا في المثال الثاني من النوع الاول
اياك من ان تحذف بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف كما كنت تقول اياك وان تحذف بالعكس
يعني تحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر في الظاهر وان كان اطنب في التقدير وتقول في المثال الاخير من النوع
الاول لزيادة المبالغة في التحذير بعبارة اخصر من الثاني اياك ان تحذف بتقدير من الجارة اي اياك من ان تحذف
فالذي بغير ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير الجار ولا العاطف
فالقياس ان يجوز فيه الوجوه الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف وفي الاول حذف الجار والعاطف فبقي في الاول
وجهان وفي الثاني اوجه لان حذف حرف الجر من ان المخففة وان المشددة بفتح الهمزة فيهما قياس لان ان مخففة
ومشددة حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو اسم واحد
في الحقيقة اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ولا تقول في المثال الاول من النوع الاول اياك الاسد
كما تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف لامتناع تقدير من الجارة في الاسم الصريح حيث لم يجز حذف حرف الجر
منه قياسا واسا وشذوذه اي والشذوذ تقدير من مع غير ان وان واما قول الشاعر اياك اياك المراء فانه
فانه الى الشر دعاء وللشر جالب بتقدير من اي اياك اياك من المراء وهو الشك فشاذ او للضرورة
اي محمول على الضرورة فان قلت قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من لامتناعه فليكن بتقدير العاطف
فيكون اياك الاسد في تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجوه ثلثة كما جاز في الثاني وجوه ثلثة قلنا
حذف العاطف في هذا الباب اشد شذوذا من حذف الجار فيه ايضا ومطلقا لان حذف حرف الجر مطلقا
سواء كان في هذا الباب وغيره قياس يعني شايع كثير مع ان وان مثل قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم
اي لان كنتم وقوله تعالى وان المساجد لله الاية اي ولان المساجد ومثل قولك اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت

ومثل

ومثل قول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره اذا قرئ بالفتح شاذ كثير حيث بعد خبر في غيرهما اي في غير ان وان مثل
قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وقولك الله لافعلن بالجر اي بالله لافعلن واما حذف العاطف فلم يثبت
الا نادرا فكان شذوذه اشد كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت
ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع في بيان المفعول فيه فقال **المفعول فيه** اي الذي فعل فيه او الذي فعل فيه فعل وهو
مبتدا خبره محذوف اي ومنه بقرينة قوله فمنه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدا محذوف اي
هذا باب المفعول فيه ولكن لا قرينة له او موقوف لا اعراب له او مبتدا والجملة بعده خبره وهذا اولى لعدم
ارتكاب الحذف وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل الاشياء
فيها هو مبتدا اي المفعول فيه ما اي اسم ما ولم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والشارح
ايضا اكتفى بذكره في المفعول به بقوله اي اسم ما وقع فعل بالبناء للمفعول فيه المجرور راجع الى الموصول فعل
بالرفع نائبه اي حدث اشار به الى ان المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر يعني الحدث وفي
الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وقرء بعضهم به واوحينا اليهم فعل الخيرات والفعل
بالكسر اسم والجمع الفعال مثل قدح وقداح انتهى مذكور صفة فعل تضمنا نصب على التمييز او على المصدرية
اي ذكرا تضمنيا كائنا في ضمن الفعل الملفوظ مثل صمت يوم الجمعة او في ضمن الفعل المقدر مثل يوم
الجمعة لمن قال لك متى خرجت اي خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف فعله الناصب له جوازا او وجوبا
على ما سيأتي في اخر هذه البحث او شبهه بالجر عطف على الفعل اي مذكور تضمنا في ضمن شبه الفعل كذلك
اي يكون ما شابه الفعل ملفوظا او مقدرا مثل انا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم
اي انا صائم يوم الجمعة او مطابقة عطف على تضمنا اي مذكور مطابقة اذا كان العامل في المفعول فيه
مصدرا مثل اعجبني ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة فقوله اي فقول المص ما فعل فيه
جنس شامل لاسماء الزمان كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها واسماء المكان مثل امام وخلف وفوق و
تحت ونحوها كلها اي كل جزء اسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة او لا فانه اي الشان لا يخلو زمان من الازمنة
او مكان من الامكنة عن ان يفعل بالبناء للمفعول فيهما اي في كل واحد منهما وموقار منه الكاف احد فيفعل نائبه

يعني لا يخلو زمان من الازمنة او مكان من الامكنة عن فعل يحدث في كل منهما و يوجد سواء ذكر الفعل
الذي فعل فيه يعني حدث و وجد فيهما اي في كل واحد منهما لفظا او تقديرا او لا يذكر الفعل الذي
حدث و وجد في كل واحد منهما لا لفظا و لا تقديرا بل لا يلتفت اليه اصلا و قوله مذكور خرج به ما
لا يذكر فعل فعل فيه اي خرج بقوله مذكور في تعريف المفعول فيه الظرف الذي لم يذكر الفعل الذي
فعل فيه لا لفظا و لا تقديرا نحو قولك يوم الجمعة يوم طيب و نحو قولك خلف الامام افضل ثم
يمينه افضل او نحو قولك المكان الذي دفن فيه النبي عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك فانه وان
للوصل كان يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم طيب فعل فيه فعل لا محالة لفظة لا لنفي الجنس و محالة
اسمها و خبرها محذوف اي لا محالة فيه اي لا شك في ان يفعل يوم الجمعة فعل ما لكنه اي الان ذلك
الفعل ليس بمذكور لا لفظا و لا تقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر و اما تقديرا فلانه لما ارتفع
اليوم في الاول بالابتدائية و الثاني بالخبرية و كان العامل فيهما العامل المعنوي لم يبق الاحتياج
الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا لكن استدرك من قوله خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه بقي مثل قولك
شهدت يوم الجمعة داخلا حال من فاعل بقي فيه اي في تعريف المفعول فيه فان يوم الجمعة يصدق بالبناء للفاعل
من الصدق و بابه ضرب عليه اي على يوم الجمعة انه ما فعل فيه فعل مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ وهو
شهدت يعني يصدق عليه التعريف و مع هذا انه ليس بمفعول فيه يعني لا يصدق عليه المعرف لانه مفعول به لا مفعول فيه
مثل قوله تعالى و من شهد منكم الشهر فليصمه و معناه بالفارسية حاضر شدن روز جمعه را باين معنى مقارن
شدم روز جمعه را باين معنى كه عالم شدم روز جمعه را همچنان گفته شود كه حاضر شدم باز جمعه را فان
شهود يوم الجمعة و حضوره لا يكون الا يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا
فيه و ليس كذلك لان يوم الجمعة في المثال المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ما قلنا آنفا فلم يكن التعريف
مانعا لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه فلو اعتبر بالبناء للمفعول في التعريف قيد الحيثية بالرفع نائبه
اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور هكذا اعتبار قيد الحيثية لخرج
جواب لو مثل هذا المثال يعني مثل شهدت يوم الجمعة و قولك ايضا فضل الله يوم الجمعة منه اي من

تعريف

تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده و مانعا لاغياره فان ذكر يوم الجمعة فيه اي في المثال المذكور ليس من
حيث انه فعل فيه اي في ذلك المثال فعل مذكور حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور و هو الشهود بل
لم يذكر الا من حيث انه وقع عليه اي على يوم الجمعة فعل مذكور فيكون يوم الجمعة في ذلك المثال مفعولا به
لا مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا عن دخول غيره فيه و لا يخفى عليك ايها الطالب المنصف انه اي
الشان على تقدير اعتبار قيد الحيثية في التعريف فيه تتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى حومة
جندل اسجعي لا حاجة الى قوله اي قول المص مذكور في التعريف قوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لا حاجة
فتقديره و لا يخفى عليك انه لا حاجة الى قول المص مذكور في التعريف بناء على تقدير اعتبار الخ لانه يكون
تكرارا و لانه اذا ذكر قوله مذكور في الحيثية يكون قرينة على انه مذكور في التعريف ايضا و اجيب عنه بانه ليس
قيدا مخرجا للشيء بل لاتمام بيان مدلول الفعل فيه و مزيد ايضاحه تأمل الا الزيادة تصوير المعرف استثناء
من قوله لا حاجة الخ اي لا يكون الحاجة اليه الا الزيادة قوله تصوير مصدر بمعنى الصورة و قوله المعرف بفتح الراء
مصدر ميمي من التعريف لان المصدر الميمي و اسم المفعول و اسم الزمان و اسم المكان من المزيد على الثلاثي
يأتي على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما صرح به في علم الصرف فيكون الا الزيادة صورة التعريف و قوله
مبتدأ من زمان او مكان بيان خبره كما في قوله ما فعل فيه فعل الموصولة او الموصوفة فيه اشارة الى ان
لفظة ما يجوز ان تكون موصولة و موصوفة و الاول اولى و لذا قدمه و الى ان من بيانية و من البيانية
اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا و اذا كان نكرة تكون صفة فههنا على الاول حال من ضمير الموصول
فيكون حالا منه ايضا لان الحال من ضمير شيء هو الحال منه و على الثاني صفة بعد صفة اشارة نصب على انه
مفعول له لقوله بيان يعني و انما جعل قوله من زمان او مكان بيانا ليكون اشارة الى قسمي المفعول فيه وهما
ظرف الزمان و ظرف المكان و تفصيلا لهما و تمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما اي من ظرف الزمان و ظرف
المكان و هو قبول النصب بتقدير في و عدم قبوله و تقسيم كل واحد منهما الى المبهم و المحدود و تبيين النصب بتقدير
في و عدمه باظهار في بقوله و هو اي المفعول فيه ضربان عند المص و اما عند الجمهور فواحد ليس الا و هو المنصوب
بتقدير في احدهما ما يظهر فيه في و هو مجرور بها كقولك سرت في يوم الجمعة فيكون السير واقعا في وقت

من اوقات يوم الجمعة وثانيهما ما يقدر مبنى للمفعول فيه الضمير راجع الى الموصول في محله الرفع على انه
نائب الفاعل لقوله يقدر وهو اى ما يقدر فيه في منصوب بتقدير ها اى بتقدير في كقولك سرت
يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه في اختصارا في
اللفظ وهذا اى كون المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه في وما يظهر فيه في خلاف اصطلاح القوم
اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشارح ما ذهب اليه المص لانه كما ان اليوم في
قولك سرت يوم الجمعة ظرف التسير ومحل له كذلك في قولك سرت في يوم الجمعة ظرف له ومحل ايضا فلا وجه
لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثاني فانهم اى القوم لا يطلقون المفعول فيه على شيء من الاشياء
الا على المنصوب بتقدير في ولذا قالوا اشترط كون الاسم مفعولا فيه تقدير في اى كونه منصوبا بتقدير في
فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير في واما المجرور بها اى واما الظرف
الذى ينجر بلفظة في في مثل سرت في يوم الجمعة وصليت في المسجد فهو اى المجرور بها مفعول به عندهم
بواسطة حرف الجر كما ان المجرور بالباء في قولك مررت بزيد ومن والى في قولك سرت من البصرة الى الكوفة
مفعول به لا مفعول فيه وخالفهم اى خالف القوم المص حيث جعل المجرور بها اى بلفظة في ايضا اى كما
جعل المنصوب بتقدير في مفعولا فيه مفعولا فيه وظنى ان ما ذهب اليه المص هو الحق لان تعريف
المفعول فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير في يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون المنصوب ظرفا
للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على
شيء يستلزم صدق المحدود على ذلك الشيء فيصح اطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح اطلاقه
على المنصوب ولذلك اى ولاجل ان المجرور بفي مفعول فيه عنده ايضا قال المص وشرط نصبه ولم
يقل وشرطه كما قال القوم اى نصب المفعول فيه اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدا وقوله تقدير اى شرط نصب المفعول فيه
في خبره اى ان تكون لفظة في مقدرة في النية يعني ان يكون محذوفة في اللفظ ومقدرة في النية لانها
ان لم تكن مقدرة في النية ايضا يكون اسما محضا ويخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى
العامل اذ التلفظ بها يوجب الجر يعني لان كون حرف في ملفوظة يستلزم جر ما دخلت عليه اما

لفظا

لفظا او تقديرا او محلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر في وظروف جمع ظرف مثل قرون وقرن مضاف
الى الزمان اضافة الدال الى المدلول فالاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب
الساج وخاتم فضة فالاضافة ح بيانية كلها بالرفع تاكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة
مبهما بالنصب خبر مقدم لكان كان الزمان فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت
والزمان او محدودا فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك
تقبل اى ظروف الزمان من قبل يقبل كعلم يعلم ذلك اى تقدير في لان الزمان المبهم منها اى من
الظروف الزمان جزء مفهوم الفعل لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان فيصح انتصابه
اى فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة حرف بينهما كالمصدر اى كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا
واسطة فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه فكذلك يتعدى الى
جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه ايضا والشيء لا يحتاج الى الواسطة للعمل
في جزئه والزمان المحدود منها اى من ظروف الزمان محمول عليه اى قد حمل على الزمان المبهم الذى هو جزء
مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصبه بالحمل والتبع
لاشتراكهما اى لكون الزمان المبهم والزمان المحدود مشتركين في الزمانية وكونهما جزء مفهوم الفعل
في نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الاخرى التحديد
اى كونه محدودا نحو صمت دهرا مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر
منكر او افطرت اليوم مثال للزمان المحدود وظروف المكان ان كان اى المكان يشير الى ان الضمير في كان راجع
الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التانيث ويجوز رجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير
بتاويل القسم الثاني او النوع الثاني او بان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان تانيث
الظروف غير حقيقي لكونه بتاويل الجماعة مبهما مثل بعد وفوق وتحت وغير ذلك قبل ذلك اى قبل المكان
المبهم تقدير في او النصب بتقدير في حملا بالنصب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك اى لحموليته على الزمان المبهم

الذى هو جزء مفهوم الفعل لاشتراكهما اى لكون الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين
فى الابهام اى فى كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح ان
ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب الثانى اى اصالة لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشتراكه به
فى الابهام نحو جلست يمينك وامامك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل يمين المخاطب
الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست والا عطف على قوله ان كان والشارح
اشار اليه بقوله اى وان لم يكن المكان مبهما بل يكون المكان محدودا فلا يقبل تقدير فى اى الانتصاب
بتقدير فى بل لا بد فيه من ذكر فى اذ لم يمكن انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزء لمفهومه ولم يمكن ايضا
حمله على الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل ولم يمكن ايضا حمله على المكان المبهم وان اتحدا ذاتا
لان انتصاب المكان المبهم لم يكن اصالة بل تبعا وحملا على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون كالاستعارة
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير لاختلافهما اى لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود
ذاتا وصفة لان ذات الاول الزمان والثانى المكان وصفة الاول المبهم والثانى المحدود فلم يوجد
وجه الحمل فلم يصح حمله واذا لم يصح حمله بقى على حاله الاصلى وهو كون الواسطة مذكورة نحو جلست فى
المسجد باظهار لفظ فى فعلم من هذا التفصيل ان الظروف اربعة انواع زمان مبهم او محدود و
مكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقدير فى اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثانى والثالث
ينتصبان بتقديرها لكن تبعا وحملا لكون الاول مشتركا للزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل
فى الذات والثانى فى الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا له
فى الذات ولا فى الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يجز تقديرها فيه فوجب اظهارها وفسر بالبناء للمفعول
من التفسير المبهم نائبه فى اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر مذهب المتقدمين وعدم اتخاذه
مذهبا اشارة الى ضعفه لان اللائق بالمقام ان يفسر بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قيل
المبهم من المكان بيان المبهم وهو ما له اسم باعتبار امر غير داخل فى مسماه كالجهات الست فان فوق مثلا يطلق على المكان

باعتبار

باعتبار جهة العلو وهى لا تدخل فى المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذا علا الشخص وقيل
ما سمى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشىء اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان فيشمل الجهات الست
وعند ولدى ووسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعنى المحدود ما ليس كذلك كالدار والمسجد والبيت بالجهات
الست بلا تاء التانيث للمؤنث لان تانيث العدد عكس تانيث سائر الاشياء وهى اى الجهات الست امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت الحكم فيها بعد التوسط مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء فالحاصل ان هذا تقسيم
الكل الى الاجزاء لا تقسيمه الى الجزئيات وما فى معناه وفى معنى امام قدام وفى معنى خلف بعد ووراء وفى معنى شمال
يسار وكذا نظائرها فان امام زيد مثلا قد يسمع اعرابه مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه اى وجه زيد الى انقطاع الارض
يعنى يجوز ان يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جميع
ما يقابل راسه الى نهاية العالم العلوى وتحته يتناول جميع ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلى فيكون كل واحد من
الجهات الست مبهما وكما لم يتناول هذا التفسير اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست بعض الظروف بالنصب على انه
مفعول ليتناول لم يتناول المكانية بالجر صفة الظروف الجائز بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله نصبها
بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ما سيجىء فى الحال جواب لما اى المص وحمل مبنى للمفعول عليه
اى على المبهم من المكان المفسر بفتح السين اسم المفعول من التفسير بالجهات الست متعلق بالمفسر عند فى تقدير الرفع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله لحمل ومعناه الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء فالاصح الكسر وهو لازم
النصب وينجر لفظا بدخول من الجارة عليه وحدها كقوله تعالى قل كل من عند الله ولدى على وزن على بمعنى عند والفرق
بينهما ان يقال المال عندك فيما يختص عندك وفيما فى خزائنك وان كان غائبا عنك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما
يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الآن وشبههما بالرفع عطف على قوله عند او لدى
اى وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عند ولدى نحو دون يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند لان تحت
الشىء عنده وسوى يقال المال سوى زيد اى مكانه لان سوى بمعنى المكان كما سيجىء لابهامهما اى لابهام عند ولدى
اى لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاز تقدير فى فيهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه لا يقال المال فى
عند زيد ولا فى لدى زيد واما فى الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال جلست فى امامك وفى يمينك كما يجوز

وحكم المشبه به ح

ان يقال جلست امامك ويمينك ولم يذكر المص وجه حمل شبههما اى شبه عند ولدى عليه اى على ذلك المبهم لان حكمه
اى لان حكم المشبه به ح لان المشبه غالبا يكون فى حكم المشبه به ويشترك فى علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر
علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة
المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتاويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين
وجه حمل الجميع مذكور انتهى ووقع فى بعض النسخ اى نسخ الكافية لابهامها بصيغة التانيث مقام التثنية
كما هو راجع الى الموصول الظاهر ليكون وجه الحمل مذكورا فى المحمولات كلها لان الظاهر ح يكون الضمير راجعا
الى عند ولدى وشبههما ويحتمل ان يرجع الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون ح علة للتفسير والحمل وكذا
اى كما حمل على المبهم من المبهم من المكان عند ولدى وشبههما حمل ايضا على المبهم من المكان المفسر بالجهات الست لفظ
مكان وما على معناه كالمقام والموضع والمجلس اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت
مكانك وان كان المكان معينا بالاضافة لانه لا يستعمل الا مضافا نحو جلست مكانك ومقامك وموضعك و
مجلسك لان فى الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل فى مكان كذا لكثرته اى لكثرة لفظ مكان
فى الاستعمال مثل كثرة الجهات الست فيه لا لابهامه اى لا لابهام لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه
كثرة الاستعمال ويجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام وكذا اى كما حملت الاشياء الاول كذلك
حمل عليه اى على المبهم من المكان ما اى المكان المحدود الذى وقع بعد دخلت وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت وفى الرضى

وان كان معينا

واعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هى عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار
ونزلت الخان وسكنت الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر الا فى معها فى غير المبهم ايضا
وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه انتهى نحو دخلت الدار فان الدار مكان محدود معين لا بد فيه من
لفظة فى الا انه حذف منه لفظة فى اتساعا لكثرته فى الاستعمال اى لكثرة استعمال هذا المثال او لكون استعمال
الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة فى الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ لا لابهامه لما قلنا ان ما بعد
دخلت معين على الاصح متعلق بقوله حمل اى حملا واقعا على المذهب الاصح اى القول الاصح لان المذهب يستعمل
فى القول يقال مذهب فلان هكذا اى قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لا يتعقل الدخول بدون

المتعلق

المتعلق كما لا يتعقل الضرب بدون المضروب وفى الرضى قال الجوهرى ان دخلت متعد وما بعده مفعول به
مفعول فيه انتهى لكن الاصح انه مفعول فيه لان الدخول لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى
لانه يقال دخلت فى الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة فى والمفعول به
ما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولان مصدره يجئ على وزن فعول وما يجئ مصدره كذلك
يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج والاصل استعماله اى استعمال دخلت بحرف الجر يعنى بلفظة
فى ويقال دخلت فى الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر اعنى فى
لكنه حذف حرف الجر من اللفظ تخفيفا لكثرة استعماله وهذا اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح
وكون دخلت لازما محل تامل فان الفعل مطلقا لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وتمام معناه
ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست فى مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا
بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت زيدا فى مكان كذا وقرأت هذه المسئلة امامك
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار يعنى لا يتم بفاعله بل لا بد من مدخول كما ان الضرب فى قولك ضربت
زيدا لا يتم بدون زيد وبعد تمام معناه به اى بعد ما تم معنى الدخول بالدار يطلب المفعول فيه كما ان معنى الضرب بعد
ما تم بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول ح متعديا والدار بعده مفعولا به كما فى قولك ضربت زيدا لان
الضرب متعد وزيدا مفعولا به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس فى قولك جلست يتم به
ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فى المحلة
الفلانية فالظاهر انه اى الدار فى هذا المثال مفعول به كزيد فى قولك ضربت زيدا فى البلد الفلانى فى المحلة الفلانية
انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيده خبر مقدم ذلك اى كون ما بعد دخلت مفعولا به لا مفعولا فيه ان كل فعل
لازما كان او متعديا نسب مبنى للمفعول والجملة صفة الفعل الى مكان خاص بوقوعه فيه كالدار مثلا لانه
يقال هذا الفعل فعل ههنا يصح ان ينسب مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعنى جملة يصح خبر ان
وان مع اسمها فى تاويل المفرد مبتدا مثل قولك عندى انك منطلق الى مكان متعلق بينسب اما بالجر صفة مكان له
اى للمكان الخاص الذى وقع فيه ولغيره اى ولغير ذلك المكان فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد

مكاناً

فالمكان الخاص ههنا لفعلك هو الدار لان فعلك الذى هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار
خاصاً له والمكان العام البلد الذى الدار جزء منه فكان البلد مكاناً عاماً لشموله لها وكون الدار جزءاً منه فكما
يصح ان ينسبه الى المكان الخاص الذى وقع فيه وتقول ضربت زيداً فى الدار وصليت الصلوة فى الجمعة
كذلك اى مثل هذا يصح ان ينسبه الى المكان العام وتقول ضربت زيداً فى البلد وصليت الصلوة فى
المدينة الا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك فى الحقيقة فى الدار وفى الثانى مجاز
بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل يجعلون اصابعهم فى آذانهم وفعل الدخول فى قولك دخلت
الدار بالنسبة الى الدار ليس كذلك اى ليس كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح نسبته الى مكان خاص
ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيداً يصح ان يقول ضربت زيداً
ولا يصح ان يقول ضربت القوم فكذلك الداخل فى البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول
دخلت البلد فكما ان زيداً مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه فانه اذا قال الداخل فى البلد الآن
دخلت الدار يصح ولا يصح ان يقول دخلت البلد لانه لم يوجد منه الآن الدخول فى البلد لانه الآن فى
البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون فى البلد ويدخل فى الدار فنسبة الدخول الى الدار
فى قولك دخلت الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت تلك الافعال فيها يعنى كنسبة
كل فعل الى مكان خاص له بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيداً مفعول به كذلك الدار
مفعول به فلا يكون الدار مفعولاً فيه بل مفعولاً به وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة هذه النسبة ان يكون
الدار مفعولاً به كالخارج من الدار من قبل ان يخرج من البلد يصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان
يقول خرجت من البلد وكالصايم فى قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة ولا يصح
ان يقول صمت الشهر او السنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه لا مفعول به الى غير ذلك وقيل
معناه اى معنى قول المص على الاصح على الاستعمال الاصح فيكون قوله بناء على هذا المعنى اشارة الى ان استعمال
دخلت مع فى فى نحو دخلت فى الدار صحيح كما ان استعمال ساير الافعال المتعدية الى الظروف الجايز نصبها
مع فى صحيح نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى امامك وسرت فى وقت ما وغير ذلك لكن الاصح استعماله

اى

المتعدية

اى استعمال دخلت بدون لفظة فى كما ان الاصح استعمال ساير الافعال بدون لفظة فى للاختصار وايذاناً بانها منزلة
الافعال المتعدية بنفسها وفى قوله اشارة الى ان الاصل فى اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجوداً فى الطرفين مع
زيادة فى موصوفه مثل زيد افضل من عمرو فان الفضل موجود فى زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص
بزيد دون عمرو ونقل عن سيبويه ان استعماله يعنى استعمال دخلت بفى شاذ لان ما خالف الاصح يكون شاذاً عند
الفحول دون النحول وهذا التوجيه ايضاً يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولاً فيه لانه اذا استعمل بفى يكون مفعولاً فيه
عند المص كما سبق وينصب بالبناء للمفعول اى المفعول فيه بعامل مضمر اى محذوف جوازاً بلا شريطة التفسير اى بلا
ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما سبق اما بقرينة مقالية نحو يوم الجمعة فى جواب متعلق
بالمثل من قال سايلاً متى سرت انت اى سرت انا يوم الجمعة فان يوم الجمعة مفعول فيه حذف فعله الناصب
له جوازاً وهو سرت بقرينة مقالية وهى قول من قال متى سرت انت او حالية كقولك لمن اراد ان يجلس هذا
المكان اى اجلس هذا المكان او لمن اراد الخروج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة وينصب المفعول فيه ايضاً بعامل
مضمر اى محذوف على شريطة التفسير وجوباً حيث لا يجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنى عنه نحو يوم
الجمعة صمت فيه اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر او
اضمر الاول دون الثانى ليكون اولاً اجمالاً وثانياً تفصيلاً والتفصيل فيه اى فى كون المفعول فيه منصوباً
بعامل مضمر على شريطة التفسير بعينه اى موافقاً لما سبق من غير فرق كما مر فى المفعول به ويكون حكمه
حكم ما اضمر عامله فى المفعول به من اختيار الرفع فى نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب فى نحو ايوم
الجمعة سرت فيه وتستوى الامرين فى نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر فيه
عمرو ووجوب النصب فى نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا افاده السيد عبد الله **المفعول له** قد سبق
اعرابه اى الذى فعل لاجله هو اى المفعول له فى اصطلاح النحاة ما اى اسم ما فعل مبنى للمفعول لاجله
الضمير راجع الى الموصول اى لقصد تحصيله اى تحصيل المفعول له كما فى ضربته تاديباً او بسبب وجوده كما فى
قعدت عن الحرب جبناً يعنى اثره كان كالمثال الاول فان التاديب اثر الضرب وفايدته او مؤثراً كالمثال
الثانى فان الجبن سبب مؤثر للقعود عن الحرب فقوله ما فعل جنس شامل للمفعول له وغيره وخرج به اى بقوله لاجله

سائر المفاعيل اي باقي المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه يعني من المفعول المطلق او المفعول به او المفعول فيه
او المفعول معه فان في كل واحد منها ما فعل لاجله بل فعل مطلقا او فعل به او فعل فيه او فعل معه فعل بالرفع نائبه اي
حدث وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر لما ذكر مذكور بالرفع صفة الفعل اي ملفوظ
حقيقة كالمثالين المذكورين او حكما كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقرينة مقالية كالمثال المذكور في الشرح او حالية
كما اذا قلت تاديبا لمن اراد ان يضرب غلامه اي تضربه تاديبا اريد ان تضربه تاديبا ولمن قعد عن الحرب
جبنا يعني اقعدت عنها جبنا فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا يعني اذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له
المفعول له الذي قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر في حكم المذكور اما بالقرينة المقالية كما اذا قلت انت مجيبا السائل
تاديبا في جواب من قال سائلا لك لم ضربت زيدا او بالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا
فقوله اي قول المص مذكور احتراز عن ما لم يذكر فعله لا حقيقة ولا حكما مثل اعجبني التاديب وعجبت عن التاديب
او اعجبني تاديبك او عجبت من تاديبك وغير ذلك فانه فعل لقصد تحصيله لا محالة فعل من الضرب وغيره مما
يفيد التاديب لكنه ليس بمذكور لا حقيقة ولا حكما وفي الرضي فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره
لا لفظا ولا تقديرا انتهى فان قلت كيف يصح الاحتراز به اي بقوله مذكور عنه اي عن مثل اعجبني التاديب
وهو اي الفعل الذي فعل لاجله اي لقصد تحصيله مذكور في الجملة اي في بعض الامثلة كما في قولك ضربت زيدا لانه
ذكر الفعل الذي فعل لاجله في هذا المثال يوذن ذكره في مثل اعجبني التاديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر
فعله حكما فيرد السؤال المذكور قلنا المراد من قوله مذكور مذكور معه كالمثال الذي اورده السائل واما المثال الذي
احترز عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال فان قلت هو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور معه اي مع المفعول له
في قولك ضربت زيدا تاديبا وكون الفعل مذكورا معه في هذا المثال يوذن ان يكون مذكورا في ذلك المثال فيكون
الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول قلنا المراد بقوله مذكور معه اي مع المفعول له في التركيب الذي هو اي المفعول له
فيه يعني ان يكون الفعل الذي فعل لاجله مذكورا مع المفعول له في تركيب واحد وفي المثال المذكور لم يذكر الفعل
الذي فعله لاجله فيه لا لفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور ويرد ح اي حين كون المراد من قوله
مذكور مذكورا معه في التركيب الذي هو فيه نحو اعجبني التاديب الذي ضربت انت لاجله اي لقصد تحصيله فان الفعل

الذي فعل

الذي فعل لاجله مذكور في هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له لانه بالرفع فاعل اعجبني اللهم جرت العادة باستعمال هذا اللفظ
فيما اي في الجواب الذي في ثبوته ضعف وكانه يستعان في اثباته بالله تعالى كذا في حاشية المطول الا ان يراد بذكره
معه اي بذكر الفعل الذي فعل لاجله مع المفعول له ايراده بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدا يعني المراد بذكر الفعل مع المفعول له
ان يوتى الفعل معه اي مع المفعول له للعمل فيه اي ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعا على انه قائم مقام
الفاعل لقوله ان يراد فيخرج هذا اي على تقدير ان يكون المراد بالذكر الذكر معه للعمل فيه فيحصل المراد والمفعول له اما ان يكون
علة وغرضا يعني اثرا للفعل مثل ضربته تاديبا لان التاديب علة غائية للفعل واثر له فقوله مثل مبتدا وقوله
مثال خبره لما فعل للمفعول له الذي فعل لقصد تحصيله فعل وهو اي ذلك الفعل الضرب الصادر عن المتكلم فان التاديب
انما يحصل في هذا المثال بالضرب ويترتب عليه فيكون اثرا له وغرضا كما ان الاكرام في قولك كبرت الزجاج
انما يحصل بالكبر ويترتب عليه فيكون اثرا له واما ان يكون علة له فقط مثل قعدت عن الحرب جبنا لان الجبن علة
للقعود وليس بغرض واثر له بل موثر له وفي الحاشية اشار الى ان المفعول له يكون علة صرفة وقد يكون علة
من وجه ومعلولا من وجه وقدم الثاني لانه اهم لدقته انتهى مثال لما فعل اي للمفعول له الذي فعل بسبب وجوده فعل هو
اي ذلك الفعل القعود فان القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن فيه وهو متقدم على الفعل في الوجود
والقائل اي الذي قال بكون المفعول له معمولا من معمولات الفعل مستقلا في كونه معمولا له غير داخل في المفعول المطلق يعني
قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلة له
وبهذا جعل المفاعيل خمسة بخلاف خلافا فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى ان المخالفة
مستندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما في هذا الفن الا ان الاولى اسنادها الى الزجاج وجعل
النحاة اصلا ولذا قال في الحاشية والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحاة اصل و
الخلاف انما وقع منه انتهى ظاهرا وانما قال ظاهرا لانه بعد التاويل الاتي ليس لاحد خلاف في انه مفعول مطلق
وانما الخلاف قبل التاويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره
مفعول له لا مفعول مطلق حتى صارت خمسة والخلاف انما هو في الظاهر فلا فائدة لقول من قال لا فائدة لقوله ظاهرا
للزجاج فقال ابن ذج يذج اما لكونه صانعا للزجاج واما لكونه بايعه كما يقال قدار لصانع القدر ولبايعه وكذا خفاف

فقال

وبيّن انه فاته اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر اى مفعول مطلق لا مفعول له ولو قال فانه عنده مفعول مطلق
لكان اوضح ولكن عبّر بالمصدر اختصاراً من غير لفظ فعله العامل فيه مثل قعدت جلوساً فالمعنى عنده اى
عند الزجاج فى المثالين المذكورين فى المتن وهما ضربته تأديباً وقعدت عن الحرب جبناً على وجهين اما بتقدير
الفعل من جنسه وبابه وجعل العامل فيه الآن متعلقاً لذلك الفعل مثل ادبته بالضرب تأديباً وجبنت فى القعود
عن الحرب جبناً واما بتقدير مصدر من جنس الفعل الناصب له مضافاً الى ما جعل مفعولاً له عند الجمهور ومفعولاً مطلقاً
عند الزجاج مثل ضربته ضرب تأديب هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب او من قبيل اضافة العلة
المعلول الى العلة وقعدت قعود جبن هذه الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجبن سبب للقعود
عن الحرب ورُدّ مبنى للمفعول من ردّ يردّ بابه قلم قول الزجاج اى مقوله وهو ان المفعول له مفعول مطلق لا مفعول
مستقل بان متعلق برد صحة تأويل نوع بنوع آخر لا تدخله فى حقيقته يعنى بانه يكون تأويل المفعول له بالمفعول
المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صحيحاً لا يخرج المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخله فى نوع آخر
وهو المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق قبل التأويل ويكون اقسام المفاعيل اربعة الا ترى قوله الا كلمة
تنبيه يؤتى بها فى مقام الاستدلال تنبيهاً على المدعى وترى فعل مضارع مبنى للمفعول ان كان من نبه غائباً ومبنى
للفاعل ان كان مخاطباً فح يكون بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق ان صحة تأويل الحال بالظرف سواء
كان الحال مفرداً او جملة نحو اتيتك والجيش قادم اى هذا الوقت واقعة وثابتة من حيث ان معنى قولك
جاءنى زيد راكباً جاءنى وقت الركوب قوله من غير ان تخرج عن حقيقتها حال من الضمير المستكن فى الخبر يعنى صحة
تأويل الحال مفردة او جملة بالظرف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحة غير مخرجة الحال عن حقيقتها ونوعها
يعنى لا يقال انها ظرف قبل التأويل وكذا صحة تأويل الظرف بالحال لا تخرجها عن حقيقتها ونوعها مثل جاءنى زيد وقت
التعليم اى جاءنى زيد حال كونى معلماً وشرط مبتدأ مضاف الى نصبه اى شرط انتصاب المفعول له اشار الى ان الضمير
المجرور راجع الى المفعول له والى ان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اى وشرط كون المفعول له منصوباً
لفظاً او تقديراً الا شرط كون الاسم مطلقاً مفعولاً له فالمفعول له عند المص ايضاً نوعان كالمفعول فيه نوعان ما
قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا ايضاً خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولاً له فقط

فالسمن

فالسمن بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سُمنان بضم السين كعبد وعبدان وسمّن الرجل
الطعام من باب نصر لتّه بالسمن فهو طعام مسمون وسمين ايضاً ويقال لبايعه سمّان كذا فى الصحاح
وما يستخرج من الحبوبات والنباتات يقال له دهن والاكرام من الكرم فى قولك جئتك للسمن وللاكرام والتزاير
والمخاصمة فى قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيد امس مجروراً باللام فى الكل عنده اى عند المص مفعول له بناء
على ما يدل عليه حده وحده على ما سبق ما فعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجئ لقصد تحصيل السمن ولسبب وجود الاكرام
وفعل الخروج ايضاً لسبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد مفعولاً له وهذا اى ما قاله المص ههنا وهو قوله وشرط نصبه
كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا اى ما قاله ههنا ايضاً اى كما ان ما قاله فى المفعول فيه خلاف اصطلاح
القوم كذلك ما قاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير اللام خلاف اصطلاح القوم [illegible] فانهم لا يطلقون المفعول له الا على
المنصوب بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو اللام لفظاً لا مفعول به ولذا قالوا وشرطه اى
شرط كون الاسم مفعولاً له تقدير اللام وخالفهم المص حيث جعل المجرور بها مفعولاً له ايضاً وهو الحق لما سبق فى المفعول فيه
تقدير اللام اى ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من حيث العمل اذ لو كان مراداً لما صح نصبه كما فى الاضافة التى بمعنى اللام
فان اللام مراد فيها وانما قدر ليفهم العلية من نفس المفعول له لا من لفظ اللام لانها اى لان اللام اذا ظهرت لفظاً
لزم الجر اى جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام لا من نفس الصيغة وخص اللام بالذكر الباء ههنا داخلة على المقصور
اى واقتصر المص على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير اللام وغيرها مما يفيد العلية لانها
اى لان اللام الغالبة اى غالبة الاستعمال فى تعليلات الافعال لان احد معانيها التى وضعت اللام لها التعليل فكانها كا
اصلاً فى هذا الباب وما يكون اصلاً يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانها وان استعملت فى التعليل لكنها نيابة
عن اللام ومجازاً عنها كما ان أنْ وإنْ اصل فى حروف النواصب والجوازم حتى جاز اظهارهما وتقديرهما دون غيرهما
على ما سيجئ فلا يقدر غيرها اى غير اللام من مِن بكسر الميم او الباء الجارة للالصاق او فى مع انها اى مع ان كلاً من
هذه الحروف من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعاً مفعول ثان لرأيته والمفعول الاول الضمير البارز الراجع
الى الجبل اى متواضعاً لان الخشوع التواضع او ساكناً مطمئناً مثل قوله تعالى وترى الارض خاشعة اى ساكنة مطمئنة
لا نبات فيها متصدعاً التصدع التفرق يقال تصدع القوم اى تفرقوا وبالفارسية پراگنده شدن مفعول ثان ايضاً لرأيته

بخشيته بمعناه

من خشيته الله علة للتصدع بمعنى الجارة اى لرأيت ذلك الجبل خاشعا اى منقادا لامر الله متصدعا اى متفرقا لخوفه من الله وعذابه وهذا مثال لكون المفعول له مفعولا له بمعنى الجارة وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا فى الرضى

والباء السببية ههنا كاللام يعنى علة للتحريم اى حرمنا على بنى اسرائيل طيبات اى اشيا كانت حلالا عليهم وهى كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم على ما بين فى كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة وقوله عم ان امراءة دخلت النار قوله ان مخففة من المثقلة عملت فى ضمير القصة المقدر اى انها وامراءة مبتداء دخلت خبره والمبتداء مع خبره خبر لان اى عملت عملا يكون سببا لدخول النار

فى هرة اى لاجلها اى لاجل هرة امسكتها وحبستها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تاكل من حشرات الارض فماتت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذى بفى ولما كان تقدير اللام فى قوله وشرط نصبه تقدير اللام عبارة عن حذفها اى اللام عن اللفظ وعن ابقائها فى النية لا عن حذفها منسيا بان تحذف فى اللفظ والنية معا لانه لو كان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام والحال انه كان الاصل فى تعليلات الافعال ابقاءها اى اللام فى اللفظ لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الاصل ابقاءها فى النية اذا كان كذلك فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى شرط لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط لكونه مستعملا على الاصل بل الحاجة اليه اى الى الشرط انما تكون فى حذفها اى اللام من اللفظ لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج الى الشرط ليكون الشرط اى ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه ولهذا اى يكون التقدير عبارة عن الحذف قال وانما يجوز حذفها اى اللام بوضع المظهر موضع المضمر قيل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ وابقاء فى النية كما قال به الشارح والحذف ترك فى اللفظ والنية معا وفى قوله يجوز اشارة الى ان تقدير اللام عند وجود الشرط المذكور باسرها جايز لا واجب لان وجود الشرط لا يوجب وجود المشروط كالوضوء للصلوة ولم يكتف المص فى التعبير بارجاع ضمير الفاعل المستكن فى يجوز الى تقدير اللام ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع الى التقدير تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف

اذ لو

175

اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير اللام انتهى اى فيجوز حذفها اى حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة كما يجوز ذكرها عند وجودها وشروطها ثلثة احدها ما ذكره بقوله اذا كان المفعول له فعلا اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يغنى عنه لان المراد منه حدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل فقوله فعلا احتراز عما اى عن الشئ الذى دخل عليه اللام اذا كان ذلك الشئ عينا قايما بذاته لا معنى قايما بغيره فان اللام اذا كان ما دخل عليه عينا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا فيلزم الواسطة وهى اللام نحو جئتك للسمن فان السمن وان كان باعثا للمجئ فى الظاهر وعلة له الا انه لما كان قايما بذاته لم يدخل تحت المجئ فلزم اللام

للمجئ

وثانيها ما ذكره بقوله لفاعل الفعل المعلل به بفتح اللام الاولى والجار متعلق بقوله فعلا اى فعلا لفاعل فعل المفعول له وفاعل عامله اى عامل المفعول له يعنى يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشئ واحد حيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتاديب بالمتكلم فى قولك ضربته تاديبا وكذا الجبن والقعود فى قولك قعدت عن الحرب جبنا قايمان بالمتكلم وهذا احتراز عما اذا كان فعلا لغيره اى عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعل الفعل العامل فى المفعول له غير الفاعل القايم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك فيكون اجنبيا فيلزم اللام نحو جئتك لمجيئك اياى فان المجئ الاول قايم بالمتكلم والثانى بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ما ذكره بقوله ومقارنا له اى للفعل المذكور اى للفعل الذى اتحد فاعل المفعول له فى الوجود لان الاصل فى التعليلات ان يقارن العلة المعلول اى لما جعلت علة له وذلك بان يتحد زمانا وجودهما اى وجود الفعل والمفعول له يعنى يكون زمان المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب الصادر عن المتكلم والتاديب الصادر ايضا منه واحد وهو زمان الماضى لان الحدث المعلل ههنا تفسير للحدث المعلل فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يتميز كل منهما بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التاديب كذا فى الرضى اذ لا مغايرة بينهما اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له الا بالاعتبار بان نعتبر ان زمان الفعل متقدم على زمان المفعول له

وأن اتحدا في الواقع والحقيقة أو يكون عطف على يتحدا أي بأن يكون زمان وجود أحدهما أي زمان
وجود واحد من الفعل أو المفعول له بعضا من زمان وجود الآخر بأن يكون زمان وجود أحدهما
شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب
جبنا فإن زمان الفعل العامل في المفعول له أعني القعود الصادر عن المتكلم بعض زمان المفعول له أعني
الجبن القائم بالمتكلم أيضا لأن زمان وجود الجبن فيه أحاط زمان وجود القعود لأن الزمان
الثاني جزء من الزمان الأول الجبن بالضم والسكون مصدر صفته الجبان والجبين بضمتين
لغة فيهما وبعضهم يقول جبن وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم جبنا
فهو جبان وجبين أيضا من باب ظرف فهي جبين وامرأة جبان كذا في الصحاح أو زمان الفعل
نحو شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين فإن زمان المفعول له أعني إيقاع الصلح بينهما بعض
زمان الفعل أعني شهود الحرب لأن زمان إيقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلا في أثنائه
وجزءا من أجزائه واحترز المص بذلك القيد أي بالقيد الثالث وهو قوله ومقارنا له في الوجود عما أي
عن المفعول له الذي إذا لم يكن أي زمان وجوده مقارنا له أي لزمان وجود الفعل في الوجود بأن يكون زمان
وجود الفعل حالا وزمان وجود المفعول له ماضيا نحو أكرمتك اليوم لوعدي بذلك أي بالإكرام
إياك أمس فإن المفعول له ههنا وهو الوعد وإن كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به إلا أنه لم يقارنه
في الوجود على التفصيل المذكور لأن زمان وجود الإكرام اليوم وزمان وجود الوعد أمس فلم يقترنا
وإنما اشترط بالبناء للمفعول هذه الشرائط الثلاثة لانتصابه باللام لأنه أي لأن المفعول له بهذه
الشرائط أي بوجود هذه الشرائط بأسرها فيه يشبه المصدر أي المفعول المطلق الذي لم يحتج في
نصبه إلى الواسطة فيتعلق المفعول له بلا واسطة حرف بينهما تعلق المصدر به يعني فكما يشتمل
الفعل على مصدره لكونه جزءا من مفهومه فينصبه بالفعل بلا واسطة كذلك يشتمل المفعول له الذي وجد هذه
الشرائط فيه فينصبه من غير واسطة أيضا وفي الرضي لأن علة الأفعال كثيرا ما تجيء جامعة لهذه
الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة في العلية والغرض أن يكون معناه ما يدل على اللام المقدرة المفيدة

للعلية

المفعول له

للعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى بخلاف ما إذا اختل من الاختلال بشيء منها أي بخلاف
الذي لم يوجد فيه واحد أو اثنان أو ثلثة من الشروط فاللام لازمة فيه لخروجه عن كونه في ضمن الفعل
فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل إياه المفعول معه قد سبق إعرابه أي الذي فعل بمعنى
للمفعول بمصاحبة الجار والمجرور في محل الرفع على أنه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع إلى الموصول وفيه
إشارة إلى أن الألف واللام في قوله المفعول موصولة صلتها المفعول معه على ما سيجيء والباء في قوله
بأن يكون متعلقة بالمصاحبة الفاعل الذي قام به الفعل العامل في المفعول معه مصاحبا له أي للمفعول معه
في صدور الفعل عنه أي عن الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فإن استواء الماء مصاحب للخشبة حين
أسند إلى الماء أو المفعول عطف على قوله الفاعل أي أو بأن يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه في وقوع الفعل عليه
أي على المفعول مثل كفاك وزيدا درهم فإن الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله وزيدا حين تعلقت
بالمفعول وهو ضمير المخاطب فقوله معه منصوب لفظا للزوم ظرفيته إلا أنه مرفوع تقديرا على أنه مفعول ما لم
يسم فاعله لقوله المفعول كما قلنا آنفا أسند بالبناء للمفعول إليه أي إلى قوله معه لكونه مرفوعا تقديرا قوله
المفعول كما أسند المفعول إلى الجار والمجرور في قوله المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والضمير المجرور في الكل
راجع إلى الألف واللام لكون الألف واللام في اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذي والتي
واعتذر بالبناء للمفعول أي بيّن العذر عن نصبه أي عن نصب معه مع كونه مفعولا لما لم يسم فاعله لقوله المفعول
وما لم يسم فاعله يجب أن يكون مرفوعا بالقيام مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع بما جوزه أي بالقاعدة التي
أثبتها بعض النحاة من إسناد الفعل بيانه لما في قوله بما يعني جوز بعض النحاة إسناد الفعل أو شبهه
سواء كان مبنيا للفاعل أو المفعول إلى اللازم النصب أي إلى الظرف الذي يجب نصبه على الظرفية وتركه
بالجر عطف على قوله إسناد والضمير راجع إلى لازم النصب أي ومن ترك لازم النصب وإبقائه منصوبا جريا
أي ليكون جريا وواقعا على ما هو عليه في الأكثر أي على الحالة التي يكون ذلك الظرف واقعا عليها في أكثر
الاستعمال وهي النصب على الظرفية وإليه أي إلى ما جوزه بعض النحاة وإثباته ذهب بالبناء للمفعول وما ثبته
قوله إليه في قوله تعالى لقد تقطع التقطع التفرق بالفارسية بركنده شدن بينكم حال كون هذا القول جاريا

التوجيه

على قراءة النصب واما على قراءة الرفع يعني رفع بينكم فليس مما نحن فيه وذكر في بعض الحواشي ان هذا الرأي اي بهذا يعني اسناد الفعل الى اللازم النصب وابقائه منصوبا شريف اي مقبول وحسن جدا فقوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا لجعل ما هو محط الفائدة ~~وهو محط الفائدة~~ وهو ما لزم نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل ومع جعل المصدر نائبا مناب الفاعل وفي حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى مصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا انتهى وقيل الوجه فيه ان يجعل قوله المفعول معه من قبيل قوله وقد حيل ماض مبني للمفعول مثل قيل يقال حال الشيء بيني وبينه يحول حولا اي حجز وبابه قال كذا في الصحاح بين العير بالفتح الحمار الوحشي والاهلي ايضا والانثى عيرة والنزوان بفتحتين الوثوب يقال نزا الذكر على الانثى ينزو نزاء بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا اي وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الانثى فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه اي في هذا القول هو الضمير المستكن الراجع الى مصدره اي مصدر الفعل اي حيل الحيلولة لان لفظ بين للزوم ظرفيته اي لكونه دائما منصوبا على الظرفية لا يقام مقام الفاعل اي لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل ابدا مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية ابدا يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو ممتنع فعلى هذا اي على الوجه الذي قيل معناه اي معنى قوله المفعول معه الذي فعل فعل بمصاحبته بناء على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول معه ضميرا مستكنا فيه راجعا الى مصدره الذي هو الفعل ويكون الضمير المجرور في معه راجعا للموصول وهو الالف واللام في قوله المفعول مذكور خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدأ محذوف تقديره هو والجملة استيناف بعد الواو ظرف للمذكور احتراز اي قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف عن المذكور اي الذي ذكر بعد غيره اي غير الواو كالفاء وثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها لما لم يكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه لمصاحبة معمول فعل لازما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو للمصاحبة والمعية لكن ما بعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر وليخرج المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل جاءني زيد وعمرو فان المقصود منه

الجمعية

الجمعية في المجيء سواء جاءا معا او متفرقا اللام في قوله لمصاحبة متعلق بمذكور يعني اللام ههنا للتعليل كقولك ضربت زيدا للتأديب اي لاجل التأديب اي يكون ذكره اي ذكر المفعول معه بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل والمصدر ههنا مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل وافادته اياها معطوف على المصاحبة والضمير المجرور راجع الى الواو والمنصوب الى المصاحبة اي ولاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع سواء خبر مقدم كان ذلك المعمول اي المعمول الذي كان المفعول معه مصاحبا له فاعلا للفعل العامل في المفعول معه ولفظ كان في تأويل المصدر مبتدأ نحو استوى الماء والخشبة اي في العلو اي وصل الماء الى الخشبة وصار مساويا لها بحيث لم يكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون فيها لكل يوم حد حتى ينتهي الى الحد الذي يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه ههنا هو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبته معمول الفعل وهو الماء في الاستواء على ما ذكرنا وسواء كان ذلك المعمول مفعولا لذلك الفعل نحو كفاك وزيدا درهم فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل مصاحبته معمول الفعل وهو المخاطب في كفاية درهم واحد لهما على سبيل الاشتراك وسواء كان ذلك الفعل اي الفعل العامل في المفعول معه لفظا اي لفظيا يعني منسوبا الى اللفظ يعني ملفوظا كالمثالين المذكورين الذين ذكرهما الشارح في تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما او معنى اي معنويا مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره نحو ما لك وزيدا لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة ظاهرة لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوي وهو الكاف فيما صح من الفعل اي ما تصنع وزيدا وما تلابس زيدا وغيرهما والمراد بمصاحبته اي المفعول معه المعمول فعل فاعلا كان المعمول او مفعولا لفظيا كان الفعل او معنويا مشاركته اي المفعول معه المذكور بعد الواو له اي للمعمول الفاعل او المفعول في ذلك الفعل يعني يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو شريكا للمعمول في الفعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ولا ينفصل يعني يكونان في زمان واحد مصاحبين فيه نحو سرت وزيدا فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم الذي هو الفاعل في السير في وقت واحد يعني

وقع سيرهما معاً يعني حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه في ذلك الزمان ايضاً وبالعكس او شاركته له في
ذلك الفعل في مكان واحد نحو لو تُرِكَت الرواية بتاء التأنيث لا الخطاب ولا التكلم مبني للمفعول الناقة نائبه
وفصيلها اي مع فصيلها في مكان واحد لرضعها جواب لو اي رضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان
شريكاً لمعمول الفعل وهو الناقة في ذلك الفعل يعني في الترك يعني لو أُبقيت الناقة مع فصيلها في مكان واحد
لرضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء في مكان واحد لم يقدر ان يرضعها ففي هذا المثال يكونان شريكين في
الزمان ايضاً لان الشركة في المكان تستلزم الشركة في الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشركة
في المكان فقط ليكون مثالاً له فيقال رضع الصبي شير خورده كودك بالفارسية بچه شير از شير مادر كرده شد
فلا ينتقض تعريف المفعول معه بالمذكور بعد الواو العاطفة المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك في الزمان
الواحد او المكان الواحد نحو جاءني زيد وعمرو ورأيت زيداً وعمراً ومررت بزيد وعمرو فانها اي الواو في هذه الامثلة
لا تدل الا على المشاركة اي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في اصل الفعل يعني في المجيء والرؤية والمرور فقط
دون المصاحبة اذ لا يلزم ان يكون المجيئان في زمان واحد لان المراد اجتماعهما في المجيء سواء جاءا في زمان
واحد او لا وكذلك غيره يعني يحتمل ان يكونا مصاحبين في المجيء في الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما
قبل حصوله من الاخر اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز به عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه
لانها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمهما وهو العمل يعني عمل النصب مثلهما وقال الزجاج هو
منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نابت منابه وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحب الخشبة
والاخفش نصبه بنصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من له
ذوق سليم ان العامل في المفعول معه يعني الناصب له الفعل المتقدم سواء كان لازماً او متعدياً فيما كان
ملفوظاً او معناه اي العامل الناصب له معنى الفعل فيما كان امراً معنوياً مستنبطاً من فحوى الكلام بتوسط
الواو التي بمعنى مع يعني تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما
وانما وضعوا اي النحاة او العرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين في الحقيقة العرب والنحاة
ينقلون كلامهم الواو موضع مع اما لفظاً فلكونها اي الواو اخصر منها والاختصار مطلوب في الكلام واما معنى

فلاستدامة

فلاستدامة المصاحبة واصلها اي اصل الواو واو العطف التي فيها معنى الجمع المطلق لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم
يجز تقديم المفعول معه على صاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقديم المعطوف على ما عطف عليه ولا على عامله ايضاً لعدم تقدم
التابع على المتبوع فناسب معنى المعية لها وفي الرضي قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقاً فلا
كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والخشبة استوى الماء انتهى ولا يقال ايضاً استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل
حيث يجوز تقديمها على عواملها ولما بين اجمالاً ان عامل المفعول معه يكون لفظياً ومعنوياً بقوله لفظاً او معنى اراد
ان يفصل كل واحد منهما جاعلاً التفسير على ترتيب اللف فقال مصدراً كلامه بالفاء التفصيلية فان كان وهذا الكلام ايضاً
متفرع تفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو في اي مقام يقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازاً او وجوباً اي وجد
يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج الى الخبر فح يكون قوله لفظاً منصوباً على التمييز او على الحالية بمعنى ملفوظاً
ويجوز ان يكون ناقصة وقوله لفظاً يكون ح منصوباً على الخبرية بمعنى ملفوظاً ايضاً ولما كان معنى التامة
مناسباً للمقام اكتفى الشارح به في التفسير الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح
اي ما يدل على الحدث يريد به الفعل اللغوي وهو الدال على معنى قائم بالغير اي الاصطلاحي فيعم ذلك الفعل
الاصطلاحي واسمي الفاعل مثل انا سائر وزيداً والمفعول مثل انا مغفور وعمراً والصفة المشبهة مثل انا ظريف
وبكراً او غيرها اي غير هذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبني سير زيد وعمراً لفظاً اي من حيث اللفظ او حال كونه
ملفوظاً او ان كان ما يدل على الحدث ملفوظاً وجاز الواو للحال اي وقد جاز او للعطف فتكون الجملة معطوفة
على الشرط اي لم يجب العطف اي جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمول الفعل ولم يمتنع ذلك العطف ايضاً
يعني الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعني الوجوب والامتناع والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين
دون الاخر يعني الوجوب او الامتناع والخاص عنهما معاً فلا ينتقض هذا الكلام بمثل ضربت زيداً وعمراً
لوجوب العطف بقرينة المعطوف عليه فيه اي في هذا المثال لان المعية والمصاحبة في الضرب في مكان واحد او
زمان واحد متعسرة فيكون الواو للعطف فالوجهان جواب الشرط اي العطف اي جعل الواو للعطف فح يكون
ما بعدها معطوفاً على ما قبلها لان الاصل فيها هو العطف والنصب على المفعولية اي نصب ما بعدها على ان يكون
مفعولاً معه مصاحباً لمعمول الفعل جائزان اذ لا مانع عن واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلاً والعمل بالاصل

هو الاصل عند التعارض نحو جئت انا وزيدٌ وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا
متعينا لان الفصل وان كان قائما مقام التاكيد الا انه لم يكن مثله في كل وجه بالرفع اي رفع وزيد على العطف اي
بناءً على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لمكان التاكيد بالمنفصل وزيدا بالنصب على المفعولية اي على
ان يكون مفعولا معه لمصاحبته معمول فعل في زمان واحد والا عطف على قوله جاز اي وان كان ما يدل على الحدث لفظا ولم يجز
العطف اي عطف ما بعد الواو على ما قبلها بل يمتنع العطف لمانع تعين النصب اي نصب ما بعدها على انه مفعول
معه حيث لا وجه سواه وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب فح يكون المراد بالتعين التعين الاستحساني وذلك
مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح
لا ممتنع على ما يجيء مثل جئت وزيدا فتعين ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه فان العطف اي عطف
زيد على الضمير المرفوع المتصل فيه اي في المثال المذكور ممتنع لعدم الفاصلة بينهما يعني لا توجد الفاصلة التي
تكون تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل ولا بغيره كالفصل بينهما بالظرف وغيره وان كان
اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث سواء كان فعلا اصطلاحيا او غيره كما سبق معنى تمييز او حال او خبر لكان
على تقدير كونها ناقصة اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ من غير تصريح به ولا تقديره وفي الرضي والفعل المعنوي
على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي اولا فالاول نحو ما لك وزيدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل
او بما في معناه نحو ما شانك لانه بمعنى ما فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل والثاني اعني
الذي لا يكون في اللفظ مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت لعدم الناصب
وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية الى هنا كلامه وجاز هو كالاول في التوجيه الا انه ههنا سلب العام اي لم
يمتنع العطف اي عطف ما بعد الواو على ما قبلها بان تكون للعطف لا للمصاحبة تعين جواب الشرط وقيل اختير
العطف اي عطف ما بعدها على ما قبلها حيث اي لانه لا يحمل الكلام على عمل العامل المعنوي لضعفه عند جواز
الحمل على عمل العامل اللفظي بلا حاجة تستوجب الحمل على عمل العامل المعنوي مع جواز وجه آخر غير الحمل على عمل
العامل المعنوي وهو اي الوجه الآخر العطف يعني اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على انه مفعول
معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوي واذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على ما قبلها يلزم الحمل على عمل العامل
اللفظي

اللفظي فتعين هذا لكون العامل اللفظي اقوى من المعنوي وعند وجدان القوي لا تاثير للضعيف ولان معنى الفعل
غير بالغ درجة الفعل فلا ينتصب به المفعول معه كما ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاولى ولذا قال الرضي
يجوز العطف به بلا تكلف نحو ما لزيد وعمرو والا عطف على جاز اي وان كان الفعل امرا معنويا مستنبطا من اللفظ
ولكن لم يجز العطف اي عطف ما بعدها على ما قبلها بل امتنع العطف تعين النصب اي جعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها
على انه مفعول معه للعامل المعنوي حيث اي لانه لا وجه سواه اي سوى النصب لانه اذا تعذر العمل بالاقوى وهو العطف
وامتنع يكتفى بالعمل بما هو الادنى وهو النصب على انه مفعول معه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا وانما اورد مثالين
مع انه يكفي لايضاح ما هو المراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كما في المثال
الاول ومع حرفه ايضا والاسم كما في المثال الثاني فانه امتنع العطف اي عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور فيهما اي في المثالين
المذكورين وامثالهما لان العطف على الضمير المجرور سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول او بالاضافة كما في المثال الثاني
بلا اعادة الجار في المعطوف حرفا كان او اسما غير جائز لما سيجيء وههنا لم يعد ولم يجز جواب عن سؤال مقدر تقديره
اذا لم يجز العطف على الضمير المجرور فلم لم يجز العطف على الاسم وهو الشان ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل
بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باي وجه كان وههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستينافية
بقوله ولم يجز عطف عمرو على الشان كما لم يجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى اذ المعنى المقصود في ما شانك ونفس عمرو فيكون السؤال
عن شان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل في هذا المعنى
والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر يعني مراد المتكلم السؤال
عن وصفهما لا السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو ولانه لو عطف عمرو على الشان يكون السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو
وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال لما سبق آنفا وقال المحشي ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف
فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شانهما او على الشان فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شانهما لان المعنى يكون ح وشان عمرو والنصب ان ترجح
بالسلامة عن الحذف ترجح هذان التقديران بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي انتهى كلامه ملخصا وهذان التقديران وان
كانا جائزين الا انهما لا يخلوان عن تكلف وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة الواردة لتعين العطف وتعين

التفصيل يشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالاخرى لان المعنى اى
لكل واحد من الامثلة السابقة قولك ما تصنع وما يماثله مثل ما يلابس بالياء التحتانية او الفوقانية فيكون من باب حذف
المعطوف والاكتفاء به والحمل بالمقايسة او الاحالة على فهم المتعلم فمعنى ما شانك وزيدا قولك ما تصنع وزيدا
بالتاء المثناة من فوق فى هذا التفصيل نشر على خلاف اللف ومعنى مالك وزيدا ايضا اى كالمثال الاول قولك
ما تصنع وزيدا بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير دالا على
الخطاب لان المفسر عين المفسر ومعنى ما لزيد وعمرو قولك ما يصنع زيد وعمرو بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا
اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك **الحال** من حال الشئ يحول اى انقلب سمى هذا القسم بها لانقلابها
وتحولها غالبا لما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات اى فى بيان ما يلحق بها وانما الحقت الحال بها من حيث
انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولانها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه لما سبح قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبين
هيئة الفاعل او المفعول به دون غيرها وفيه معنى الظرفية ايضا وهى اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث ما اى شئ مفردا
كان او جملة وان جعلت لفظة ما اعم من الاسم الحقيقى او الحكمى وفسرتها بالاسم بانه نقول اى اسم حقيقة كالحال
المفردة او حكما كما تكون جملة خله وبه يبين هيئة الفاعل اى صفة حال صدور الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا
فان الحال ههنا يبين حال زيد وصفة عند صدور المجئ عنه وهى الركوب فيكون قوله راكبا مبينا لوصف الركوب
عند كون المجئ صادرا عنه او هيئة المفعول به حال وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا فارسا اى من حيث هو فاعل
يصدر عنه الفعل او مفعول به يقع عليه الفعل كما هو الظاهر قوله ما يبين جنس شامل للمعرف وغيره فبذكر الهيئة يخرج ما
يبين الذات كالتمييز فان التمييز وان كان جميعا الا انه مبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة
او مقدرة نحو رطل زيتا وطاب زيد نفسا كما سياتى وباضافتها اى اضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به يخرج
ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدا او الخبر او غيرهما فانها وان كانت مبينة الهيئة الا ان
تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل او المفعول به نحو زيد العالم اخوك او اخوك زيد العالم او ان زيدا العالم اخوك
او ان اخاك زيدا العالم او كان زيد العالم اباك او غير ذلك وبقيد الحيثية اى بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به
يخرج صفة الفاعل مثل جاءنى زيد العالم او صفة المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو رايت زيدا العالم او بالواسطة

نحو

نحو مررت بزيد العالم فانها اى صفة كل منهما تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا اى سواء صدر عنه المجئ او لا وسواء
وقع عليه الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به موصوف بالعلم مطلقا لان تلك الصفة تدل على هيئة
الفاعل او المفعول به من حيث الفاعل فاعل او المفعول به مفعول به وهذا الترديد اى الترديد المفهوم من
كلمة او على سبيل منع الخلو يعنى ان الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول لا يكون هذا الترديد
على سبيل الجمع بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما فلا يخرج عنه
اى عن تعريف الحال مثل ضرب زيد عمرا راكبين فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر ولا مانع من التفريق نحو لقيت راكبا
زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا فانه كان مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما
جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصعدا منحدرة او لقيت هندا منحدرة مصعدا فهذا اولى لان
الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد هو زيد كذا
فى الرضى بل هذا هو الاولى فيكون الاول للثانى والثانى للاول وفصل اولى من فصلين وفى الهندى مثل لقيت
مصعدا منحدرا على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل على ما قلنا لفظا تمييز عن الفاعل او المفعول او حال
عنهما او خبر لكان المقدر والى الاخير ذهب الشارح حيث قال اى سواء كان الفاعل الذى وقع الحال عنه او المفعول
الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبرا والفاعل اللفظى او المفعول
اللفظى لا يكون الا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه يعنى لان الفاعل يكون
فاعلا ولا المفعول مفعولا الا بان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به ملفوظا ومنطوقا فالاخير
فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك من غير اعتبار معنى خارج عنه اى عن الكلام كما اعتبر
فى الفاعل المعنوى فى قوله هذا زيد راكبا او المفعول المعنوى فيه ايضا كما سياتى تحقيقه يفهم ذلك المعنى
الخارج عن الكلام من فحوى الكلام فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك فى فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا او ممدودا
وفى الحديث من الكلاء فحوى ارض لم يفره ماؤها يعنى البصل كذا فى الصحاح سواء كان اى الفاعل والمفعول ملفوظين
حقيقة كما فى قوله ضرب زيد عمرا راكبين او حكما كما سيجئ من الامثلة او معنى معطوف على لفظا اى كان الفاعل

او المفعول به معنويا وهما لا يكونان الا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم هذا
المعنى من فحوى الكلام بحيث لا يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظه ومنطوقه اى باعتبار لفظ
الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام والمراد بالفاعل الذى فى تعريف الحال او المفعول به
الذى هو كذلك اعم يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم من ان يكون حقيقة او حكما يعنى ان يكون الفاعل فاعلا
حقيقيا والمفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا
حكميين كما سيأتى من الامثلة فيدخل فيه اى فى تعريف الحال الحال عن المفعول معه لكونه اى لكون المفعول معه فى
معنى الفاعل لمصاحبته اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا ومثل ما شأنك قائما فان قائما
حال عن الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة مقرونة او لكون المفعول
معه فى معنى المفعول لمصاحبته اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيدا مقيما درهم وكذا المفعول المطلق
يعنى يجوز الحال عن المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز عنه لكونه فى
معنى المفعول به مثل ضربت الضرب شديدا فان شديدا حال عن الضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله
جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقعت الجلوس حال كونه كثيرا فانه اى مثل ضربت الضرب شديدا بمعنى احدثت
الضرب شديدا فيكون مفعولا به وشديدا حالا عنه وكذا اى كما يدخل الحال عن المفعول معه والحال عن المفعول المطلق
فيه يدخل فيه ايضا الحال عن المضاف اليه اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما اذا كان
المضاف الذى اضيف الى صاحب الحال فاعلا او مفعولا يصح حذفه اى حذف المضاف الذى هو فاعل او
مفعول وقيام المضاف اليه الذى هو ذو الحال مقامه اى مقام المضاف فكأنه اى المضاف اليه الذى هو
ذو الحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه الفاعل او المفعول ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له
سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكونا صاحبى الحال لانهما لم يكونا فاعليين ولا
مفعولين حقيقة او حكما تدبر نحو بل ملة ابراهيم حنيفا اى مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم
المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول الفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا ونحو ان يأكل
لحم اخيه ميتا فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان يأكل
فهذان

فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقولك يتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل
مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يؤكل فانه يصح ان يقول بحذف
ملة واقامة ابراهيم مقامها بل يتبع ابراهيم مقام بل يتبع ملة ابراهيم فكأنه حال عن المفعول به ويصح ايضا ان يقول
بعد الحذف والاقامة ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف الذى اضيف الى ذى الحال فاعلا او مفعولا
وهو اى المضاف الذى هو فاعل او مفعول جزء المضاف اليه الذى هو ذى الحال فكان الحال عن المضاف اليه فكأنه حال عن
هو اى حال عن المضاف صح
الفاعل او المفعول لكونه جزءا منه وان لم يصح قيامه اى المضاف اليه مقامه اى المضاف لان جزء الشئ لا يقوم مقامه
بعضا او كلا كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع اى محكوم عليهم بالقطع مصبحين اى داخلين فى الصبح من اصبح
الرجل اذا دخل فى الصباح فح تكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب فقوله مصبحين حال عن هؤلاء المضاف اليه
الدابر فكأنه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه باعتبار ان الدابر المضاف اليه
اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لا الى الموصول بل الراجع اليه ما استكن فيه جزؤه اى جزء هؤلاء
فان دابر الشئ اصله فكأنه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح والدابر مفعول ما لم يسم فاعله
باعتبار ان الضمير المستكن فى المقطوع راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله فحكم المرجع كحكم الراجع فان كان الراجع فاعلا
يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون المرجع ايضا كذلك فصار كأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وقيل حال عن
الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التأنيث للحمل على المعنى فان دابر هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء ولو قرئ تبيتن على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل
الذى هو من ابواب الخماسى او تبيتن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل الذى هو من ابواب الرباعى المزيد فيه
على الثلاثى وجعل الجار الذى فى قوله به متعلقا به اى باحد الفعلين على كلا القرائتين والضمير المجرور راجعا الى الموصول
الذى عبر عنه بقوله لا بالمفعول يعنى لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل متعلقا باحد الفعلين السابقين دخل فيه
اى فى تعريف الحال الحال عن المفعول معه والحال عن المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل الذى ذكر فى التعريف الى الفاعل
الحقيقى او الحكمى والى تعميم المفعول ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على المفعول به والمفعول المطلق
والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد فى الافراد ولا يصح ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه ما عرفت سابقا
اى والمفعول فيه

من انه لا يقع الحال عنها الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه فاذا احتيج الى التعميم لدخول مثل هذا الحال يكون التفسير الاول الاولى
واللايق ليكون التعميم في الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولى تدبر مثل ضربت زيدا قائما فان كانت قرينة
حالية او مقالية تعين صاحب الحال جاز ان تجعله لما قامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل
وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو عن المفعول ومنهم من يقول الطريق
في مثله ان يقول اقوم او يقوم لا قائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقيل انت مخير تجعله حالا عن ايهما شئت
هذا مثال اللفظي الملفوظ حقيقة تمييز عن نسبة المفعول الى نائبه فانه فاعلية تاء المتكلم يعني كونها فاعلة للفعل ومفعولية
زيدا اي كونه مفعولا للفعل انما هي اي ما كل واحد من الفاعلية والمفعولية الا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج في الكلام عنه اي عن الكلام وهما اي
الفاعل والمفعول ملفوظان في هذا الكلام حقيقة اي ملفوظا حقيقيا يريد انه يصح ان تجعل قائما حالا عن ايهما شئت
اي من الفاعل والمفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لا يكون حالا عنهما لكن الاولى ان يجعل حالا عن
زيد اذا لم يكن قرينة ليكون الحال بجنب صاحبه وهو الاصل كذا في الرضي وقد سبق ايضا ومثل زيد في الدار قائما
مثال اللفظي الملفوظ حكما نصب على التمييز فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف اي كونه فاعلا له وهو المنتقل من
عامله بعد حذفه للاختصار لان تقديره زيد حصل في الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر بجملة عند الاكثر
لما سبق ثم حذف حصل واستكن الضمير في الظرف يعني انتقل اليه بعد حذف عامله انما هي يعني ليس تلك الفاعلية الا
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه اي عن لفظ الكلام ومنطوقه والضمير المستكن سواء
كان استكنانه جائزا او واجبا ملفوظ حكما اي يكون في حكم اللفظ لما سبق في قوله واللفظ اما حقيقي او حكمي
لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير ذلك مما يدل على كونه ملفوظا
حكما فكان لفظا حكما وهذا زيد قائما الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة
لاتصاله به يعني يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوي اذا جعلته حالا عن قوله هذا لانه في معنى الفاعل المفهوم من
التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا عن الفاعل المعنوي مثال للمفعول المعنوي لان مفعولية زيدا اي كونه مفعولا
ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته جملة اسمية فليس فيه فاعل

ولا

ولا مفعول بل المفعولية ليس الا باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا لان التنبيه [مفهوم من كلمة ها] الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة ولا شك انهما اي معنى الاشارة والتنبيه ليسا مما
يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر المتكلم في نظم الكلام اشير وانبه ويصير زيد به اي بما قدر في نظم
الكلام مفعولا لفظيا لا معنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا ويقول هذا زيدا قائما
ويجعل نصبه دليلا لما قصده بل مفعوليته بل كون زيد مفعولا انما هي يعني لا تكون تلك المفعولية الا باعتبار معنى
اشير وانبه الخارج صفة المعنى عن منطوق الكلام المعتبر صفة بعد صفة للمعنى لصحة وقوع القائم حالا يعني
انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان العامل في الحال الفعل او شبهه او معناه على ما سيأتي
والاولان مفقودان ههنا لانه ليس فيه فعل ولا شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع
قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل فهي اي مفعولية زيد في المثال المذكور معنوية
لا لفظية لما عرفت وعاملها مبتداء وخبره قوله الفعل وما عطف عليه اي عامل الحال لان الحال يؤنث
باعتبار انه صفة ويذكر باعتبار لفظه اما الفعل اراد بقوله اما الفعل انا ومنفصلة حقيقة يعني يكون لمنع
الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا او تقديرا لانه اصيل في العمل وقوي ايضا وان معنى
الفعل لا يعمل فيها ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقديرا الملفوظ يعني يكون الفعل العامل فيها ملفوظا
حقيقة او المقدر يعني يكون ملفوظا تقديرا بان يكون محذوفا جوازا او وجوبا كما سيأتي نحو ضربت زيدا قائما
هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة وزيد في الدار قائما هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة ان الظرف لا بد له من
متعلق عامل فيه والاصل في العمل الفعل واذا لزم التقدير فالاصل هو الاول ولذا قال الشارح ان كان الظرف مقدرا
بالفعل بناء على كونه اصلا في العمل او شبهه اي ما يشبه الفعل وهو ما يعمل عمل الفعل يعني الرفع والنصب وهو تركيبه
اي من تركيب الفعل اي يكون مشتركا في مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب كاسم الفاعل سواء كان لازما نحو زيد
ذاهب راكبا في مقام ذهب زيد راكبا او متعديا مثل زيد ضارب غلامه مكان ضرب زيد غلامه قائما وسواء كان
ملفوظا تحقيقا كالمثالين المذكورين او تقديرا مثل زيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل على مذهب
الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق وكاسم المفعول اعاد الجار لئلا يتوهم عطفه على

قوله باسم الفاعل سواء كان ملفوظا تحقيقا نحو زيد مضروب قايما او ملفوظا تقديرا نحو زيد في الدار جالسا اذ كان
الظرف مقدرا باسم المفعول والصفة المشبهة ملفوظة كانت نحو زيد حسن الوجه ضاحكا او مقدرة نحو زيد في
الدار ضاحكا فانه تقدير زيد حسن في الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجبني ضرب زيد قايما وهذان اعني الفعل وشبهه
يعملان في الحال متقدما مثل راكبا ضرب زيد ومتأخرا لقوة عملها غير المصدر فانه لا يعمل متقدما الحال عليه
لما سيجيء والثالث اعني معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه لضعفه او معناه المستنبط اي المفهوم
من فحوى الكلام اي من معنى الكلام من غير التصريح به اي بالعامل او التقدير لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل
او شبهه ولا يكون معناه كالاشارة والتنبيه المفهومين من حرف التنبيه والاسم الاشارة في نحو زيد قايما
كما في قوله وهذا زيد قايما وكالنداء والتمني مثل والترجي كلعل والتشبيه نحو كان وانما خص هذه
الحروف الثلثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معاني الافعال المحققة غير التأكيد بما ذكرنا فيصح
ان يكون واحد منها مقيدا بحال باعتبار تلك المعاني بخلاف الثلثة الاخر فانها لمجرد تأكيد النسبة او
الاستدراك فلا يصح تقييدها بالحال وقال المحشي ولا عمل لكل ما يستنبط منه معنى الفعل فان ان وان والاستفهام
والنفي لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل سماعي وفي الرضي فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لا يعلل في نحو يا زيد
قايما ويا رجل مقيما ويا ربنا منعما بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء او تعرف به او بالاضافة
او مشبها به لان التعريف او النكرة المخصصة شرط في ذي الحال وليتك وليته وليت زيدا عندنا مقيما ولعله ولعلك
ولعل زيدا في الدار قايما وكانك وكانه وكان زيدا اسد صايلا فانها لتضمنها معاني الافعال تعمل في الحال الا
انها لا تتقدم عليها لضعفها في العمل لما سبق فان قيل لم لا يكون العامل في الحال خبرها اذا كان غير جامد اجيب
بان المراد تقييد التمني مثلا لا التمني ويختلف المعنى في ليتني صحيحا راجع الى اهلي وشرطها اي شرط الحال عند
البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها في الاصل خبر وكما يجوز
في الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الا ان التنكير اصل عندهم ايضا ان تكون اي الحال نكرة لان النكرة اصل
لكونها مجردة عن العوارض والتعريف لا يكون الا بقيد زايد على النكرة والغرض من الحال وهو اي الغرض منها
تقييد الحدث المنسوب سواء كانت نسبة الحدث اسنادية كما في قولك جاءني زيد راكبا او ايقاعية مثل

رأيت

رأيت زيدا ماشيا او اضافية نحو مررت بزيد جالسا الى صاحبها يحصل اي الغرض بها اي بالنكرة والتعريف لكونه من
العوارض والعارض كالمعدوم زايد على الغرض والزايد لا يعتبر وفي الرضي والاولى ان يبين الشيء اولا
ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث وشرطها ايضا ان يكون صاحبها اي من قام الحال به سواء
كانت فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما معرفة لانه اي لان صاحب الحال محكوم عليه في المعنى لان الحال وصاحبه في المعنى
مبتداء وخبر فكان قولك جاءني زيد راكبا زيد راكب وقت المجيء ورأيت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية
فكان الاصل فيه اي في صاحب الحال التعريف اي ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه باطلاق المعنى غالبا يرجع الى تعريف
صاحبها لا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لا غالب اي ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة في جميع موادها
اي امثلة الحال بل اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها اي اكثرها بمعنى في اكثر امثلة الحال لا في كلها
وبيان ذلك اي اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها ان مواد وقوع الحال منقسمة على قسمين
لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة محضة او يكون نكرة محضة ولذا انقسمت المواد على قسمين احدهما اي
كلام او تركيب يكون ذو الحال فيه نكرة اي في ذلك الكلام او التركيب نكرة موصوفة لان النكرة لما كانت موصوفة
افادت التخصيص لان الوصف في النكرات للتخصيص وصلحت لان تكون ذا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتداء نحو
جاءني رجل من بني تميم ومن فيه بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له فارسا او تكون ذو الحال فيه نكرة
مغنية غناء المعرفة اي تكون مفيدة فائدة التعريف لاستغراقها اي لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لا يبقى
فرد منها ثم تكون في حكم المعرفة نحو قوله تعالى فيها اي في ليلة البراءة التي تكون في نصف شعبان يفرق كل امر حكيم امرا
من عندنا اي يميز ويبين كل شيء على مقتضى الحكمة الالهية حال كونه مامورا من جانبنا فيكون النكرة مستغرقة
لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة ان جعلت امرا حالا
من كل امر واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن في الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون
ذو الحال معرفة ومثله قول الشاعر لا يركنن احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغى لحمام فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال
فيه او تكون نكرة واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة فيعم ايضا
جميع الافراد نحو هل اتيك رجل راكبا او واقعة بعد الا لان توجيه العطف وصحته ان يجعل الحال الاتي بعد قوله او مقدما

احد حالماهي

الصحيح فيه ان ذي الحال لا يشترط فيه التعريف بل قد يكون معرفة وقد يكون نكرة

فاعلا لقوله او واقعة بعد الا او قائما مقام فاعل قوله متقدما على سبيل التنازع نقضا منصوب على انه مفعول مطلق تقديره نقض
نقضا والجملة صفة الا للنفي متعلق للنقض لان النكرة لوقوعها في حيز النفي استغرقت وتعينت لما سبق
نحو ما جاءني رجل الا راكبا او متقدما عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى ما يكون ذو الحال فيه متقدما عليه الحال
لان بتقديم الحال على ذي الحال يتخصص ذو الحال لما سيأتي نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما اي ثاني القسمين ما يكون ذو الحال
فيه غير هذه الامور يعني الامور الخمسة ويكون ذي الحال فيه غيرها معرفة وغالب مواد وقوع الحال
واكثرها هو هذا القسم لا غير ووقوع الحال في هذا القسم اي في القسم الثاني مشروط بكون صاحبها اي صاحب الحال
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها اي صاحب الحال معرفة يعني تكون الغلبة في الشرط بحيث يكون
الشرط غالبا لا مستوعبا لا قيد لكون صاحبها معرفة فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصالة في التعريف
حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة صفة الغالبية عن تخلفه اي تخلف كون صاحبها معرفة
في بعض المواد كالصور المذكورة في القسم الاول تنافي الشرطية يعني اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها
معرفة يكون منافيا للشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضي ان يكون صاحبها في جميع المواد معرفة لان
الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة غالبا تنافي الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف
بمعنى تشعر انه لا يكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة في القسم الاول واذا كان قيدا
للشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب ويحتاج عطف على يقال ان يصرف الكلام اي ان يخرج
الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالبا عن ظاهره وظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة بالنصب
اي وان يعطف
على الخبر ويكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد ويكون عطف مفرد على
مفرد ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا فيه نشر على ترتيب اللف معطوفا من قبيل تعدد المفعول الثاني
او يكون بدلا منه او حالا فيكون ح عطف جملة على جملة وهي قوله وشرطها ان تكون نكرة ولما بين ان التنكير شرط
في الحال اعترض عليه بان تعريف الحال في بعض المواد تنافي الشرطية فاجاب عنه بالواو الآتية فيه بقوله
وارسلها العراك اقول الحال المعرفة اما مصدر او غير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الشاعر
او معرف بالاضافة نحو مررت به وحده والثاني نحو مررت بهم الجماء الغفير وكقوله ع م يذهب الصالحون اسلافا ما

الاول

الاول فالاول اي مترتبين كذا في الرضي وقيل الحال المعرفة اثنان معرف باللام ومعرف بالاضافة اورد مثالا
موثوقا به للاول من شعر لبيد وللثاني مما شاع في المحاورات ويروى اوردها العراك ولم يذدها بالذال
المعجمة وبعده دال مهملة من ذاده يذوده طرده وذاد الابل عن... قال ساقها وطردها كذا في الصحاح ولم
يشفق من شفق يقال اشفق عليه واشفق منه اصلهما واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى
واحد وانكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق الخوف اي لم يخف على نغص الدخال النغص بالصاد المهملة والغين
المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده وقيل نغص بمراد تام نارسيده وبشرب تمام ناشده كذا في
حاشية العصام البيت للبيد وهو من شعراء الاسلام يصف حمار الوحش وهو الذكر منه والاتن جمع اتان وهو
الانثى منه الواو اما للعطف فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه يقول اي للبيد ويحتمل ان
يكون بتاء الخطاب لبيان اللغة ارسل حمار الوحش الاتن لانه قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزاحم خوفا من
تاذيه اياهن وكان كلمة التشبيه لا كلمة كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال يقتضي سبق القيد وههنا
لم يمكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منهم لم يوجد الا في بني آدم فاجاب عنه بقوله وكان المراد بالارسال
البعث او التخلية يعني خالي كردن راه يعني مزاحم ناشدن حمار وحش مراين راه آب خوردن والمراد هو
الثاني ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها بين المرسل بفتح السين وهو الاتن وما يريد
اي الحمار الوحشي او المرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعني جاي آب خوردن
اي ارسلها يعني ارسل حمار الوحش الاتن حال كونها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك اي لم
يمنع حمار الوحش الاتن عن الاعتراك والتزاحم ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال يقال نغص البعير اذا لم يتم
شربه ولذا فسره الشارح بقوله اي لم يخف ذلك الحمار على انه لم يتم شرب بعضها اي بعض الاتن الماء بالدخال اي
بالمزاحمة والاعتراك والدخال بكسر الدال المهملة وبعده خاء معجمة على وزن صراف هو اي الدخال في اللغة ان يشرب
البعير ماءه ثم يرد مضافا [illegible] من العطن بفتحتي العين والطاء المهملتين ما حول
الحوض والشرب من مبارك الابل اي المناخ يعني جاي اشترچوپاي بند كردن الى الحوض متعلق بيشرب يعني ثم
يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه ويدخل ذلك البعير بين بعيرين عطشانين لم يمكن ان يشرب الماء ليشرب

ذلك البعير المردود والمدخول بين البعيرين العطشانين منه اى من الحوض او من الماء ما ءعساه لم يكن يشرب منه
يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض ولعل المراد هذا جواب دخل مقدر وهو ان معنى الدخال لم
يوجد فى الحيوان الذى يكون فى ايدى الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر ولم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله
ولعل المراد به اى بالدخال نفس متداخل بالتذكير صفة جرت على غير من هى له بعضها مرفوع فاعل متداخل فى بعض
آخر متعلق به يعنى ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقى بل المراد به معناه المجازى وهو تداخل بعض النفوس
فى بعض آخر واجاب عنه ايضا بان المعنى على نقص الدخال يعنى على حذف المضاف من المشبه به واقامة المشبه مقامه
يعنى لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير لم يتم شربه الماء وادخله بين البعيرين
عطشانين ليتم شربه ومثل مررت به وحده مصدر وحد يحد وحدا وحدة مثل وعد يعد عدة ووعدا من
باب ضرب يضرب وبالاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر معنوية ونحوه بالرفع عطف على مقدره
يعنى ونحو ارسلها او مثل ما فعلته بتاء الخطاب جهدك بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء بالفتح
المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائز ان ههنا تامل ولكن منصفا منا قل خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف
منه اى ونحو ارسلها كما قلنا انفا التأول التطلب يعنى طلب ما آل الشىء بصرفه عن الظاهر بالنكرة متعلق بقوله
فلا يرد مبنى للفاعل من ورد يرد نقضا منصوب على الحال من الفاعل اى لا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا على قاعدة
اشتراط كونها اى الحال نكرة وتاويلها اى الحال المعرفة على وجهين على ما ذكره الشارح احدهما اى احد الوجهين
انها اى الاحوال المعرفة مصادر اى كل واحد منها مصدر لافعال محذوفة اى لفعل محذوف وجوبا سماعا وقال ابو
على ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا اى تعترك
العراك وينفرد وحده اشار الى ان العراك مصدر من عرك يعرك من باب ضرب وكذلك وحده مصدر
الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منها معه بل واستعمل لا يستعمل المزيد فيه اى انفراده وتجتهد جهدك من اجتهد اجتهادا
فهذه الجمل جمع جملة الفعلية وهى تعترك وينفرد وتجتهد وقعت احوالا اى وقعت كل واحدة منها
حالا بالضمير وحده لما سيجى ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيها الضمير وحده ولا يجوز الواو وهذه
المصادر يعنى العراك ووحده وجهدك منصوبة على المصدرية يعنى على انها مفعولات مطلقة لافعالها

المحذوفة

المحذوفة هكذا قاله الزمخشرى وانما سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او للنائب باسم المنوب
وبناء المثل هذا مجاز مرسل لان الحال فى الحقيقة عواملها المحذوفة وثانيهما اى ثانى الوجهين انها اى هذه
المصادر معارف باللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين لان كل واحد منهما يفيد تعريف ما دخل هو عليه
موضوعة موضع النكرات فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شىء الا انها مؤولة بالمشتق لتكون
فى صورة الاتفاق اى ارسلها معتركة متزاحمة ومررت به منفردا وما فعلته مجتهدا فالصورة اى صورة
كل واحد منها وان كانت معرفة باللام او الاضافة فهى اى صورة كل واحد منها فى التقدير نكرة لكون اللام فى
الاول والاضافة فى الاخيرين للجنسية لا للعهدية لان كلا من اللام او الاضافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس
لا محالة كما ان المضاف الى المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو وحسن الوجه فى صورة المعرفة
لكونه مضافا اليها ظاهرا وهى اى الصفة المضافة فى المعنى نكرة لكونها فى حكم الانفصال لانه فى تقدير زيد ضارب
عمرا وحسن وجهه بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الوجيه لجريانه فى الاحوال المعرفة كلها سواء
كانت مصادر اولا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز ولجريان الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول
فان كان صاحبها اى صاحب الحال سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما نكرة محضة احتراز عما اذا لم يكن
نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه مثل جائنى رجل من بنى تميم فارسا قد سبق لم يكن فيها اى فى تلك النكرة شائبة
تخصيص اى لم يكن فى النكرة شىء يفيد التخصيص مما سوى التقديم اى سوى تقديم الحال على صاحبها ولم يكن الحال مشتركة
بينهما اى بين النكرة وبين المعرفة كما اذا كان ذو الحال متعددا احدهما نكرة والآخر معرفة مثل جائنى رجل وزيد راكبين
اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال الجملة لا يجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا وجب تقديمها اى تقديم الحال على
صاحبها النكرة سواء كان فاعلا او مفعولا ليتخصص النكرة بتقديمها يعنى لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص
لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فبتقديم الخبر الظرف يتخصص المبتدأ النكرة كذلك
ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه لانهما اى ذا الحال والحال فى المعنى مبتدأ وخبر لان معنى قولك جائنى زيد راكبا
زيد راكب وقت المجىء ولئلا يلتبس اى الحال عن النكرة بالصفة فى حالة النصب اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاذا
تقدم يعلم انه حال لا وصف لان الصفة لكونها من التوابع لا يتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة

كانت او نكرة لكونهما في المعنى حكماً والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه في مثل قولنا ضربت رجلاً راكباً لانه لا يعلم فيكون
ان الضرب وقع على المفعول في ان ملابسته الركوب حالاً لان الحال ما لم يتقرر او بعد لزومه وتقرره
فيكون صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجلاً في ان ملابسته
الركوب بمعنى قبل تقرره ثم قدمت الحال على صاحبها النكرة في ساير المواضع وان لم يلتبس وهي حالة الرفع
فقط لان في حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذو الحال نكرة يعني قدمت الحال في ساير المواضع على ذي الحال
النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا لم يتقدم اطراداً للباب والاطراد معتبر في كثير من المواضع كحذف
الواو في تعد بالتاء الفوقانية تبعاً ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة في يكرم تبعاً لنفس المتكلم
وحده نحو اكرم ولا يتقدم اي الحال فيما عدا فعل ماض من عدا يعدو عدواً بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع
الى ما التي هي عبارة عن التركيب اي في تركيب جاوز مثل منصوب لانه مفعول به زيد قايماً كعمرو قاعداً يعني
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي في غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوي مستفاد من حرف التشبيه
قدم الحال عليه يعني يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي في تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبارة اي بان يقال
زيد كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حدثاً قايماً بالمشبه به الا انهما غير معلومين مختلفين صفة لقوله حدثين
بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حالاً لا يتعلق بالآخر فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه ليبينه وان
لزم التقدم على العامل الضعيف وفي الرضي الا انه آلة التشبيه لانه [illegible] بصيغتها على حدثين معينين بل
تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان
واما تلك الحالة ما هي فغير مصرح بها في اللفظ الى هنا كلامه فلبيانهما جيء بحال ووضع بجنب المشبه وبحال
اخرى ووضع بجنب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عامله المعنوي لتكون بجنب صاحبها قد عرفت فيما قبل
مبني على الضم لانه من الجهات الست وهي اذا حذف ما اضيفت هي اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ما يجيء
اي فيما سوى العامل المعنوي وهو المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به والتقدير وعرفت فيما قبل ايضاً
ان ما هو مقدر بالفعل عند البصريين او باسم الفاعل عند الكوفيين مثل الظرف مثل امام وخلف وفوق
وغيرها سواء كانت ظرف زمان او مكان او ما يشبهه اي الظرف في احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة ومحلاً للفعل

اعني

اعني بقوله او ما يشبهه الجار والمجرور مثل زيد في الدار خارج عنه اي عن العامل المعنوي لان العامل فيهما اما مصرح او مقدر
داخل في الفعل اذا كان متعلقه فعلاً او داخل في شبهه اي شبه الفعل اذا كان متعلقه اسماً كاسم الفاعل فمحصل هذا
اي على ما عرفت فيما سبق العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المعنوي وداخل في احدهما
قوله فعلى متعلق بقوله لا يتقدم مقدم عليه ليكون قريباً الى ما يشير اليه معنى الكلام اي معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً اي اتفق النحاة عليه اتفاقاً او منصوب بنزع الخافض منه اي باتفاق النحاة
بخلاف الظرف خبر مبتدا محذوف اي عدم تقديم الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل
في الحال ظرفاً او شبهه حيث لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقياً فان فيه اي في عدم تقدمها عليه خلافاً بين سيبويه والاخفش
فسيبويه الفاء تفسيرية لا يجوزه اي لا يجوز تقديم الحال على عامله الظرف ايضاً اصلاً اي مطلقاً اي سواء قدم على الظرف نحو زيد قائماً
في الدار او المظروف نحو قائماً زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده نظراً الى ضعف الظرف في العمل لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل
لان القائم مقام شيء لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضاً ويجوزه الاخفش مخالفاً
لسيبويه لكن لا يجوزه الا بشرط تقدم المبتدا على الحال لانه لما تأخر الحال عن المبتدا الذي صاحبه راجع اليه فكانه تأخر الحال عن
عامله الذي هو عامل في صاحبه ايضاً وبناء على مذهبه ايضاً ان الظرف عامل قوي لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان
يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضاً نحو في الدار زيد وزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند
البصريين وسيبويه مبتدا لان الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد نحو زيد قائماً في الدار فاما مع تأخير المبتدا عن الحال
فانه اي الاخفش ح وافق سيبويه في المنع اي في منع تقدم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخراً عن المبتدا مثل زيد في الدار
قائماً او متقدماً عليه نحو في الدار زيد قائماً فلا يجوز تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخراً مثل قائماً زيد
في الدار او متقدماً مثل ولا قائماً في الدار زيد اتفاقاً لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضاً لانه ليس من تركيب
الفعل وان كان نائباً عنه ويجوز اتفاقاً مثل في الدار قائماً زيد لانه ليس فيه التقديم المذكور ويحتمل معطوف على قوله ان الحال
لا يتقدم اي فعلى هذا يحتمل ان يكون معناه اي معنى الكلام المذكور سابقاً ان الحال وان كان مشابهاً للظرف الواو للحال وان للوصل
والجملة حال يعني ان الحال حال كونه مشابهاً للظرف لما فيه اي في الحال من معنى الظرفية بيان لما في قوله لما وهو تعليل للمشابهة الحال
الظرف الا بمعنى لكن اي لكن بينهما اي بين الحال والظرف فرقاً من وجه آخر وهو ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي يعني اذا كان

العامل في الظرف معنويا مستنبطا من فحوى الكلام يجوز تقديمه عليه كما يجوز تقديمه على عامله الفعل او شبهه سواء كان
بعد المبتداء نحو زيد يوم الجمعة عندك في تقدير زيد عندك يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان في تقدير هو
اى الله تعالى في شان كل يوم هذا باب ذكر الكل وارادة الجزء يعني في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك لكل يوم لك ثوب
في مكان لك ثوب كل يوم لتوسعهم اى النحاة في الظرف لعموم حاجة المخلوقات اليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال والحال
لا تتقدم عليه اى على عاملها المعنوي لما عرفت هذا اى كون هذا الكلام على الاحتمالية كائن اذا لم يكن الظرف داخلا في
العامل المعنوي بل داخل في الفعل او شبهه كما سبق واما اذا جعلته اى الظرف داخلا في العوامل المعنوي حتى يكون العامل في
الحال الفعل الملفوظ او شبهه الملفوظ ايضا ومعنى الفعل فيكون العامل فيه الفعل الملفوظ او شبهه كذلك او معناه كما اى كمشي
هو الظاهر فقط من كلامهم اى من كلام النحاة لان العامل يستفاد من فحواه ايضا فيكون الظرف من جملة العامل المعنوي فالمراد
هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الحال لا غير لان اللائق حينئذ استثناؤه عن العامل
المعنوي ويقول ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي الا الظرف فانه يتقدمه فعلم من هذا ان الحال يتقدم على عامله
الفعل او شبهه ملفوظا كان او مقدرا ولما فرغ من بيان تقدم الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتفصيلا شرع في
بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي ويتقدم على غيره من الفعل وشبهه
كذلك لا يتقدم تاكيد لقوله كما لا يتقدم على ذي الحال المجرور ويتقدم على ذي الحال المرفوع او المنصوب جوازا او وجوبا لانه
كتقدم الجار على المبتداء لما سبق انهما في المعنوي مبتداء وخبر فاخذ حكمهما سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر لان
المطلق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالتعميم فان كان ذو الحال مجرورا بالاضافة سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى
واتبع ملة ابرهيم حنيفا او لا كالمثال الآتي في الشرح لم يتقدم الحال عليه اتفاقا اى باتفاق البصريين والكوفيين نحو
جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك اى عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة اتفاقا واقع لان الحال
تابع لانه عرض غير متقرر لا يقوم الا بصاحبه وفرع لذي الحال في الوجود لان ذا الحال يوجد اولا ثم الحال يحدث منه ويقوم به
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف لقيامه مقام ما لا يتقدم على مضاف وهو التنوين او النون وفي الهندي لانه ان
تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع فلا يتقدم تابعه ايضا
انتهى وان كان ذو الحال مجرورا بحرف الجر ففيه اى تقديم الحال على صاحبه المجرور به خلاف بين البصريين والكوفيين

فسيبويه

فسيبويه واكثر البصريين عطف العام على الخاص لكون المخصوص مقصودا في هذا الفن لكونه اماما فيه يمنعون تقديمها اى تقديم الحال
على ذي الحال المجرور بالحرف للعلة المذكورة في عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة قد عرفتها فلا نعيدها
وهو اى منع تقديمها عليه المختار عند المص ولهذا اى لكونه هو المختار عند المص قال على الاصح متعلق بقوله ولا يتقدم
للعلة المذكورة سابقا ونقل عن بعضهم اى بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين الجواز اى جواز تقديم الحال
على صاحبها المجرور بالحرف استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اى وما ارسلناك لشيء من الاشياء
الا ارسلناك للناس حال كونهم مجتمعين في قومك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء السابقة حيث
كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعناه على ما ذهبوا بالفارسية نفرستاديم ترا اى محمد از براى
آدميان مگر در حالتي بودن آدميان همه يعني از براى همه آدميان فرستاديم ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
حيث جوز الكوفيون وبعض البصرية تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجوز احد من الفريقين تقديمها على المجرور
بالاضافة بل اتفقوا على عدم جوازه ان حرف الجر متعد اسم فاعل من عدى يعدي من باب التفعيل حذفت ياؤه للفعل
يعني يجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به كالهمزة والتضعيف يعني كما ان الهمزة اذا زيدت في اول الفعل والتضعيف
في عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا او كما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعي بزيادة الهمزة في اوله والتضعيف
في عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حرف الجر اذا دخلت على المفعول تجعل الفعل متعديا اليه فكانه اى حرف الجر
من تمام الفعل وبعض حروفه كما ان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر في
الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظ ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحرف
الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت على معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه فاذا قلت ذهبت
راكبة بهند بتقديم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف فكانك قلت اذهبت راكبة هندا بتقديمها على صاحبها
المنصوب فكما جوز التقديم على ذي الحال المنصوب في هذا المثال كذلك جوز فيما يشبهه فالمجرور بحرف الجر وان كان مجرورا
بحسب الظاهر الا انه بحسب الحقيقة ليس مجرورا بل منصوب والحال يتقدم على ذي الحال المنصوب فكذلك ههنا واجاب بعضهم
اى بعض النحاة وهو الهندي والزجاج عن هذا الاستدلال اى عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذي الحال المجرور
بهذه الآية بجعل متعلق بقوله واجاب كافة حالا عن الكاف المتصل بالفعل فيكون مبينا هيئة المفعول به والتاء في كافة

للمبالغة في الزجر والمنع والتبليغ والحث لا للتأنيث كتاء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد ملابساً بشيء من الاشياء الا حال كونك مانعاً للناس وزاجراً لهم عن الشرك والمعاصي مجداً فيه وحاثاً على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ واجاب بعضهم وهو الكشاف بجعلها متعلق ايضاً باجاب اى بجعل كافة صفة لمصدر محذوف فح يكون كافة منصوباً على المصدرية لا على الحالية فيكون المصدر للتأكيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا ارسالة كافة مانعة للناس عن الشرك والمعاصي وحاثة لهم على طلب الثواب او عامة شاملة لهم واجاب بعضهم وهو محشي الضوء بجعلها اى بجعل كافة مصدراً على وزن اسم الفاعل كالكاذبة والعافية اما بالفاء او بالقاف فيكون كافة منصوبة على انها مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد بشيء الا للكف الناس وتحثهم واللام في قوله للناس متعلقة بها على الاجوبة الثلاثة فتكون ظرفاً لغواً والكل اى كل واحد من الاجوبة الثلاثة تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفاً فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال ومفعول ومفعال واستشهاد بالكافية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون الثاني تكلفاً فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفاً فلان اتيانه مصدراً غير معلوم واما كون الثلث تعسفاً فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعاً كذا قاله عصام الدين وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال على الهيئة مشتقاً كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة او جامداً يستفاد منه معنى قائم بالغير صح ان يقع ذلك الدال على الهيئة حالاً من غير ان يؤول الجامد الدال على الهيئة بالمشتق ليحصل معنى النسبة ظاهراً لان المقصود من الحال اى المراد من ايراد الحال بيان الهيئة اى الصفة التي عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه وهو اى المقصود الذى هو بيان الهيئة حاصل به اى بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا في المقصود استويا ايضاً في وقوعها حالاً من غير تفرقة وهذا اى مذهب المصنف وهو تجويز وقوع ما دل على الهيئة والصفة حالاً مشتقاً او غيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال اى شرطوا ان يكون الحال مشتقاً لان الحال في المعنى خبر او صفة وهما مشتقان او في معنى المشتق وكذا ما في حكمهما وتكلفوا في تأويل الجامد حيث وقع حالاً بالمشتق لتكون الاحوال مطردة متفقة ومع هذا اى مع تجويز وقوع الجامد حالاً من غير تأويل فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق اى ان يكون مشتقاً لما سبق ان الحال في المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق يؤول به ليكون اقسام الحال متفقة مثل بسراً او رطباً في قولهم اى قول العرب هذا بسراً بضم الباء وسكون السين واحده

بسرة

بسرة مثل فعل وفعلة يعني هو مما يفرق بينه وبين واحده التاء وهو اى البسر ما بقي فيه حموضة على وزن مفعولة بالفارسية ترش اطيب اسم تفضيل منه رطباً وهو ما فيه حلاوة صرفة والمعنى هذا حال كونه بسراً النفع يعني الكثر نفعاً منه اى من نفسه حال كونه رطباً التمر له ست مراتب اولها طلع والثانية خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى هذه ناقة الله لكم آية اى دالة فهما اى بسراً ورطباً مع كونهما جامدين يعني غير مشتقين لانهما اسمان جامدان الاول على وزن فعل وقيل على وزن فرس والثاني على وزن صرد حالان لان كل واحد منهما حال مع كونه اسماً غير مشتق له لالتهما اى لدلالة الاول على صفة البسرية وهي الحموضة والثاني على صفة الرطبية وهي الحلاوة الصرفة واذا كانا دالتين على الهيئة القائمة مع ذي الحال مع كونهما جامدين فلا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازاً عقلياً بعلاقة المحلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل بالكسر مبسر واذا اطلق على ما عليها يكون الاطلاق مجازاً لا حقيقة وعلى الثاني يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها ولا حاجة ايضاً الى تأويل الرطب بالمرطب بكسر الطاء وفتحها الاول مأخوذ من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسراً يريد به ان الف افعل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية والاسناد حقيقة فيكون النخل مبسراً بالكسر وما عليه مبسراً بالفتح والثاني مشتق من ارطب اذا صار ما عليه رطباً فهذا كالاول في الاسناد والكسر والفتح قال الرضى وهو الحق اى ما دل على هيئة يصح ان يقع حالاً هو الحق سواء كان مشتقاً او غيره فلا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكلما قام هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالاً والعامل في رطباً يعني في الحال الثاني اطيب لانه اسم التفضيل وهو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل في الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق باتفاق النحاة اى العامل في الحال الثاني اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم والعامل في بسراً ايضاً يعني العامل في الحال الاول اسم التفضيل كما انه العامل في الثاني عند محققيهم وتقدم بسراً يعني الحال الاول على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفاً فيه تشبيهاً للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا ولقوة اسم التفضيل لكونه يشبه الفعل والمشبه يأخذ حكم المشبه به وهو جواز التقديم لانه اذا تعلق بشيء واحد وهو هنا في المشار اليه بهذا يعني التمر حالان احدهما البسرية والاخرى الرطبية باعتبارين متعلق بتعلق مختلفين اذ الحال الاول

تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار احدهما
مخالفا لاعتبار الاخرى يلزم جواب اذا ان يلي كل منهما اى من الحالين متعلقه اى ما تعلقت به يعنى صاحبه فيكون
اللام في متعلقه مفتوحة والبسرية يعنى الحال التى فيه تعلقت بالمشار اليه بهذا يعنى جعلت حالا عنه ومبينة
للهيئة القائمة به من حيث انه اى المشار اليه به مفضل وهذه الحيثية اى كون المشار اليه مفضلا وان لم تكن الواو
للحال وان للوصل معتبرة فيه اى في المشار اليه به والجملة حال يعنى وهذه الحيثية حال كونها غير معتبرة في المشار اليه به
الا انها كانت معتبرة بعد اضماره اى المشار اليه في اطيب يعنى الا بعد ان يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه
لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو
المفضل ههنا فكذا المرجع لكنه اى لان الشان لما كان الضمير مطلقا سواء كان المراد به المضمر في اطيب او غيره
بالنسبة الى المظهر مطلقا ايضا كالعدم والمراد بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة
يكون كالمظهر في كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم
اقيم المظهر الذى هو اسم الاشارة مقامه اى مقام المضمر الذى في اطيب في كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة واذ وجب
ان يليه اى الحال ذلك المضمر ليكون الحال بجنب صاحبه حكما لان صاحبه حقيقة الضمير في اسم التفضيل والرطبية المفهومة
من قوله رطبا التى هى الحال الثانية في المثال المذكور تعلقت به اى بالمشار اليه بهذا يعنى جعلت حالا عنه ومبينة للهيئة
القائمة به ايضا لكن من حيث انه اى المشار اليه مفضل عليه باعتبار ان ضميرا منه راجع اليه ولذا قال الشارح وهو اى المفضل عليه
ضمير منه لانه يرجع اليه فيجب ان يليه اى الحال ضمير منه وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن
بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلي المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل
هذا قدم الحال الاولى على عاملها الضعيف وان كان حقه التأخير قال الرضى واما الضمير المستكن الراجع الى لفظ هذا
في افعل يعنى في اسم التفضيل الذى هو اطيب فانه اى الضمير المستكن فيه وان كان الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق
غير مرة مفضلا في الحقيقة لكنه اى لان ذلك الضمير لما لم يظهر اى لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما كان في
كالعدم والمعدوم ليس بشئ فصار المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع اليه ومع هذا اى مع كون الضمير
المستكن في افعل كالعدم فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع ان للوصل والفعل مبنى للمفعول زيد احسن قائما منه قاعدا

ليكون

ليكون كل من الحالين بجنب صاحبه الا انه قد وقع فصل بالاجنبى وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل ومعموله وهو منه
ولذا قال فلا ارى باسا حيث قيد الرؤية بالباس المفيد للكراهة قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر
في فعل التفضيل وآلة التشبيه وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه التزم ان يكون منصوب
كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فيقال زيد راكبا افضل من عمرو راجلا وان كان متقدما على اسم التفضيل وذهب بعضهم
وهو ابو على واتباعه الى ان العامل في بسرا اى في الحال الاول لان الخلاف فيه اسم الاشارة يعنى العامل في تلك الحال
معنى الفعل المستنبط من اسم الاشارة لانه لا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله عليه
اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا اى كون العامل في الحال الاولى اسم الاشارة يعنى معنى الفعل ليس بصحيح لانه يلزم تفريق
العامل في الحالين وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو
الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا في بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطبية مفضلا ومفضلا عليه في حالة
واحدة وهذا باطل لانه يمكن ان يكون المشار اليه بهذا التمر اليابس فيلزم ح تقييد الاشارة يعنى المشار اليه بحال
البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود الاشارة مطلقا فلا يتقيد الاشارة يعنى فلا يصح تقييدها بحال
البسرية لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقة
فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب
منه رطبا في غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل ولانه يصح حيث
وقع موقع اسم الاشارة اسم والمعنى يصح ان يقع اسم موقع اسم الاشارة لا يصح اعماله فيه الجملة صفة الاسم لا يصح اعمال
ذلك في الحال بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه لان العامل كما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل منع الخلو والجمع
نحو تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا باقامة تمرة نخلتى مقام اسم الاشارة ومثل زيد راجلا احسن منه راكبا فانه
جائز اتفاقا مع خلو المبتدا عن معنى الفعل والعامل فيه افعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل في الحال
في المثال المذكور في المتن افعل ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل
في الخبر الافراد شرع في بيان الحال الجملة على ما هو الفرع فقال وتكون اى الحال جملة لدلالتها اى الجملة على الهيئة اى على
الصفة كالمفردات يعنى كما ان الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة بصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك

الحال ليس بحكم بل هي هيئة فقط

الهيئة فتقع حالاً مثلها وفي الرضي جوز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد لعامله ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما
يكون مضمون المفرد فيصح ان تقع اي الجملة حالاً مثلها يعني كما يصح ان يقع المفرد حالاً ولان الحال حكم معنى لما سبق غيره
والاحكام تكون بالمفرد والجملة كما في خبر المبتدا ولكن يعني الا انه يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
يعني الاصل في الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عمن يعقل وعمن ليس من شانه الكذب ويحتمل ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر
يحتملها لان الحال في المعنى بمنزلة الخبر عن ذي الحال للزوم المطابقة بينهما في الافراد وضديه والتذكير وضده ولزوم الضمير
الى ذي الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كالخبر واجراؤها عليه اي جعل الحال حالا عنه في
قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية التي لا ثبوت لها الا بها لا يصح ان يحكم بها على شيء وان كان فاعل لانها لا ثبوت لها في
نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وهي لا ثبوت لها في نفسها فكيف تثبت لغيرها فلا يصح ان تقع حالاً عن
شيء كما لا يصح ان تقع خبرا عنه ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لاشتمالها على الاسناد المقتضي المسند اليه والمسند واذا
كانت كذلك لا تقتضي ارتباطا يعني تعلقا بغيرها لان المستقل في الافادة لا يقتضي التعلق بغيره ويكتفي بنفسه والحال
مرتبطة بغيرها لكونها عرضا غير قايم بنفسها ولان المقصود بالحال تخصيص وقوع عامله بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود
لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة لصاحبها فاذا وقعت الجملة الخبرية التي من شانها ان تكون
صادقة ومحتملة الكذب حالا لا بد لها اي لتلك الجملة لكونها مستقلة في الافادة من رابطة تربطها الى صاحبها
حيث لا يكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال وهي اي الرابطة ههنا اثنان الضمير والواو وانما ربطوا
الجملة الحالية بالواو ولان الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي
اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع المطلق ليوذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على
الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة توابعه ولواحقه والجملة الخبرية الحالية اما اسمية ان
بدأت باسم لفظا او تقديرا او فعلية ان بدأت بفعل موضوع للخبر وتلك الفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا
مثبتا بان بدأت بفعل مضارع اريد اثباته او تكون فعلها مضارعا منفيا بان يكون فعلها مضارعا اريد نفيه او
ان يكون فعلها ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه اي الاقسام المذكورة خمس جمل جمع جملة ولما فرغ من بيان
ان اية جملة تقع حالاً شرع في بيانها تفصيلا وبيان الرابطة ايضا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية فالاسمية

قدمها

قدمها لكونها اشد احتياجا الى زيادة الربط لدلالتها على الدوام والثبات ولكون البحث بحث الاسم ولمناسبتها بالحال المفردة لان
المفردة ليس الا اسما بخلاف الفعلية اي الجملة الاسمية الحالية يشير الى ان اللام للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة لمقدر هي
موصوفا ملتبسة بالواو والضمير اذا وقعت حالا معا حال مؤكدة للجار والمجرور اذ المعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما
مفعولين للخبر المحذوف اي حال كونهما مصاحبين في الارتباط لا للاستقلال لان المعية في معنى المصاحبة لقوة الاسمية في
الاستقلال لتركيبها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية
القوة ايضا لان الشيء اذا كان قويا يلزم ان يكون الرابطة فيه اقوى حتى يخرجه عن الاستقلال ويربط لما قبله طوعا وكرها
وهذا النوع ثلثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متكلما نحو جئت وانا راكب او مخاطبا نحو جئت وانت راكب
او غائبا مثل جاء زيد وهو راكب ويحتمل ان يكون المبتدا مؤخرا او الخبر مقدما فحينئذ يكون ثلثة اقسام اخر او الجملة الاسمية
الحالية ملتبسة بالواو وحدها اي حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير لانها تدل على الربط في اول الامر
لان الواو تؤذن في اول الامر ان الجملة مرتبطة لما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع في اول الكلام ولانها للجمع المطلق
في اصل الوضع فاكتفي مبني للمفعول بها اي بالواو منفردة مثل قوله عم كنت نبيا اي اعطي لي النبوة وادم بين الماء والطين
اي حال كون ادم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضي هذا دفعا للمجازية
الاولى مثل عصر خمرا واعلم ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا
في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركيبها من اسمين مقتضيين الدوام والثبات فيكون الرابط ايضا في غاية القوة
ليتطابقا وهذا اي الربط في الجملة الاسمية الحالية ملتبس بالواو وحدها كما في النوع الثاني او ملتبس بها اي بالواو ومصاحبة بالضمير
بلا انفراد احدهما عن الاخر كما في النوع الاول انما يكون في الحال المنتقلة الغير المتقررة لانها لتجددها وانتقالها اقتضت ان تقيد
بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اول الامر ان الجملة مرتبطة لما قبلها غير مستقلة واما في الحال المؤكدة يعني ان الجملة الاسمية اذا
كانت حالا مؤكدة فلا يجوز فيها الواو اصلا يعني في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعني عدم جواز الواو في الجملة الاسمية
الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها تقول بتا والخطاب هو الحق لا شك فيه ونحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه
على احد الوجوه وذلك اي عدم جواز الواو في الحال المؤكدة واقع لان الواو لكونها في الاصل للعطف وهو دليل التغيير لا تدخل بين
المؤكد والمؤكد بالفتح والكسر مطلقا يعني سواء كانا في الحال او في غيرها لشدة لامتزاج بينهما لان الثاني عين الاول ونفسه
الاتصال صح

فتخلل الفاصل بينهما كتخلله بين العصا ولحايها او الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالضمير وحده اى حال كونه منفردا فى الربط
على ضعف متعلق بقوله او بالضمير لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء اى فى ابتداء الكلام بل قد يقع فى الاول وح يدل على الربط
من اول الامر كالواو وقد يقع فى الاوسط بل قد يقع فى الاخر فلا يدل على الربط فى اول الامر ولهذين الوجهين قيل على ضعف
وان كان الوجه الاول لا يستلزم الضعف اطراد الباب نحو كلمته فوه الى فى ان جعلته حالا من ضمير الفاعل فالرابط الضمير
المتكلم فى قوله الى فى وان جعلت من ضمير المفعول فالرابط الضمير الغايب فى قوله فوه ونحو قوله رجع عوده على بدئه وقول
الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق فلا بد من الواو على الاصح فالضمير اما فى الاول وهو ثلثة
اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد هو راكب واما فى الاخر وهو ايضا ثلثة اقسام
نحو جئت راكب انا وجئت راكب انت وجاء زيد راكب هو واما فى الاوسط وهو ايضا ثلثة اقسام مثل رجعت عودى على
بدئى ورجعت عودك على بدئك ورجع زيد عوده على بدئه فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لاشتراكه بالواو
فى دلالته فى اول الامر على الربط والثانى اضعفها لبعد الربط لكونه فى الاخر والثالث متوسط بينهما فمجموع الجملة الاسمية
الحالية ثلثة عشر قسما والفعل المضارع المثبت اى الجملة الفعلية الحالية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ولكن يشترط
فيها خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتناقض الحال والاستقبال ملتبس بالضمير وحده اى منفردا واما قوله
قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فتقديره وانا اصك وانا ارهنهم وان
كان المضارع مصدرا بقد فيدخله الواو مثل قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون الاية لشبهه اى المضارع المثبت
لفظا فى الحركات والسكنات وعدد حروفه ومعنى يعنى فى الحدوث والتجدد لاسم الفاعل المستغنى اذا وقع حالا عن الواو
اكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظى او التقديرى فى الحال المفردة يغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع وهذا
النوع ينقسم بثلثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جاءنى زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع وكلوا اجماله اى كلو
اى الذى هو غير الجملة الاسمية الحالية باقسامها وانواعها والجملة الفعلية المشتملة على المضارع المثبت الواقعة
حالا بالضمير وحده فى الجمل جمع جملة بيان لما فى قوله ما سواها المشتملة صفة الجمل على الجمل الثلث المضارع المنفى
والماضى المثبت والماضى المنفى ملتبس بالواو والضمير معا اى مصاحبين فى الربط من غير انفراد احدهما فيه او
ملتبس باحدهما يعنى بالواو وحده او بالضمير وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم استقلال كل واحد

الانواع

مثبتا

الانواع الثلثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا او منفيا كالاسمية يعنى كما كان ضعيفا عند الاكتفاء
بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر فالمضارع المنفى باعتبار انواعها وكونها مع الواو والضمير معا او باحدهما فقط
سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضى المثبت والماضى المنفى سبعة اقسام فالمجموع احد وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة
وعشرون واذا ضممت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء كانت اسمية او فعلية سبعة وثلثين قسما
تدبر ولا تكن من الغافلين وكن من المنصفين فمثال المنفى باقسامه الثلثة نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه بالواو والضمير معا او
جاءنى زيد ما يتكلم غلامه بالضمير وحده او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو ومثال الماضى المثبت باقسامه الثلثة ايضا نحو جاءنى زيد وقد
خرج غلامه بالواو والضمير معا او جاءنى زيد قد خرج غلامه بالضمير وحده او جاءنى زيد وقد خرج عمرو ومثال الماضى المنفى الواقع
حالا باقسامه ايضا نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه بالواو والضمير معا او جاءنى زيد ما خرج غلامه بالضمير وحده او جاءنى زيد وما خرج عمرو
بالواو وحده اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد والاثنين فى الماضى المثبت وفى البواقى اجتماع الواو
والضمير اكثر من انفراد احدهما كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان الاحوال التى تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت
هى اليه من الربط شرع فى بيان ما يحتاج الماضى المثبت اليه اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرا عند
البصريين فقال ولا بد فى الماضى المثبت الواقع حالا لا المنفى فانه لا يشترط فيه دخول قد عليه اذا وقع حالا لان النفى يستمر
من حين الانتفاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذى هو عامل فى الحال فيقارن زمان الحال الفعل فاذا
قلت مثلا ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا لان النفى يستوعب الازمان ما لم يكن ضده فيقارن زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج
اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه من دخول لفظة قد المقربة صفة قد زمان الماضى الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقربة
الى زمان الحال وهو آن صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول اتحاد متعلق بقوله المقربة لفظة تمييز عن النسبة التى فى شبه الفعل
لان لفظة قد موضوعة لتقريب زمان الماضى الى زمان الحال مثل جاءنى زيد قد ركب فان لفظة قد دخلت على الحال لتقريب
زمانه الى زمان صدور المجيء عن زيد فيقارن الركوب المجيء فيكونان فى زمان واحد على الماضى متعلق بالدخول المثبت
الواقع حالا ليدل مجهول من دل يدل بها الضمير يرجع الى لفظة قد والجار والمجرور فى محل الرفع لانه نائبه على قرب متعلق بقوله
ليدل زمانه اى زمان الماضى المثبت الواقع حالا الى زمان صدور الفعل متعلق بقوله قرب زمانه عن ذى الحال اذا كان
ذو الحال فاعلا او زمان وقوعه عليه اى وقوع الفعل على ذى الحال اذا كان ذو الحال مفعولا به تجوزا اى دلالة تجوزا او دلالة

تجوزية يعني دلالة لفظة قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها اللغوي لكونه مطلقا
لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه اي مضي الماضي المثبت الواقع حالا انما هو بالنسبة اي بالقياس
الى زمان العامل في ذلك الحال مثلا ان مضي زمان الركوب في قولك جاءني زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجيء العامل فيه
يعني ان زمان الركوب سابق على زمان المجيء فيفهم منه ان المجيء بلا ركوب وليس كذلك بل المجيء ليس الا مع الركوب فلا بد من
دخول قد عليه حتى تقربه اي لفظة قد زمان الركوب اليه اي الى زمان المجيء فيقارنه اي يقارن زمان الحال زمان العامل فيه
فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا من العامل زمانا مقرونا به بدخول قد عليه وهذا اي كون قد
لازمة في الماضي المثبت الواقع حالا ملتبس بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون دخول قد على الماضي المثبت اذا وقع
حالا لا يوجبونها ظاهرة ولا مقدرة بل يوقعونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضي المنفي حالا بغيرها كما عند البصريين
لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد ولو كان ماضيا فيقارن زمان العامل بنفسه سواء كانت متعلق بقوله المص ولا بد
لا بقول الشارح اي لفظة قد ظاهرة في اللفظ بان يكون ملفوظة داخلة على ما وقع حالا نحو جاءني زيد قد ركب غلامه
بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب عمرو او كانت لفظة قد مقدرة منوية بان يكون محذوفة في اللفظ ملحوظة
في النية لان المقدر المنوي كالملفوظ من غير فرق نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت فجملة حصرت صدورهم
حال من فاعل جاؤكم وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اي جاءكم الكفار حال كون صدورهم
منحصرة يعني خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب والمراد من الصدور العقول مجازا
بعلاقة المحلية ومعناه بالفارسية آمدند ترا ايشانها شمارا در حالى انكه تنگ بود دلهاى آن جماعتى ومثله قوله تعالى
وقالوا هذه بضاعتنا ردت اي قد ردت وهذا اي كون الماضي المثبت حالا بقد مقدرة ملتبس بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما اي سيبويه والمبرد لا يجوزان حذف قد سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة نسيا منسيا
لان قد حرف والحرف لا تاثير له اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكورا لفظا وههنا ليس بمذكور
فسيبويه يؤول قوله حصرت صدورهم بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة اي قوما حصرت صدورهم فيكون
جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف فتكون الجملة هي قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف
وعرض لا يقوم بنفسه كما لم يذكر له محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف هو اي الموصوف المحذوف الحال بتأويله

بالمشتق

بالمشتق فيكون المعنى جاؤكم حال كونهم مجتمعين منحصرة قلوبهم والمبرد يؤول بجعله اي جعل قوله حصرت جملة دعائية يعني
دعاء عليهم وانما لم يشترط ذلك اي دخول قد في الماضي المنفي اذا وقع حالا لاستمرار النفي من وقت الانتقال بلا قاطع
يعني بلا مناقض وهو الايجاب لان النفي يستوعب الازمان فيشمل المنفي زمان الفعل اي زمان العامل في الحال فلا يحتاج الى دخول
لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون تطويلا بلا فائدة فيه ولما فرغ من بيان ما هو الاصل في الحال وما هو الفرع فيه شرع في بيان حذف
عامله جوازا ووجوبا سواء كان العامل الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو الهلال بينا اي هذا الهلال بينا فقال ويجوز
حذف العامل بلام الجنس ليشمل العوامل الثلثة في الحال سواء كان مفردا او جملة لقيام قرينة دالة على حذفه وتعيينه حالية
يعني حال صاحب الحال ووصفه كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيء له اي للسفر تريد بتقدير الاول معناه الحقيقي وبالثاني
معناه المجازي بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب او بعلاقة الاولية راشدا
مهديا اي سر امر من سار يسير مثل باع يبيع سقط عينه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا بقرينة حال المخاطب وهو
الشروع او التهيء والمراد براشدا الراشد بنفسه مهما امكن والمهدي اذ لم يمكن الرشد بدون الهداية وقوله مهديا اما
صفة الراشد كانه هدي له فتقررت الهداية في صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفا له الا ان الضمير لما لم يوصف جعلت
الهداية وصفا لما قام به وهو الرشد او حال بعد حال فكان الهداية لم تحصل الا عند السير شيئا فشيئا اما حال مترادفة
يعني متتابعة فيكون ذو الحال والعامل في كليهما واحدا واما متداخلة وهي عبارة عن ان يكون الحال الثاني حالا من الضمير
المستكن في الاول فيكون صاحبه ما يتمكن في الاول والعامل ايضا في الحال الاول فيكون العامل في الاول محذوفا وفي
الثاني مذكورا وعلى التوجيه الاول فعامل كليهما محذوف او لقيام قرينة مقالية كقولك راكبا لمن اللام متعلق
بالقول يقول كيف جئت اي على اي حال وصفة جئت اي جئت راكبا ثم حذف الفعل بقرينة السؤال المحقق وهو قوله كيف
جئت ومنه اي من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه جمع عظم اي ايظن
او ايعلم لان الظن من جملة العلم فيكون مجازا في العلم بعلاقة الجزئية لان الانسان انه اي الشان لن نجمع عظامه
المتفرقة فصارت ترابا بلى حرف ايجاب مختصة بايجاب النفي قادرين حال وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال
المحقق وهو قوله ايحسب الانسان اي بلى نجمعها قادرين اي نعم ايها الجاهل نجمع تلك العظام المتفرقة فتناثرت وصارت
ترابا حال كوننا قادرين على جمعها واحيائها وتعذيبها وما ذلك على الله بعزيز التعبير عن الواحد بلفظ الجمع

تعظيماً باقامة الواحد مقام الجمع متعارف البلغاء في التكلم وما يتبعه كما نحن فيه لا في الخطاب ولا في الغيبة كذا في الحواشي
ويجب حذف العامل لقيام قرينة في بعض الاحوال المؤكدة لا في كلها كما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الى قوله قائماً
بالقسط فان قائماً حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فعلم ان وجوب حذف العامل في بعضها لا في كلها وهي
اي الحال المؤكدة مطلقاً اي سواء حذف عاملها اولا وسواء كان حذف العامل واجباً او جايزاً احتى اي الحال المؤكدة مطلقاً
التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجوداً لان الحال حيء الهيئة الطبيعية في ذي الحال يعني الخلقية وهي لا تقبل الانتقال
ما دام صاحبها موجوداً كالعطوفية مثلاً ولذا تفهم من ذي الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولهذا الستر جعلت مؤكدة
وانما قال غالباً لانها تقبل الزوال الا انه نادر بخلاف الحال المنتقلة لانها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجوداً كالركوب
مثلاً حيث ينتقل من صاحبه ولذا سميت منتقلة والحال المنتقلة قيد للعامل لان الغرض منها تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها اسناداً او ايقاعاً وذلك الحدث هو العامل في الحال فيكون قيداً له بخلاف الحال المؤكدة لان
الغرض منها بيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال دون التقييد فلا يكون تقييداً بل انما يكون تاكيداً مثل زيد ابوك
عطوفاً وانما وجب حذف العامل لان في الابوة ما يشعر به العطف لتضمن الابوة العطوفية فاستغنى بقوله
ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعراً بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف وجوباً
لزوماً للاختصار فان العطوفية لا تنتقل عن الاب يعني ترحم الاب لابنه لا تنتقل منه ما دام الاب والابن
حيين واذا كان الابن ميتاً فكذلك لا تنتقل منه في غالب الايام وان كانت منتقلة في بعض الازمان او من بعض
الاشخاص اي احقه مقتضى الظاهر في التقدير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى في مثله على الاستقبال لا على المضي
بفتح الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثياً من باب ضرب مثل فر يفر حق يحق او ضمها اي او ضم الهمزة
بناء على انه مضارع متكلم وحده ايضاً الا انه رباعي من باب الافعال من احق يحق مثل اصر يصر الاول مأخوذ
من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه اي من الامر على يقين بمعنى لم يبق لي شبهة حيث حصل لي علم اليقين كعين
اليقين فعلى هذا يكون الحال مبيناً لهيئة المفعول لكونه حالاً منه والثاني مأخوذ من حققت الامر بعد ا
المعنى السابق حال كونه ملاحظاً بعينه يعني حيث لا فرق بينهما بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ولم يبق لي
منه شبهة او بمعنى اثبته يعني الاول بمعنى اثبته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازي

بعلاقة

بعلاقة السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استعارة تبعية اي تحققت ابوته لك وصرت منه اي
من كونه اباك على يقين او اثبتها من اثبت فعل مضارع متكلم وحده اي اثبت ابوته لك كذلك اي تحققت
ابوته لك وصرت منه على يقين بحيث لم يبق لي شبهة عطوفاً اي حال كون الاب لك شفيقاً وعلى هذه الوجوه
كلها يكون الحال مبيناً للمفعول فقد سبعه وقال صاحب المفتاح ابو يعقوب يوسف السكاكي احق التقدير التي
يجوز ان يقدر في هذا المثال عندي ان يقدر قوله يحنى فعل مضارع معلوم من حنى يحنى مثل رمى يرمي من باب
ضرب اي يميل ويشفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك يحنى عطوفاً وعلى هذا يكون الحال لبيان هيئة الفاعل
لانها حال منه لان الفعل المقدر وهو لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين الفاعل المحذوف في
هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير مروي عن سيبويه يعني تقدير حقه
وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل في الحال خبر الجملة لتاويله بالمسمى فزيد ابوك في معنى زيد مسمى
بابيك اقول هذا التاويل غير صحيح بل التاويل الصحيح زيد مربيك لان في الاب معنى التربية وما ذهب اليه
المص مذهب سيبويه وهو الحق لجريانه في قوله تعالى وهو الحق مصدقاً لما معهم وفي مثل انا حاتم جواداً وانا
عمرو شجاعاً لانه لا يقال مثله الا لمن اشتهر بالخصلة التي دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة
فصار الخبر متضمناً لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل في الحال فحذف وجوباً اختصاراً واعتماداً
لما تضمنه الخبر كذا في الرضي ولما فرغ من بيان حذف العامل جوازاً ووجوباً شرع في بيان شرط الحذف الا
ان الحذف جوازاً لم يحتج الى الشرط لجواز ذكره اولاً لاكتفاء بالقرينة اولاً لان الحذف جوازاً امر سهل اكتفى ببيان
شرط وجوب الحذف فقال وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها قدر حذف الاضافات ليصح الحمل على الشرط
بقوله ان تكون مقررة لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط للحال اي مؤكدة بهذا التفسير
باللازم لان التقرير الذكر بعد مرة او جعل الشيء في قراره فيلزمه التاكيد لمضمون جملة وهو مصدر مضاف
الى الفاعل مثل ابوة زيد او الى المفعول احترز به عما يؤكد بعض اجزائها اي اجزاء الجملة كالعامل في اي كما يؤكد
العامل الذي في قوله تعالى انا ارسلناك للناس لان كونه ع رسولاً اي مرسلاً فهم من قوله انا ارسلنا لان الا رسال لا
يكون بدون المرسل بالفتح كما لا يكون بدون المرسل بالكسر لا سيما تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب فاكده

قوله ان يكون ... منها ... ابن النعمان ... الهند ... السكاكين ... السكاكين قال الجوهري ... وهو الذي ... ينسب الى ...

يؤكد

بقوله رسولاً فهو حال عن المفعول ومع هذا يكون تاكيداً للارسال فانه لا يجب حذفه بل لا يحذف اصلاً اسمية احترز به
عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عامله فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية لا يجب حذف عامله
بل لا يجوز مثل قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ومثل لتنا لحاينا وقم قائماً
واقعد قاعداً كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائماً بالقسط انه اي قائماً بالقسط حال مؤكدة من فاعل شهد في قوله تعالى
شهد الله الآية لان القيام بالقسط اي بالعدل يفهم من الجملة الفعلية التي هي قوله شهد الله فاكدت بقوله قائماً بالقسط
ولا بد هيهنا اي في وجوب حذف عامل الحال المؤكدة من قيد آخر غير القيدين الاولين وهو اي ذلك القيد الواجب ان
يكون عقد تلك الاسمية التي تكون الحال مؤكدة لمضمونها من اسمين اي ان يكون تركيب الجملة الاسمية المؤكدة
مضمونها بالحال من اسمين لا يصلحان اي لا يصلح كل واحد منهما للعمل فيها اي في الحال بان لا يكون المسند فيها فعلاً ولا
شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل في الحال مطلقاً اي سواء كان مؤكداً او لا احد العوامل المذكورة كالمثال في المتن
والا اي وان لم يجب ذلك القيد لكان عاملها اي عامل الحال المؤكدة مذكوراً لفظاً فكيف يكون حذفه اي حذف ذلك
العامل واجباً او جائزاً لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف نحو الله شاهد قائماً بالقسط وفي بعض النسخ
وكان المص اكتفى عن هذا القيد بالمثال فقال لم يأخذ المص هذا القيد لانفهامه من قوله وعاملها الفعل او شبهه او
معناه لان الجملة اذا تركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيه يكون ذلك الاسم شبه فعل او معناه ولما فرغ من
بيان الحال وما هو الاصل فيه والفرع شرع في بيان التمييز وذكره بعد الحال لانهما يشتركان في البيان لان التمييز
لبيان الذات مذكورةً او مقدرةً والحال لبيان الصفة ولان بعض ما يكون تمييزاً يكون حالاً مثل طاب زيد
فارساً فقال **التمييز** تفعيل من ميزت الشيء اذا فصلته عن غيره بامر يختص به والمراد به هيهنا المميز
بالكسر على معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح على معنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر
الاجناس فعلى الاول يكون مجازاً بعلاقة كون صاحب هذا الكلام مميِّزاً كقوله تعالى والقرآن الحكيم لان
الحكيم صاحبه وعلى الثاني حقيقةً اما مبتدأ حذف خبره او خبر محذوف المبتدأ اي من الملحقات او هذا بيان
وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف اي التمييز الاسم الذي يريد ان ما موصولة بمعنى
الذي لان من جملة المعارف ولو كان موصوفاً لفسره بالنكرة ويجوز ان تكون موصوفة ايضاً لان الشارح

يتعلق بما ان ويجوز حذف احدهما اختصاراً في اللفظ ع

الموصول م

اقتصر

اقتصر على الاول يرفع الابهام صلة او صفة واحترز به اي بقوله يرفع الابهام عن البدل باقسامه الاربعة فان المبدل منه
في حكم التنحية اي في حكم الازالة من البين في المعنى فهو اي البدل ليس يرفع الابهام عن شيء لانه ليس في شيء ابهام حتى
يرفعه بل هو اي البدل يترك مبهم وهو المبدل منه لانه يترك في القصد والارادة والنسبة ولذا قيل يترك مبهم
وايراد معين وهو البدل لانه يراد ويقصد في النسبة ولهذا كان معيناً يعني مقصوداً المستقر اسم فاعل من استقر
ولذا قيل اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له لا في اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام
لا يكون الا في المعنى الذي وضع له عشرون وهو المعدودات الا انه اذا قيل عنده عشرون لم يعلم انه من اي جنس من المعدودات
واذا قيل درهماً علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره من حيث انه موضوع له قوله فانه المستقر علة لقوله اي الثابت
الخ وان كان بحسب اللغة الجار والمجرور حال من اسم كان وهو ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام الثابت خبر كان والجملة خبر ان
والواو زيدت لتاكيد اللصوق اي فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوي هو الثابت المستقر مطلقاً اي حال كونه
ذلك المعنى مطلقاً اي سواء كان ذلك المعنى وضعياً او استعمالياً لكن اي الا ان المطلق اي المذكور مطلقاً غير مقيد منصرف
الى الكامل لتعذر الحمل على الاطلاق لانه يشمل الاستعمالي وهو اي الكامل الابهام الوضعي لا الابهام الاستعمالي واحترز به اي بقوله المستقر
عن الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعاً بل تولد من تعدد الموضوع له نحو رايت عيناً جارية فان قوله جارية
يرفع ابهام قوله عيناً الذي لم يكن فيها ابهام وضعاً بل استعمالاً لكنه اي الابهام في عيناً غير مستقر بحسب الوضع اذ لا ابهام
فيه وضعاً بل نشأ اي تولد منه وحصل في الاستعمال يعني استعمال ذلك اللفظ باعتبار تعدد الموضوع له يعني ان الابهام
فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين منه او من واضع آخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم
وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رايت عيناً يحصل الابهام للسامع ان المستعمل في اي معناه استعمل لاجل الاشتراك العارضي
فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارضي لا الوضعي لما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعي وكذا اي كما وقع الاحتراز به عن
الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك يقع به اي بقوله المستقر الاحتراز عن اوصاف المبهمات يعني عن اوصاف
اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالاً لا وضعاً لان اسماء الاشارة من اقسام المعارف نحو هذا الرجل وهذه المرأة
فان لفظ هذا مثلاً انما موضوع لمفهوم كلي وهو المشار اليه يعني ما يصلح للاشارة بهذا لكن لا يكون موضوعاً لذلك المفهوم
الا بشرط استعماله اي استعمال هذا في جزئياته اي جزئيات المفهوم الكلي كالحيوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلي

وهو الانسان بشرط استعماله في جزئياته يعني في زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذا اللفظ هذا موضوع لمفهوم كلي وهو المشار اليه
او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله في جزئياته وهي ههنا ما اشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا الغلام وهذا
الفرس وهذا الحجر وغير ذلك او موضوع لكل جزئي منه اي من المفهوم الكلي فانه موضوع في هذه الامثلة للرجل
وموضوع للغلام بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الى غير ذلك ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي من حيث انه مفهوم
كلي لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المشار اليه كما ان الانسان نوع واحد لا غير ولا ابهام ايضا
في واحد من جزئياته اي جزئيات المفهوم الكلي الموضوع له كالرجل والغلام وغيرهما بل الابهام انما نشاء له اي
للفظ هذا من تعدد الموضوع له على الثاني اي على انه موضوع لكل جزئي او الابهام انما نشاء له من تعدد
المستعمل فيه على الاول اي على انه موضوع لمفهوم كلي يجب يكون مما استعمل فيه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع
له فتوصيفه اي توصيف اسم الاشارة بالرجل اي جعله موصوفا بالمعرف باللام يرفع هذا الابهام يعني الابهام
الحاصل من تعدد المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثاني لا يرفع الابهام الواقع في الموضوع له
من حيث انه موضوع له لانه لا ابهام فيه من حيث الوضع كما عرفت سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو
ليس بموجود وكذا اي كما احترز به عن نحو رأيت عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك يقع الاحتراز به عن عطف
البيان الذي هو في مثل قولك اقسم بالله ابو حفص عمر وفي عكسه في قولك جاءني يعقوب ابو يوسف فان كل واحد
من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين يعني قد وضع كل واحد منهما لذات معينة لا ابهام فيه كما ان ابا
حنيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك يعقوب وابو يوسف الا ان الاول في الاول كنية
وفي الثاني علم اصطلاحي وان الثاني في الاول ايضا علم اصطلاحي وفي الثاني كنية كذلك ابو حفص كنية
امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رض وعمر علم اصطلاحي له فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد في الموضوع له
لكن اي الا انه لما كان عمر اشهر من ابي حفص لاشتهاره رض بالعلم دون الكنية زال بذكره اي بذكر عمر بعد
ذكر ابي حفص الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار يعني زال الخفاء الناشي من كونه غير مشهور مثل اشتهار عمر
لا يزول الابهام الوضعي بذكر عمر اذ ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لو كان انما نشاء
من عدم الاستعمال والفرق بين هذه الثلثة ان الابهام في القسم الاول انما نشاء في الاستعمال باعتبار الموضوع له

وفي الثاني

وفي الثاني انما نشاء فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفي الثالث انما نشاء من عدم اشتهاره فافهم
عن ذات متعلق بقوله يرفع لا يرفع الابهام عن وصف وفي المحشي فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع
الاولان لبيان ثبوت وصف في شيء فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام
عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس هو نحو رجل عاقل لبيان صفة العقل في رجل وعندي رطل زيتا لبيان ان
الرطل كائن من الزيت الى هنا كلامه واحترز به يعني احترز المص بقوله عن ذات عن النعت والحال فانهما
اي النعت والحال يرفعان اي يرفع كل واحد منهما الابهام المستقر الواقع يعني الابهام الثابت في الوصف مثلا ان رجل
في قولك جاءني رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم او الجاهل فوقع الابهام في وصفه فلما قلت جاءني رجل عالم زال الابهام
الواقع في الوصف لا يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع في الذات لان كل واحد منهما وصف وهو لا يبين الا ما في الذات
وقام بها وهو الوصف ايضا والتمييز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح وتحقيق ذلك اشارة
الى ان التمييز هو ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والى ان ما يرفع الابهام المستقر عن الوصف لا يكون تمييزا اي تحقيق
ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات في النعت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف ان الواضع
اي واضع الالفاظ لما وضع الرطل بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين مثلا النصف من بفتح الميم
وتشديد النون وهو مائتان وستون درهما والرطل مائة وثلثون درهما فلا شك ان الموضوع له اي ان
المعنى الذي وضع الرطل له معنى معين وهو نصف من مميز عما هو اقل عن المعنى الذي هو اقل من النصف اي من نصف
المن كالربع اي كربع المن وخمسه وسدسه وذلك المعنى مميز ايضا عما هو اكثر منه اي من نصف المن كمن ومنين فبقي
ان المعنى الذي وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين ولا ابهام فيه اي في معنى الرطل لانه نصف المن
الا من حيث ذاته اي جنسه اي جنس المعنى الموضوع له يعني ليس فيه ابهام الا من حيث ذاته وجنسه الذي هو الموزون فانه لا
يعلم مبني للمفعول منه اي من نفس الرطل حال كونه بحسب الوضع اي بمقتضى الوضع اذا قيل عندي رطل انه [illegible] اي المراد
من الرطل كائن من جنس العسل او الخل او غيرهما من الموزونات فحصل ابهام في ذاته وجنسه والا عطف على قوله الا من
حيث يعني ولا ابهام فيه اي في الرطل الا من حيث وصفه وهو ان يكون الرطل نصف المن او ربعه فانه اي الحال
والشان لا يعلم مبني للمفعول منه بحسب الوضع اذا قيل هذا رطل او عندي رطل انه اي ذلك الرطل بغدادي او مكي

يعني اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد الرطل المنسوب الى بغداد او الى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث
ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ما هو المراد منه فاذا اريد رفع الابهام الوصفي اي الابهام المنسوب
الى وصفه الثابت فيه بحسب الوضع اتبع مبني للمفعول بصفة او حال يعني جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون
ذا الحال تابعة له لتبيين ما هو المراد منه وهو رفع الابهام الوصفي الثابت فيه فيقال لفلان رطل بغدادي او مكي
او يقال اشتريت هذا الرطل بغداديا او مكيا وان اريد رفع الابهام الذاتي اي الابهام المنسوب الى الذات
يعني الى الجنس مثل زيتا قال الشارح في الاول اتبع وههنا قيل اشارة من اول الامر الى ان الاول من التوابع وان
الثاني من الذوات فزيتا في قولك رطل زيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات والجنس لا النعت والحال عطف
على قوله فزيتا لانه مرفوع مبتداء ونصبه محكي لا على الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله فانهما يمنعه يرفعان
الابهام عن الوصف كما عرفت مذكورة او مقدرة بالجر فيهما صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز على سبيل
منع الخلو والجمع فالذات المذكورة ما تم باحد المتممات الاربعة اما بالتنوين نحو رطل زيتا واما بنون التثنية
نحو منوان سمنا واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زبدا والذات المقدرة
ما قدر في الجملة او مضاهيها او الاضافة على ما سيأتي نحو طاب زيد نفسا فنفسا تمييز يرفع الابهام عن
ذات مقدرة في جملة طاب زيد فانه في قوة طاب شيء منسوب الى زيد وذلك الشيء غير معلوم ونفسا يرفع
الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه اي في قولك طاب زيد وذلك الشيء المقدر فيه ما فسر بالتمييز لان نسبة الطيب
الى زيد لم يعلم امن جهة النفس ام من جهة العلم او غيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل
علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا ان الشيء المقدر بما جعل تمييزا والا لم يصح تفسيره به ولم يكن تمييزا عنه
لان التمييز ما يميز الشيء المقدر فالاول الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجي اليه اشار الشارح بقوله اي القسم الاول من
التمييز وهو اي القسم الاول منه ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل
المضاف ويقابل المثنى والمجموع والمراد به ههنا ما يقابل الجملة وشبهها لا غير يعني به ما يقابل الجملة وشبهها وفي
بعض النسخ وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمضاف معطوف على الموصول ويعني به
المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام في المضاف لا النسبة الاضافية فانها كالجملة من

القسم

القسم الثاني تامل وانصف مقدار على وزن مفتاح بالجر صفة لمفرد وهو اي المقدار ما يقدر به الشيء يعني معيار كل
شيء اي يعرف به اي بذلك المقدار قدره اي قدر الشيء ويبين مبني للمفعول وهو نحو العدد والكيل
والوزن والذراع والمقياس غالبا اي فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار في غالب المواد اي في غالب الامثلة واكثرها
اي رفع الابهام مبتداء مضاف الى المفعول مطلق اي حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه في المفرد المقدار او في الجملة او غيرها
يتحقق الجملة خبره اي يوجد ويحصل في ضمن هذا الرفع الخاص وهو الرفع عن مفرد مقدار في اكثر المواد وذلك
اي تحقق رفع الابهام المطلق في ضمن الرفع المذكور في اكثر المواد واقع وثابت لان الابهام فيه اي في المفرد المقدار
اكثر من كون الابهام في غير المقدار او الجملة لان المقدار كثيرا ما يستعمل بالتنوين او نوني التثنية والجمع او الاضافة
وما كثر استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهامه اكثر لان التنوين للتنكير ونوني التثنية والجمع بدل عن التنوين والبدل
يأخذ حكم المبدل غالبا والاضافة ههنا ايضا للتنكير ولو كانت للتعريف لما احتاج ما تم بها الى التمييز والمفرد المقدار
اما متحقق بعينه موجود في ضمن عدد وهذا من ظرفية الجزء للكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص للعام فكلاهما واحد
نحو عشرون درهما مثال لما تم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة لانها عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع وفي
ذكر تمييز العدد وبيانه وتمييز العدد اما واجب الجر وهو من ثلثة الى عشرة ومائة والف وتثنيتهما وجمعه واما واجب
النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين سواء كان عقودا او ما بينهما في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره
عطف على قوله في ضمن العدد اي والمفرد المقدار اما متحقق في ضمن غير العدد كالوزن وهو اما تام بالتنوين نحو
رطل زيتا فان الرطل قد سبق انه نصف المن وقد سبق ايضا معنى المن والرطل واما تام بنون التثنية نحو منوان
تثنية منا بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد الا ان الاول افصح للتخفيف سمنا بفتح السين المهملة وسكون
الميم دهن يخرج من السمسم وكالكيل عطف على قوله كالوزن باعادة الجار وانما اعاده لكونه جنسا آخر واشارة
لتغاير المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتنوين نحو قفيز برا واما بنون التثنية نحو قفيزان برا البر بضم
البا المنقوطة الموحدة من تحت وتشديد الراء المهملة بالفارسية گندم وكالذراع معطوف اما على الكيل واما على كالوزن
واعاد الجار ايضا اشارة الى تغاير المعطوفين وهو بكسر الزاء المعجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة وبعد الف على وزن قرام
ما يذرع به وهو ايضا اما تام بالتنوين نحو ذراع ثوبا واما بنون التثنية نحو ذراعان ثوبا وكالمقياس وهو كالاولين

في العطف واعادة الجار وهذا القسم ما تم بالاضافة وهو اما ان يكون مفردا مضافا نحو على التمرة مثلها زبدا او
مثنى مضافا نحو على التمرة مثليها زبدا وهو بالزاء المعجمة مضمومة بعدها باء موحدة من تحت معروف والمراد
جواب عن سؤال مقدر وتقديره ليس في هذه الاشياء المذكورة ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام
فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد بالمقادير التعبير بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لان كلها ليست
مقادير بل بعضها مقياس وهو ما تم بالاضافة في هذه الصور المذكورة في الامثلة هو المقدرات في اكثرها و
المقيس في بعضها لان قولك عندي عشرون درهما في العدد وما تم بنون الجمع ورطل زيتا في الوزن وما تم
بالتنوين وذراع ثوبا في الذراع وما تم بالتنوين ايضا وعلى التمرة مثلها زبدا في المقياس وما تم بالاضافة
المراد مبتدا وبها اي بكل واحد منها يعني بالاول المعدود خبره والمبتدا مع خبره خبران في قوله لان قولك وبالثاني
الموزون وبالثالث المذروع وبالرابع المقيس لا غير اي لا غيرها وان كان المراد هو لا يحصل الابهام لا محالة لان
المعدود مثلا لا يعلم من اي جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذا قيل درهما يزول الابهام ويحصل المرام وكذا غيره
وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة يعني ان المص اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدار يتحقق في ضمن غير
العدد امثلة ثلثة وهي نحو رطل زيتا ومنوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا مع ان ما يقدر به الشيء
ويعرف به قدره ويبين خمسة لما سبق ولم يورد لكل واحد منها مثالا حتى تكون الامثلة خمسة لا ثلثة لانه اي
الحال والشان كان مطمح مصدر ميمي على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو نظره من باب فتح يقال طمح
بصره اي ارتفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية مراده التنبيه بالنصب خبر كان على بيان
ما يتم به المفرد المقدار لكون الابهام لا يحصل في هذا القسم الا فيه وما يتم به المفرد المقدار غير العدد ثلثة
على ما بينه الشارح والاول هو التنوين لان التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها كما في رطل زيتا
والثاني النون يعني نون التثنية وهي لما كانت قائمة مقام التنوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها
ايضا كما في منوان سمنا والثالث الاضافة والمضاف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا
على التمام والانقطاع كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا اي لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور
لم يستوف من الاستيفاء وهو الاتمام سقط ياده بالجزم اقسام المقادير بايراد لكل واحد مثالا على حدة

و

واقسامها كما سبق غير العدد اربعة ومعه خمسة لحصول مقصوده وهو التنبيه المذكور بذكر بعضها اي بعض اقسام المقادير وهو الوزن
بايراد البعض مثالا لما يتم بالتنوين والبعض الآخر مثالا لما يتم بنون التثنية ولو كان احدهما من غيره لكان حسن
الا انه اوردهما من جنس واحد للمشاكلة ومعنى تمام الاسم باحد الاشياء الاربعة ان يكون ذلك الاسم على حالة وهي
ان يكون الاسم مع احد تلك الاربعة لا يمكن اضافته اي اضافة الاسم معها اي مع تلك الحالة والاسم التام باحد
الاربعة يستحيل الاضافة يعني يكون اضافته محالا مع التنوين ونوني التثنية والجمع لان كل واحد منها
دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده والاسم ايضا يستحيل الاضافة مع الاضافة لان المضاف مرة لا يضاف مرة
ثانية لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة مرة لم
يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول الغرض المذكور لانه يلزم احد الامرين اما تحصيل الحاصل
او الغاء الاضافة الاولى وكل منهما باطلان فاذا تم الاسم اي الاسم المفرد المقدار باحد هذه الاشياء شابه
ذلك الاسم الفعل اذا تم بفاعله وصار الفعل به اي بالفاعل كلاما تاما فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام
بفاعله في كون كل منهما تاما فشابه التمييز الآتي بعده اي بعد الاسم التام المفعول لوقوعه اي لوقوع التمييز بعد تمام الاسم
كما ان المفعول حقه وان كان متقدما لفظا على الفعل ان يقع بعد تمام الكلام لكونه فضلة في الكلام فالتمييز شابه
المفعول في الوقوع بعد التمام يعني كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان متقدما لفظا كذلك التمييز يقع بعد
تمام الاسم فينصبه اي التمييز ذلك الاسم التام باحد الاشياء الاربعة الواقع قبله اي قبل التمييز فحاصل هذا
التشبيه ان ينصب الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول لمشابهته اي لمشابهة الاسم التام
الفعل التام بفاعله في كون كل واحد منهما تاما وهذه الاشياء يعني التنوين ونوني التثنية والجمع والاضافة
انما قامت كل واحدة منها مقام الفاعل وشابهت لكونها في آخر الاسم التام كما ان الفاعل عقيب الفعل يعني كما
ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل
الا يرى ان لام التعريف لما كانت داخلة على اول الاسم وان كان ان للوصل يتم بها الاسم وكان ويتم يتنازعان في قوله
الاسم على ما قرر في بابه والجملة حال كون الاسم تاما بها فلا يضاف الاسم معها الفاء تفسيرية بمعنى تمام الاسم لا ينتصب التمييز عنه
خبران في قوله الا يرى ان التمييز معه يعني ان الاسم التام بلام التعريف لا ينتصب التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا

اذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانهما لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما يتم به
المفرد لا يزول بدخول اللام كنوني التثنية والجمع فينصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فيبقى المشابهة
كما كانت فيقال عندي المنوان زيتا والعشرون درهما وسكت الشارح في محل الابتياع عن الابهام فلا يقال عندي
الراقود خلا ولا عندي الرطل زيتا ولا عندي الملاء عسلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل
يسيّع داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتقسيم الاول
مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يسيغوا الدن بالقار لان يجعلوا فيه الخل فيفرد مبني للمفعول اي
التمييز المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع والاضافة ايضا وان كان الواو للحال وان للوصل والجملة حال
اي حال كون الاسم التام مثنى او مجموعا يعني لا يطابق التمييز ما انتصب عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام
مفردا ايضا او مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز الذي يجب افراده جنسا فقوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله
فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط والا يكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيفرد فالمعنى ان كان التمييز
جنسا يفرد وهو اي الجنس ما يتشابه اجزاؤه المتكثرة والمتفرقة يعني المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا
واذا انقسم يتشابه اقسامه ويكون متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع في مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم
في امكنة شتى ويقع ذلك الجنس حال كونه مجردا عن التاء التي تدل على الوحدة كتاء تمرة ونخلة فان ما كان مع
التاء لا يقع على الكثير على القليل متعلق بقوله يقع والكثير باعتبار الحقيقة والمراد الكثير في مكان واحد او في امكنة
شتى فلا حاجة الى تثنيته اي الى تثنية التمييز اذا كان الاسم التام مثنى نحو عندي رطلان خلا وجمعه اي لا
حاجة ايضا الى جعل التمييز جمعا عند كون المميز جمعا نحو عندي ارطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية
والجمع قيد زائد على المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب في الكلام كالماء والتمر والضرب
مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والعلم والزيت والخل والدبس الى غير ذلك من الاجناس التي تكون متشابهة الاجزاء
بخلاف رجل وفرس فان كل واحد منهما لا يتشابه اجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعا في مكان او في امكنة
بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة الا ان يقصد مبني للمفعول الانواع نائبه الاستثناء مفرغ اي يفرد
التمييز ولا يطابق الاسم التام في الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا متشابه الاجزاء في جميع الاوقات الا وقت ان

يقصد

يقصد الانواع فح يكون التمييز مطابقا للاسم التام فيثنى ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا اي ما فوق النوع
الواحد وفي الهندي وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى او المراد بالجمع الجمع اللغوي
وهو ما فوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى والشارح الفاضل اختار الثاني فيشمل قوله الانواع
المثنى ايضا اي كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى بدلالته لانه اذا قصد بالجنس ما فوق النوع الواحد لا يدل لفظ
الجنس عليها اي على الانواع يعني على ما قصد من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس مفردا فاذا لم يدل فلا بد
من ان يثنى عند قصد النوعين او يجمع اذا قصد الانواع فقيل اي اعترض على هذا الاشياء بان يقال في تخصيص
قصد الانواع بالاستثناء بقوله الا ان يقصد الانواع الباء داخلة على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع
حيث لا يتجاوز الى قصد المرات نظر اي في التخصيص نظر فكان على المصنف يقول الا ان يقصد الانواع او المرات لانه كما جاز
ان يقال طاب زيد جلستين بكسر الجيم للنوع وطاب زيد جلسات بالكسر ايضا جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين وجلسات
بفتح الجيم للعدد وكما جاز ان تقول عشرين ضربات بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلثون ضربات بالفتح للعدد
ويمكن ان يجاب عنه اي عن هذا الاعتراض بان المراد اي بان مراد المصنف بالانواع حصص الجنس اي ما يحتمل اليه
الجنس لان الجنس يحتمل المرات كما يحتمل الانواع فكانه قال الا ان يقصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قوله
المصنف ان كان جنسا سواء كانت تلك الحصص بالخصوصيات الكلية كما في الانواع او الشخصية كما في المرات
والاعداد فيدخل في الاستثناء المرات كما يدخل الانواع ويجمع مبني للمفعول نائبه ما يتمكن فيه رجع الى التمييز
واليه اشار الشارح بقوله اي يورد التمييز على ما فوق الواحد فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوي جوازا
تمييز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان لا يراد الجمع حيث لم يقصد به الوحدة نائبه لان يقصد مبني للمفعول في غيره اي غير الجنس
يعني ان لم يكن التمييز جنسا بحيث يتشابه اجزاؤه طابق ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله
رجلا ورجلين ومثله رجالا كذا في الرضي نحو عندي عدل بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف الحمل ثوبا لان
الثوب ليس جنسا بحيث يتشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندي عدلان ثوبين
وعند قصد الجمعية يجمع نحو عندي اعدال اثوابا الثوب في اللغة الرجوع يقال ثاب يثوب اذا رجع سمي العروض به لانه
يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى المرجوع اليه كذا في الصحاح ثم اشار بكلمة ثم الى ان الحكم متفاوت بين

المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم في الاول متعلق بالمتميز وفي الثاني بالمميز يعني بعد ما علمت المتميز فاعلم انه
ان كان اي المفرد المقدار فاعلم ان المفرد المقدار ينقسم من حيث المتمم الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم
والثاني ما كان تاما بتنوين او بنون التثنية على سبيل منع الخلو والجمع فعلى هذا يكون كان ناقصة او المعنى عطف
على مقدر فالمعنى هكذا او المعنى ان وجد التمييز فعلى هذا يكون كان تامة والضمير للتمييز وعلى الاول للمفرد فيكون
المجاز حالا اليه اشار الشارح بقوله ملتبسا بتنوين المفرد او بنون التي للتثنية فالاول انسب للمقام فلذا
قدمه ولما كان في الثاني نوع ابهام بينه وعلله بقوله فانه لما تم الاسم المفرد بها اي باحدها اما بالتنوين او
بنون التثنية لانه لا يجوز الجمع بينهما اقتضى التمييز هذا اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام فلا يقتضي مثل
زيد وزيدان جازت الاضافة جواب ان كان وعدمها اي جازت اضافة المفرد المقدار التام باحدهما
الى التمييز اي الى مميزه اضافة بيانية لان المضاف اليه جنس المضاف لما سيجيء ان المضاف اليه ان كان جنس المضاف تكون
الاضافة بيانية مثل خاتم فضة باسقاط متعلق بقوله الاضافة التنوين ونون التثنية بسبب الاضافة لانهما دليل
الانفصال وهي دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة جوازا شايعا يعني جواز اضافة المفرد المقدار
التام باحدهما شايع لا نادر كثيرا يعني جواز الاضافة كثير في كل مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال
لحصول الغرض من ايراد التمييز وهو اي الغرض رفع الابهام الذي كان في المفرد المقدار التام باحدهما بذلك متعلق بالحصول
اي باضافة المفرد الى المميز والتذكير باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار النصب ملابسا مع زيادة التخفيف
بحذف التنوين ونون التثنية نحو رطل زيت بالاضافة مكان رطل زيتا بالنصب ومنوا سمن بالاضافة ايضا
مكان منوان سمنا والاول ما كان تاما بالاضافة او بنون الجمع على سبيل منع الخلو والجمع بينه بقوله والا
معطوف على قوله وان كان اي وان لم يكن المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون المفرد المقدار
تاما بنون الجمع او الاضافة التي لا يتعرف المضاف بها لانه ان تعرف بها لا يقتضي التمييز لعدم احتياجه وذلك مثل غلام زيد
فلا يجوز الاضافة [illegible] اي اضافة المفرد التام باحدهما بشيء من الاشياء الا بقلة في نون الجمع
اي فيما تم بنون الجمع فانه يجوز اضافته الى مميزه وان قل نحو عشرو درهم في عشرون درهما اما عدم جوازه في الاضافة
اي فيما تم بالاضافة فظاهر لانه لا يلزم اضافة المضاف لانه لا يخلو اما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه او مع حذفه اما الاول

فلان

فلان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما الثاني فلانه ان اضيف مع حذف
المضاف اليه فسد المعنى فلهذا ان ما تم بالاضافة لا يجوز اضافته واما عدم الجواز فيما تم بنون الجمع فلانه لا يخلو
اما ببقاء النون او بحذفه اما الاول فلانه لا يجوز اضافته مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها
مع الاضافة واما الثاني فلانه جاز ان يضاف ما تم بنون الجمع الى غير المميز يعني الى ما ليس مميزا نحو عشرك لان الكاف فيه
ليس بمميز له لان التمييز يجب ان يكون نكرة وعشرو رمضان ان اريد عشرون يوما من رمضان واحد لا يجوز ان يكون
رمضان مميزا له لانه يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا لما نحن فيه واما ان اريد عشرون رمضانا تاما باعتبار مضى
عشرين سنة يكون تمييزا فلا يكون مثالا لما نحن فيه ونظر الشارح على الاول ولهذا اورده مثالا بالاتفاق متعلق
بالجواز لكثرة الحاجة اليه اي لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغير اما صاحب العشرين حقيقة كالمثال الاول
او حكما كالمثال الثاني فلو اضيف ايضا اي كما اضيف الى غير المميز الى المميز لزم الالتباس اي التباس ما ليس مميزا بالمميز
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان وقيل عشرو رمضان بالاضافة انه اي المتكلم بهذا الكلام اراد
عشرين رمضانا بلا اضافة فيكون رمضان تمييزا فيكون المعنى بالفارسية بيست رمضان از سال بيست از هر سال يكي
رمضان در بيست سال بيست رمضان شود الا انه يجب ان يقال رمضانا بالتنوين للتنكير لان التمييز يجب ان يكون منكرا
او انه اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يكون ح رمضان تمييزا بل اضيف العشرين الى غير المميز مثل عشروك وبيستوك
فيكون المعنى بالفارسية روز از يك رمضان شود فلا يضاف ما تم بنون الجمع في غير صورة الالتباس ايضا اي كما لا
يضاف في صورة الالتباس الا اذا اضيف ملابسا على قلة لئلا يكون الباب اي باب ما تم بنون الجمع اقرب الى الاطراد
في عدم الاضافة اقول ههنا ثلث صور احدها جائزة بلا خلاف وهي ان يضاف الى غير المميز نحو عشرك وبيستيك
كما مر وثانيها جائزة على قلة وهي ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشرو درهم وثالثها عدم الجواز للالتباس
وهي ما يصلح ان يكون تمييزا وغير تمييز مثل عشرون رمضان وعن غير مقدار عطف خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله
عن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي القسم الاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة كما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار غالبا كذلك تاكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع الخ يرفعه اي الابهام عن مفرد غير مقدار قليلا اي ما
لا يعرف قدر الشيء به ولا يبتنى اي ما ليس بعدد مثل عشرين ولا وزن مثل رطل ومنوان ولا ذراع مثل ذراع ثوبا

ولا كيل مثل قفيزان وقفيز ولا مقياس اي مثله عسلا وفي الارض وغير مثل المقدار كل فرع حصل له بالتفريع
اسم خاص يليه اصله للبيان ويكون ذلك مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب
خزا وان لم يتغير بتسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز الى ههنا
كلامه نحو خاتم حديدا فان الخاتم مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يتعين مبهم باعتبار الجنس اي
باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اي جنس تخذ من حديد او فضة او ذهب او غير ذلك تام بالتنوين ههنا
سواء تم بها او بنون التثنية مثل خاتمان او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا كان او جمعا مثل خواتيم فانه تام
بالتنوين ايضا فاقتضى تمييزا يرفع الابهام عنه لابهامه فنصبه لما سبق ان الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله والتمييز
الآتي بعده يشبه المفعول فانتصاب التمييز لتشبيهه بالمفعول والخفض اي خفض التمييز فيه اشارة الى ان اللام في الخفض
عوض عن المضاف اليه ومغن غناؤه باضافة متعلق بالخفض غير المقدار اليه اي الى التمييز اكثر من نصبه سمعا لان
اي انجرار التمييز الذي يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار باضافته اليه اكثر في الاستعمال من انتصابه لحصول الغرض
اي الحصول المقصود من التمييز وهو رفع الابهام بالاضافة ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان التمييز منصوبا او مجرورا
مع ما مع زيادة الخفة على ذلك بسقوط التنوين والنون بالاضافة لما سبق انهما لا يجتمعان والمقصود غير المقدار
عن طلب التمييز لكونه غير مقدار وانما جعل انتصاب التمييز في المقدرات اكثر لان الاصل في المبهمات المقادير
لانها جعلت معيارا لان يعرف المبهم بها وضعا فنصب المميز بعدها يكون نصا على انه مميز والنصب اصل في التمييز
بخلاف الجر فانه علم الاضافة وغيرها اي غير المقادير ليس بهذه المثابة اي بهذه المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان
يعرف المبهم بها والابهام فيها ثانيا من الاستعمال فالتمييز ليس في الحقيقة بمميز فيكون الخفض في غير المقدار اولى
انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم الخفض في العدد من الثلاثة الى العشرة والمائة والالف
وما يتفرع منها مع كونها من المقادير فانتصاب التمييز فيها يكون اولى وانه قد التزم الجر قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد
اقتضت التخفيف فالتزم الاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام ولما فرغ من بيان القسم الاول وتبيا قسميه
المفرد المقدار وغيره اراد ان يبين القسم الثاني ويفصله فقال والثاني اي القسم الثاني من التمييز واشار بقوله من التمييز
الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لان المنكر اذا اعيد صريحا او ضمنا معرفا يكون الثاني عين الاول وهو اي القسم الثاني ما يرفع

الابهام

يرفع

الابهام عن ذات مقدرة كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة يرفعه اي يرفع القسم الثاني من التمييز الابهام عن نسبة تامة او ناقصة
اسنادية او ايقاعية او اضافية كان الظاهر اي كان المقتضى الظاهر ان يقول المص في تعبير هذا القسم والثاني
عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لان الابهام الذي يقتضي التمييز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولكن قسم التمييز
الذات المقدرة لا النسبة لكن اي الا ان المص عدل عنه لانه لما كان الابهام الذي في طرف النسبة المراد بالطرف ههنا
الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لان الابهام الذي يقتضي التمييز ليس الا في الذات المقدرة والطرف هي بالنظر الى الحقيقة
يستلزم خبر كان الابهام فيها اي في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضي ابهام ما
حصل منهما وهو النسبة فابهام الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة ولما كان رفعه عنها اي رفع الابهام عن النسبة
يستلزم الرفع عنه اي رفع الابهام عن الطرف لان الابهام في النسبة لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم
وبارتفاع اللازم الذي هو الابهام في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذي هو الابهام في الطرف لان انتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم كالحرارة للنار فان الحرارة لازمة للنار وبانتفاء الحرارة من النار ينتفي النارية
ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك قال جوابا لما عن نسبة مقتصرا عليها اي على النسبة بعين اخرج كلامه على خلاف
مقتضى الظاهر تنبيها على انه لقال لكونه بمعنى اخرج على ان مقابلة ما في هذا القسم اي القسم الثاني انما هي
اي ليس تلك المقابلة الا لمجرد النسبة اي لمجرد كون الابهام في النسبة لا غير لان الابهام الذي يقتضي التمييز في
القسم الاول ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا يسري الى النسبة مثل عندي رطل زيتا لان الابهام في الرطل فقط
وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا وفي القسم الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا
بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصار كان الابهام في النسبة فتقابلا ولاشعار بهذه المقابلة اقتصر
على النسبة في جملة اي يرفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في جملة اي يرفع عن ذات مقدرة في نسبة
كائنة في جملة اشار الى ان الظرف مستقر وصفة النسبة او ما ضاهاها اي ما شابهها اي الذي شابه الجملة في
كونه محتاجا الى ما اسند اليه عطف على جملة اي القسم الثاني يرفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة فيما شبه
الجملة وهو اي ما شبه الجملة اما اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء فالابهام في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن
في ممتلئ لا في نسبة الى الحوض وكذا البيت مشتعل نارا واما اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا فعيونا تمييز

عن نسبة التغير الی ما ستكن فيها او الصفة نحو زيد حسن وجها فوجها تمييز عن نسبة حسن الی ما ستكن فيها او
اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا فان ابا تمييز عن نسبة افضل الی الضمير المستكن فيه الراجع الی زيد او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا فان ابا تمييز عن نسبة الطيب الی الضمير البارز الذي هو فاعل المصدر سواء كان في محل الرفع
او في محل الجر وكذلك ای كما ان التمييز عن هذه الاشياء تمييز عما نسبة الجملة كذلك كل ما فيه معنی الفعل ای كل اسم
او حرف استفيد منه معنی الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه نحو حسبك زيد رجلا ای يكفيك زيد رجلا ويا
لزيد فارسا ای استغيث زيدا فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل ولذلك صار فاعلا في قوله يكفيك
زيد فلا وجه لقول من قال والاولی حسبك رجلا زيد بتقديم التمييز وعلله بقوله لان حسبك زيد جملة
وشبهها حسبك فالمتمثل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز
في القسم الثاني اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثال علی ترتيب اللف فقال نحو طاب زيد نفسا هذا مثال للجملة
لان طاب مع فاعله الذي هو زيد يكون جملة لا محالة والتمييز الذي هو نفسا فيه ای في المثال المذكورة
خاص بالمنتصب عنه وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لا غير فنفسا تمييز عن ذات المقدرة التي هي الشئ
المنسوب اليه طاب فاذا ظهرت صارت مضافا اليه للشئ مثل طاب شئ زيد فالشئ لما لم يعلم ما هو ولزم تفسيره
ففسر بقولنا نفسا فقيل طاب شئ زيد نفسا فقدر ذلك الشئ اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا
وزيد طيب ابا هذا مثال لما نسبة الجملة لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها وهي مع فاعلها
لا تكون جملة كما سبق الا انها تشبهها والتمييز يعني ابا فيه ای في هذا المثال يصلح ان يكون لما انتصب عنه
وهو هنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الی زيد حقيقة ويترجم خوشی زيد از ان
روی كه پدرست ويصلح ايضا ان يكون لمتعلقه بفتح اللام ای متعلق زيد يعني ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون
نسبة الطيب الی زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب في الحقيقة وصف الاب ويترجم خوشی زيد از ان
روی كه از پدرست وحيث علة لقوله فهذان الخ لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها في كون الابهام في النسبة
والتمييز يرفع الابهام عنها فهذان المثالان اعني طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا في قوة اربعة امثلة باعتبار
ان ما هو تمييز للاول يكون تمييزا للثاني ايضا وما هو تمييز للثاني يكون تمييزا للاول حيث لا فرق بينهما
فكانه

فكانه قال المص طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف علی نفسا وابا ای عليهما
بحسب المعنی اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما علی الاول اعني نفسا لكونه اصلا لان المثال الثاني معطوف علی المثال الاول واما
علی المثاني فنعتر به وهذا رد علی الهندي حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به علی ذلك في الاصل فهو ناظر الی كل
من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير كما قال الهندي اذا كان الامر كذلك فهو ای المص بحسب الحقيقة ونفسا
الامر اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة يعني اورد المص للتمييز الواقع في الجملة خمسة
امثلة وللتمييز الواقع في ما ضاهاها خمسة امثلة ايضا وكما اورد انه ليس من دأب المص ان يورد لكل قاعدة مثالين
فكيف اورد هنا لكل منهما خمسة امثلة اراد الشارح رده والتمييز بين الامثلة حتی لا يكون فيها تكرار مثال
فقال فالنفس عين لانه قائم بنفسه غير اضافي لانه ليس من الامور الاضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج
الی شئ خاص بالمنتصب عنه والدار عين لانه قائم بذاته غير اضافي لان تعقل معناه لا يحتاج الی شئ فهو
ای الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار لفظه متعلق بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبه بالمنتصب عنه
فيكون نسبة طاب الی زيد مجازا بعلاقة المالكية والاب عين لانه قائم بنفسه اضافي لان تعقل معناه يحتاج
الی تعقل معنی آخر الی ان معنی الاب حيوان خلق من ماء حيوان آخر من نوعه محتمل لهما ای يحتمل ان يكون بالمنتصب عنه
وان يكون لمتعلقه ايضا كما تحقيقه والابوة عرض اضافي لانها لا تقوم بنفسها بل تقوم بالاب لان
تعقل معناها لا يحتاج الی تعقل معنی الابن لان معناها صفة تقوم مع شخص خلق من ماء شخص آخر من نوعه
والعلم ايضا عرض لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم غير اضافي لان تعقل معناه لا يحتاج الی
الغير لان معنی العلم الوضوح والانكشاف وكل واحد منهما من الابوة والعلم يتعلق بالمنتصب عنه ويرفع ای الابهام
عنه ويكون الاسناد الی زيد مجازا بعلاقة الجزئية والمحلية لان كل واحد منهما صفة تقتضي موصوفا والمذكور
اولی بالموصوفية ولذا اختصا بالمنتصب عنه او في اضافة عطف علی قوله في جملة لكونها اصلا في المعطوف عليه
او عطف علی قوله ما ضاهاها لقربه باعادة الجار وانما اعاده لبعد المعطوف عليه وفصل كثير بينهما مثل اعجبني طيبه نفسا
نفسا تمييز عن النسبة الاضافية لان الضمير حيث يجب ان يكون مضافا اليه وتركه ولم يورده مع انه اورد سائر
الامثلة لانه ای نفسا اظهر التمييزات لانه عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه فقط دون غيره من الامثلة

ولا خفاء به اى فيه اى فى كونه تميزا وهو لم يورد الا ما فى ان كونه تميزا خفاء وابا وابوة ودارا وعلما اوردها فى الامثلة
ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون التميز الذى يرفع الابهام عن النسبة الاضافية على وفق ما سبق لئلا يتوهم
انها لا يجوز ان يكون تميزا عن هذه النسبة ويختص بالتشبيهين الاولين وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة
الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة قيد الصفة بالمشتق لانها قد لا تكون مشتقة كالابوة والعلم يعنى ان الاصل فى التميز
ان يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
فلا بد من ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالرطل والدرهم وما فى حكمهما كالابوة والعلم وقد يكون صفة
مشتقة باعتبار دلالتها على [الذات] وايضا اى كما انه اشارة الى كون التميز صفة مشتقة لما اورده صاحب المفصل اى هذا
القول وهو قوله لله دره فارسا مثالا للتميز المفرد اى للتميز عن المفرد بناء على ان يكون الضمير الغائب فيه اى فى دره
مبهما لعدم ان يكون له مرجع وتاما بالتنوين المقدر فى تقدير در شىء كربه رجلا مبهم تام [فانه]
بالتنوين المقدر فانتصب التميز عنه ويكون عطف على ان يكون فارسا تميزا عنه اى عن الضمير اراد جواب لما اى
اراد المص ان ينبه على انه اى فارسا يصلح ان يكون تميزا عن نسبة كما يصلح ان يكون تميزا عن مفرد بناء على
ان يكون الضمير المضاف اليه معلوما معينا بان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جائنى
زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاولى لان الاصل فى الضمير ان يكون معلوما معينا والابهام لا يكون الا فى نسبة
الدر اليه اى الى الضمير مثل اعجبنى طيبه ابا والدر فى الاصل اى فى اللغة ما ينزل من الضرع وهو اللبن وفيه
اى فى اللبن خير كثير للعرب لعموم نفعه لانه يرفع الجوع والعطش وغيره اما ان يرفع الجوع فقط او العطش لا غير ولانه
معاشهم به فكان معظما مرغوبا عندهم فاريد به الخير هذا اشارة الى المناسبة بين المنقول عنه وهو اللبن والمنقول اليه
وهو الخير وهى الفيض وهى النفع واعلم ان الدر فى الاصل بمعنى الادرار اى الانزال يقال بالفارسية ريختن باريدن
ثم نقل منه الى اللبن لانه ينزل ايضا يعنى شير ثم نقل منه الى الخير بعلاقة النفع اى لله خيره فارسا وهنا
كناية عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منشئ كل شىء عظيم يريدون
التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعله كذا فى الرضى فالفارس اسم فاعل على وزن
فاعل من الفراسة بالفتح اى بفتح الفاء على وزن ظرافة مصدر فرس بالضم من باب ظرف اى حذق وبابه ضرب
اى

اى مهر وكمل والكسر لغة فيه ايضا بامر الخيل بالفارسية نيك شناسا بودن در كار اسب يعنى اسب شناسى نيك مى كوين
يعنى فعله يكون فى امر الخيل يعنى فى معرفة مرضه وجودته وقيمته لله اى طلبا لرضاء الله تعالى لا لغرض دنيوى واما الفراسة
بالكسر اى بكسر الفاء من باب سهل فمن التفرس والادراك والاذعان يقال تفرس اذا تفكر ثم ان كان اورد نحوها اشارة
الى ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لان البحث هنا كان عن التميز من حيث انه يختص بالمنتصب عنه ويحتملها ويختص
بالمتعلق وثمة كان البحث عن الذات المقدرة فى جملة او ما شابهها واضافة اى التميز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه
اى بعد تميز لم يكن مختصا لما انتصب عنه كالنفس قيد الشرط بهذا القيد لرفع ما ورد عليه بالنفس فى قوله طاب زيد نفسا
فان التميز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه اسما لا صفة كالابوة والعلم يصح جعله اى
ذلك الاسم لما انتصب عنه احترز به عن الدار والمراد بجعله له اطلاقه عليه كالاب فانه اسم يصح اطلاقه مثل زيد
اب والتعبير به اى بذلك الاسم عنه اى عما انتصب عنه كما عبرنا من قولنا زيد اب وله شرطان احدهما ان يكون اسما
لا صفة والثانى صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه به الا ان يكون نصا فى المنتصب عنه جاز جواب الشرط ان يكون
ذلك التميز تارة منصوب على الظرفية اى فى مرة والجمع تارات وتير كتب ويحذف منه الالف يقال فعله تارة اى
للمنتصب عنه كزيد فى طاب زيد ابا فما انتصب عنه هو ما نسب اليه عامله وهو الشىء المقدر وجعل زيد ما انتصب عنه من باب
المجاز لان التميز لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا للنصب حيث انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا عنه مجازا
كذا فى الهندى بان يكون الاب تميزا ايرفع الابهام عنه اى عن زيد وتارة اخرى اى فى المرة الاخرى يكون لمتعلقه بفتح اللام
اى المتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر له ويعلم ذلك بان يكون الاب تميزا ايرفع الابهام عن
متعلقه فح يكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة قائم بالاب وذلك اى كون التميز تارة
تميزا ايرفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة عن متعلقه انما يعلم بحسب القرائن والاحوال يعنى ان دلت
القراين والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة يكون الاب تميزا عنه وان دلت على ان نسبة الطيب
اليه مجاز بعلاقة الجزئية يكون تميزا عن متعلقه مثلا ابا فى طاب زيد ابا فانه اى الاب اسم يصح ان يجعل عبارة
عن زيد بان يقال زيد اب فجاز ان يكون الاب تارة اى فى مرة واحدة تميزا ايرفع الابهام عن زيد لوجود شرط
وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه اذا اريد اسناد الطيب الى زيد باعتبار انه اى زيدا ابو عمرو فح يكون اسناد الطيب

الى زيد حقيقة لان الطيب في الحقيقة قائم به ويترجم بقولنا خوش شد زيد از روى كه او پدرست وجاز ان
يكون الاب تارة في مرة اخرى تمييزا اي رفع الابهام عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو اي المتعلق
ابوه فح يكون اسناد الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مرة لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا
ويترجم خوش شد زيد از روى كه مر ازيد پدرست والا عطف على قوله ان كان اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن
التمييز نصا في المنتصب عنه اي خاصا له لانه ان كان خاصا له لا يجري الحكم الآتي عليه كالنفس فانه خاص له ولا يحتمل
ان يكون لمتعلقه ولا يختص له اسما بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكن ليصح جعله صفة لقوله اسما لما انتصب عنه لان التمييز
ح اما اسم لا يصح جعله له كالدار والعلم واما صفة كالابوة فهو اي التمييز على كلا التقديرين لمتعلقه اي لمتعلق
ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منها متعلق لما انتصب عنه لان الاوليين
وصفان لزيد والوصف يقتضي موصوفا والثالث ملكه لانه يقتضي مالكا والمذكور اولى بها وهو زيد ههنا
فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجازا بعلاقة المحلية في الاوليين والمالكية في الثالث خاصة اي
اي خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء
اي الدار والعلم والابوة ليست نصا في المنتصب عنه لانها بحيث لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالنفس لما مر
انها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاثنان وصف له والثالث ملك له ولا يصح ايضا جعلها اي جعل
كل واحد منها له اي لما انتصب عنه بالتعبير عنه بها ويحمل عليه اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا زيد ابوة بل يقال
زيد متصف بالابوة ولا زيد دار بل يقال زيد ذو دار فهي اي هذه الاسماء مخصوصة لمتعلق زيد وهو اي ذلك
المتعلق الذات المقدرة في جملة طاب زيد اعني الشيء المنسوب الى زيد المغاير له في الحقيقة وفي الخارج تقديره
طاب شيء منسوب الى زيد وذلك الشيء لما لم يعلم ما هو لزم تعميمه ففسر بقوله ابوة وعلما ودارا فيطابق
التمييز مطلقا فيهما اي في الصورتين اي فيما اي في صورة جاز ان يكون التمييز فيها تمييزا لما انتصب عنه
سواء كان التمييز نصا فيه وخاصا له مثل طاب زيد نفسا او كان التمييز محتملا له بان يكون تمييزا برفع الابهام
عنه وكان ايضا محتملا لمتعلقه بفتح اللام كالاب في نحو طاب زيد ابا وفيما اي في صورة تعين ان يكون التمييز
خاصا فيها لمتعلقه بكسر اللام اي لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار في قولك طاب زيد ابوة وعلما

ودارا

ودارا ما موصولة او موصوفة قصد مبني للمفعول اي الذي قصد والموصول مع صلته في محل النصب على انه مفعول
يطابق او شيئا قصد من وحدة التمييز بيان لما وتثنيته وجمعيته اي ان كان المقصود الافراد يؤتى بالتمييز
مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به سواء كانت اي كل واحدة من تلك الامور اعني وحدة
التمييز وتثنيته وجمعيته لموافقة ما انتصب عنه اعني زيدا في الامور الثلثة الافراد والتثنية والجمع مثل
طاب زيد نفسا وابا وابوة وعلما ودارا وطاب الزيدان نفسين وابوين وعلمين وابوتين ودارين وطاب
الزيدون نفوسا وآباء وابوات وعلوما وديارا او لمعنى عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اي سواء
كانت تلك الامور لموافقة معنى كائن في نفسه اي في نفس التمييز مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط
فيجري باقي الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده اي سواء كان
الجد اب الاب او اب الام لان الجد باطلاقه يشمل كليهما وطاب زيد آباء جمع اب اذا اردت اباه واجداده
المراد بالاجداد ما فوق الواحد من قبل الاب وقبل الام او من قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة
وغيرها سوى ما كان خاصا للمنتصب عنه فعلى كل من التقديرين اي على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او
لمعنى في نفسه اذا قصد وحدة التمييز اورد التمييز مفردا ليطابق ما قصد اي المقصود واذا قصد تثنيته
اورد التمييز بتثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا ليطابق المقصود فيهما فان صيغة المفرد وان كانت تصلح
ان تطلق على المفرد الا انها لا تصلح ان تطلق اي صيغة المفرد على المثنى اذا قصد الاثنينية والمجموع اذا
قصد الجمعية فلا بد ان يكون التمييز مثنى اذا قصد الاثنينية او جمعا اذا قصد الجمعية ليطابق التمييز المقصود بصيغته
الا اذا كان التمييز عن القسمة جنسا استثناء من عموم الاحوال فيطابق التمييز بينهما ما قصد في جميع الاوقات الا وقت
كون التمييز جنسا لما يجيء ان المراد من الجنس ما تشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير كالعلم
فانه اذا قصد تثنيته اي التمييز او جمعيته اي التمييز لا يلزم اي لا يجب ان يثنى ذلك الجنس ليطابق ما قصد
او يجمع ذلك الجنس ايضا بل يكتفي ان يؤتى به اي يؤتى بالتمييز حال كونه مفردا لصحة اطلاقه اي لكون اطلاق
ذلك الجنس حال كونه مفردا على القليل لكونه مفردا والكثير لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل الكثير فلا حاجة
الى تثنيته اي الى ان يكون التمييز بتثنية اذا اريد تثنيته سواء كان مع موافقة ما انتصب عنه او لمعنى في نفسه

وجمعية اي الى ان يكون التمييز جمعا اذا اريد جمعية سواء كان ما انتصب عنه مفردا نحو طاب زيد علما بصيغة الافراد مع كثرة علومه او مثنى نحو طاب الزيدان علما مع كثرة علومهما او جمعا نحو طاب الزيدون علما مع كثرة علومهم الا ان يقصد مبنى للمفعول استثناء من مقدر بتقديره فيفرد التمييز وان كان ما انتصب عنه مثنى او مجموعا اذا كان جنسا يقع على القليل والكثير في جميع الاوقات الا وقت قصد ما فوق النوع الواحد فحينئذ يثنى التمييز اذا قصد اثنينيته ويجمع اذا قصد جمعيته بالتمييز الذي هو الجنس لما عرفت ان الاستثناء منه الانواع نائبه المراد بالانواع ما فوق النوع الواحد على ما اشير اليه والاشارة الشارح بقوله من حيث امتيازاتها اي الانواع النوعية اي من حيث الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية فانه لا بد حينئذ اي حين قصد الانواع من اثنينيته اي من جعل التمييز مثنى او جمعيته اي من جعله جمعا نحو طاب الزيدان علمين وطاب الزيدون علوما فيه نشر على ترتيب اللف اذا اريدان متعلق بفتح اللام الطيب اي ما تعلق به يعني ما يكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدين والزيدين وفي بعض النسخ ان تعلق الطيب بصيغة المصدر كانه وصف بالمصدر او على معنى المفعول من كل واحد من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم يعني ان الطيب اسند الى زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر بسبب كونه عالما نوعا آخر منه الى غير ذلك فان صيغة المفرد تعليل لقوله فانه لا بد الخ اي كون التمييز مفردا عند قصد الانواع لا تفيد ذلك المعنى المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلا بد من الاثنينية او الجمعية عند قصد الانواع وان كان عطف على قوله ثم ان كان وفي الرضي قسيم قوله وان كان اسما بعنوان الصفة لم تجئ لما انتصب عنه والمتعلقة كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى تكون جنسا الى هنا كلامه التمييز صفة مشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل مثل لله دره فارسا فالفارس اسم فاعل صار تمييزا او صفة مؤولة بها اي بالمشتقة يعني لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التاويل نحو كفى زيد رجلا فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا انه لما كان تمييزا اول بها فان معناه كفى زيد كاملا في الرجولية بفتح الراء او ضمها سماعا كانت الصفة صفة اي مختصة له اي لما انتصب عنه لا تكون محتملة ولا مختصة للمتعلق بفتح اللام لان الصفة لكونها عرضا لا تقوم بنفسها مسندة عن موصوف فتقوم هي به فالمذكور هو المنتصب عنه اولى بموصوفية

فتكون

كالنحو والصرف واللغة والمنطق وغيرها منه

[illegible]

فتكون صفة له لان المذكور اذا كان اليق بالموصوفية فلا يطلب موصوف آخر فاذا قيل طاب زيد والدا يجعل تمييزا عن نسبة الطيب الى زيد حتى تكون تلك النسبة اليه حقيقية كان الوالد زيدا لا متعلقه لما سبق ان الصفة تستدعي موصوفا واذا كان المذكور لائقا لان يكون موصوفا لم يحتج الى طلب غيره ليكون الوالد صفة ولا يحتمل ان يكون الصفة صفة والد بل تكون مخصوصة لزيد بخلاف الاسم فانه لكونه اسما دالا على الذات بحيث لا يقتضي موصوفا لا يكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولمتعلقه كما سبق نحو ابا في طاب زيد ابا او زيد طيب ابا وطبقه الواو في وطبقه بمعنى مع والطبق بكسر الطاء وسكون الباء مصدر بمعنى المطابقة واما نحو طبق بفتحتين فهو الحال نحو قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي حالا عن حال يوم القيمة وهو مفعول معه لمصاحبة فاعل الفعل الذي هو كانت مثل استوى الماء والخشبة اي كانت الصفة التي تكون تمييزا صفة مختصة له اي لما انتصب عنه مع مطابقتها اياه اي مطابقة الصفة ما انتصب عنه او مطابقته اياها ما انتصب عنه الصفة اشار بالتفسير الاول الى ان المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثاني الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثاني اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ما انتصب عنه اولى من عكسه يعني مطابقة الموصوف اياها لان التابع يطابق المتبوع لا بالعكس ويجوز ان يكون المصدر الذي هو طبق بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى المخلوق والعدل بمعنى العادل والضرب بمعنى الضارب والواو حينئذ تكون للعطف اي لعطف الطبق على خبر كانت وهو قوله صفة ولم يوجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو الاولى اي كانت الصفة صفة مختصة له ومطابقة اياه ويجوز ان يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف لا غير والمراد بالمطابقة ههنا اي في مطابقة احدهما بالآخر الاتفاق اي موافقة الصفة ما انتصب عنه في احد الامور الخمسة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لا في كلها في تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوجد في كل تركيب منها اثنان لكونها على نوعين لا المطابقة في الوصف النحوي وان كان صفة لان المراد بالصفة ههنا اللغوية لا النحوية اذ لو كانت كذلك لاتفقت في الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست بموافقة له فيه ولا في التعريف والتنكير ثم انما صفة قائمة به لكونها اي لكون الصفة التي هي التمييز حاملة اي مسندة لضميره اي لضمير ما انتصب عنه يعني لكونها صفة قائمة به لان الوالدية مثلا قائم به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره يجب ان تكون موافقة له

ليس ببعيد لو كان كذلك [illegible]

في الامور المذكورة وان لم يكن الضمير موافقا لمرجعه مع انه يجب الموافقة واحتملت عطف على الجزاء اعني كانت اي الصفة
المذكورة من كل تمييز كذلك الحال ايضا اي كما كانت تمييزا وانما قال واحتملت لان كونها تمييزا هو الاولى كما سيجيء
لاستقامة المعنى اي معنى الكلام او معنى تلك الصفة على الحال اي على ان يكون حالا مبينة للفاعل او المفعول نحو طاب
زيد فارسا اي من حيث انه اي زيدا فارس هذا تفسير على انها تمييز لان من البيانية لا تزاد الا في التمييز لان من
بيانية والتمييز ايضا للبيان فيناسب البيان والاكثرون على انها هي تمييز او حال كونه فارسا هذا اشارة الى ان
تلك الصفة تكون حالا وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المصنف الاول حيث قال لان المعنى
مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح بحال فروسيته لكن زيادة من فيها اي في تلك الصفة نحو
لله دره من فارس والاصل فارسا بالنصب وقولهم عز فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى مثل زيد وصفه بالعزة
مثل عز فلان ومثل قولك قاتله الله من شاعر من قايل والاصل فيه عز قايلا ثم زيد فيه من البيانية
لما سبق فقيل عز من قايل يؤيد التمييز فقوله زيادة من مبتدا ويؤيد هذه الجملة خبره اي ترجح جانب
التمييز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضا رجح جانب التمييز لان من تزاد في التمييز وصفها بالزيادة مع
انها هنا بيانية لانها مما لا حاجة الى اتيانها بل انما اتيت لتاكيد البيان لان التمييز للبيان فلا ينافي هذا
كونها بيانية ولهذا تزاد فيه لا في الحال لما سبق ان من ههنا للبيان والتمييز ايضا كذلك فناسب ان تزاد
في التمييز لتاكيد البيان كما انها زيدت في مميز الخبرية والاستفهامية في قوله وكم اهلكنا من قرية وكم من
ملك وفي قول الشاعر وكم ذدت عني من تحامل حادث وسورة ايام حززن الى العظم والحال وان كان فيه
بيان ايضا الا انه يبين الصفة لا الذات ولفظة من تبين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بني
تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلا تناسبها ولهذا لا تزاد في الحال وايضا اي كما ان زيادة من
البيانية ترجح التمييز لا الحال المقصود من قوله طاب زيد فارسا مدحه اي مدح زيد بالفروسية وهذا لا
يحصل الا بجعل فارسا تمييزا لان التمييز عن النسبة لا يكون الا للمدح والحال لا يؤتى الا لتقييد العامل به دون المدح
لا حال الفروسية اي ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون ح مدحه مقيدا بحال الفروسية والقيد
ينافي المقصود اذ قد يمدح مبني للمفعول لحال الفروسية اي حين كونه موصوفا بها بغيرها من الصفات

الدالة

الدالة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال كونه
راكبا لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك ولما قسم اولا التمييز الى قسمين الى ذات مذكورة او
مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبار متمماته الاربعة التنوين والنون والاضافة
وبين احوالها وقسم ايضا الثاني الى ثلاثة اقسام عن جملة وشبهها واضافة وبين ايضا احوالها وكون
التمييز ايضا صفة مشتقة اراد ان يبين ان التمييز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله
او لا يتقدم فقال ولا يتقدم التمييز مطلقا على عامله مطلقا اما اذا كان عامله اسما تاما كما في القسم
الاول فلا يتقدم عليه بالاتفاق يعني من غير خلاف لاحد فلا يقال عندي درهما عشرون ولا درهما عندي
عشرون ولا يقال ايضا عندي زيتا رطل ولا زيتا عندي رطل وكذا غيره لان عامله الذي عمل فيه ح اي
حين كونه اسما تاما باحد المتممات الاربعة اسم ومع هذا جامد غير مشتق ضعيف العمل لان العمل
الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابها له مشابهة تامة ولانه مشابه للفعل الاصل فيه على ما سبق
مشابهة ضعيفة كما ذكرناه وقد ذكر في القسم الاول من التمييز ان المفرد التام باحد المتممات الاربعة مشابه
للفعل التام بفاعله والتمييز الاتي بعده مشابه بالمفعول الاتي بعد الفاعل فنصب المفرد التام ذلك التمييز كما ينصب
الفعل التام بالفاعل المفعول فلا يقوى المفرد التام باحدها ان يعمل فيما قبله اي في التمييز الذي تقدمه فليس
للتمييز ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا او شبهه كما في
القسم الثاني من التمييز ففي تقدمه عليه خلاف ولذا قال والاصح اي اصح المذاهب اورده بصيغة
الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما ذكره المص ذهابا بالجمع الى ما فوق الواحد او الى ان الجمع اذا
دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه اي في التمييز من الفعل الصريح
مثل طاب في طاب زيد فارسا او الغير الصريح كاسم الفاعل وغيره مما ذكر فيما سبق اراد بهذا التوجيه
الفعل اللغوي ليشمل قوله الفعل الفعل الاصطلاحي والغير الاصطلاحي لان الاختلاف كما كان في
الفعل الاصطلاحي كذلك في غيره لا فيه فقط فلا بد من التعميم والذي ذكر في امتناع تقديم الخبر مطلقا ان الغرض
من التمييز البيان عن المبهم وذا يقتضي تاخيره والتقديم ينافي غرض ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا

ليتمكن في ذهن السامع فضل تمكن ويتبين وجه عدم تقديمه على الفعل وشبهه بقوله لكونه اي التمييز عن النسبة
من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه اي ابو زيد الا انه ازيل عنه للمبالغة والتأكيد
اما الاول فلان كون الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع في النفس واما الثاني فلانه بمنزلة تكرير
الشيء مرتين من الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فقيل طاب زيد ابا لانه فرق بين قولك اشتعل نار بيتي وبين
قولك اشتعل بيتي نارا او لانه ليس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون فاعلا للفعل اذا جعلته اي جعلت الفعل
العامل فيه لازما بنقله الى باب انكسر ثم يكون فاعلا للفعل نفسه نحو وفجرنا الارض عيونا لان التمييز ههنا
يكون مفعولا للفعل نفسه اي فجرنا عيونها الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له [من التمييز صح] اي انفجرت
الارض عيونا اي انفجرت عيونها وهي جمع عين وهو عين الماء اي ما ينبع من الارض اي شققنا الارض
فسالت عيونا اي عيونها وانه اذا جعلته اي جعلت الفعل العامل فيه متعديا بحذف زايده لان بحذف
الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا نحو امتلاء على وزن افتعل الاناء ماء لان الماء ليس
بفاعل للامتلاء نفسه لان الماء مالئ لا ممتلئ فاذا كان فاعلا له يكون المعنى امتلاء ماء الاناء فيكون
الماء ممتلئا واما اذا جعل متعديا يكون الماء مالئا اي ملا الماء اي ملا الماء الاناء وانه نوع التمييز
عن النسبة ثلثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او لازمه او متعديه فيكون التمييز فاعلا للفعل في كلها والفاعل
لا يتقدم على الفعل لئلا يلتبس بالمبتدا فكذا ما هو بمعنى الفاعل وهو التمييز فاخذ حكمه في عدم التقديم
وههنا اي في قوله امتلاء الاناء ماء لا في مطلق التعليل يعني في جعل الفعل اللازم متعديا لان
يصير التمييز فاعلا له بحث وهو اي ذلك البحث ان الماء الذي كان تمييزا في قولهم امتلاء الاناء ماء
من حيث المعنى فاعل مجازي بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب في الحقيقة الجاري والسائل
الماء وههنا كذلك مثل امتلاء ماء الاناء للفعل المذكور نفسه وهو امتلاء من غير حاجة الى جعله
متعديا بحذف الزوايد لان الماء فاعل مجازي فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفاعل
او حقيقيا كذلك ههنا فلا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوايده بخلاف المثال الثاني وهو
وفجرنا الارض عيونا لانه ان لم يجعل لازما لا يكون التمييز فاعلا لا حقيقيا ولا مجازيا بل يكون

مفعولا

مفعولا وعلله بقوله لان المتكلم بهذا الكلام لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء وهو ما يمكن ان
يجعل فيها ويكون مظروفا لها ولو كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض على سبيل التجوز اي المجاز بعلاقة المحلية وقدره
اي قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى الفاعل الحقيقي وهو الاناء وقال امتلاء الاناء وقع
الابهام جواب لقوله لما قصد وقدره لان الابهام نشا اي من تقدير الفاعل المجازي فيه اي في قوله امتلاء الاناء
حيث لم يعلم ان الاناء من اي شيء امتلاء لا جرم لفظ لنفي الجنس وجرم اسمه وخبره اي ميز المتكلم ذلك الابهام
وبينه بقوله ماء اي بجعل ماء تمييزا خبره اي لا شك بينه بقوله فهو اي قوله امتلاء الاناء ماء في معنى امتلاء
ماء الاناء فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما في انبت الربيع البقل فالماء في المعنى في قولك امتلاء الاناء ماء
فاعل معنى وان كان تمييزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوي كما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظي فلا حاجة الى جعل
الامتلاء متعديا وذلك اي كون الماء في قولك امتلاء ماء الاناء فاعلا مجازيا وفي قولك امتلاء الاناء ماء
فاعلا معنويا بعينه يعني كونه ملابسا بعينه وذاته مثل قولك ربح زيد من باب علم تجارة فان التجارة فيه تمييز
عن نسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازي معنى يرفع الابهام عن شيء مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شيء
منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لا محالة ففسر بقوله تجارة وكذا لما قدر ذلك الشيء وقع ايضا الابهام ففسر ايضا
بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد فالفاعل يعني فاعل ربح في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان
للوصل اسناد الربح اليه اي الى زيد حقيقة اي اسنادا حقيقيا واسناده اليها اي الى التجارة مجازا اي اسنادا
مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى
التجارة اسنادا مجازيا فكما لا يتقدم الفاعل الحقيقي على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازي عليه ايضا
فلا حاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التمييز فاعلا له بنفسه وبهذا اي بهذا الجواب وهو اسناد الربح الى
زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجازي بعلاقة السببية يندفع ما اي الذي يورد على قاعدتهم
المشهورة وهي اي تلك القاعدة ان التمييز عن النسبة المراد بها ههنا النسبة الاسنادية او الايقاعية
لا الاضافية لان في بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول اما فاعل اذا كان تمييزا
عن النسبة الاسنادية في المعنى او مفعول اذا كان تمييزا عن النسبة الايقاعية من بيان لما في قوله ما يورد ان التمييز

في هذا المثال اي في مثال ربح زيد تجارة وامثاله اي امثال هذا المثال لا فاعل ولا مفعول لا لفظاً ولا معنىً فلا يطرد ذلك
حيث لم يكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين في تلك القاعدة كل منهما اعم من ان يكون حقيقياً او مجازياً
لانهما ذكرا مطلقا والمطلق يتناول التعميم خلافاً مفعول مطلق حذف فعله الناصب له وقوله للمازني والمبرد متعلق به فالتقدير
خالف المازني والمبرد خلافاً للجمهور والكسائي ايضاً فانهما اي المازني والمبرد جوزا تقديم التمييز على الفعل الصريح مثل طاب
وغيره وعلى اسم الفاعل والمفعول نظراً الى قوة العامل لان العامل اذا كان قوياً يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه
اما القوة في الفعل الصريح فظاهر واما في الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما في حكم المضارع في العمل فيعملان
متقدماً ومؤخراً كالفعل وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام لان الحال مبين الصفة والتمييز مبين
الذات بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل حيث لا يجوز تقديم التمييز عليها وان جاز
تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وهذا بالاتفاق وتمسكا اي المازني والمبرد في هذا
التجويز اي في تجويز تقديم التمييز على العوامل المذكورة بقول الشاعر اتهجر سلمى وفي رواية ليلى والهجر المنع اي اتمنع
بالفراق متعلق بالتهجر على تضمين معنى الرضى حبيبها مفعول التهجر اي اتمنع سلمى حبيبها راضيةً بافتراقه عنها
حيث لا تمنعه ولا ترضى ايضاً بافتراقه عنها وما نافية كاد فعل من الافعال المقاربة والضمير المستكن فيها فاعلها
وهو ضمير الشان نفساً تمييز عن نسبة تطيب الى سلمى بالفراق متعلق بتطيب وتطيب فعل مضارع مؤنث من طاب
يطيب والمعنى وما كاد الشان اي وما قرب تطيب اي ترضى سلمى نفساً اي نفس سلمى بافتراق حبيبها عنها يعني لا يقرب نفس سلمى ان
ترضى بافتراقه وانعزاله عنها فكيف ترضى بالهجران بناءً على تقدير تانيث الضمير في تطيب فبيته ح اي حين كون الضمير فيه
مؤنثاً يكون في كاد ضمير الشان كما قلنا لتذكيره اي لكون الضمير فيه مذكراً اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفساً
بالفراق فتقدم ولا يجوز ان يكون تمييزاً عن نسبة كاد الى الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذ المعنى ح وما
كاد نفس الشان وهو ظاهر الفساد ويعود ضمير تطيب المستكن فيه الى سلمى ويكون نفساً تمييزاً عن نسبة
تطيب اليها حال كونه متقدماً عليه اي على الفعل واما بناءً على تقدير تذكير الضمير اي على تقدير اعتبار تذكير الضمير
المستكن في تطيب بان يكتب بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت فضمير كاد المستكن فيه يكون راجعاً للحبيب
ولا يكون ضمير الشان لعدم تقدمه على جملة تفسره ونفساً تمييز عن نسبة كاد اليه اي الى الضمير المستكن
فيه

فيه اي وما كاد الحبيب نفساً يطيب اي وما كاد نفس الحبيب يطيب اي يرضى بالفراق اي بالافتراق عن سلمى بل نقول
المعنى اولى وانسب فيكون معنى البيت ح لا تهجر اي لا تمنع سلمى حبيبها راضيةً بافتراقه وانعزاله عنها بل تريد
ان يكون معها آناء الليل واطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضاً ان ترضى وتسمح بافتراقها عنها وانعزالها
يكون مراده ان يكون معه ليلاً ونهاراً وتسمح نفسه انه ينعزل عنها طرفة عين فلا تمسك على جواز تقديم التمييز على عامله
الفعل الصريح ح اي حين كون نفساً تمييزاً عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل ح في التمييز هو
كاد وهو متقدم عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله في المنع وان تعارض دليلان
في الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملاً بالاصل وما قيل رد على الهندي اذ القائل هو يحتمل ان يحمل البيت على
تقدير تانيثه اي تانيث الضمير في تطيب ايضاً اي كما كان على تقدير تذكيره على هذا الوجه اي على الوجه المذكور
والجار في بان يكون متعلق بقوله ان يحمل بانه تانيث الضمير المستكن في تطيب الراجع الى الحبيب باعتبار النفس فيكون
ح لفظه مذكراً ومعناه مؤنثاً اذ المعنى اي معنى المصراع الثاني على هذا التوجيه وما كادت نفس الحبيب تطيب
بالفراق فيكون نفساً تمييزاً عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان في التوجيه الثاني تكلف وتعسف غير قادح
في التمسك به على جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح اما كونه تكلفاً فباعتبار رجاع الضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس
واما كونه تعسفاً فباعتبار رجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع
الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذ التعسف في اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح في التمسك
فانه يحتمل ان يكون تمييزاً عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان
التمييز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن مشتقاً في التذكير والتانيث والضمير في تطيب مؤنث والتمييز كذلك
ولان تطيب اقوى في العمل من كاد وان كان يحتمل ان يكون تمييزاً عن نسبة كاد وهذا اخفى تامل وكن من
المنصفين ولا تكن من المتعصبين واما تمسكهما على جواز تقديم التمييز على اسمي الفاعل والمفعول فالقياس على هذا
القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان في حكم المضارع فبهذه المناسبة قيسا على مطلق الفعل تامل
المستثنى وانما ذكره عقيب التمييز لمناسبة الاشتراك في الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقي
والمجازي يعني كما ان التمييز حقيقة في الذات المذكورة ومجاز في الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز

في المتصل والمنقطع وتشتركهما ايضا في عدم تقديمهما على عاملهما اي ما يطلق مبني للمفعول عليه لفظ المستثنى اي
اصطلاح النحاة وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجي كما جوز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك بين
القسمين على عموم المجاز على قسمين ولما كان معلوميته اي معلومية المستثنى ومعلومية ما يطلق عليه لفظ
المستثنى بهذا الوجه اي بالوجه الذي يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة الغير المحتاج الى التعريف لكونه
معروفا في اصطلاحهم كافية في تقسيمه اي تقسيم المستثنى لان ادنى المعرفة كما كانت كافية لان يكون الشيء
مبتدا تكون ايضا كافية في تقسيمه وفيه اشعار بانه يمكن تعريفه بان يقال هو المذكور بعد الا واحدى اخواتها مخالفا
لما قبلها نفيا واثباتا قسمه اي المستثنى اولا الى قسمين وعرف كل واحد منهما اي من القسمين لان ماهية
كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد واحد لان مبين الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة
او تضمنا والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد كذا في الرضي لان لكل واحد منهما اي
من القسمين احكاما خاصة اذ احدهما مخرج والآخر غير مخرج لا يمكن اجراؤها اي تلك الاحكام عليه اي على كل
قسم الا بعد معرفته اي بعد ان يكون معلوما ومعروفا فقال متصل ومنقطع من باب تعدد الخبر بالعطف صدق المتضادين
على واحد نوعي او جنسي في حالة واحدة جائز كهذا او مثل الانسان فقير وغني وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه
في معنى بعض الانسان فقير وبعضه غني وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخصي سواء كان بالعطف او بغيره مثل
زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال فالمتصل كالفاء للتفسير والتفصيل قدمه في اللف والنشر
لكونه اصلا في هذا الباب كما ان التمييز عن المفرد اصل فيه اي المتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج فيه
اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه موصول سواء كان المخرج بعد الاستثناء اقل نحو
لفلان علي عشرة دراهم الا تسعة او اكثر نحو لفلان علي عشرة دراهم الا واحدا ومساويا مثل لفلان علي
عشرة دراهم الا خمسة واحترز به اي بقوله المخرج عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع فانها وان وقعت
بعد الا واحدى اخواتها الا انها غير مخرجة من متعدد اي من شيء متعدد اي شيء ذي عدد جزئياته بالرفع
على انه فاعل متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات ظاهرا نحو جاءني القوم
الا زيدا او غير ظاهر نحو جاءني احد الا زيد بالرفع بدلا من احد او الا زيدا بالنصب على الاستثناء لان لفظ احد

وان

وان لم يكن متعددا ظاهرا الا انه مفرد الا انه نكرة وقع في حيز النفي فيعم الافراد ويستغرق معنى لان النكرة في
او اجزاؤه عطف على جزئياته اي من شيء متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا جزئياته مثل اشتريت
العبد الا نصفه فان العبد وان لم يتعدد جزئياته الا انه لما كان متعلق الاشتراء تعدد اجزاؤه لانه يمكن
ان يتعلق الاشتراء بجميع اجزائه او بعضه سواء كان ذلك الشيء المتعدد اجزاؤه او جزئياته لفظا اي ملفوظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد بالرفع لانه اذا كان المستثنى واقعا في كلام غير
موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على حسب العوامل على ما سيجيء اي ما جاءني احد الا زيد على البدل من احد
والا زيدا على الاستثناء منه بالا متعلق بقوله المخرج غير الصفة لانها اذا كانت صفة يكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء
واخواتها اي اخوات الا اي اشباهها وهي حروف الاستثناء وادواته على معنى ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما
او فعلا وهي الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير
ولما في قوله تعالى لما عليها حافظ كذا قاله السيد بن علي واحترز به اي بقوله بالا واخواتها عما يخرج بحرف العطف
مثل لا في نحو جاءني القوم لا زيد ومثل لكن في نحو ما جاءني القوم لكن جاء زيد او بلكن الاستدراكية نحو جاءني القوم
لكن زيدا لم يجيء والمستثنى المنقطع هو المذكور اي الاسم الذي ذكر بعدها اي بعد الا واحدى اخواتها غير مخرج
من متعدد اي من شيء متعدد جزئياته او اجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله في قصد
المتكلم في المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا
لم يكن داخلا لا حاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه يخرج اولا
فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن في الواقع داخلا وليتقابل هذا القسم القسم الاول واحترز به اي بقوله
غير مخرج عن جزئيات المستثنى المتصل فيكون قيدا احترازيا ايضا فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في
المتعدد في قصد المتكلم قبل الاستثناء منقطع لصدق التعريف عليه سواء كان ذلك المستثنى الذي لم يكن
داخلا من جنسه اي من جنس المستثنى منه وسواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه كقولك جاءني القوم الا زيدا
فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك مشيرا بالقوم في قولك جاءني القوم
على ان يكون اللام للعهد الخارجي او العهد الذهني بقرينة المقام وغيره الى جماعة خالية عن زيد فيكون

المعنى جاءني القوم الجماعة الخالية عن زيد الا او مقدما نحو جاءني الا زيدا في تقدير ما جاءني القوم الا زيد انتصب زيد فيهما
او لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه نحو جاءني القوم الا حمارا فيجري فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا
او مقدرا ايضا ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة شرع الآن الى ان يبين اعرابه
وهو النصب لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا
وكون الاستثناء في كلام موجب فقال وهو اي المستثنى مطلقا متصلا ومنقطعا بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع
على وجه عموم المجاز حيث علم مبني للمفعول اولا منصوب على الظرفية بوجه وهو كون اللام فيه للعهد الخارجي واريد به
اللفظ اي لفظ المستثنى بصحيح تقسيمه الى قسمين كما عرفت هناك وعلم ثانيا بما يتفطن مبني للمفعول له نائبه من
بيان ما في قوله بما تعريف قسميه اي قسمي لفظ المستثنى وفي هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى المذكور
لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام اعني به المذكور بعد الا واحدى اخواتها اي اخوات
الا سواء كان المستثنى مخرجا عن متعدد جزئياته او اجزاؤه او كان المستثنى غير مخرج ولهذا اي لكونه معلوما
اولا بالوجه المذكور وثانيا بالتفطن من تعريف قسميه لم يعرفه اي لم يعرف مطلق المستثنى مطلقا على حدة كما هو تأديه
حيث عرف الكلمة اولا ثم قسمها وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا
روما اي طلبا للاختصار لانه ان عرف المستثنى اولا ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه فائدة
منصوب سواء كان متصلا او منقطعا وجوبا تمييز او منصوب على المصدرية اي نصبا واجبا بدليل كونه قسيما
اي مقابلا للمنصوب جوازا لكن لا يكون منصوبا وجوبا الا بشرطين ذكرناهما سابقا اجمالا احدهما اذا كان
المستثنى واقعا بعد الا لا يكون واقعا بعد غير وسوى وغيرهما مثل سواء وحاشا في قول لانه اذا كان واقعا
بعدها لا يكون منصوبا لا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا مجرورا غير الصفة صفة الا قيد به اي بقوله غير الصفة
وان لم يكن الواقع بعد الا التي تكون للصفة بمعنى غير داخلا في المستثنى لئلا يتوهم مبني للمفعول عنه اي عن عدم دخول
ما بعد الا للصفة في المستثنى ويكون عدم دخوله مصرحا فيه رد على الهندي حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج
اليه اذ ما بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعي لا احترازي وللرضي نعم ايضا حيث قال ولم يحتج
الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى في كلام متعلق بما تعلق به

قوله

قوله بعد الا وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا في كلام موجب بفتح الجيم من اوجب اي في كلام ليس بنفي فيه ولا نهي
ولا استفهام كما ولا والهمزة لان الاستفهام لما كان فيما جرى به في الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان
بمنزلة النفي والنهي فان يكون ما دخله غير موجب نحو جاءني القوم الا زيدا بنصب زيدا لانه واقع بعد الا في كلام موجب وهو
ظاهر فينصب وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما واحترز به اي بقوله في كلام موجب
بل بقوله موجب عما اي عن مستثنى اذا وقع في كلام غير موجب بان يكون فيه نفي او نهي او استفهام لانه ليس حينئذ اي
حين وقع في كلام غير موجب واجب النصب بل يكون جائز النصب ويختار البدل ويعرب على حسب العوامل على ما
سيجيء كل في موضعه ولا حاجة ههنا اي فيما يكون المستثنى منصوبا وجوبا الى قيد آخر اي غير القيدين
الاولين بل يكفي في كونه منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا فيه رد على الهندي حيث قال والمراد
موجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بيانه للقيد الآخر بان يكون المستثنى منه
مذكورا لفظا فيه اي في الكلام الموجب ليخرج تعليل للمنفي لا النفي يعني يحتاج الى قيد آخر بان يقال في كلام موجب
تام ليخرج عنه قولك قرأت الا يوم كذا فانه اي يوم كذا فيه منصوب وجوبا لكن على الظرفية اي على انه مفعول فيه
لقوله قرأت لكن هذا الكلام غير تام لا على الاستثناء اي ليس نصبه على ان يكون مستثنى لان الكلام اي كلام المص تعليل
لقوله ولا حاجة وكأنه جواب عن اعتراضه اي لان المقصود ههنا في كونه اي المستثنى منصوبا مطلقا اي سواء كان
المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية او الخبرية لا في كونه منصوبا على الاستثناء اي
ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء فقط حتى تحتاج الى قيد آخر في كون الكلام
نصب المستثنى مطلقا بدليل عطف على قوله او كان بعد عدا وخلا وغيرهما مما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا
على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعدها وما يقع بعدها لا يكون منصوبا على
الاستثناء بل على المفعولية او على الخبرية الا ان يقال استثناء من قوله ولا حاجة ههنا قيد آخر الحاجة الى هذا
القيد وهو ان يكون المستثنى منه مذكورا او ان يكون الكلام تاما انما هو لاخراج مثل قرئ على البناء للمفعول
الا يوم كذا فانه اي يوم كذا مرفوع وجوبا لا منصوب مع انه واقع بعد الا في كلام موجب فلما كان على ذلك
القائل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ الا يوم كذا الا ان المص لم يتعرض لهذا

القيد بناء على الظاهر المتبادر فان المتبادر من قوله في كلام موجب انه يكون تاما ولذا اورده بالتنكير والعامل في نصب المستثنى اذا كان المستثنى منصوبا بعد الا ولذا قال على الاستثناء لا على غيره كالمفعولية والخبرية فان عامله الفعل ليس الا عند البصرية قال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامه معنى استثنى به وكونها نائبة عن استثنى وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة فتقديره جاءني القوم الا زيدا جاءني القوم الا ان زيدا لم يجئ ولهذا بين الشارح العامل فيه على المذهب المختار اما الفعل المقدم بتوسط الا كما ان ناصب المفعول معه على المذهب المختار الفعل المقدم بواسطة الواو او معنى الفعل بتوسط الا المستفادة من كلمة الا لانه اي لان المستثنى شيء يتعلق بالفعل المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الاتي يتعلق معناه اي معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاءني القوم الا زيدا اي جاءني القوم استثنيت زيدا منهم بمعنى اخرجته وصرفته عن حكم المجيء تعلقا معنويا اذ له اي للمستثنى نسبة وتعلق الى ما اي المستثنى منه نسب اليه احدهما من الفعل او معناه اما نسبته في المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه واما في المنقطع فان كان من جنسه فكذلك لان فيه ايهام الجزئية والا فبعلاقة المالكية او غيرها ولحال ان المستثنى قد جاء بعد تمام الكلام كما ان المفعول يجيء بعد تمام الكلام فشابه بهذه الحيثية المفعول في كونه فضلة عاما وبالمفعول معه خاصا في التعلق بالفعل بواسطة فينتصب كما ينتصب المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا لانه مع تعلقه منصوب على انه خبر كان اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه وواقعا بعد الا سواء كان المستثنى واقعا في كلام موجب او غيره اي او كان واقعا في كلام غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم مثال لما كان واقعا في كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل وكان حقه ان يجيء بعد الحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول ان يجيء بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ان يكون بعد مرتبة المخرج عنه لكنه جوز تقديمه لكثرة استعماله وما جاءني الا زيدا احد مثال لما يكون غير موجب وتجب نصب المستثنى في هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا مما بعده وذا غير جائز لامتناع تقديم البدل على المبدل عنه لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا على الاستثناء ولم يعد كلمة كان في هذا القسم وفي قسم المنقطع لان الثلثة

مشتركة

مشتركة في وجوب كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء او منقطعا عطف على قوله مقدما اقربه او على قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشارح بقوله اي المستثنى منصوب ايضا اي كما كان منصوبا في القسمين الاولين وجوبا اي نصبا واجبا اذا كان المستثنى منقطعا واقعا بعد الا سواء كان في كلام موجب من جنس المستثنى منه مثل جاءني القوم الا زيدا كما سبق او لا من جنسه مثل جاءني القوم الا حمارا او غير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ما جاءني القوم الا زيدا او لا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر متعلق بقوله منصوب المقدر الذي قدره الشارح او خبر مبتدا محذوف اي ونصب المستثنى في هذا القسم واقع في الاكثر لا في الكل كما في القسمين الاولين اي في اكثر اللغات ففيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كما في قوله الله اكبر اي اكبر كل شيء في قول وهي اي اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما اضيف اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه ههنا مؤنث لغة اهل الحجاز بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم واخره زاء معجمة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجزة عن الاعداء او الحرالك والحجز المنع فانهم اي اهل الحجاز قبايل جمع قبيلة على وزن فعيلة وهي الجماعة يكون من الثلثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والزنج والعرب والجمع قبل ومنه قوله تعالى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا اي قبايل كثيرون فيكون بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم اي اكثر النحاة ذهبوا الى اللغة الحجازية لانهم يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط لم يوجد في الفصيح من كلام العرب فالمنقطع مطلقا اي سواء كان قبله اسم يصح حذفه او لا منصوب عندهم اي الحجازيين اذ لا ينصور اي لا يمكن فيه اي في المستثنى المنقطع اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء الا بدل الغلط وهو اي بدل الغلط لا يصدر اي لا يتلفظ الا بطريق السهو والغفلة اي الا بطريق ان يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا من مراده ومقصوده والمستثنى المنقطع انما يصدر ممن يصدر عنه بطريق الروية بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف والفطانة فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط ايضا اما عدم كونه بدل الكل فلانتفاء شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثاني مدلول الاول مثل جاءني زيد اخوك واما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثاني جزء الاول ويكون

الفصيح نخ

مضافاً الى ضميره واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان يكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة
الى ذكر البدل واما بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين ان المستثنى المنقطع لا يكون بدلاً لان
انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم عنه وهو البدل اذ لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد واذا انتفى
البدلية لزم ان يكون منصوباً على الاستثناء واما بنو تميم فعندهم قسموا المستثنى المنقطع على قسمين لانه لا يخلو اما ان
يكون قبل المستثنى اسم يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه ولا احدهما اى احد هذين القسمين ما اى مستثنى منقطع
يكون قبله اى قبل ذلك المستثنى اسم يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه متعدداً كان نحو ما جاءني القوم الا
حماراً ففي هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعنى القوم واقامة المستثنى مقامه يعنى حماراً المراد بالاقامة
ان يكون قائماً مقام الفاعل اذ يجوز ان يقال ما جاءني الا حمار او غير متعدد مثل ما جاءني زيد الا عمراً فههنا اى في
هذا [illegible] القسم يجوزون البدل لان المبدل منه في حكم التنحية في المعنى فيجوز حذفه واثباته فيكون بدل الغلط
لانه يجوز في فصيح الكلام نحو هندي نجم بدر شمس وثانيهما اى ثاني القسمين ما اى مستثنى لا يكون قبله اى قبل
المستثنى اسم يصح حذفه بل يجب ان يكون مذكوراً فهم اى بنو تميم ههنا اى في هذا القسم يوافقون الحجازيين في
ايجاب النصب اى في ان يكون نصب المستثنى واجباً لانه لما لم يكن حذف المستثنى منه جائزاً اذ لا يمكن اقامة المستثنى
مقامه لم يوجد شرط البدل لما سبق ان شرطه ان يكون في حكم التنحية ويكون حذفه وذكره سواء كقوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله لا لنفي الجنس وعاصم مبني على الفتح اسم لا لانه منصوب محلاً اليوم منصوب على الظرفية متعلق
بالخبر المحذوف من امر الله متعلق بلكم لا اى لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلاً الا
من رحم من موصول ورحم صلته واليه اشار الشارح بقوله اى من رحمه الله وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل المستكن
فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولاً يجوز حذفه والمص سيصرح به بقوله
والعائد المفعول يجوز حذفه فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم لانه من كان عاصماً له لا محالة فيكون معصوماً
ومن رحمه الله ايضاً لا محالة يكون مرحوماً فلا يكون المعصوم داخلاً في العاصم لان العاصم فاعل ومن رحمه الله
مفعول والمعصوم ليس من جنس العاصم لان المفعول غير الفاعل فيكون مستثنى منقطعاً فيكون من رحم في محل
النصب على الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا زيداً في تقدير لا ضارب موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير

قوله

قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم الا المرحوم المعصوم ونحو قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وقال بعضهم لا عاصم
اى معصوم فالاستثناء متصل وقال التيسير اى المراد بمن رحم الله الراحم اى الله اى لا المرحوم فيكون ايضاً متصلاً واعلم
ان المستثنى المنصوب على الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه او لا فان كان مقدماً فهو — على ثلثة اوجه وجه الاتحفا را الاستثناء
القسم الثاني وان لم يكن مقدماً فلا يخلو اما ان يكون من جنس المستثنى منه او لم يكن فان كان من جنسه فهو القسم الاول وان لم فهو
القسم الثالث او كان بعد خلا وعدا نبه باعادة لفظة كان على ان المعطوف يغاير المعطوف عليه في النصب لان نصب
المستثنى في الاول على المفعولية او الخبرية وفي الثاني على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الافعال في الاول وفي الثاني
واقع بعد الحرف هو الا اى المستثنى منصوب وجوباً اى نصباً واجباً ايضاً اى كما انه كان واقعاً بعد الا اذا كان بعد عدا في
عدا يعدو عدواً مثل غزا يغزو غزواً او باب نصر ينصر وهو متعد بنفسه في الاستثناء وغيره اذا جاوز مثل جاءني القوم عدا اى
جاوز زيداً والمستثنى منصوب وجوباً ايضاً اذا كان واقعاً بعد خلا اصله خلو مثل غزو وعدا ايضاً اصله عدو قلبت
الواو فيهما الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها من خلا يخلو خلواً مثل سما يسمو سمواً وبابه ايضاً نصر الا انه لازم في الاستثناء
وغيره نحو جاءني القوم خلا زيداً والاصل خلا من زيد فانه متعد بمن ولذا قال رح وهو اى لفظ خلا ماضياً كان او مضارعاً
ولم يبينه الشارح لان ما كان ماضيه لازماً يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه متعدياً يكون مضارعه كذلك في الاصل اى
في استعماله في الاستثناء او غيره لازم الا انه قد يتعدى الى المفعول به بمن كما تتعدى الافعال اللازمة الى مفعولاتها بالحروف
الجارة نحو قول العرب اذا خربت الدار خلت الديار جمع دار من الانيس بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل كنصير
بمعنى ناصر اى الساكن والمؤانس او كل ما يونس به ويقال وما في الدار انيس اى احد كذا في الصحاح وقد يضمن معنى المفعول
اى خلا اذا اريد تعديته كقولهم افعل هذا وخلاك ذم بمعنى جاوز فيكون معنى قولك جاءني القوم خلا زيداً جاوز
زيداً وقد يحذف الجار الذي هو من ويوصل الفعل الذي هو لفظ خلا الى المفعول به فيتعدى الى المفعول به بنفسه فيكون المستثنى
بعدها مفعولاً به ويقال لمثل هذا العمل الحذف والايصال والتزموا اى التزم النحاة هذا التضمين اى جعله بمعنى جاوز او نحو
او الحذف والايصال وهو ان يحذف الجار المعدي للفعل وحده اختصاراً ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدي
وينصبه كما ينصب الفعل المتعدي المفعول به كقوله تعالى واختار موسى قومه مكان من قومه اى التزموا احد الامرين على سبيل
منع الخلو والجمع في باب الاستثناء يعني اذا كان خلا واقعاً في الاستثناء ليكون ما اى المفعول الذي وقع بعدها منصوباً صريحاً

لأن الجار والمجرور ايضا منصوب الا ان نصبه محلي لا لفظي واما اذا التزم احد الامرين يكون نصبه صريحا كما كان الواقع
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب اي اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان ما بعدها منصوب ولا يكون مشبها بالا
وفاعلهما اي فاعل عدا وخلا لانهما فعلان ماضيان لا بد لهما من فاعل ضمير مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الافعال الا
ان هذا الاستكنان لازم في باب الاستثناء كما سيجيء راجع لانه لا بد له ايضا من مرجع لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب اما
الى مصدر الفعل المتقدم كائنا ما كان مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى او الى اسم الفاعل منه اي من الفعل المتقدم
او الى بعض مطلق من المستثنى منه وعلى التقادير الثلثة يكون المرجع مذكورا معنى اذ لا يجوز الارجاع الى بعض
معين لانه لا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا في الرضي وقيل
ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في قوله تعالى علمت نفس اي كل نفس وقيل البعض يستعمل
في معنى الكل واريد به ههنا هذا المعنى والتقدير اي في كل واحد منهما على التاويلات الثلثة جاءني القوم عدا مجيئهم
زيدا او خلا مجيئهم زيدا مثال لرجوع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم او جاءني القوم عدا الجائي منهم زيدا او خلا
الجائي منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه او جاءني القوم عدا بعض منهم زيدا اي كلهم زيدا او
خلا بعض منهم زيدا اي كلهم لما سبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقدر في المثالين الاخيرين منهم ليكون ضميرا
ضميرا راجعا الى ذي الحال لربط الجملة الحالية به كما سبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها وهما اي هاتان الجملتان
اي كل واحدة منهما في محل النصب على الحالية من معمول المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما في المسئلة المذكورة واما
ان وقعت بعد نكرة محضة مثل ما جاءني احد عدا او خلا زيدا وقيل لا موضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام
الا وهي حرف لا محل لها منه وكذا ما قام مقامها وكان بدلا منها ولم يظهر من الظهور مبني للفاعل او من الاظهار
مبني للمفعول معهما اي مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا بالضمير وحده مع ان الماضي اذا وقع حالا يجوز فيه الواو
ايضا ليكون مشبها بالا في ترك الواو وفيه وجوبا واما اذا كان صفة فلم يجز فيه لفظة قد ولا الواو اصلا مع ان
الماضي المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه عند البصرية اما ظاهرة او مقدرة وههنا لم يجز اظهارها بل يجب ان يكون
مقدرة وفيه خلاف سيبويه والمبرد كما عرفت ليكونا شبه اي ليكون الكل منهما زيادة مشابهة بالا في عدم
الفصل بينها وبين المستثنى منه التي هي الاصل في باب الاستثناء لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها

فهو

فهو موضوع لغيره واستعماله فيه يكون مجازا عن الا وبدلا منها لعلاقة ما في الاكثر اي النصب اي نصب المستثنى بهما
اي بكل واحد منهما انما هو في الاكثر الاستعمال فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والى ان اللام
في قوله في الاكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مختص باداة الاستثناء بخلاف الا فان في نصب المستثنى
هناك خلافا لانهما فعلان ماضيان كما عرفت فيما سبق والفعل الماضي ينصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه
لا يجوز تقديمه وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه في سائر الافعال لكونهما في معنى الا ولا يجوز تقديم المستثنى
عليها اذ لا يقال جاءني القوم زيدا الا فكذا ما كان في معناها ليتم امر المشابهة بها ولان فيهما معنى الحرفية
ايضا ولذا قال وقد اجيز الجر اي جر المستثنى بهما اي بكل واحد منهما بناء على انهما حرفا جر وهذا مذهب
الاخفش لان سيبويه انكر الجر بعدا لانه فعل متعد بنفسه قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما
اي بكل منهما وقال ايضا لم ار احدا ذكر الجر بعدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز
الجر بهما والسيرافي تبع في هذا سيبويه وفي الاول الاخفش الا ان النصب اي نصب المستثنى بهما اي باحدهما
اكثر في الجر وما عدا وما خلا عطف على قوله خلا وعدا ولم يعد لفظة كان ههنا لانه الاكثر ههنا في نصب المستثنى
على المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظة ما وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثمة محتمل ولذا قال
المص في الاكثر اي المستثنى منصوب ايضا اي كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا وخلا اذا كان واقعا بعد ما عدا
وما خلا لان لفظة ما فيهما مصدرية وحروفها ثلثة ما وان وان مختصة بالافعال اي الاولان تختص بالافعال
يعني تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر ولذا اختصاصها لان المصدر لا يوجد الا بالافعال نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بسعتها وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب سيبويه وجوز غيره
دخول ما بالجملة الاسمية نحو بقواف الدنيا ما الدنيا باقية كذا في الرضي نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وما
فيهما اما حرفية وهي ثلثة اما نافية وهي لا تصح ههنا لان المعنى على الايجاب دون السلب واما كافة وهي تلحق
بالاخر دون الاول مثل قلما وطالما واما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لا توجد الا فيها
وههنا كذلك كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهي ستة اقسام اما موصولة او موصوفة وههنا ليست باحدهما
لعدم الضمير الراجع اليهما في الفعلين واما استفهامية او شرطية وهي ايضا ليست باحدهما لوجوب الصدارة فيهما واما

تامة او صفة وعدم كون احدهما ظاهر لوجوب كونهما فى الآخر حقيقة او حكما فتعين انها لا تكون اسمية
لان انتفاء الاقسام باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد فتعين
ان يكون مصدرية تامل وانصف ولم آل جهدك تقديره اى تقدير المثال الاول جاءنى القوم خلو زيد بالاضافة
الى المفعول والثانى جاءنى القوم عدو عمرو بالاضافة اليه ايضا بالنصب فيهما على الظرفية اى على ان كل واحد منهما
مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لا مطلقا بل بتقدير مضاف اى جاءنى القوم وقت خلوهم اى خلو الجائى منهم او بعض
منهم ومطلق منهم او وقت خلو مجيئهم من زيد والاختصار بناء على ظهوره قياسا على ما سبق او جاءنى القوم
وقت مجاوزتهم او مجاوزة الجائى منهم او مجاوزة مجيئهم عمرا على قياس ما سبق وهذا المعنى اى النصب على الظرفية
لمناسبة بين المصدر والظرف فى كونهما جزء الفعل ولمناسبة ما سبق فى عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط
او على الحالية عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اى بالنصب على ان يكون كل واحد منهما منصوبا على ان يكون
حالا بجعل المصدر اى الذى هو خلو وعدو بمعنى اسم الفاعل لكون الاشتقاق فى الحال شرطا عند غير المص
لما سبق واما عنده فان ما دل على الهيئة يصح ان يقع حالا وهو هنا المصدر لما لم يدل عليها احتيج الى التاويل بالمشتق
عنده ايضا اى جاءوا اى جاءنى القوم خاليا بعضهم من زيد او خاليا مجيئهم من زيد او خاليا الجائى منهم
من زيد او جاءنى القوم مجاوزا بعضهم عمرا او مجاوزا مجيئهم عمرا او مجاوزا الجائى منهم عمرا ولم يذكر ارجاع
الضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم كما ذكرناه فى الموضعين بناء على ظهوره قياسا على ما سبق فى خلا وعدا
لا لكونه غير جائز وروى عن الاخفش انه اجاز الجر اى جوز جر ما بعدهما بهما اى بكل واحد منهما بناء على ان
لفظة ما فيهما زائدة لتحسين اللفظ فقط ولم يذكر المص هذه الرواية كما ذكرها فى خلا وعدا وبين الشارح
وجه عدم ذكره بقوله ولعل هذا اى هذا النقل عن الاخفش لم يثبت من الثبوت اى لم يتحقق ثبوته عند المص
اصلا او ثبت عنده الا انه لم يعتد به اى لم يعده مثبتا يعتبا به لان زيادة ما فى الافعال لم يسمع اصلا لا فى
الاول ولا فى الآخر وانما تزاد بعد الاسماء مثل اذاما وحيثما وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا مثل فبما رحمة
ومما خطيئاتهم وعما قليل ولهذا اى لكل واحد من هذين الامرين لم ينقل ما عدا وما خلا فى الاكثر كما
نقل فيما سبق او كان لعدما عدا وما خلا فى الاكثر لثبوته عنده واعتداده ايضا وكذا اى كما كان المستثنى منصوبا

بعد

بعد الافعال الاربعة كذلك المستثنى منصوب اذا كان واقعا بعد ليس الا انه ثمة منصوب على المفعولية وههنا منصوب على
الخبرية لان ليس من الافعال الناقصة الناصبة للخبر نحو جاءنى القوم ليس زيدا اى ليس الجائى منهم او بعض منهم زيدا وكذا المستثنى
منصوب اذا كان واقعا بعد لا يكون لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فتنتصب المستثنى على انه خبرها نحو سيجيئى اهلك
لا يكون بشرا اى لا يكون الجائى منهم او بعض منهم بشرا وانما يكون النصب اى نصب المستثنى واجبا اذا كان واقعا
بعدهما اى بعد ليس ولا يكون لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر والمستثنى الواقع بعدهما لا يكون الا خبرا
لهما فينتصب على الخبرية ويلزم اى ويجب اضمار اسمهما اى اسم ليس ولا يكون اى جعله ضميرا مستكنا فيهما فى باب الاستثناء
يعنى اذا كانا اداة استثناء ليكون اشبه بالا التى هى اصل فى هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا
قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع النقصان فى المشابهة لانه لا يقع الفصل
بين حرف الاستثناء والمستثنى وهو اى الاسم ضمير مستكن فيهما راجع الى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل المذكور
اى لا يجوز وقوع الفصل (?)
المتقدم او راجع الى بعض مطلق من المستثنى منه مطلقا ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى فى الفعل
المتقدم لعدم صحته كما صح الاولان لانه لا يصح ان يقال جاءنى القوم لا يكون المجيئ منهم زيدا وليس المجيئ منهم
زيدا اذ لا يقال المجيئ زيد الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فح يصح وهما اى ليس
ولا يكون فى التركيب مع اسمهما وخبرهما فى محل النصب على الحالية اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل
المتقدم اما من فاعله او مفعوله بالضمير وحده لان الثانى مضارع منفى والاول ماض منفى وقد سبق ان الماضى
والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون
منكرا او معرفا باللام الجنسية نحو جاءنى الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وما استثنى امرأة لا تكون فلانة
وليست فلانة ويلحقهما ما يلحق الافعال من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا
زيدا ولم يجيئ مثل ذلك فى خلا وعدا كذا فى الرضى وكذا فى ما خلا وما عدا لانه ليس فى فعليتهما خلاف لاحد بخلاف
الافعال الاربعة لان فى فعليتها خلافا حتى جاز الجر بهما ولم يجز فيهما بشيئ سوى النصب ولما فرغ من بيان
الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كانت مخصوصة له اولا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد
ان ينبه انها هل يتصرف او لا فقال و[illegible] انه اى ان كلا يستعمل هذه الافعال اى الافعال الناصبة للمستثنى الا فى

المستثنى المتصل الغير المفرغ فاستعمالها فى الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لا تستعمل فى
المستثنى المنقطع والثانى ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لا يكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال
افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية او ناقصة تقتضى مفعولا به او خبرا وذلك الفاعل ما استكن فيها وجوبا
كما عرفت ثم هو يرجع الى المستثنى منه ولو كان تأويلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول او الخبر
يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل المستكن
يقتضى مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا ولا ينصرف مبنى للمفعول فيها نائبه ايضا بتقديم
المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا وهى افعال قوية فى العمل ولا مانع من التقديم ولا يكون لها مضارع
فى الخمسة الاول ولا يكون للاربعة الاول تثنية وجمع ولا تغيير لا يكون الى ما يكون وما كان ولم يكن
ولا الى المجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لا تتغير مما ضربت فكذا هذه ولانها اى هذه الافعال
قائمة مقام الا التى هى الاصل فى هذا الباب وهى نائبة عنها لما عرفت وهى اى كلمة الا لكونها حرفا لا يتصرف
فيها لان الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونائبا منابه والثانى من المواضع المذكورة ما كان
النصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه ولكن فيه شرط وهو ان يكون بعد الا وان يكون
متصلا وان يكون مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى صريح او مؤول يجوز فيه اى فى
المستثنى اى المتصل ليخرج المنقطع والمقدم النصب اى نصب المستثنى على الاستثناء ويختار البدل اى جعل المستثنى
بدل البعض عن المستثنى منه فيما بعد الا بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بيجوز وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط
نحو قولك اسكن فى هذه البلدة فى محلة كذا او صل فى المسجد فى مكان كذا اى المستثنى الذى وقع بعد الا وهذا
هو الشرط الاول من تلك الشروط او حال من الضمير المجرور فى قوله فيه فيكون كلمة ما فى قوله فيما موصولة
وعبارة عن محله واقع بعد الا على ما فهم من تفسير الشارح اى حال كون المستثنى واقعا فى محل اى مكان يكون
ذلك المكان متأخرا عن الا وعلى هذا المعنى لا يكون مما قيل من انه ظرف محاط بعد ظرف محيط لان هذا
المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى والظرف متعلقا بيجوز فيكون الظرف الاول عاما
والثانى خاصا قوله هذا احتراز عما اذا كان اى عن المستثنى الذى كان واقعا بعد سائر ادوات الاستثناء

اى

تستعمل فيه
اى بعد باقى كلمات تستعمل فى الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جارا او ناصبا مثل عدا وخلا وغيرهما من الافعال والاسماء التى
فى كلام غير موجب حال ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب وهذا ايضا من قبيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط
كقولك اسكن هذه البلدة فى محلة كذا فى بيت كذا وهذا هو الشرط الثانى من تلك الشروط واحترز به عما اذا وقع
اى عن مستثنى وقع فى كلام موجب فانه اى المستثنى الواقع فيه منصوب وجوبا كما مر تفصيله والحال انه قد ذكر المستثنى منه
فيه اشارة الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدرة والى ان الماضى المثبت حال بالواو وقد وهذا هو الشرط
الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلث مترادفة احترازية عما اذا لم يذكر المستثنى منه بمعنى الكلام الذى لم يكن
المستثنى منه فيه مذكورا فانه اى الشان نحو اى حين كون المستثنى منه غير مذكور فى الكلام يعرب المستثنى على حسب العوامل
اى على ما اقتضاه العامل من رفع او نصب او جر على ما سيأتى ووقع فى بعض النسخ اى نسخ المتن بضم النون وفتح
السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ما ينسخ منه ذكر المستثنى منه مكان وذكر المستثنى منه بالواو بغير واو
متعلق به الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء على انه اى قوله ذكر المستثنى منه صفة بعد صفة لقوله كلام غير
موجب لكن بتقدير ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير الراجع الى تلك النكرة
للربط والا تكون اجنبية اى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه وقال المحشى عصام الاوجه ان يجعل بغير واو على هذه
النسخة حالا ليوافق النسختان فى المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه
صفة جرت على غير من هى له فيجب الانفصال فيقال المستثنى هو منه الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضماير من
الامور المهمة لا سيما فى التعريفات ولم يشترط ما دفع لما يراد انه كما اشترط القيود الثلثة فى جواز نصب المستثنى وكون
البدل هو المختار يشترط ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ايضا مقدما على المستثنى منه لانه اذا كان المستثنى
منقطعا او كان مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا حتى يكون البدل مختارا فعلم ان
القيود المعتبرة خمسة فوجب عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المص هنا ان
لا يكون المستثنى منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق من انه يجب نصبهما على الاستثناء فى قوله
او مقدما على المستثنى منه او منقطعا فى الاكثر فاكتفى بذلك اى بما ذكر فيما سبق ولم يأخذهما فى القيود نحو ما فعلوه
الا قليل بالرفع اى برفع قليل على البدلية اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هى علامة

الجمع وما فعلوه الا قليلاً بالنصب اى بنصب قليلاً على الاستثناء ايضا لان المستثنى هو قليل واقع بعد الا ووقع
ايضا في كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامران الاستثناء والبدل
الا ان الثاني وهو البدل هو المختار كما سيجي وهذا مثال حالة الرفع واما حالة الجر فنحو ما مررت باحد الا زيد بالجر
يعني بجر زيد على البدلية يعني على ان يكون بدل البعض من احد تقديره الا مررت بزيد كما ان تقدير ما فعلوه الا
قليل الا فعله قليل لان البدل يكون بتكرير عامل المبدل منه في البدل والا زيدا بالنصب اى بنصب زيدا على الاستثناء
اى على ان يكون مستثنى من احد واما مثال حالة النصب فنحو ما رايت اى ابصرت لان الرؤية ههنا ليست من افعال
القلوب احدا الا زيدا بالنصب يعني نصب زيدا لا يخ اما ان يكون بطريق البدلية وهو اى طريق ان يكون بدلا
المختار او ان يكون بطريق الاستثناء اى بطريق ان يكون مستثنى وهو جائز وغير مختار فالبدلية يجوز ان
تعتبر في الاحوال الثلثة ولما فرغ من بيان كون البدل مختارا اراد ان يبين وجهه وعلته فقال وانما
اختاروا البدل في هذه الصورة اى انما رجح النحاة البدل على الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذكورة
لان النصب على الاستثناء اى نصب الاسم الواقع بعد الا بناء على ان يكون مستثنى انما هو اى ليس الا بسبب التشبيه
اى تشبيه المستثنى بالمفعول في كون كل واحد منهما فضلة وخاصا بالمفعول معه في كونه معمولا بواسطة الا
ولان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل لا بالاصالة عطف على قوله بالمفعول اى لان النصب فيه ليس بالاصالة
ولان الاعراب فيه بواسطة الا كما قلنا واما اعراب البدل من الرفع والنصب والجر فليس الا بالاصالة لما سبق
ان البدل يكون بتكرير العامل ويكون اعرابه ايضا بلا واسطة ولا شك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون
اقوى من الاعراب الذي لا يكون الا بالتشبيه الى الغير وبالواسطة فالعمل بالاقوى مهما امكن يكون هو الاولى
ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف في عامل البدل واما في عامل المستثنى فالخلاف ثابت والثالث ما كان جاريا على اعرابه
قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين ان المستثنى في القسم السابق في
كلام تام ويجوز الوجهان فيه البدل والاستثناء وفي هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز فيه الا وجه واحد
ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل الحسب بفتحتين القدر اى على قدرها فان قدرها ثلثة رافع وناصب وجار
فالاعراب على قدرها يكون كناية عن الانواع الثلثة منه اى بما اى بشيء من الرفع والنصب والجر تقتضيه اى

يطلبه

يطلبه العامل فيه اشارة الى ان اللام في العوامل للجنس ولام الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس من الرفع
بيان لقوله ما في قوله بما والنصب والجر المقصود انه يرفع ان كان العامل يقتضي رفعه نحو ما جاءني الا زيد وينصب
ان كان يقتضي النصب ويجر ان كان يقتضي الجر نحو ما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد لكن انما يعرب على ما يقتضيه
العامل بشرطين احدهما اذا كان المستثنى منه في الكلام غير مذكور لانه ان كان المستثنى منه فيه مذكورا اتفاقي
كلام موجب فيكون نصبه واجبا وان في كلام غير موجب قد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل ويخص
ذلك المستثنى باسم المفرغ الاصل في لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني
ماله الخاصية فيقال المال بزيد ان المال له دون غيره الا ان الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة
كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء وههنا ادخله على المقصور لان اسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى لانه اى الشان
فرغ مبنى للمفعول من باب التفعيل له اى للمستثنى العامل عن المستثنى منه يعني عزل العامل عن العمل في المستثنى منه
بحذفه ليعمل في المستثنى فقط فالمراد بالمفرغ ههنا المفرغ له بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرغ
نفس العامل واما المفرغ له فهو المستثنى كما يراد بالمشترك اسم مفعول من اشترك المشترك فيه للذي وقع فيه
الاشتراك واما المشترك لمن كان شريكا وهو اى والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب فيه اشارة
الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن في قوله يعرب الراجع
الى المستثنى وهذا هو الشرط الثاني واشتراط ذلك اى كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب ليفيد اشار بقوله
واشتراط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام فايدة صحيحة لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف
يكون صحيحا او سقيما لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعا وقرينة الخصوص
بجماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا في الكلام الموجب فينبغي ان يشترط
غير الكلام الموجب مثل ما ضربني الا زيد والشرطان قد وجدا فيه اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد لان معناه
ما ضربني الا زيد كما ان معناه ضربني كل احد الا زيد فانه لم يضربني فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا اذ لا يصح ان يضرب
كل احد المتكلم الا زيد لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص لان يستقيم المعنى كمستثنى من نحو الكلام السابق اى
لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر في الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الاوقات
الا وقتا تاما لكونه تاما

ما ضربني احد الا زيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة بخلاف ما اذا كان الكلام موجبا نحو

استقامة معنى ذلك الكلام فح يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب ايضا اى حاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل
في كلام غير موجب كثير بخلاف اعرابه في الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت ايا من الثبوت مبنى للفاعل ومن الاثبات مبنى للمفعول على سبيل العموم بان
يوجد ذلك في كل فرد ونوع الا نوعا واحدا نحو قولك كل حيوان وعرفوه بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة
يحرك مع التحريك فكه الاسفل وهو الكلى يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل عند المضغ يقال
مضغ الطعام اذا لاكه في فمه بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقطع الا التمساح والحكم بتحريك الفك
الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مسورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما
يصح ان يثبت فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه ويعلم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على
سبيل العموم والتمساح دابة توجد في جميع النيل الا من مدينة اسيوط وحتى مصر باثنى عشر فرسخ وتحتها مثل ذلك
فهذا الموضع لا يدخل تمساح لانه قد طلسمه الفلاسفة المتقدمون حفظة منهم على اهل المصر لانها كانت تضرهم غاية
الضرر ومتى ما جاوز التمساح هذا الموضع مات واحتول على ظهره يلعب به الصبيان كذا في عجايب المخلوقات ويكون
هناك اى في الكلام الموجب قرينة اى علامة ظاهرة دالة على ان المراد بالمستثنى منه الذى هو مذكور في الكلام لما مر
ان اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مشروطا بان يكون المستثنى منه غير مذكور بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
اى جزما بلا شك نصب على التمييز مثل قرأت الا يوم كذا فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه
لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين اى وقعت القراءة اى صدرت مني القراءة كل يوم بحيث لم
يترك يوم الا يوم كذا اى الا يوم الجمعة مثلا حيث وقع فيه الترك لظهور انه اى الشان لا يريد المتكلم بهذا
الكلام جميع ايام الدنيا لانه يعلم جزما انه ليس في وسعه ذلك لان بعض ايامها قد مضى وهو غير مخلوق وبعضها
قد مضى وهو صبى وبعضها سياتى وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاع القراءة في الايام الماضية لا
الاتية والحاضرة ويريد ايضا ان قرأتي مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينها فصل وهذا
المعنى لا يتاتى في الايام الاتية بل لا يريد بكلامه هذا الا ايام الاسبوع بضم الهمزة وسكون السين المهملة
جمع سبع بضم السين والباء الموحدة من تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية

هفته

التمساح دابة لها اربع قوائم وذنبه طويل [illegible] ... لا يعمل فيه الحديد [illegible]

هفته يعنى قرأت ايقاع كنيم در هم هفته بكر ممكن بل وزاد ان هفته قرأت ايقاع نمى كنيم لا جمع سبع بضم السين وسكون الباء
يعرف بالتامل او ايام الشهر او مثل ذلك اى ادنى منها مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما او ستة ايام او خمسة ايام او اكثر
من الشهر مثل شهرين او ثلثة اشهر او اربعين يوما او خمسين او ستة وستين او غير ذلك مما يمكن اعتباره ولعل خبر مقدم
ان يقول مبتدا اى لما لا يستقيم المعنى الجار والمجرور يتضمن معنى الشرط لان لفظة ما تكون للشرط نحو ما تصنع اصنع واذا ركبت
مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب في بعض
الصور مثل ضربني الا زيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد
هذا المعنى دخول الفاء في قوله فربما بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت رب على الفعل لا يستقيم المعنى اى معنى
الكلام على تقدير عموم المستثنى منه في غير الكلام الموجب ايضا اى كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب نحو
ما مات الا زيد اذ لا يصح ان يقال ما مات احد او ما مات كل احد الا زيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك فينبغى
ان يشترط في غير الكلام الموجب ايضا اى كما اشترط في الموجب استقامة المعنى اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغى
ان تقول ويعرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب وان يستقيم المعنى حتى يكون القيود ثلثة وايضا اى
كما ورد هذا السؤال يرد ايضا انه لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم المستثنى منه بايام الاسبوع الذى هنا
دخلت على المقصور عليه يعنى مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم كذا مثلا قد سبق وجه انتصابه مثلا فيجوز
مثل هذا التخصيص في نحو ضربني الا زيد وذلك التخصيص يكون بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين يعنى يكون
المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة اذا كان هناك اى عند الاستثناء
من الكلام الموجب قرينة حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول المضروب حال الشكاية ضربني الا زيد فان حاله يدل على انه
لا يريد كل احد عاما بل يريد من المحلة العلانية او من القرية او نحوها فيكون التقدير ضربني كل احد من محلة كذا الا
زيد او مقالية كقول المضروب لمن قال من ضربك من محلة كذا ضربني الا زيد اى ضربني كل احد من تلك المحلة الا
زيد اذا عرفت هذا فلا فرق بين هاتين الصورتين اى بين قوله ضربني الا زيد حيث لا يجوز وبين قوله قرأت الا يوم
كذا فيجوز في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة الدالة على جوازها وغير جائزة بدونها اى بدون القرينة الدالة على
الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجد قرينة تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جائز سواء

كان الكلام موجبًا او غير موجب واجيب عن الاعتراض الاول بان المعتبر في بناء الاحكام ونصب الدلائل في هذا الفن هو الغالب
معنى والغالب في الايجاب يعني اذا كان الكلام موجبًا عدم استقامة المعنى على العموم اى على كون المستثنى منه عامًا لان الايجاب
لا يقبل العموم ما لم يكن قرينة ولا يقتضى التكرار ولا يستوعب الازمان والغالب في النفي عكسه يعني الغالب فيه استقامة
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه لان اشتراك جميع افراد الجنس المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كالانسان لان الاجناس
اربعة على ما بين في كتب المنطق الجنس الاسفل كالانسان والجنس الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى
كالجوهر في انتفاء متعلق بالاشتراك تعلق الفعل بها اى بتلك الافراد اى لان كون جميع افراد الانسان مشتركة في
تعلق الفعل بها نفيًا ومخالفة عطف على اسم ان اى ولان مخالفة واحد اى فرد واحد ايا كان اى افراد الجنس في ذلك
متعلق بالمخالفة اى في انتفاء تعلق الفعل بها مما يكثر ويغلب عطف تفسير خبر ان قوله مما يكثر مثل ما ضربني الا زيد
فان تعلق الضرب لكل احد انتفاء وتعلقه لواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعني ان يكون الفعل منفيا عن
كل احد بحيث لم يثبت و يكون مثبتا عن واحد معين هو زيد كثير وغالب وهو ظاهر ومثله ايضا ما رايت الا زيدا
وما مررت الا بزيد واما اشتراكها اى اشتراك جميع افراد الجنس في تعلق الفعل بها اى بتلك الافراد ثبوتا ومخالفة
عطف على الاشتراك واحد من تلك الافراد ايا كان اى الافراد في ذلك اى في تعلق الفعل فمما يقل الفاء جواب اما
والجار والمجرور خبر كما في المثال المذكور في المتن من قوله قرات الا يوم كذا لانه تعلق القراءة فيه جميع افراد الجنس
وهو ههنا اليوم وافراده كل واحد منه حيث وقعت فيه ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه وبان الفرق
عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض الثاني بقوله وايضا لا يصح اه يعني
واجيب عن الاعتراض الثاني وهو قوله وايضا لا يصح اه بان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا الذي ذكر
في المتن مثالا لاستقامة المعنى وبين قولك ضربني الا زيد الذي حكم بعدم صحته ليس اى الفرق بينهما بشيء من الاشياء
الا بظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع بالجر صفة سببية لقوله بعض دخوله
بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير المجرور للموصوف مثل قولك جاءني زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى فيه اى في
المستثنى منه في الاول متعلق بالظهور اى في المثال الاول وهو قرات الا يوم كذا فقوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا
بظهور اه خبرها لما سمع انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك وعدم ظهورها عطف على

قوله

قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعدم ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في المثال
الثاني وهو قوله ضربني الا زيد فلو قام اى وجد في المثال الثاني الذي هو ضربني الا زيد ايضا اى كما وجدت قرينة
في المثال الاول وجدت في المثال الثاني قرينة ظاهرة الدلالة مضاف اليه لقوله ظاهرة وهي صفة قرينة لان الاضافة
لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه كما اذا قيل المشاكي
والمتظلم حيث يقول اني مضروب ومظلوم من ضربك من القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجي بقرينة شكواه وتظلمه
بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشارح اى القوم الداخل فيهم زيد مرفوع على انه فاعل لقوله الداخل
فقلت في جوابه ضربني الا زيد اى ضربني كل احد من القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربني الا زيد
فانه لم يضربني فالظاهر بناء على السؤال المحقق ان ذلك اى قوله في جوابه ضربني الا زيد ايضا اى كما ان قوله قرات الا يوم
كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال مما يستقيم فيه المعنى وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه
القرينة نادر الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب لكن اى الا ان الغالب في مثل هذا المثال عدم وجدان قرينة
كذلك اى قرينة مقالية تدل على ان المستثنى بعض معين معلوم دخوله في المستثنى منه يقينا في الكلام الموجب والبناء
على ما هو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى فالغالب فيه اى في الكلام الموجب عدم استقامة المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه والغالب في الكلام الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط في الموجب استقامة
المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا ولما بقي ان استقامة المعنى في
الموجب شرط لان يكون المستثنى معربا على حسب العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال ومن ثمة
متعلق بقوله لم يجز اى من اجل ان المستثنى المفرغ اى المفرغ له لما سمع انه كان من قبيل الحذف والايصال لا يكون
اى لا يوجد في الكلام الموجب بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب الا ان يستقيم المعنى اى الا بشرط استقامة معنى الكلام
فانه ح يقع المستثنى المفرغ في الموجب لم يجز توسط الا بين اسم الافعال الناقصة التي هي مصدرة بحرف النفي وبين
خبرها مع بقاء العمل فيهما رفعا ونصبا مثل ما زال زيد الا عالما وما برح زيد الا مقيما وما فتئ عمرو الا مسافرا
وما انفكت زيد الا نائما اذ معنى اى لان معنى ما زال اى الفعل الذي في اوله حرف النفي ثبت لان نفي النفي اثبات
فيثبت لان معنى ما زال زيد ثبت وجد لانه اذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوجها اليه واذا لم يوجد فيه

فقيد توجه الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد ولما توجه النفي ههنا الى النفي نفاه بقي اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى
ما زال واخواته ثبت ودام فيكون المعنى اي معنى ما زال زيد عالماً ثبت زيد دائماً اي حال كونه دائماً ومستمراً
على جميع الصفات سواء كانت متقابلة او غير متقابلة من قبلها الا على صفة العلم فلا يستقيم هذا المعنى لانه
محال لانه لا يمكن ان يجتمع الصفات كلها في زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود والحمرة والسواد وغير ذلك
ولانه يكون مثل ضربني الا زيد فكما لا يستقيم هذا كما عرفت كذلك لا يستقيم ذلك قال الشارح الرضي في
هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه يمكن ان يحمل الصفات المستثنى عنها العلم على ما اي على صفة يمكن ان يكون زيد اسم يكون عليها
الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بتأويل الصفة وجملة ان يكون فاعل يمكن وهي صفة ما وصلتها
مما لا يتناقض بيان لما في قوله على ما يمكن اي من الصفات التي لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها في شخص واحد ويستثنى
من جملتها العلم كما يقال مثلاً ثبت زيد دائماً على جميع الصفات المثبتة فيها يعني الصفات التي لا استحالة في اجتماعها
في محل واحد في وقت واحد الا على صفة العلم تنبيهاً على كمال حمقه وبلادته او يحمل عطف على يحمل اي او يمكن ان يحمل
ذلك اي مثل ما زال زيد الا عالماً على المبالغة في نفي صفة العلم عن زيد اي مبالغة فوق ان يقال امكن في زيد ان
يجمع جميع الصفات المتقابلة والمتضادة بعضها لبعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه كانك قلت الخطاب متروك من ان يكون
لمعين بل صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار في قوله اي ايها المخاطب امكن ان يحصل فيه اي في زيد على سبيل
الفرض والتقدير جميع الصفات الغير المتقابلة التي يستحيل اجتماعها في محل واحد الا صفة العلم واي مبالغة فوق ان
يقال مثل هذا الكلام في حقه لانه يمكن ان يجتمع الصفات المتقابلة المستحيل الاجتماع ولا يمكن ان يوجد فيه شيء من العلم انتهى كلام
الرضي هنا وعلى التقديرين متعلق بقوله يندرج اي ويندرج يعني ويدخل قوله ما زال زيد الا عالماً على التقديرين اي على
التقدير الاول والتقدير الثاني في صورة الاستقامة اي استقامة المعنى ولا يخفى اي لا يكون خفياً على المتفطن اي المتفكر
بجودة عقله وقوة ذكائه انه اي الشان يمكن بمثل هذه التأويلات اي بهذين التأويلين اللذين اوردهما الرضي
وامثالهما وانما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا ينحصر الى ما نقله الرضي بل يجوز ان يؤول بتأويل آخر
ارجاع بالرفع فاعل يمكن وهو خبر ان وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى جميع المواد الايجابية
اي جميع الامثلة التي تكون موجبة غير سالبة ولا في معناها عند ارادة الاستثناء الى صورة الاستقامة اي استقامة
المعنى

المعنى في الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد المستثنى المفرغ في كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب او موجباً فلم
يصح قول المص بل قول النحاة في هذا الموضع وهو في غير الموجب كما يقال بناء على التوجيه الاول مثلاً في قولك ضربني الا زيد
المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك بيان من فيكون التقدير ضربني كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن
تعرفه الا زيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره او المقصود عطف على قوله المراد منه اي من قولك ضربني الا زيد بناء على
التوجيه الثاني المبالغة في غلو بفتح الغين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله وهو المجتمعين بمعنى الكثرة اي
غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم على ضربك متعلق بقوله المجتمعين وفي بعض النسخ على ضربي بالاضافة
الى الياء دون الكاف فالصواب ههنا الياء لان اول الكلام هو ضربني بالياء فيكون التفسير مناسباً للمفسر بالفتح
فالحق ما قاله المص انه لا يلزم ان يكون استقامة المعنى شرطاً في غير الموجب واما في الموجب فيجب ان يكون استقامة المعنى
شرطاً ليصح الكلام بظاهره ويحصل المرام ولما بين اجمالاً في القسم الثاني من المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد ان يفصل
المواضع التي يتعذر فيها البدل حملاً على لفظها بل يكون البدل حملاً على المحل عملاً بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم
الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل وليكون الاقسام الثلثة للمستثنى متوالية
بلا فصل بينها فقال واذا تعذر البدل اي امتنع اي يجعل المستثنى بدلاً من حيث حمله اي حمل البدل الذي هو المستثنى
على اللفظ اي على لفظ المستثنى منه اي على اعرابه الملفوظ او المقدر فعلى الموضع اي يحمل المستثنى الذي هو البدل على موضع
المستثنى منه اي على محله لا على لفظه اي لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اي على اعرابه اللفظي او التقديري لانه متعذر
بل يحمل على اعرابه المحلي ويجعل بدلاً منه عملاً بالمختار وهو البدل بناء على قدر الامكان اي على ما امكن وهو الاعراب المحلي
لان اللفظي والتقديري متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملاً بغير المختار لان المختار ما دام يكون ممكناً لا يعدل
الى غير المختار وذلك التعذر في اربعة مواضع ذكرها المص بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية
والمجرور بالباء الزائدة قسماً واحداً لكون الجار فيهما حرفاً زائداً وجعل الاقسام ثلثة واورد لكل واحد منها مثالاً
الاول ما اذا كان المبدل منه فيه مجروراً بمن الاستغراقية مثل ما جاءني من احد الا زيد فان لاحد حالين لفظه حالة ومحله
والاول مجرور بمن والثاني مرفوع على انه فاعل جاء فزيد بدل مرفوع لفظاً محمول على موضع احد اي محل احد لما قلنا ان محله
رفع على انه فاعل جاء لا مجرور لفظاً محمول على لفظه اي على لفظ احد لان البدل مع لفظه متعذر لما سيجيء والثاني ما اذا كان المبدل منه

لاحد في

فيه مبنيًا لفظًا ومنصوبًا محلًا بان يلي لا التبرئة نكرة مفردًا او مضافًا او مشبهًا به مثل لا احد فيها اي في الدار فان
هذا المثال ثلثة احوال لفظ حاله وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه على ان يكون اسم لا ومحله البعيد
وهو الرفع بالابتداء والمراد بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب في النفي سيان بما سيأتي
الا عمرو فعمرو في هذا المثال بدل مرفوع محمول على محل احد وهو المحل البعيد لا منصوب محمول على لفظه او محله القريب والثالث
ما اذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين بليس مثل ما زيد شيئا فان لشيء حالتين لفظ حاله وهو النصب بما
حجا ومحله وهو الرفع بالابتداء الا شيء لا يعبأ به مبني للمفعول من عبأ يعبأ مثل قرأ يقرأ وبابه قطع وبه نابه
لا يعتد به مبني للمفعول ايضا فشيء بدل مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه اي على لفظ شيئا لان الحمل على اللفظ
متعذر وقوله لا يعبأ به ليس موجودا في كثير من النسخ بسبب تغيير قوله في النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود منه مجرد التمثيل
لا المعنى حتى يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشيء عن نفسه وهو غير جائز ولانه يوافق اخواته اذ لا قيد فيها وعلى ما وقع
في بعضها اي بعض النسخ فهو مبتداء صفة الشيء المستثنى خبره وعلى متعلق بالخبر اي فقوله لا يعبأ به صفة الشيء المستثنى
بناء على ما وقع في بعضها قيل في توجيهه انما وصفه به مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه
اي استثناء نفس الشيء بحيث لم يبق بعد الاستثناء في محله شيء وهو غير جايز لان المقصود من الاستثناء ان يبقى بعد الاستثناء
شيء في محله سواء كان اقل او اكثر او مساويا لما سبق وههنا لم يبق شيء بعد الاستثناء فيه اذ لا يصح ان يقال لفلان
علي مائة الا مائة واما اذا وصف يكون الشيء مخصوصا بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما يقال
لفلان علي مائة الا مائة جيدة ولا يخفى انه اي الشان لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه اي على
المستثنى منه صفة مثل ان يكون عظيما او كريما او شريفا او غيرها من الصفات غير الشيئية او لا يزيد عليه
صفة غير الشيئية حتى يكون له الشيئية فقط فيكون الشيء الاول بهذا الاعتبار عاما وخص المستثنى بما اي بشيء
لا يزيد عليه صفة غير الشيئية فيكون الشيء الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخلا في الشيء الاول لان الخاص
يكون داخلا في العام فيجوز استثناؤه منه كما في قولك لفلان علي مائة دراهم فانها عامة لان يكون جيدة
ورديئة ومتوسطة وتكون عارية عنها الا مائة واردت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا الاعتبار
استثناء المائة الثانية عن الاولى لكان هذا الاعتبار ادق لانه لا يطلع عليه ولا يفهم الا اولو الالباب والطف

لان

لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا
بالباء الزايدة لتاكيد غير الموجب مثل ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشيء الا شيئا على ما فهم من الرضي ولما فرغ
من تعداد الصور التي يتعذر البدل فيها على لفظ المبدل منه اراد ان يبين علتها على ان يكون النشر على ترتيب اللف
ويبين الشارح ما يتعلق به حرف التعليل فقال وانما تعذر البدل حملا على اللفظ اي على لفظ المستثنى منه في الصورة
الاولى من الصور المذكورة وهي ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعني بمن الاستغراقية لان من الاستغراقية
قيد من بالاستغراقية ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد في الاثبات عند الاخفش والكوفيين
ايضا الا ان الاستغراقية لا تزاد اتفاقا اي باتفاق النحاة بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا
فيه اشارة الى ان همزة افعل ههنا للصيرورة مثل قولك امشى الرجل اي صار ذا ماشية لانتقاض النفي الذي هو في
ما جاءني بالا لان الا وضعت لان تجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا يعني اذا كان ما قبلها منفيا يكون ما بعدها
مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيا وههنا ما قبلها منفي فيكون لاثبات ما بعدها فينتقض النفي الذي فيما قبلها وعلل
قوله لا تزاد بعد الاثبات يعني بين وجهه بقوله لانها اي لان من الاستغراقية تزاد في الكلام الغير الموجب يعني المنفي لتاكيد
النفي لان النفي يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تاكيدا النفي
المستغرق ولا نفي حاصل بعد الانتقاض اي بعد انتقاض النفي بالا حتى يؤكد من الاستغراقية فلو ابدل المستثنى عن
اللفظ اي حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر اي بجر زيد حملا على لفظ احد لكان
هذا القول اي المستثنى في قوة قولنا جاءني من زيد لان البدل يكون بتكرير العامل اي عامل المبدل منه والعامل في المبدل منه
لفظة من فيلزم تكرارها مع ما تعلقت به فيكون التقدير ما جاءني من احد الا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات
وذلك اي زيادة من في الاثبات غير جايز لما سبق انها انما تزاد لتاكيد النفي ليستغرق النفي جميع افراد المنفي مثلا اذا
قلت ما جاءني من رجل فمعناه ما جاءني من واحد الى اقصاه واذا لم يكن نفي لم تزد لعدم الفائدة في زيادتها حتى لو زيدت
تكون حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وانما تعذر البدل حملا على لفظ المبدل منه
في الصورتين الاخيرتين الاولى قوله ولا احد فيها الا عمرو والثانية قوله ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به لانه اي الشان
لو ابدل المستثنى على اللفظ اي حملا على لفظ المستثنى منه وقيل في كيفية ابداله لا احد فيها الا عمرا بالنصب اي بنصب عمر حملا على لفظ

احد وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بنصب شيئا حملا على لفظ شيئا لان فتحته اي فتحة احد وان كانت بنائية الا انها
شبيهة بالحركات الاعرابية في حصولها بالعامل في كونها عارضة فكما يحمل على اللفظ في الحركات الاعرابية
نحو جاءني زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ لانها اي فتحته حصلت بكلمة لا فتكون عارضة اذ كان الامر
كذلك فهي اي تلك الفتحة في العروض والحصول كالنصب الحاصل بالعامل فكما يحمل على ذلك النصب كذلك يحمل
على هذه الفتحة فلا تدرح اي حينئذ كونه لا محمولا على اللفظ اي على لفظ احد من تقدير لا في المستثنى المحمول على
لفظ احد حقيقة بمتميز من النسبة الاضافية التي في تقدير لا لكون البدل بتكرير العامل او حكما عطف على
حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانسحاب اثره الى البدل لتحمل لفظه لا فيه اي في البدل هذا التحمل اي البناء اي
حمل على لفظ احد وذا غير جائز لان المعرفة لا تبنى بعد لا ولان المعرفة لا تقع بعدها الا مرفوعة فضلا عن
البناء او النصب ان حمل على محله القريبة وذا ايضا غير جائز لان لا لا تعمل في المعرفة كما سيجيء واذا لم يجز التقدير
حقيقة او حكما تعذر الحمل على لفظه ومحله القريب لانه لو حمل لبقي المعمول بلا عامل فوجب ان يحمل على محله البعيد
ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وكذا اي كالحال في لا الحال في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لانه لو نصب وحمل
المستثنى على لفظ المستثنى منه وهو شيئا الاول ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل ما زيد شيئا الا شيئا
بالنصب لا بد من تقدير ما في المستثنى كذلك حقيقة او حكما لتعمل لفظة ما فيه اي في المستثنى المحمول على لفظ
المستثنى منه وانها لم تقدر ان تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر
الامكان وما ولا لا تقدران هذا من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد اي ولان ما ولا لا تقدران
مبني للمفعول في المستثنى المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر لكون كل منهما
مستقلا كانه غير تابع اما في المعطوف فلكون حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل واما في البدل فلكونه
مقصودا بالنسبة فكانهما خارجان من حكم التبعية وفي سائر التوابع العامل في التابع هو العامل في المتبوع
بحكم الاستصحاب في سراية حكم العامل في المتبوع اليها لانها عين المتبوع لان التاكيد عين المؤكد والصفة تخصص
او توضح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعه ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع
في الاكتفاء بعامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير

العامل

العامل فيه وفي بعض النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون الذال والصواب هو الاول يعرف بالتامل والى المذهب الثاني بقوله
او حكما اذا اكتفي مبني للمفعول بدخوله اي بدخول العامل على المبدل منه واعتبر مبني ايضا سرايته حكمه اي حكم
العامل اليه اي الى البدل وانما كان في هذا نوع ابهام لانه اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرا بعينه بقوله
فانه اي الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السراية في قوة التقدير لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكانه
كان مقدرا حال كونهما اي ما ولا عاملتين في المستثنى المحمول على البدل فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على
الحال ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لقوله تقدران على تضمين معنى الجعل بعده
اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي الذي هو علة لعملهما بالا لان الكلمة ربما تكون
عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا ليس كذلك لانهما اي ما ولا عملتا في اسميهما وخبرهما
للنفي اي لاجل النفي فكان النفي سببا للعمل حتى لو لم يكن فيهما نفي لم تعملا لانه مدار حملهما على ليس وان والحال انه
قد انتقض النفي الذي كان سببا لعملهما ومدارا للحمل بالا لما سبق انها اذا وقعت بعد النفي توجب اثبات ما بعدها
فانتفى السبب والعلة وانتفاؤهما يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار الحمل ايضا وحيث اي ولما تعذر في
هاتين الصورتين يعني في لا احد فيها الا عمرو وفي ما زيد شيئا الا شيء البدل على اللفظ اي حملا على لفظ
المستثنى منه حمل المستثنى على المحل اي على محل المستثنى منه ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وذلك لان
النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعني على المبتدا والخبر غلبت على العامل الذي هو المعنوي لكونها لفظية
واللفظي اقوى من المعنوي الا انه يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوي اذا كان اللفظي حرفا ضعيفا في
العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والعطف على محل اسم لا التبرئة ونعت اسمها على محله فعمرو في المثال الاول
بدل مرفوع على انه محمول على محل احد يعني محل البعيد وهو اي المحل البعيد في احد الرفع بالابتداء لتخصصه
بالعموم لوقوعه في حيز النفي مثل ما احد خير منك كما سبق وشيء في المثال الثاني بدل مرفوع على انه محمول
على محل شيئا وهو اي محل شيئا الرفع بالخبرية على انه معمول بالعامل المعنوي كما سبق انه يجوز ان يعتبر
العامل المعنوي اذا كان العامل اللفظي ضعيفا بان كان حرفا فان قلت لاحد في هذا المثال اي في قوله
لا احد فيها الا عمرو محلان باعتبار العامل اللفظي والعامل المعنوي من الاعراب محل قريب بدل من قوله

محلا ان بدل البعض او خبر مبتدا محذوف وهو اي ذلك المحل فيه نصبه بكلمة لا التي لنفي الجنس لان اسمها المبني
يكون
منصوب بها محلا ومحل بعيد [illegible] عطف على قوله محل قريب على التوجيهين وهو اي المحل
البعيد فيه رفعه بالابتداء يعني بالعامل المعنوي كما عرفت سابقا فلم اعتبروا اي النحاة محله اي البدل المستثنى
على محل البعيد وجعلوه مرفوعا لا القريب يعني لم يعتبروا المحل القريب ح لجعلوه بدلا منه لانه اذا كان لشيء
اعتباران قريب وبعيد فالقريب هو الاولى بالاعتبار لقربه فاعتبار محل القريب على المحل البعيد يكون اعراضا
عما هو الاولى والاليق وذا غير جائز قلت هذا اي اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز لان محله
القريب مما هو يعني ليس الا لعمل لا فيه بمعنى النفي والحال انه قد انتقض النفي بالا فاذا اعتبر محله القريب في جعل بدلا
منه يلزم ان تقدر لا فيه حقيقة او حكما كما لزم اذا حمل على لفظه وهي لا تقدر عاملة بعد الانتقاض فلفظه
ومحله القريب سواء في تعذر البدل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد وهذا اي اعتبار محله
القريب بخلاف محله البعيد فانه اي الشان لا دخل لعمل لا فيه بل العمل ح ليس الا للعامل المعنوي فحمل عليه
عملا بالمختار بقدر الامكان واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلا عملا بالمختار يكون بدل البعض من الكل في هذه
الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه لان النكرة وقعت في حيز النفي فعمت ودخل المستثنى
في المستثنى منه فيكون جزءا منه وبدل البعض ما يكون جزءا من المبدل منه مثل ضربت زيدا راسه بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا الا شيء تقديره ومثل ما زيد شيئا
الا شيء حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من خبر ليس التي هي من الافعال الناقصة
الناصبة للخبر لا بقوله لانها عملت للنفي والا لاكتفى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف
لما ح يكون ليس لا غير واما في الاول فالمخالف كونه بدلا من اللفظ حيث يجوز بل يجب ان يحمل على لفظ
المستثنى منه ويجعل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان النفي لما
انتقض بالا بقي اصل الفعل وصار ليس بمعنى كان مع انه انتقض النفي فيه اي في ليس ايضا اي كما انتقض
في ما ولا بالا وعلل الخلاف بقوله لانها اي ليس فالتانيث باعتبار الكلمة اي كلمة ليس عملت في اسمها وخبرها
للفعلية لا للنفي لانها فعل ماض متصرف ببعض تصاريفه على وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف مثل
نعم

نعم وبئس ومعناها النفي وصفا مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كساير الافعال المتعدية فبانتقاض
النفي الذي ليس سببا لعملها لا ينتقض الفعلية فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما كانت تعمل قبله فلا اثر موجود
لنقض معنى النفي اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل متروك اي لنقض الا معنى النفي في عملها اي عمل ليس يعني لا يؤثر
انتقاض النفي بالا في عملها حيث لا يبطل عملها بعده لبقاء الامر اضافة المصدر الى الفاعل العاملة هي صفة جرت
على غير من هي له ولذا ابرز خبرها اي ليس لاجله متعلق بقوله العاملة اي لاجل ذلك الامر وهو اي ذلك الامر الفعلية
لانه وان انتقض النفي بالا بقي فعليتها التي كانت علة لعملها ومن ثمه اي ومن اجل ان عمل ليس في اسمها وخبرها
للفعلية اي لكونها فعلا وهو الاصل لا اي ليس عملها للنفي اي لكونها بمعنى النفي وعمل ما ولا المشبهتين بليس
وان ملابس بالعكس اي عملها للنفي لا للفعلية جاز توسط الا بين اسم ليس وبين خبرها مع العمل فيهما ولو كان عملها
للنفي لا للفعلية لما جاز توسطها بينهما لانتقاض النفي بالا نحو ليس زيد الا قائما باعمال ليس في زيد وقائما رفعا
ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع توسطها بين اسم ما وخبرها
مثل ما زيد الا قائما باعمال لفظ ما في زيد وقائما رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط ولو كان عملها للفعلية لا للنفي
لما امتنع هذا ولم يقل وامتنع ما زيد الا قائما ولا رجل الا عالما مع انه كان في الفرق بين ما ولا وبين ليس
لكون في ما اشتباه لكونها مشابهة بليس فكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فيما يشبهها فلا ح حكم بامتناع ما زيد الا
قائما علم امتناع لا رجل الا حاضرا بالطريق الاولى لان عملها اي عمل ما فيه اي في الاسم والخبر وانما افرده لكون
ظهور العمل فيه انما هو اي العمل فيه للنفي والحال ان النفي قد انتقض بالا فلا تعمل بعده فيجب الرفع في قائم
يعني فيجب ان يقال ما زيد الا قائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل ما بتوسط الا بينهما ولما فرغ من بيان انواع
المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبدل هو
المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع في بيان كونه مجرورا اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان مجرورا
بالاضافة لانه لا خلاف في انجراره وهذا القسم هو القسم الرابع من المستثنى فقال والمستثنى مخفوض فيه اشارة
الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب في اول باب الاستثناء اي المستثنى مجرور وجوبا ان كان واقعا بعد غير
وبعد سوى كائنا بكسر السين المهملة وهو الاشهر لكونه اخف وضمها اي وضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل

مع القصر فيهما وبعد سوى بفتح السين وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ وكسرها اي السين وهو المشهور لكون
الكسر في الاصل ثقيلا الان في سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ مع المد فيهما
وانما انجر المستثنى اذا كان واقعا بعد احد هذه الادوات لكونه اي المستثنى مضافا اليه لانها لازم الاضافة
والمستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقعا بعد حاشا اعاد بعد ليكون قوله في الاكثر مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على
ما سبق بلا اعادة بعد لتوهم ان الجر اكثر في الكل فاعاده دفعا لهذا التوهم كما اعاد كان في قوله او كان بعد عدا
وخلا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثناء وانما انجر بعدها لكونها حرف جر في اكثر
استعمالاتهم وهو مذهب سيبويه ويقوي حرفيته نحو حاشاي بلا نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا
بالحاق النون لانه لا يقال رماي بل يقال رماني فكان يلزم ان يقال حاشاني وعدم صحة دخول ما المصدرية
عليها ولو كان فعلا لصح دخولها عليها مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون
حرف جر ويؤيد فعليتها مجيء اللام بعدها نحو حاشا لله واجاز بعضهم اي جوز بعض النحاة النصب اي نصب
المستثنى بها اي بكلمة حاشا على المفعولية كما جوزوا نصبه بعدا وخلا بناء على انها اي كلمة حاشا فعل ماض مبني
للفاعل متعد بنفسه مثل عدا فاعله مضمر اي ضمير مستكن فيه راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا ومعنى
ولكنه سابق حكما لتعينه في القلوب ومعناها سواء كانت فعلا او حرفا تنزيه المستثنى المصدر مضاف
الى الفاعل اذا كانت حرف جر او المفعول اذا كانت فعلا ويجوز ان يضاف المصدر الى ما يقوم مقام الفاعل اي عن
الفعل الذي ينسب الى المستثنى منه سواء كانت النسبة اليه اسنادية نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا بالنصب
او حاشا زيد بالجر اي تبرأ زيد عن ضرب عمرو واي برأه بالتشديد الله بالرفع لانه فاعل عن ضرب عمرو
او ايقاعية نحو ضربت القوم حاشا زيدا اي تبرأت عن ضرب زيد او حاشا زيد اي تبرأ عن ان يكون
مضروبا واعراب كلمة غير المستعملة فيه ولم تبن وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان الاضافة تمنع
البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا والاضافة لازمة فيها
اي في الاستثناء وان كان معنى مجازيا دون الصفة وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا اذ هو اي
غير حين ان تكون مستعملة في الصفة تكون باعراب موصوفة لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءني رجل غير زيد

كاعراب

كاعراب المستثنى بالا واعرابه النصب على الاستثناء حال كونه مقيسا على التفصيل المذكور فيما سبق لان كلمة غير اذا وقعت
في القسم الاول في الكلام الموجب التام او مقدما المستثنى على المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء
كما يجب نصب المستثنى بالا عليه واذا وقعت في القسم الثاني يجوز فيها النصب عليه ويختار البدل كما كان حال
المستثنى بالا فيه واذا وقعت في القسم الثالث يعرب على ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب والجر كما كان
حال المستثنى فيه كذلك ولم يورد مثله لكل قسم لا يخفى على المتأمل القصاد واذا تعذر البدل على اللفظ يحمل على
المحل عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جاءني من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة فكانه اي واظن انه
لما انجر به اي بغير المستثنى للاضافة اي لاضافة غير اليه لكونه اسما لازم الاضافة انتقل اعرابه اي اعراب
المستثنى بانواعه اليه اي الى غير يعني لما اضيف الى المستثنى وجعله مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحق الاعراب
وغير اي كلمة غير معتبد او ان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصصه الشارح في الاصل اي في اصل وضعه صفة
بمعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو المغايرة لدلالتها اي لكونها دالة على ذات مبهمة اي ذات موصوفة
بها باعتبار قيام معنى المغايرة بها اي لكون الغير بمعنى المغاير يعني مغاير مجرورها الموصوف بها اما بالذات نحو مررت
برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به فالاصل فيها ان تقع صفة لما قبلها
وان اضيفت الى المعرفة كما تقول جاءني رجل غير زيد يعني مغاير له في الذات واستعمالها اي استعمال كلمة غير
على هذا الوجه اي معنى الوصفية كثير في كلامهم وكثرة الاستعمال تدل على الاصالة لان الشيء اذا كان اصلا
في شيء يكثر استعماله في ذلك الشيء لكنها اي الا انه كلمة غير حملت على الا واستعملت كلمة غير مثلها اي مثل كلمة الا
في الاستثناء حال كون هذا الاستعمال واقعا على خلاف الاصل يعني اصل غير لان اصلها ان تستعمل في الصفة
لما عرفت وذلك اي حمل غير على الا واستعمالها مثلها في الاستثناء واقع وثابت لاشتراك كل واحد منهما
اي لكون كل واحد من غير والا مشتركا في مغايرة ما بعده لما قبله يعني لان ما بعد الا مغاير لما قبله وما بعد غير
ايضا مغاير لما قبله فاشتركا في هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الآخر بعلاقة التشبيه يعني شبه
غير بالا او الا بغير في تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الآخر كما حملت الا الجارة والمجرور صفة مصدر
محذوف اي حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا عليها اي على كلمة غير واستعملت في الصفة فيعرب ما بعدها بحسب ما قبله

ان كان مرفوعا فمرفوع وان كان منصوبا فمنصوب وان كان مجرورا فمجرور لكن اى الا انه لا يحمل الا عليها اى الصفة فعلى انها
الا اذا كانت وجد شروط ثلثة واما في حمل غير على الا لم يشترط شيء لان الا اصل في الاستثناء ومتحقق فيه بلا
شبهة فجعلت كلمة غير تابعة لها لان الشيء اذا كان اصيلا وقويا في معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج الى
شيء ولذا لم يحتج الا في جعل غير تابعة لها الى شرط واما غير فلكونها غير اصيل في الصفة ووصفيتها ثابتة
بكثرة الاستعمال فيها كان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت في استتباع الا الى نفسها حتى تستعمل فيها
في الصفة الى شروط لان الشيء اذا لم يكن اصيلا في شيء وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غيره لضعفه كانت اى
كلمة الا تابعة لجمع اى ما يدل على الجمعية اى واقعة بعد شيء متعدد فيه اشارة الى ان المراد بالجمع معناه
اللغوي لما سيتبين الشارح فوجب ان يكون موصوفها اى ما وصف بالا مذكورا لفظا لان الا فرع غير في
الصفة فوجب اظهار الموصوف معها للدلالة على كونها فرعا ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل لا مقدرا
اى لا يجوز ان يكون موصوفها مقدرا في نظم الكلام كما ان موصوف غير يكون مذكورا غالبا وقد يكون مقدرا
في نظم الكلام مثل جاءني غير زيد في تقدير جاءني رجل غير زيد وبعدما كان الموصوف مذكورا وجوبا يكون
اى الموصوف متعددا مثنى او مجموعا وانما شرط ان يكون متعددا ليوافق حالها اى حال الا حال كونها
صفة حالها اى حال الا حال كونها اداة استثناء يعني ليوافق استعمالها في الصفة استعمالها في الاستثناء اذ لا بد
لكونها مستعملة فيه
لها حال كونها في الاستثناء من مستثنى منه متعددا اى ذى عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان
يكون موصوفها متعددا ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع عن
رتبة الاصل فلا تقول في الصفة سواء كان في كلام موجب نحو جاءني رجل الا زيد او غير موجب نحو ما جاءني
رجل الا زيد كما لا تقول هكذا في الاستثناء والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا اما مكسرا مع زيادة
كرجال وافراس او مع نقصان ككتب وزبر او صحيحا نحو مسلمون ومسلمات او يكون جمعا تقديرا
والمراد به هنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل في معنى الجمع كقوم ورهط ونفر وانام والمتعدد اعم من ان يكون
مثنى فان المثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا قال الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المنفصل لان المحكوم
عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر في حمل الا على الاستثناء فيصار الى حملها على غير فيه [illegible]

فيه

زيدا

فيه اى في قوله لجمع ما اذا كانت الا فيه تابعة لمستثنى مثل جاءني رجلان الا زيدا اى غير زيد ورأيت رجلين الا
ومررت برجلين الا زيدا اى غير زيد منكور بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر في الصحاح وقد نكر
بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما وانكره واستنكره كله بمعنى واحد اى منكر لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا
لا يعرف باللام فيه اشارة الى ان قوله منكور احترز به عن المعرف باللام حيث اى لانه اما ان يراد به اى
باللام العهد الخارجي او الذهني او يراد به الاستغراق فيعلم التناول اى تناول المستثنى منه للمستثنى
قطعا اى جزما ويقينا على تقدير الاستغراق فيدخل المستثنى في المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء
المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن معناها الحقيقي فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى والعصر ان
الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا الآية ويعلم التناول قطعا على تقدير ان يشار به اى باللام الى
جماعة يكون زيد المستثنى منهم اى على تقدير ان يكون اللام للعهد كما تقول اشارة الى الجماعة التي
يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءني القوم الا زيدا فح السامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فعلى
معمول يقول او تقول
كلا التقديرين لا يتعذر الاستثناء المتصل فلا يحمل الا على غير لانه لا يجوز الحمل عليها الا انه اضطر
الى ان يكون مستعملة في معناها الحقيقي وهو الاستثناء وعدم التناول عطف على قوله التناول اى ويعلم عدم
عدم تناول المستثنى منه الى المستثنى قطعا اى جزما ويقينا بناء على تقدير ان يشار به اى باللام الى
جماعة لم يكن زيد المستثنى منهم اى على تقدير ان يكون اللام الذى في المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن
المستثنى داخلا فيهم بل خارجا عنهم فح لا يتعذر المستثنى المنقطع فلا يجوز حمل الا على غير لان العمل
بالحقيقة اولى عند جواز العمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل ان يكون اللام للجنس لان اللام الجنسى اذا
دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا يكون الا في المفرد لا الجمع فلم يوجد شرط ان يكون
الا الصفة حملا على غير فلا تقول جاءني الرجال الا زيد على ان يكون اللام فيها للجنس كما لا تقول
جاءني رجل الا زيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله اعم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا
وما دخل عليه لام الجنس لا يكون متعددا لا لفظا ولا تقديرا غير محصور بالجر صفة لقوله جمع والمحصور نوعان
اما الجنس المستغرق جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله واما بوقوع

النكرة في سياق النفي سواء كانت مفردة نحو ما جاءني من رجل او جمعا نحو ما جاءني من رجال او كانت مضافا اليها
لكل نحو جاءني كل رجل او كل رجال واما بعض منه اي من الجنس معلوم العدد وذلك لا يكون الا بالتعبير عنه
باسماء العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون او مائة او الف واما الاستثناء ما كان وانما اشترط
ان يكون المستثنى منه غير محصور لانه اذا كان المستثنى منه محصورا على احد الوجهين اي على ان يكون المستثنى منه
جنسا مستغرقا لكونه معرفا باللام الاستغراقية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم
العدد وجب دخول ما بعد الا فيه اي في المستثنى منه المحصور على احد الوجهين لان المقصود من الحصر ان
يدخل في المحصور افراده لانه لا يكون محصورا اذا لم يكن افراده منحصرة فيه فيعلم دخول المستثنى في المستثنى
منه قطعا فلا يتعذر الاستثناء فلا يبعد عنه نحو كل رجل الا زيدا جاءني او جاءني كل رجل الا زيدا مثال الجنس
المستغرق لان كلا اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك
قولك كل رمان مأكول واذا كانت الافراد داخلة في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح
الاستثناء المتصل وله اي لفلان خبر مقدم على الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اي حال كونها لازمة لي
عشرة مبتداء الا درهما هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد وانما يصار عند وجود هذه الشرائط
الثلثة اي ان تكون الا تابعة لجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين
وفيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام الى حمل الا على غير اي الى ان تكون الا محمولة على غير ومستعملة في
الصفة مثلها على خلاف وضعها لتعذر الاستثناء الذي هو المعنى الموضوع لكلمة الا عند وجودها اي
عند وجود الشرائط المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله في المستثنى منه قطعا والمنقطع يجب عدم
دخوله قطعا والجمع المنكور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث لا يجزم فيها بتناول المستثنى
ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء فيضطر السامع الى حملها على غير واستعمالها
في الصفة وان كان مجازيا وانما قلنا في صدر هذا الكلام اي في قوله اذا كانت تابعة لجمع ان الا لا تحمل
مبني للمفعول على غير في الصفة غالبا فقيدناه اي فقيدنا هذا القول مع انه مطلق بقولنا غالبا الفاء
في قوله فقيدناه للتعقيب الرتبي لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر لانه اي لان الشان قد يتعذر

الاستثناء

الاستثناء في المحصور اي في المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعا نحو جاءني مائة رجل الا زيد
اي غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين وقد لا
يتعذر الاستثناء بل يصح في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا في المستثنى المتصل والا حمارا
في المستثنى المنقطع ولكن اي الا انه لما كان ذلك اي تعذر الاستثناء في المحصور وعدم تعذره في غيره
نادرا لم يلتفت لم نلتفت اليه اي الى القيد المذكور في بيان هذه القاعدة اي في بيان حمل الا على غير بل بني
الكلام في بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء في المحصور لدخوله فيه قطعا وتعذره في غير المحصور
وبناء الكلام على الغالب مما يكثر ويغلب نحو قوله تعالى في نفي تعدد الآلهة لو كان فيهما اي في السماء
والارض افردهما باعتبار الجنس اي في خلقهما والتصرف فيهما آلهة اي لو كان في السماء آلهة متعددة
يتصرفون فيها خلقا وايجادا واعداما وافناء وفي الارض ايضا آلهة اخرى متعددة يتصرفون فيها
ما ارادوا من الخلق والايجاد والاحياء والاماتة وغير ذلك جمع اله على وزن فعال بالكسر بمعنى المعبود
من أله اذا عبد فمعنى اله معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق بالعبادة ولا دلالة فيهما اي في
الآلهة على عدد محصور فان الحصر كما عرفت لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلا
نكرة وقعت في سياق النفي او مسورة بكلمة كل او في بعض منه معلوم العدد وفي آلهة لا يكون
شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة الا الله اي غير الله وقال سيبويه لا يجوز
ههنا الا الوصف لانك اذا قلت لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لم يجز لعدم الدخول بيقين
ولا يجوز البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون الكلام غير موجب ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي وايضا انما
يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذي هو الاستثناء فكيف يجوز الخلف الذي هو البدل لفسدتا
اي لخربتا اي السماء والارض هذا تفسير لان الفساد يستلزم الخروج هو لازم التعدد او الكلام مبني
بالانعدام صح
على الاستعارة التبعية اي لهلكتا وخربتا الانتظام اي الانتساق يقال انتظم الامر اذا اتسق
واجتمع وبقي على تلك الحالة من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته وبابه ضرب كذا في الصحاح فالا اي فكلمة الا في هذه
الآية صفة لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة لانها اي لان كلمة الا تابعة لجمع منكور غير محصور

علی احد الوجهین وهی ای ذلک الجمع فالتانیث باعتبار الخبر آلهة وانت قد عرفت انه لیس فی
آلهة حصر علی احد الوجهین وتعذر الاستثناء الذی هو الاصل فی الا لعدم دخول الله فی آلهة
لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق والعهد او الحصر ولیس فی آلهة شیء منها فلم یتحقق شرط صحة
الاستثناء وهو وجوب دخول المستثنی فی المستثنی منه بیقین واذا لا یتحقق الا باحد الاشیاء الثلثة
فلا یصح المتصل ولا المنقطع ایضاً لان عدم دخوله غیر معلوم ایضاً بیقین وفی الآیة مانع آخر
ای غیر المانع الاول عن حمل الا علی الاستثناء الذی هو الحقیقة فی الا وهو ای ذلک المانع انه ای الشأن
لو حملت ای الا علیه ای علی الاستثناء لکونها اصلاً فیه لصار المعنی ای معنی الآیة لو کان فیهما آلهة مستثنی
عنها ای عن تلک الآلهة الله لفسدتا لکنهما لم تفسدا فلزم ان یکون فیهما آلهة غیر مستثنی عنها الله
بل فیهما آلهة داخل فیها الله فلا یکون الآیة دالة علی التوحید مع انها مسوقة له وهذا المعنی لا یدل
الا علی انه لیس فیهما آلهة مستثنی عنها الله لانه اذا لم یفسدا لزم ان یکون فیهما آلهة داخل فیها الله
وهذا شرک محض وبهذا المعنی لا یثبت وحدانیة الله مع ان الآیة مسوقة لاثباتها له تعالی
لجواز ان یکون ح ای حین کون معنی الآیة هکذا فیهما آلهة غیر مستثنی عنها الله بکون الآلهة
فیهما متعددة فیلزم تعدد الآلهة وهو غیر جایز فوجب الحمل علی الصفة بخلاف ما ای المعنی الذی
اذا کانت الا فیه للصفة حال کونها بمعنی غیر فانه ای الحمل علی غیر بمعنی الصفة یدل علی انه لیس
فیهما آلهة غیر الله یعنی یدل علی انه لیس فیهما الا الله الواحد الاحد واذا لم یکن فیهما آلهة غیر الله
یجب ان لا یتعدد الآلهة وحیث لا یکون جمعاً ولا مثنی لانه کما یلزم الفساد من المجموع یلزم
من المثنی ایضاً فلزم ان لا یکون الاله الا واحداً لان التعدد ای تعدد الاله فیهما یستلزم المغایرة
ای المنازعة والمجادلة ولا یخفی ان وصف الجمع بالمغایرة لشیء ان کل جزء منه غیر ذلک الشیء
فقولنا جائنی رجال غیر زید بمعنی ان کل رجل منها غیره لان الجمع من حیث الجمع غیره کذا فی الحاشیة ولان
العقل لم یجوز المواطاة فی کثیر الامور فی کل الازمان بین الآلهة ولا بین الاثنین فوجب ان یکون
الاله واحداً لیس الا وضعف بالضم حمل الا علی غیر اعنی ضعف اخراج الا عن معناها الحقیقی
الذی

الذی هو الاستثناء واستعمالها فی المعنی المجازی الذی هو الحمل علی غیر فی غیره متعلق بقوله وضعف ای فی غیر جمع
منکور غیر محصور یعنی اذا کانت واقعة بعد غیر الجمع المذکور لصحة الاستثناء ولان الحمل بالمعنی الحقیقی هو
الا دح ای حین کانت واقعة بعد غیر الجمع المذکور ومذهب سیبویه جوازه وقوع الا صفة اذا کانت تابعة
لغیر جمع منکور غیر محصور ایضاً من غیر ضعف مع صحة الاستثناء الذی هو معناه الحقیقی لانه یجوز الحمل بالمجاز
حین یمکن الحمل بالحقیقة قال سیبویه یجوز فی قولک ما اتانی احد الا زید ان یکون الا زید صفة بمعنی لا احد
غیر وان لم یکن جمعاً منکوراً غیر محصور ای ما اتانی احد غیر زید ویجوز ایضاً ان یکون استثناء فیجوز
النصب علی الاستثناء ویختار البدل لانه من القسم الثانی وعلیه ای علی ما ذهب سیبویه اکثر المتاخرین
لکونه اماماً فی هذا الفن وقدوة متمسکاً مفعول له او حال ای متمسکین بقوله ای بقول عمرو بن معدی
کرب وهو جاهلی لا یقول بفناء العالم ویحتمل ان یرید لا یفترقان ما دامت الدنیا باقیة قال ابو سعید
قائل هذا البیت جاهلی لا یقول بالبعث وینکر فناء العالم ویجوز انهما لا یفترقان ما دامت الدنیا
باقیة واذا فنیت افترقا ویکون من قبیل اطلاق العام وارادة الخاص کذا فی اللباب وکل مبتدأ
مضاف الی اخ مفارقه اما مبتدأ او الضمیر راجع الی المضاف الیه واخوه فاعله لاعتماده علی المبتدأ او اما
خبر مقدم واخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قبیل قائم ابوه فان طابقت مفرداً جاز الامران نعم
مبتدأ مضاف الی ابیک وخبره محذوف وجوباً ای بقاء ابیک وذاته ما اقسم به ان الامر فی الواقع
کذلک الا الفرقدان بالفتح والکسر نجمان قریبان من القطب حیث یکونان فی شماله بحیث
لا یفارق احدهما عن الآخر فالفرقدان فی البیت بالرفع صفة للمبتدأ وهو کل اخ لا استثناء منه
والا ای وان کان استثناء منه وجب ان یقال الا الفرقدین بالنصب لان نصب التثنیة بالیاء
والمستثنی اذا کان فی کلام موجب یجب نصبه علی ما سبق وههنا کذلک فلما رفع علم ان الا محمول
علی غیر فی الصفة وان کانت تابعة لغیر الجمع المذکور وحمل المص ذلک ای هذا البیت علی الشذوذ
وقال ای المص بعد ما حمل علی الشذوذ فی هذا البیت شذوذان آخران ای غیر الشاذ الاول وهو حمل الا

على غير عند عدم الشرط احد معاني اي احد الشذوذين وصف كل دون المضاف اليه لانه اذا كان صفة للاخ
لقيل الا الفرقدين بالجر لان المطابقة بينهما في الاعراب شرط فلما قيل الا الفرقدان بالرفع علم انه صفة
المضاف دون المضاف اليه والمشهور في الاستعمال وصف المضاف اليه كقوله تعالى وجعلنا من الماء كل
شيء حي لان الحي بالجر صفة شيء اذ هو المقصود من الكلام ولفظة كل ليست الا لافادة الشمول اي شمول
المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وثانيهما اي ثاني الشذوذين
الفصل بالخبر وهو قوله مفارقه اخوه والفصل بالقسم ايضا بين الصفة وهي الفرقدان والموصوف وهو كل
وهو اي الفصل بينهما قليل لان الصفة والموصوف لما تنزلا منزلة الشيء الواحد في الصدق وعزه
لكون الصفة عين الموصوف ابيا ان يقع بينهما اجنبي ولكن لما تغايرا في اللفظ جاز الفصل بينهما باجنبي
من هذا الوجه وان كان قليلا واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اي على ان يكون كل واحد منهما
مفعولا فيه للفعل المتقدم اي بناء مفعول له لقوله النصب وحال منه اي مبنيا على ظرفيتهما لكون كل منهما
بمعنى المكان منصوبا بتقدير في احدهما لفظا والآخر تقديرا كما ينصب لفظ مكان وفي الرضي وانما
انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان في قوله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار
سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه انتهى وقيس عليه سواء لاتحادهما في
المعنى لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد او سواء زيد ولكن شرط بعضهم وجوب اضافته الى المعارف
ولم يجز جاءني القوم سوى او سواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة بالاضافة اليها فكانك
قلت جاءني القوم مكان زيد حيث هو لم يجئ الا ان كل واحد منهما هاهنا بمعنى غير لان معنى قولك
جاءني القوم سوى او سواء زيد غير زيد لانه ليس فيهما الآن معنى الظرفية وما قيل انهما منصوبان
على الظرفية باعتبار الاصل لانهما من صفات الظروف واذا حذفت موصوفاتها بقيت هي على
حالها على الاصح اي بناء على المذهب الاصح لان فيهما مذهبين والاصح هو مذهب سيبويه فانهما
عنده لازما اصله لازمان سقطت النون بالاضافة الى الظرفية لما قلنا ان النصب فيهما على

الظرفية

الظرفية باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم منه الخروج عن الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية ويجعلان اسمين برأسهما والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا باقتضاء العوامل كغير اي
كما يتصرف في غير رفعا ونصبا وجرا على حسب العوامل متمسكين بقول الشاعر وهو سهل بن شيبان
اوله فلما صرح الشر وامسى وهو عريان اي فلما ظهر الشر وكشف واستقر واشتد ولم يبق سوى
العدوان سوى مرفوع تقديرا على انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعدو عدوانا
مثل غفران اي ولم يبق غير العدوان دناهم جواب لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دان يدينه
بالكسر من باب ضرب اوله واستعيده اصله دينناهم مثل بعنا فاعل مثله اي جازيناهم كما دانوا
اي كما فعلوا الا زيد ولا نقص واجيب عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل
لم يبق على ما قالوا بل صفة لموصوف مقدر اي لم يبق الشيء سوى العداوة بل بقيت العداوة فقط لانه
يجوز تقدير موصوف سوى كما جاز في غير وزعم الاخفش ان سواء بالمد اذا اخرجوه اي اذا اخرج الكوفيون
سواء عن الظرفية نصبوه ايضا اي كما نصبوه حين كونه ظرفا استنكارا لرفعه باعتبار اصله وانما
خص الرفع في سواء بالمد لكون نصبه لفظيا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالقصر فنصبه تقديري
ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه فيقولون جاءني سواءك بالنصب وان كان فاعلا لجاء ويقولون
ايضا في الدار سواءك بالنصب وان كان فاعلا للظرف لان عندهم يعمل الظرف في الفاعل الظاهر من غير اعتماد
على شيء ومثل هذا اي مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ في استنكار الرفع اي في استنكار رفعه فيما
اي في الظرف الذي متعلق باستنكار غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى خبر او مبتدأ مؤخر وقوله ومثل هذا
خبر مقدم وهذا اليق بالمعنى لقد تقطع بينكم بالنصب اي بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد تقطع اي لقد تقطع
وصلتكم وانتسابكم ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وتقول ايضا فوق السداسي دون التساعي ولما
فرغ من المنصوبات الحقيقية والملحقات شرع في بيان المنصوبات الملحقة عاملها وهو اربعة وقدم باب
كان لانه فعل ظاهرا ولذا ذكره في بحث الفعل لكن لما كان في منصوبه قصور عن رتبة المفعول لم يسم مفعولا بل شبه به
في وقوعه بعد المرفوع غالبا كما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدي شبه

ما عمل فيه بالمفعول فقال خبر كان وما يشتق منه اما داخلة تحت كان او في قوله واخواتها اي اشباهها ونظايرها
في قسم الفعل اي سنقف على اخوات كان وتفصيلها في بحث الفعل هو فصل او مبتدا راجع الى خبر كان وجملة خبر
المسند اي الذي يسند بعد دخولها اي بعد دخول كان وما يشتق منها او بعد دخول احدى اخواتها بحذف المضاف
والمراد ببعدية المسند لدخولها اي لدخول كان او احدى اخواتها ان يكون اسناده اي اسناد خبر كان او احدى
اخواتها لا اسناد كان او احدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم الى اسمها متعلق باسناده والضمير راجع الى
كان اي الى اسم كان واقعا وثابتا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك البعدية انما
يتصور اي لا يمكن ان يوجد البعدية الا بعد تقرر الاسم والخبر اي الا بعد ان يكون الاسم اسما لها والخبر
خبرا لها فالاسناد الواقع الثابت بين اجزاء الخبر اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية المقدم اسم
مفعول من قدم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد على تقرره اي تقرر الخبر اي قبل ان يكون خبرا
لكان او احدى اخواتها لا يكون ذلك الاسناد بعد دخولها اي دخول كان بل لا يكون الا قبله اي قبل
الدخول فيه رد على الرضي حيث قال ويدخل في التعريف نحو قايم في قولك كان ابوه قايم مع انه ليس بخبر
كان ويصدق عليه انه المسند بعد دخول كان فلا ينتقض التعريف اي تعريف خبر كان واخواتها بمثل اي
بما يسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا نحو كان زيد يضرب ابوه او كان زيد قام ابوه ولا بمثل
يعني او اسما مثل كان زيد ابوه قايم بان يقال متعلق بقوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض
وتفسير له يصدق على الفعل الذي هو يضرب والاسم الذي هو قايم في هذين المثالين المعرف
بفتح الراء لانه مصدر ميمي والمصدر الميمي من الزوائد يجيء على وزن اسم المفعول منها اي التعريف يعني
يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها وليسا اي ليس يضرب وقايم من افراد المعرف
بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اي الذي عرف وهو خبر كان يعني لا يصدق عليه انه خبر كان
فاندفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون
بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقايم الى ابوه كان موجودا قبل دخوله ولم ينفسخ بدخولها
ويمكن ان يقال وكانه جواب ثان في جواب هذا النقض الذي اورده الرضي ان المراد بدخولها وروده

و

واستيلاؤها للعمل يعني لرفع الاسم ونصب الخبر فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه يعني كما تبين في خبر
ان واخواتها في المرفوعات وقد حقق هناك فمن اراده فليرجع اليه وههنا انما وردت على مجموع يضرب
ابوه المسند الى زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ما اورده مثل كان زيد قايما فان قايما مسند الى زيد بعد
دخول كان لزوال الاسناد الحاصل بالعامل المعنوي بدخول العامل اللفظي وامره اي امر خبر كان واخواتها
اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا اي كحاله وشانه في اقسامه من كونه مفردا او جملة ومعرفة ونكرة واحكامه
من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا ومذكورا وشرايطه من انه لا بد من ضمير اذا كان
جملة على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة والخبر ظرفا نحو كان في الدار
رجل وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان في الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا ولكنه
استدراك من التشبيه المفيد التسوية بينهما وبيان الفرق بينهما ايضا يتقدم خبر كان على اسمها حال
كونه اي كون الخبر معرفة حقيقة تمييز مثل كان المنطلق زيدا وحكما كالنكرة المخصصة مثل قولك
كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدا معرفة او نكرة مخصصة فيجب تقديم المبتدا
على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب لانه في الاول رفع وفي الثاني نصب
فيحصل الفرق بينهما سواء قدم او اخر فلا يلتبس احدهما بالآخر فيجوز التقديم والتاخير في الخبر مع ان
الاصل والاولى هو التاني لكونه مسندا وذلك اي جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة
او حكما واقع ثابت اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا هذا اشارة الى ان اطلاق المص
ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده نحو كان المنطلق زيد مثال لما كان اعرابهما لفظيا او كان هذا
زيد مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب الاسم فيه محلي لا لفظي ولا تقديري لان تخالف اعرابهما
بالرفع والنصب رافع اللبس فيجوز التقديم والتاخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر في بحث
الفاعل وههنا ستة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظي او تقديري او محلي فكان
ثلثة اقسام ومعمول كان اثنان اسم وخبر واذا ضرب الاثنان في الثلثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما
لفظيان نحو كان المنطلق زيد او الاول لفظي والثاني تقديري نحو كان زيد الغني او بالعكس نحو

كان موسى لعالم آو الاول لفظي والثاني محلي آو بالعكس نحو كان زيد هذا وهذا زيد آو في هذه الثلثة
يجوز التقديم والتاخير لعدم الالتباس و آما تقديريان و آما محليان و آما الاول تقديري والثاني
محلي او بالعكس و في هذه الثلثة لا يجوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى
الاعراب لفظا والقرينة وجب تقديم الاسم لما سبق في الفاعل بخلاف المبتدا والخبر لانه اذا كانا معرفتين
او متساويين في التعريف لا يجب تقديم المبتدا على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا او غيره لدفع الالتباس
فان الاعراب فيهما اي في المبتدا والخبر لا يصلح للقرينة يعني الدلالة على ان احدهما مبتدا والآخر خبر لانتفائها
فيه بل لا بد من قرينة رافعة اما بالبراءة او بالدال للبس واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدا
والمؤخر خبرا اي ايهما قدم من الاسم والصفة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد الا ان الاول هو الاولى
وهو ظاهر لمن له قلب سليم وكذا اي كما ان تقديم المبتدا على الخبر واجب اذا انتفى الاعراب اللفظي لا مطلق
الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة تدل على ان احدهما اسم والآخر خبر هناك اي عند انتفاء
الاعراب اللفظي فيهما جميعا لا يجوز تقديم الخبر على الاسم بل يجب تقديم الاسم لما بينا لك آنفا نحو كان
الفتى هذا او كان القبعثرى موسى او كان هذا ذاك وقد يحذف جوازا لكونه مقابلا لوجوب حذفه
في و يجب حذفه عامله اي عامل خبر كان وهو اي عامل خبر كان لفظ كان لا كان واخواتها يعني ان هذا خبر
الحذف ليس يجري ويعم كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط لانه لا يحذف من هذه الافعال اي
الافعال الناقصة الناصبة للخبر الا كان فانحصر الحذف بها وانما اختصت بهذا الحذف يعني انما
جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها لكثرة استعمالها تصرفا ولمجيئها على معان متعددة
دون سائرها فكانت ام الباب فيتوسع في استعمالها بالحذف دون غيره لان دائرة الاصل اوسع
في مثل متعلق بقوله وقد يحذف الناس مبتداء اللام فيه للجنس او الاستغراق مجزيون خبر باعمالهم
متعلق بالخبر لقوله تعالى كل نفس تجزى بما كسبت وكما قيل للعباد افعال بها يثابون وعليها يعاقبون
يعني لا افعال اختيارية ان خيرا فخير وان شرا فشر وفي الرضي واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها
بعد ان ولو نحو لا تحلي وان راجلا وقوله فارسا اي وان كنت ولو كنت ونحو ادخل ولو راجلا او

راجلا

راجلا انتهى ومنه قوله عم اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين آو ولو كنتم بالصين
وتحمدوا ولو بظلف محرق وآدم ولو بشاة ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة المراد بها
هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذه الصورة وان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا
كذلك وهي اي الصورة المذكورة ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم يعني ان تكون مركبة ومصدرة بحرف الشرط
التي هي ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم ان يكون اسم آخر مصدرا بالفاء الجزائية نحو الناس مقتولون بما
قتلوا ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر وان حجرا فحجر وكذا غيره اربعة اوجه بحسب القسمة العقلية على ما اشار
اليه الشارح نصب الاول على ان يكون خبر كان المحذوف مع اسمه جوازا بقرينة حرف الشرط لانها تقتضي ان تدخل
على الفعل و يكون النصب مشعرا به ورفع الثاني على ان يكون خبرا لمبتدا محذوف جوازا بقرينة كونه جزاء للشرط
والجزاء لا يكون الا جملة اسمية والفاء ايضا وهو اي نصب الاول ورفع الثاني اقويها اي اقوى الوجوه الاربعة
لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا بالقياس
وهو حذف المبتدا نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير لان الجزاء مرتب على العمل في الخيرية لانه لا يجزى
بالشر في مقابلة الخير وما ربك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها لانه حرف الشرط لانه لا يليه الا الفعل والمبتدا
ايضا لدلالة حرف الفاء عليه لما قلت انها اكثر في الجملة الاسمية ونصبهما اي نصب الاسم الاول والثاني ايضا نحو
ان خيرا فخيرا بناء على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا اي فقد كان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي
وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء فحذف كان مع اسمه من الشرط لما قلنا في الوجه الاول وفي الجزاء
ايضا تخفيفا ولمتابعة الشرط لان قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له ايضا لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة
ورفعهما اي رفع الاسمين معا نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير بناء على ان رفع الاول على انه اسم
كان المحذوف مع خبره ورفع الثاني على انه خبر مبتدا محذوف الا انه ينبغي ان يكون الضمير في فجزاؤه راجعا الى
العمل اي فجزاء العمل لان المجزى هو العمل وعكس القسم الاول يعني رفع الاول ونصب الثاني نحو ان خير فخيرا
اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبره ونصب الثاني
على انه خبر كان المحذوف مع اسمه وهذا القسم اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه وما يكون مقابلا

لما هو حسن يكون اقبح ولانه لابد فيه من تقدير عامل في الموضعين فيلزم كثرة المحذوف والمختار عند المصنف الاول الذي
هو الوجه الاول في الموضعين والوجه الثالث والثاني متوسطان لكون الحذف فيهما قليلا ومخالفة
الاصل فيهما في موضع واحد فقط لان الاول خالفه في الجزاء فقط والثاني خالفه في الشرط دون غيره وتوجيه
الوجوه الاربعة في المعنى والاستعمال وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته يعني ما يكون المحذوف فيه قليلا يكون
اقوى وهو الوجه الاول وما يكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون
ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين ويجب الحذف ولم يقل وقد يجب لانفهامه مما سبق لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ولذا اورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه
لانه لا يحذف ههنا الا بالعوض والفرق بين الحذفين من وجوه لانه في الاول جوازا وفي الثاني وجوبا
وفي الاول حذف كان مع اسمها او خبرها وفي الثاني حذفت وحدها وفي الاول الحذف بلا عوض وفي الثاني مع
عوض ولذا وجب اي يجب حذف عامله اي عامل خبر كان يعني كان وحده ايضا بعد ان معوضا عنها ما
في مثل اي فيما عوض عن كان بعد حذفه كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لا سماعا اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا وانما صرح ههنا اصله (نائب فاعل) دون القسم الاول للاختلاف فيه دون الاول وتنبيها
على ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون وقال المحشي وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اي لان كنت دون
المثال السابق لان ههنا ادمج الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال كلمة شرط
كالمكسورة والتنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما المكسورة كالمفتوحة في وجوب
الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك انتهى فاصل اما انت عند البصريين لان كنت مصدرا
باللام الجارة وهي متعلقة بقوله انطلقت حذفت اللام الجارة جوازا قياسا لان حذف حرف الجر من ان
المصدرية وان المشددة قياس فبقي بعده ان كنت ثم حذفت لفظة كان وحدها بدون الضمير من كنت اختصارا
فانقلبت الضمير المتصل بكنت بعد حذفها منفصلا لما سيجيء ان حذف العامل وحده يوجب انفصال الضمير مثل
اياك والشر وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان بعد حذفه ليكون عوضا عنها اي عن كان فصار ان ما
انت وادغمت النون اي نون ان بعد قلبها ميما في الميم اي في ميم ما لقرب النون من الميم في المخرج وابقي الخبر اي

خبر

خبر كان على حاله منصوبا وكذا الاسم مرفوعا بعامله المحذوف فصار كانه لم يحذف لان المحذوف في اللفظ دون النية
كالمذكور فصار ذلك التركيب بعد هذا العمل اما انت منطلقا انطلقت برفع الاسم ونصب الخبر كان لم
يحذف كان وهذا العمل على تقدير فتح الهمزة في اما انت واما على تقدير كسرها اي كسر الهمزة كما هو عند الكوفيين
فالتقدير اي فاصل اما انت ان كنت بحرف الشرط لان الهمزة فيها مكسورة منطلقا انطلقت فعمل مبني للمفعول
به نائبه قوله ما عمل مبني ايضا له بالاول نائبه يعني فعمل بالثاني ما فعل في الاول من حذف كان وتعويض لفظة ما
مكانه وادغام النون بالميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان من غير فرق بين العملين في الموضعين
الا حذف اللام من الثاني اذ لا لام فيه اي في الثاني فيحذف فالمعنى فيهما على المضي لان حرف الشرط في الثاني لم يغير
معنى كان الدال على الماضي فيهما واقتصر المصنف في بيان اصله على الاول اي على ان يكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض
لبيان اصل ما يكون الهمزة فيه مكسورة لانه اي لان الاول اشهر ولان الفتحة اخف اسم ان اورد باب ان عقيب
باب كان لكونه مشابها بالفعل المتعدي مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه اكد واما لا التي لنفي الجنس وما ولا
المشبهتان بليس فمشابهة الاول الفعل بالواسطة والاخيرين به بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس واخواتها
اي امثالها واشباهها وستعرفها في قسم الحروف اي تعرف عن قريب ان واخواتها وانما انتصب اسم ان واخواتها
لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي وراء المرفوع لا في كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقدم تحقيقه في المرفوعات
هو فصل او مبتدا او ما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان المسند اليه اي الذي اسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول
ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم واعلم انه يجوز حذف خبرها ظرفا كان كقولهم ان مالا وان ولدا اي ان لهم
مالا وان لهم ولدا او غيره كقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الآية اي هلكوا واما اسمها فيجوز
حذفه ان كان ضمير الشان نحو الضمير او غيرها كقولك ان زيد قايم في انه زيد قايم وكقولك وليت دفعت الهم
عني ساعة اي وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير شان الا ان حذفه في ضمير الشان اكثر ذكره شارح اللب
وغيره وبما عرفت الباء فيه متعلق بقوله اندفع من معنى التعدية بيانا لما في قوله بما والدخول فيما سبق في بحث
خبر ان واخواتها في المرفوعات وفي بحث خبر كان واخواتها في المنصوبات لانه لم يذكر اسمها في المرفوعات صريحا بل ادرجه
في الفاعل لكونها افعالا ولم يدرج الخبر في المفعول لانه ليس على رسمه وهو ان يكون فضلة في الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر

اندفع انتقاض هذا التعريف اي تعريف اسم ان ههنا اي في المنصوبات ايضا اي كما اندفع انتقاض تعريف خبر
كان وخبر ان كل في محله وبحثه بمثل ابوه في قولك ان زيدا ابوه قايم وقولك ان زيدا قايم ابوه
بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخواتها يعني اندفع هذا بما عرفت

المنصوب بلا التي لنفي الجنس اورده عقيب باب ان لكونه فرعه لان لا التي لنفي الجنس مشابهة بان وقد سبق
تحقيقه وقدمه على بيان خبر ما ولا ليكون عند متبوعه وفصله اولى من تصديره وقوله لنفي الجنس احتراز به
عن لا التي بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا اي لنفي صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف
لان المنفي بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك لا غلام رجل ظريف نفي ظرافة غلام الرجل فكانك قلت
لا ظرافة لغلام الرجل فكان المنفي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا او انما لم يقل المص في هذا الموضع
اسم لا لنفي الجنس مع انه اخصر كما قال هو نفسه اسم ان وكما قال صاحب اللباب ههنا اسم لا لنفي الجنس لقلة النصب
في اسم لا هذه لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات كما ان اسم ان اكثره منها فلا يصح جعله اي جعل اسمها مطلقا
اي سواء وجد شرط نصبه او لا من المنصوبات لا حقيقة نصب على التمييز ولا زائدة لتاكيد النفي في قوله فلا
يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظ ولا حكما عطف على حقيقة بان يكون اكثره من المنصوبات كما في باب
ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون كله من المنصوبات كما في البابين بل المنصوب منه اقل مما عداه
اي من غير المنصوب لان ما دخلت هي عليه ثلثة اقسام على ما سياتي والمنصوب منها قسم واحد فيكون اقل
فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات بيان ما في مما عداه فان بعضها اي بعض
ما عداه فتانيث الضمير باعتبار المعنى وان للوصل لم يكن كله اي كل البعض من المنصوبات لفظا او تقديرا
لكن اي الا ان اكثره منها اي مما اذ كان منصوبا لفظا او تقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنصوب لفظا
ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها فاعطى للاكثر حكم الكل وهو كونه منصوبا لفظا او تقديرا
فعد مبني للمفعول الكل منها اي جعل كلها من المنصوبات تجوزا يعني مجازا بعلاقة الجزئية وفي الوضحي لانه
كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني انتهى فلا يعد المبني من المنصوبات
ولا يبعد تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل والمنصوب في لا لنفي الجنس اقل ان يقال اسم لا هو

المنصوب

المنصوب بها لفظا او تقديرا كالمضاف نحو لا غلام رجل في الدار ولا ثوبا ابن رجل موجودان وشبهه بالجر عطف
على المضاف اي وكشبه المضاف نحو لا خيرا من زيد جالس عندنا او محلا كما هو مبني على الفتح اي على ما ينصب به
نحو لا رجل في الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا وتقديرا الا انه منصوب محلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لا رجل
ظريفا بالنصب حملا على محله القريب ولو لم يعتبر الاعراب المحلي لما جاز الحمل عليه واما ما هو مرفوع لفظا او تقديرا اذا كان
الواقع بعد لا هذه معرفة نحو لا زيدا ومضافا اليها نحو لا غلام زيد او وقع فصل بينها وبين ذلك الاسم نحو
لا في الدار رجل على ما سياتي فليس اسما لها اي لا هذه لعدم عملها وهو النصب والبناء فيه اي فيما كان مرفوعا بعدها
لان العمل فيه ح ليس الا للعامل المعنوي فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا
فيجوز التعبير عنه ح بان يقال اسم لا لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها خرج به اي بقوله بعد دخولها مثل ابوه
اي ما كان مسندا اليه قبل دخول لا هذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقي على ما كان عليه ايضا في لا غلام رجل ابوه
قايم وفي لا غلام رجل قام ابوه لما عرفت فيما سبق من معنى الدخول والبعدية وهذا القدر اي مقدار ان يقال
هو المسند اليه بعد دخولها كاف في حد اسمها كما انه كاف في ساير الحدود بحيث لم يحتج الى قيد اخر مطلقا اي سواء
كان منصوبا لفظا او تقديرا او محلا لكنه اي الا ان المص لما اراد بيان حد المنصوب بها منه اي من اسمها مطلقا
زاد عليه اي على هذا الحد قوله يليها ليتعين ما هو المنصوب منه ولكن له شروط ثلثة الاول ان يقع بعدها
بلا فصل بينه بقوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا يشير الى ان الضمير المستكن في يليها راجع الى قوله
المسند اليه والبارز راجع الى لا اي يقع المسند اليه بعدها اي بعد لا هذه بلا فاصلة بينهما بشيء لان معنى الولي
القرب الذي يكون بلا فصل والثاني تنكير المسند اليه بينه بقوله نكرة والثالث ان يكون مضافا او مشبها به
اي بالمضاف واذا اجتمعت هذه الشروط الثلثة تامة يكون لا هذه ناصبة في اسمها والا فلا لان انتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشروط في تعلقه متعلق بقوله او شبهها اي في تعلق المضاف لشيء هو اي ذلك الشيء
من تمام معناه اي يكون ذلك الشيء متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يذكر لا يتم معناه ويكون ناقصا
يعني لشبه المضاف في كون الاول عاملا في الثاني كما ان المضاف عامل في المضاف اليه وفي كون الثاني متمما
ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه متمم للمضاف ومخصصه مثل لا خيرا من زيد ولا عشرين درهما لك هذه المذكورات

من القيود الثلثة التي هي الولي والتنكير والاضافة او شبهها احوال مترادفة اي متتابعة بعضها اثر بعض
قد سبق معنى الاحوال المترادفة من الضمير المجرور في اليه في قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول ما لم يسم
فاعله لقوله المسند فتكون الاحوال مبتنية مهيئة الفاعل او الحال الاولى التي هي قوله يليها منه اي من ذلك الضمير
لان الولي صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذي الحال الفاعل المستكن في يليها وان وقع بينهما فصل او الحال الاولى
حال من الضمير المجرور في قوله دخولها الراجع الى لفظة لا ليكون الحال بجنب صاحبه وهذا اولى فيكون الراجع
الى ذي الحال ضمير المفعول لان الولي ليس صفة للا وكلا المعنيين واحد فعلى الاول العامل في الاحوال كلها
المسند اليه وعلى الثاني العامل في الحال دخولها لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال وما بقي اي والحالان
الباقيان حالان من الضمير المرفوع المستكن في يليها الراجع الى ذي الحال على التقدير الاول وح يكون الحالان
الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حالا من الضمير المستكن في الحال الاول يكون متداخلا لا مترادفا
كما سبق ليكون الحال بجنب صاحبه والعامل ح فيهما هو يليها لما قلنا آنفا نحو مثل مبتدا مضاف
لا غلام رجل حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا مثال لما كثر مثال خبره لما يليها نكرة مضافا ووقع في
بعض النسخ قوله لا غلام رجل ظريف فيها بمعنى بذكر خبر لا هذه وقد عرفت تفصيلا في بحث المرفوعات
تحقيق قوله فيها ان اردته فارجع اليها فلا نعيده لئلا يطول الكتاب ومثل لا عشرين درهما لك بذكر الخبر
على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف سبق تفسيره وقوله لك بناء على
النسخ المشهورة وهي ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا من تتمة المثالين كليهما يشعر بهذا الكلام
ان الخبر في المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا في الثاني لان الخبر المذكور في الثاني يصلح ان
يكون خبر الاول ايضا فيكون تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قاله البعض بل مراد الشارح
بيان ان الاول على الاستعمال الاكثر والثاني على الاستعمال الاقل تدبر وكن منصفا ولما فرغ من بيان
شرايط ما يكون اسم لا منصوبا اراد ان يبين كونه مبنيا الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب
اصلا ولانه في بحث المعرب ايضا فقال فان كان اي المسند اليه آلا ان للبناء ايضا شروطا ثلثة
ان يلي المسند اليه لفظة لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبهه على ما فهم من بيان المص

والشارح

والشارح ايضا بقوله اي يليها آه والاستتمال في قوله اي المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن راجع الى
قوله المسند اليه في التعريف لا الى قوله المنصوب بلا لانه لا يكون مبنيا فلو رجع اليه لا يستقيم اي
ان كان المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول لا عليه غير واقع على الاحوال المذكورة لانها مشروطا بكونه
منصوبا بل كان المسند اليه بعد دخولها مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط ولم ينتف الشرطان الاولان وهما
الولي والتنكير وهو اي الشرط الاخير كونه اي المسند اليه مضافا او مشبها به لان المراد بالمفرد ههنا ما ليس
بمضاف ولا شبهه كما سيصرح الشارح بنفسه اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به قد سبق تفسيرها وبيان
اعرابها قوله ليترتب عليه اي على الشرط متعلق بمفهوم الكلام اي وانما فسرناه بقولنا اي المسند اليه لان الضمير
المرفوع المنفصل راجع الى المسند اليه لان المنصوب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه
ايضا يترتب الجزاء بالشرط ترتبا تاما فهو اي الكلم المسند اليه مبني على ما ينصب به من الفتحة او
الالف او الياء اي الكسر لكن لا يبنى على الالف لان ما بالالف لا يكون الا مضافا نحو اباه فبقي ما به
البناء ثلثة فانه اي المسند اليه لو كان مفردا معرفة ولم يكن بعد الافراد نكرة او كان مفردا نكرة ولكن
كان مفصولا فحكمه غير ذلك كما سيجيء وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا
هذه عليه يشير الى ان هذه الكلام يعني ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لان عند وجود جميع
الشرائط لا يكون منصوبا بل لا يكون الا مبنيا والى ان ينصب مسند الى ضمير المفرد وهو اي ما كان
ينصب به المفرد الفتح في الواحد لان اعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا نحو لا رجل
في الدار او غير منصرف نحو لا احمر في الدار والكسر عطف على الفتح في جمع المؤنث السالم لان نصبه محمول
على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور بلا تنوين لان التنوين لا يدخل المبنيات سواء كان البناء
عارضا اولا لانها من خواص المعربات نحو لا مسلمات في الدار والياء التي يفتح بلا تنوين والياء المفتوحة
ما قبلها في المثنى اي في التثنية والياء المكسورة ما قبلها في الجمع المذكر السالم فان كلا منهما مبني على الياء
لان نصبه كان بالياء خلافا للمبرد فان عنده لا يبنى المثنى ولا الجمع على حدة لان النون كالتنوين دليل
الاعراب نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ويعني اي يريد المص بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له

لما سبق فيدخل فيه اي في قوله المفرد المثنى والمجموع على حدة اذا لم يكونا مضافين فيبنيان كما ذكر وانما
بني اي المسند اليه بعد دخول لا هذه عند وجود الشروط المذكورة لتضمنه معنى من الاستغراقية
وسقط التنوين ايضا لانه للتمكن وهو من خواص المعرب اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها الملازمة
اللازمة بين السؤال والجواب لانه اي لان قوله لا من رجل في الدار جواب لمن يقول سائلا هل من
رجل في الدار حقيقة او تقديرا او فرضا فحذفت لفظة من في الجواب فتضمن معناها فبني لان المبني
هو كل اسم ناسب مبني الاصل وبيّنوا وجه المناسبة بستة اوجه على ما يجيء تخفيفا تعليل للحذف
يعني ان حذف من في الجواب لمجرد التخفيف وانما بني اسم لا هذه على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون
فرقا بين البناء الاصلي والبناء العارضي وعلى ما ينصب به ليكون البناء اي بناؤه على حركة كالفتحة
في المفرد الواحد والكسرة في الجمع المؤنث السالم او حرف كالياء في التثنية والجمع المذكر السالم استحقه النكرة
في الاصل قبل البناء يعني ليكون اسم لا هذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة او حرف كالياء استحقها
الاسم قبل ان يكون اسم لا هذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة
والتثنية والجمع على حدة الياء واذا لزم البناء ينبغي ان يبنى على ما استحقه في الاصل ليكون الحركات
البنائية او الحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف ولم يبن مبني للمفعول الاسم المضاف
ولا الاسم المضارع له على ما سبق لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا او
تخصيصا او تخفيفا ترجح اي الاضافة جانب الاسمية فيصير الاسم اي اسم لا هذه بها اي بالاضافة
مايلا اي متوجها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب لان الاسم مطلقا اصيل في الاعراب لوجود المعاني
المقتضية للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكد بالاضافة التي وهي
هي من خواص الاسم ولانه لا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ولانه يلزم في البناء جعل ثلثة
اشياء شيئا واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه معربا عملا بالاصل وان كان
اي المسند اليه عطف على قوله فان كان مفردا بعد دخولها اي بعد دخول لا هذه عليه مفردا معرفة بانتفاء
شرط النكارة لا بانتفاء الافراد يعني مفردا معرفة او مضافا اليها او كان المسند اليه مفصولا بينه

الظرف

الظرف مرفوع محلا على انه مفعول ما لم يسم فاعله اي بين المسند اليه وبين لا عطف على المجرور في بينه باعادة الجار في
المعطوف بانتفاء شرط الاتصال يعني يقع فصل بينهما لا بانتفاء التعريف ولذا قال الشارح على سبيل
منع الخلو اي لا يخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة او مفصولا ويجوز ان يكون المفصول معرفة ايضا سواء
كانا اي المعرفة والمفصول ملابسين مع انتفاء شرط كونه اي المسند اليه مضافا او مشبها به يعني لا يكون المعرفة
ولا المفصول مضافا ولا مشبها به اولا ينتفي هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا او مشبها به وهي اي هذه الصور ست
صور جمع صورة بالقسمة العقلية لان المسند اليه اما معرفة او نكرة والاول اما مفرد او مضاف نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو بالجر عطف على زيد اي ولا غلام عمرو فهذه اثنتان والثاني اي النكرة اما مفرد مفصول
او مضاف مفصول نحو لا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان
والاول ايضا اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو بالجر اي ولا غلام عمرو
فصارت صور المعرفة اربعة اثنتان منها بلا فصل واثنتان منها مع الفصل وصور النكرة اثنتان فقط وهما
ليستا الا مفصولين فصار المجموع ستة فالانسب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكانه اراد ان يكون صور المفصول اربعة
وغيرها اثنتان ولذا قيل اربعة منها في المفصول واثنتان منها في المعرفة ولكل وجهة هو موليها وجب جواب الشرط
في جميع هذه الصور الست الرفع فاعل وجب ان يرفع الاسم الذي وقع فيها على الابتداء اي على انه مبتدأ مرفوع
بالعامل المعنوي لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي واما وجوب الرفع على الابتداء في المعرفة
مفردة كانت او مضافة مفصولة كانت او غير مفصولة يعني باقسامها الاربعة فلامتناع اثر لا النافية
للجنس فيها اي في هذه المعرفة فان الشرط لاثرها في مدخولها من النصب والبناء هو الجنس والاضافة والولي
وذا غير موجود في المعرفة متصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثرت في الجنس فوجب
الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكون لا هذه من دواخل المبتدأ والخبر واما وجوب الرفع بالابتداء في المفصول سواء
في النكرة المفصولة وهذا التعليل يجري ايضا في المعرفة المفصولة فلضعف لا هذه عن التاثير مع الفصل
لان الشرط على ما سبق في تاثيرها اعرابا وبناء الولي فلما لم يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها
والتكرير اي وجب تكرير اسم لا هذه فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع والى ان اللام فيه عوض
عن المضاف

المضاف اليه لكن اي الا انه يكون التكرير مطلقا لا بحيث ان يكون بعينه اي لا يشترط ان يكون الثاني عين الاول
مثل ان تقول لا زيد في الدار ولا زيد بل الشرط تكرار الاسم لا تكرار الشيء مثل زيد وعمرو وعلى ما سبق
من الامثلة ولذا قيل المراد التكرار النوعي لا الشخصي اما وجوب التكرير في المعرفة مطلقا مفردة
كانت او مضافة مفصولة او غير مفصولة فليكون التكرير كالعوض عما فات التنكير من معنى بيان لما
في قوله عما في نفي الاحاد لان لا هذه موضوعة لنفي الاحاد وذا لا يكون الا في الاجناس وان دخلت
على المعرفة فاتت هذا المعنى لان في المعرفة نفي الفرد لا نفي الاحاد فينبغي ان التكرير ليكون عوضا
عما فات اذ بالتكرير يوجد في الجملة نفي الاحاد لان في التكرير التعدد واما وجوب التكرير في النكرة
المفصولة وان وصفيها نفي الاحاد كما في صورة الولى ليكون هذا الكلام مطابقا لما اي لسؤال حقيقي
او تقديري هو اي هذا الكلام جواب له من مثل بيان لما في قوله لما هو قول السائل تحقيقا او تقديرا او
فرضا افي الدار رجل ام امراة واجيب لا في الدار رجل ولا امراة فكرر في الجواب ليكون مطابقا
للسؤال لان فيه يجب التكرار وهذا التعليل اي المطابقة بين السؤال والجواب جار على وزن غاز اي
يجري في المعرفة باقسامها الاربعة ايضا اي كما هو جار في النكرة فكانه قيل ازيد في الدار ام عمرو فاجيب
لا زيد في الدار ولا عمرو وكذا غيره من الامثلة ونحو قضية بالرفع لانه خبر مبتدا محذوف اي هذه
قضية حذف المبتدا لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اي هذه رمية ولا ابا حسن لها
الواو للحال ولا لنفي الجنس وابا حسن اسمها ولها الجار والمجرور خبرها والجملة حال من الخبر بالواو والضمير
مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذه اي لهذه القضية
قيل هو قول الصحابة رض كانوا يقولون عند القضاء ومعناه انحكم نحن وليس علي رض حاضر اعندنا
اي هذه قضية لا قاضي لها مثله لقوله عم اقضاكم علي وافرضكم زيد كذا سمعته هذا اي قول المص
ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول جواب دخل مقدر بان يكون الواو فيه للاستيناف على قوله متعلق
بقوله دخل وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه
فان اسم لا وهو قوله ابا حسن فيه اي في هذا القول معرفة لان ابا حسن كنية علي رض وهي ما صدر بالاب

او

او الام وهي من اقسام العلم لان اقسامه ثلثة كنية ولقب وعلم شخص كلها معارف فيكون قوله ابا حسن
معرفة والحال انه لا رفع فيه ولا تكرير فانتقض التعريف به اما عدم التكرير فيه فظاهر واما عدم الرفع
فلانه لو رفع لقيل ولا ابو حسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيف الى غير ياء المتكلم يكون رفعها بالواو
كما سبق بل هو اي قوله ابا حسن منصوب لان نصبها ايضا يكون بالالف غير مكرر وهو ظاهر فاجاب المص عنه
اي عن الدخل المقدر بانه اي بان هذا القول متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على التعريف بانه غير جامع
لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التاويل اما بتقدير المثل فيكون من باب حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه اي ولا مثل ابي حسن لها فيكون مبنيا على الفتح لان المثل لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فيكون اسم لا هذه ح من القسم الثاني فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كانه مبني على الالف التي هي اخت الفتحة وح قوله ابا حسن على تعريفه
والمراد به علي رض والمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل علي رض والحال انه لا
مثل لها ادبتا ويليه بفيصل على وزن حيدر وهو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق
الفيصل على علي رض من قبيل رجل عدل لاشتهار علي رض بهذه الصفة اي بالفيصل بين الحق والباطل
لانه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي عم اقضاكم علي رض فكانه قيل هذه قضية لا
فيصل لها فصار قوله ابا حسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كما قالوا لكل فرعون
موسى يعني يكون من قبيل ذكر الاسم وارادة الصفة المشتهر صاحبه به ويقوي هذا التاويل اي
التاويل الثاني ايراد حسن بحذف اللام ونصب ابا ايضا لان اشتهار كنية بالرفع والتعريف
باللام يعني ابو الحسن مثل ابو الخطاب لعمر رض لان الظاهر ان تنوينه للتنكير لانه لو لم
يكن للتنكير لما اعرضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام ليس الا لقصد التنكير
وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتنكير ايضا كونه كنية له رض الا ان الظاهر ايراده
باللام وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي المقاصد كما بالقوة فقيل في تفسيره مرفوعا الى النبي عم
لا حول ولا قوة ولا خلاص عن معصية الله الا بعصمته وعونه ولا قوة ولا طاعة ولا قدرة

الحول القوة و بالحيلة بتوسل

على طاعته وعبادته الا بعونه وتوفيقه وقيل لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله تعالى
او لا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاعة لنا على مشاق الدين مما امرنا الله تعالى اي فيما كررت فيه لفظة لا هذا
تفسير للمثل يعني ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بها بل تجري في كل موضع يوجد شروط ثلاثة ان تكون
لفظة لا مكررة وان يكون التكرار بالعطف وان يلي كل منهما نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله
فيما كررت فيه لا والثاني بقوله على سبيل العطف والثالث بقوله وكان عقيب كل بلا فصل بينهما واما افراد تلك
النكرة فمستفاد ايضا من المثال يجوز فيه خمسة اوجه بحسب اللفظ اي بحسب التلفظ لا بحسب التوجيه
وبيان الحال فانها اي فان الوجوه في هذه الصورة بحسب التوجيه تزيد كما في اثناء الوجوه ستفيد
من بيان الشارح في اثنائها تفيد فانها على ما بينته تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها في
الاول صارت خمسة وفي الثاني زيدت عليها واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول
مبني والثاني معرب منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثاني واما الاول
مبني والثاني معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثاني فالقياس ان يكون
ستة ولما سقط ما كان الاول فيه معربا منصوبا والثاني مبنيا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق
بقي الوجوه بحسب التلفظ خمسة الاول من تلك الوجوه فتحهما اي فتح الاول والثاني يعني بناؤهما
على الفتح اي لا حول ولا قوة الا بالله بالبناء على الفتح فيهما بناء على ان يكون لا فيهما اي في كل واحد
منهما لنفي الجنس فيبنى اسمها على الفتح كما لو انفردت كل واحد منهما عن صاحبتها ولا قوة مع
ان لا فيه لنفي الجنس واسمها مبني عطف على لا حول عطف مفرد بدل من قوله عطف بدل البعض على مفرد
لان لا حول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة وخبرها اي خبر لا حول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل محذوف
اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله والخبر الظاهري وهو قوله الا بالله هو المستثنى المفرغ المعرب باعراب
المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه ظرف لا بد له من متعلق وهو في الحقيقة خبر فيكون ح جملة
واحدة فيكون في قوة لا شيء له الا بالله او عطف جملة على جملة عطف على قوله عطف مفرد اي لا حول
موجود الا بالله ولا قوة موجود الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه اي عن خبر الجملة الاولى

بخبر

بخبر اي بقرينة كون خبر الجملة الثانية مذكورا واختص الحذف بالاول مع ان الاولى ان يكون الحذف في
الثانية ليكون السابق قرينة للاحق ليكون اولا فيه اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وهذا وقع
في النفس والذ اذ المنى بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب والثاني من تلك الوجوه فتح الاول
يعني بناء الاول على الفتح ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول اي اما كون الاول مبنيا
عليه فلان لا الاولى لنفي الجنس وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة يعني زائدة لتاكيد النفي لان المعطوف على المنفي يكون منفيا ايضا فيكون حرف النفي في المعطوف زائدة
وفائدتها التاكيد للنفي المستفاد ولولاه كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو لانه اذا قيل وعمرو بدون لا لا ستفيد
عدم مجيء عمرو ايضا وزيد لا فيه ليكون نصا في النفي والثاني وهو قوة معطوف على الاول الذي هو حول يعني
معطوف على لفظه فيكون اي ذلك الثاني منصوبا حملا على لفظه او على محله القريب لما سبق ان له محلين محل
قريب وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع لمشابهته حركة حركة الاعراب قد سبق تحقيقه فيجوز
الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية ويجوز ان يقدر لهما اي للاسمين المعطوف احدهما على الآخر
خبر واحد لان العامل فيه لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة ويجوز ايضا ان يقدر لكل واحد
منهما خبر على حدة لان الثاني وان كان معطوفا على الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز ان يجعل مبتدأ
باعتبار محله البعيد كما يجوز في اسمها المبني ويعتبر محله البعيد فيكون هذا القول ح جملتين بان اما
يكون عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد لانه يجوز ان يعطف اسمان على
معمولي عامل واحد بعاطف واحد قد ذكر غير مرة والثالث فتح الاول يعني ان يكون الاول مبنيا على
الفتح لما سبق في الاول والثاني ورفعه اي ورفع الثاني نحو لا حول بالفتح ولا قوة بالرفع الا بالله
اما فتح الاول اي اما كونه مبنيا على الفتح فلان لا الاولى لنفي الجنس وحول نكرة مفردة قد وقعت
بعدها بلا فصل فينبغي ان تبنى على ما ينصب به وهو الفتح لوجود شروطه واما رفع الثاني اي اما كونه
مرفوعا فلان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي لما قلنا فيما سبق والثاني وهو قوة معطوف على محل الاول
لان لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما في الظاهر لانه اي لان الاول مرفوع في الاصل

بالابتداء اي بالعامل المعنوي فاذا جاز الحمل فعلى الاصل هو الاولى والاوجب عطف بدل من قوله عطف او تفسير له
او خبر مبتدأ محذوف اي هو عطف مفرد على مفرد وذلك لا يكون الا بان يقدر لهما خبر واحد ويكتفى
بكون الخبر خبرا للاول اي لا حول موجود الا بالله ولا قوة مثل قولك في الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون
جملة واحدة او عطف جملة على جملة وذلك يكون بان يقدر لكل منهما اي من الاول والثاني خبر واحد
لان لا الاولى عامل لفظي يحتاج الى خبر مستقلا فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة
والاسم بعدها مرفوعا بالابتداء يحتاج الى خبر آخر مستقلا فيكون جملة اخرى ولهذا كان هذا الكلام
جملتين عطفت الثانية منهما على الاولى والرابع من تلك الوجوه رفعهما اي رفع الاسمين معا
بالابتداء لان النكرة وقعت في حيز النفي فتخصصت كما في قولك ما احد خير منك على ما سبق
نحو لا حول ولا قوة بالرفع فيهما على ان يكون كل منهما مبتدأ انما قلنا الا بالله لانه اي لان هذا الكلام
جواب قولهم ابغير الله خبر مقدم حول وقوة مبتدأ مؤخر والثاني معطوف على الاول سواء كان هذا
السؤال تحقيقا او تقديرا فجاء الجواب بالرفع فيهما اي في حول وقوة مطابقة بالنصب لانه مفعول
له لان المطابقة مصدر ويجوز ان يكون حالا من فاعل جاء اي جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقا
للسؤال كما عرفت انهما مرفوعان في السؤال ومطابقة الجواب في الاعراب وغيره من الامور المهمة
ويجوز الامران هنا اي في القسم الرابع ايضا اي كما جاز في الاقسام الاول اي اما ان يقدر لكل
واحد منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجودة الا بالله فيكون الكلام جملتين
او يقدر لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد على مفرد وهو الاصل
كما في السؤال ولانه يكون اتم في المطابقة ولان تقليل الكلام اولى والخامس من الوجوه الخمسة رفع
الاول يعني ان يكون الاول مرفوعا بناء على ان لا هذه تكون بمعنى ليس مثل ما ولا تكون لنفي
الجنس على ضعف اي رفع الاول بناء على ان لا بمعنى ليس لا لنفي الجنس كائن على ضعف فان عمل لا حال
كونها بمعنى ليس قليل لقلة مشابهة لا بليس وهي تورث الضعف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة
كما في ما فانه كونها بمعنى ليس قوي لكثرة مشابهتها لها وفتح الثاني اي كون الثاني مبنيا

على

على الفتح نحو لا حول بالرفع ولا قوة بالبناء على الفتح الا بالله بناء على ان يكون لا الثانية لنفي الجنس وقوة بعدها نكرة
مفردة قد وليتها فتكون مبنية على الفتح كما في قولك لا رجل في الدار وضعف مبني للمفعول من التضعيف
ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثي وجه مرفوع ضعف رفع الاول في هذا القسم وهو ان تكون لا فيه
بمعنى ليس بانه متعلق بالتضعيف يجوز ان يكون رفعه اي رفع الاول لالغاء عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا
وبناء بالتكرير اي بسبب انه يكون ما دخلت هي عليه مكررا لا لانها لكونها ضعيفة في العمل اذا كرر اسمها تنعزل
عن العمل فيه فيرتفع على انه مبتدأ تخصص بالعموم مثل قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ورفعه لهذا المعنى
ليس بضعيف لوقوعه في النظم المعجز لا لكونها بمعنى ليس يعني ليس رفع الاول هنا لكون لا هذه بمعنى
ليس بل لكونها معزولة عن العمل بسبب التكرير لان شرط صحة الغائها التكرير اي تكرير اسمها كما في صورة الرفع
في المعطوف والمعطوف عليه في القسم الرابع فقط اي سواء توافق الاسمان في الاعراب كما في تلك الصورة وكما في
قولك لا زيد في الدار ولا عمرو وكما في قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة او لا مثل هذه الصورة الخامسة وقد حصل
التكرير هنا اي في هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا ولا دخل فيها اي في صحة الغائها بالتكرير لتوافق
الاسمين الواقعين بعدها في الاعراب قوله ولا دخل لا فيه لنفي الجنس وحي دخل اسمها المبني وفيها ظرف لغو متعلق
ولتوافق الجار والمجرور خبر لها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اي لا يكون لتوافق الاسمين بعدها فيه دخل في
ثم يكون
صحة الالغاء يعني يصح الالغاء بمجرد التكرير سواء توافق الاسمان فيه او لا وفي الرضي اعلم ان لا الاولى
للتبرئة ملغاة لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها ان يتوافق
الاسمان بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة بناء على ما ذكره المحشي
قوله ورفع الاول على ضعف بكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى هنا كلامه
فهذا اي القسم الخامس وما جرى فيه هذا القسم على التوجيه الاول اي على كون لا فيه في الاول بمعنى ليس او على
ان رفع الاول بناء على ان تكون لا فيه بمعنى ليس متعين لعطف جملة على جملة لان في عطف المفرد على المفرد يجب
اتحاد المعطوفين في شيء كما في العامل وهذا غير جائز في العطف المذكور لان العامل في الاول لا بمعنى ليس تقتضي
رفع الاسم ونصب الخبر وفي الثاني لا لنفي الجنس تقتضي نصب الاسم او بناءه ورفع الخبر واذا اختلفا في العمل

لا يمكن العطف المذكور فيتعين العطف الاول نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجود الا بالله والا اى وان لم
يكن عطف جملة على جملة بل احتمل ان يكون عطف مفرد على مفرد يلزم ان يكون محل قوله الا بالله يعنى الخبر المتعلق به
قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا فى حالة واحدة لان لا الاولى تقتضى ان يكون منصوبا ولا الثانية ان يكون مرفوعا
فيكون معمولا لعاملين مختلفين فى حالة واحدة وذا غير جائز فيتعين ان يكون عطف جملة على جملة وعلى التوجيه
الثانى وهو ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كونها ملغاة عن العمل يحتمل ان يكون هذا القول من
قبيل عطف مفرد على مفرد لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد والا بالله خبر الاول
فيكون جملة واحدة او ان يكون عطف جملة على جملة كما هو الظاهر يعلم وجهه مما سبق كما لا يخفى وجه العطف الاول بعد
الثانى على المنوال السابق واذا دخلت الهمزة الاستفهامية على لفظة لا التى تكون لنفى الجنس لكونها البحث فيها لم تغير
مبنى لفظا على من غير تغيير من التفصيل العمل مفعول له اى عمل لا يشير الى ان اللام للعهد اى تاثيرها فيه اشارة الى ان
المراد بالعمل معناه اللغوى وهو التاثير او لان هذا تفسير باللازم لان العمل يلزمه التاثير فيكون من قبيل
ذكر الملزوم وارادة اللازم فى مدخولها اى فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر اعرابا تمييز وبناء يعنى اذا كان
مدخول لا قبل الهمزة عليها معربا او مبنيا يكون ايضا بعده معربا فى الاول ومبنيا فى الثانى لان العامل لفظيا
كان او معنويا سماعيا او قياسيا رافعا او ناصبا او جارا لا يتغير عمله اى اثره فى مدخوله من الاعراب
والبناء وغيرهما بدخول كلمة الاستفهام عليه لانها لم تعد من العوامل حتى تغير ما دخلت هى عليه وعدم تغير الاثر
لا فيه اولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو اذ يبتلى بلا جرم وجئته بلا مال فانه يتغير عمله وانما
خص الهمزة بالبيان لانه لما تغير عملها بدخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خصه
بالبيان ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس احد ثلثة اشياء اما الاستفهام حقيقة نصب على التمييز
لان الهمزة قد تدخل على شىء مجازا فتقول الا رجل فى الدار مستفهما من غير تغيير تاثيرها من البناء والاعراب فى
مدخولها حال كونك مستفهما وقال المحشى الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود المصر حصر المعنى فى الثلثة وقيل
تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها لانه لا خلاف فيها انتهى واما العرض فيكون الهمزة مجازا
نحو الا نزول عندى عارضا النزول عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه لان مجهولية الشىء كما هى سبب للاستفهام سبب

للعرض

للعرض فاستعمل لفظ احد المسببين المتحدين فى السبب فى الاخر ولم يذكر سيبويه ان حال الا المستعملة فى العرض كحالها قبل
دخول الهمزة لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون من
الا فى الافعال كما يقال الا تنزل بل ذكره السيرافى يعنى ذكر السيرافى ان حال الا فى العرض كحالها قبل دخول
الهمزة وتبعه الجزولى بالجيم المفتوحة والزاء المعجمة المضمومة والمهملة لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا
من دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم مع انه معنى مجازى ورد ذلك اى حكم
السيرافى او كون حالها فى العرض كحالها قبل دخول الهمزة الاندلسى بفتح الهمزة وسكون النون وضم الدال
المهملة منسوب الى اندلس اسم بلدة وقال هذا اى كون حالها فيه كحالها الاول غلط بفتح الخاء والطاء مع [illegible]
ضد الصواب يعنى ليس بصواب لانها اذا كانت عرضا بدخول الهمزة عليها كانت من حروف الافعال يعنى لفظا او
تقديرا من الحروف التى تقتضى الافعال لفظا او تقديرا كحروف الشرط مثل ان ولو وحروف التحضيض مثل هلا
والا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضى الافعال لفظا او تقديرا ولا تدخل على الاسم فيجب انتصاب الاسم الواقع بعدها
اى بعد حرف العرض كما يجب انتصابه بعد حرف الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل
الناصب له نحو الا زيدا تكرمه فى تقدير الا تكرم زيدا تكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع
ولكن لم يصح ان يكون مفسرا له يكون حالها كما قاله السيرافى ولا وجه لقول من قال فى وجوب الانتصاب
بحث لجواز ان يكون بعد كلمة الا فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا بتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم
فى الاضمار على شريطة التفسير واما التمنى نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء مقيد به لانه عند رجاء
الوجود يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون للتمنى لان ما لا يرجى لا يستفهم اذ لا يقال لاحد انطير على حقيقته
فيحمل على التمنى مجازا بجامع الطلب لان فى التمنى معنى الطلب كما فى الاستفهام وكما فى قوله الا سبيل الى خمر فاشربها
الا سبيل الى نصر بن حجاج واما قوله يدل على محصلة تبيت الا رجلا جزاه الله خيرا وفى الرضى
روى الالغاء فى الا التى للتمنى نحو الا رجلا جزاه الله خيرا وروى الا رجل بالجر اى الا من رجل فهذه اى كلمة
الا فى هذا البيت عند الخليل بن احمد الذى هو امام النحو ليست لا الداخل بالنصب صفة تبعية لكلمة لا عليها
حرف الاستفهام بالرفع لانه فاعل لقوله الداخل مثل قولك هند جائل وشاحها ولكنه اى الا انه حرف موضوع

للتحضيض مستقلاً برأسه مثل الّا وهلّا وغيرهما فكأنه اى فكأنّ الشاعر قال الا ترونني بضم التاء من الاراءة اصله
ترئيونني فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمتي التاء والراء ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار
ترونني رجلاً مفعول به يعني هلّا ترونني رجلاً جزاه الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاه لانه
سبب للفعل الناصب فيكون قرينة للمسببة وبقرينة كلمة التحضيض لما عرفت انها من دواخل الافعال ولذلك اى
لكون الا حرفا برأسه من حروف التحضيض والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوفة نصب رجلا فيه ونوّن وفي
الرضي واعلم ان معناها اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل واذا دخلت في المضارع الحض
على الفعل والطلب له فهي اى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك الفعل في الماضي الى هنا كلامه وهي اى كلمة الا عند يونس الا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام يعني مركبة من همزة الاستفهام ولا النفي للجنس فكانت بمعنى التمني مثل قولك الا ماء اشربه
فكان القياس ان يبنى النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها فيقال الا رجلَ بالفتح
بلا تنوين لكونه مبنيا لكنه اى الا انه نوّن اى جعل رجل في قول الشاعر وهو الا رجلا جزاه الله منصوبا لضرورة
وزن الشعر لان وزنه في كل مصراع مستفعلن مستفعلن فعولن واذا لم ينوّن يكون الاول انقص بحرف لان التنوين
تعد حرفا عند الشعراء على ما سمع من قوله صبّت على مصائب لو انها صبّت على الايام صرن لياليا ولما فرغ من
بيان المنصوبات بلا التي لنفي الجنس واحواله الثلثة من كونه منصوبا ومبنيا ومرفوعا شرع في بيان احوال توابعه
من الصفة وغيرها مستوفي احوالها فقال ونعت مبتدأ اسم لا بحذف المضاف المبني بالجر لانه صفة الاسم واللام
فيه للعهد اى الذي هو قسم من اقسام اسم لا لانه على ما عرفت ثلثة لا نعت قسمها المعرب احترز به عن نحو لا غلام رجل
ظريفا فانه لا محالة معرب اما منصوب حملا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملا على محله لان الموصوف
اذا كان معربا لابد ان يكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبنيا فلا يلزم ان يكون هو ايضا مبنيا
الاول بالرفع اى بالرفع صفة للنعت لا بالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فتكون
القيود قيودا له لا له اى لا النعت الثاني وما بعده يعني الثالث والرابع وغير ذلك احترز به عن النعت
الثاني مثل لا رجل ظريف اما مبني على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب رفعا ونصبا كما سيجئ لانه نعته

الاول

الاول كريم بالرفع او كريما بالنصب في الدار خبر لها مفردا بالنصب لانه حال من ضمير مبني المستكن فيه الذي هو جز
لقوله ونعت ولذا اورده بالتنكير لان الحال لابد ان يبين هيئة الفاعل او المفعول به وقدم عليه ليكون
القيود متوالية مجتمعة بلا فصل واقع بينها ولو جعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا اليه
لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال في المعنى صفة والعامل فيه مبني لما تقرر ان العامل في الحال
ما هو العامل في ذي الحال احترز عن النعت المضاف او المضارع له مثل قولك لا رجل حسن الوجه او لا رجل خيرا من
زيد فانه لا يبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا كما سيأتي يليه فعل مضارع معلوم حال بعد حال من ذلك الضمير ايضا
وقدمت لما سبق ولو جعل ايضا حالا من المبتدأ لكان اصوب لما قلنا اى يلي النعت الاول اسم لا المبني او صفة
مفردا اى يلي النعت الاول المفرد اسم لا المبني كما قلنا ان الحال في المعنى صفة احترز به عن المفصول اى عن النعت
الذي وقع بينه وبين المنعوت فصل بشيء نحو لا غلام فيها ظريف فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولا يجوز
البناء اصلا وهذا القيد يعني قيد الولي يغني عن الاول وفيه لطافة تعرف لمن له طاقة لان معنى الاول انه
لا يكون مسبوقا بشيء ومعنى الولي كذلك فترادفا فيكون احدهما مغنيا عن الآخر الا ان الولي اصطلاح ههنا
ولذا نسب الاغناء اليه مع ان الاول يغني عنه ايضا الا انه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون
تأكيدا له مبني خبر على الفتح حملا على المنعوت يعني يبنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك لمكان الاتحاد
بينهما في الصدق لان النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت فاتحدا في ذا لم يبين يلزم ان يكون الشيء الواحد
مبنيا ومعربا والاتصال ايضا لما عرفت ان من شرطه الولي بحيث لا يجوز ان يقع بينهما فصل وتوجه النفي
اليه اى الى النعت حقيقة تمييز لان النفي في قولك لا رجل ظريف قائم نفي القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة
لا عن مجرد الرجل الا ان لبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا وان يكون النعت الاول وان
يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت مع
المنعوت فيسري البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايته اليه والمبني في قوله اى في قول المص ونعت المبني
اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه اى المبني بالاصالة هو المذكور سابقا في قوله فان كان
مفردا فهو مبني بناء على ان اللام فيه للعهد الخارجي وان البناء اذا اطلق يراد به البناء بالاصالة لا بالتبعية

فلا يرد انه اي الشان اذا كرر المبني الذي هو اسم لا هذه وبني المكرر على الفتح كالاول لكونه تاكيدا له ثم جيء بنعت
وجعل نعتا للثاني بناء على ما هو الظاهر لا يجوز بناؤه اي بناء النعت بل يجب ان يعرب لعدم الاصالة في البناء
مثل لا ماء ماء باردا بالنصب حملا على اللفظ او المحل القريب او الرفع حملا على المحل البعيد مع انه يصدق
عليه اي على قوله باردا انه اي البارد نعت المبني الاول مفردا يليه يعني يصدق هذه الشروط المقتضية بناء
النعت الموجود هي فيه ولا يصح بناؤه فان باردا الذي في هذا المثال نعت للتابع يعني الماء الثاني لا المتبوع
يعني لا الاول كما هو الظاهر من المنعوت لئلا يقع الفصل بينهما لان الماء الثاني وان كان تاكيدا للاول يكون
فصلا اذا جعل نعتا للاول ولو جعل ذلك النعت نعتا للمتبوع على خلاف الظاهر فليس النعت مما يليه اي يلي
النعت المنعوت لتوسط التابع بينهما يعني لوجود الفصل بالماء الثاني بين النعت والمنعوت ومعرب سواء
كان النعت مفردا او مضافا او مضارعا له وليا اولا لان الاصل في التوابع كلها تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب
دون البناء وسواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام
ظريف بالرفع او النصب لانه لا يجوز البناء ههنا على الفتح لما عرفت او معربا نحو غلام رجل ظريفا او ظريف
لكون الاسم اصلا في الاعراب والعمل بالاصل اولى رفعا منصوب على المصدرية او على نزع الخافض اي برفع حملا اي
لكونه محمولا على محله البعيد ونصبا عطف على رفعا حملا اي لكونه محمولا على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني وهو الفتح
او على محله القريب وهو النصب مثل لا رجل فانه اسمها المبني على الفتح ظريف وهو بالفتح يعني مبني على الفتح
لوجود الشروط المقتضية بناؤه عليه وظريف معرب بالرفع حملا على محله البعيد وظريفا معرب بالنصب حملا على
اللفظ او على محله القريب اورد هذه الامثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بديعية والا عطف على مقدر صنعة بديعية
مفهوم من القيود المذكورة في التعريف يعني ان كان نعت اسم لا هذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو
مبني على الفتح ومعرب رفعا ونصبا والا اشار الشارح الى هذا بقوله اي وان لم يكن النعت كذلك اي وان لم يكن
نعت اسم لا متصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل لا غلام رجل ظريف او لم يوجد الثاني بان لم يكن
مفردا مثل لا رجل حسن الوجه او لم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لا رجل في الدار ظريف والحاصل انه لم يوجد
الشروط الاربعة فيه بأسرها سواء وجد بعضها او لا فالاعراب اي فحكمه الاعراب اي فحكم ذلك النعت ان يكون معربا

لا غير

لا غير فقدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء وقال لا غير اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد
الجواد وعمرو الشجاع رفعا حملا يسوغ اعرابها على المحل البعيد الذي هو الرفع ونصبا حملا على اللفظ او على
المحل القريب وههنا ظاهران وقدم امثلته اي امثلة كون النعت معربا لعدم وجود شروط البناء في بيان فوائد القيود
وانما اوردها بعد قوله والا تأمل وكن على بصيرة والعطف اي عطف شيء على اسم لا المبني الان شرط جواز العطف
على اللفظ وعلى المحل البعيد على ما فهم من توجيه الشارح وتمثيل المص ثلثة ان يكون اسم لا مبنيا وان يكون المعطوف
نكرة وان لا يكون لا فيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط بقوله اذا كان المعطوف نكرة مثل لا غلام لك وفرس
وكان ذلك المعطوف معطوفا بلا تكرير لا في المعطوف فانه اي الحال والشان اذا كان المعطوف معرفة سواء كان
علما مثل لا غلام لك وزيد او مضافا مثل لا غلام لك وعبد الله وجب رفعه اي رفع المعطوف او معرفا باللام نحو
لا غلام لك والفرس لانك لو نصبته حملا على اللفظ او على المحل لكانت لفظة لا عاملة في المعرفة وقد مر انك قد
عرفت انها لا تعمل الا في النكرة المضافة او المشابهة بها واذا كان لا مكررا في المعطوف مع افرادهما وتنكيرهما
مثل لا رجل ولا امرأة فحكمه اي حكم هذا المعطوف على ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق من انه يكون خمسة اوجه
حيث التلفظ لانه ذكر على وجه التمثيل لا الحصر فيكون حكما عاما شاملا لما وجد فيه شرطه وهو ان تكون لا مكررة بطريق
العطف وولي كل واحدة منهما نكرة مفردة بان يحمل متعلق بالعطف وهو مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع
الى المعطوف اي بان يحمل المعطوف المذكور على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة ان
فتحه شبيهة بالنصب فيجوز الحمل على اللفظ ويحمل المعطوف منصوبا وبان يحمل المعطوف عطف على ان يحمل باعادة
الجار لوقوع الفاصلة على المحل اي محل اسم لا المبني والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء ويحمل المعطوف
مرفوعا جائز فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل البعيد جائزان على التسوية الا ان الاول
هو الاولى لكونه ظاهرا وكون الثاني ايضا منفيا ولا يجوز فيه اي في هذا المعطوف البناء كما جاز في الوصف لانتفاء
مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة الافراد والتنكير والولي وهذا لم يوجد ههنا للفصل بالعاطف
لانه يعد فاصلا في عرفهم كما سيجيء وان جاز في النداء نحو يا زيد وعمرو ولضعف لا في التأثير الا فيما يليه او كان في
حكمه كما في النعت وههنا لم يليه ولم يكن في حكمه مع ان الاصل هو الاعراب لمكان الفصل بالعاطف اي بواسطة العاطف

فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل ممتنع والحال ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فلم
يوجد الاتحاد ايضا ولم يجعل المعطوف في حكم المتصل بان يكون الواو زائدة لتاكيد اللصوق كما في عطف
الصفات بعضها على بعض مثل قولك جاءني زيد العالم والشاعر والدبير وكما في النداء مثل يا زيد وعمرو لانه
في حكم يا عمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة لمظنة الفصل اي لان هذا محل ان يظن فيه الفصل بلا الزائدة المؤكدة
مثل لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا الظن فافترقا اذ
المعطوف على المنفي مطلقا يزاد فيه اي في المعطوف على المنفي لفظة لا كثيرا اي زيادة كثيرة لتاكيد النفي
نحو لا حول ولا قوة لان لا الثانية زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقا مثل لا اب وابنا وابن
فيه نشر على ترتيب اللف لان الاول منصوب والثاني مرفوع عطف على اللفظ وعلى المحل ويجوز العكس
ايضا مثل لا اب وابن وابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه لا فيه لنفي الجنس والاب
لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبني على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف اي لا اب
وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او موجود ان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون
الكلام جملة واحدة وعلى الثاني جملتين اي لا اب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب
حال من الضمير المستكن في الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب شبه مروان والابن ابنه ويقال
لمثل هذا التشبيه تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبهات ثم بالمشبه بها كقول الشاعر
كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا
الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر الارتداء الرجوع يقال ارتدا اذا رجع من ردا مهموز
اللام بمعنى رجع ايضا وتأزر من ازر مهموز الفاء وبعده زاء معجمة وبعده راء مهملة اذا قوي
يقال تأزر في الامر اذا قوي يعني لان مروان رجع الى المجد وتأزر فيه وتقوى الالف في تأزرا
للاشباع كالف انتهاء قول الشاعر لا للتثنية واما ساير التوابع اي باقيها من التاكيد اللفظي
او المعنوي والبدل وعطف البيان فلا نص عنهم فيها يعني لم يصرحوا حكمها كما صرحوا النعت والعطف
بالحرف لكن اي الا انه ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يعني يبنى البدل والتاكيد اللفظي اذا
كان

كان كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل صاحب ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع والنصب نحو
لا رجل صاحبك ولا ماء ماءك وكذا التاكيد المعنوي نحو لا رجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لا رجل
ابو عبد الله كذا اي كما يكون حكمها حكم توابع المنادى ذكره الاندلسي حيث قال اما البدل وعطف البيان والتاكيد
اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا المبني حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء
ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب الى هنا كلامه لان البدل في حكم تكرير العامل فكانه قال لا صاحب
والتاكيد اللفظي كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكانه قال لا ماء في لا ماء ماء باردا فيبنى
البدل والتاكيد اللفظي اذا كان مفردا نكرة ومثل لا اباله ولا غلامي له بلا فصل بينهما لانه اذا فصل
نحو لا اب في الدار لك او لا غلامين فيها لك لم يجز اثبات الالف في الاول ولا حذف النون في الثاني لانه
ينتفي المشابهة بالمضاف حينئذ والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به اي كل تركيب المراد بالتركيب
لا مع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح يكون فيه اي في ذلك التركيب بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة
سواء دخل الضمير غائبا او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط
ان يكون من الاسماء الستة غير ذي او مثنى او جمعا على حده نحو لا ناصري له ولا مجيري له واجري مبني
للمفعول على ذلك الاسم اي اسم لا لنفي الجنس احكام الاضافة من اثبات الالف بيان الاحكام في نحو اب فيه
اشارة الى ان المراد به الاسماء الستة غير ذي فانه لا ينقطع عن الاضافة على ما سياتي ومن حذف النون
اي نون المثنى والجمع من نحو غلامين اراد به المثنى والجمع على حده واما الرضي فهذا الحكم مخصوص بالاب
والاخ لكثرة استعمالها واما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حده حيث قال في المثنى والجمع
وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والجمع
واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخا له فتكون معربة اتفاقا
فقوله مثل لا اباله مبتدأ وجائز خبر اي يجوز في مثل هذا اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف النون
ويجعلهم معربا منصوبا يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يبنى اسم لا على ما ينصب به لكونه نكرة
مفردة وقعت بعدها بلا فصل ويقال لا ابه ولا اخ له بالبناء على الفتح وكذا غيرهما من الاسماء الستة غير ذي

ويقال لا غلامين له ولا مسلمين له مثنى وجمعا بالبناء على الياء فيكون اسم لا التي لنفي الجنس فيهما اي في مثل
هذين التركيبين مبنيا على ما ينصب به الاسم وهو الفتح في الاول والياء في الثاني لوجود شروط
البناء التي هي الافراد والتنكير والولي ويكون الجار والمجرور في مثل له في محل الرفع خبرا لها اي للا التي لنفي
الجنس والمعنى لا اب موجود لفلان الان لانه قد مات فيكون المنفي ثبوت جنس الغلام من له الان والحال انه
قد جاء مثلها على قلة لكن لا احد الشذوذ لانه قد يستعمل الفصحاء ايضا اثبات الالف مثل لا اباله وحذف
النون مثل لا غلامي له ولا مسلمي له وجعله معربا منصوبا بزيادة الالف متعلق بقوله جاء في اب ونحوه
وباسقاط النون في مثل غلامين ومسلمين كما في حال الاضافة يعني اذا اضيف نحو الاب والغلامين و
المسلمين الى النكرة معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لا ابا رجل في الدار ولا غلامي رجل
ظريفان لوجود شروط النصب التي هي الاضافة الى النكرة والولي تشبيها مفعول له لقوله جائز اي جيز
ذلك تشبيها او مفعول مطلق اي شبه تشبيها والجملة حال والاول اوجه له الجار والمجرور متعلق
بالتشبيه اي شبه اسم لا هذه الذي في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف الى شيء بالمضاف متعلق
بالتشبيه ايضا واجرا للاحكام الاضافة بالنصب عطف على قوله تشبيها وبيان لفائدة التشبيه يعني
المقصود الاصلي من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة عليه اي على اسم لا هذه باثبات الالف في البعض
وحذف النون في البعض فيكون اسم لا ح معربا منصوبا وذلك التشبيه اي تشبيه اسم لا هذه في هذين
التركيبين انما هو فيه اشارة الى ان اللام في قوله لمشاركته علة التشبيه ووجه الشبه لان وجه الشبه
يكون علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد في الشجاعة وهي علة لتشبيه زيد به اي لمشاركته اسم لا حين
يضاف باظهار اللام متعلق بقوله يضاف اي لام الاضافة المقدرة بينه اي بين المضاف وبين ما
يضاف اليه له اي للمضاف بدون اظهارها يعني لمشاركة اسم لا في تركيب لا اباله ولا غلامي له للمضاف
الذي وقع بعد لا في قولك لا اباه ولا غلاميه في اصل معناه اي في المعنى الاصلي اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو اي الاضافة الاختصاص فالتذكير باعتبار المضاف اي معنى الاضافة وذلك
ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام
و

واضيف صار المضاف معرفة فبقي ابوك تخصيص اصلي لكونه مضافا وتعريف حادث بالاضافة واب لك يشارك
ابوك في التخصيص الذي هو في اصل معناه فكما تثبت الالف في اباك تثبت في ابا لك فكما ان الاول
معرب كذلك الثاني معرب كذا في الرضي او المعنى عطف على قوله اي اسم لا في تفسير قوله تشبيها له من حيث المعنى
تقديره المعنى هكذا او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز باثبات الالف في الاول وحذف النون في الثاني
على خلاف الظاهر لما عرفت ان الظاهر لا اب له بدون الالف ولا غلامين له باثبات النون تشبيها له اي لمثل هذين
التركيبين وهما قولك لا اباله ولا غلامي له من حيث لا اضافة فيه اي في مثل هذين التركيبين فاللام داخلة
على المشبه وصلة للتشبيه اي لكون مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه مشابها بالمضاف اي بتركيب
يشتمل على الاضافة يريد به ان المراد بالمضاف معناه المجازي وهو التركيب الذي فيه الاضافة بعلاقة
الجزئية لا معناه الحقيقي وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما في التفسير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة
التركيبية اعني شبه تركيب لا اباله بتركيب لا ابا رجل وتركيب لا غلامي له بتركيب لا غلامي رجل فاثبت
الالف وحذف النون كما اثبت وحذف في المشبه به لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين الغير
المضاف فيهما اسم لا له اي لما يشتمل على الاضافة اي لتركيب يكون اسم لا فيه مضافا في اصل معناه اي معنى
ما يشتمل على الاضافة وهو اي ذلك المعنى الاختصاص فيكون وجه الشبه في كلا التوجيهين الاختصاص
والمشاركة فيه وقال المحشي لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة في حل تركيب المص بارجاع
ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضمير له الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو
الاختصاص والتعريف متفرع عليه بخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين
وضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا كلامه الا ان بين الاختصاصين اي الاختصاص المفهوم من
تركيب لا اباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لا فيه مضافا تفاوتا
يعني فرقا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره اي من الاختصاص المفهوم
من تركيب لا يكون اسم لا فيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد لقيام المضاف اليه مقام التنوين
او النون من المضاف ولذا يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف والتخصيص فصار احدهما جزء الآخر بخلاف

فيكون

لا اباله ولا غلامي له لان الثاني اجنبي من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام حتى لو لم يكن اللام لم يستفد
الاختصاص في الاول اثم ومن ثمة قد سبق تفسيره غير مرة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين يعني باثبات
الالف وحذف النون انما هو لتشبيه اسم لا الذي هو غير المضاف بلم لا الذي هو المضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب
يكون فيه بعد اسم لا هذه حرف من حروف الجر من غير اللام نحو لا ابا فيها ولا رقيبي عليها ولا غلامي بها لعدم الاختصاص
في مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى فانتفى المشاركة له في اصل المعنى فانتفاؤها
يستلزم انتفاء الجواز فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء اذا اضيف اليه انما هو بابوته له اي
بكون الاب ابا له وهذا الاختصاص على تحقيقه اي المفهوم من اضافة الاب الى شيء غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
لان الاب من حيث انه اب لا يكون ابا للدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها فلا يصح اضافته الى الدار واذا
لم يصح اضافته اليها فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار يعني لا يصح اضافة الاب الى الدار
حتى يشبه مثل لا ابا فيها له فتثبت الالف كما تثبت في تركيب يضاف الاب فيه اليها لمشاركته له اي لمشاركة
تركيب لا ابا فيها لتركيب يضاف فيه الاب اليها في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف على ان يكون
اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما ان يبقى لا بلا خبر او
تعمل هي في المعرفة وكلاهما غير جائز حقيقة كما انه ليس بمضاف ظاهرا لفساد المعنى المراد صفة المعنى المفاد
بلا اضافة صفة بعد صفة للمعنى بهما متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اي بهذين التركيبين
على تقدير الاضافة متعلق بالفساد اي لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا
كان اسم لا فيهما مضاف كما سيأتي وهو اي المعنى المستفاد منهما بلا اضافة نفي ثبوت جنس الاب في
الدار او نفي ثبوت جنس الغلامين لمرجع متعلق بالثبوت الضمير المجرور وصفه به احترازا عن الضمير
المستكن في الظرف بالاستقلال متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله من غير احتياج الى تقدير خبر سوى
ما يتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا
لزيد ولا جنس الغلامين ثابتين له وهذا المعنى اي نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع ذلك الضمير
يفسد على تقدير الاضافة اي على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان يكون اللام زائدة من

وجهين

من وجهين اما اولا اي وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الاول فمنصوب قوله اولا على الظرفية فلان معنى
هذا التركيب في بعض النسخ هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه لما عرفت ان اللام
فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير وهذا التركيب لا يتم الا بتقدير خبر لكلمة لا
فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله
له يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان فعلى هذا يكون لا عاملة
في المعرفة وذا غير جائز واما ثانيا اي اما فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الثاني فلان المراد من
هذين التركيبين عند عدم الاضافة نفي ثبوت جنس الاب او نفي ثبوت جنس الغلامين له اي لمرجع
الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبر لها وان المراد
نفي الوجود عن ابيه المعلوم او نفيه عن غلاميه المعلومين لما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائدا
يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذي هو موجود فيعرف الاسم
بالاضافة فيلزم نفي الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضع لا لانها
لنفي الجنس ويخالف ايضا القاعدة المذكورة وهي ان كان اسم لا معرفة وجب ترفع والتكرير خلافا
لسيبويه قد سبق نصب قوله خلافا والخليل بن احمد استاد سيبويه وجمهور النحاة هذا من قبيل عطف
العام على الخاص اهتماما لشان المعطوف عليه واشارة الى انه لكماله في هذا الفن صار كانه ليس منهم
وانما خص المص سيبويه بهذا الخلاف الباء داخلة على المقصور مثل قولك نخصك بالعبادة لانها
مختصة لله تعالى مع ان غيره مخالف ايضا لانه العمدة والمعتمد فيما بينهم فخلافه خلافهم فذكره يغني
عن ذكرهم لانهم تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل عن ذكر التبع او لان المقصود من قول المص بيان الخلاف
فبيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم اختصارا او بذكر من كان عمدة فيما بينهم لا لتعيين المخالفين لان
ذكر جملة المخالفين باسرهم متعسر فاكتفى بذكر من يعتمد بقوله فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان اسم لا هذه في مثل هذا التركيب مضاف الى الضمير المجرور حقيقة نصب على التمييز باعتبار المعنى
متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين ثم يكون اسم لا معرفة

ولا يجب الرفع ولا التكرير لشبهه التنكير بصورة الفصل باللام واقحام اللام عطف على اعتبار المعنى والاقحام الادخال
بغير الحجم فرسه التنهر اي ادخله بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا علامة للاقحام للّام المقدرة لان الاضافة ههنا
بمعنى اللام لما سيجي ان المضاف اليه اذا لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لا ان
لانه حمل لا على المنكر بسبب اللام التي هي علامة في الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف في
الظاهر وان كان في الحقيقة مضافا فتدخل لا ح على المنكر بحسب الظاهر وحكم المص لبعده ما عرفت
وفي الرضى ثم اعلم بان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار
المعنى فقيل اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل بتقدير اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة
وهذه اللام الظاهرة تاكيد لتلك اللام المقدرة كتيم الثاني في قوله وكان الفصل بينهما كلا فصل
فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون ساير الاضافات المقدرة
باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية
بلا الرفع مع تكرير لا فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف
فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى ويحذف اسم لا هذه اذا وجد قرينة لفظية او معنوية قياسا
على حذف المبتدا حذفا كثيرا يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز ان ينتصب على الظرفية
اي زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاحيان في مثل لا عليك اي في تركيب ذكر فيه الخبر اي لا باس
عليك لمن له خوف فيحذف الاسم بالقرينة الحالية ولكن لا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر لفظا كما لا
يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لفظا لئلا يكون الحذف اجحافا بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وبعدها حاء
مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفته اي اذهبته كذا في الصحاح اي لئلا يكون الحذف سببا
للاجحاف لانه اذا حذف الاسم كثيرا ويحذف الخبر ايضا كثيرا فيبقى لا العاملة بدون المعمول وهو عين
الاجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الاخر اسما كان او خبرا ليكون المذكور قرينة المحذوف
وقولهم اي قول العرب لا كزيد اورده ايذانا بانه يحتمل ان يكون من قبيل حذف الاسم مناسبا للمقام
او حذف الخبر لجواز حذفه ايضا ان جعلنا الكاف اسما بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التي تستعمل اسما

و

وحرفا جاز ان يكون قولهم كزيد اسما يعني جاز ان يكون الكاف وحده منصوبا محلا على انه اسم لا وان يكون
الخبر اي خبر لا محذوفا اي لا مثله اي لا مثل زيد موجود فحذف الخبر بقرينة لا التي لنفي الجنس لان النفي
يقتضي منفيا او قرينة حالية وجاز ايضا ان يكون قولهم كزيد خبرا لها فح يكون الاسم محذوفا بقرينة
حالية اي لا احد مثل زيد وهذا هو المناسب للمقام فالانسب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره
ليكون قريبا بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون
الخبر محذوفا وان جعلناه اي الكاف في ذلك المثال حرفا عملا بالظاهر المتبادر فالاسم اي اسم لا محذوف لان
الحرف مع متعلقه يجوز ان يكون مسندا ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقه اي لا احد كزيد اي لا
احد كاين كزيد خبرها وما ولا اوردهما في اجزاء الملحقات لمشابهتهما فعلا غير منصرف وهو ليس في الاختلاف
في كونهما عاملين بخلاف ساير الملحقات المشبهتين وصفهما بها لبيان وجه عملهما لان سبب عملهما
عند من يعمل به ليس الا المشابهة في النفي متعلق بالمشابهة والدخول على الجملة الاسمية قد سبق تحقيقه
في آخر المرفوعات بليس متعلق بالمشابهة والباء داخلة على المشبه به هو فصل او مبتدا المسند اي الاسم حقيقة
او حكما الذي يسند الى اسمها بعد دخولهما اي دخول ما ولا يعني بعد دخول واحد منهما وهي اي خبرية ما ولا
لهما متعلق بالخبرية والضمير المجرور راجع اليهما اي كون الخبر خبرا لما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع الضمير
المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اي كونهما عاملتين عمل ليس ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله وكذا
اسمية اسمهما اي اسم ما ولا لهما والتانيث باعتبار الخبر او لان التانيث فرعيه في عبارة المصنفين وانما
خص الخبر بالذكر لكون عملهما فيه ظاهرا وهو ظاهر لغة اهل الحجاز وخص المص الخبرية بالذكر الداخلة
على المقصود مع ان ما ولا عاملان ايضا في الاسم لان اعمالهما في الاسم والخبر وجعل عطف تفسير لقوله اعمالهما اسمهما
وخبرهما اسما وخبرا لهما فيه ترتيب اللف والنشر اي جعل الاسم اسما لهما والخبر خبرا لهما انما يظهر من الظهور باعتبار
الخبر لان الخبر منصوب بهما اما لفظا او تقديرا غالبا فيظهر عملهما وكونهما عاملين فيه واما الاسم فمرفوع كما كان مرفوعا
قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يعلم انه مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع
بهما لان الحرف لا يعمل في جزء الجملة فقط بل يعمل في جزئيها فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز ومذهب البصريين

واما بنو تميم وهو مذهب الكوفيين فحيث لا يذهبون الى اعمالها لعدم اختصاصها بقبيل واحد ولان مشابهتهما ضعيفة
لكونهما مشابهتين لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعهما مجرد النفى لا العمل فهم لا يجعلون الخبر اى
ما هو الخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين خبرا لهما ولا الاسم اى ولا يجعلون ما هو الاسم عندهم اسما لهما بان
يعملا فيهما الرفع والنصب كما كان عند اهل الحجاز بل هما اى ما يقال له اسم وخبر عند اهل الحجاز مبتدأ وخبر عند
بنى تميم من غير ان يعملا فيهما بل المقصود منهما نفى مضمون الجملة لا غير بناء على ما كانا اى الاسم والخبر عليه
قبل دخولهما عليهما لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتدائية وبعد الدخول ايضا يكونان
مرفوعين بها فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير بدخولهما ليس الا حكمهما من الايجاب الى السلب وحاصله
ان ما ولا يعملان فى الاسم والخبر رفعا ونصبا لمشابهتهما بليس فى عملهما ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين
واما عند بنى تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابها بليس اراد الشارح بيان ما هو الراجح والمختار من
المذهبين فقال ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل اى هى التى انزل عليها القرآن قال الله
تعالى ما هذا بشرا وما فيه هى المشابهة بليس وهذا فى محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظا خبرها
ولما عملت فى بشرا عملت ايضا فى هذا لانها سواء فى عمل الرفع والنصب عند من يجوز عملها وما هن
امهاتهم جمع ام وهى الوالدة والجمع امات واصل الام امهة حذفت الهاء والتاء وحذفا غير قياسى
فبقى ام ولذا جمع على امهات والنص شاهد له وقيل الامهات للناس والامات للبهائم كذا فى
الصحاح وهذا صريح فى كون ما عاملة رفعا ونصبا واما لا فمقيس عليها لكونهما شريكين فى المشابهة
بليس ولما بين كون ما ولا عاملتين وما هو سبب لعملهما وما هو المختار فيه اراد ان يبين ما يبطل عملهما
وهو ثلاثة اشياء فقال واذا زيدت لفظة ان بكسر الهمزة وسكون النون المراد بها النافية لا الشرطية
لان لها صدر الكلام مع ما اى بعد ما بلا فصل لان مع يجيء بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع العسر اى بعد العسر
لانه لا يكون مع العسر يسرا وانما يكون بعده نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت لفظ ما بالذكر مقارنا
بها عن لا لانها اى لان كلمة ان لا تزاد مع لا اى بعد لا فى استعمالهم وهى اى كلمة ان بعد ما زائدة عند البصريين
لتاكيد النفى لان ان وضعت للنفى كقوله تعالى ان عندكم من سلطان اى ما عندكم وقوله تعالى ان انتم الا بشر اى ما انتم
هو

والخبر بعده

هو ما وضع للنفى اذا جيء بعد حرف النفى يكون للتاكيد والا يكون لغوا وذا غير جائز وما فيه مؤكدة من غير
ان يكون زائدة عند الكوفيين ولعلهم يقولون هى نافية زيدت لتاكيد النفى والا فالنفى اذا دخل على النفى
افاد الايجاب ويرد عليهم ايضا بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الا منفصلا بينهما كما فى قولك ان زيدا
لقائم كذا فى الرضى او انتقض النفى الذى يكون علة وسببا لعملها بالا اى بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر
نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر او تقدم الخبر على الاسم اى نفس الخبر ظرفا كان او غيره الا عند ابن عصفور
فانه يجوز العمل بتقديم الخبر الظرف نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين واجيب بان المعنى فما احد منكم حاجزا
عنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها فى سياق النفى نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل بطل العمل جواب اذا زيدت اى
عمل لفظة ما فى الاسم والخبر مع كل واحد من هذه الامور الثلاثة اذا كان التى هى زيادة ان بعدها وتوسط الا بين
الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لا يخلو عن عامل ما دام
مركبا تركيبا اسناديا وكذا يبطل عمل لا مع كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت ان ان لا تزاد بعد لا
ولم يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع اما بطلان عملها اذا زيدت ان بعدها فلان لفظ ما عامل
ضعيف لكونه حرفا غير اصلى فى العمل الا انه عمل لشبهه بفعل غير متصرف وهو ليس والمشابهة اذا ضعفت لم
توجب العمل كغير المتصرف مع انه مشابه بفعل متصرف لكون المشابهة فيه ضعيفة فلما فصل بينها وبين معمولها
اى ولما وقع الفصل بينها وبين ما عملت هى فيه باجنبى وهو ان وان كان فيها معنى النفى لم تعمل لكون الولى
شرطا فيها ولكراهة ابراز ان النافية فى معرض العامل واما بطلان عملها اذا انتقض النفى الذى هو
علة وسبب لعملها لما عرفت بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر فلان عملها فى اسمها وخبرها لمعنى النفى فلما
انتقض ذلك النفى بتوسط الا بينهما بطل العمل اى عملها ولا فى الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب
انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب الرفع فيهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظى
فى التركيب الاسنادى يظهر العامل المعنوى لكونه منسوبا به واما بطلان العمل اذا تقدم الخبر على الاسم
فيهما فلتغير الترتيب الذى هو شرط فى عملها حطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل واشعارا لفرعيتها مع ضعفها
فى العمل لما عرفت غير مرة واذا بطل العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتداء والاسم بعدها فاعلها ساد مسد

الخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة مقدم لانه ح يكون من قبيل فانه طابقت مفردا جاز الامران وقد سبق
تحقيق هذه المسألة في بحث المرفوعات ومن اراده فليرجع اليه واذا عطف عليه اي على خبر ما اي اذا وقع
عطف شيء على خبرها سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا ايضا لكن لا يكون خبرها الا منصوبا
لان الباء لا تزاد فيه بموجب بكسر الجيم من اوجب لان العاطف يوجب الحكم في المعطوف بنقض نفي
المعطوف عليه فيكون المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المص بقوله بموجب انه من قبيل عطف المفرد
على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل ما زيد قائما لكن قاعد اي لكن هو قاعد
فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي اي بعاطف يفيد ايجاب
المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل بضده وهو اي العاطف الذي يفيد الايجاب اثنان بل ولكن
لانهما وضعتا للاثبات بعد النفي يعني يفيدان ايجاب الحكم في المعطوف بعد ان يكون المعطوف عليه منفيا
نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد لان بل افاد ايجاب المسافرة لزيد ولكن ايجاب القعود لعمرو
فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع قدر المبتدأ بقرينة الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء
وقوله لا غير ايذان بان الرفع مخصوص بالحمل على المحل لان الخبر اذا عرف باللام يفيد الخصوص يعني لا يكون
منصوبا عطفا على اللفظ لكونهما اي لكون بل ولكن بمنزلة الا الاستثنائية في نقض النفي يعني
كما ان ما ولا لا تعملان فيما بعد الا لانتقاض النفي الذي هو علة بالا لعملهما كذلك لا تعملان فيما
بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك النفي ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم
ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ما هو شبيه بها فقال **المجرورات**
هو تبيين شرحه بما بين في بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه ما اشتمل اي اسم لان المبحث فيه
مشتمل سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا وانما فسرت لفظة ما بالاسم ليخرج من
الخروج الحروف الاواخر جمع آخر صفة الحروف التي هي محل الاعراب صفة بعد صفة لها وصفها بها
ليخرج مثل عصا ورحى لان الحروف الاخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للاعراب اذ لو كان
محلا له لما صار الاعراب فيهما تقديريا وتلك الحروف مثل الدال في زيد والراء في عمرو والنون في ... فانه

الدال

الدال في زيد مرفوع او منصوب او مجرور لغة ولكن لا يطلق عليها اي على تلك الحروف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا بل احد هذه الانواع الثلثة اصطلاحا على نفس الاسم لا غير لانها اي لان هذه الانواع الثلثة من اقسام الاسم
يعني اوصافه لان الاسم يكون متصفا بها وما في الاواخر حروف وليست باسماء فلا يليق ان يتصف باوصاف الاسم
على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوي وهو العلامة من
حيث هو مضاف اليه يعني ان الجر لا يكون علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه يعني لكونه متصفا بكونه مضافا
اليه بالفعل وهو اي علم المضاف اليه الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري وهو ثلثة
ولذا قال الشارح سواء كان الجر بالكسرة نحو غلام زيد او الفتحة نحو غلام احمد او الياء كما في التثنية والجمع
المذكر السالم والاسماء الستة المذكورة في اول الكتاب لفظا او تقديرا فبضرب الاثنين في الثلثة يصير الاقسام
ستة يعني ان الجر اللفظي والتقديري في الاقسام الثلثة وقد سبق امثلة الجر اللفظي واما امثلة الجر التقديري
فمثل غلام فتى وحبلى وابي العباس ولم يذكر الجر المحلي لانه لا يكون بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية
فقط نحو مررت بهذا او بهذين مثنى وانما قلنا في تفسير قوله علم المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه فقيدنا
بقيد الحيثية لان الجر مطلقا سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا ليس علامة لذات المضاف اليه
كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لا يكون علامة الا لما وجد فيه معنى من المعاني المقتضية له وذلك لا
يكون الا من حيث انه متصف بالفاعلية او المفعولية او الاضافة فيكون الاعراب لبيان وصفه لا لذاته بل
بحيث كونه مضافا اليه كما قلنا والمضاف اليه اي هذا الاسم وان كان للوصل قد سبق اعرابه مرارا مختصا بما
عرفه به اي بالمضاف اليه الذي عرفه المص به وهو التعريف الآتي بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ لكن المشتمل على
علامة اعم منه اي من المضاف اليه الذي عرف المص وهو مما هو مشبه به اي اعم تبشي لشبه المضاف اليه في كونه مجرورا
وان لم يطلق عليه المضاف اليه قبل لجواز ان يوجد علامة الشيء بدون ذلك الشيء فيه خلل في تعريف المجرورات
وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد سواء كان زيادته سماعا مثل قولك بحسبك
درهم وكفى بالله الاصل فيه حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى الكفاية
فيهما او قياسا مثل ما جاءني من احد وما زيد بقائم او ليس زيد بقائم وكذا اي كما يدخل في التعريف

ماكان مجرورًا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا المضاف اليه بالاضافة اللفظية لان المضاف اليه فيها في الاصل
اما منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فجره ليس بمقصود لان المعنى على ان لا اضافة فجره كلا جر وفي
الرضي وعمل الجر ههنا لمشابهته المضاف اليه الحقيقي بتجرده عن التنوين والنون لاجل الاضافة فما عمل
يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقية والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف
الاصلي والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث وان لم يكن اي مادخل في تعريف
المجرور من الثاني والرابع داخلا في تعريفه اي في تعريف المضاف اليه والمضاف اليه اظهر في مقام الاضمار
ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثاني غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثاني
الخصوص واما لان مقام التعريف يقتضي زيادة تبيين المعرف اذا كان الثاني عين الاول على
القاعدة المشهورة من ان المعرف اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول لاسيما المص خالف
الجمهور في تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلي لا يسمى مضافا اليه عندهم والمص سماه ايضا
مضافا اليه فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلي
وهو اي المضاف اليه ههنا اي في هذا التعريف غير ما اي غير المضاف اليه الذي هو المصطلح المشهور
بينهم وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف عندهم ما
نسب اليه بالجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلثة لا يكون مضافا اليها عندهم وذهب المص في
ذلك اي في مخالفة الجمهور او في اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره مذهب سيبويه لما عرفت
ان المختار عنده مذهب سيبويه حيث اطلق سيبويه المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا
والمراد بحرف الجر غير الزائد لان المنسوب اليه بالزائد لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه
عليه لان الجر علم الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل
ليس جره الا بحسب الصورة ايضا اي كما اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا الكل
اسم حقيقة كزيد في غلام زيد ومررت بزيد او حكما ليشمل قوله كل اسم الجمل جميع جملة التي يضاف اليها
اسماء الزمان فعلية كانت نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو

او اسمية

او اسمية نحو اذ الخليفة عبد الملك فانها اي تلك الجمل في حكم المصادر لان الجملة من حيث هي جملة
لا يكون مضافا اليها فيكون المضاف اليه مصدرها فتكون في حكم الاسم لكونها مؤولة به اي يوم نفع
الصادقين ويوم قدوم عمرو واذ خلافة عبد الملك نسب مبني للمفعول اليه اي الى الاسم
شيء وانما قال شيء ليعم الاسم والفعل ولذا قال الشارح اسما كان الشيء المنسوب الى ذلك
الاسم نحو غلام في غلام زيد او كان فعلا نحو مررت في مررت بزيد او اسما ايضا نحو انا مار بزيد
بواسطة حرف الجر احتراز عما نسب اليه شيء لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول لفظا
او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف اي الحرف الذي صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب
لفظا او تقديرا على انهما خبران لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شايع وتقديرهم في مثل
هذا العطف لفظا كان قرينة دالة عليه والى ان لفظا وتقديرا مصدران بمعنى المفعول كما فيما
اذا كان المنسوب فعلا مثل مررت بزيد او اسما نحو انا مار بزيد او مقدرا ولم يذهب الى كون
انتصابهما على الحالية لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اشمل حال كون ذلك المقدر مرادا
يريد ان قوله مرادا حال عن قوله تقديرا لانه خبر كان المقدر والخبر في حكم المفعول به فيكون حالا عن المفعول به
حكما والعامل فيه كان من حيث العمل لا من حيث المعنى اذ ليس المعنى فيها على ملاحظة معنى الحرف حتى
يكون له معنى بابقاء اثره وهو الجر والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل في التركيب معنى حرف الجر
قوي بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر واشار الشارح الى الثاني بقوله من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر
وذلك الحرف اما اللام مثل غلام زيد واما من نحو خاتم فضة واما في نحو ضرب اليوم على ما يجيء واحترز
بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما في
الاضافة لم ينتصب بل حذف نسيا منسيا بخلاف صمت يوم الجمعة وضربته تأديبا فانه اي الحال
والشان وان نسب اليه اي الى يوم الجمعة الصيام لوقوعه فيه وكونه محلا له بالحرف المقدر وهو لفظة في
لانه كان في الاصل صمت في يوم الجمعة ولما اوهم هذا ان الصوم واقع في جزء منه حذف في دفعا لهذا الايهام
وتعدى الفعل الى اليوم بنفسه فصار اليوم ح معيارا للصوم لكنه اي لكن ذلك الحرف غير مراد لا لفظا

ای لمفعول ان يكون المفعول

ولا تقديراً اذ لو اريد لا نجر اليوم به اى بالحرف لفظا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما
لم ينجر بل انتصب علم انه ليس بمراد ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد ان يبين المضاف
اليه المتفق عليه فقال فالتقدير اى تقدير الحرف اى كون المضاف اليه منسوبا اليه بالحرف المقدر المراد
شرطه اى شرط هذا التقدير ان يكون المضاف اطلاق المضاف مجازا بعلاقة الأولية كقوله تعالى
انى ارانى اعصر خمراً والا يلزم تقدم الشئ على شرطه وذا غير جائز اسماً اذ لو كان المضاف فعلا
لا بد من ان يتلفظ بالحرف الذى صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير
الحرف فيه فلزم فى الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والذكر فيه
كما فى الاسم نحو مررت بزيد وكذا الاسم الذى فيه معنى الفعل نحو انا مار بزيد مجردا اى منسلخا يعنى
اريد بالتجريد الانسلاخ الذى هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب على المص ان يقول عن تنوينه
فى مقام تنوينه او فى العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثل كم رجل
وضاربك وضاربه وضاربى وحواج بيت الله فان التنوين مقدرة فيها وهو ظاهر عنه تنوينه
بالرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مجردا والعائد الى الموصوف محذوف وهو عنه او ما قام مقامه
اى مقام التنوين من نونى التثنية والجمع على حدها بيان لقوله ما فى ما قام لاجلها علة للانسلاخ
اى لاجل الاضافة لا لغيرها كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك
مما يستلزم حذف التنوين لان التنوين او النون اى نون التثنية والجمع على حدها دليل تمام
ما هى فيه اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين او النون فيه لان التنوين انما وضعت للانفصال
والانقطاع وكذا ما قام مقامه فلما ارادوا اى النحاة ان يمزجوا من مزج بالميم والزاء المعجمة والجيم الاختلاط
اى ارادوا التى ة اختلاط الكلمتين واتصال احديهما بالاخرى مزجا يكتسب به اى بسبب المزج والاختلاط
الكلمة الاولى من الكلمة الثانية التعريف اذا كانت الثانية معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة فى الاضافة
المعنوية او التخفيف وهذا ايضا يجرى فى المعنوية والاوليان مخصوصان بها لان او لمنع الخلو اذ التخفيف
لازم فى الكل الا ان التخفيف يوجد فى اللفظية ايضا لانه لما كان فى الامتزاج فيها نقصان لان المعنى

على

على الانفصال لم يؤثر الا فى التخفيف فى اللفظ فقط واما فى المعنوية فلما امتزجا امتزاجا تاما
اكتسب الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة والتخصيص لازم فيها ايضا والا يلزم
ان يكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صار الكلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاول وامتزجت بها
امتزاجا تاما او التخفيف فقط كما فى الاضافة اللفظية حذفوا من الكلمة الاولى علامة تمام الكلمة التنوين او النون
لانه اذا لم تحذف لزم ان يكون التنوين او النون فى الوسط ولفات الغرض المقصود وهو التعريف او التخصيص او
التخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة فتضيع الاضافة فوجب ان يحذف العلامة وتمموها بالثانية.
اى وتمموا الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ما تمت هى به لانه لما حذف ما تمت هى به صارت ناقصة
ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى ومكملة لها ثم اى بعد علمك المضاف اليه عند المص ما هو شرط تقدير
الحرف المتبادر من تبادر سارع اى المفهوم اولا من هذا التعريف اى تعريف المضاف اليه وهو انه كل اسم
نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا نظرا منصوب بنزع الخافض اى بان ينظر الى كلام
القوم وفسر كلامهم ومرادهم بقوله حيث لم يسوا اى لم يبن القوم قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية
لكون الاتصال فيها لفظا والمعنى على الانفصال ولذا لم تفد التعريف ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لا يحتاج
الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب او مرفوع انه اى ان هذا التعريف غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية قوله المتبادر مبتداء وقوله انه غير شامل خبره لانه ليس فى الاضافة اللفظية حرف
الجر لا لفظا ولا تقديرا فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه بحرف الجر لفظا او تقديرا مرادا لكن الظاهر
من كلام المص فى المتن اى فى متن الكافية والتصريح فى شرحه له اى شرح المص لهذا المتن ان التقسيم اى تقسيم الاضافة
المطلقة بقوله الاتى وهى معنوية ولفظية بارجاع الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر اى الاضافة
المعنوية والاضافة اللفظية انما هو اى ليس فى ذلك التقسيم الا للاضافة بتقدير حرف الجر فيفهم منه ان الاضافة
ايضا بتقدير حرف الجر لكن المص لم يبين تقدير حرف الجر فيها كما بين تقديره فى الاضافة المعنوية بقوله وهى اما
بمعنى اللام او بمعنى فى بشروطها كلها وهنا ومثل بقوله غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم للايضاح كما هو دابه فى وضع القواعد
والاصول لا فى المتن لفظة لا زائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين ولا فى شرحه ولم ينقل عنه اى عن المص شئ فيه

اى لم ينقل عن المصنف فى تقدير حرف الجر فيها شئ يعنى صراحة واشارة من سائر مصنفاته اى من باقى الكتب المصنفة له فبقى
امر الاضافة اللفظية فى حق تقدير الحرف مبهما ولكن المحشى عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما انتهى والامر كما قال ويؤيده تقسيم مطلق الاضافة الى المعنوية واللفظية
وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى معمولها يعنى فى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله مثل قولك ضارب زيد
بتقدير اللام متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول لتقوية العمل يعنى زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما فى
ردف لكم لان الصفة ههنا متعدية بنفسها فلا يحتاج الى الواسطة اى ضارب لزيد لان المضاف اليه ليس من جنس
المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك يكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد وتكلف بعضهم فى اضافتها الى فى
اضافة الصفة الى فاعلها مثل قولك الحسن الوجه بتقدير من البيانية متعلق بتكلف فان ذكر الوجه الذى هو
فى قولنا جائنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فيكون الوجه مبينا لموضع الحسن فتناسب من البيانية له فتدخلها كيد البيان
كما تزاد فى التمييز فى قولك لله دره من فارس وقال عز من قائل لتاكيده ايضا فان فى اسناد الحسن فى قولك زيد
الحسن الى زيد من قبيل ذكر موضع الحسن ابهاما فانه لا يعلم منه انه اى شئ منه اى من زيد حسن يعنى لا يعلم من قولك زيد
حسن انه اى عضو من اعضائه واى وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن لتعليم ما هو المقصود والمراد واذا ذكر
الوجه بقولك زيد الحسن الوجه تبين المراد فكانه قال زيد الحسن من حيث الوجه كما فى قولك طاب زيد من حيث
النفس ويحتمل ان يكون الاضافة ههنا بمعنى فى لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف يكون
الاضافة بمعنى فى لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد فيه كما ان اليوم فى قولك ضرب اليوم محل للضرب
حيث وجد فيه فالمعنى الحسن موجود فى الوجه كما ان الضرب موجود فى اليوم فجاز ان يكون الاضافة بمعنى فى كما
كانت فى ضرب اليوم فان قلت هذا اى كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه فى الحقيقة والواقع تخصيص لان
الحسن كان عاما شائعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به وافادت الاضافة
التخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد شيئا من الاشياء الا تخفيفا فى اللفظ فقط وفى هذا المثال
قد افادت الاضافة اللفظية التخصيص ايضا كما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون فى الوجه وغيره كما
ان الغلام فى قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام رجل او امرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا
اضافة

كاضافة

كاضافة الغلام الى الرجل قلنا لا نم ان هذا فى الحقيقة تخصيص لانه كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة بالفاعل
الذى هو الوجه لان الفاعل مما يخصص لانك اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان
يصدر من زيد وعمرو وغيرهما فلما قلت زيد خصصته به كذلك الوجه فى قولك الحسن وجهه يخصص الصفة
بكونها قائمة به فلا يكون التخصيص مما تفيد الاضافة لانه حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل فليست فائدة
الاضافة الا التخفيف فى اللفظ فى جانب المضاف اليه سيأتى وهى اى الاضافة بتقدير حرف الجر فالضمير راجع
الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
على ما طبع غير مرة معنوية اى منسوبة الى المعنى اى معنى لفظ المضاف لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص لانها
اى لان هذه الاضافة تفيد معنى فى المضاف تعريفا بدل من معنى بدل البعض من الكل او تخصيصا عطف على
تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية المعنى الذى فى المضاف اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لان
كون المضاف اليه معرفة او نكرة سرى الى المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا او مخصوصا وهو
معنى فى المضاف واذا نسب اليه ولفظية اى منسوبة الى اللفظ اى لفظ المضاف والمضاف اليه وكليهما جميعا
سميت بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال تخفيفية لافادتها التخفيف
فقط يعنى فائدتها منحصرة فى اللفظ دون المعنى يعنى لا يفيد شيئا زائدا على المعنى الاول لعدم سرايتها
اليه اى لا تسرى فائدتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال فيها لما كان فى اللفظ فقط اختص فائدتها فيه ايضا
لان الفائدة تكون على قدر الاتصال لان الجزاء على قدر العمل ولما قسمها الى المعنوية واللفظية اراد ان يفصل
كل واحد منهما ويبين انواعهما وشرائطهما وفوائدهما ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دابه فقال مصدرا بالفاء
المشعرة للتفصيل وتعريف اللام العهد الخارجى على سبيل ترتيب اللف والنشر فالمعنوية التى هى قسم من الاضافة
اى فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها ولانها اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون قيدها على الاصل
علامتها قدره ليصح الحمل بقوله ان يكون وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف اى ذات ان يكون لا يخفى على من له
قلب سليم المضاف فيها غير صفة والصفة المنفية ثلث ولذا قال الشارح كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
يعنى لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلث مضافة بالجر صفة الصفة الى معمولها فاعلها بدل البعض من معمولها
الجر

سواء
او مفعولها قبل الاضافة اى قبل اضافة الصفة كان فاعلا لها او مفعولا لها واذا اضيفت يصير مضافا اليه فح يكون
التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل او المفعول مجازا باعتبار الكونية مثل قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم فهى على ضربين
اما ان يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح سواء لم يكن المضاف فيها صفة كغلام فى قولك
غلام زيد واما ان يكون المضاف صفة مضافة الى غير معمولها يعنى الى الاجنبى حيث لم يكن فاعلها ولا مفعولها
قبل الاضافة ولا بعدها وهو قول الشارح او كان المضاف صفة اسم فاعل او اسم مفعول او الصفة المشبهة
ولكن غير مضافة الى معمولها فاعلها ومفعولها بل لم يكن مضافة الا الى غيره اى غير المعمول كمصارع مصر بالتنوين
لانه اسم جنس وليس بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير معموله وهو المصر فانه ليس بمعمول
له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى فى لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم وكريم البلد
والاضافة ايضا بمعنى فى لان الكرم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة الى غير معمولها
واحترز به اى بقوله مضافة الى معمولها عن ان يكون المضاف صفة مضافة الى مفعولها نحو ضارب زيد
فانه فى الاصل ضارب زيدا بالنصب على انه مفعوله وعن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو حسن الوجه
فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ما سيجئ لهما زيادة تحقيق وهى اى الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء ثلثة اقسام فانحصر استقرائى لانها اما بمعنى اللام سميت لامية لان المضاف يصير
مختصا للمضاف اليه بالاضافة اليه فناسب الاضافة ان يكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام
الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخان النار فيما
اى فى المضاف اليه الذى هو عدا جنس المضاف بالنصب لانه مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه
راجع الى الموصول وظرفه عطف على جنس المضاف اى ظرف المضاف اى لا يكون المضاف اليه فى التركيب
الاضافى صادقا على المضاف اى لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وغيره عطف على المضاف
يعنى ولا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير المضاف ولا ظرفا له اى ولا يكون المضاف اليه ظرفا
للمضاف كما لا يكون صادقا عليه وعلى غيره نحو غلام زيد فان المضاف اليه هو زيد ليس جنسا للمضاف
الذى هو الغلام حال كونه صادقا عليه لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان
الغلام

الغلام رق وزيد حر ولا ظرفه لعدم الحلول فيه وهو ظ فاضافة الغلام اليه اى الى زيد بمعنى اللام يعنى يكون الغلام مخصوصا
لزيد ومملوكا له اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية سميت بيانية لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اى
جنس هو ومن البيانية ايضا تبين ان ما قبلها من اى جنس فتناسبا فى جنس المضاف يعنى فى الاضافة التى يكون
المضاف اليه فيها جنس المضاف ويصلح ان يتخذ منه الصادق بالجر صفة المضاف لا المضاف اليه كما هو المتبادر عليه
اى على المضاف اى فى المضاف اليه الصادق على المضاف يعنى يصح حمله عليه وعلى غيره اى على غير المضاف بشرط
متعلق بقوله الصادق ان يكون المضاف ايضا اى كالمضاف اليه صادقا على المضاف اليه وعلى غير المضاف اليه يعنى
كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعنى على ما لا يكون خاتما من الفضة بحسب النسب الاربع
كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه
الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدراهم فضة فيكون بينهما اى بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة
عموم وخصوص من وجه واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لا يصدق احد الشيئين على ما يصدق عليه الآخر او
يصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثانى اما ان يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر او لا والاول
التساوى كالانسان والناطق والثانى اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس او لا والاول
العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان بلا عكس والثانى
العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وههنا ثلث صور ما يجتمعان فى شئ كالحيوان الابيض و
فى الحيوان الابيض والثانى والثالث ما يصدق احدهما دون الآخر كالحيوان الاسود والجماد الابيض التباين
والتساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فيه فى مادة
ويفترقان فى مادتين كذا فى علم الميزان من اراد تفصيله فليرجع اليه واما بمعنى فى فى ظرفه اى فى ظرف المضاف
اى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحلا له بان يكون زمانا او مكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه
ظرف للمضاف ومحل له والحاصل اى حاصل البيان فى هذا المقام يعنى حاصل ان تكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية
وظرفية وبيانه ان المضاف اليه فيها لا يخلو اما مباين للمضاف بان لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر

كالانسان والفرس لما عرفت من النسب الاربع وح اي حين ان يكون المضاف اليه مباينا للمضاف على ما قلنا ان كان
المضاف اليه ظرفا له اي للمضاف بان يكون زمانا او مكانا له باعتبار وقوعه فيه فالاضافة بمعنى في
لما قلنا والا اي وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف حين التباين فهي اي فالاضافة بمعنى اللام فحصل
القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية واما مساو له يعني اما ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف
بان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر بان كانا لفظين مترادفين كليث واسد وحبس ومنع او
اعم عطف على مساو يعني يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره مطلقا يعني يكون بينهما عموم وخصوص
مطلق فيكون العام هو المضاف اليه كاحد اليوم فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم
خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يك شنبه فالاضافة على التقديرين اي على تقدير المساواة بينهما وعلى
تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا ممتنعة لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد
لم يحتج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم
الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين واما اخص مطلقا يعني يكون المضاف اليه اخص مطلقا
بان يكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه كيوم الاحد فقد عرفت ما بينهما
من النسبة وعلم الفقه لان الفقه علم مخصوص يبين ما يلزم المكلف من المعروف والمنكر على ما قيل الفقه
معرفة النفس ما لها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة وشجر الاراك
وهي جمع اراكة وهي في الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسواك الذي يستاك به تنبت في ديار العرب
يجلب منها الى البلدان التي يسكن اهل الاسلام فيها لكون المسواك سنة فيكون خاصا والشجر
بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار اولا فيكون عاما يصير خاصا
بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك فالاضافة ح اي حين كون
المضاف اليه خاصا مطلقا بمعنى اللام لان المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كانه مباين ايضا
للمضاف ولم يكن ظرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا

القسم

القسم والقسم الذي يكون المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفه قسما واحدا واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه كالخاتم والفضة والباب والساج فالاضافة فيه اي
في هذا القسم بمعنى من البيانية لان المضاف اليه ح يبين المضاف لكونه جنسا للمضاف فتسمى من البيانية لانها
ايضا للبيان فهذا القسم قسم ثالث فصار اقسام الاضافة المعنوية به ثلثة اقسام والا اي وان لم يكن
المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه فهي اي الاضافة على هذا التقدير ايضا اي كما
ان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك هيهنا يكون بمعنى اللام لان المضاف اليه
اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مباينا له وليس بظرف له فكانت بمعنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان
مباينا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك هيهنا فاضافة خاتم الذي هو
متفرع الى اصله الذي هو فضة في قولك خاتم فضة بمعنى من البيانية لان الفضة اصل له وهو ايضا
متفرع منها والمتفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من البيانية واضافة الاصل مثل فضة
الى الفرع مثل خاتم تكون بمعنى اللام لانه ليس اصلا لها ولا ظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولما كان
اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شايعا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم يأت له مثالا لما انه كثير لم يحتج الى
المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله
اتى له مثالا فقال كما تقول عند التمادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس فضة خاتمك خير يعني
جيدة من فضة خاتمي او بالعكس نحو فضة خاتمي جيدة من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما
تقول حديد سيفي جيد من حديد سيفك ولما كانت الاضافة المعنوية منقسمة ثلثة بالاستقراء
ولكن تقدير الحرف ظاهر في قسمين منها البيانية والظرفية بحيث لم يحتج فيهما الى البيان وفي تقديره
في قسم منها وهو اللامية نوع خفاء اراد ان يبينه فقال منبها واعلم ايها الطالب المنصف انه
اي الحال والشان لا يلزم اي لا يجب فيما هو بمعنى اللام اي في الاضافة التي تكون بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها اي باللام قوله ان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه بالمضاف ومتى
حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام

فقولك في اضافة العام الى الخاص يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام لما عرفت سابقا والحال انه لا يصح اظهار
اللام فيه اي في هذا القول لانه لم يستعمل يوم لاحد باظهار اللام كما استعمل قولك غلام زيد لزيد وبهذا الاصل
الذي هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكتفي فيها افادة معنى الاختصاص يرتفع الاشكال عن كثير من مواد
الاضافة اللامية لانه اذا لم يجب اظهار اللام لا يرد الاشكال بانه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد
وعلم الفقه لامية مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه ولا يحتاج مبني للمفعول
فيه اي في مثل قولك يوم الاحد الى التكلفات البعيدة مثل ان تقول في يوم الاحد يوم مخصوص للاحد
باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى
اسمه وخص به وفي علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزءا منه فاضيف الكل الى الجزء بالعلاقة
الجزئية وخص به وكذا قولك شجر الاراك مثل قولك كل رجل وكل واحد يعني ان لفظ الكل عام
ويصير خاصا بالاضافة الى ما يفيد اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص لرجل وللواحد لان اضافة العام
الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به بسبب الاضافة ولما بين انواع
الاضافة المعنوية اراد ان يفرق بينها بالقلة والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل في الاستعمال
على منوال بيان غير المنصرف فيما سبق فقال وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم اي في استعمالات
النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلا في قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه
تكون مجازا بعلاقة الزمانية فاضافة الشيء الى فاعله الحقيقي تكون اولى واما المضاف في اللامية
فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفي البيانية فمتفرع منه فيكون الاضافة فيهما حقيقة والعمل بالحقيقة
في هذا الفن هو الاولى وردها اي ورد الظرفية اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام وجعل هذه
الاضافة لامية لما ان المضاف اليه مباين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا كغلام رجل فان
معنى قولك ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه اي بسبب كون الضرب واقعا في اليوم
كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع للتهيئ
لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة للامور فصار كان الكوكب مختص
للمرأة

للمرأة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص لها فان قلت فعلى هذا اي على رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية
الى الاضافة اللامية يمكن رد الاضافة التي تكون بمعنى من ايضا اي كما امكن رد الاضافة
بمعنى في الى اللامية الى الاضافة التي تكون بمعنى اللام فتكون الاضافة المعنوية قسما واحدا
فقط وهو كونها بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل للاختصاص الواقع بين
المبين بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بيّن والمبيّن بفتحها لانه اسم
مفعول منه ايضا لان الخاتم عام صالح لان يكون فضة وغيرها ولما اضيف الى الفضة تخصص
بالاضافة اليها كالغلام المضاف الى رجل فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار
تفرعه منها قلت نعم يمكن رد الاضافة التي بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص
لكن اي الا انه لما كانت الاضافة بمعنى في يعني الاضافة الظرفية قليلة بالنسبة الى غيرها ردوها
اي رد النحاة هذه الاضافة الى الاضافة التي تكون بمعنى اللام تقليلا نصب على العلية لقوله
ردوها للاقسام اي لاقسام الاضافة المعنوية لان التقليل يسهل ضبطه وارتكب التكلف فيما قل
استعماله واما الاضافة التي تكون بمعنى من البيانية فهي كثيرة في كلامهم اي كلام النحاة او
العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه فالاولى بها اي بالاضافة بمعنى من ان تجعل قسما على حدة
اي براسها من غير ان تنضم الى الاضافة بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يليق ان يجعل قسما براسه
ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير لان الرد يكون لادنى ملابسة وذلك مجاز واذا ردت هذه
الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز في امور شتى ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية شرع في
ايراد امثلتها ذاهبا الى الصنعة البديعية التي هي كون النشر على ترتيب اللف ليفيد زيادة
معرفة بها كما هو دابه فقال نحو مبتدأ غلام زيد مثال خبر للاضافة التي تكون بمعنى اللام لان المضاف اليه
وهو زيد ليس جنسا للمضاف وهو غلام ولا ظرفا ايضا فتكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود
المشروط اي غلام مخصوص لزيد ونحو خاتم فضة مثال للاضافة التي تكون بمعنى من البيانية لان المضاف
اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويتخذ منه اي خاتم متخذ من فضة ومصنوع منها ونحو ضرب اليوم

مثال للاضافة التي تكون بمعنى في لان المضاف اليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح اي ضرب واقع
في اليوم فاضيف الى زمانه الذي دخل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون الاضافة ظرفية بمعنى
في ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها وايضاحها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو اما
لفظي وهو التخفيف ولكنه لم يبينه لوضوحه لان المعنوية تفيد التخفيف ايضا واما معنوي وهو قسمان
تعريف المضاف او تخصيصه فقال وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف [illegible] وفيه اشارة
الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه في التعريف يعني فايدتها ان يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفا
من المضاف اليه ويكون المضاف في التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ما سيأتي من انه المختار
مصاحبا مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية التي هي هيئة غلام زيد في الاضافة المعنوية
التي يكون المضاف معرفة معها فلا يرد بالاضافة المعنوية التي تفيد التخصيص موضوعة وضعا نوعيا
للدلالة على معلومية المضاف لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج لان
لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التنوين يجب ان يمتزج بمعناه ليكون
قدر منزليته المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف من المضاف اليه المعرفة لانه عطف على قوله
لان الهيئة اي لان نسبة امر غير معين الى امر معين كنسبة غلام الى زيد في قولك غلام زيد يستلزم
اي توجب تلك النسبة معلومية المنسوب ومعهوديته اي كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل
ان الاضافة ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف فان ذلك اي نسبة امر الى معين تستلزم
معلومية المنسوب غير لازم كما لا يخفى وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوب الى المعين
وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدا لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية
وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا
الوضع فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد وله غلمان كثيرة من غير اشارة الى واحد معين من غلمان له
مزيد اختصاص بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر او غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع
اطلاق اللفظ اليه دون ساير غلمانه فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف

و

ومعهوديته قلنا ذلك اي ما يقال من نحو جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا
حتى لا تفيد الاضافة المعنوية التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب
الاضافي موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع
والاستعمال لا يزاحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا قوله ذلك مبتدا وقوله كما خبر له اي كما ان
المعرفة باللام يعني الاسم المعرف بالتعريف الجنسي المنزل منزلة النكارة في اصل الوضع لواحد معين من
الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم ثم قد يستعمل اي المعرف باللام بلا اشارة الى واحد غير معين
على خلاف الوضع كما في قوله اي قول الشاعر ولقد الواو للقسم والمقسم به محذوف اي والله واللام في ولقد جواب
القسم كما في قوله تعالى تالله لاكيدن امر فعل مضارع متكلم وحده من مر يمر على اللئيم متعلق به واللئيم فعيل
بمعنى فاعل للمبالغة من لام يلام مثل سال يسيل وهو من كان في الاصل شحيح النفس يسبني من سب يسب
مثل مد يمد وهو الشتم والقدح وقع صفة لقوله اللئيم لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفايدة فيه
وهو مجهول غير معين ومثل قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وذلك اي ما يقال من نحو جاءني غلام من غير اشارة
الى واحد معين جار على خلاف وضعه وما كان على خلاف الوضع لا يعارض الوضع والفرق بين غلام لزيد
وغلام زيد ان الاول واحد من غلمانه غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثاني الغلام
المعين اذا كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا
سواء كان لزيد غلمان كثيرة او لا قوله وليس يجري هذا الحكم اي حكم افادة هيئة التركيب الاضافي
تعريف المضاف وضعا مع المضاف اليه المعرفة جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قولهم ان هيئة التركيب
الاضافي موضوعة لافادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير ومثل وشبه
لانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس يجري هذا الحكم في
نحو غير ومثل وانما قال الشارح في نحو ليشمل ما هو بمعناه كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك
ولم يستثن المص هذه الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب والاكثر فان اضافتها
لا تفيد التعريف اي لا تجعل كل واحد منها معرفة وان كانا مع المضاف اليه المعرفة اي وان كان كل واحد منها مضافا

الى المعرفة لتوغلهما في الابهام لان مغايرة ذات زيد في قولك جاءني غير زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات
لان كل من في الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا مثلية في قولك جاءني مثل زيد لا تخصص ذاتا وفي الرضي
واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فيها التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك
وكل ما كان بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبيهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص
ذاتا دون اخرى وكل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة لا تخصص ذاتا لان المثلية
تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم الى غير ذلك الى هنا كلامه الا ان يكون للمضاف اليه
اي للذي اريد اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز لعلاقة الاولية ضد واحد كالسكون فان له ضدا واحدا
وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك يعرف مبني للمفعول اي ذلك الضد بغيريته اي بكونه غير ما
اضيف اليه غير لانحصار الغير فيه كقولك عليك اسم من اسماء الافعال اي الزم بالحركة ودام عليها فان الحركة
مع الحركة غير السكون فان الله لا يحب البطالين وغير هنا بالجر صفة للحركة المعرفة باللام فحكم بتعريفه
بالاضافة الى السكون وقيل الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده وقيل الحركة كونان
في انين بمكانين والسكون كونان في انين في مكان واحد وكذلك اي كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد
يعرف غير بالاضافة اليه كذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم
كابي ح وابي يوسف والشجاعة نحو علي بن ابي طالب وخالد بن الوليد فقيل له اي للشخص المشتهر في ذلك
الشيء جاء مثلك كان مثل معرفة بالاضافة اليه كما اذا قيل لابي ح او لعلي رض جاء مثلك او شبهك اذا
قصد بالمثل الذي يماثله في الشيء الفلاني يعني في العلم او الشجاعة وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي
تخصيص المضاف اي فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعد ان كان عاما يقبل الخصوص صاحبا
مع المضاف اليه النكرة لما سبق في افادتها التعريف مع المعرفة نحو غلام رجل فان التخصيص في عرف النحاة تقليل
الشركاء وكذلك ان الغلام الذي اريد اضافته قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة يعني يصلح
لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان او امرأة غير مختص بواحد منهما فلما اضيف الى رجل كقولك غلام
رجل وصار مملوكا له خرج عنه غلام امرأة لان ما يكون غلام رجل لا يكون غلام امرأة وحده وقلت الشركاء فيه اي في الغلام

المضاف

المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير ان يتعين ولما فرغ من بيان فائدتها
شرع الى بيان شرطها الا انه اخره لكون المقصود الاهم الغاية فقال وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية
ومبناها وما يتوقف عليه تجريد المضاف اي ما اريد اضافته بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمصدر
مضاف الى المفعول اي تعريته ما اريد اضافته لا مطلقا بل اذا كان معرفة باي وجه كان والمراد ما يقبل التجريد
ومن شانه ان يضاف لان ما لا يقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شانه الاضافة ولا يضاف ايضا
من التعريف الذي يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول الاعلام الشخصية فان كان
ما اريد اضافته ذا اللام كالغلام او ذا النداء مثل يا رجل حذف لامه او حرف ندائه وان كان علما مثل زيد
وعمرو نكر ذلك العلم اولا بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم كما سبق تفسيره في اخر بحث غير
المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به كما سبق هذا ايضا هناك وان لم يكن ما اريد اضافته
معرفة من المعارف التي يصح تجريدها بل كان نكرة فلا حاجة فيه الى التجريد بل لا يمكن التجريد لان الخالي عن التعريف
لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود او المراد عطف على مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن
التعريف وتخليته او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثاني الى الفاعل بالتجريد
تجرده وخلوه من التعريف اي وجوده اي وجوده مجردا او عاريا من التعريف عند الاضافة سواء كان ما اريد اضافته
نكرة في نفسه كغلام من غير احتياج الى تجريد او كان ما اريد اضافته معرفة جرد عن التعريف عند الاضافة على
احد التوجيهين السابقين وانما وجب التجريد في الاضافة المعنوية ولم يضف من غير تجريد لان المعرفة التي
يجوز اضافتها بعد التجريد على قسمين اما ان تضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها لو اضيفت الى النكرة من غير تجريد
مثل الغلام رجل بالاضافة لكان هذا العمل اي اضافة المعرفة الى النكرة طلبا للادنى وهو التخصيص الحاصل بالاضافة
الى النكرة مع حصول الاعلى وهو التعريف لان التعريف تعيين والتخصيص تخصص لا تعين ولا شك ان المعين
اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى قبيح جدا لانه ليس من شان العاقل ان يتعب نفسه في طلب الادنى
مع وجود الاعلى عنده ولانها لو اضيفت الى المعرفة على سبيل الفرض مثل الغلام زيد بالاضافة لكان هذا الاضافة
تحصيل الحاصل وهو لا يحصل وفي الرضي لان الغرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل في المعرفة فيكون

تحصيل الحاصل ومن الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهي التعيين انتهى فتضييع الاضافة
على التقديرين حيث اي لانها لا تفيد تعريفا اي تعريف المضاف مع المعرفة ولا تخصيصا اي تخصيصه مع
النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف
ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص
ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد من التجريد فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علما في الامتناع يعني كما يمتنع الاول يمتنع الثاني ايضا لان العلمية المذكورة فيهما
سواء نحو النجم والثريا تصغير ثروى تانيث ثروان مثل عطشان وعطشى وثروان ذو ثروة
وهي الاجتماع واصل ثريا ثريوا قلبت الواو ياء وادغمت احدى اليائين في الاخرى ثم عرف
باللام ثم جعل علما لنجوم مجتمعة والصعق وابن عباس رض والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة
ثم جعل علما لعبد الله بن عباس رض لانه اذا قيل قال ابن عباس رض هكذا لا يتبادر الى الفهم الا عبد الله
ابن عباس رض في لزوم المعرف متعلق بقوله لا فرق فما بالهم اي ما حالهم وشانهم جوزوا هذا اي
جعلوا المعرفة علما دون ذلك ولم يجوزوا اضافة المعرف الى المعرفة او النكرة واي فرق بينهما
مع انهما في جعل المعرفة معرفة سواء قيل لا نم ان في هذه الامثلة يعني في النجم والثريا والصعق وابن
عباس رض وامثالها تعريف المعرف اي جعل المعرفة معرفة بل فيها اي في هذه الامثلة زوال تعريف
وهو التعريف الحاصل باللام في الثلثة او الاضافة في الاخير وحصول عطف على زوال اي فيها حصول تعريف
آخر وهو التعريف الحاصل بالعلمية لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها فانها اي فان هذه
الامثلة حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة لما قلنا ان العلمية
لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها
لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر ان تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع
التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل انما يلزم تبديل تعريف بتعريف
آخر يعني زال التعريف اللامي او الاضافي وحصل بدله التعريف العلمي فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم

ازالة

ازالة تعريف وافادة تعريف آخر كالنواسخ وما اجازه اي التركيب الذي فيه اضافة المعرف باللام اجازه
الكوفيون من تركيب بيان لما في قوله وما الثلثة الاثواب حيث اضيف الثلثة الى الاثواب مع انه
معرف باللام من غير تجريد وشبهه بالجر عطف على الثلثة الاثواب من العدد المعرف باللام المضاف الى
معدوده بلا تجريده ووجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان في المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة
وانما جئ المضاف اليه لغرض بيان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث
ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان المعرف من اي نوع
هو كذا في الرضي وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا ولم يقل به احد نحو
الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا نصب على التمييز واستعمالا اما ضعفه قياسا فلما
ذكر من لزوم بيان ما تحصيل الحاصل لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الاضافة واذا
اضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل واما ضعفه استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من
ترك اللام من ذي اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء قال ذو الرمة ايا منزلتي مي
سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث
الاثافي جمع اثفية بضم الهمزة واحد من الاحجار الثلثة التي يوضع القدر عليها وصفها
على الاثافي واضاف الثلث الى الاثافي بعد التجريد والديار جمع دار جمع كثرة والقلة ادؤر
بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كاسد واسد البلاقع صفة الديار جمع بلقع
بفتح الباء اي الخالي والديار الخاليات عن الماء وانواع النباتات ويستلزم الخلو عنهما الخلو
عن الانسان والحيوانات وقول الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك
خمسة الاشبار واما ما جاء في الحديث اي الخبر المنقول عن النبي عم من قوله عم بيان ما بالالف
الدينار باضافة الالف المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف
جوازا اي تصدقوا فضل البدل اي محمول على ان الدينار بدل البعض من الكل وانما ذكر الالف للحث على
الخير يشعر به ذكر الدينار بعده بدلا عنه دون الدراهم او على انه عطف بيان لانه يجري مجرى

التفخيم لما قيل يقصد فوايا الابهام لم يعلم ان الالف ما هو فبينه بجعل الدينار عطف بيان له دون الاضافة
اى لا يحمل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا تجريد كما ذهب اليه الكوفيون والا لكان اختيار
غير الفصيح وهذا البحث شاح بحر البلاغة رشحة من امواجه صلوات الله عليه وعلى ازواجه والاضافة
اللفظية علامتها اى قرينتها شيئان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا
لذلك المشتق يعنى فاعله او مفعوله قبلها ثم يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما او كلاهما
لم يكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط واشار الى الاول بقوله ان يكون المضاف فالاطلاق مجاز
بعلاقة الاولية صفة مشتقة والمشتق عليها ثلثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله
واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلها احترز بهذا القول
عما اى عن المضاف الذى اذا لم يكن صفة بل كان اسما محضا نحو غلام فى قولك غلام زيد وخاتم
فضة واشار الى الثانى بقوله مضافة الصفة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
فالاطلاق مجاز بعلاقة الكونية احترز بهذا القول عما اى عن المضاف الذى اذا كانت
فالتانيث باعتبار المعنى مضافة الى غير معمولها يعنى صفة مضافة الى الاجنبى بحيث
لم يكن معمولا لها فحينئذ تكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة
الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقة نحو مصارع فى قولك مصارع مصر وكريم فى قولك
كريم البلد فان المصر والبلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل وان كان كل
واحد منهما معمولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب اليوم مثل ضارب
فى قولك ضارب زيد هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لانه كان فى الاصل ضارب زيدا
بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف ونحو حسن فى قولك حسن الوجه هذا من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها لانه فى الاصل كان حسنا وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير
المجرور فى الصفة فصار حسن وجه فعوض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل
التخفيف من الجانبين على ما سيجئ ونحو معمور الدار فى اسم المفعول ولم يمثل له المص لا الشارح

مع

مع ان اضافته لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تأمل ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة من الفوائد الا
تخفيفا لا تعريفا يعنى لا تفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ولا تخصيصا يعنى لا تفيد ايضا تخصيص
المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف لكونها فى تقدير الانفصال وان كان فيها اتصال
لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب
كالمجرور بالحرف الزائد واذا فات فيها الاتصال المعنوى لم تفد شيئا من التعريف والتخصيص بل لا تفيد الا
تخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فيه اشارة الى فائدة الحصر اى لا تفيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة المعنوية
لو افادتها بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ كما فى ضارب زيد يسقط
من معنى ضارب شئ فى مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد ولما سقط التنوين
بالاضافة سقط الشدة وبقى اصل الضرب وهذا لم يقل به احد بل المعنى فى الاضافة اللفظية على ما كان
عليه فى الفاعل او المفعول قبل الاضافة وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغى ان يكون
على الفعل من الرفع والنصب فيها اولى ليظهر اثر المشابهة وفائدتها الا انه يطلب التخفيف اللفظى
ولهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيتها والتخفيف اللفظى فى هذه الاضافة على ثلثة اقسام على ما
بينه الشارح وعلى ما يقتضيه العقل اما ان يكون ذلك التخفيف فى لفظ المضاف فقط بحيث لم يتجاوز
الى لفظ المضاف اليه ويكون بحذف التنوين اى تنوين المضاف حقيقة يعنى لم يكن التنوين ساقطا قبل
الاضافة لشئ آخر بل انما يسقط بالاضافة مثل ضارب زيد او حكما بان يكون ساقطا قبل الاضافة
بجعل غير منصرف فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما مثل حواج بيت الله فان حواج
جمع من حج اصله حوائج على وزن مساجد واساود بسقوط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما حاج
نسقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا احمر كم او بحذف عطف على قوله بحذف التنوين نونى التثنية
والجمع المذكر السالم مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما عطف على قوله اما فى لفظ المضاف اى اما ان
يكون التخفيف فى لفظ المضاف اليه فقط بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون بحذف الضمير اى الضمير المتصل
بالفاعل واستتاره يعنى لا يحذف نسيا منسيا بل يجعله مستترا فى الصفة لكونه رابطا الصفة بالموصوف

الراجع الى الموصوف

حتى لو حذف نسيًا لبقيت الصفة بلا رابطة فتقبح على ما سيأتي تحقيقه كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه برفع غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول حذف الضمير من غلام للتخفيف واستتر عطف
تفسير للحذف في القائم لئلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل واضيف
القائم اليه اي الى الغلام للتخفيف اي كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف في المضاف اليه فقط فصار القائم الغلام
بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف في جانب المضاف اليه واما في المضاف والمضاف اليه عطف على لفظ
المضاف اليه وفي المضاف وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف معًا اي حال كونهما مصاحبين في
حصول التخفيف غير مختص باحدهما نحو زيد قائم الغلام اصله قائم بالتنوين غلامه بالرفع لانه فاعله والضمير
يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذي هو غلامه بناء على العمل السابق فالتخفيف
في المضاف الذي هو قائم حاصل بحذف التنوين والتخفيف في المضاف اليه الذي هو الغلام حاصل
بحذف الضمير منه واستتاره اي بنقل الضمير من الغلام وجعله مستكنًّا في الصفة لان الاستتار اخف
من البارز فحصل التخفيف فيهما معًا والقسمان الاخيران لا يكونان الا في الوصف اللازم لان
المتعدي يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا النقل مثل ضارب زيد ومن ثمه اي من جهة واجل
وجوب افادة الاضافة هذا التركيب من قبيل تتابع الاضافات تمثل قول الشاعر حمامة جرعى حومة
الجندل اسجعي ومنه قوله ذكر رحمة ربك ومثل هذا لا يخل بالفصاحة وقد وجد في النظم المعجز اللفظية
التخفيف والمصدر وهو الافادة جار لفاعله وناصب لمفعوله ومن جهة وجوب انتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص اختلف في الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو
المتعارف في مثله جاز تركيب يكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة للنكرة نظرًا الى وجود التخفيف
وانتفاء افادة التعريف مثل مررت برجل حسن الوجه بجر الحسن على انه صفة لرجل باضافة الصفة
الى معمولها فاعلها لما عرفت وجعلها صفة للنكرة لكون الصفة ايضا نكرة لانها بالاضافة لم تفد
الا تخفيفًا في اللفظ لكون المعنى على الانفصال ولذا يكون جر المضاف اليه غير اصلي لكونه مرفوعًا في الاصل
فمن جهة واجل انها اي الاضافة اللفظية لم تفد تلك الاضافة تعريفًا اي تعريف المضاف اذا كان المضاف
اليه

اليه معرفة جاز هذا التركيب وجوازه مبني على امرين وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه
وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا وامتنع تركيب يكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفةً
للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها شرط مثل مررت بزيد حسن الوجه بجر الحسن على انه صفة لزيد المعرفة
فلو افادت الاضافة اللفظية تعريفًا اي تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة لم يجز التركيب
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفًا وتنكيرًا لانه يكون المضاف
ح معرفةً بالاضافة مع كون ما وصف به نكرةً ولجاز التركيب الثاني لكون المعرفة اذن اي حين افادت
تعريف المضاف صفة للمعرفة لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابقا تعريفًا فينبغي
ان يجوز والمراد هذا جواب لسؤال اورده الهندي حيث قال فان قيل ثمه اشارة الحصر المذكور وجواز هذا
الكلام يبتني على عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص اي المشار اليه
بثمه وهو اي المشار اليه بثمه مجموع امور ثلثة لا كل واحد منها وجوب بدل من امور بدل البعض افادة
الاضافة اللفظية التخفيف بالنصب لانه مفعول وانتفاء التعريف عطف على وجوب وانتفاء
التخصيص يستلزم اي المشار اليه بثمه والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدا وهو قوله والمراد
جواز التركيب الاول وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرًا الى الامر الاول ويستلزم ايضا امتناع التركيب
الثاني وهو قوله مررت بزيد حسن الوجه نظرًا الى الامر الثاني ولا يلزم من ذلك اي من كون المشار اليه بثمه
مجموع امور ثلثة ان يكون فاعلا يلزم لكل واحد من تلك الامور الثلثة التي هي وجوب افادة التخصيص
دخل بالرفع لانه اسم ان يكون في ذلك الاستلزام يعني في استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء
التركيب الثاني لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم
امتناع الثاني انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص في الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع
وان لم يوجد التخصيص بل يجوز ان يكون الاستلزام باعتبار بعضها اي بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل
فيصح ان يكون المشار اليه بثمه مجموع تلك الامور باعتبار ان يكون للاكثر دخل في الاستلزام فلا يرد مبني
للمعلوم من ورد يرد ورودًا انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص لا لنفي الجنس ودخل مبني

على الفتح اسمه في ذلك الاستلزام ظرف مستقر خبرها اى لا دخل موجود في ذلك الاستلزام اللام في لانتفاء
متعلق باسم لا مرفوع محلاً على انه فاعله تقديره لا دخل لانتفاء التخصيص موجود وكاين في ذلك الاستلزام
مثل قولك لا ضرب رجل كاين في الدار وهي مع اسمها وخبرها خبر ان وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محلاً
على انها فاعل لا يرد ولا يعلم لك ان يكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم آل جهدك ومن جهته واجل انها
اى ان الاضافة اللفظية تفيد تخفيفاً في اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول
على الاول والثاني على الثاني وانه ايضاً مما يدل على ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف في اللفظ فقط جاز تركيب
يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل الضاربا زيد والحسنا وجه او جمعا على حدة مثل
الضاربو زيد والحسنو وجه لحصول المقصود من الاضافة اللفظية وهو التخفيف في اللفظ بحذف النون
فيهما بالاضافة لما سيجيء وامتنع تركيب يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه
اسم مجرد عن اللام سواء كان علماً او لا مثل الضارب زيد والحسن وجه لعدم حصول التخفيف المقصود من
الاضافة اللفظية لان تنوين الضارب في هذا التركيب انما سقط للالف واللام اى لدخول لام التعريف
عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين لا للاضافة
لان الساقط اولاً لا يمكن سقوطه ثانياً ولذا اضيف لا يكون في الاضافة فايدة فتضيع فوجب ان
يمتنع اضافته ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع اى في جواز التركيب الاول وامتناع الثاني لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص كما لا دخل لانتفاء التخصيص وحده في التفريع الاول وههنا لا دخل لانتفائهما
معاً لان المعرف باللام لا يتصور تعريفه بل يكفي فيه اى في هذا التفريع وجود التخفيف في اللفظ فقط
لان التركيب الاول جائز والثاني ممتنع لحصول الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف اولا وعلى هذا اى على
انه لا دخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص كان الانسب والاولى تقديم هذا التفريع
على التفريع الاول ويقول ومن ثمة جاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل
حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان اصل التفريع الثاني وهو التخفيف فقط مذكور صريحاً واصل التفريع الاول
وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معاً مذكور ضمناً فتقديم المتفرع على المصرح يكون اولى من تقديم
المتفرع

المتفرع على المضمن ولان ما نحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجيب بان النفي مقدم
على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المص لكنه اى لكن المص اخره اى اخر هذا
التفريع لكثرة لواحقه لئلا يلزم الفصل بين اللاحق والملحوق ولان الشيء اذا كثر البحث فيه يجب تاخيره
للبحث فيه خلافاً للفراء اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافاً فانه يجوز تركيب الضارب زيد مستدلاً
باحدى ادلة اربع فصلها الشارح بقوله اما لانه اى لان الفراء توهم ان دخول لام التعريف على الضارب
في الضارب زيد انما هو بعد الاضافة اى بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيد ثم اضيف اليه فحصل
التخفيف جداً بحذف التنوين من المضاف بسبب الاضافة فلم يكن الاضافة ضايعة ثم عرف باللام يعني
ذهب الى ان الاضافة سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا يكون الاضافة ضايعة
بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول اللام كما يكون معارضاً
لفايدتها ابتداء يكون معارضاً لها بقاء واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف الظاهر ان يقول دخول
اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف ودفع بان التعريف غير مناف لكونه موصولاً بل الموصول
ايضاً من المعارف واجاب المص عنه اى عن هذا الدليل في شرحه على كافيته بانه اى بان هذا الدليل يعني تقديم
الاضافة على اللام غير مستقيم بل سقيم لان القول بتاخير اللام عن الاضافة المتقدمة صفة اللام حساً
تمييز المراد بالحس حس البصر واللفظ يعني ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة على الاضافة متعلق
بالمتقدمة مجرد ادعاء حيث لا دليل له ظاهراً ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو مخالف للظاهر لانا نرى
ان اللام سابقة على الاضافة حساً لان الاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف
ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وفي اللام وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر
مرجح وهو كونه محسوساً ملفوظاً ولان اللام لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق ما يعرضه وهو التخفيف
وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات لتقدم الذات على صفته واما ما وقع في شعر الاعشى وهو
اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية شب كور من قوله بيان ما في قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة المجرورة لكونها مضافاً اليها لقوله

الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلا اعادة الجار مطلقا جائز كثير فصار المعنى
باعتبار العطف اى باعتبار عطف عبدها بالجر على المائة لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه الواهب
عبدها فهو اى الواهب عبدها يكون من باب الضارب زيد يعنى فى كون المضاف صفة مفردة معرفة
باللام والمضاف اليه اسم مفرد فكما لا يمتنع ذلك اى الواهب عبدها حيث اتى به بعض البلغاء حتى
لو كان ممتنعا لما اختاره البليغ وان كان بواسطة العطف لا يمتنع هذا اى الضارب زيد فاجاب
المص نفسه عنه اى عن هذا الاستدلال للفراء بما وقع فى شعر الاعشى على الضارب زيد بقوله وضعف جواز
الواهب المائة الهجان وعبدها الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل
والمعنى الذى يهب المائة يعنى ان هذا القول ضعيف فيه اشارة الى انه ضعف من الضعف لا من التضعيف
كما ذهب اليه البعض لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به على اثبات القواعد لان الضعيف
لا يكون فصيحا فكيف يقوى فيها حتى يستدل به لما عرفت من امتناع بيانه لما مثل الضارب زيد
اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيفت الى العلم مثل المضروب عمر لعدم الفايدة المطلوبة
اما فى المضاف او المضاف اليه او فيهما جميعا فى هذه الاضافة وعدم الفايدة فيها ظاهر ولا يخفى
عليك ان فيه اى فى هذا الجواب شوب مصادرة على المطلوب يعنى ان فى هذا الجواب رايحة من جهة
على المدعى المصادرة جعل الدعوى جزءا من الدليل اى جعل النتيجة جزء القياس لان اثبات المطلوب
وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف
على اثبات المطلوب فيتراجعا اللهم هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف اعلم انه انما يستعمل فى
موضع القلة والندرة ويقال متصلا بالاستثناء فى الاكثر لنفى الاثم والخطاء الحاصل بنفى الكل
او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءنى القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تواخذنى يا رب فان
كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة الا ان يقال
المراد به اى بقوله وضعف انه اى هذا البيت ضعيف فى الاستدلال به يعنى ان هذا البيت ضعيف فى
كونه دليلا على جواز الضارب زيد لا فى الفصاحة لانه قوى فيها فح يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب

اذ

اذ لا نص فيه اى فى هذا البيت على الجر لانه لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المائة حتى يصير
بواسطة العطف الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه يحتمل النصب اى نصب وعبدها
حملا على المحل اى محل المائة لانها منصوبة محلا لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اولى لان الاصل
فى التوابع تبعيتها المتبوعاتها فى محلها الا يرى انه لو وصف المائة لانتصب الوصف حملا على
المحل مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب وحملا على انه مفعول معه بناء على ان يكون الواو بمعنى مع
لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه اولانه عطف على قوله اذ لا نص فيه فيكون محلة اخرى
للاستثناء قد يتحمل مبنى للمفعول من التفعل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه مبنى للمفعول ايضا
من التفعل الموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قد يتحمل فى نائب الثانى ما تمكن فيه
للفصل بالعطف لان الشئ اذا كان بعيدا عن العامل يتسامح فيه كما فى رب شاة وسخلتها ويا زيد
والحارث ولان مذهب سيبويه هكذا حيث جاز هذا التركيب اى تركيب رب شاة وسخلتها ويا زيد
والحارث ولم يجز ان يدخل رب ويا على المعطوف نحو رب سخلتها ويا الحارث بادخال رب ويا على
سخلتها والحارث بدون العطف لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضى ان تدخل على النكرة
لانها تقبل التقليل وضده اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضان والمعز ذكرا كان او انثى الا
انه حال صغره لانه يقال رب شاة وسخلتها بدرهم والبيت بتمامه اى بما ذكر قبله ولم يذكر من المصراع
الاول والثانى الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه فيه اشارة
الى ان المبتدا محذوف اى من مدحه الشاعر بزيادة السخاء الواهب المائة اى الذى يهب المائة بساعة
فساعة يعنى فى كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعدد ههنا ليس للحصر بل للكثرة فلا يمنع ان
يكون ما وهبه اكثر من مائة ولا اقل وفى الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد بمائة من الابل
الحديثات النتايج مع اطفالها وهذا اعز من المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد الهجان
وعبدها اى البيض جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث مثل احمر حمر الا انه كسر الفاء لاجل الياء
من النوق جمع ناقة بضم النون وسكون الواو يستوى فيه اى فى الهجان الواحد والجمع كالفلك لانه

اذا كان وزنه على وزن جمال يكون جمعا واذا كان مثل صراف يكون مفردا كما ان الفلك اذا كان
على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل يكون مفردا والهجان صفة للمائة باعتبار المعنى يعني
على اعتبار معنى الجمعية فيها بناء على عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة وهذا مذهب المصنف واما بناء
على مذهب الجمهور فيؤول بالمشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من النوق او بدل عنها
بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الخير والتكثير فيه وللمدح بان ما وهبه كثير وهذا المعنى اليق لان فيه
زيادة مدح ليس في الاول ومن قبيل الثلثة الاثواب يعني من قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده
بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه لما عرفت سابقا كما هو مذهب الكوفيين حيث جوزوا
اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه وعبدها اي عبد المائة اضافه الى المائة اشارة الى كمال
اشتغاله برعاية حقها كانه مملوكها اي راعيها تشبيها له اي التشبيه الراعي بالعبد لقيامه اي الراعي بحق خدمتها
اللام بمعنى في يعني شبه الراعي بالعبد في القيام بحق خدمتها لان الراعي قائم لخدمة المواشي كالعبد ثم
استعير العبد وهو المشبه به للراعي المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد مستعملا
في معناه المجازي وهو الراعي او عبدها حقيقة تمييز فح يكون اضافته اي اضافة العبد الى المائة لادنى
ملابسة اي لعلاقة كونه عبدا لمن هو صاحبها وهذا شايع في كلام العرب مثل كوكب الخرقاء وخذ طرفك
وفي هذا زيادة مدح اذ الممدوح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط وعوذا
بالذال المعجمة جمع عائذ كهود في جمع هائد من عاذ يعوذ وبابه قال يقول اي حديثات النتايج حال من
المائة فح يكون مبينا لهيئة المفعول لان المائة مفعول الواهب وفي هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا
لان المولود قريبا يكون في القلوب محبوبا وما هو محبوب في القلوب يكون هبته اعسر فهبته يكون افضل
يزجي بالزاء المعجمة والجيم حال كونه على صيغة المضارع المعلوم المذكر من ازجى يزجي اي يسوق يقال
ازجى اي ساق والتزجية ايضا السوق وفاعله المستكن فيه ضمير العبد يعني راجع الى العبد لان السوق
فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفي فيه الضمير وحده
لما سبق فيكون مبينا لهيئة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على

العائذ يكى دوغمش دوه كوشكى [illegible]

المحل

المحل او مفعول معه واطفالها اي اطفال المائة جمع طفل كقفل واقفال وهو المولود وولد كل وحشية ايضا
قوله اطفالها منصوب على المفعولية اي على انها مفعول به لقوله يزجي وفي هذا ايضا زيادة مدح لان
هبة الطفل مع امه تكون اشق او حال كونها على صيغة المجهول يعني على انه مبني للمفعول او اطفالها
ح مرفوع لفظا بناء على انه اي اطفالها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يزجي فح يكون الجملة حالا من المائة وعلى
كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف مكان اي خلف المائة اي يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها
او يساق خلف المائة اطفالها وحقيقة الامر اي حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل وهو منصوب
او مبنيا للمفعول وهو مرفوع لا تنكشف اي لا يتبين ولا تتوضح لنا الا بعد معرفة حركة حرف الروي
الضمة او الفتحة وحرف الروي ما تكرر في كل بيت وهو هنا قوله لها من القصيدة يعني ان كان حرف
الروي في ساير الابيات مضموما فاطفالها مرفوع فيكون الفعل مبنيا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهي
منصوبة فح يكون الفعل مبنيا للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينا ينكشف الحال
ويتبين ويتوضح المآل وانما عطف على اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء لانه اي الفراء قاسه
جواز الضارب زيد على الضارب الرجل حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف في الاضافة
فكذلك يجوز اضافة الضارب الى زيد بدونها وقاس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله الضاربك حيث
جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك يجوز فيما نحن فيه فاجاب المص عنه اي عن قياسه على الاول بقوله
وانما جاز الضارب الرجل المراد به هنا اسم الفاعل المتعدي المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس المعرف به او اسم المفعول
للمتعدي المعرف به المضاف اليه ايضا يعني كان القياس عدم جوازه اي عدم جواز اضافة الضارب الى الرجل لانتفاء
التخفيف المقصود من الاضافة اللفظية في احد الجانبين لزوال التنوين باللام وحصول التخفيف هنا
اما بحذف التنوين والتنوين قد حذف باللام لان التنوين مع اللام ممتنعا الاجتماع لان التنوين للتنكير غالبا واللام
للتعريف واما بحذف النون وهنا ليس فيه نون وحظ لكنه اي الا انه جازت الاضافة فيه مع انتفاء التخفيف
حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه يعني جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس الى نفسه بل لكونه محمولا على غيره
قوله حملا مفعول له للفعل المذكور في قوله وانما جاز وهو اي الوجه المختار فيه جر الوجه بالاضافة لحصول الخفة

المطلوب منها في جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنا في الصفة على ما هو مقتضى الظاهر وفيه
اي في قوله الحسن الوجه وجهان آخران اي غير الاضافة رفعه بدل البعض من قوله وجهان او خبر
مبتدإ محذوف اي احدهما رفعه على الفاعلية تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن ضمير الموصوف
ونصبه عطف على رفعه على التوجيهين على التشبيه بالمفعول لانها لازمة لا تنصب المفعول به الا ان الفاعل
تشبه بالمفعول فنصب ففيه تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولا خلو الصفة عن الضمير
فيكون احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز حمل ما هو كثير شايع عليه لان ما هو الاحسن يليق
لان يحمل عليه غيره ووجه الحمل اي وجه حمل الضارب الرجل على المختار في الحسن الوجه اشتراكهما اي اشتراك
هذين التركيبين في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام اي في كون المضاف
فيهما صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك يقتضي ان يأخذ
التركيب الاول حكم التركيب الثاني وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه وانما قال هكذا وان كان قياس الفراء قوله الضارب زيد
الى قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصدا واصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه
لم يصح ان يكون مقيسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشارح
وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه اي قياس الضارب زيد عليه
اي على الحسن الوجه قياس مع الفارق اي قياس بلا مناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد
المضاف اليه عن اللام والجنسية ايضا فصار القياس به كقياس الضرب بالنون والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت يعني لعدم التخفيف وكذا
شبهه اي شبه الضاربك وهو اي شبهه المضاف الى ياء المتكلم نحو الضاربي او المضاف الى
ضمير الغايب نحو الضاربه وغيرهما من التثنية في الصفة والضمير معا او في احدهما فقط نحو
الضارباهما والضاربانا والضارباكما والضاربابه والضارباي والضاربانك والضارباكم
والجمع في الصفة والضمير معا او في احدهما فقط وامثلتها تفهم من امثلة التثنية قوله فيمن قال

متعلق

قدر المضاف

متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما جاز اي في قول من قال
لان الجواز في القول لا في القائل وقيل الاظهر ان يحمل في بمعنى عند لمناسبة الظرفية اي
عند من قال وهذا اوضح يعني بمن قال سيبويه واتباعه يعني ان سيبويه قال ان الضارب
في الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه انه اي الضارب في قولك الضاربك
وامثاله مضاف كما قلنا دون من قال انه اي الضارب في الضاربك وامثاله غير مضاف
فقياس الفراء في الضارب زيد على الضاربك وامثاله منزوع عن اصله والكاف منصوب المحل على المفعولية لا مجرور المحل على
الاضافة والتنوين فيه محذوف لاتصال الضمير فان اتصال الضمير يسقط التنوين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطها
لان التنوين للانفصال لا للاضافة لانه ليس فيه اضافة حتى تسقط التنوين لاجلها ثم علل قوله دون من قال بقوله
فانه اي الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول لا يحتاج في جوازه اي جواز الضاربك وامثاله الى حمل
لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رد قياس الفراء الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر
وهو منع كونه مضافا في حد ذاته انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا حملا اي لمحمولية فيه اشارة الى ان قوله حملا
مصدر مبني للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اي لكونه محمولا على الضاربك
في صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها فان اتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز فان فاعله قوله الضاربك
وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك وشبهه فان في نصب المفعول له ثلثة شروط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل
المعلل به وان يكون مقارنا له في الوجود وهي ههنا باسرها موجودة وقال المحشي كانه غفل من قوله حملا على المختار فاخر
التأويل الى ههنا فحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان في الكلام شيئان او اشياء في التأويل سواء والاحتياج
اليه فالاولى ان يأخر التأويل لان المتأخر يكون دليلا للسابق والمقدم لا يكون الا بالقرينة فحق قول من قال
ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اي انما جاز عند من قال كذا حملا انتهى وله وجه وبيانه
اي بيان الحمل ووجهه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين كضارب مفردا واسماء المفعولين كمضروب مفردا حال كون
كل منهما مجردة عن اللام بمفعولاتها متصلين بها وصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل وقد كانت تلك المفعولات مضمرات متصلات
يعني كل واحد من هذه المفعولات ضمير متصل باحدهما التزموا الاضافة جواب اذا يعني اوجبوا اضافة كل واحد من اسماء

الفاعلين والمفعولين الى مفعول المضمر ولم ينظروا الى تحقق التخفيف حينئذ بل التفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمه فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ومضروبك وضاربه وضاربى وغيرها مثنى
ومجموعا لان سقوط النون فى ضاربوك وضارباك والتنوين فى ضاربك لم يفضيهم الجمع بينها وبين المتصل لان
التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه وان لم يحصل التخفيف
بالاضافة فى احد الجانبين بل التخفيف فى جانب المضاف انما حصل بنفس اتصال الضمير لان الاتصال سابق على
الاضافة لكون الضمير مفعولا كما فى الفعل مثل يضربك ثم اعتبر الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه
فى حكم الكلمة الواحدة وان كانت الاضافة لفظية ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وشبهه اى حصول التخفيف
بالاضافة لعدم امكانه لان الساقط اولا لا يمكن اسقاطه وجوزوه اى وجوزوا ضاربك وشبهه بدونه اى من غير ان
يحصل التخفيف حملوا الضاربك وشبهه فى كونه جايزا بدون التخفيف عليه اى على ضاربك وبين وجه الحمل لان الشئ لا
يحمل على شئ ما لم يكن بينهما مناسبة بقوله لانهما اى ضاربك والضاربك من باب واحد حيث كان كل منهما اى
من المضاف والمضاف اليه اسما فاعلا الظاهر انه اراد بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلى باللام او لم يكن
مضافا الى مضمر متصل واراد ايضا بالمضمر المتصل ان يكون ضميرا متصلا غايبا كان او مخاطبا او متكلما محذوفا صفة
لقوله اسما فاعلا جرت على غير من هى له لان الحذف هنا فى الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن اجرى عليه
تنوينه قبل الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة يعنى حذف التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول
اللام ليس للاضافة فاشتركا فى حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعنى اشتركا فى كون المضاف فى
كل منهما اسما فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك ولم يحملوا الضارب
زيد عليه اى على ضاربك لانه لم يجز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه اصلا لانهما اى الضارب زيد وضاربك
ليسا من باب واحد لان المضاف فى الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفى
الثانى صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة والدليل
على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف يعنى لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا لا للاضافة يعنى ليس
سقوط التنوين فى ضاربك للاضافة الصفة انها اى التنوين انث الضمير باعتبار انها حرف او كلمة لو سقطت

مبنى

مبنى للمفعول للاضافة يعنى لو كان سقوطها للاضافة الى الضمير لكان جواب لو وهى مع جوابها فى محل الرفع خبر ان
وهى مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل ينبغى ان يتصور مبنى للمفعول ذلك اى حصول التنوين ووجودها
اولا منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة على وجه متعلق بيتصور يكون الضمير فيه مضمرا منفصلا
منصوبا بالمفعولية لا متصلا منصوبا بها ثم يضاف الصفة الى الضمير ويسقط التنوين للاضافة ويقال
ضاربك بالاضافة كما يتصور فى الاضافة اللفظية ان يكون المضاف اولا منونا والمضاف اليه منصوبا
بالمفعولية مثل ضارب بالتنوين زيدا بالنصب على المفعولية ثم يضاف [illegible] ضارب الى زيد مثلا ويقال ضارب
زيد بالاضافة لحصول التخفيف بها ولم يتصور ضاربك يعنى لم يرد ضارب ك بالتنوين وايراد الضمير على
صورة الانفصال لانه ما لم يرد فى استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية اولا ثم الاضافة
وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية
مفيدة للتعريف ولم يقل به احد وبهذا اجاز مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك فعلم انها انما
سقطت لاتصال الكاف مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغايب كذلك ولو قال لاتصال الضمير لكان
اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع الكاف فبنى الكلام
عليها لا للاختصاص لا للاضافة ولقائل خبر مقدم ان يقول مبتدا مؤخر لم لا يجوز قوله لم اصله لما
بالالف ثم حذف اذا دخل على ما الاستفهامية الجار يعنى حرف الجر فرقا بينها وبين ما الشرطية ومثله قوله
تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك لا ضارب المنفصل
حقيقة بالتنوين لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال كساير موانعه ثم اى بعد ان يكون الاصل فيه
هذا لما اضيف يعنى ضارب الى الكاف حذف التنوين اى تنوين ضارب للاضافة وصار الضمير المنفصل
متصلا بعد الاضافة لا قبلها فصار ضاربك بالاضافة والاتصال وحصل التخفيف بالاضافة من المضاف
بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله لانه اخف من الانفصال جدا اى قطعا وجزما ثم بعد هذا حمل الضاربك
وان لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين عليه اى على ضاربك لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد
منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما اى حذف تنوين كل منهما قبل الاضافة

فاشتر كاف هذه الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة بل للاضافة عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف
تنوينهما لاجل الاضافة اما في ضاربك فظاهر مما سبق واما في الضاربك فلانه لما حمل عليه فكانه كان
منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة ولم يحملوا الضارب زيد عليه اي على ضاربك لانهما ليسا من باب واحد
كما كان الضاربك وضاربك من باب واحد فصح الحمل حيث كان المضاف زيد اسما ظاهرا واجيب عنه بانه لابد
في الاضافة اللفظية وجود الانفصال بلا اضافة لكونها في تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا او
فاعلا او نايبا عنه فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين
وحقيقة الانفصال لان الاتصال اصل في الضماير التي وضعها للاختصار ومتى امكن العمل بالاصل فلا
يصار الى الانفصال وههنا لم يوجد شيء مما يوجب الانفصال فيبقى على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب
اياك فما لم يوجد لم يتصور ولما فرغ من حمل الامثلة المذكورة على اجوبة عن استدلالات الفراء على جواز
الضارب زيد شرع الى انها تكون اشارة الى القواعد منبها على احتمال الوجهين فقال واعلم اي فليحصل لك
علم يفيد اليقين انا حملنا قوله وضعف الواهب الخ وقوله الضارب الرجل وقوله الضاربك حملا على
نظيرهما اي على نظير الاول من المختار في الحسن الوجه ونظير الثاني من قوله ضاربك على الاجوبة متعلق بقوله
حملنا جمع جواب على استدلالات متعلق بالاجوبة الفراء على جواز متعلق بالاستدلالات الضارب زيد لما سبق
انه استدل اولا على جوازه بشعر الاعشى وثانيا استدل عليه بقوله الضارب الرجل وثالثا استدل عليه بقوله
الضاربك عن جانب المصنف متعلق بالاجوبة كان المص اراد بايراد هذه الامثلة الجواب بكل منها
عن استدلال الفراء حال كوننا على موافقة اي موافقين بعض الشارحين ولكن جاز لك ان تجعل كل واحدة منها
اي من الامثلة اشارة مفعول ثان الى مسئلة متعلق بقوله اشارة على حدة حال من الواحدة
المضاف اليه لكل اي حال كون كل واحدة منها مستقلة في كونها مسئلة واحدة مناسبة صفة لمسئلة
للحكم بامتناع الضارب زيد يعني تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه ايضا فمعنى قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها يعني معنى الضعف في هذا الشعر انه اي الشان ضعف عطف
الاسم المجرد عن اللام المضاف الى ضمير المعطوف عليه على الاسم المحلى به المضاف اليه صفة بالرفع لانه قائم مقام

فاعل

فاعل قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من هي له مصدرة باللام وانما ضعف لانه بتوسط العطف يصير
ذلك الكلام مثل الضارب زيد كما عرفت من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمنع اضافته
ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا وانما لم يحكم عليه بالامتناع كما حكم على الضارب زيد به فيما سبق بل حكم
عليه بالضعف حيث قال وضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه يعني قد يجوز في
المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه لانه لا يلزم من العطف على الشيء ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه
في جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذ في المعطوف وصف لا يجوز ان يكون ذلك الوصف
وصفا للمعطوف عليه مثل يا زيد والحارث وكما فيما نحن فيه وح اي حين كان اشارة الى مسئلة على حدة
يندفع ما فيه اي في قوله وضعف الواهب المائة الخ من توهم بيان لما شائبة المصادرة على المطلوب
المطلوب على التقدير الاول اي على كونه جوابا عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا
عن استدلال الفراء حتى يلزم المصادرة لانها انما نشاءت من حمله على الجواب عن استدلال الفراء به
وارجاع عطف على قوله فمعنى قوله وضعف الواهب الخ اي ارجاعهما الى مسئلة ظاهر لا يحتاج الى البيان كما يحتاج
ارجاع الاولى لكل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر يعني يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم
المحلى به ايضا وان لم يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه في المختار لا اصلا ويجوز ايضا ان يضاف
الوصف المعرف باللام الى الضمير بدون التخفيف حملا على الصفة المجردة عن اللام المضافة الى الضمير وتضمن
عطف على ان تجعل اي ولك ان تجعل كل واحد من الثلثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن في كل من المسئلتين
الاخيرتين الرد على الفراء في الاستدلال بهما لانه لما لم يكن الاضافة فيهما الا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما
لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير ولما فرغ من بيان ما يجوز اضافته معنوية كانت او
لفظية اراد ان يبين ما لا يجوز اضافته واجاب ما يرد عليه فقال ولا يضاف موصوف الى صفته اي الى
صفته القائمة به او بغيره لانه كما لا يجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم في قولك جاءني زيد العالم لا يجوز ايضا
في قولك جاءني زيد العالم ابوه حال كونه مصاحبا مع بقاء معنى المفاد بالتركيب الوصفي اي بقاء المعنى

الذي يستفيد بها الوصف التركيبي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي يعني لان لوصف
التركيب الوصفي معنى ووصف التركيب الاضافي معنى آخر بحيث لا يقوم احدهما مقام
الآخر يعني ان معنى التركيب الوصفي لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافي وبالعكس لان
معنى التركيب الوصفي الاتحاد في المعنى والاتفاق في الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا
كان وصفا له او الخمسة اذا كان وصفا لسببه وان يكون الثاني تابعا للاول ومبينا له ومعنى التركيب
الاضافي ان يكون الثاني مغايرا للاول في المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال بينهما
انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى احدهما بالآخر فلا يضاف
موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفي ولهذا المعنى بعينه اي للعلة المذكورة في عدم اضافة
الموصوف الى الصفة من غير تعرف لا يضاف صفة الى موصوفها وللزوم تقدم الصفة على موصوفها
والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقديمها على موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
باضافة الموصوف الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد شرط في الاضافة
المعنوية ولا جرد قطيفة باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيفة جرد على التوصيف فيهما
خلافا للكوفية حيث جوزوا اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها فان مسجد الجامع
بالاضافة عندهم بمعنى المسجد الجامع بالتوصيف وجرد قطيفة بالاضافة ايضا بمعنى قطيفة جرد
بالتوصيف من غير فرق لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في الثاني او بحذف
اللام كما في الاول وهذه الفايدة اذا حصلت يجوز الاضافة كيف ما كان ويرد فيه اشارة الى ان
الواو ههنا للاستيناف يعني جواب عن سؤال مقدر على القاعدة الاولى صفة القاعدة تانيث
الاول وهي اي القاعدة الاولى قوله اي قول المصنف لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع بالاضافة
وجانب الغربي بها ايضا وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب
اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد في الاصل لبيان ان في المسجد معنى الجمعية
لان الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعات والافعال التي في الصلوة والغربي

ثم قدم الصفة واضيفت الى موصوفها والذا قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد صح

صفة

صفة الجانب لبيان ان فيه معنى هو الغربية والاولى صفة الصلوة لبيان معنى قائم بها وهو الاولية والحمقاء
صفة البقلة لبيان معنى قائم بها وهو الحمق كما ان العالم في قولك جاءني زيد العالم لبيان معنى قائم به
وهو العلم وقد اضيف بعد التجريد اليها موصوفاتها يعني قد اضيف الى الغربي بعد التجريد عن اللام
الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغربي والصلوة الى الاولى والبقلة
الى الحمقاء وهذا السؤال المقدر واجيب عنه بان مثل هذه التراكيب يعني كل تركيب يفهم من
ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته متاول اي التاول التطلب يعني طلب المآل بالصرف عن
ظاهره فمسجد الجامع بالاضافة متاول بمسجد الوقت الجامع بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف
ذلك اختصارا اقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه فصار كانه مضاف اليه في الظاهر وفي الحقيقة المضاف
اليه هو الموصوف المحذوف وذلك اي هذا التاويل يحتمل على معنيين احدهما اي احد المعنيين ان يكون الوقت
الموصوف المضاف اليه مقدرا في نظم الكلام بحيث يكون كانه مذكور الا يحذف نسيا منسيا لان المقدر
كالمذكور والمحذوف لفظا كالثابت ويكون المسجد مضافا اليه اي الى الوقت المقدر ويكون الجامع صفة للوقت يعني
للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا فيندفع الايراد المذكور بوجهين فاحدهما ان الجامع ليس
مضافا اليه للمسجد بل المضاف اليه له هو الوقت المقدر وثانيهما ان الجامع لا يكون صفة للمضاف وهو المسجد بل انما
يكون صفة للوقت المقدر وثانيهما اي ثاني الوجهين ان يكون الوقت المضاف اليه الموصوف محذوفا فالمراد به ههنا
ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم الاول لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدرا صار كانه
ليس بمحذوف فكان مذكورا حكما وههنا ليس كذلك والجامع اي كان صفة قايما وهذا من قبيل عطف شيئين على
معمولي عامل واحد بعاطف واحد مقامه اي مقام ذلك المحذوف حال كونه منطويا اي مشتملا عليه لان النائب عن
الشيء يؤدي مؤداه ويغني عنه فيكون الجامع القايم مقام الموصوف المحذوف بمنزلة الصفات الغالبة مما اضيف
الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها بعلاقة تكون بمنزلة الصفات الغالبة يعني تكون صفة
مجازية كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن في قوله تعالى يس والقرآن الحكيم والقرآن العظيم لان الموصوف
بالحكيم والعظيم في الحقيقة صاحبه كذلك ههنا الموصوف بالجامع في الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسيا جعل وصفا

للمسجد مجازا فيضاف المسجد الموصوف به اليه اى الى الجامع بحذف اللام عنه فقيل قد اضيف الموصوف الى الصفة فيندفع
الايراد المذكور بوجه واحد وهو اى ذلك الوجه ان الجامع ليس صفة للمضاف الذى هو المسجد في الحقيقة
لانه مضاف اليه له والمضاف اليه الموصوف فى الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم مقامه وعلى هذا القياس
اى القياس الذى اجرى فى المسجد الجامع صلوة الاولى وبقلة الحمقاء حيث يتاول التركيب الاول بقوله صلوة
الساعة الاولى والثانى بقوله بقلة الحبة الحمقاء هى واحدة حب الحنطة ونحوها كثمرة وتمر الا انها بالكسر بذور
الصحراء مما ليس بقوت للبشر وهذا لان ما كان قوة للبشر لشرفه استحق الفتحة لانها اشرف من الكسرة لكونها
علوية وهى سفلية ولكثرة استعماله ايضا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام
وما ينبت ههنا يكون سريع الزوال ولو كان لها ادراك ما نبت فى اراضى الخالية فانتهت الى غايتها على
الاحتمالين المذكورين اى على احتمال ان يكون الموصوف مقدرا فى نظم الكلام ويكون المضاف مضافا اليه
والصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين وان يكون محذوفا نسيا منسيا فيكون الصفة صفة مجازية
فيندفع الايراد بوجه واحد وقال الرضى ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفة من باب
طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء
بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى
هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة
وجانب الغربى كجانب اليمن الى هنا كلامه ومن هذا يفهم انه اختار الاحتمال الثانى وقوله صلوة الساعة
الاولى هى اول ساعة بعد زوال الشمس يعنى اول وقت الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلوة او اول
ساعة اديت الصلوة فيها بالجماعة لكنه استدراك من قوله وعلى هذا القياس صلوة الاولى على الاحتمالين
اى الان هذا التاويل المراد به التاويل على الاحتمالين لا على الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من
كلمة هذا لا يتمشى اى لا يجرى فى المثال الاخير وهو قوله جانب الغربى فانه اى الشان لا شك ان
المقصود من هذا التركيب توصيف الجانب بالغربية اى جعل الجانب موصوفا بكونه منسوبا الى الغرب
للايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفا باللام يحتمل ان يكون يمينا وضده وشرقا وعكسه فلما وصف
بالغربية

[illegible]

بالغربية تبين ما هو المقصود واتضح لا توصيف عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا توصيف مكان
هو اى المكان جانبه اى جانب المكان فالضميران راجعان الى المكان لان المكان ههنا ليس منسوبا اليه بل المنسوب اليه
ليس الا الغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقيل مكانى كما يقال مكى فى المنسوب الى مكة فالمعنى جانب المكان
المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب اللهم الا ان يقال هناك اى فى
الموضع الذى اعتبر جانبا مكان ما جزء يكون مشمولا وكل يكون شاملا له فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو
اى ذلك المكان الجزء وهو الموصوف فالاضافة اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء بيانية لان بين المضاف والمضاف اليه
عموما وخصوصا من وجه والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه اى الى الجزء المضاف اليه هو راجع الى الموصوف الكل فيكون
ح من قبيل اضافة العام الى الخاص مطلقا مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب الى الغرب فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهى اى تلك القاعدة قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها مثل جرد جمع اجرد مثل احمر حمر فى الحاشية جرقه
بى ريش از كهنكى وفرسوركى قطيفة على وزن وظيفة وهى دثار ذو ريش واخلاق جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب
خلق اى بالى ثياب جمع ثوب مثل دار وديار فان اصلهما اى اصل هذين التركيبين قطيفة جرد وجرد ههنا مصدر بمعنى
المفعول لان المناسب الافراد لمطابقة الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون فى معنى قطيفة مجردة
لبيان معنى قائم بها بلا ريش وثياب اخلاق كبيان معنى قائم بالثياب وهو كونها خلقة ثم قدمت الصفة فيهما على
الموصوف واضيفت الصفة اليه اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المفاد من التركيب الوصفى واجيب عنه اى عن هذا الايراد
بانه اى بان مثل هذا متاول يعنى اول مثل هذا بجعله من باب اضافة العام الى الخاص بيانا او تخصيصا لا من باب اضافة
الصفة الى موصوفها مع انه يرد هذا السؤال الى اصل هذا متاول بانهم اى بان النحاة او بان العرب حذفوا قطيفة
يعنى حذفوا الموصوف من قولهم قطيفة جرد حذفا لا زما بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار قوله جرد كانه اسم غير صفة
فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان الصفات لكونها معانى قائمة بالغير لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر
يقوم هو به فلما لم يكن مذكورا ولا مقدرا علم انها لم تكن صفة من وجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر
عن كونه وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف فلما قصد تخصيصه ليكون مميزا لكونه صالحا لا بانه وشيوعه لان
يكون قطيفة وغيرها يعنى ان جردا يصلح ان يطلق على كل ما لا ريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جرد كالقطيفة

او لا كالتسمية مثل خاتم وباب في كونه اي في كون كل من خاتم وباب صالحاً لان يكون فضة وغيرها يعني لان يكون
اصله فضة وذهباً ورصاصاً ولان يكون اصل الباب ساجاً وغيره اضافوه اي جردا الى جنسه وهو ما
كان في اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة التي تختص به اي الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة
ليعلم ان الجرد من الذي فيه ريش ثم جرد عنه كما اضافوا خاتماً وباباً الى فضة وساج فليس اضافته
اي اضافة جرد اليها اي الى قطيفة من حيث انه اي جرد صفة لها اي للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى
يرد ذلك السؤال بل اضافته اليها من حيث انه اي الجرد جنس مبهم يقبل التخصيص اضيف اليها ليتخصص
حتى لو لم يضف ليبقى على عمومه ولم نعلم انه من جنس وعلى هذا القياس قوله اخلاق ثياب بمعنى كان في الاصل
ثياب اخلاق فحذف ثياب نسياً منسياً بحيث لم يلتفت اليه اصلاحتى صار اخلاق اسماً مبهماً يصلح لان
يكون ثياباً وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذي يتخصص باضافته فاضافته اليه ليس من حيث
انه صفة بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه
الا يصير مضافاً اليه على تقدير الاضافة مجازاً بعلاقة الاولية كقوله تعالى اني اراني اعصر خمراً او قوله
عليه السلام من قتل قتيلاً في العموم مثل كل وجميع فلا يقال كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان
في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضاً من قبيل المجاز
الاولي سواء كانا اي المضاف والمضاف اليه مترادفين بحيث يكون معناهما واحداً كليث واسد في
الاعيان جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزيد وعمرو والجثث بضم الجيم وفتح الثاء المثلثة جمع الجثة
وهي شخص الانسان فهو اخص من الاعيان لان الاعيان يعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص
مطلق وحبس ومنع في المعاني جمع معنى وهو ما يتعلق به القصد والاحداث جمع حدث وهو معنى قائم
بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فيكون المعاني اعم فبينهما عموم وخصوص مطلق ايضاً
ولم يورد مثالاً للعموم لقلته ولا نفهامه من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة صالحة لمثال العموم
ايضاً بان يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اريد به فامثلته متروكة او غير مترادفين بل

يكونان

يكونان متساويين في الصدق يعني يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر كالانسان لان معنى الانسان باعتبار النوع
الحيوان الناطق والناطق فمعناه ذات متصف بالنطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر لصحة
الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احد هذه الامثلة الى الآخر فلا يقال ليث اسد
ولا اسد ليث ولا حبس منع ومنع حبس ولا انسان ناطق وناطق انسان بالاضافة فيها لعدم الفائدة
في ذكر المضاف اليه من تعريف او تخصيص الا الاضافة لان فيها تخفيف المضاف بحذف التنوين منه فيكون
في نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح في ذكر المضاف اليه لانه لا فائدة في ذكره فانك
اذا قلت رايت ليث اسد بالاضافة لا تفيد من هذا القول الا ما تفيد اي ما تفيده من قولك رايت
ليثاً بدون ذكر الاسد الذي يكون مضافاً اليه واضافة الليث اليه اي فيكون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه لغواً لا فائدة فيه اي في ذكر الاسد لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من ان يكون
في كلامه لغو لا فائدة فيه لانه يكون سبباً لحمله على السفه او الجنون بخلاف اضافة العام الى الخاص حتى متعلق
بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليث واسد ملابس بخلاف فان لفظ
الكل ليس مماثلاً للدراهم ولفظ العين ايضاً ليس مماثلاً للشيء بل بالاضافة يصير خاصاً في مثل كل الدراهم
وعين الشيء اراد بالمثل كل تركيب اضافي اضيف فيه العام الى الخاص فانه اي المضاف وهو كل وعين فيهما
اي في هذين المثالين يختص اي يصير خاصاً لكونه عاماً بسبب اضافته الى المضاف اليه الخاص ولا يبقى على عمومه
بل يكون خاصاً سواء افادت الاضافة التعريف اي تعريف المضاف لان المضاف اليه معرف باللام المفيدة
تعريف ما دخلت هي عليه والاضافة معنوية او التخصيص اي تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس
واعمية لفظ الكل من الدراهم ظاهرة بحيث لا تحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع الدراهم لان الكل
اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنا كذلك والى النكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه
واما اعمية العين من الشيء اي كون العين عاماً والشيء خاصاً اذا كان اللام فيه اي في الشيء للعهد اي
للعهد الخارجي او الذهني بحسب القرائن كما تريد مثلاً زيداً فتقول عين زيد او عمرو ظاهرة لا تحتاج الى البيان
واما اذا كان اللام فيه للجنس ففيها اي في اعمية العين من الشيء خفاء فلنا العين قبل الاضافة مما يقوم

بذاته سواء كان موجودًا او معدومًا فيكون العين عامًا والشيء في عرفهم مختص بالموجود فيكون خاصًا
فلما اضيف العين صار خاصًا فيكون التقدير عين الموجود وقال المحشي تنزيل الخفاء صحة عين اللاشيء
ونفس اللاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملًا لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة انتهى وفي
بعض الشروح ان لفظ العين قبل الاضافة جاز ان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها يختص بالشيء
الذي لا يطلق الا على الموجود تم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا ويرد على قولهم اي قول النحاة او
العرب لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه قولهم سعيد كرز
متعلق الى قوله لا يضاف
بضم الكاف ونحوه مثل قيس قفة وزيد بطة اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف
الاسم الى اللقب لكون اللقب اشهر غالبًا فقيل هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافًا اجري اللقب
على الاسم لكون الاسم اصلًا فقيل هذا عبد الله بطة او قفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرًا او عطف
بيان له فان سعيدًا وكرزًا اسمان لمسمى الآن الاول اسم والثاني لقب واحد تاكيد له كليث
واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر يعني اضيف الاسم الى اللقب فاجيب عنه بانه اي مثل هذا
القول متاول يعني يؤول هذا القول بحمل احدهما اي احد اللفظين يعني الاسم على المدلول والمسمى والآخر
اي اللفظ الآخر يعني اللقب على اللفظ والدال فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز بالاضافة فقلت جاءني
مدلول هذا اللفظ اي مدلوله ومسماه ولم يقولوا جاءني كرز سعيد باضافة اللقب الى الاسم مع كون
الاسم اصلًا واللقب عارضًا والاصل في مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد
وضرب اليوم وغيرهم من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى
سعيد اولى من عكسه لان قصدهم بالاضافة التوضيح اي توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او
تخصيصه اذا كان نكرة واللقب اوضح من الاسم غالبًا لان اللقب ما وضعه الناس وما وضعوه يكون اشهر
فيما بينهم والاسم ما وضعه ابواه فيكون اقل استعمالًا فاوضحوه بالاضافة اليه ولما فرغ من بيان ما
جاز اضافته وما لم يجز شرع في بيان الحروف الاواخر من جواز اثباتها وحذفها فقال واذا اضيف
الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة احتراز عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد ببيان الملحق به عرفهم اذ ليس الصحيح عندهم

فيه

فيه عرف ما ليس في آخره حرف علة واو او ياء او الف سواء كان عينه وفاؤه صحيحين مثل عمرو او لا يعني
او فاؤه مثل زيد او عينه مثل وعد وسير لان غرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب فيه لفظيًا
او تقديريًا او الملحق به اي الاسم الذي الحق بالاسم الصحيح حتى يجري مجراه وهو اي الاسم الملحق به ما في آخره
واو او ياء قبلها اي قبل كل واحد منهما حرف ساكن سواء كان ذلك الساكن حرف علة ايضًا كرمي و
مغزو او غيره كظبي ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ما حققنا آنفًا ان يكون اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح
وانما كان ملحقًا بالصحيح في تحمل الحركات الثلث فيكون الاعراب فيه لفظًا لان حرف العلة بعد السكون اي لان حرف
العلة الواقعة بعد الحرف الساكن لا يثقل عليها اي على تلك الحرف الحركة ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا
يثقل على الحرف الصحيح لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعني لا يثقل
الحركة على حرف العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة بعده لا تثقل ولان حرف
العلة التي وقعت بعد السكون مشابهها اي مثل حرف العلة التي وقعت بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان
كما
يعني ان حرف العلة بعد الحرف الساكن كحرف العلة الواقعة في الابتداء فلا يثقل عليها اي على حرف العلة الحركة
بعد السكون يعني في الابتداء سواء كان ضمة نحو قفل او كسرة نحو فسق او فتحة نحو قتل وسواء كان الفاء واوا
نحو وعد او ياء نحو يسر كذلك اي كما لا يثقل الحركة مطلقة على الحرف الواقع في الابتداء مطلقًا لا يثقل بعد
السكون اي بعد الحرف الساكن الى ياء متعلق بقوله واذا اضيف المتكلم كسر آخره جزاء الشرط وهو قوله
واذا اضيف للتناسب يعني ليناسب كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسرة لتولدها منه مثل ثوبي ودلوي
في الصحيح يعني هذا مثالان لكون المضاف صحيحًا لانه ليس في آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف [illegible] صحيح وهو الباء في الاول
والراء في الثاني ومثل ظبيي ودلوي في الملحق به هذان مثالان لما الحق به اي بالصحيح لان آخر الاول ياء ما قبلها
ساكن وآخر الثاني واو وكذلك الواو والياء او لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر لكن يرد عليها
والياء صح
وهو منطلق يعني الياء اللاحقة للصحيح او الملحق به على ان يكون اللام فيها للعهد واما الياء اللاحقة لغيرها
مفتوحة للساكنين مفتوحة او ساكنة او ههنا للتخيير قد اختلف مبني للمفعول ارباب [illegible] في الفتحة والسكون
الاصل والصحيح من الاقوال انه الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها

وفي تقديم قوله مفتوحة اشعار بان الاصل مختار عند المصنف الفتح اذ الاصل في الكلمة التي وضعت على حرف واحد هو الحركة لا غير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر وامثالها لئلا يلزم الابتداء بالساكن اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم في علم التصريف حقيقة تمييز فيما اذا كانت في صدر الكلام او حكما عطف على حقيقة اي فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها والاصل فيها اي الكلمة التي يبنى على الحركة الفتح لعدم تحملها الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل والسكون انما هو عارض للتخفيف وانما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها والكلمة التي بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى التخفيف بالاسكان بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين كونها مضافا اليها شرع في بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال معقبا بالفاء التفصيلية فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم اي الاسم الذي اريد اضافته اليها الفا يعني ان لم يكن آخره صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء فان كانت الفا ثبتت فعل ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب اي لعدم ما يوجب انقلابها اما واوا وهو انضمام ما قبلها او ياء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم او انكسر ما قبلها تقلب واوا او ياء وههنا ليس شيء من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت منقلبة عن واو او ياء نحو عصاي ورحاي او الف تأنيث مثل حبلاي وبشراي او الف التثنية كمسلماي وغلاماي وهذيل مبتدأ لانه علم قبيلة وهي قبيلة من قبائل العرب تقلبها من قلب يقلب من باب ضرب متعد الى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل اي تقلب قبيلة هذيل يعني اهلها الالف حال كونها اي حال كون الالف لغير التثنية ياء مفعول ثان لقوله تقلبها للمشاكلة بياء المتكلم المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اي لمشاكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلم لان مشاكلها الكسر فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها وتدغم الياء المقلوبة بعد القلب في الياء اي في ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس واحد والاول ساكن والثاني متحرك فيجب الادغام للتخفيف نحو عصي بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها من الواو ياء

لان

لان الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة والسابق ساكن تقلب الواو ياء ورحي وفي الوافية لان اصل هذه الالف اما الواو او الياء فان كانت الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو الى الياء ثم تدغم الياء في الياء وان كانت الياء تقلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء في الياء والف التثنية لا اصل لها من واو ولا ياء فترد اليه الى هنا كلامه ولا تقلب الف التثنية ياء حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم كغلاماي فيكون الف التثنية متفقا عليه في عدم القلب حين الاضافة لالتباس المرفوع بغيره اي بغير المرفوع بسبب القلب اي بسبب قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون تغير العامل وان كان اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء وذلك في المنقوص بالواو نحو غاز او بالياء نحو راض وفي المثنى والمجموع على حده نصبا وجرا ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين اي الحرفين المتجانسين فيما هو كالكلمة الواحدة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من المضاف ما يدل على الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة وبقي ما قبلها بعد الادغام مفتوحا في التثنية ومكسورا في الجمع والمنقوص لتدل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة مثل مسلمين مثنى او مجموعا نصبا وجرا اذا اضيف نحو مسلمين الى ياء المتكلم اسقط النون يعني نون التثنية والجمع للاضافة اي لاجل الاضافة لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال وادغم الياء في الياء لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة فصار بعد هذا العمل مسلمي بفتح الميم مثنى وكسرها جمعا وقاضي وراضي وغازي وداعي بكسر ما قبلها والادغام وان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا وذلك في موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعا قلبت الواو وقت الاضافة الى الياء ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون يعني الجمع المذكر السالم رفعا اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت الواو ياء كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها فخفف بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها يعني لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكه وفي الرضي وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في اللين فخففا بالادغام انتهى وادغمت الياء المقلوبة من الواو في الياء يعني في ياء المتكلم وكسر ما قبلها اي كسر

الحرف الذي قبل الياء المنقلبة لتسلم الياء لانها اي لان الواو لما انقلبت ياء ساكنة لما عرفت يوجب بقاء الضمة
قبلها تغييرها لاستحالة الى الواو ولان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها تقلب واوا فتقع فيما تفر
فيلزم انكسار ما قبلها فحركت ما قبلها يعني بدل حركة ما قبلها بالحركة المناسبة لها اي للياء وهي الكسرة
لتسلم الياء لان انكسارها يوجب سلامة الياء فقيل مسلمي بالكسر وان كان قبل الياء التي في آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم او الواو كذلك فتحة يعني ان كان الحرف الذي قبل الياء او الواو مفتوحا
قبل الاضافة الى الياء بقي ما قبلها اي ذلك الحرف الذي قبل الياء مفتوحا بعد الاضافة على حاله
ولم يغير لئلا يلتبس التثنية بالجمع لو كسر لاجل الياء في التثنية ولتكون الفتحة دالة على الالف المقلوبة
من الواو في غيرها كقولك في مسلمين مثنى مسلمي بالفتح وفي مصطفون واعلون في جمع مصطفى
واعلى مصطفي واعلي بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لدلالتها على الواو ولخفة
الفتحة لثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف والفتحة اولى بهما وفتحت
الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك بالفتح
الفتح وقت كونها مضافا اليها في الصور جمع صورة الثلث بالتانيث لان العدد يتبع موصوفه
في التانيث على ما سياتي اي في صورة كون آخر الاسم المضاف الفا او ياء او واوا للساكنين
اي للزوم التقاء الساكنين احدهما آخر الاسم المضاف من الالف او الياء او الواو والثاني ياء
المتكلم اذا لم تحرك مبني للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم يعني اذا لم يكن
ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم
واختير بكون الفاء الفتح من بين الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء لخفته ولما
مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة واما الاسماء هذه بمنزلة الاستثناء
من قوله فان كان آخره الفا او ياء او واوا فكذا الا هذه الاسماء فانها ليست مثلها في الحكم وان
كان في اواخرها الحروف الثلثة في الاحوال الثلث او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا
الا هذه الاسماء فان آخرها صحيح بعد حذف الآخر ولذا اورده باما الاستينافية الستة

التي

التي مر البحث عنها في بحث الاعراب بالحروف في صدر الكتاب حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم ومكبرة وموحدة
وفي الرضي وهي باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر
وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو على ضربين ضرب اعرابه
على عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وفم وحده وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية انتهى فاخي وابي
قدم الاخ مع ان الاب احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذا الحكم اي
فالحال في اخ واب منها اي من الاسماء الستة اذا اضيف كل واحد منها الى ياء المتكلم ان يقال قدر مبتدا
وخبر وجعل اخي وابي مفعولا للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وهو لام
الكلمة يعني الواو والياء متعلقة بقوله ان يقال بجعله اي بجعل المحذوف والياء متعلق بقوله بلا رد نسيا
بكسر النون وفتحها وسكون السين منسيا تاكيد له مثل قوله تعالى وكنت نسيا منسيا لانه اذا جيز الحذف
حال الافراد فحال الاضافة الحذف اولى لانها اثقل من الافراد ولاجرائها بعد الحذف مجرى الصحيح واجاز
المبرد فيهما اي في اخي وابي قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم برد لام الفعل يعني لام
الكلمة فيهما وهي اي لام الفعل الواو وجعلها اي جعل الواو ياء وادغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء
اي ياء المتكلم يعني اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل وتمسك اي المبرد في ذلك اي رد لام
الفعل حين اضافتها الى ياء المتكلم بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار الواو للقسم وما حرف نفي
مشابه بليس وذو المجاز اسم ما وبدار الباء زائدة لتاكيد النفي وهو خبرها وكلمة صفة بدار اي وابي ما ذو المجاز
بدار مخصوصة لك ولا نفعه اوله قدر احلك ذا المجاز وقد اري قدر اي قضاء يعني تقدير الله
وقضاؤه مبتدا احلك انزلك واسكنك ذا المجاز اسم سوق [illegible] في الجاهلية كانوا يجتمعون فيه
ويتبايعون ويتناشدون ويتفاخرون ومعنى اري اظن واري بصيغة المجهول وحمل المبرد في
ذلك الاخ على الاب لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول شاهدا لهما صراحة واشارة
لتقاربهما اي لتقارب الاب الاخ لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لان في اولهما همزة وآخرهما حرف علة
يعني الواو المحذوفة واما معنى فلقيام الاخ مقام الاب عند عدمه في التصرف في المال والنفس واجاب

في نسخة نحو

المص عنه اى عما استدل به بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء يعني وارد على خلاف القياس واستعمال الذين
يكون كلامهم دليلاً وحجة اما كونه وارداً على خلاف القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف
وههنا وان حصل التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ما هو اشد منه وهو الرد والقلب والادغام
واما كونه وارداً على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم في نظم ولا نثر اعادة المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم على انه يجوز ان يكون جوازه مختصاً بضرورة الشعر مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى
جمع اب يعني ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما
يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريد به معنى العلم ايضاً فح يكون محتملاً لا يتمحض حجة ولا يثبت
مطلوبه فاصله ابين جمع سلامة وحالة الجر لما سبق ان الواو للقسم سقطت النون في الاضافة يعني
لاضافته الى ياء المتكلم فاجتمعت ياءان احديهما حرف الجمع يعني ياء الاعراب والثانية ياء
الاضافة فادغمت الياء الاولى التي هي حرف الاعراب في الياء التي هي ياء الاضافة لاجتماع الثانية
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثاني متحرك فادغم فصار ابي واستدل
الشارح على انه يجوز ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله وقد جاء جمعه اى جمع الاب
هكذا اى جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون في قول الشاعر فلما تبين من التبين
وهو الظهور والانكشاف مؤكد بالنون الثقيلة فعل ماض جمع مؤنث اصواتنا جمع صوت وروى التفعل
اشباحنا جمع شبح بكين وهو ايضاً فعل ماض جمع مؤنث جواب لما وقد يننا من التفدية
فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول بالابينا الالف للاشباع كما في قوله فكيف انشا ردن بهم
الآباء والامهات ايضاً اى لما سمعن وعلمن اصواتنا تنازعا اى الفعلان في قوله اصواتنا
مثل قولك ضربت واكرمت زيداً بكين وقلن لنا اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى باللام
يكون بمعنى الخطاب اباؤنا فداء لكم يريد انهن لما سمعوا وعلمن اصواتهم بكين وتضرعن الى
الجائين قائلة آباؤنا فداء لكم حتى يستنقذوهن من ايدي من اخذهن او اذاهن وتقول
صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخي وابي تحرزاً عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال مجهولاً

لكان

لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضاً مع ان اضافة الحم اليه غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى الا بحذف
مضاف اى حم زوجتي كذا في الهندي اى امراة مبتدأ قائلة خبره على منوال كوكب نقض الساعة اى قائلة
هذا القول لجملة صيغة الغائب مع ان المتبادر في امثاله صيغة الخطاب دفعاً لما يتجه ان الصواب
وتقولين بصيغة التانيث واحترازاً عما قال الهندي كما نقلناه آنفاً لامتناع اضافة الحم الى المذكر
لان الحم قريب المراة من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرهما من الذكور والاناث فلا يضاف الا
اليها اقول لا يحتاج في التمثيل الى هذا التكلف لانه لا يراد ههنا معناه الوصفي بل المراد مجرد التمثيل
فيجوز ان يكون القايل مذكراً كما جاز ان يكون مؤنثاً فلا يصرف تقول عما هو المتبادر منه وهو صيغة الخطاب
حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وهو لام الفعل فيهما وانما فصلهما اى حمي وهني عن اخي
وابي مع ان الاولى ان يذكرهما متصلاً بهما لاشتراكهما في حذف لام الفعل وان اختلفا في الحرف الاول لانه لم ينقل مبني
للمفعول عن المبرد فيهما اى في حمي وهني في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور كما نقل عنه في ابي واخي والموصول قائم مقام
فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما في نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد في ابي ولا يجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة
بينهما لا لفظاً ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف الاصل ويلزم منه النقض
ايضاً للمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولى والاحرى وان نقل عنه اى عن المبرد بعضهم وهو
ابن يعيش وابن مالك ذلك الخلاف الا انه ليس بمشهور في الاسماء الاربعة لمناسبة الاتحاد في كون لامهن
واواً والمحذوف منهن ايضاً اللام عند الانفراد وكون اعرابهن بالحرف عند الاضافة الى غير الياء فيكون محمولين
على الاب ايضاً ويقال لم يقل ههنا وتقول تفنناً الا ان الظاهر ان يذكر ههنا وتقول في السابق يقال تأمل
في فم حال اضافته الى ياء المتكلم لان اصله فوه كشيء لان وزن الاسماء الستة فعل كفرس حالة الافراد
الا فوك فانه بالسكون كشيء لان الاصل السكون ولا دليل على الحركة وفي البواقي كون اللام حرف علة دليل
على ان يكون العين متحركاً لان اللام قد يحذف او يسكن فتى بالرد اى رد العين المقلوبة كما تر دعند الاضافة
الى غير الياء والقلب اى قلب الواو ياء كما مر غير مرة والادغام كما مر مراراً في الاكثر متعلق بقوله يقال اى في الكثر
موارد استعماله اى في المواضع التي كثر استعمال الفم مضافاً الى ياء المتكلم وفمي بلا رد ولا قلب ولا ادغام

في بعضها اي يقال فمي في بعض موارد استعمالاته ابقاءً مفعول له لقوله يقال فمي في بعضها لوجود شرط نصبه وكلام
للميم متعلق لقوله ابقاء المعوض عن الواو وعند قطعه اي عند قطع لفظ الفم عن الاضافة مطلقا
سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او غيره وانما عوض عند القطع لئلا يوجد اسم على حرفين آخره واو
في كلامهم واختير الميم في التعويض لمناسبتها الواو في كونها شفوية وانما قيل في بعضها فمي ابقاء للميم
على حالها لان الاضافة الى الياء لا تستوجب ردها الى الواو ولما فرغ عن بحث الاسماء الستة
عند اضافتها الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال واذا قطعت على
صيغة المجهول الخطاب هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة مطلقا لان لفظ ذو لا ينقطع عن الاضافة
ولذا قيل الاسماء الخمسة مع كونها ستة قيل عند التعداد مقطوعة عنها اخ واب وحم وهن وفم
بلا رد بل بالحذف في الاربعة وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات
الاعراب يعني ان كان اعرابه بالرفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجر فتكسر ولذا
قال الشارح بالحركات الثلث في الفاء لمتابعة الحركات الاعرابية وقيل لانهم نظروا الى حالة
الاضافة بلا ميم الى غير الياء اعني فوك وفاك وفيك وقيل ومن البدايع في الفم كونه كمدلوله فاكن
دائرة بين الفتح والضم والكسر واقول وبالله التوفيق هو لعبده رفيق وانما جاز في فم
الحركات الثلث دون اخواته لان مدلوله لا يبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال
الثلث الانفتاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلث لتدل على الاحوال لان كون
اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحيوان والجولان وحيدى ولان الفم داخل
وخارج عند الانضمام والانفتاح ولكن فتح الفاء في فم سواء كانت الميم مضمومة او
مفتوحة او مكسورة افصح منهما اي من الضم والكسر لخفة الفتحة ولموافقته اخواته لان
الفاء فيها مفتوح لا محالة وفي الوافية اما كون فتح الفاء في فم افصح فلكون الفاء مفتوحا
في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة يعني المبدلة واما الكسر فيه فلانه لما عوض
الواو ميما فكانت عوضت بياء فكما انه اذا عوضت بياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت ميما

انتهى

انتهى وفي فم ست لغات ابتداء منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة
الى غير الياء وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله وجاء حم مثل يد مطلقا يعني
حال الافراد والاضافة الى غير الياء فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم
وحمك بحذف اللام نسيا منسيا ورابعها قوله وجاء حم مثل خبء بسكون العين وبالهمزة
يعني بقلب الواو همزة لمناسبة التقابل في المخرج لان الواو شفوية والهمزة من اقصى الحلق
فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك وخامسها جاء مثل دلو
بابقاء الواو على حالها واسكان ما قبلها مطلقا فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا
وحموك ومررت بحمو وحموك فالاعراب في هذه الاضافة الثلثة بالحركات مطلقا يعني
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين
صحيح الآخر والاخير ملحقا به وسادسها جاء مثل عصا بالالف المقدرة والملفوظة فيقال هذا
حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك والاعراب في هذا النوع بالحركة تقديرا
لان محل الاعراب الالف المقدرة في حال الافراد والملفوظة في حال الاضافة وهي لا تقبل الحركة
فكيف تقبل الاعراب مطلقا اي جواز حم تفسير لمفهوم الاطلاق لا لبيان اعرابه لانه منصوب على
الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال
الافراد والاضافة بل يجيء بهذه الوجوه فيه اي في حم في كل واحد من حالتي الافراد والاضافة
اي كما في الافراد خ
من غير تفرقة بينهما واما هن ففيها ثلث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم
والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا او تقديرا عند الاضافة الى الياء وثالثها
قوله وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة سواء اضيف الى الياء او الى غيرها الا انها
عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقديريا وعند غيرها لفظيا فيقال هذا هن ورايت هنا
ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك اورد المثالين مخالفا لما سبق تفننا واما
غيرها من الاسماء الستة فلها احوال ثلث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة والاعراب

بالحركة تقديراً عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها هذا عند المص وان كان فيها
اختلافات وذو اصله عند الفراء ذوو بالواوين او لامه ياء كفلس وعند غيره كفرس لا يضاف
الى مضمر ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث الى المضمر ويستفاد ايضا
ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميراً متكلماً او مخاطباً او غائباً ولذا قال وذو لا يضاف الى مضمر على
الاطلاق فيهما لانه وضع وصلة ذو بمعنى صاحب التمييز الى الوصف باسماء الاجناس متعلق بالوصف يعني
وضع لان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا شخصاً بالذهب
مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جائني رجل ذهب وزيد الذهب فجاؤوا ابعني فوضعوا ذو واضافوه اليه
فتيسر لهم بعد ذلك فقالوا جائني رجل ذو ذهب او زيد ذو الذهب والضمير ليس باسم جنس حتى يضاف
اليه ولان المضمرات والاعلام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وقد اضيف
اي ذو اليه اي الى الضمير على سبيل الشذوذ لان ما خالف القياس يكون شاذا وذلك لان ضمير الغائب
لما كان كاسم الجنس في الابهام اجازوا اضافة ذو اليه لان مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب في
حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذا كقول الشاعر اهنأ المعروف ما لم تبتذل فيه
الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه جمع ذو حالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير
راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله صبحنا الخزرجية مرهفات ابار ذوي ارومتها ذووها
ولو قيل لا يضاف ذو الى غير اسم الجنس يعني ولو قال المص مكان وذو لا يضاف الى مضمر وذو لا يضاف
الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لا غير لكان قوله هذا اشمل من قوله ذلك لانه شامل للعلم
وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم والى اسم الاشارة وكانه اي المص خص المضمر بالذكر البادر خلت
على المقصود لكونه في صور الاضافة الى المضمر في اخواته فالمناسب للمقام ان يقول وذو لا يضاف
الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام في اخواته انما كان بالاضافة اليه الا انه نفي ما هو الاهم وهو
اضافته الى المضمر مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته اليه كان بالطريق الاولى وليحصل فائدة
اخرى وهي عدم اضافته الى المضمر مطلقا لانه كان لبعض تلك الاسماء يعني الاسماء الستة

غير ذو

غير ذو حكم خاص لذلك البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم في البعض الآخر مثل رد المحذوف عند المبرد في اخي
وابي والرد والقلب والادغام في الاكثر في فم عند اضافته اي اضافة ذلك البعض الى ياء المتكلم فنفي
المص اضافته اي اضافة ذو الى المضمر مطلقا يعني سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا يعني ان المناسب
للمقام النظر الى اضافته الى المضمر الخاص اي الى ياء المتكلم لكن المص عدل الى نوعه وهو المضمر نفيا مفعول له لقوله
فنفي لاختصاصه اي ذو متعلق بقوله نفيا لا علة لقوله فنفي بحكم خاص متعلق بالاختصاص وداخلة بالمقصود
لان المقصود عليه هو لفظ ذو والمعنى نفيا لاختصاص حكم خاص بذو باعتبار اضافته اي اضافة ذو اليه
اي الى الياء كما ان لكل واحد من اخواتها حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكانه قال وذو لا يضاف الى
مضمر فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء ولا يقطع عطف على قوله لا يضاف مبني للمفعول اصله
اي ذو عن الاضافة اي لا يقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواتها قطعت عن الاضافة
مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وهذا الغرض يفوت
اذا قطعت كما اذا اضيفت الى غير اسم الجنس ولذا علله الشارح بقوله لان جعله اي جعل ذو وصلة الى
الوصف باسماء الاجناس يقتضي لان اجراء ما هو الغرض والمقصود من وضعه ليس الا باضافته اي ذو
اليها اي الى اسماء الاجناس اي لا يحصل الغرض من وضعه الا بالاضافة اليها ولما فرغ من بيان
الاصول الثلثة مع ملحقاتها المرفوعات واخويها شرع في بيان ما يتبعها فقال التوابع وهي الاسماء
التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي جمع تابع لا تابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره
الاسم التابع وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا صيغة المذكر الذي لا يعقل كما في
المرفوعات منقول عن الوصفية الى الاسمية فصار كانه اسم على وزن فاعل والفاعل الاسمي يجمع
على فواعل لان الفاعل الوصفي يجمع بالالف والتاء يعني على وزن فاعلات اقول لا يحتاج الى النقل
لان الفاعل الوصفي ايضا يجمع هذا الجمع الا ان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمي لا
يكون جمعه الا على فواعل فقط ولهذا احتاج الى النقل كالكاهل وهو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل
بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان في الاصل وصف جمع على الكواهل والمراد بها اي بالتوابع ههنا

توابع المرفوعات على ان يكون اللام فيه للعهد الذهني بقرينة انه في بحث الاسم والمنصوبات والمجرورات التي هي
اقسام الاسم حقيقة او حكماً فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفة على ما له اعراب
فلا ينتقض حدها اي حد التوابع بخروج نحو ان ان وضرب ضرب عن حد التوابع بان يقال يصدق
على ان الثانية وضرب الثاني كل ثان ولا يصدق باعراب سابقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس له
اعراب لعدم كونهما اي كون كل منهما اي من نحو ان ان وضرب ضرب من افراد المحدود والمحدود ههنا
التوابع وعرفت ان المراد بها توابع الاسم لا مطلق التوابع فلا ينتقض الحد بخروج مثل هذا لان
خروج ما لا يكون من افراد المحدود لا يكون مناقضاً كل ثان اي متأخر يعني ان قوله ثان بمعنى المتأخر
لعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقي داخلاً في المعنى المجازي وههنا كذلك لان معنى ثان في
الحقيقة ان يكون مسبوقاً بواحد وهذا المعنى داخل في متأخر لانه ايضاً ما يكون مسبوقاً سواء كان
بواحد او باثنين فصاعداً متى لوحظ ذلك المتأخر مع سابقه كان المتأخر في الرتبة الثانية منه
اي من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقاً بلا فصل بسابق آخر وقال المحشي اراد دفع ما يورد
على التعريف من الثاني فصاعداً ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر واعتباره ثانياً في الرتبة
بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثانية في الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت
ثالثة في الذكر واوله كلامه وهو قوله اي متأخر ناظر الى الدفع الاول وآخره وهو قوله متى لوحظ
مع سابقه الخ الى الدفع الثاني انتهى فدخل فيه اي في حد التوابع التابع الثاني من التوابع الخمسة
والتابع الثالث فصاعداً ملتبس اي ملابس باعراب يريد ان الباء فيه للمصاحبة سابقه
اي كان الثاني ملابساً باعراب اللفظ السابق عليه لفظياً كان اعرابه او تقديرياً او محكياً
محلياً اي بجنس اعراب على حذف المضاف سابقه يعني ان كان جنس اعراب السابق رفعاً يكون
اعرابه رفعاً ايضاً وان كان نصباً فنصباً وان كان جراً فجراً بحيث يكون اعرابه اي اعراب الثاني
من جنس اعراب السابق كما قلنا آنفاً ناشئ كلاهما اي اعراب السابق والمسبوق من جهة واحدة
لا من جهتين شخصية لا جنسية ولا نوعية قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية او

صفة

صفة موصوف محذوف تقديره وحدة شخصية مثل جائني زيد العالم فان صفة العالم اذا لوحظ مع زيد الموصوف به
فانه موصوف به والعالم وصف له قائم به كان العالم في المرتبة الثانية منه اي من زيد لان الصفة لكونها
موضحة للموصوف ومخصصة له لا تكون الا متأخرة عن الموصوف بمرتبة في الوصف الاول او بمرتبتين او
اكثر واعرابه اي اعراب العالم من جنس اعرابه اي اعراب زيد لان الصفة يجب ان يكون على اعراب موصوفها
لكونها قائمة به وهو الرفع والرفع في كل واحد منهما اي من زيد والعالم او من الموصوف والصفة ناشٍ
اي حاصل من جهة واحدة شخصية لان الصفة اذا كانت وصفاً له وقائمة به يكون جهتهما واحدة
وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت الصفة وصفاً لسببه وقائمة به لا يكون كذلك
وان كان اعرابهما من جنس واحد لكن لا يكون ناشياً من جهة واحدة لان الصفة ح قامت بسببه ونشأت
عنه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعاً قلت لانها
وصف مجازي لا حقيقي فلا يضر خروجها وهي اي الجهة الواحدة الشخصية فاعلية زيد العالم الخ
لان المجيء المنسوب الى زيد الموصوف في قولك جائني زيد العالم في قصد المتكلم منسوب اليه اي الى زيد مع تابعه العالم
الا ان المجيء منسوب الى زيد بالاصالة والى العالم بالتبع لا اليه مطلقاً سواء كان زيد موصوفاً بالعالم او لا اذ لو
كانت كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف فقوله كل ثان جنس يشمل التوابع
المقصودة من التعريف مؤخرات كانت بهذه الامور او مقدمات لان المراد بالثانوية الثانوية في الرتبة
لا الذكر على ما عرفت وخبر المبتدأ مؤخراً عن المبتدأ او مقدماً عليه وجوباً او جوازاً وخبري كان وان واخواتهما
اي اشباههما سواء قدم الخبر على اسم كان او عليها اولا وسواء قدم على اسم ان اولا وثاني مفعولي باب
ظننت واخواته واعطيت واشباهه تأخر او قدم وكذلك يشتمل ثاني وثالث مفاعيل اعلمت وارى امثاله
والحال والتمييز وغيرها لانه كل واحد منها ثان متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فقد دخل
في التعريف بقوله كل ثان فقوله باعراب سابقه يخرج الكل غير التوابع لانها هي المقصودة منه الا خبر المبتدأ
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وثاني وثالث مفاعيل اعلمت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيداً
مجرداً عن الثياب والتمييز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيوناً لان كل واحد منها باعراب سابقه وقوله

من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء المستثناة لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء
على المذهب المنصور اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن اي لان هذا المعنى اي التجريد
عنها للاسناد من حيث انه يقتضي مسندا اليه موجدا يدل على الذات صار التجريد عنها عاملا في المبتدأ
لما ان المبتدأ دال عليها اما تحقيقا او تأويلا وهذا المعنى ايضا من حيث انه يقتضي مسندا او يوجد
ما يدل على امر نسبي صار التجريد عاملا في الخبر لان الخبر يدل على الامر النسبي فليس ارتفاعهما اي ارتفاع
المبتدأ والخبر من جهة واحدة بل من جهتين يعني ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع
الخبر من جهة كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد وكذا اي كما ان الابتداء اعني التجريد
عنها للاسناد عامل في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها ظننت من حيث انه
يقتضي مظنونا فيه يعني يقتضي ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون
قائما به ومن حيث انه يقتضي مظنونا يعني ان يكون وصفا يمكن ان يظن عمل اي ظننت
في مفعوليه يعني عمل في المفعول الاول من حيث انه مظنون فيه وفي المفعول الثاني من حيث انه
مظنون فليس انتصابهما اي المفعول الاول والمفعول الثاني من جهة واحدة بل عمل فيهما من جهتين
وان كانا في جنس الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا عالما انتصاب الاول من جهة كونه مظنونا فيه
وانتصاب الثاني من كونه مظنونا لما عرفت وكذا الافعال التي هي تتعدى الى مفعولين ثانيهما
غير الاول كأعطيت مثل اعطيت زيدا درهما فانه من حيث انه يقتضي آخذا يعني ما يدل على الذات
بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الآخذية ويقتضي ايضا مأخوذا يعني ما يدل
على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية عمل اعطيت في مفعوليه فليس
انتصابهما اي انتصاب كل واحد منهما من جهة واحدة بل من جهتين واعلم ان الاعراب
المعتبر في هذا التوصيف اي في تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه بالنسبة اي بالقياس الى اللاحق
وهو التابع سواء كان الاول والثاني او غيرهما وهو الثالث فصاعدا والسابق اي ما سبق بلا فصل سواء
كان المتبوع او لا اعم من ان يكون الاعراب فيهما لفظيا مثل قولك جاءني زيد العالم او يكون فيهما
تقديريا

اعم
تقديريا نحو جاءني فتى القاضي او الاول تقديري والثاني لفظي وبالعكس اعم من ان يكون الاعراب فيهما محليا
نحو ضربت انت او الاول محلي والثاني اما لفظي او تقديري او الثاني محلي والاول اما لفظي او تقديري فامثلتها
واضحة على الفطن حقيقة او حكما تفصيل للاعراب اي سواء كان ذلك حقيقيا او حكميا فلا يرد مثال المحلي في الاول نحو
جاءني هؤلاء الرجال فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لا لفظا ولا تقديرا بل الاعراب فيه محلي ولذا لم
يجز الحمل على اللفظ بل محله ومحله الرفع ولذا وجب رفع الرجال ومثال الاعراب الحكمي في الاول ايضا يا زيد العاقل
فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه في حكمه ولذا جاز الوجهان في صفته المفردة على ما سبق ولو لم يكن
في حكم الرفع لم يجز رفع صفته حملا على اللفظ ونحو لا رجل فان فتح رجل في حكم الاعراب اعني به النصب ولذا اجيز حمل
ظريفا على اللفظ بالنصب ويجوز فيه البناء حملا على المنعوت والرفع حملا على المحل البعيد كما سبق ثم اي بعد علمت
الجنس والفصل وغيرهما من القيود المذكورة في التعريف اعلم ان لفظة كل ههنا اي في تعريف التوابع ليست واقعة
في موقعها وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثلا كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام حساس
متحرك بالارادة لان التعريف اي تعريفا اي تعريف جنسي اي نوع انما يكون تعريفا للجنس كالحيوان والتوابع
وبالجنس الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وتابع باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد لا يكون التعريف للافراد مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هي هي لا تحتاج الى التعريف
ولا يكون التعريف ايضا بالافراد لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس
ولا فصل فلا يكون التعريف بها فالمحدود ههنا بالحقيقة التابع الذي حد التوابع لان الجنس لا يكون
الا في المفرد وفي الظاهر التوابع والحد ههنا مدخول كل وهو تابع باعراب سابقه من جهة واحدة
فلما دخل عليه كل كان التعريف الجنسي بالافراد لان كلمة كل تفيد في مدخولها عموم الافراد وشمولها
اذا كان نكرة لكنه استدراك من قوله ليست في محله وجواب له وتنبيه على فائدة دخول كل وصدق المحدود
على كل افراد الحد يعني الا انه لما ادخل عليه اي على التعريف المذكور كل افاد الضمير المستكن راجع الى الدخول
المستفاد من ادخل اي افاد دخول كل صدق المحدود صريحا لان لفظة كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه
صدق الموضوع على كل افراد الحد نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعني يصدق على كل فرد مما صدق

عليه الحد فيكون التعريف مانعا عن دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان
الدال على شيء ليس له ان يدل على غيره والظاهر انحصار المحدود فيها اى فى افراد الحد لعدم ذكر غيرها اى
غير افراد الحد فيكون الحد جامعا لافراده لانحصار المحدود فى افراده فيحصل لنا حد جامع لافراده بسبب
انحصار المحدود فيها ومانع عن دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره
يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه اى كون الحد جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيره صار بدخول
كل على الحد منصوص ومصرح واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع منصوصا ومصرحا بل متضمنا
ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع الى تعريف انواعها كما هو دابه فقال النعت والصفة
كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عينه لان العالم فى قولك جائنى زيد العالم
هو زيد لا غير واكثر استعمالا واوفر فائدة ولكونه مذكورا سابقا صريحا فى قوله ولا يضاف صفة ودخ
غيرها تابع لانه من التوابع جنس شامل للتوابع كلها يعنى شاملا لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسا
وقوله مبتدا وخبره قوله الاتى احتراز يدل على معنى فى متبوعه صفة للتابع اى يدل ذلك التابع
حقيقيا كان او سببيا بحيثية تركيبه مع متبوعه والهيئة مضافة الى التركيب وهو مع متعلق
به والضمير المجرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع على معنى فى متبوعه لا يكون الا بوصف كونه
مركبا مع متبوعه على حصوله متعلق بقوله يدل معنى فى متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة يريد ان
انتصاب مطلقا على المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك
تانيث مطلق لكن موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة فلا يرد
قول من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لا يساعده العبارة لانه يجب تانيث مطلقا الا ليس
ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر او بتانيث ما لابد له فى الدلالة على معناه من التاء لان قوله هذه او يعتد
وجها غير مقيدة تفسير للاطلاق بخصوصية بفتح الخاء وان كان ياء المصدرية لئلا يجمع المصدر او
وضمها ان كانت نسبية ومضافة الى مادة من المواد بيانية يعنى دلالة النعت على معنى حاصل
فى متبوعه مطلقا بحيث يعم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعض الامثلة كما فى البدل وغيره احتراز

عن

عن سائر اى باقى التوابع لما مر ان السائر بمعنى الباقى فلا يرد عليه اى على تعريف النعت البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد
علمه فان علمه بدل الاشتمال عن زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبته الى علمه لما سيجيء والمعطوف فى مثل
قولك اعجبنى زيد وعلمه فان علمه فى المثالين وان دل على معنى فى متبوعه لكن دلالته عليه ليست مطلقة
بل دلالته عليه ليست الا بخصوص مادة حتى لو جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبنى زيد داره وداره
ولا التاكيد لفظيا كان او معنويا فى مثل قولك جائنى القوم كلهم او جائنى زيد زيد ولما كان فى
دلالة التاكيد على معنى فى متبوعه ابهام بينه بقوله لدلالة كلهم على حصول معنى الشمول فى القوم يعنى
لما قيل جائنى هذا القوم توهم ان المجئ صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم فالنسبة حقيقية او مجازية
اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقية واذا قيل جائنى زيد توهم ايضا ان النسبة
اليه حقيقية او مجازية فلما اكد بزيد الثانى اندفع وعلم ما هو المراد منها الحقيقة فان دلالة
التوابع فى هذه الامثلة من البدل والعطف والتاكيد على حصول معنى من العلم فى الاولين
والشمول فى الاخير فى المتبوع متعلق بالحصول انما هى اى ليس دلالة تلك التوابع الا بخصوص موادها
اى دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها فلو جردت تلك الامثلة عن هذه المواد بان يكون
التابع فيها غير ذلك المذكور فيها كما يقال اعجبنى زيد غلامه مكان اعجبنى زيد علمه واعجبنى زيد وغلامه
مكان اعجبنى زيد وعلمه او جائنى زيد نفسه بدل جائنى القوم كلهم لا تجد بالخطاب لها اى لهذه الامثلة
دلالة على معنى فى متبوعاتها بصيغة الجمع المؤنث اى فى متبوع كل واحد منها اما فى الاولين فظاهر لان الغلام يدل
يدل على الذات المعينة وما يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى فى متبوعه واما فى الثالث
فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل عليه زيد فى هذا المثال لان معنى النفس
مطلق الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد ايضا فصار كانه قال جائنى زيد زيد
بخلاف نحو جائنى القوم كلهم فانه يدل على معنى حاصل فى القوم وهو الشمول كما عرفت بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعها اى فى متبوع الصفة فى اى مادة

كانت الصفة سواء كان عاملها لفظياً او معنوياً اعلم ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيبويه
وقال الاخفش العامل فيها معنوي سواء كان العامل في الموصوف لفظياً او معنوياً كما في المبتدا والخبر
وهو كونها تابعة وقيل ان عامل الثاني يقدر من جنس العامل الاول يعني يقدر في قولك جاءني زيد
العالم جاءني العالم والاول اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده
فان المجيء في قولك جاءني زيد الظريف ليس في قصدك منسوباً الى زيد مطلقاً بل اليه حال كونه مقيداً
بقيد الظرافة وكذا الحال في جاءني زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لا فائدة في ايراد الوصف لان الوصف
انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله وفائدته اي فائدة النعت غالباً
اي في غالب الاحوال تخصيص في النكرة وهو في عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في
النكرات كرجل عالم فان رجل كان محتملاً لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف بالعالم قل احتماله
او توضيح في المعرفة وهو في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف كزيد الظريف
فان زيداً وان كان معيناً الا انه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع
الاحتمال الحاصل فيه وقد تكون اي فائدة النعت لمجرد الثناء اذا كان الوصف معلوماً قبل
ذكره والثناء بالمد بيان صفة الكمال من غير قصد بيان لقوله لمجرد تخصيص كما في الاول او قصد
توضيح كما في الثاني بان لا يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج
اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء كما سبق نحو بسم الله الرحمن الرحيم بالجر فيهما على ان يكونا صفتين
للفظ الله لان لفظ الله لا يطلق على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازاً فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج
الى الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعني او امدح او مرفوعين بتقدير المبتدا فلا يكونان
مما نحن فيه وكالاوصاف الجارية على القديم تعالى وقد يكون لمجرد الذم من غير قصد تخصيص او توضيح
ولا يليق ايضا المدح والثناء بل لا يستحق الا الذم والقدح نحو اعوذ من عاذ به يعوذ وبابه قال الجاء
اليه بالله اي التجاء واعتمد اليه تعالى واعتصم من الشيطان شيطان على وزن فيعال من الشطن

وهو

وهو البعد وقيل على فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف ويدل على
انصرافه في الاول وعلى عدمه في الثاني ما روي انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك انصرف
حيان ام لا فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فمنصرف ووجهوه بانه ان اكرمه فكانه احياه
فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الالف والنون والعلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من
الحين فينصرف الرجيم فعيل بمعنى مفعول للمبالغة في الرجم وهو ههنا اللعن والطرد وصف به
مبالغة في كونه ملعوناً ومطروداً وقد يكون النعت لمجرد التاكيد اي تاكيد معنى الموصوف فيما
اشتمل الموصوف على الصفة تضمناً او التزاماً مثل نفخة واحدة اذ الوحدة المؤكدة تفهم
من التاء في نفخة لان التاء للوحدة كتاء تمرة وبالتشبيه ايضاً بتاء الوحدة كضربة بالفتح فاكدت
الوحدة المفهومة من التاء صريحا بالوحدة وانما اورد نفخة تضمنا لا للتاكيد دون البواقي لزيادة الايضاح
لان الوصف للتاكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا يحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك
في يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق الا ان المصنف لم يتعرض
لهما لدخولهما تحت قوله او لمجرد التاكيد ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات خبر كان اي كان اكثر
امثلة الصفة مشتقاً كاسم الفاعل وغيره توهم كثير جواب لما من النحويين بيان الكثير ان الاشتقاق
شرط في النعت لكون دلالة المشتق على معنى في متبوعه ظاهرة لان احمر مثلاً يقتضي بذاته شيئاً
متصفاً بالحمرة فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد حتى تاولوا غير المشتق الواقع صفة
كالاسد في هذا المثال بالمشتق نحو جعلوه وصفاً بمعنى او تاولوه بما يليق بالمقام ولم يكن عطف
الجملتين على جملة لما اي جملتها لم يكن رده لجواز العطف على معمولي عاملين واحد هذا اي شرط الاشتقاق
في الصفة وتاويل غير المشتق بالمشتق مرضياً ومقبولاً للمصنف رده بقوله ولا فصل لان المقصود من
النعت الدلالة على معنى في متبوعه لتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوصيف
سواء كان الدال مشتقاً او غيره اي لا فرق لان الفصل في اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيراً
باللازم ولا هذه لنفي الجنس وفصل في محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اي لا فرق

كائن بين ان يكون النعت مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل او غيره
اى او يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات فى صحة متعلق بلا فرق وقوعه اى وقوع غير
المشتق نعتا مفعول الوقوع الذى هو مضاف الى الفاعل الى الفاعل اى المشتق وغيره سواء
فى وقوع كل منهما نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق يعنى فى التركيب يعنى فى التركيب
شرطا ان يكون وضع غير المشتق لغرض المعنى وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب
وجوده على شئ ويقصد به اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى دلالة عامة
او وصفا عاما اى فى جميع الاستعمالات فيه اشارة الى ان نصب عموما على الظرفية وان العموم
فى الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوصف العام سواء استعمل
خبرا او حالا او نعتا مثل تميمى فان النسبة الى بنى تميم لم تنزل عن المنسوب ما دام منسوبا فى
جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب وذو مال يريد به ايضا ذا وفروعها فان التميمى
لكونه اسما منسوبا يدل دائما اى فى جميع الازمان سواء ذكر متبوعه او لم يذكر على ان الذات ما
اى الذات من الذوات منسبة الى قبيلة بنى تميم فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غير
تأويل بالمشتق سواء كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمى او معرفة نحو زيد التميمى وذو مال
لكونه بمعنى الصاحب وصفا يدل على ان ذاتا ما صاحب مال فيقع صفة لتلك الذات من غير تأويل
ايضا او خصوصا عطف على عموما اى اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى فى بعض الاستعمالات
يعنى لا يدل على معنى فى متبوعه فى جميع الازمان بل فى بعض الازمان يعنى لا يدل على معنى فى متبوعه فى
جميع الازمان بل فى بعض الازمان بان يكون ما وصف به مذكورا لفظا بان يدل فى بعض المواضع يعنى
عند ذكر الموصوف على حصول معنى الذات ما وح اى حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما
يجوز ان يقع نعتا لتلك لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع وكونه الوضع
موصوفه مذكورا لفظا وفى بعضها اى بعض المواضع لا يدل على ذلك اى المعنى الواقع فى المتبوع
لعدم متبوعه لا لفظا ولا تقديرا لان المراد به ح الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد الدلالة
على

على المعنى الواقع فى المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فقط فح لا يصح جعله نعتا
مثل مررت برجل اى رجل ولكن بشرط ان يضيف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى النكرة لان المضاف
الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل فى شانه اى كامل فى الرجولية
بفتح الراء ان كان اليا للمصدرية وضمها ان كانت نسبية فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا
التركيب اى فى تركيب كان موصوفها فيه نكرة واضيفت هى الى اى على كمال الرجولية يعنى باعتبار دلالتها
على حصول معنى الكمال فى موصوفها يصح ان يقع نعتا لما قلنا فاى رجل مبتدأ ويصح ان يقع نعتا خبره
والباقى باعتبار متعلق بقوله يصح والمعنى فان رجل فى مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالته
على معنى الكمال وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى اى على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط
لعدم ذكر شئ قبلها صالح للموصوفية بها لا لفظا ولا تقديرا لكونه مبتدأ والظرف خبره فلا يصح ان يقع
نعتا لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائمة بالغير بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فقط ومثل مررت
بهذا الرجل فان الرجل وقع صفة لهذا لدلالته على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة فان هذا يدل
على ذات مبهمة لكون وضع اسم الاشارة ليس الا لدلالتها على الذات المبهمة والرجل يدل على ذات معينة
لكون اللام فيه للتعريف فيكون ما دخلت هى عليه معرفة وخصوصية الذات المعينة فى الرجل بلام التعريف
بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فى هذا فيدل الرجل على معنى حاصل فى ذات هذا وهو الذات المعينة
فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة فلهذا اى لكونه دالا على
الذات المعينة الحاصلة فى هذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا فيكون الصفة للايضاح وفى المواضع الاخر
بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم تفضيل وههنا بمعنى الغير التى لا تدل الرجل
اى مثل جاءنى الرجل بدون ذكر هذا قبلها او الخل حامض والعسل حلو على هذا المعنى دلالة مقصودة
اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل انما تدل على الذات لا غير لا يصح ان يقع صفة لعدم الدلالة على المقصود
يراد منه الدلالة على حصول معنى فى المتبوع وذهب بعضهم اى من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه
الى ان الرجل فى المثال بدل من اسم الاشارة بدل الكل لا صفة له لانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل يدل على

الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلا منه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول وذهب بعضهم اى منهم الى انه اى الرجل فيه
عطف بيان لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثرون ومنهم
المص على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة
وهو الذات المعينة كما سبق وهذا حد النعت ومثل مررت بزيد هذا فان اسم الاشارة ههنا فى محل الجر فان
على انه صفة لزيد لدلالته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسره الشارح بقوله اى مررت بزيد
المشار اليه نعم كما يصح هذا يصح ايضا ما افاد معناه وهو مررت بزيد هذا الا ان اسم الاشارة لا يقع
صفة الا للعلم او المضاف الى العلم والى الضمير او الى مثله كما سيجئ ان الموصوف اخص من الصفة او مساو
وفى الثلثة الاول يكون اخص وفى الاخير مساويا له واما فى غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم الاشارة
صفة فهذا اى لفظ هذا فى هذا الموضع اى فى موضع يلى فيه اسم الاشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما
يمكن ان يكون موصوفا به يدل على معنى حاصل فى ذات زيد وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه فوقع
اسم الاشارة صفة له اى لزيد لايضاح المعنى الحاصل فيه فيكون الصفة للايضاح وفى المواضع الاخر
التى لا يدل اسم الاشارة على هذا المعنى اى على معنى حاصل فى الذات بل المراد منه الدلالة على الذات
المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل لا يصح فيها ان يقع صفة لعدم كون المقصود
الدلالة على معنى فى غيره اذ لو كان مقصودا لوجب ان يلى ما يوصف به فلما لم يل علم انه لا يراد منه معنى
الوصفية ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى النعت وهو الافراد لكون المطابقة فيه تم تشرع
فى بيان ما هو فى حكم الافراد فقال ويوصف النكرة او ما فى حكمها من ذى لام يقصد به فرد مبهم
كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى لا المعرفة لان الجملة من حيث هى جملة نكرة لا تقع صفة
للمعرفة لوجوب المطابقة فى التعريف والتنكير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلا بالجملة لا مطلقا بل
الجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة فيوجد التطابق بينهما لان الدلالة على حصول معنى فى متبوعها
اى الصفة كما توجد اى الدلالة على حصول معنى فى متبوعه فى المفرد الذى يكون صفة كذلك تاكيد لقوله
كما توجد الدلالة ايضا فى الجملة الخبرية فيصح ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد وانما قيد الجملة
الواقعة

اى الدلالة على حصول معنى فى المتبوع فى المفرد الذى يكون صفة كذلك تاكيد لقوله كما توجد اى

الواقعة صفة بالخبرية احترازا عن الانشائية لان فايدة الصفة كما سبق تخصيص موصوفها كما فى
النكرات او توضيحه كما فى المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا فى الحال والسابق ايضا حتى تخصص
او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال ولا فى السابق بل المراد منها الطلب فكيف تخصص او توضح
ان تقع فلا يصح صفة لانتفاء الفايدة لان الانشائية لا تقع صفة كما قلنا الا بتاويل بعيد فتقيده بالبعد
لان الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا مؤولة اذ الجمل التى لها محل من الاعراب فى تاويل مفرد مشتق منها
الا ان ذلك التاويل فيها قريب كما اذا قلت فى توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر جاءنى رجل
اضربه اذ ههنا ليست للشرط ولا للظرف بل زايدة لتحسين الكلام اى مقول يعنى جاءنى رجل
مقول فى حقه اضربه فلما توهم منه ان المامور بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله اى مستحق
لان يؤمر بالضرب فلا يكون الجملة الانشائية بعد التاويل صفة بل يكون مقول فقول هو صفة وهو
قوله مقول ومستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف الجملة ويلزم فيها اى فى الجملة الخبرية الواقعة
صفة الضمير ح لم يقل ويلزم عايد كما قال فى الجملة الواقعة خبرا فلا بد من عايد لان المبتدأ لما كان
مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا كفى فى الربط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان
يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا وجب ان يكون الرابط ما هو الاصل فى الربط وهو الضمير ولا
يجوز ما يقوم مقامه لضعفه الراجع الى تلك النكرة لا الى غيرها لفظا او تقديرا مثل واتقوا يوما لا تجزى
نفس الاية اى فيه للربط اى لربط ذلك الضمير برجوعه الى موصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن
المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صفة نحو جاءنى رجل ابوه قايم واذا لم يكن فيها اى فى
وقعت الجملة التى وقعت صفة الضمير الرابط الراجع الى تلك النكرة بل يكون تلك الجملة نكرة خالية عنه
اجنبية بالنسبة الى الموصوف لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى
الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضى المسند اليه والمسند فلا بد من رابط يخرجها
عن الاستقلال ويحوجها الى شئ قبلها كيلا يكون اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المص
فلا يصح ان تقع صفة لها اى لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى فى شئ قبلها بسبب الرابط

جملة
مفقودا مثل جائني رجل زيد عالم ويوصف مبني للمفعول بحال الموصوف الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردا او جملة
الا انه اذا كان مفردا يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا للنكرة كما سبق
وكذا عدل عليه فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة اي بحال قائمة به اي بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة
لادنى ملابسة نحو مررت برجل حسن يجوز جعله لوصف المفرد ولوصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعلا
اذ الحسن يضم الى وحال الرجل وصفته وقائم به لان الحسن عرض لا يقوم بنفسه ويوصف بحال متعلقه بكسر
اللام اي بحال متعلق الموصوف ولما اشكل عليه ان الموصوف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ما وصف
سبق تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فكيف يدل عليه قال قول المص
بحال المتعلق لقوله يعني بصفة اعتبارية تحصل له اي للموصوف بسبب متعلقه لان وصف المتعلق لما
حصل بتاديب الموصوف وتعليمه اياه واصلاحه جاز ان يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه يجوز هنا ايضا الوجهان الوصف المفرد والجملة اذ كون الرجل حسن الغلام
معنى فيه اي معنى حاصل في الرجل وان كان الوصف وصفا اعتباريا اي مجازيا لانه بحسب
الحقيقة وصف الغلام فالاول اي النعت بحال الموصوف اي بحال قائمة به يتبعه لاتحادهما في
الصدق حيث يصدق احدهما على ما صدق عليه الآخر فكانهما شيء واحد فلزم المطابقة في
هذه الامور لئلا يلزم كونه مثلا معرفة ونكرة في حالة واحدة اي يتبع الوصف الموصوف في
عشرة امور لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسره الشارح بقوله يوجد منها
في كل تركيب من التراكيب العربية اربعة لان الشيء الواحد لا يكون واحدا وتثنية وجمعا او
مذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضدادا ولان هذه الامور العشرة اربعة انواع
الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع
في كل تركيب اربعة في الاعراب سواء كان كليهما لفظيا او تقديريا او في الآخر تقديريا او بالحركة او او في احدهما
بالحرف رفعا ونصبا وجرا والنصب على الظرفية باعتبار المضاف اي في حالة الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يعني ان كان احدهما مذكرا يجب ان يكون
الآخر

الآخر مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الآخر ايضا مؤنثا وكذا الحال في التعريف في البواقي
الا اذا كان مستثنى من قول الشارح يوجد منها في كل تركيب اربعة اي الوصف صفة يستوي فيها اي الصفة
المذكر والمؤنث لان الصفة اذا كانت كذلك لم يوجد فيها اربعة منها بل انما يوجد فيها ثلثة منها
لانتفاء التذكير والتانيث في تلك الصفة لمساواة بينهما كفعول بمعنى فاعل بشرط ان يكون الموصوف
مذكورا نحو رجل صبور بمعنى صابر وامراة صبور بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث
بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه
لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه ح يكون من عداد الاسماء وفعيل ايضا بمعنى مفعول
بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة كرجل جريح وامراة جريح واما اذا لم يذكر الموصوف
فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوفا اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة فلانة وجعل الاستواء
في فعيل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فعول اذا ذكر ايضا في الفاعل طلبا للعدل يعني لئلا يكون
الاستواء لاحدهما وعدمه للآخر ولم يعكس لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير
الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوب ولا شك ان الاستواء خفة فاعطي لما هو كثير الاستعمال
او كان الوصف صفة مؤنثة تجري على المذكر اي يجعل صفة للمذكر وتطلق عليه كعلامة ونسابة
حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجة وهو الذي جمع كل شيء
والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه اي يتبع الوصف الموصوف في الخمسة الاول بضم الهمزة
وفتح الواو جمع ولى مؤنث اول وهي اي الخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يعني
اذا كان الموصوف معرفا يكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها
ومنكرا يكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءني امراة جائر شاحنها وكذلك البواقي ويوجد منها اي
من تلك الخمسة في كل تركيب اثنان لانه لا يكون الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة
لكونها اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيوجد من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف
الثاني موصوفه في هذه الخمسة لانه لما كان الوصف في هذا النوع وصفا سببيا اكتفى في المطابقة

بهذا القدر حطاً لرتبة الفرع عن رتبة الاصل ولا يتبع الوصف الموصوف في البواقي من تلك الامور العشرة
التي كان الوصف قد طابق الموصوف فيها في القسم الاول وهي اي البواقي ايضا اي كالامور التي طابق الوصف
الموصوف فيها يعني كما كانت خمسة خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يعني ان الموصوف
في هذا القسم اذا كان مذكرا لا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضاربة امرأته واذا كان مؤنثا
لا يجب ايضا تانيثه مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا الحال في البواقي فيكون الوصف في هذا
القسم في الخمسة الباقية كالفعل في انه يدور تانيثه وتذكيره ونظايرهما على الاسناد الى الفاعل ولا
يكون تابعا لموصوفه فيها لكونه مسندا الى الظاهر لشبهه به اي لشبه الوصف بالفعل في كونه مسندا
الى الظاهر فصار بمنزلة الفعل يعني ينظر الى فاعله اي فاعل الوصف فان كان فاعله مفردا مذكرا او مؤنثا
او مثنى كذلك او مجموعا كذلك افرد الوصف سواء كان موصوفه مفردا ايضا بمنزلة مررت برجل كريم
ابوه او مثنى نحو مررت برجلين كريم ابواهما او مجموع نحو مررت برجال كريم آباؤهم لئلا يلزم تعدد الفاعل
لانه لو ثني او جمع حين كون فاعله مثنى او مجموعا لزم تعدده وهو ظاهر كما افرد الفعل عند كون
فاعله الظاهر مثنى او مجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا
حقيقيا بلا فصل واقع بينهما طابقه اي طابق الوصف فاعله في التذكير والتانيث وان كان الموصوف
بخلافه ليعلم من اول الامر ان فاعله مذكر او مؤنث وجوبا تمييزا عن النسبة كما يطابق الفعل فاعله
الظاهر وجوبا للعلة المذكورة في التذكير والتانيث مثل قام زيد وقامت هند وان كان فاعله اي
فاعل الوصف الثاني مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا الا انه كان مفصولا عنه حيث وقع فصل بينهما يذكر
ويؤنث ذلك الوصف يعني يتخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقي او مفصولا ووجوب التانيث انما
تكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل كما مر ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان غير
حقيقي او مفصولا جوازا ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثاني بالفعل في الخمسة الباقية اورد امثلتها
على ترتيب اللف فقال تقول ايضا حالها وزيادة في التفهيم مررت برجل قاعد غلامه وكان مثل مررت
برجل يقعد غلامه ومررت برجلين قاعد غلاماهما كان كمثل مررت برجلين يقعد غلاماهما ومررت

برجال

برجال قاعد غلمانهم كان مثل مررت برجال يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قايم ابوها اعاد لفظ مررت تنبيها
على ان هذه الامثلة اوردت لتانيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان مثل مررت بامرأة
يقوم ابوها ومررت برجل قايمة جاريته مثال لكون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان مثل مررت برجل تقوم جاريته
ومررت برجل معمور او معمورة داره مثال لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي وهذا مثل مررت برجل يعمر داره
بالياء التحتانية او الفوقانية ولم يات له نظيرا من الفعل اكتفاء بالسياق والسباق ومررت برجل
قايم او برجل قايمة في الدار جاريته مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا مثل مررت برجل
يقوم او تقوم بالتذكير والتانيث في الدار جاريته فان قلت ممنشا هذا السؤال التفريق بين النوعين
بان يتبع الوصف الموصوف في الامور العشرة كلها في الاول ولم يتبع في الثاني الا في الخمسة الاول وفي الخمسة الاخير
صار كالفعل مع ان في الاول ايضا يجوز ان يصير الوصف فيها كالفعل فكان على المص ان يقول ويتبعه في الخمسة
فقط سواء كان وصفا بحال الموصوف او متعلقه فاذا كان كذلك فان قلت اذا نظرت ايها الطالب
المستفيد حق النظر منصوب بنزع الخافض اي بحق النظر اي بعين الانصاف من غير تعنت وعناد في
اساليب الكلام وسياقه وسباقه وجدت النوع الاول وهو الوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به ايضا
اي كالنوع الثاني وهو الوصف بحال متعلق الموصوف في الخمسة البواقي غير الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
كالفعل في انه يدور تذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل لان فاعله اي فاعل
الوصف الذي هو بحال الموصوف الضمير المستكن فيه لكونه مشتقا او في حكمه يحتاج الى الفاعل وهو
اذا لم يكن ظاهرا فمضمر اما بارز او مستكن وفي الصفات لا يكون الا مستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص
بالفعل كما سيجي الراجع الى موصوفه للربط والفعل اذا اسند الى الضمير الراجع الى شي قبله يكون مفردا اذا
كان مرجعه مفردا ويلحقه اي الفعل الالف اي الف الضمير في التثنية اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير
مرجعه ويلحقه الواو اي واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا في الجمع المذكر العاقل ويلحقه
النون اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا في جمع المؤنث السالم لان النون علامة جمع المؤنث كما ان الواو علامة
جمع المذكر العاقل ويؤنث الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا في الواحدة المؤنث ويذكر ايضا في

او ورد

الواحد المذكر اذا كان مرجعه مذكرا ولما بين في السؤال ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل
اصلفعلها على ترتيب اللف ايضا فقال فلذلك المذكور قلت تبادر الخطاب مررت برجل ضارب
في الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب ومررت برجلين ضاربين في التثنية مثل مررت برجلين يضربان
ومررت برجال ضاربين في الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون ومررت بامرأة ضاربة في الافراد
والتانيث ومررت بامرأتين ضاربتين في التثنية ومررت بنسوة ضاربات في الجمع المؤنث كما تقول
في الفعل اذا اسند الى الضمير مررت برجل يضرب ومررت برجلين يضربان ومررت برجال يضربون ومررت بامرأة
تضرب ومررت بامرأتين تضربان ومررت بنسوة يضربن هكذا السؤال بعبارة الرضي فلم خصصت
الثاني بهذا الحكم الباء دخلت ههنا على المقصور لان المقصور عليه ههنا هو الثاني والمعنى فلم جعلت
هذا الحكم اعني التبعية للموصوف في الخمسة الاول وكونه كالفعل في البواقي مختصا بالنوع الثاني
مع انه يجوز ان يجري هذا الحكم في النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة قلنا جوابه المقصود
الاصلي في هذا المقام في تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعيته بيان نسبة الوصفين اي الوصف
بحال الموصوف والوصف بحال متعلقه الى الموصوف متعلق بالنسبة بالتبعية متعلق بها ايضا
في الاول وعدمها اي عدم التبعية في الثاني يعني بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية
له في الامور المذكورة وعدم تعلق الثاني وارتباطه له بالتبعية فيها بل في بعضها ولما كان
الوصف الاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي يتبع الوصف الموصوف في الامور العشرة المذكورة
سابقا وكان يوجد في كل تركيب منها اربعة كما سبق وكان الوصف الاول لا يخرجه مشابهة الوصف اى مشابهة
الاول للفعل في الخمسة البواقي عن هذه متعلق بلا يخرجه التبعية يعني تبعية الوصف الموصوف في الامور
العشرة لما عرفت اي لمكان الاتحاد والاتصال بينهما في الصورة والمعنى حتى كانهما صارا شيئا واحدا
اكتفى جواب لما اي المص فيه اي في الوصف الاول بالحكم عليه اي على الوصف الاول بالتبعية اختصارا
واعلاما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لا بسببيه فكانه مسند اليه لا الى ضميره بخلاف الوصف الثاني فانه
قائم بالسببية لا بموصوفه فانه اي المص ما حكم عليه اي على الوصف الثاني بالتبعية اي بانه يتبع الوصف
بالموصوف

بالموصوف في الخمسة الاول اعني الاعراب بانواعه الثلثة والتعريف والتنكير بمناسبة كونه وصفا بسببيا وهذا
القدر يوجب المتابعة لانها امور ضعيفة يحصل بادنى مناسبة بخلاف الخمسة الاخر فانها امور
قوية تقتضي مناسبة قوية ثم لم يكتف المص فيه اي في الوصف الثاني بالحكم بعدم التبعية فانه
اي الحكم بعدمها فيها غير مضبوط لان في بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا وفي
بعضها يجب التذكير او التانيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفي
بعضها جاز التانيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل او مؤنثا غير حقيقي بدونه
بل بين المص ضابطة عدم تبعية له اي تبعية الوصف للموصوف بكونه اي بكون الوصف الثاني كالفعل
بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله اي حال ذلك الوصف عند عدم التبعية اي ليعلم انه بكونه حال
الوصف الثاني عند عدم كونه تابعا لمتبوعه كالفعل كما سبق ولما كان في الوصف الثاني من
تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد ان يوضحه ويفسره ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن ثمة
اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه لان الصفة
اذا اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولو لم يكن كالفعل وكان
تابعا للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لمطابقته الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة
غلمانه لعدم المطابقة كما يحسن قام رجل يقعد غلمانه وحسن ايضا ان يقال قام رجل قاعدة غلمانه
لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التانيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى
لكونه اصلا لان الفاعل هو غلمانه مؤنث لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا الا جمع المذكر
السالم سيأتي الا انه غير حقيقي لما مر ان تانيثه لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا كما حسن ان
يقال قام رجل تقعد غلمانه بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتانيث لانها قد يكون للتذكير
كما في المخاطب المذكر وضعف قام رجل قاعدون غلمانه بالحاق علامة جمع المذكر وهي الواو والنون في الرفع
ولو لم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف لانه اي لان مثل هذا التركيب

بمنزلة قام رجل يقعدون غلمانه الا انه ضعيف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف
والواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتي التثنية والجمع ضعيف بخلافهما في مثنى
الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم يكونا اصلا فاعلا اذ لو كان كذلك لما انقلبتا
في حالتي النصب والجر بل هما حرفا اعراب سواء كانا في المشتق او غيره ولحاق مصدر من لحق على وزن ذهاب
كاللحوق ومضاف الى الفاعل علامتي المثنى اي الالف والمجموع اي الواو في الفعل المسند الى الظاهر هما اي المثنى والمجموع
اشعارا من اول الامر ان فاعلهما مثنى او مجموع كما انث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل ايذانا
من اول الامر الى ان فاعله مؤنث ضعيف اي جائز مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف
ويجوز من غير ضعف لكون الصفة جمعا ولا ضعف لعدم شبهه الفعل انه يقال قام رجل قعود غلمانه لعدم
جريانه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع وان للوصل كان قعود جمعا اي جمع قاعد كشهود
وجلوس وسجود ايضا اي كما ان قاعدون جمع قاعد لانك اذا كسرت من التكسير الاسم المشابه للفعل لا
مطلق الاسم يعني اذا جعلته جمعا مكسرا اخرج ذلك الاسم لكون جمع التكسير مخصوصا بالاسم لفظا من
موازنة اي الاسم المجموع المكسر الفعل ومناسبته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى
وجوه المشابهة لان الفعل لا يكسر لانه لا يقبل التغيير فيكون التكسير من خواص الاسم لانه يقبل التغيير
فلم يكن قام رجل قعود غلمانه بالجمع التكسير مثل قام رجل يقعدون غلمانه في الضعف لعدم مشابهته له فلم
يرث منه الضعف ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولا يذان تعدد الفاعل بلا عطف
ضمنا وان لم يوذن لفظا الذي صفة للمشبه به وهو قوله مثل يقعدون غلمانه ويجوز ان يكون صفة
للمشبه وهو قوله قعود غلمانه اجتمع فيه فاعلان بلا عطف الضمير المرفوع وغلمانه في الظاهر متعلق
باجتمع لانه في الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان الا استثناء من قوله فاعلان في الظاهر يعني الا ان يؤول
باحد الوجوه الثلثة فح لا يلزم اجتماع الفاعلين الاول ان يخرج الواو سواء كانت في الاسم او الفعل
من الاسمية الى الحرفية يعني ان يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الاتي مجموع من اول الامر وهذا

اضعف

اضعف الوجوه الثلثة لانه يلزم منه الغاء الحرف او بمعنى الثاني ان يجعل المظهر الواقع بعده بدلا من المضمر
يعني يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل
الكل على ما سياتي وهذا اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الغاء الحرف الا انه يشعر به او بمعنى الثالث
ان يجعل الفعل مع فاعله خبرا مقدما على المبتدا الذي هو الاسم المظهر لانه يجعل مبتدا اي يجعل الفعل مع
فاعله جملة في محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذي وقع بعده مبتدا او يكون الجملة الاسمية
صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدا اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه
التقديم لفظا على ما سبق ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع في بيان ما لا يجوز وصفه ولا
توصيفه فقال والضمير مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا لا يوصف مبني للمفعول نائبه ما يمكن فيه
راجع الى المضمر يعني المضمر مطلقا لا يكون موصوفا بشيء بمثله وبغيره لانه لم يوجد معرفة مساو له في التعريف
او اوضح منه حتى يوصف به للايضاح ولان ضمير المتكلم متصلا كان او منفصلا وضمير المخاطب ايضا كذلك
كل واحد منهما اعرف المعارف واوضحها فتوصيف كل منهما للتوضيح لا يجوز لانه لا يمكن التوصيف للتخصيص لما
سبق انه مخصوص بالنكرة فالتوضيح تحصيل الحاصل فلا حاجة لهما اي لضمير المتكلم والمخاطب الى التوضيح لما
عرفت انهما اوضح واعرف فلما لم يحتج فيهما الى التوضيح فلان لا احتياج لهما الى التخصيص اولى لانه لا يكون
الا في النكرات فلما ورد ان ذينك الضميرين لكونهما اعرفين واوضحين لا احتياج لهما الى التوضيح الا
ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام ما يجوز توصيفه دفعه بقوله وحمل عليهما اي على المضمر المتكلم والمخاطب في
عدم التوصيف ضمير الغائب وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما يعني كما ان ذينك الضميرين
لا يوصفان كذلك الضمير الغائب لا يوصف ايضا حملا عليهما واجاز الكسائي توصيفه متمسكا
بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل او على ان هو اسم من اسماء الله فح يكون
اسما ظاهرا يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير علما او يجوز توصيفه وحمل على الوصف الموضح اسم فاعل
من اوضح في عدم جواز التوصيف الوصف المادح اي كون الصفة للمدح والوصف الذام اي كونها للذم
وغيرهما من كونها للتاكيد يعني كما ان الضمير بانواعه لا يوصف للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم

والتأكيد لان هؤلاء فروع الوصف الموضح في الافادة لان الاصل في وصف المعارف التوضيح والمضمر لما
لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بهؤلاء يكون هو الاولى لان مرتبة الفرع ادنى من
مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا طردا للباب ولا يوصف به اي لا يكون الضمير مطلقا متكلما كان
او مخاطبا او غائبا صفة لشيء تخصيصا وتوضيحا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا لانه اي الشان ليس في
الضمير معنى الوصفية بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط وهو اي معنى الوصفية الدلالة اي دلالة
اللفظ على قيام معنى بالذات مثل احمر مثلا فانه يدل على ذات ما يقوم بها معنى الحمرة وهذا المعنى لا يوجد
في المضمر لانه اي المضمر لا يدل الا على الذات كالاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس يعني لا يدل على قيام
معنى بها اي بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولانه لا اعرف منه فلو وقع نعتا للشيء لزم
ان يكون اعرف من المنعوت وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا وكانه
اي الظن بانه لم يقع في بعض النسخ اي نسخ الكافية قوله ولا يوصف به بل اكتفى فيها عنه بقوله
والموصوف اخص او مساو لما سبق انه لا اخص من الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف
المعارف ولذا لا يقع صفة لشيء ولهذا اي ولعدم وقوع قوله ولا يوصف به فيها عند الشارح
الرضي اي بين عذر المص في عدم ذكر قوله ولا يوصف به وقال اي الشارح الرضي لم يذكر المص في المتن
بعد قوله والمضمر لا يوصف انه اي المضمر لا يوصف به يعني ان المص بين ان الضمير لا يكون موصوفا
بشيء ولم يبين انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع صفة ايضا لانه اي الشان
تبين ذلك اي عدم كونه صفة بقوله والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا شيء
مساو له حتى يكون صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لها علم ان المضمر لا يكون
صفة لشيء لانه لا يوجد في المعارف اخص منه او مساو له على ما سيأتي حتى يقع صفة له واعلم ان
قوله والموصوف اخص او مساو ينقسم بالقسمة العقلية الى اربعة اقسام ان يكون الموصوف اخص من
الصفة مثل جاءني زيد العالم او مساويا لها والصفة مساوية له ايضا مثل جاءني الرجل الفاضل
او يكون الصفة اخص منه وهذا القسم لا يجوز لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص

من

من غيره اي الموصوف المعرفة وصفه بالمعرفة لان الموصوف النكرة لا يكون اخص من الصفة بل يكون
مساويا لها لا اشد اي اقوى اختصاصا بالتعريف يعني تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لانه لدلالته
على الذات والنعت على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى والمعلومية من الصفة يعني
يجب ان يكون الموصوف اعرف منها اي من الصفة لانه اي الموصوف المقصود الاصلي في التركيب الوصفي فيجب ان
يكون الموصوف اكمل من الصفة في التعريف او يعني ان لم يكن اكمل منها فلا بد ان يكون مساويا لها لانه
اي الموصوف لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون الموصوف ادون منها يعني لا يكون انقص منها بل
يكون مساويا لها والمنقول اي الذي نقل عن سيبويه وعليه اي على ما نقل عنه مشى جمهور النحاة اي
مشاهيرهم ان اعرفها اي اعرف المعارف واقويها المضمرات بانواعها ولذا اوردها بصيغة الجمع لتكون
دلالة عليها ثم الاعلام الشخصية ثم اسم الاشارة مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا
ثم المعرف باللام كذلك والموصولات فيهما اي بين المعرف باللام وبين الموصولات مساواة من حيث المعنى واللفظ
والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف او للجنس وكذا الموصول واما الثاني فلان اللام الموصولة ايضا
لام التعريف كذا سائر الموصولات مثل الذي والتي واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال
الموصولات في نحو الضارب ابوه زيدا خالد اما كون المضمر اخص من غيره فلعدم الالتباس فيه لانك
اذا قلت انا او انت لا يلتبس بغيره دون غيرهما من المعارف وحمل الغائب عليهما لكونه من جنسهما
ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقي فلكونه معرفة وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال ما
صار ادنى رتبة من المضمر ولذا جاز توصيفه دون المضمر واما اسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضعا
الا انه جاز استعماله في الاجناس فيكون نكرة استعمالا ولذا وجب توصيفه بذي اللام فقط على ما يجيء
في قوله والتزم وصف باب هذا بذي اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام ولكون
تعريفه وضعا ذاتيا لا عرضيا كان اخص منه ذي اللام وكذا من الموصولات لما عرفت ما بينهما من المساواة
ومن ثمة اي ومن اجل اي ولاجل ان من في مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية ان الموصوف اخص
او مساو لم يوصف ذو اللام اي المعرف بلام التعريف لا يوصف يعني لا يكون موصوفا بشيء من الاشياء الا بمثله

اى ذى اللام الآخر اى بالمعرف باللام الذى يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه بالآخر لئلا يتوهم انه موصوف
بعينه او لم يوصف ذو اللام الا بالموصول سواء كان الالف واللام مثل جاءنى الرجل الضارب ابوه
عمروا او غيره فانه اى الموصول ايضا اى كذى اللام مماثل لذى اللام يعنى كما ان ذا اللام مماثل لذى اللام الآخر
حتى يكون صفة له كذلك الموصول مماثل لذى اللام فيكون صفة له لما عرفت ما بينهما اى بين الموصول
وبين ذى اللام من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى
اللام الآخر او جاءنى الرجل الذى كان عندك امس مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول
ونحو قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه الآية او لم يوصف ذو اللام الا بالمضاف الى مثله
اى مثل المعرف باللام الذى هو الموصوف يعنى يكون موصوفا بالمضاف الى المعرف باللام وذلك اما
بلا واسطة يعنى لا يكون بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى هو المعرف باللام واسطة
نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس والباء فى قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف او بواسطة يعنى يكون بينهما فاصل
نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه يعنى ان
تعريف المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره فعند سيبويه
تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه اخذ التعريف منه واكتسبه لان الآخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذه
فلا اقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا
لتعريفه لكان الكلمة الواحدة انقص واتم فى التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على
قدر تعريف المضاف اليه لا انقص منه ولا ازيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف
المضاف اليه لزم ان لا يكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان الضمير لا يكون موصوفا ولا صفة وهذا
ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا مثل قولك جاءنى غلامك الظريف ويقع صفة ايضا
مثل جاءنى غلام صاحبك قلت لا يلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له فى التعريف ان يكون مساويا
له فى جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة ولا موصوفا مثله لان المشابه لشئ فى وصف له لا يكون مشابها له
فى جميع اوصافه وفى الرضى المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر
والى

اى وبالمضاف الى المضمر
اى وبالمضاف الى كل واحد
اى وبالمضاف الى ذى اللام

والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام
وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من
المبهمين مع بذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف
اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما الى هنا كلامه فعلم من هذا ان المضاف الى المضمر لا يقع صفة
الا الى المضاف الى المضمر ايضا واما الى العلم والى غيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفا بالمضاف
الى المضمر كما ان العلم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف الى اسم الاشارة لا يكون موصوفا
بالمضاف الى الضمير والى العلم واما المضاف الى ذى اللام والموصول فلا يكون موصوفا بالمضاف الى الضمير
والى العلم والى اسم الاشارة واما عند غيره فمرتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب
التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه الا يرى ان المنادى المفرد المعرفة اكتسب البناء
من كاف الخطاب مع ان بناءه لا يكون بناء لازما بل يكون عارضا فيجوز ان يتصف المعارف بعضها ببعض
على مذهبه بخلاف سائر اى باقى المعارف فانها اى المعارف الباقية اخص من ذى اللام وكذا من الموصول لما
عرفت ما نقل عن سيبويه وما عليه الجمهور فلا يكون وصفا له لئلا يكون المقصود ادنى من غيره فلو وقع اخص نعتا
لغير اخص مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جاءنى زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة
الى المعرف باللام مثل جاءنى الرجل صاحب زيد فهو اى الاخص الواقع صفة لغير الاخص كالمثالين المذكورين
محمول على البدل دون الصفة عند صاحب هذا المذهب يعنى عند سيبويه وانما التزم جواب عن سؤال
مقدر وهو انه يلزم من ان يكون النعت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة
لانه مثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلثة لكونه اخص منها والحال انه لا يجوز وصفه
الا بذى اللام وحده اجاب عنه بطريق الحصر بقوله وانما التزم وصف باب هذا حين اريد وصفه اى جعله
موصوفا اى باب اسم الاشارة سواء كان مفردا او مثنى او جمعا مذكرا او مؤنثا بذى اللام اى بالجنس
المعرف بلام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا مثل مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة وبهذين
الرجلين وبهؤلاء الرجال والنساء مع ان القياس الذى سبق ذكره من كون اسم الاشارة اخص من المعرف

باللام والموصول والمضاف الى احدهما مساويًا لاسم الاشارة فالمضاف لاسم الاشارة يقتضي جواز وصفه
اى ان يكون موصوفًا بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما معنى والمضاف الى اسم الاشارة وباللام
الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومساويًا لبعضها فينبغى ان يوصف باحد هذه الاشياء
الثلثة الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرف باللام للابهام علة للالتزام الواقع في
هذا الباب اى باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلي المقتضي اسم
فاعل صفة بعد صفة للابهام لبيان الجنس يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه وضعيًا ان يبين بجعل اسم
الجنس المعرف بلام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة فاذا اريد رفعه اى رفع ذلك الابهام لا يتصور
اى لا يمكن ان يرفع بمثله اى باسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشي لا يقدر ان يرفع ابهام ذلك الشي
فامتنع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح لابهامه ولا يليق ايضا ان يرفع ابهامه بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه كالمضاف الى المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة
فامتنع توصيفه ايضا باحد هذه الاشياء الثلثة لانه اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه
الاشياء يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير لان التعريف ليس في ذات هذه
الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ابهام اسم الاشارة من احدها يكون محالا لان
الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير محال وما علق بالمحال يكون محالا فتعين لرفع الابهام الواقع
في باب اسم الاشارة ذو اللام اى الاسم الجنس المعرف باللام لتعينه في نفسه يعنى بواسطة كون اللام
موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيليق ان يرفع الابهام المقتضي لبيان
الجنس وحمل الموصول عليه لما عرفت من المساواة بينهما ولانه اى الموصول مع صلته مثل ذى اللام فيأخذ
حكمه فيليق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا على الجنس مثل مررت بهذا الذى
كرم اى الكريم فيكون المعنى مررت بهذا الكريم ومن ثمه اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام
لرفع الابهام وبيان الجنس الباء متعلق بقوله لرفع ضعف وصف اسم الاشارة بالوصف العام لعدم كون
الجنس مبينًا ولم يمتنع لكونه معرفًا باللام نحو مررت بهذا الابيض لانه اى لان الابيض وصف عام من حيث

انه لا

ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما
قلنا آنفًا لا يتبين به جنس المبهم المشار اليه لان الابيض وصف عام لا يختص بجنس دون جنس آخر يعني
لا يكون مخصوصًا بجنس كالانسان والفرس بل يصلح ان يكون وصفًا لجميع الاجناس فاشترك باسم الاشارة
في الابهام بل هو محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه وحسن وصف باب اسم الاشارة بالوصف
الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل مررت بهذا العالم والاصل فيه ان يكون
العالم وصفًا لاسم الجنس المعرف الذي وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس وبيانه مررت بهذا الرجل العالم
الا ان اسم الجنس حذف من البين اختصارًا وجعل العالم وصفًا لاسم الاشارة لقيامه مقامه لانه اى الشان
يتبين به اى بجعل العالم وصفًا لاسم الاشارة ان المشار اليه اى ما اشير اليه بهذا انسان لان العلم
مختص به ولا يوجد في غيره كالضاحك والكاتب بل المشار اليه بهذا رجل لان لفظ هذا مذكر ووصفه
ايضا مذكر فعلم بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من افراد الرجال لان بصيغة
التذكير لا ينكر الى المؤنث ووصف التذكير ايضا لا يكون صفة للمؤنث العطف اورده عقيب النعت
لان في العطف معنى الجمع لانه في اللغة مصدر عطف الوسادة ثنيها لان بالعطف النحوي يثني طرف
النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل او العمل يوجد ايضا في بعض حروفه الجمع فناسب
الصفة لان الصفة يجمع مع الموصوف ويتحدان وقد يتوسط بعضها بين [illegible] لكثرة استعماله مثل الصفة
يعني المعطوف بالحرف فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحرف لا
مطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن [illegible]
يقال ثغر نسق اذا تساوت اسنانه وكلام نسوق اذا كان على نظام واحد تابع جنس شامل للتوابع كلها
مقصود اى قصد فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث
واريد منه زمان الحال الا ان الشارح فسره بالماضي لا لكونه بمعنى الماضي بل لقصد التحقق والثبوت تامل نسبة
اى نسبة المعطوف الى شيء مثل زيد قائم وذاهب او نسبة شيء اليه اى الى المعطوف مثل قولك جاءني زيد
وعمرو وبالنسبة الواقعة في الكلام اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية او انشائية او غيرها

والکلام اخباری او انشائی فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من لفظ المقصود الذی ذکر منکراً یعنی
ان الباء متعلقة فی الحقیقة بالقصد لان الجار والمجرور یتعلق فی الحقیقة بالمصدر لکونه اصلاً وفی الظاهر
بالفعل الاصطلاحی والشارح هٰهنا مشی علی الحقیقة کما یقال الجار والمجرور فی قولک زید فی الدار خبر فی
الظاهر والخبر فی الحقیقة ما تعلق به وقیل ان مقصوداً الکونه بمعنی الماضی لا یجوز ان یعمل فیجب ان یقدر
قصد ویتعلق قوله بالنسبة الیه ولما کان القصد من الافعال الخاصة وجب ان یکون له قرینة معینة
فجعل المقصود المذکور قرینة له وهذا لیس الا تکلفا اذ لو کان مراد المص کذلک لقال العطف تابع قصد بالنسبة
بصیغة الفعل الماضی ولا مانع منه وقیل انه لیس متعلقاً بالمقصود والا لکان المعطوف نفسه مقصوداً
بالنسبة ولیس کذلک اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه
عبارة عن قصد نسبة المعطوف الی شیء او نسبة شیء الیه وهذا ایضا کذلک لانه اذا تعلق بالمقصود
یکون المقصود ایضا نسبة المقصود الی غیره او نسبة شیء الیه لان الجار والمجرور یکون فی محل الرفع علی انه
نایب الفاعل کما اشار الشارح الیه بقوله ای قصد نسبة الی شیء او نسبة شیء الیه فیکون المعنی العطف
تابع مقصود نسبة مع متبوعه فیستقیم الکلام الحمد لله ملهم الصواب والیه المرجع والمآب مع متبوعه
قوله مع ظرف مستقر او صفة لها ای بالنسبة الکائنة مع متبوعه او یکون مع بمعنی فی ای تابع
قصد نسبة حال کونها مع کونها مع متبوعه او الکائنة فی متبوعه یعنی اشترکا فی تلک النسبة والی
هذا اشار الشارح بقوله ای کما یکون هو ای التابع والمعطوف مقصوداً بتلک النسبة ای
النسبة الواقعة فی الکلام یکون متبوعه ای متبوع التابع ایضا ای کالتابع مقصوداً بها ای بتلک
النسبة فیشترکان فیها فقط لا فی الزمان الا ان نسبة المتبوع مقصودة اولاً ونسبة التابع ثانیاً
نحو جاءنی زید وعمرو ورأیت زیداً وعمراً ومررت بزید وعمرو فعمرو فی هذه الامثلة تابع لانه ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة ولانه معطوف علی زید بحرف الواو فقصد نسبة المجیء فی الاول ونسبة الرؤیة
فی الثانی ونسبة المروریة فی الثالث الیه ای الی عمرو ونسبة المجیء والباء متعلق بقصد الواقعة فی الکلام
الی قوله جاءنی زید وهی النسبة الفاعلیة او المفعولیة او الاضافة وکما ان نسبة المجیء الیه ای الی عمرو

او

او الرؤیة او المروریة مقصودة کذلک تاکید للتشبیه نسبته ای نسبة المجیء الی زید الذی هو متبوعه
ای متبوع عمرو ایضا ای کما ان تلک الی عمرو مقصودة کذلک هی مقصودة ای الی زید الا ان بین القصدین
فرقا لان القصد فی النسبة الی الاول کان بالاصالة والی الثانی بالتبع لکونه تابعاً الیه ولما بین
فوائد القیود المذکورة من حیث التفسیر والایضاح شرع فی بیان فوائدها ایضا من حیث انها جنس وفصل
فقال فقوله فی التعریف مقصود بالنسبة احتراز عن غیر البدل لان البدل مقصود بالنسبة فی الکلام
من التوابع الباقیة التی هی الصفة والتاکید وعطف البیان لانها ای لان هذه التوابع غیر مقصودة
بالنسبة فی الکلام لانه لم ینسب الیها شیء ولا هی الی شیء بل المقصود بالنسبة فی الکلام متبوعاتها
ای متبوع کل واحد منها وانما جیئت هی اما للتخصیص کما فی الصفة اذا کان الموصوف نکرة او التوضیح
کما فی الصفة ایضا عند کون الموصوف معرفة وکما فی عطف البیان او التقریر والشمول کما فی التاکید
او غیرها لا لقصد النسبة الیها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه ای لان البدل المقصود بالنسبة
فی الکلام دونه ای دون المبدل منه بقرینة ذکر البدل یعنی لیس المبدل منه مقصوداً بالنسبة فی الکلام
بل انما جیء به لیکون توطئة ووسیلة الی ذکر البدل قیل ای اعترض علی هذا التعریف بانه غیر جامع
لافراده لانه یخرج بقوله مع متبوعه عن التعریف المعطوف فاعل یخرج بلا مثل جاءنی زید لا عمرو وبل
مثل جاءنی زید بل عمرو او ما جاءنی زید بل عمرو فیکون زید فیهما مسکوتاً ولکن مثل جاءنی زید لکن عمرو لم یجیء
او ما جاءنی زید لکن عمرو جاء وام مثل ازید فی الدار ام عمرو واو مثل جاءنی زید او عمرو لان المقصود بالنسبة
فی الکلام معها ای مع احد هذه الحروف احد الامرین من التابع والمتبوع لا کلاهما ای لیس کلاهما مقصودین
بالنسبة فی الکلام لان المقصود بالنسبة فی الاول هو المتبوع لا غیر وفی الثانی المقصود هو التابع فقط
والمتبوع فیه فی حکم المسکوت عنه وفی الثالث کذلک لان الاستدراک کالاضراب الا ان الحکم
السابق یبطل فی الاضراب دون الاستدراک لا ولکن المقصود هو الثانی والمقصود بالنسبة فی الحروف
الباقیة وهی ام واما واو احد الامرین مبهماً فلم یکن المعطوف باحد هذه الحروف داخلاً فی التعریف
لعدم صدقه علیه مع انه من افراد المحدود واجیب عن هذا الاعتراض بان المراد بکون المتبوع

مقصودًا بالنسبة في الكلام ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع اي ان لا يكون المتبوع مذكورًا للتوطئة في ذكر
التابع بل يكون ذكره مستقلًا والمراد ايضا بكون التابع مقصودا بالنسبة في الكلام ان لا يكون كالفرع
على المتبوع في النسبة كما في النعت والتاكيد وعطف البيان من غير استقلال به يعني من غير ان يكون
مستقلا فيها بل يكون للايضاح او التقرير والشمول ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه في تلك
الحروف الست اي باحدها مقصودان بالنسبة في الكلام معًا اي حال كونهما مصاحبين في كونهما
مقصودين فيه لان المعطوف عليه في العطف ببل مقصود ثبوتا والمعطوف ايضا لكن نفيا والمعطوف
ببل مقصود ثبوتا والمعطوف عليه سكوتا وفي لكن كلاهما مقصودان الا ان احدهما ثبوتا والآخر نفيا
اما الاول واما الثاني فلا شك وفي الثلثة الباقية كلاهما مقصودان ايضا الا ان احدهما ثبوتا
والآخر نفيا لكن مبهما فثبت ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة في الكلام بهذا المعنى
المذكور والمراد بقوله بهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لا يكون مذكورا لتوطئة
ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لا يكون فرعا للمتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع
مستقلا في ان يكون مقصودا بالنسبة في الكلام ولما تم الحد اي حد المعطوف بما ذكره المصنف من التعريف
جمعا ومنعا اي حال كونه جامعا لافراده ومانعا عن دخول غير ما فيه اردفه لزيادة التوضيح اي
لزيادة الايضاح العطف لانه لا يعلم من التعريف مفصلا توسط احد الحروف بينهما وان تلك الحروف
عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا فاوفي الرضي ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف النسق ذكره بعد تمام
حده انتهى وانه لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام وابتدا بوجوب توسط احد الحروف العشرة
تكميلا للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف وبيان ما هو المختار في الحرف ايضا وهو كونها
عشرة بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع واليها
اشار الشارح بقوله اي بين ذلك التابع واما حال من المستكن في قوله مقصود وبين متبوعه اي متبوع التابع
احد الحروف فاعل يتوسط العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف اي في بحثها ببيان الفروق بينها مثل قام
زيد وعمرو مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبينه ببيان الحكم وهو قوله يتوسط

بينه

وبين المثال

بحسب ع

بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال بحيث الممثل لان بيان الحكم الكونه موضحا
كالتتمة للتعريف ويجوز ان يجعل مثالا للتوسط والاولى ان يجعل مثالا لكليهما ولذا اخره المصنف ولم يكتف
في تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة بل عرفه اولا بقوله
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الخ لان الحروف
التي للعطف قد تتوسط بين الصفات المراد بالحروف ههنا التي تكون لمطلق الجمع وهي الواو وحدها
ولم يبينه الشارح لوضوحه واكتفاه بالمثال وقد تتوسط ايضا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان
يكون رجله بدلا من زيد لا العطف على يده لانه لا يجوز ان يكون معطوفا لا بدلا مثل جاءني العالم والشاعر اي
الذي يكتب الشعر او ينظم لانه يقال لمن يكتب الشعر او ينظم شاعر والدبير بكسر الدال المهملة وبعده باء
منقوطة بواحدة من تحت وبعده ياء ساكنة فارسي اللفظ الكاتب اي الذي يكتب الكلام المنثور او يولفه
فالصفة الداخل عليها اي على الصفة حرف العطف بالرفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قولك هند جائية
وشاحجة ولا تقول هند جائية وشاحجة كالشاعر والدبير في قولك جاءني زيد العالم والشاعر والدبير
لها اي لتلك الصفة جهتان اي حالتان معتبرتان احديهما اي احد الجهتين كونها اي ان يكون الصفة
التي دخل عليها حرف العطف صفة لزيد كما ان الصفة الاولى التي لم يدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة
له الا انه لا بالاصالة بل كانت متبعيتها بتبعية المعطوف عليه اي بواسطة تبعيته والتقدم
والتاخر انما هو في الذكر فقط ويعلم كونها صفة له انه لو حذف الحرف لجاز ايضا ولو كان عطفا لما جاز
حذفه واخريهما اي الحالة الثانية كونها معطوفة اي ان تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة
عليها ويكون الواو للعطف على الصفة المتقدمة عليها تابعة كخبر بعد خبر لكون او حال عن اسم المضاف اليه
لها اي للصفة المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفا من جهة كالخبر المتعدد بالعطف
فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر وح يصدق على هذه الصفة اي الصفة التي دخل عليها حرف العطف من
جهتها الاولى اي من كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه انها اي هذه الصفة تابعة متبوعه
تدل على معنى في متبوعها مطلقا لانها صفة لزيد كما ان الصفة التي لم يدخل عليها حرف العطف صفة لزيد

الا انه يتوسط بينها وبين زيد المنعوت بها حرف من حروف العطف فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة
عليها لانه يتوسط متعلق بقوله لا يلزم حرف من حروف العطف بين الشيئين مطلقا لا يلزم خبر لان اي لا يجب ان
يكون عطف الثاني على الاول بل يجوز عملا بالاصل لان الاصل في حروف العطف العطف لجواز ان تكون الواو
ابتدائية او استينافية او حالية والفاء تفسيرية وجوابا لاما وجزاء للشرط الى غير ذلك وفي بعض النسخ
لان توسط بلا حرف الجر وح يكون قوله ولا يلزم من الالزام لا من اللزوم اي لا يوجب وفي بعضها لا يستلزم
اي لا يستوجب فلو لم يكن قوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه واكتفى في التعريف بقوله العطف تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل هذه الصفة اي الصفة التي دخل عليها حرف العطف
من جهتها الاولى في حد المعطوف مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود
فلا يكون الحد مانعا لاغياره وهي الواو للحال والجملة حال اي والحال ان هذه الصفة من هذه الجهة اي الحالة
الاولى ليست معطوفة في الارادة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التي لم يدخل عليها حرف العطف كذلك فلم
يبق الحد مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان
حرف العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل من الثقات فاجاب عنه مؤيدا بقوله
وقد قيل جوز الزمخشري وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه وقوع الواو العاطفة التي لمطلق الجمع
بين الصفة والموصوف لتاكيد اللصوق مصدر لصق اي الاتصال اي لتاكيد اتصال الصفة بالموصوف والدلالة
على ان اتصافه بها امر ثابت كانه واجب في مواضع متعلق بيجوز عديد فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه
المذكر والمؤنث صفة مواضع اي مواضع معدودة التي هي من الكشاف يعني كانت تلك المواضع
في الكشاف ومنها قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم حيث كانت الجملة الاسمية صفة لسبعة فدخلت
الواو عليها لتاكيد الاتصال وحكم المص يعني ابن الحاجب في شرح المفصل اي في شرحه له ويسماه بالايضاح
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها اي لتلك القرية
منذرون اي انبياء كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون صفة لقرية فالتقدير الا قرية لها منذرون فالجملة
الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التي للجمع المطلق لتاكيد اللصوق فصار التقدير الا قرية ولها

منذرون

منذرون واعلم ان هذه الآية ليس فيها الواو لانها بدون الواو وهذه الآية في سورة الشعراء فالآية
هي قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون ذكرى وما كنا ظالمين والآية التي وردت فيها الواو وهي في
سورة الحجر هكذا وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ووجدت نسخة الآية فيها كما في سورة الحجر
وما ورد من الشارح ان يكون هذه النسخة واما النسخة الاولى فهي سهو من الكاتب لا يخفى وجهه على من له
نظر صائب فلو اكتفى المص في تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة ولم يعرفه بقوله اولا العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه اي في حد العطف
مثل هذه الصفة يعني الصفة التي يدخل عليها حرف من حروف العطف لتاكيد اللصوق فلم يكن التعريف
مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه وهذا غير جائز ونقل عن المص يعني ابن الحاجب انه اي الشان قال
في امالي الكافية وهو اسم كتاب كتب على الكافية انه مثل العاقل يعني الصفة التي يدخل عليها حرف العطف
في قولك جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة فصدق عليه هذا القول
وليس بعطف على التحقيق بل كونه معطوفا ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف العطف عليه لجواز حذفه ولو كان
عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف العطف منه وانما هو اي العاقل باق على ما كان عليه في حال الوصفية
وهو كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه مطلقا وانما حسن دخول العاطف عليها مع ان القياس عدم دخوله
لان العطف يقتضي تغاير المعطوفين لنوع من الشبه بالمعطوف اي لمشابهة الصفة المعطوف في كون ما بعد
كل منهما مغايرا لما قبله لما بينهما اي بين الصفة والموصوف من التغاير لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل
غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص ومعنى العاقل ذات متصف بالعقل الا
ان تلك الذات لما احتملت ان يكون ذات زيد صار العاقل مناسبا له كما ان المعطوف يغاير المعطوف
عليه لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذه المناسبة ادخل عليها حرف العطف فلو حد العطف لذلك
يعني مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل فيه اي في هذا الحد
بعض الصفات كما مر من المثال مع انه اي البعض ليس بمعطوف فلم يكن الحد مانعا لاغياره وقال المحشي
عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان في الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفا

من وجه وفي هذا الوجه جعل صفةً لا محالة من غير ان يكون معطوفا من وجه الى هنا كلامه قال بعضهم
فيه اي فيما قيل من انه لو اكتفى في تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف تلك صح
بحيث لم يعرف اولا بقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التي يدخل عليها حرف
العطف نظر لان الحروف المتوسطة بينها اي بين الصفات عاطفة كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك
والا يلزم الغاؤها لدلالة الحروف المتوسطة بينها فيها اي في الصفات التي دخلت هي عليها
على ما يدل تلك الحروف عليه في غيرها اي غير الصفات من الجمع بيان لما في قوله على ما تدل كما في الواو والترتيب
كما في الفاء وغير ذلك من التعقيب والتراخي ففي جعلها اي جعل تلك الحروف غير عاطفة في الصفات
وجعلها عاطفةً في غيرها اي غير الصفات ارتكاب امر بعيد وهو المعنى المجازي لان كونها التاكيد
اللصوق معنى مجازي لها لا حقيقي وانما وصفه بالبعد لان ما لا يكون حقيقة يكون بعيدا عن الفهم
ولانه لما لم يكن لهداع كان كانه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو العطف من غير ضرورة داعية
اليه اي الى ارتكاب الامر البعيد وفيه لما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات انما هو الواو دون غيره
بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقا فقط ويجوز ان يخرج الواو من ان يكون للعطف في مواضع
كثيرة من كونها للابتدائية والحالية والمصاحبة وغير ذلك فلتكن ههنا التاكيد معنى الجمعية وهي
توجب في الصفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينها كما في قولك جاءني زيد العالم العاقل بل الانسب ان يزاد
الواو فيها لبعد الصفة عن الموصوف واعلم ان الاسماء في عطف بعضها على بعض على اربعة انواع عقلا
عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمر على مضمر وعطف ظاهر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر وفي عطف بعضها على مضمر
شروط اراد ان يبين العطف بينها وشروطه فقال واذا عطف على المضمر المرفوع لا المضمر المنصوب
متصلا كان او منفصلا ولا الضمير المجرور فانه لا شرط للعطف فيها المتصل بارزا كان المضمر المتصل او مستترا
لانهما في الحكم الآتي سواء مع ان قوله المضمر المرفوع المتصل يشملهما لا المضمر المرفوع المنفصل لان الحكم الآتي لم
يجر عليه اكد مبني للمفعول من التاكيد اي اكد المضمر المرفوع المتصل بمضمر منفصل اولا منصوب على الظرفية
اي قبل العطف عليه ثم اي بعد التاكيد به عطف عليه اي على المضمر المرفوع وذلك اي التاكيد اولا ثم العطف

عليه

عليه واقع لان المضمر المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا كالجزء مما اي من الفعل الذي اتصل ذلك المضمر به لفظا
تمييز ولذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة من حيث انه
اي ذلك الضمير متصل به لا يجوز انفصاله لان الاصل في الضمير الاتصال والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به
ما لم يكن مقتضيا له ومعنى عطف على قوله لفظا من حيث انه فاعل لذلك الفعل والفاعل الذي يكون ضميرا
متصلا كالجزء من الفعل الذي اتصل به لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزءا منه
فلو عطف عليه اي على المضمر الذي كان جزءا منه بلا تاكيد بالمضمر المنفصل كان ذلك العطف في الامتناع
كما لو عطف على بعض حروف الكلمة وعطف كلمة على بعض حروف كلمة اخرى ممتنع لانه يلزم منه عطف
الاسم على الحرف وعطف كلمة على ما ليس بكلمة فاكد ذلك الضمير بضمير منفصل اولا اي قبل العطف ليظهر انه وان
كان كالجزء لكن كلمة بنفسه فالعطف عليه لا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة لانه اي الشان بذلك اي
بالتاكيد يظهر ان ذلك الضمير المتصل بالفعل وان كان للوصل كالجزء مما اتصل به من حيث الظاهر والجزء
ادنى حالا من الظاهر القوي تبعا للضعيف الذي لا يستقل بنفسه منفصل خبر ان من حيث الحقيقة وكلمة فلا يحسن ان يكون القوي
جواز مستقلة بنفسه يعلم هذا بدليل افراده اي افراد ذلك الضمير الافراد اما بالدال المهملة واما بالزاء
المعجمة في آخره مما اي من الفعل الذي اتصل به الضمير المرفوع بتاكيده اي بتاكيد الضمير متعلق بالافراد
لان التاكيد عين المؤكد كما ان المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه
ولكن اتصل بعامله وجعل جزءا منه لمكان الاختصار فيحصل له اي لذلك الضمير بسبب التاكيد بالمنفصل
نوع قوة واستقلال فيحسن العطف عليه كما يحسن على الاسم الظاهر ولما توهم انه يجوز العطف ايضا
على التاكيد لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التاكيد بل هو اولى لقربه لانه اذا
كان الشيء معطوفا فان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم
بقوله ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم من عطفه على هذا التاكيد ان يكون هذا المعطوف ايضا اي كما كان
المعطوف عليه تاكيدا قوله كان في فكان يلزم ههنا زائدة والمعنى فيلزم اه وهو كون المعطوف

تاكيداً باطل لما سبق ان التاكيد عين المؤكد وانت خبير ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظاً ومعنى فلا يصح ان يعطف
على التاكيد فيجب ان يكون معطوفاً على الضمير المتصل كما مر فان كان الضمير المرفوع ضميراً منفصلاً لعارض
الانفصال نحو ما ضرب الا انت او الا انا او الا هو وزيد فانت وان كان مرفوعاً الا انه منفصل
بالاخر عن الفعل لغرض لا يكون الا به وهو حصر الفعل على الفاعل لم يكن ذلك الضمير كالجزء من الفعل لفظاً وان
كان جزءاً منه معنى فلا حاجة الى التاكيد لانتفاء احد شطري العلة وهو كونه جزءاً من الفعل لفظاً والعلة
ان يكون جزءاً من الفعل لفظاً ومعنى وانتفاء احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا ان كان الضمير
ضميراً متصلاً لكن لا مطلقاً بل يكون منصوباً نحو ضربتك وضربته وضربتني وزيداً لم يكن الضمير
المنصوب كالجزء من الفعل معنى وان كان جزءاً لفظاً على عكس الضمير المرفوع المنفصل فلا حاجة فيهما اى
في الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل الى التاكيد بمنفصل بل يحسن العطف فيهما بلا تاكيد
ولا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل فكما مر واما الضمير المنصوب المتصل فلانتفاء احد شطري العلة
وهو الاتصال معنى لان انتفاء احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو مررت بك
وبزيد لا حاجة فيه الى التاكيد الا ان اعادة الجار فيه حسن لما سيأتي مثال ضربت انا وانت
وزيد مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزاً وزيد ضرب هو وغلامه او زيد ضرب هو وعمرو مثال لما يكون
الضمير المرفوع فيه مستكناً ومنه قوله اسكن انت وزوجك الجنة ولما كان التاكيد بمنفصل يحتاج الى البيان
لانه يحتمل ان يكون التاكيد متقدماً على العطف ومتأخراً عنه بيّنه واوضحه بايراد المثال فقال ضربت
انا وزيد ورجحه على نحو اضرب انت وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم به في الثاني طرداً
للباب والا فهو يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل الا ان يقع
فصل مستثنى من قوله اكد او لا بمنفصل يعني اكد ذلك الضمير اولاً بضمير مرفوع منفصل مطابق له في جميع
الاوقات الا وقت وقوع الفصل بشيء بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه اى على المضمر المرفوع
المتصل من مظهر او مضمر آخر فيجوز حينئذ تركه اى ترك التاكيد بمنفصل اكتفاء به ولحصول الغرض والاختصار
ايضاً لانه قد طال الكلام بوجود الفصل ولو جيء بفصل لكان اطول والتطويل يكون اثقل وطول الكلام

منفصل

قد

قد يغني عما هو الواجب فاغناؤه عما هو الاولى اولى به وهو احرى فحسن الاختصار طلباً لتخفيف الكلام بترك التاكيد به
والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغنائه عنه سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم
وزيد ومثله قوله تعالى ائنا لمبعوثون او آباؤنا الاولون لان الهمزة فيه قبل الحرف او بعده اى بعد حرف
العطف كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا ولما كان فيه ايهام بيّنه بقوله فان المعطوف في الآية هو آباؤنا
لان مرادهم نسبة عدم الاشراك الى ذواتهم والى آبائهم يعني عدم الشرك موروث لنا من آبائنا ولفظة
لا في ولا آباؤنا زائدة بعد حرف العطف الذي هو الواو لتاكيد النفي مثل قوله ما جاءنا من بشير ولا نذير
ومثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فيكون لفظة لا فصلاً بعد حرف العطف وانما قال يجوز تركه ولم يقل ويجب
لان الفصل اذا قام مقام التاكيد فكان ينبغي ان يقال ويجب فانه اى الحال والشأن قد يؤكد الضمير
المرفوع المتصل بالمنفصل حال كونه ملابساً مع الفصل للاهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل
اما بالفصل قبل حرف العطف فقط كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون او بعده وقبله معاً كقوله تعالى ما
عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا او بعده فقط مثل ما ضربت انا ولا زيد فالاقسام ثلثة وقد لا يؤكد
بل يكتفى بالفصل فقط كقوله تعالى فاستقم كما امرت ومن تاب معك وقوله تعالى سيصلى ناراً ذات لهب وامرأته
والامران اى اجتماع الفصل مع التاكيد وانفراد الفصل وحده متساويان فلذا قال فيجوز ترك التاكيد
اكتفاء بالفصل هذا اى خذ هذا او الامر هذا وانما يؤتى به عند تمام البحث وشروع الى ما يناسبه ولما فرغ
من بيان المسئلة اراد ان يبيّن انها خلافية والتاكيد استحساني لا واجب قطعاً كما يفيده مقابلة
اكد مع جواز الترك فقال واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى عند عدم الفصل
واما عند الفصل فالامران متساويان لوقوع كليهما كثيراً في كلام علام الغيوب الا ان الاول هو الاولى
لكونه اكثر وقوعاً ويجوزون اى البصريون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل وحده او مع الفصل
ولا فصل وحده او مع التاكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزء من الكلمة التي اتصل بها وكان بعض حروفها
الا انه لم يكن مثلها في جميع احكامه حتى لا يجوز العطف عليه اصلاً كما لا يجوز على ما هو جزؤها حقيقة لكن
اى الا ان العطف بلا تاكيد ولا فصل ايضاً يكون على قبح لمخالفته ما هو الاولى والاحسن ولولا انه قبيح لوقع

في فصيح الكلام خصوصاً في النظم المعجز واذا لم يقع علم انه قبيح لانهم حظروه اصلاً بحيث لا يجوز ارتكابه والكوفيون
يجوزون اي العطف بلا تاكيد ولا فصل بلا قبح لان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة
بنفسه كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم
الظاهر واذا عطف على الضمير المجرور لا المرفوع والمنصوب ولم يقيده بالمتصل لانه لا منفصل له كما سيجيء
اعيد الخافض اي الجار اي جار المعطوف عليه حين العطف في المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما في المرفوع
المتصل حرفا كان ذلك الخافض او اسما لان اتصال الضمير المجرور سواء كان مجرورا بحرف الجر او بالاضافة بجاره
اشد واقوى واكد من اتصال الفاعل المتصل اي الضمير المرفوع المتصل بفعله لانه لا يوجد اتصال الفاعل بالفعل
الا في الضمير ولذا عرف الفاعل باللام وقيده بالمتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا سواء كان اسما
ظاهرا او ضميرا منفصلا جاز انفصاله اما اذا كان ظاهرا فظ لان الانفصال من شانه واما اذا كان
ضميرا فلجواز انفصاله ابتداء بانه مستقل بنفسه والمجرور لا ينفصل من جاره اصلا سواء كان ضميرا او ظاهرا
فكره العطف عليه اي على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض كما كره على المضمر المرفوع المتصل بلا تاكيد
ولا فصل او بلا احدهما اذ يكون بهذا العطف بلا اعادة الجار في الخارج كالعطف على بعض حروف الكلمة
كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم على الحرف الذي ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا ولما توهم انه
لا يلزم اعادة الجار لجواز وجه آخر فيه وهو انه يؤكد بمنفصل ثم يعطف عليه كما عمل في الضمير المرفوع
دفعه بقوله وليس للمجرور ضمير منفصل لانه متصل فقط مظهرا كان او مضمرا كما يجيء وجهه في بحث المضمرات
حتى يؤكد به اي بالضمير المجرور المنفصل اولا اي قبل العطف ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل عرفته
سابقا ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز تاكيده بالمنفصل لعدم كونه موجودا فليؤكد بالمرفوع المنفصل
دفعه بقوله ايضا وفي استعارة المرفوع له اي جعل الضمير المرفوع المنفصل تاكيدا للضمير المجرور مذلة
اي ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف ايضا للقياس
وتوهم ايضا انه اذا لم يجز التاكيد بالمنفصل وفي اقامة المرفوع المنفصل مقام المجرور ابتذال فليكتفي
بالفصل كما اكتفي في المرفوع المتصل دفعه بقوله ولا يكتفي بالفصل لقيامه مقام الاصل لان الفصل
لا

لا تاثير له يعني لا وجود للفصل الا في جواز اي الا عند جواز ترك التاكيد بالمنفصل لان الفصل خلف عن
الاصل والاصل لما لم يجز لعدم وجوده وعدم جواز الخلف هو الاولى للاختصار اي لان يكون في
الكلام اختصار لانه اذا ذكر التاكيد والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون سببا للثقل فحينئذ لا
يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه اي لعدم الضمير المنفصل منه لا يتصور له اي للفصل اثر اي عمل لان الفصل خلف
عن الاصل والاصل لما لم يكن لعدم وجوده والخلف اولى بعدم الجواز فكيف يكتفى به اي بالاصل الاستفهام
انكاري اي فلا يكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه فاذا
تعذر الامور المذكورة كلها فلم يبق لنا شيء الا اعادة العامل الاول سواء كان ذلك العامل
حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما مضافا نحو المال بيني وبين زيد ليكون كالاسم المستقل فيصح
العطف عليه كما يصح عليه والمعطوف في هذين المثالين وامثالهما هو مجرور فقط والعامل مكرر ليصح
العطف لانه اذا لم يتكرر العامل لم يصح العطف وجره اي جر المعطوف بالعامل الاول كما في عطف الاسم الظاهر
على مثله مثل مررت بزيد وعمرو والعامل الثاني كالعدم لانه لا احتياج له في المعنى والعمل لانه زيد تاكيدا
ليصح العطف وما كان كذلك لا يعمل فالعمل للاول مثل قولك ما زيد قائما ولا رجل حاضرا معنى اي
من حيث المعنى لانه زائد والزائد لا يكون له معنى الا التاكيد على ذلك بدليل قولهم المال بيني وبينك لان
بين لا يضاف الا الى الشيء المتعدد الذي يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الا الى المتعدد
كأي واية وكلا وكلتا فكان ينبغي ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكه واضاف ثانيا لفظ بين اليه
للدلالة على كمال الامتياز والافتراق وقيل جره اي جر المعطوف في مثله بالعامل الثاني كما في الحرف الزائد
سواء كان سماعا كما في كفى بالله شهيدا او كما في بحسبك درهم او قياسا كما في قولك هل زيد بقائم وما زيد بقائم
وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار اذا اريد العطف على المضمر المجرور في المعطوف حال السعة والاختيار يعني
من غير ضرورة شعرية داعية اليها مذهب البصريين لانهم قالوا اذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض البتة (?)
واما عند غيرهم فيجوز عندهم تركها اي ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التاكيد والفصل معا عند العطف على المضمر
المرفوع المتصل لكن مع قبح في حال السعة والاختيار لا في حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن اضطرارا لان الضرورة

تبيح المحظور واجاز الكوفيون ايضا ترك الاعادة في حال السعة كما جاز اتفاقا حال الاضطرار حال كونهم مستدلين بما
وقع في بعض الاشعار مثل قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب لان الايام
معطوف على الضمير المجرور في قوله بك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائز فيصح لما اختاره
الشاعر وقاسوا حال السعة اي ما لم يكن في الشعر عليه لانه اذا كان جائزا في الشعر ففي غيره يكون هو الاولى واجيب عنه
بان استدلالهم بما وقع في بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف في الشعر للضرورة فلا يستلزم
جوازه في غيره ولولا الضرورة لما اختاره ولاحتمال ان لا تكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة وما بعدها
مفعول معه وقال المحشي عصام فيه اشعار لضعف استدلالهم يعني في قول الشارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا
لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب عنه
ايضا بانه يحتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه للقسم او بالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد
وعمرا او على الله اي اتقوا الله والارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا قاله القاضي البيضاوي او على تقدير وصلوا
الارحام فان قيل كيف جاز تاكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان بارزا في نحو القوم جاؤني كلهم او القوم جاؤا
انفسهم او اجمعون وضربت انت او مستكنا نحو زيد ضرب هو والابدال منه اي من الضمير المرفوع المتصل نحو اعجبني
جمالك في الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم في البعض وضربتني الحمار في الغلط من غير شرط تقدم التاكيد بالضمير
المنفصل ولا الفصل الذي هو خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوزان بلا تاكيد ولا فصل فلم لا يجوز
العطف ايضا وجاز ايضا اي كما جاز الابدال والتاكيد بلا شرط تاكيد الضمير المجرور وتاكيد الضمير المجرور بلا شرط
شيء من التاكيد بالمنفصل والفصل في نحو مررت بك نفسك وبه نفسه وهذا لا يكون الا في التاكيد المعنوي
لانه لا يقال مررت بك انت او اياك وهو يكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعني ان
كان ضميرا مخاطبا يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه والابدال منه اي من
الضمير المجرور نحو عجبت بك جمالك في الاشتمال وزيد مررت به اخيه في الكل والقوم مررت بهم اكثرهم في البعض وزيد
مررت به حمار في الغلط من غير اعادة الجار اي جاز المبدل منه في البدل ولم يجز العطف في الاول اي في الضمير المرفوع المتصل
الا بعد التاكيد بالضمير المنفصل وحده او بالفصل بدلا عنه او بالمنفصل والفصل معا ولم يجز العطف في الثاني اي الضمير
المجرور

المجرور الا مع اعادة الجار اي جار المعطوف عليه في المعطوف اسما كان او حرفا واما التاكيد والابدال في الموضعين فجائز
بلا شرط شيء من التاكيد والفصل والاعادة قلنا في جوابه ان التاكيد عين المؤكد بالفتح لفظيا كان او
معنويا فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التاكيد بالمنفصل او الفصل لزيادة ارتباطه به والبدل في الاغلب اما
في ان يكون كل المتبوع في بدل الكل او يكون بعضه اي بعض المتبوع في بدل البعض او يكون متعلقه بكسر اللام
نحو سلب زيد ثوبه او اعجبني زيد علمه في بدل الاشتمال والغلط قليل نادر وهو وان لم يكن كله او بعضه او متعلقه
فلقلته لا حكم له لطرد الباب فهما اي التاكيد والابدال ليسا باجنبيين لمتبوعيهما اما ان التاكيد اللفظي فلانه عين
المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوي فانه وان لم يكن عين المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما بدل الكل فهو
كالتاكيد المعنوي عين المبدل منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتمال فهو مما تعلق احد البدلين
بالاخر تعلق المحلية والحالية ليسا باجنبيين ولا منفصلين عنهما اي عن متبوعيهما لعدم تخلل اي دخول فاصل
كحرف العطف بينهما اي بين الابدال والتاكيد وبين متبوعيهما وهذا ليس الا اتصالا فلا حاجة في ربطهما اي
ربط الابدال والتاكيد الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة كالتاكيد بالضمير المنفصل او الاكتفاء بالفصل او
اجتماعهما معا كما في العطف على الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما في العطف على الضمير المجرور بخلاف العطف
فان المعطوف منفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما مغايرا للاخر معنى من حيث ان المعطوف
في الاغلب يغاير المعطوف عليه مثل جاءني زيد وعمرو ومع هذا يتخلل بينهما اي بين المعطوفين العاطف فكان احدهما
اجنبيا للاخر فلا بد فيه اي في العطف من تحصيل مناسبة زائدة على المناسبة الكائنة بينهما من الصداقة
والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها بتاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل او الاكتفاء بالفصل
في المرفوع اي عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا وباعادة الجار عطف على قوله بتاكيد المتصل في
الضمير المجرور ليخرج تعليل لقوله فلا بد فيه اي الضمير المتصل المرفوع الذي يكون هو المعطوف عليه عن صرافة متعلق
بقوله ليخرج الاتصال فقوله صرافة بكسر الصاد المهملة مصدر من صرف يصرف على وزن دراية اي ليخرج الضمير
المتصل المرفوع عن كونه متصلا محضا وليناسب عطف على ليخرج اي وليناسب ذلك الضمير المعطوف اي الاسم الذي
يعطف عليه اي على الضمير المرفوع المتصل ويكون كانه منفصل بتاكيده اي بتاكيد الضمير المرفوع المتصل الجار

متعلق بالفعلين بالضمير المنفصل وتقوى هذا تعليل لقوله وباعادة الجار في المجرور فالاولى وليقوى مكان يقوى باعادة
اللام التعليلية لئلا يتوهم عطفه على قوله وبناسب فيكون من توابع ليخرج لانه تعليل مستقل فهو معطوف على
قوله ليخرج وتعليل مستقل لقوله وباعادة الجار في المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتاكيد المتصل بالمنفصل
في المجرور مناسبة اي مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه المجرور المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله بانضمام الجار
متعلق بالمناسبة او بقوله يقوى اي الجار الذي في المعطوف عليه بعينه اليه اي الى المعطوف المجرور كما في المعطوف عليه
اي كما انضم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف
ولا يوصف به ايا ما كان متصلا ومنفصلا ولا عطف البيان ايضا لما انه في حكم الصفة في الايضاح والمدح
فحكمه حكمها يعني ان الضمير لا يكون مبينا بعطف البيان وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنهما والمعطوف
في حكم المعطوف عليه يعني ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته
للمعطوف ايضا ليكون في العطف فائدة فيما يجوز له اي للمعطوف عليه ويمتنع له من الاحوال بيان لما في قوله
فيما العارضة له اي الاحوال التي عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن في ذاته نظرا الى ما قبله اي الى عامله مثل انه
يعرض له الرفع او النصب والجر او الى شيء قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه مثل الذي قام ابوه وقعد اخوه
زيد حيث لا يقال او قعد عمرو عطفا على قام ابوه بشرط ان لا يكون ما يقتضيه اي الشيء الذي في المعطوف عليه
يقتضي الاحوال منتفيا اي منتفيا في المعطوف لانه اذا كان منتفيا لم يكن المعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له اي المعطوف عليه من حيث نفسه اي نفس
المعطوف عليه كالبناء يعني لا يلزم من كون المعطوف عليه مبنيا ان يكون المعطوف عليه ايضا مبنيا والاعراب
اي لا يجب ان يكون المعطوف معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا بالانواعه
فان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيه بحيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا كان المعطوف
عليه معربا باحدها وهذا ظاهر والتعريف يعني لا يجب ان يكون المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة
والتنكير يعني اذا كان المعطوف عليه نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة والافراد اي لا يلزم ان يكون الثاني
مفردا اذا كان الاول ايضا كذلك والتثنية والجمع يعني لا يجب ان يكون المعطوف تثنية او جمعا عند كون المعطوف

عليه

عليه مثنى او مجموعا فان المعطوف فيها اي في هذه الاحوال ليس في حكم المعطوف عليه كما قلنا في ذيل كل واحد منها وانما
قلنا ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عما اذا كان المعطوف معرفا باللام والمعطوف
عليه منادى مبني على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل يا زيد والحارث او معرفة بالنداء مثل قولنا يا رجل
والحارث او كان المعطوف عليه اسم لا لنفي الجنس مثل لا رجل والغلام فان الحارث مثلا معطوف على الرجل مثلا
وليس في حكمه اي في حكم الرجل من حيث تجرده عن اللام لان الرجل في يا رجل مجرد عن اللام واما الحارث فمحلى به
فلا يكون في حكمه من حيث التجرد فان ما اي الذي يقتضي تجرده عن اللام هو اي الشيء المقتضي اجتماع اللام وحرف
النداء اداة التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ممتنع لانه يكون
احدهما لغوا لا محالة ويجب ان يصان الكلام عن اللغو وهو اي اجتماع اللام وحرف النداء مفقود في
المعطوف فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضي تجرده فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول حرف
النداء عليه لما قلنا اما نحو رب شاة وسخلتها لفظة اما ههنا استينافية يعني جواب سؤال نشأ عن
قوله بشرط ان لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف لا يخفى على من له قلب سعيد او القى السمع وهو شهيد
السخلة بفتح السين وسكون الخاء ولد الغنم من الضأن والمعز الى اربعة اشهر ذكرا كان او انثى وجمعه
سخل وسخال فبتقدير النكرة الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو نحو لقصد عدم التعيين
لان الضمير وان كان معرفة وما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة
المعنوية انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للجنس فلا تفيده
كما سبق ولذا فسر الشارح بقوله اي رب شاة وسخلة لها او نحو لا عطف على محل قوله فبتقدير النكرة لان سخلة
كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة
لانه اذا كان مرجع ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة او لانه ليس يرجع الى الشاة المذكورة بل المراد منه
الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما على نكارة الضمير الذي اضيف اليه السخلة
كربه رجلا في تقدير رب شيء رجلا على الشذوذ لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا وما يكون
مخالفا للوضع يكون شاذا اي رب شاة وسخلة شاة يعني كما قلنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى

شاة ما لا الى الشاة المذكورة سابقا فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة المذكورة
سابقا الا ان الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع لذلك واما اذا جعل عبارة
عن شيء لا بعينه لكن من جنس السابق يكون شاذا ولذا قال على الشذوذ وكذا اي كالحكم المذكور سابقا
المعطوف يكون في حكم المعطوف عليه الا ان هذا الحكم مختص ببعض العطف على ما اشار اليه الشارح وما ذكره
المص في المتن يكون عاما في احوال عارضة له اي للمعطوف عليه بالنظر الى نفسه اي ذاته ووصفه والى غيره اي
غير نفسه اي ما قبله ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف مفردا معرفة
كما ان المعطوف عليه كان مفردا معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فلذا اي لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
في تلك الاحوال بشرط اتحادهما في الافراد والتعريف وجب بناء المعطوف كما وجب بناء المعطوف عليه في
قولك يا زيد وعمرو لان ضم زيد اي لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال بالنظر الى ما قبله اعني حرف النداء
لانها تقتضي بناء المنادى والى ذاته ووصفه اعني كونه مفردا معرفة في نفسه وذاته وعمرو والمعطوف
مثل زيد في كونه مفردا معرفة في نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يا زيد ورجل
فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يا رجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل
مطلقا وامتنع بناؤه اي بناء المعطوف اذا كان مضافا في مثل قولك يا زيد وعبد الله او شبه
مضاف مثل يا زيد وخيرا من زيد او نكرة لم يقصد تعريفها مثل يا زيد ورجلا وكذا اذا كان المنادى
مضافا او شبهه او نكرة لم يتبع المعطوف فان المعطوف في هذا المثال اعني عبد الله لكونه مضافا ليس مثل
زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف فنصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافا فنصبه واجب
واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجوب النصب فيه اولى وكذا لم ينصب غلام المعطوف في قولك لا
رجل وغلام زيد عندي لان نصب اسم لا ليس الا بالنظر الى لفظ لا بل بالنظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة
او مضارعا له على ما سبق وهو مفقود في المعطوف ومن ثمه اي من اجل اي ولاجل ان من في مثل هذا
المقام مستعار لمعنى التعليل اي ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لا مطلقا بل في الاحوال العارضة له بالنظر الى
المذكورين فيها اي في الحال الذي يجوز ان يجري فيه ويمتنع لم يجز العطف على خبر ما الحجازية بالجر او النصب في

تركيب

تركيب فيه كان خبرها منه مجرورا بالحرف الجار الزائدة مثل ما زيد بقائم او منصوبا مثل ما زيد قائما ولا ذاهب بالجر
او العطف عمرو الا الرفع في ذاهب ففي رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه صفة مشتقة وقعت بعد
حرف النفي وهو لا رافعة لظاهر وعمرو مرفوع على انه فاعله ساد مسد الخبر وثانيهما انه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر
لما سبق انه اذا طابقت مفردا جاز الامران اذ لو نصب ذاهب عطفا على قائما او خفض عطفا على قائم لكان اي ذاهب
معطوفا على قائم او قائما فيكون بواسطة العطف خبرا عن زيد الذي هو اسم ما كما ان المعطوف عليه اعني قائما
خبر عنه وهو اي كون ذاهب عمرو خبرا عن زيد ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع المستكن في المعطوف عليه العائد الى اسم ما
اي لخلو ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهبا رافع اسما ظاهرا بعده في وجه وضميرا مستكنا فيه راجعا الى ذلك
الظاهر لا الى اسم ما في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع لان الفاعل
واحد ليس الا فتعين الرفع اي رفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ مؤخر وهو عمرو واختار هذا التوجيه وان
احتمل وجها آخر كما ذكرناه لئلا يكون المنفي يجب النفي لان المنفي في الجملة الاولى من زيد هو القيام وفي الثانية بجنب المنفي
هو الذهاب فلزم تقديم الخبر في هذه الجملة لئلا يتوهم انه عطف مفرد على مفرد لانه اذا قيل ولا عمرو ذاهب يتوهم انه
عطف مفرد على مفرد ويكون عطف على يكون اي ويكون هذا الكلام اعني ولا ذاهب عمرو من قبيل عطف جملة على
جملة اسميتين والحال انه لا مانع منه اي من هذا العطف كما كان عطف المفرد على المفرد بان عطف على خبر ما منصوبا
او مجرورا مع انه رافع لعمرو ولما كان للقائل ان يقول فيه اشارة الى ان قول المص وانما جاز الخ جواب عن سؤال
مقدر هذه القاعدة اي القاعدة التي يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع منتقضة بقولهم اي
بقول العرب الذي اي اسم موصول يطير من طار يطير من باب ضرب فاعله مستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته
والموصول مع صلته في محل الرفع على انه مبتدأ فيغضب من غضب يغضب من باب علم زيد فاعله الذباب وهو على
وزن سؤال اسم لما يذب ويدفع مرفوع لفظا على انه خبر المبتدأ فان يطير فيه ضمير مستكن يعود الى الموصول كما قلنا
ويغضب المعطوف صفة لان يغضب منصوب باعتبار اللفظ اي لفظ يغضب عليه متعلق بالمعطوف والضمير المجرور
راجع الى يطير ليس فيه اي في يغضب ذلك الضمير اي الضمير الراجع الى الموصول كما في المعطوف عليه الذي هو يطير لان
يغضب رافع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف في حكم المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق فاجاب بحثه

بقوله اي بثلثة اجوبة التي انفهمت بقوله وانما جاز مع ان القياس انه لا يجوز لما عرفت الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لانها اي الفاء والتانيث باعتبار كونها حرفا التي وقعت في هذا التركيب فاء السببية بالاضافة
اي لانها فاء المناسبة الى السبب وفيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة كلام الاستغاثة
وبين الملابسة بقوله بان يكون معناها اي معنى الفاء في هذا التركيب السببية يعني تكون مستعملة في السبب
لان ما قبلها في هذا التركيب سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب فيه كما ان الاتيان في
قولك الذي ياتيني فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يات لم يستحقه قطعا لا العطف اي
لا يكون معناها فيه لعطف ما بعدها على ما قبلها وهذا هو الجواب الاول يعني ان هذا التركيب مبني
على منع كونها للعطف فلا يرد هذا القول نقضا اي حال كونه ناقضا على تلك القاعدة والجواب الثاني
او يكون معناها اي معنى الفاء في هذا التركيب السببية مع العطف اي مع عطف ما بعدها على ما قبلها
لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لان تخصص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف
والمعطوف عليه سببية لان المعطوفين يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكتفي برابطة المعطوف عليه
للمعطوف ولذا قال الشارح لكنها اي لكن الفاء العاطفة التي افادت معنى السببية تجعل الجملتين جملة
واحدة لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء ولان الفاء لما كانت موضوعة للجمع واخ
كان فيها تعقيب جعلت الثانية جزءا من الاول فيكتفي بالربط الذي كان في الجملة الاولى والمعنى اي معنى
هذا القول على تقدير ان يكون الفاء للسببية والعطف الذي يطير فيغضب زيد الذباب يعني الذي يكون
طيرانه سببا لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه يشترط تقديم الطيران وتعقيب الغضب
الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان يكون الفاء فيه لمجرد العطف لكونها واحدا من حروفه لا للسببية
او يفهم منها سببية الجملة الاولى للجملة الثانية لكون الفاء مستعملة في السببية ايضا فيقدر الضمير في الجملة المعطوفة
ليصح العطف لما عرفت ان الفاء لمجرد العطف فالمعنى اي معنى هذا القول على تقدير كون الفاء لمجرد العطف
الذي يطير فيغضب زيد عقيبه لسببيه اي بسبب طيرانه الذباب فالاولى من هذه الثلثة الجواب الثاني لان في
الطرفين الغاء احد معنى الفاء معنى العطف في الاول ومعنى السببية صريحا في الثالث وانما في الجواب الثاني ح

رعاية

رعاية كلا المعنيين واعطاء الكل ذي حق حقه فكان اولى ويمكن عطف على يفهم يعني انه يكون الفاء لمجرد العطف
بلا فهم السببية فيقدر الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف
ولذا قال ان يقدر فيه اي في المعطوف ضمير راجع الى الموصول اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا
عطف اي اذا وقع العطف فيه اشارة الى ان الفعل مبني للمفعول ونائبه ما تمكن فيه راجع الى مصدره على
تضمين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العير والنزوان اي اوقع الحيلولة بناء مفعول له
للتقرير العدم تعلق الجارية لانه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد ليس الا العطف على معموليهما وقيل منصوب على
المصدرية اي اذا عطف عطفا مبنيا او اوقع العطف ايقاعا مبنيا والاول اولى على وجود عاملين غير مضافا
لانه لا يبنى الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الموجود بان متعلق بقوله وقع عطف اسمان على معموليهما بعطف واحد
مختلفين كائنا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه في الاول وقولك
ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا في الثاني تامل وقال بعض شارحي اللباب اي شارحي هذا الكتاب لانه من اللب لان
اللب يوزن العباب لب الشيء انه كان اسم حنبل وشارحي المسمى باللباب انه كان اسم كتاب حيث قال اذا عطف
شيئان على معمولي عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند سيبويه الاظهر عندي ان العطف ههنا اي في هذا البحث
لا مطلق محمول على معناه اللغوي لما سبق ان العطف في اللغة الامالة اي امالة الاسمين نحو العاملين بان
يجعلا اي الاسمان معموليهما بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان حمل العطف للمعنى اللغوي
ههنا او حمل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد والاظهر والاولى ما ذهب اليه الاكثر وهو قول الشارح واكثر الشارحين
على ان المعنى الجار والمجرور خبر لقوله واكثر الشارحين اي معنى قول المص وهو اذا عطف الخ على معمولي عاملين اي اذا
عطف على معمولي عاملين لخلوه عن تكلف المفعول له او المصدر ويتعلق ايضا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى
العطف على معناه الاصطلاحي وانما قال اي المص على معمولي عاملين بناء على ما ذهب اليه اكثر الشارحين
وفيه اشارة الى انه الاولى عند الشارح لا على معمولي عامل واحد اي لم يقل واذا عطف على معمولي عامل واحد فانه
اي هذا العطف جائز اتفاقا لان حرف العطف انما وضعت لان تقوم مقام العامل الواحد وتنوب عنه
للاختصار في اللفظ لان قولك جاءني زيد وعمرو واصله جاءني زيد جاءني عمرو فحذف الفعل الثاني واقيم مقامه

حرف العطف للاختصار فيه ولافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وان زيدا قائم
وعمرا ذاهب وما زيد قائما وبكر قاعدا وغير ذلك ولا على اكثر اي لم يقل على معمولي عامل اكثر من اثنين فانه
اي هذا العطف لا خلاف في امتناعه لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام العوامل وينوب عنها
فظهر ان هذا البحث على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولي او ثلثة معمولات عامل
واحد وقسم لا يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلثة او اكثر وقسم مختلف فيه وهو العطف
على معمولي عاملين مختلفين اي غير متحدين ذاتا وعملا وذلك لا يكون الا بان يكون العامل الثاني غير
عين العامل الاول وذلك اي قوله مختلفين كاين لدفع وهم من توهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا وان ان زيدا قائم وعمرا قاعد من هذا الباب اي من باب العطف على معمولي عاملين لتعدد العامل فيه
ظاهرا مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه في الحقيقة اذ العامل في هذا المثال وامثاله هو العامل الاول
فقط والعامل الثاني تاكيد له لان العامل الثاني اذا كان على لفظ الاول يكون كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز
ان يعمل عاملان في معمول واحد فيرجح الاول لسبقه ويكون ويكون الثاني تاكيدا له من غير ان يكون له مدخل
في العمل ولا يكون هذا من باب التنازع لان في التنازع يشترط ان يكون غير الاول وان يكون بالعطف
وههنا ليس كذلك وذلك العطف اي العطف المختلف فيه مبتدا كما وقع خبره ظاهرا الا في الحقيقة في
قولهم اي قول العرب لفظة ما هذه المشابهة بليس كل سوداء بالمد تمرة مضاف اليه الكل غير منصرف
وهي الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء ويقال لها بالتركي قره جه اوت وفي الحديث الشونيز فيه
دواء من كل داء الا السام اي الموت وكان علي رضي يستعملها في كل داء يصيبه حتى في الرمد يعني اذا
رمد عينه اكتحل بها فبرا من ساعته كذا في شرح شرعة الاسلام تمرة خبرها ولا بيضاء لفظة لا ههنا
زائدة لتاكيد النفي مثل قولك ما زيد قائما ولا عمرو حاضرا وبيضاء بالمد كحمراء وهي الغضة الخالصة
غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها كل شحمة وهي ههنا الكماة البيضاء التي يقال لها شحمة الارض
والمراد ايضا بقوله بيضاء الشيء الابيض اي ولا شيء ابيض يرى كشحمة الارض وهي معطوفة على تمرة الذي هو خبر ما

و

وههنا العامل لفظة ما وكل وقد عطف على معمولي الثاني الاول وعلى معمول الاول الثاني بحرف واحد وكما وقع في
قول الشاعر وهو ابو داود اكل امرئ الهمزة فيه للانكار والتوبيخ وهو راجع الى الكل لان المسؤل عنه
هو ما يليها وكل منصوب مفعول اول وامرئ مضاف اليه الكل وتحسبين فعل مضارع معلوم وفاعله يا الخطاب
قد وقع بين مفعوليه وامرأ مفعول ثاني له اي تحسبين كل امرئ امرأ اي اتظنين ان كل ما هو شكل الرجل رجلا
وليس كذلك لان كل ما هو في ذي صورة الرجل ليس برجل ونار بالجر عطف على امرئ الاول الذي هو مضاف اليه الكل توقد
فعل مضارع مبني للفاعل اصله تتوقد حذف احدى التائين كما في قوله تعالى نارا تلظى اصله تتلظى والجملة
صفة للنار بالليل الباء فيه للظرفية كالباء في قولك جلست بالمسجد نارا بالنصب عطف على المفعول الثاني لتحسبين
وقد عطف في هذا البيت معمولان على معمولي عاملين مختلفين وهما كل وتحسبين بعاطف واحد ولو لم يجز مثل
هذا العطف لما اختاره الشاعر الفصيح فهذا العطف اي عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين وان
كان جايزا بحسب الظاهر اي بمقتضى الظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر لكنه اي الا ان هذا العطف لم يجز
عند الجمهور اي عند اكثر النحاة بحسب الحقيقة اي بمقتضى وضع حرف العطف لانه وضعه ليس الا لان يقوم مقام
عامل واحد لان الحرف الواحد من حروف العطف لم يقو اي لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا ان يقوم مقام عاملين
مختلفين خلافا للفراء يعني ان الفراء خالف الجمهور في تجويز هذا العطف خلافا فانه اي الفراء جوز هذا
العطف بحسب الحقيقة والواقع لانه حرف العطف لما لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا للنيابة عن العامل اختصارا اجاز ان
ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز ان ينوب مناب عامل واحد ولا يجوز ان ينوب مناب اكثر من عاملين عنده ايضا
للزوم التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقوم مقام العوامل كما جاز اي العطف المذكور عندهم وبحسب الصورة عنده
ايضا ولا يؤل عطف على خبر ان في فانه وهو قوله جوز او حال من فاعله لان المضارع المنفي يجوز ان يكون حالا بالواو
والضمير الامثلة الواردة من العرب كالمثال الاول او من شعراء العرب كالمثال الثاني عليها اي على صورة العطف
على معمولي عاملين مختلفين بحسب الظاهر ولا يقتصر اي الفراء عطف على قوله ولا يؤل او جوز او حال بعد حال اي
العطف المجوز على صورة السماع وهي الاتية في المتن كما اقتصر الجمهور عليها بل يعمم اي يعمم الفراء تجويز العطف
المذكور صورة السماع وغيرها اي غير صورة السماع وعدم جواز مبتدا وفيه اشارة الى ان الاستثناء متصل والى انه

استشهاد من عموم الاحوال المتعلق بقوله لم يجز مع تقييده بخلاف الفراء ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز اي
واقع خبره في جميع المواد اي الامثلة عند الجمهور غير سيبويه الا في تقديم الجار على الرافع نحو في الدار زيد والحجرة
بضم الحاء وسكون الجيم عمرو والا في تقديم الناصب على الجار نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وانما جاز
هذا السماع عند الكوفيين فلان العامل في زيد هو الظرف لكن الظرف هو لفظ في عامل في الدار فيكون هذا
من قبيل العطف على معمولي عامل واحد عندهم والمثال الثاني محمول عليه فرعه عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل
المعنوي كان كالعدم فكانه عطف على معمولي عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون مذهبهم مذهب الكوفيين كان
في هذا المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف وقيل زيد في الدار لم يجز عندهم ايضا والمثال الثاني محمول عليه
لما سبق يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع كما في الصورة الاولى او تاخير المنصوب كما في الصورة
الثانية لمجيئه في كلامهم اي لكون مثل هذا العطف واقعا في كلام العرب فوقوعه فيه سماعي واقتصر الجواز
اي جواز العطف في هاتين الصورتين على صورة السماع بحيث لا يتجاوز عنها بان يقاس عليها غيرها لانه مخالف
القياس فيقتصر على مورد السماع وهو ما تقدم فيه المجرور مع تاخير المرفوع والمنصوب والعطف على معمولي
عاملين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها خلافا لسيبويه يعني
خالف سيبويه الجمهور في صورتي السماع والفراء مطلقا في عدم تجويز مثل هذا العطف فانه اي سيبويه لا يجوز
هذا العطف اي في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع والمنصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع بحسب
الحقيقة وان كان بحسب الظاهر جائزا في هذه الصورة اي المذكورة آنفا التي جوزها الجمهور ايضا اي كما لا يجوز
الصور التي جوزها الفراء مخالفا للجمهور للعلة المذكورة هنالك وهي قوله لان الحرف الواحد لم يقو ان
يقوم مقام العاملين بل يحملها اي يحمل سيبويه الصورة التي جوزها الجمهور والفراء ايضا على حذف المضاف
اي الجار وكان اصل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة واصل قوله اكل امرء تحسبين امرءا ونار
توقد بالليل نارا واصل قوله في الدار زيد وفي الحجرة عمرو وان في الدار زيدا وفي الحجرة عمرا فحذف الجار
في الكل اختصارا او اكتفاء بما ذكر في المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف الجار وابقاء المضاف اليه اي
المجرور على اعرابه الاقل وهو كثير كما في قوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر على تقديره وبالارحام وعلى

قول

قول الشاعر فاذهب فما بك والايام علي وكما في حذف حرف القسم مثل قول الحالف الله بالجر على تقدير والله وغير ذلك مما لا يحصى
في كلامهم وتخريج يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء ذكر المضاف في بعض القراءة
اي عرض الآخرة لان القرآن يرجع بعضها بعضا واعلم ان في هذا العطف يعني العطف على معمولي عاملين مختلفين ثلثة يرجع
مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا
او سماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع يقتصر
وفي غيرها يؤول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلثة هو مذهب سيبويه لان الحرف الغير العامل
الضعيف لا يقدر ان يقوم مقام العاملين القويين **التاكيد** اما مجوز من اكد واما مثال ولوى من واكد ومعناهما
لغة واحد وهو التحقيق اورده عقيب العطف لان في التاكيد اللفظي يزاد حرف العطف لتاكيد الصوتي نحو والله التحقيق
ثم والله وكقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون تابع جنس يشمل التوابع كلها يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني
في ذهن السامع يعني يجعل ذلك التابع حاله اي حال المتبوع ثابتا مقررا عنده اي في ذهن السامع اي يجعله مستقرا متحققا
بحيث لا يظن به غيره يعني كان اولا محتملا عنده فلما اكد زال الاحتمال وتقرر في النسبة متعلق بقوله يقرر اي كونه اي
كون المتبوع منسوبا مثل قوله ع ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل او منسوبا اليه مثل قطع الامير
نفسه او جاءني زيد زيد فثبتت عنده اي عند السامع تحقق ان المنسوب كالمثال الاول او المنسوب اليه كالمثال الثاني في هذه سامع
النسبة اي النسبة المذكورة في التعريف هو المتبوع لا غير لان المراد من التاكيد على ما فهم من تعريفه ومن معناه اللغوي انما
هو تقرير المتبوع وتحقيقه وازالة احتماله عند السامع لا التابع لانه مقرر محقق وذلك يشير الى فائدة التاكيد
والغرض منه اي الغرض من التاكيد والفائدة التي وضع لها التاكيد احد ثلثة اشياء احدها اما لدفع ضرر الغفلة عن
السامع حين كونه غافلا عن النسبة فاذا لم يؤكد لم يفهم فلدفع غفلته وايقاظه والتنبيه يؤكد ويقال جاءني زيد
نفسه او زيد قتيل قتيل وثانيها لدفع ظنه اي ظن السامع بالمتكلم الغلط في كلامه فيؤكد المتكلم لدفع ظن السامع
في حقه الغلط والخطاء وذلك الدفع اي كل واحد من الدفعين يكون بتكرير اللفظ اي لا يكون الا بتكرير لفظ المنسوب اي كان
ظنه او الغفلة فقط نحو ضرب ضرب زيد زيد وهذا مجرد تمثيل لان البحث في الاسم او اشارة الى ان التاكيد يجري في الافعال
ايضا وان كان البحث في الاسم يدل عليه قوله ويجري اي التاكيد مطلقا في الالفاظ كلها او بتكرير لفظ المنسوب اليه

ان كان كل واحد من الظن او الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد او بتكرير لفظهما جميعا ان كان الظن والغفلة
فيهما مثل ضرب ضرب زيد زيد وثالثها لدفع ظن السامع به اى بالمتكلم تجوزا اى لظن السامع ان المتكلم اراد
بهذا اللفظ المعنى المجازى لا الحقيقى لانه يقال تجوز فى كلامه اى تكلم بالمجاز لا بالحقيقة وذلك على قسمين
اما ان يكون ظنه فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل فانه لما قيل قتيل يتبادر الى فهم السامع ان
المراد منه الضرب فاكده بقوله قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد المتكلم بالقتل معناه المجازى لا الحقيقى
وهو الضرب الشديد لان القتل لما كان محظورا شرعا تبادر الى فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازى وهو
التاديب بالضرب الشديد بعلاقة الايلام لحمله على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوى من قبيل الاستعارة او المجاز
المرسل فيجيء اى حين توهم السامع هذا المعنى تكرير اللفظ اى لفظ المنسوب حتى لا يبقى للسامع شك واعتذار فى
ارادة المعنى الحقيقى اى يفهم ان المتكلم لا يريد بهذا اللفظ الا المعنى الحقيقى قطعا وهو الموت بسبب الغير واما ان
يكون فى المنسوب اليه فانه اى الشان ربما اى كثيرا ما ينسب الفعل الى شىء والحال ان المراد منه نسبة اى نسبة الفعل
الى بعض متعلقاته كما فى الافعال المنسوبة الى السلاطين والامراء او الى من يلحق بهما لانهم كثيرا ما يجعلون
الى من تبعهم مثل قوله تعالى يذبح ابناءهم مع ان الذبح ليس بقائم به وبنى الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة
كما فى قطع الامير اللص فانه يتوهم ان القطع ليس بقائم به بل مع من امره الامير ولكن اسند اليه مجازا لعلاقة
الامرية اى قطع غلامه بامره فيجيء اى حين توهم السامع هذا المعنى تكرير المنسوب اليه لدفع توهم السامع
لفظا اى حال كون المنسوب اليه ملفوظا فى تكرره فالمجاز ح ليس الا فى النسبة فقط كما فى قولك انبت الربيع البقل
فيقول قطع الامير الامير او نفسه لا من يقوم مقامه نحو ضرب زيد زيد فانه اذا قيل ضرب زيد بدون تكرير لفظ المنسوب
اليه يتوهم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم ان النسبة
حقيقية والفاعل هو زيد اى ضرب زيد لا من يقوم مقامه ممن امره بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجازيا بعلاقة
الامرية او تكريره عطف على قوله تكرير المنسوب اليه اى ويجيء تكرير المنسوب اليه معنى وذلك يكون بالنفس والعين
بشرط ان يضاف الى ضميره نحو ضرب زيد نفسه او عينه فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا او فى الشمول اى التاكيد
الاصطلاحى قسمان الاول ما يقرر امر المتبوع فى النسبة اسنادية او غيرها بالتفصيل الذى ذكرناه والثانى ما
يعتري

يعتري امر المتبوع ايضا اى شمول المتبوع افراده يعنى فى شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لا يشذ
فرد منها مثل قولك جاءنى القوم كلهم فان التاكيد بكلهم افاد شمول المجيء افراد القوم جميعا ووقوع المجيء
منهم والتاكيد باجمعين افاد ان المجيء صدر منهم دفعة لا على التعاقب بعد افادة شمول الافراد دفعا لظن
السامع بالمتكلم تجوزا اى تكلما بالمجاز لا فى نفس المنسوب اليه عطف على قوله فى شمول المتبوع يعنى ان هذا
النوع من التاكيد لا يقرر شيئا فى نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم الغلط بل لا يقرر
الا فى شموله اى المتبوع يعنى الامر المنسوب الى المتبوع لافراده فالشمول لا يكون الا فى المنسوب اليه فانه اى الشان
كثيرا ما منصوب على الظرفية او على المصدرية ولفظة ما صفة له قد سبق غير مرة ينسب الفعل اسناديا او غير
اسنادى الى جميع افراد المنسوب اليه كقولك زيد قتله بنو فلان مع ان الفعل لم يصدر الا من واحد منهم مع انه يراد
النسبة اى نسبة الفعل الى بعضها اى الى بعض الافراد كالمثال المذكور فيندفع هذا الوهم بذكر كله مثل اشتريت
العبد كله وقرات الصحيفة كلها واجمع مثل اشتريت العبد اجمع اى دفعة لا متفرقا واخواته اى اخوات كل واحد
منهما كلاهما وكلتاهما وكلهن واكتع وابتع وابصع ومثنيهن وجمعهن مذكرا ومؤنثا وكلاهما مثل جاءنى
الزيدان كلاهما وثلثتهم واربعتهم مثل جاءنى القوم ثلثتهم او اربعتهم حين كون السامع عالما بان القوم
الجائيين ثلثة او اربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة
وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية الجائين قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا كذا فى الرضى
ونحوها فهذا اى تقرير امر المتبوع فى النسبة او فى الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع
لافراده واذا عرفت هذا اى كونه جامعا لافراده فنقول فى بيان فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع
كلها واخرج المص الصفة والعطف بالحرف والبدل عن حد التاكيد بقوله متعلق باخرج يقرر امر المتبوع اما البدل
اى اما خروج البدل والعطف بالحرف فظاهر اما اخراج العطف فلانه لما كان دالا على معنى غير ما دل عليه
المعطوف عليه فى مثل جاءنى زيد وعمرو لم يكن فيه تقرير ولا شمول لا فى النسبة ولا فى غيرها واما البدل فلانه لما كان
المقصود منه فى الكلام الثانى والاول توطئة له كان الاول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول
الثانى مدلول الاول كما فى بدل الكل ولان التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين فى

النسبة لان التابع مقصود للتقرير فيدل الثاني على ما يدل عليه الاول وهذا المعنى مفقود في البدل واما الصفة
فلانّ وضعها للدلالة على معنى في متبوعها دون التقرير سواء كانت في النكرات او المعارف على ما يدل عليه قوله وافادتها
اي افادة الصفة توضيح متبوعها في بعض المواضع كما اذا كان الموصوف معرفة ليست بالوضع فالتوضيح فيه ليس الا
لعارض الاستعمال فلا يكون الصفة لتقرير موصوفها لا في النسبة ولا في الشمول واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه
كالصفة الموضحة فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا اي لا يحقق ولا يقرر امر المتبوع في النسبة والشمول بل انما يقرر نفسه
وذاته سواء كان منسوبا اليه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق امر ابي حفص مع قطع النظر عن
النسبة او لم يكن مثل زيد ابو عبد الله او ابو عبد الله زيد هذا اي بيان فوائد القيود وحاصل ما ذكره المص في شرحه
على الكافية وهو اي التاكيد قسمان لفظي مختص بالمعارف اذ لا يقال جائني رجل رجل لعدم الفائدة فيه لا
في المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب زيد اي منسوب الى اللفظ وسمي لفظيا لانه يقرر نفس اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ اي لفظ المتبوع ومعنوي وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه
منه عند الكوفيين اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى لا من اللفظ وجه الحصر انه لا يخ اما ان يكون
الثاني عين الاول في اللفظ او لا فان كان الاول فهو التاكيد اللفظي وان كان الثاني فهو التاكيد المعنوي
وسمي معنويا لانه لا يقرر الا المعنى فاللفظي الذي هو قسم منه اي من مطلق التاكيد تكرير اللفظ الاول اي
مكرر اللفظ الاول فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبني للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ومضاف الى ما
يقوم مقام الفاعل ومعاده اي معاد اللفظ الاول عطف تفسير حقيقة تعبير نحو جائني زيد زيد ورايت زيدا
زيدا ومررت بزيد بزيد او حكما كما اذا وقع الضمير المنفصل تاكيدا للمنفصل سواء كان مرفوعا مستكنا نحو
زيد ضرب هو او بارزا نحو ضربت انت وضربت انا او منصوبا نحو ضربتك اياك وضربته اياه فان ذلك
اي مثل هذه الامثلة في حكم تكرير اللفظ اي لفظ المتبوع وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا لان لفظ
الضمير المتصل غير لفظ الضمير المنفصل اذ الضرورة اي ضرورة الاتصال في الاول وضرورة الانفصال في الثاني داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره اي اللفظ الاول حال كونه متصلا لانه لا يجوز اتصال الثاني ولا منفصلا لان الاول
مع كونه متصلا بلا مانع منه لا يجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول متصلا والثاني منفصلا بقدر الامكان

ويجري

ويجري اي التكرير مطلقا الاصطلاحي واللغوي فيصح قوله في الالفاظ كلها على عمومه لان التكرير اي لا يجري التكرير
الذي هو التاكيد الاصطلاحي وهو ما عرفه المص جعل الضمير المستكن في يجري راجعا الى التكرير مطلقا
ليبقى قوله في الالفاظ كلها على عمومه لان التاكيد الاصطلاحي لا يجري في الالفاظ كلها بل يختص
بالاسماء فقط سواء كانت تلك الالفاظ اسماء لفظيا او معنويا مثل جائني زيد زيد او جائني زيد نفسه
او افعالا مثل ضرب ضرب زيد عمرا او حروفا مثل ان ان زيدا قائم او جملا اما اسمية نحو زيد قائم
او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد او مركبات تقييدية اي غير اسنادية سواء كانت اضافية
او غيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك بعلبك او غير ذلك المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر
لا بالمضمر لان التاكيد مكمل للاول والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف فلا ينبغي ان
يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو ما ذهب الا هو زيد والمضمر يؤكد بالمضمر
والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت انت وانا ولا يبعد ارجاع الضمير المستكن في يجري الى التاكيد اللفظي
الاصطلاحي اي ويجري التاكيد اللفظي الاصطلاحي بقرينة المقام بان الانسب بالمقام ليس الا هذا التفسير
لان البحث في التاكيد اللفظي لا في مطلق التكرير وان كان المعنى الاول افيد وتخصيص الالفاظ بالاسماء
عطف على ارجاع الضمير اي ولا يبعد ان يكون المراد من الالفاظ الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية ويكون
التاكيد ايضا بكلها تاكيدا لما هو المراد والمعنى ويجري التاكيد اللفظي الاصطلاحي في الاسماء كلها فيكون
المقصود من هذا التعميم اي بذكر الالفاظ العامة لغير المراد عدم اختصاصه اي ان لا يكون التاكيد اللفظي
الاصطلاحي مخصوصا بالفاظ محصورة من الاسم بل يجري في اي اسم كان لانه لو قال في الاسماء لتوهم اختصاصه
ببعض الاسماء كالمعنوي فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي
مختص بالفاظ محصورة اي معدودة ومحدودة لان كون الشيء محصورا يستلزم العد والحد وهي مبتدا
اي الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم ثلثة اقسام ما يؤكد به المثنى خاصة وهو كلا مضافا الى مضمر وكلتا
يؤكد به الجمع بحسب الافراد وهو كل واجمع واتباعه وما يؤكد به الجميع المفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث وهو
النفس والعين نفسه وعينه وقد تزاد الباء فيهما فيقال جائني زيد بنفسه وبعينه وكلاهما وكلتا واجمع

وقيل بالضاد المعجمة واللغة الفصيح ان يكون ابصع بالصاد المهملة

عند

واكتع واتبع وابصع هذا المجموع خبر مثل السكنجبين خل وعسل وماء بالصاد المهملة وقيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث وهي اكتع وابتع وابصع في حال الافراد اي عند عدم كونها تاكيدا بل تذكر منفردة مثل حسن بسن
لانها لا معنى لها انفرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون من الفاظ المهملة
فلا معنى لذكرها في باب التاكيد الا ان يقال انما ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها وقيل اكتع
مشتق من حول كتيع اي تام لانه يقال اتى عليه حول كتيع اي تام من باب فتح فيكون ح اكتع بمعنى اتم لان
الكتع هو التمام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال واجتمع لان البصع الاجتماع يقال بصع
الماء في نقرة الجبل اي اجتمع فيها وبابه فتح ايضا وابضع بالضاد المعجمة مشتق من بضع اي روي من باب
علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح ايضا وابتع من البتع بوزن البيع
وهو طول العنق كالابل مع شدة مغرزه اسم مكان من غرز يغرز من باب ضرب وهو مكان غرز فيه العنق
وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا في الابل وفي غيره لا يكون الا على سبيل المجاز لان المغرز في الحقيقة موضع يوضع عليه
القدم وقت الركوب ولذا اختص بالابل ويمكن استنباطا اي استخراج مناسبة خفية لا تدرك الا بالتامل
ولا يدركها الا الاذكيا بين هذه المعاني الوضعية اللغوية وبين معناها التاكيدي بالتامل الصادق
والعقل الناقد والذهن الثاقب لاشتمال كل منها على خروج النقصان وعلى تمام يناسب العموم المستلزم
بتمام النسبة اما اكتع فلان معناه التمام ومعناه التاكيدي العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجد المناسبة
بينهما واما ابضع فلان الري وهو شرب الماء على وجه التمام ومعناه التاكيدي العموم وهو تمام الافراد والاجزاء
المناسبة بينهما حاصلة واما ابصع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التاكيدي العموم
والسيلان ايضا عام ومنبسط واما ابتع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه التاكيدي ايضا قوي عام
وله طول فوجد المناسبة بينهما ولما فرغ من تعداد الفاظ التاكيد المعنوي اراد ان يفصلها فقال مقدرا
بالفاء فالاولان على سبيل التغليب جمعهما في فصل واحد لكونهما متحدين في المعنى لان معنى العين الذات والنفس
ايضا كذلك والاستعمال يعني في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وان اختلفا لفظا اي النفس
والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث يعني يؤكد ان كل واحد من هذه

الامور

الامور الخمسة بصيغتيهما وضميرهما باختلاف صيغتهما اي صيغة النفس والعين افرادا وتمييزا او حالا وتثنية وجمعا و اختلاف
ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد بفتح الهمزة تقول جاءني زيد نفسه وعينه في المذكر الواحد يعني اذا كان متبوعه
مذكرا واحدا وتقول جاءني هند نفسها باختلاف الضمير وحده في المؤنث الواحدة يعني اذا كان متبوعه مؤنثا
واحدا وتقول جاءني الزيدان او الهندان انفسهما باختلاف الصيغة والضمير معا بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر
والمؤنث وهذا اصل في كل ما يضاف الى ضمير التثنية لاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع
التثنيتين المتحدين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا للتغاير لفظهما وان كان معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى
فقد صغت قلوبكما موضع قلباكما فلا يجوز نفساهما وحكى ابن كيسان عن بعض العرب نفساهما وعيناهما موضع
انفسهما واعينهما اعتبارا التغاير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاءني القوم انفسهم باختلاف
الضمير وحده في جمع المذكر العاقل يعني اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءتني النساء انفسهن في جمع المؤنث
يعني اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان او غير عاقل وغير العاقل من المذكر يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا
مذكرا غير عاقل يؤكد بالتاكيد الجاري في الجمع المؤنث العاقل تقول اشتريت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكر
جار مجرى المؤنث لقصوره مثله والثاني لما سمي الاخص النفس والعين اولين تغليبا في الذكر في الاول لا في الذات لان
غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثاني وبالاثنين الثالث فغلب ما هو المذكور اولا على ما هو المذكور ثانيا لشرفه
لتقدمه فقيل الاولان ولكن يعتبر فيه الخفة في اللفظ كعمرين لابي بكر وعمر رض والذكورة كالقمرين للشمس والقمر والشرف
كالابوين للاب والام وسياتي له زيادة تحقيق يسمى الثالث ثانيا للمثنى وهو كلاهما تقول جاءني الزيدان كلاهما للمذكر
يعني اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر وكلتاهما للمؤنث اذا كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءني الهندان
كلتاهما والباقي من الفاظ التاكيد المعنوي بعد الثلثة المذكورة التي هي النفس والعين وكلاهما مؤكد لغير المثنى وهو
خمسة مفردا كان ذلك المؤكد او جمعا مذكرا كان او مؤنثا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد الكاين في كله
نحو قرات الكتاب كله لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا والكاين في كلها اذا كان المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا نحو قرات
الصحيفة كلها والكاين في كلهم عند كون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا نحو اشتريت العبيد كلهم او جاءني العبيد كلهم
او القوم كلهم والكاين في كلهن اذا كان ذلك المتبوع جمعا مؤنثا نحو طلقت النساء كلهن او جمعا مذكرا لكن غير

عاقل نحو اشتريت الجمال كلهن وكسرت الجذوع كلهن وباختلاف الصيغ عطف على قوله باختلاف الضمير
باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح اليا جمع صيغة مثل بيض في بيضة وبيع في بيعة
في الكلمات البواقي وهي اربع اجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة او الضاد المعجمة تقول اشتريت
العبد اجمع في المذكر الواحد يعني اذا كان المتبوع المؤكد مذكرا واحدا واشتريت الجارية جمعاء بالمد
في المؤنث الواحدة يعني اذا كان المتبوع مؤنثا واحدا والجمع يعني اذا كان جمعا مذكرا عاقلا نحو جاءني
الرجال جمعاء او غير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعاء الا انه لا يؤكد مثل هذا الجمع به الا بتاويل الجماعة بشرط
ان يكون مكسرا وجاءني القوم اجمعون في جمع المذكر يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا عاقلا وجاءني
النساء جمع في جمع المؤنث يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل
وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم وكذا اي مثل اجمع وما تفرع منه اكتع كتعاء كتعون كتع وابتع
بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ويشترك هذه الالفاظ كلها في انها لا
يؤكد بها الا المعارف عند البصرية لان التاكيد بها لدفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وذا لا
يتحقق الا في المعارف ولا يؤكد بكل واجمع وما يتفرع منهما بالضمير والصيغة وما لحق باجمع من اكتع و
اخويه لانها فرعها واكتفى بذكر الاصل عن الفرع الا ذو اجزاء مفردا كان اي ذو الاجزاء كالعبد او جمعا
كالقوم اذ الكلية في كل والاجتماع في اجمع واخواته لا يتحققان اي لا يوجدان الا فيه اي في كل واحد
منهما يعني يوجد في كل الكلية وفي اجمع واخواته الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان التعدد بمواد هما وصيغتهما
فلا يؤكد ان الا ما يقبل الافتراق والاجتماع او في ذي اجزاء ولا حاجة الى ذكر الافراد بعد قوله ذو اجزاء
بان يقال الا ذو اجزاء وافراد بل لا يصح ذكره لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله من غير ان يراد به الا انك
لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة لم تصر اي الافراد اجزاء من مجموع المؤكد لا يصح تاكيده بكل
واجمع لعدم وجود شرط كونهما تاكيدا وهو الكلية والاجتماع ولكن يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث اي في مكان يصح
افتراقها وامتيازها حسا نصب على التمييز او على المصدرية اي افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا الحس البصر و
الافتراق الحسي في نسبة الكلام ما يشاهد بالحس بثبوت الفعل لبعض دون بعض كاجزاء القوم في جاءني القوم
فانه

فانه يشاهد بالحس البصر بثبوت المجيء لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجيء ثابت لكل فرد ويؤكد
باجمع ليعلم ان المجيء ثابت لهم دفعة في ان واحد او حكما عطف على حسا والافتراق الحكمي ما يكون الافتراق
فيه بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصري دخل كاجزاء العبد فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح
حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد او بعته فيصح تاكيده بكل واجمع ليكون في التاكيد
بكل واجمع واخواتهما فايدة لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التاكيد باحدهما او بهما لانه لا يقال جاءني زيد
كله واجمع لانه جاء كلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون بعض حتى يكون في التاكيد بهما فايدة فلا يؤكد بهما
الا ذو اجزاء مثل اكرمت القوم كلهم وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا وهو ظاهر واشتريت العبد كله اجمع
وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما فانه يجوز اشتراء بعضه دون بعضه الا انه لا يصح افتراقه حسا وحكما
بالنسبة الى بعض كالمجيء والذهاب فلا يقال جاءني العبد كله ولا ذهب العبد كله فان العبد قد يتجزى بالاشتراء اي بالنسبة
الى الاشتراء والبيع فيصح تاكيده اي تاكيد العبد بكل واجمع ليفيد الشمول اي شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد في
التاكيد بكل ايضا ان الشمول في ان واحد ليس بمتفرق بخلاف جاءني زيد كله واجمع لعدم صحة افتراق اجزائه اي
اجزاء زيد بالنسبة الى المجيء المنسوب اليه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء كما عرفت لانه اذا جاء جاء كلا فلا يكون في التاكيد
بكل واجمع بالنسبة الى المجيء فايدة واذا اكد الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل لا المنفصل بارزا كان ذلك
الضمير المرفوع المتصل او مستكنا وجوبا او جائزا بالنفس والعين اللذين هما من الفاظ التاكيد المعنوي اي اذا اريد
تاكيده بهما اي تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب مثل
قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله واذا نودي المعرف باللام اكد جزاء الشرط ذلك الضمير اي الضمير المرفوع
المتصل اولا منصوب على الظرفية اي قبل تاكيده بالنفس والعين بمنفصل متعلق باكد اي بضمير مرفوع منفصل
كما سيأتي ثم يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين لكن يشترط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد
ليعلم انهما يؤكدانه ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب اما بارزا مثل ضربت انت نفسك او
عينك واما مستكنا مثل اضرب انت نفسك او عينك وان كان متكلما فيضاف ايضا اليه اما بارزا نحو ضربت
انا نفسي زيدا واما مستكنا نحو اضرب انا نفسي زيدا وان كان غائبا فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه

فنفسك المضاف الى المخاطب تاكيد لتاء الضمير المتصل المخاطب الذي في ضربت بعد تاكيدها اي تاء الضمير بضمير
منفصل وهو قوله انت اذ لولا ذلك اي لانه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل لالتبس التاكيد
بالفاعل اي لم يعلم ان الكلام مبني على التاكيد اولا اذا وقع اي النفس او العين تاكيدا للمستكن جوازا
كان نحو زيد اكرمني هو نفسه وعينه او وجوبا نحو تكرم انت نفسك او عينك فلو لم يؤكد الضمير المرفوع
المستكن في اكرمني بضمير مرفوع منفصل اي بقوله هو ولم يقل زيد اكرمني هو نفسه بل يقال زيد اكرمني نفسه او
عينه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل فح لا يعلم ان هذا الكلام كلام مؤكد يجب ان يحمل بمفهومه ويعتمد
عليه او انه خال عن التاكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شان الخبر الخالي عن التاكيد فوجب ان يؤكد اولا بالضمير
المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكد يعتمد عليه قطعا ولا يقع الالتباس اي التباس
التاكيد بالفاعل او الكلام المؤكد بغيره في هذه الصورة اي في صورة كون الضمير المرفوع مستكنا لا بارزا
اجري مبني للمفعول بقية الباب اي الضمير المرفوع المتصل البارز عليه اي على مثل هذه الصورة يعني وجب
التاكيد بالمنفصل ولا فيما لا لبس فيها ليطرد الباب وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن الضمير المنصوب
والمجرور كما اشرنا لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما اي بلا تاكيد الضمير المنصوب
المتصل بالضمير المنصوب المنفصل وهذا من باب التغليب والا فالمجرور لا منفصل له لانهما ليسا كالجزء مما
اتصل كالمرفوع لكونهما فضلة يتم الكلام بدونهما ولانه يجب الابراز فيهما حيث لا يستكنان حتى يجب
التاكيد في المستكن للالتباس ويحمل البارز عليه ليطرد الباب كما عمل في المرفوع نحو ضربتك نفسك او عينك
في المنصوب ومررت بك نفسك او عينك في المجرور لعدم اللبس اي لعدم التباس التاكيد الذي يكون بالنفس والعين
بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت انهما لا يستكنان كالمرفوع والاختصار مطلوب في الكلام وقيده ايضا بالمتصل احترازا عن
الضمير المرفوع المنفصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا بالنفس والعين بلا تاكيده
اي تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بمنفصل اي بضمير مرفوع منفصل من جنسه نحو انت نفسك او عينك قائم او انا نفسي او
عيني حاضر او زيد هو نفسه او عينه حاضر لعدم اللبس اي التباس التاكيد بالضمير المؤكد لانه لما كان منفصلا بارزا
كان كالمظهر في الاستقلال وعدم الالتباس فلا احتياج الى التاكيد والاختصار مطلوب وانما قيد هذا التاكيد

يعني

يعني انما خصه بالنفس والعين ولم يبينه مطلقا لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بكل واجمع وما يتفرع منها لان كل
واحد منها غير مستقل لانه لم يوجد في سعة الكلام ما يسند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جاء كلهم واجمعون
بلا تاكيد بالمنفصل اي من غير تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل نحو القوم جاء كلهم اجمعون بلا تاكيد
حيث لا يقال القوم جاؤا هم كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد الذي هو كلهم واجمعون بالفاعل الذي هو الضمير المرفوع الراجع
الى القوم لان لفظ كلا واجمعون يليان العوامل قليلا نصب على التمييز او على المصدرية يعني لا يقعان فاعلا للفعل فلا يقال
القوم جاء اجمعون وانما يقال جاء كل القوم او جاء جميع الرجال بخلاف النفس والعين فانهما يقعان فاعلا بانفسهما نحو
زيد جاء نفسه او جاء نفس زيد فلا بد من التمييز بين كونهما تاكيدا او فاعلا فانهما يليانها اي يقعان بعدها على الفاعلية
كثيرا يعني يوجد في كلامهم تاكيد الضمير المستكن فلو لم يؤكد اولا بالمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل كما عرفت سابقا واكتع
مبتدأ واخواتها اي اخوات اكتع بالرفع عطف عليه لانه رفع التثنية بالالف والنون سقطت بالاضافة الى الضمير المسبوع يعني
ابتع وابصع اي هؤلاء الكلمات الثلث اتباع بفتح الهمزة جمع تبع كفرس وافراس على ما هو المشهور يعني المشهور
ان فعلا متحرك العين اي يجمع على افعال كما صورناه لك وساكن العين ما نهما كذلك مثل قول واقوال ولانه
المبتدأ متعدد بالعطف فينبغي ان يكون خبره جمعا لا بكسر الهمزة مصدر اتبع ولا بالفتح ايضا جمع تابع فان جمع
فاعل على افعال مختلف فيه لاجمع متعلق بقوله اتباع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث اعني اكتع وابتع وابصع
بتبعيته لاجمع الذي هو الاصل في هذه الكلمات لا بالاصالة اي لا تستعمل في معنى التاكيد بالاصالة بل انما تستعمل
فيه تبعا لاجمع لكونه اي لكون اجمع ادل منها اي من هذه الكلمات الثلث على المقصود اي لكون دلالة اجمع على ما هو
المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلث وهو اي المقصود الجمعية لان اجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولانه
لا معنى عند عدم كونه تاكيدا وهو الجمعية دون غيرها فتكون ادل منها على المقصود اذا كان الامر كذلك فلا تتقدم يعني
اكتع واخويه يعني ابتع وابصع في الذكر والترتيب عليه اي على اجمع لو جمعت هذه الكلمات الثلث معه اي
مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا عكس المعقول فينبغي ان يكون اجمع
مقدما في الذكر والترتيب عليها وذكرها مبتدأ اي ذكر اكتع واخويه يعني ابتع وابصع دونه اي دون ذكر اجمع
يعني من غير ان يكون اجمع مذكورا ضعيف خبره فلا يقال جاني القوم اكتعون وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون الا على ضعف

التبعية

لعدم ظهور دلالة اي دلالة هذه الكلمات الثلث على معنى الجمعية المقصود من هذه الكلمات كما سبق وللزوم ذكر ما هو بمنزلة
بدون الاصل يعني يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور وفي الرضي
واعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين ابصعين ابتعين
اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس بمعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين
فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على
اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق الجامد اولى الى هنا كلامه **البدل** اورده عقيب التاكيد لمناسبته كونه ضدا له في
المقصود لان المقصود ههنا الثاني وثمة الاول والثاني للتقرير والشمول وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء وفي
الاصطلاح ما ذكره المص والمناسبة بينهما ظاهرة تابع جنس يشمل التوابع كلها مقصود بما نسب مبني للمفعول الى المتبوع
اي يقصد نسبة اليه اي الى التابع فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود شرط عمله يكون بمعنى المضارع
المجهول بنسبة ما نسب الى المتبوع بحذف المضاف دونه اي دون المتبوع ظرف او حال اي حال كونه متجاوزا عن المتبوع اي
لا يكون النسبة الى المتبوع اي النسبة الماخوذة في الكلام اسنادية كانت او ايقاعية او اضافية مقصودة ابتداء
منصوب على الظرفية اي مقصودة في اول النسبة بنسبة ما نسب اليه اي الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا يحتاج
الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود بل يكون النسبة اليه اي الى المتبوع توطئة اي وسيلة وتمهيدا ومقدمة
للنسبة الى التابع حقيقة كما في الابدال الثلثة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة حقيقة بل كان
سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط ايضا وموجبة التقرير والتمكين في حق البدل وانما كانت توطئة
ليكون في النسبة اولا ابهام واجمال وثانيا تفسير وتفصيل لتكون النسبة في ذهن السامع اوقع واثبت سواء كان
ما نسب اليه اي الى المتبوع للتوطئة مسندا او غيره يعني اسنادية مثل جاءني زيد اخوك او ايقاعية نحو ضربت زيدا
اخاك او اضافية نحو مررت بزيد اخيك واحترز المص بقوله في التعريف مقصود بما نسب الى المتبوع عن التوابع
الثلثة النعت والتاكيد وعطف البيان لانها اي لان هذه التوابع الثلثة ليست مقصودة بما نسب اي بنسبة ما نسب اليه اي
الى المتبوع بل المتبوع مقصود به بالاصالة والاستقلال وانما جيء التوابع فيها للايضاح والتقرير وبقوله دونه احترز عن العطف
بالحرف فان المتبوع اي المعطوف عليه فيه اي في العطف بالحرف مقصود بما اي بنسبة ما نسب اليه اي الى المتبوع مع التابع والمقصود بالنسبة

من البدل

من البدل المبدل منه هو الثاني لا الاول فاعتبر قا ولا يبعد الحد اي حد البدل على المعطوف ببل سواء كان في كلام موجب مثل جاءني زيد بل عمرو او كلام
سالب مثل ما جاءني زيد بل عمرو لان متبوعه اي لان متبوع المعطوف ببل مقصود بالنسبة ابتداء ثم بدا اي ظهر له حكم غير الحكم الاول
او راي غير راي الاول فاعرض عنه اي عن ذلك الحكم او الراي وقصد المعطوف وعطفه ببل فكلاهما اي المعطوف والمعطوف عليه ببل مقصودان
بهذا المعنى يعني الاول مقصود بالنسبة من غير ان يكون توطئة وتمهيدا للثاني والثاني مقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول والاعراض
عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل فان الاول فيه ليس مقصودا بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد فان قيل
هذا الحد اي حد البدل لا يتناول اي لا يكون شاملا للبدل الذي وقع بعد الا يعني البدل الذي وقع بعد الا في كلام غير موجب والحال
ان المستثنى منه مذكور كما عرفت سابقا في بحث المستثنى بالا مثل ما قام احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد فان
زيدا في هذه الامثلة بدل من احد بدل البعض من الكل حملا على اللفظ والحال انه ليس نسبة ما نسب اليه اي الى احد من عدم القيام بيان ما في قوله ما
نسب مقصودة بل ليس بالنسبة الى زيد لان نسبة القيام الى احد مقصودة نفيا والى زيد ايجابا واشترط في البدل ان يتحد النسبتان في الايجاب و
السلب فلا يصح ان يكون بدلا بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد هو مبدل منه نسبة القيام الى زيد الذي هو البدل وههنا ليس كذلك لما
قلنا ان النسبة في الاول سلبا وهي عدم القيام وفي الثاني اثباتا وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف
جامعا قلنا ليس المشترط في البدل اتحاد النسبة الشخصية بل المشترط اتحاد النسبة الجنسية لان ما نسب الى المتبوع ههنا اي في المستثنى
الذي يختار فيه البدل القيام فانه اي الشان نسب اليه اي الى المتبوع جنس القيام لكن نفيا ونسبة القيام بعينه اي حال كون القيام معينا
بجنسه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيكون فيهما نسبة القيام فوجد اتحاد النسبة في جنس القيام الا انه فرق بين النسبتين بان يكون
النسبة في الاول سلبا وفي الثاني ايجابا وذلك القدر لا يضر للبدلية فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع
يعني يصدق عليه تعريف البدل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا فان النسبة الماخوذة في الحد اي حد البدل اعم من ان يكون بطريق
الاثبات فيهما او النفي فيهما او الاثبات في احدهما والنفي في الاخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد
في جنس النسبة مع قطع النظر من ان يكون بالايجاب او السلب فيمكن ان يقصد نسبة ما نسب الى شيء نفيا نسبة الى شيء اخر اثباتا مثلا
يمكن ان يقصد في المثال المذكور نسبة القيام الذي نسب الى احد نفيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا تاما غير مرة فيكون الاول
توطئة الى الثاني يعني يكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثاني باعتبار جنس النسبة لا شخصها وهو اي البدل اربعة انواع
وقيل في وجه الحصر لان البدل لا يخ اما ان يكون عين المبدل منه او لا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخ اما ان يكون بعضه او لا فان كان

فهو الثاني وإلا فلا يخلو إما أن لم يكن أجنبيا عن المبدل منه أولا وإن كان فهو الثالث وإن كان الأول فهو الرابع فالحصر عقلي
وتبين في وجه وجوه أخر فليطلب في المطولات وهذا التقسيم للجنس إلى أنواعه كتقسيم الحيوان إلى الإنسان والفرس والإبل
يعني الكلي إلى الجزئيات لا الكل إلى الأجزاء بدل الكل أي بدل هو كل المبدل منه أي عينه ولكن يجب فيه موافقته للمتبوع في
الإفراد والتثنية والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف والتنكير لما سيجيء وبدل البعض أي بدل هو بعض المبدل منه يعني يكون
جزءا منه فالإضافة أي إضافة الكل أو البعض فيهما أي في هذين النوعين مثلها أي مثل الإضافة التي هي في خاتم فضة
يعني يشير إلى أن الإضافة بيانية بصحة حمل المضاف إليه فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البدل كل المبدل منه
أو بعضه وبدل الاشتمال أي بدل متسبب عن الغالب وإنما قال غالبا لئلا يخرج عنه مثل أعجبني زيد علمه وحسنه لأنه ليس فيه اشتمال
بمعنى أن يكون البدل مستثنيا بالمبدل منه فيه محل المبدل وهو حال فيه عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر إما بكسبه الهمزة اشتمال
المبدل على المبدل منه يعني يكون البدل شاملا للمبدل منه ومحيطا له وينتقل بانتقاله نحو سلب زيد ثوبه لأن الثوب شامل لزيد
ومحيط به أو بالعكس يعني يكون المبدل منه شاملا له ومحيطا إياه أما أن ينتقل بانتقاله مثل أعجبني زيد علمه فإن جسم زيد
شامل لعلمه ومحيط إياه وينتقل بانتقاله أو أما أن لا ينتقل بانتقاله نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فإن الشهر يشتمل القتال
الذي فيه لأن الزمان يشمل ويحيط الأفعال التي حدثت فيه وفعلت فيه أيضا ولكن لم ينتقل بانتقالها وبدل الغلط أي
بدل متسبب عن الغلط الذي هو سبب للبدل فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل لكن الغلط سبب فسمي المتسبب باسم السبب وذلك
كثير لأن المتكلم أراد أن يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت برجل مكان بحمار ثم تداركه فقال حمار فيكون الغلط
في المبدل منه لا في البدل كما قلنا آنفا فالإضافة أي إضافة البدل إلى الاشتمال والغلط في النوعين الأخيرين من قبيل إضافة
المسبب إلى السبب لما قلنا أن الاشتمال سبب للإبدال والغلط كذلك سبب لأدنى ملابسة أي لأدنى علاقة وهي كون أحدهما شاملا
للآخر أو كون الأول محلا للثاني في الاشتمال وملابسة السببية فيهما ولم يكن الإضافة فيهما بيانية أيضا لعدم صحة الحمل
أما في الغلط فظاهر وأما في الاشتمال فلأنه لا يصح حمل المضاف إليه على المضاف وقيل بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام
لأنه إنما يصدر من غير روية وفكر إلا إذا قصد المبالغة فيورد للتدرج مثل هذي نجم بدر شمس كأنه أخطأ في التشبيه
فتداركه فالأول أي بدل الكل فيه إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي أو معنية عن الإضافة مدلوله مدلول الأول لم يقل مدلوله مدلوله
بالإضافة إلى الضمير إظهارا للمغايرة إذ لو قيل كذلك يرجع الضميران إلى أمر واحد مع أن المراد ليس كذلك يعني يتحد أن

اي

أي البدل والمبدل منه ذاتا يعني أن الذات الذي دل عليه البدل هو الذات الذي دل عليه المبدل منه لا غير لا أن يتحد
مفهوماهما لأنه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته إياه وكثيرا ما يكونان أي البدل والمبدل منه
مترادفين لاتحادهما مفهوما نحو جاءني زيد أخوك فزيد وأخوك وإن اختلفا مفهوما لأن مفهوم الأخ غير
مفهوم العلم لأن مفهوم الأول الجنسية ومفهوم الثاني الشخصية

